إطراب السامع وتشنيف المسامع بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع

تأليف

الشيخ حفظ بن الشريف أحمد بن سيدي محمد بن مولاي عبد الله
المشيشي الإدريسي الحسني

قدم له وأشرف على طباعته طالب العلم

جمعة بن عبد الله الكعبي

مكتب وزير الأوقاف
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة قطر

الناشر
دار الإسراء

إطراب السامع وتشنيف المسامع بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع
تأليف الشيخ حفظ بن الشريف أحمد

إطـــراب الســامـــــــع
وتشنيف المســامـــــــع
بِلَآلِئِ الــدرر اللــوامـــع
فِي أصل مقرإ الإمام نـافـع

نسخة ثانية مصححة ومنقحة، مكتوب فيها النص ومُشَكَّل باللون الأحمر، وكل بيت منه مقوس عليه، وكذلك كلماته المشروحة محمرة ومقوس عليها، وكتب فيها أيضا احمرار إدوعيشي باللون الأحمر إلا أنه لم يشكل ولم يقوس عليه، وفيها ثلاث ملحقات، هي: نص مضيء الاختلاف/ نص التقدير/ نص كشف الغطا.

رقم الهاتف اتصال ووات ساب :22017862

رقم الإيداع:23

إطراب السامع وتشنيف المسامع
بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع

تأليف:

الشيخ يحفظ بن الشريف أحمد بن سيدى محمد بن مولاي عبد الله

المشيشي الإدريسي الحسني

قدم له وأشرف على طباعته طالب العلم/

جمعه بن عبد الله الكعبي

مكتب وزير الأوقاف

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -دولة قطر-

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على نبيه الكريم

تقديم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.صلي الله عليه وسلم

وبعد: فلا شك أن أشرف العلوم هو كتاب الله ﷻ إذ هو المنقذ من الضلال، والمخرج من الفتن؛ كما في الحديث الذي يرويه الترمذي عن عَلِيٍّ ﷺ. قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنها ستكون فتن**». قلت: فما المخرج منها يا رسول الله؟ قال: «**كتاب الله. فيه نبأ من قبلكم وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم. وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء. من قال به صدق، ومن عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدِي إلى صراط مستقيم**».

وفي هذا الإطار فقد أتحفنا فضيلة العالم القارئ شيخنا: يحفظُ بن الشريف أحمد بن سيد محمد بن مولاي عبد الله المشيشي الإدريسي الحسني بشرحه الجليل لكتاب الدرر اللوامع؛ وهو الشرح الذي أسماه: "**إطراب السامع وتشنيف المسامع بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**".

وعبارة عن شرح لكتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للعلامة

الإمام: أبي الحسن عليِّ بن محمد المعروف بابن بريٍّ، المتوفى سنة: (**731**هـ).

وبذلك تكمن أهمية الكتاب في شرف موضوعه، ألا وهو مقرأ كتاب الله ﷻ؛ فهو شرح لطيف جليل لهذا النظم الرائق المعروف بدرر اللوامع، وهو النظم الذي علا ذكرُه بين الأئمة، وسارت به الركبانُ العلمية، فقد أجاد الأستاذ وأفاد في شرحه القيِّم لهذا النظم الفريد، فأشبع نهَم الطلاب الشغوفين بمعرفة أحكام تجويد القرآن الكريم، فهو بذلك يُبَصِّرُ المبتدئ، ويُذَكِّرُ المنتهيَ، وينير الطريق للوصول إلى أسرار مكنونات هذا النظم الجليل الذي كتب الله له القبول.

فقد بيّن شيخُنا في شرحه ألفاظ النظم وأوضح معانيَه وإشاراتِه، وبذل جهده في تقرير مسائله وتحرير عباراته، فجزاه الله خيرًا عن الإسلام والمسلمين، سائلين المولى ﷻ له المزيد من التوفيق والسداد، وأن يمد في عمره وأن ينفع به وبعلمه، وأن يسدد خطاه وأن يُبْقِيَهُ ذخرًا لطلبة العلم وللأمة الإسلامية جمعاء. إنه سميع مجيب.

وقد قلت في تقريظه:

أتحفنا عالمُنا السُّنِّيُّ ... وشيخُنا وحبرنا الزكِيُّ
يحفظُ قارئ البلاد مَن سما ... بعلمه الغزير فوق العلما
بشرحه للدرر اللوامع ... في أصل مقرإ الإمام نافع
أبدع فيه أيَّما إبداعِ ... فجاءَ شرحاً يبتغيه الساعي
جزاه ربنا العلي خير الجزا ... على الذي بمنه قد أنجزا
ومد في عُمُرهِ ووفقه ... على مصنفاته الموفقه
ثم الصلاة والسلام أبدا ... على شفيعنا الحبيب أحمدا.

واللهَ نسأله التوفيق في القول والعمل. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
وصلى الله وسلم على نبيه الكريم. **طالب العلم/ جمعة ابن عبد الله الكعبي.**

الصفحة الأولى من النسخة الخطية

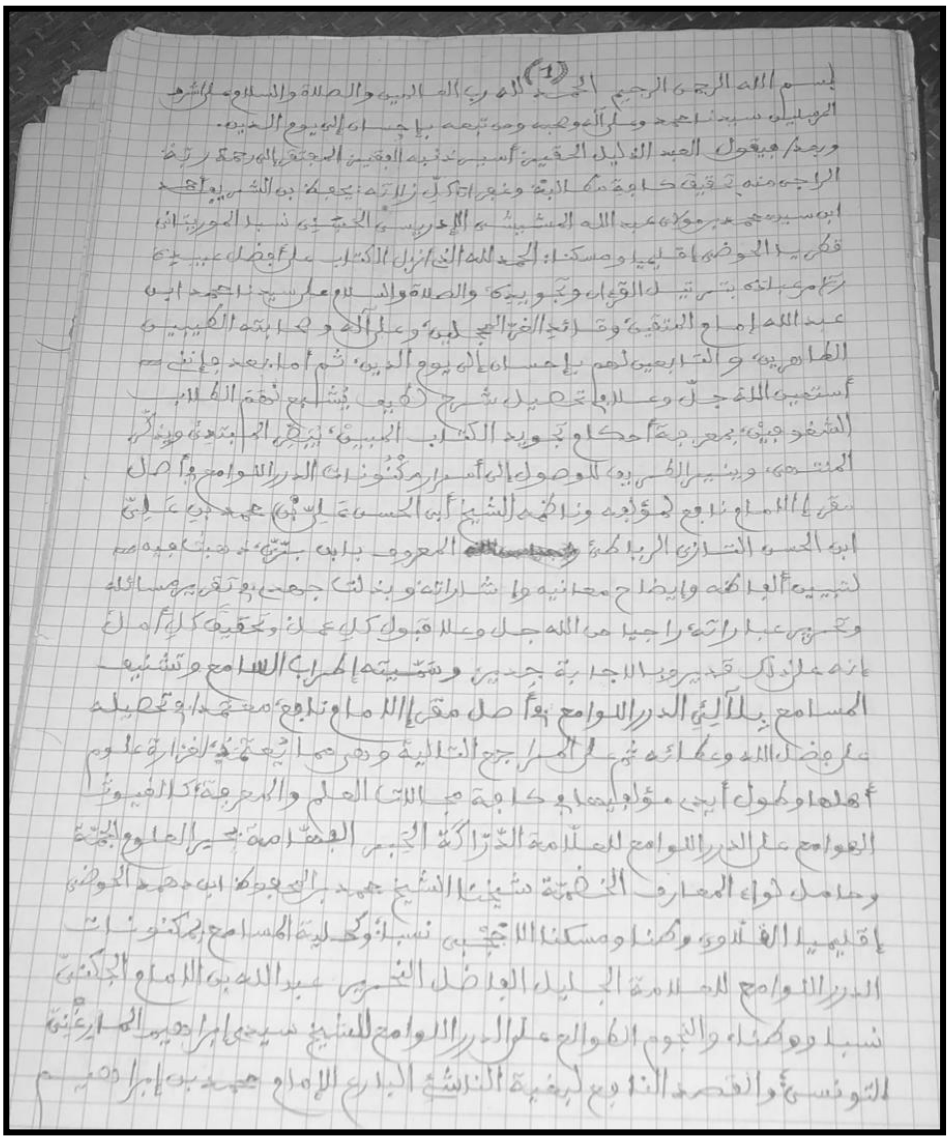

الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية

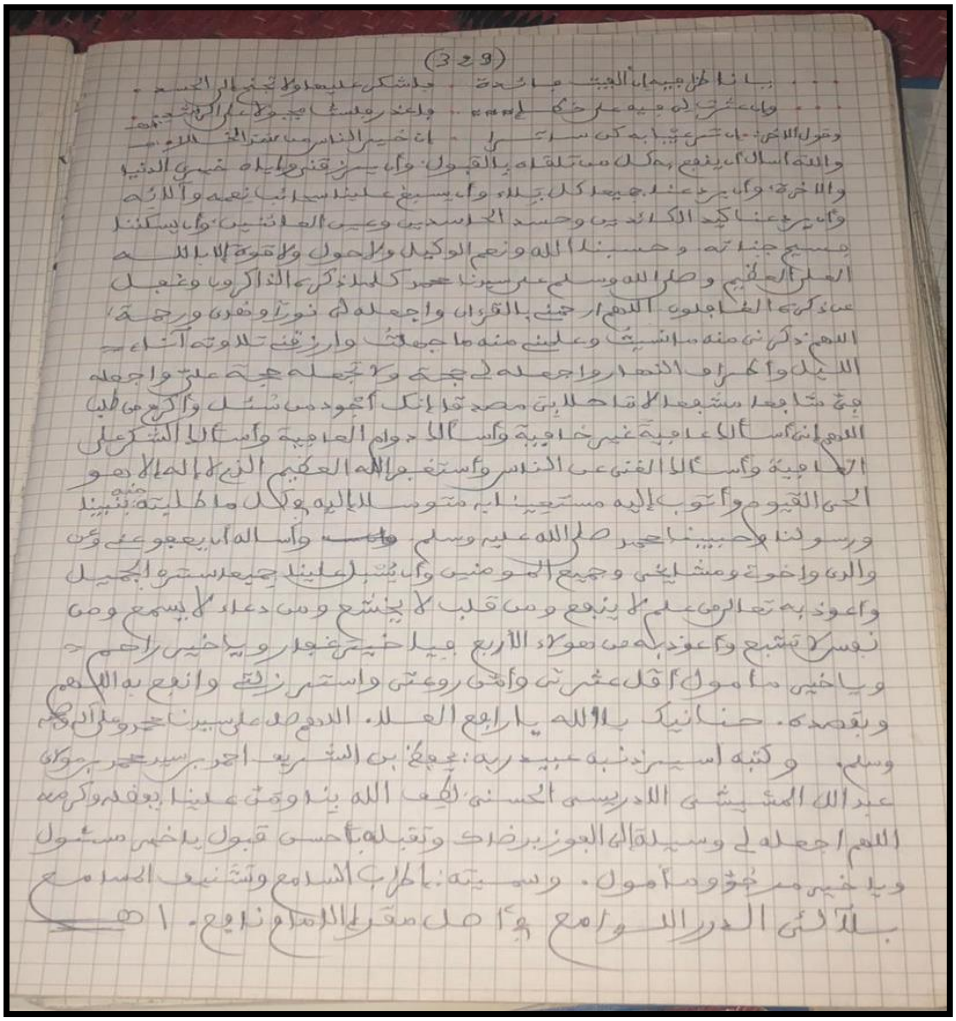

(329)

... يا ناظرا في هذا الكتاب ... فاشكر عليه ولا تنس الحسن ...
... وأنا أعترف أني فيه على خطر ... واعذر وعفت ... على الزلل ...
وقول الآخر: ... شيء يتيا به كن ساتر ... أنا خير الناس من نعمة الخالق ...
والله أسأل أن ينفع به كل من تلقاه بالقبول وأن يرزقني وإياه خيري الدنيا
والآخرة وأن يرد عنا جميعا كل بلاء وأن يسبغ علينا سوابغ نعمه وآلائه
وأن يرد عنا كيد الكائدين وحسد الحاسدين وعين العائنين وأن يسكننا
فسيح جناته. وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله
العلي العظيم. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل
عن ذكره الغافلون. اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي نورا وهدى ورحمة.
اللهم ذكرني منه ما نسيت وعلمني منه ما جهلت وارزقني تلاوته آناء
الليل وأطراف النهار واجعله لي حجة ولا تجعله حجة علي واجعله
حجة متابعا مشفعا لا قاحلا بي مصدقا إنك أجود من سئل وأكرم من طلب
اللهم إني أسألك عافية غير خاوية وأسألك دوام العافية وأسألك الشكر على
العافية وأسألك الغنى عن الناس وأستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو
الحي القيوم وأتوب إليه مستعينا به متوسلا إليه بكل ما طلبته نبينا
ورسولنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم. وأسأله أن يعفو عني وعن
والدي وإخوتي ومشايخي وجميع المسلمين وأن يتقبل علينا جميعا ستره الجميل
وأعوذ به تعالى من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن دعاء لا يسمع ومن
نفس لا تشبع وأعوذ به من هؤلاء الأربع. يا خير من جاء ويا خير من راحم
ويا خير مأمول أقل عثرتي وأقل روعتي واستر زلتي وانفع به اللهم
وبقصده. حنانيك يا إله يا راحم العلل. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
وسلم. وكتبه أسير ذنبه عبيد ربه: محفوظ بن الشريف أحمد بن سيدي محمد مولاي
عبد الله المشيشي الإدريسي الحسني لطف الله به وتوفى علينا بعفوه وكرمه
اللهم اجعله لي وسيلة إلى الفوز برضاك وتقبله بأحسن قبول يا خير مسئول
ويا خير مرجو ومأمول. وسميته: بإطراب السامع وتشنيف المسامع
بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع. اهـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد/ فيقول العبد الذليل الحقير أسير ذنبه، الفقير المفتقر إلى رحمة ربه، الراجي منه تحقيقَ كافة مطالبه، وغفرانَ كلِّ زلاته: يحفظ بن الشريف أحمد بن سيد محمد بن مولاي عبد الله المشيشي الإدريسي الحسني نسبا، الموريتاني قطريا، الحوضي إقليميا ومسكنا:

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على أفضل عبيدِه، الآمر عبادَه بترتيل القرآن وتجويدِه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله إمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد فإنني أستعين الله جل وعلا في تحصيل شرح لطيف يشبع نَهَمَ الطلاب الشغوفين بمعرفة أحكام تجويد الكتاب المبين، يبصر المبتدئَ، ويذكر المنتهيَ، وينير الطريق للوصول إلى أسرار مكنونات الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع لمؤلفه وناظمه الشيخ أبي الحسن عليٍّ بن محمد بن عليٍّ بن الحسن التازي الرباطي المعروف بابن بري، ذهبت فيه لتبيين ألفاظه، وإيضاح معانيه وإشاراته، وبذلت جهدي في تقرير مسائله وتحرير عباراته، راجيا من الله جل وعلا قبول كل عمل، وتحقيق كل أمل، إنه على تحقيق المطلوب قدير، وبالإجابة جدير، وسميته: **"إطراب السامع وتشنيف المسامع بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"**.

معتمدا في تحصيله على فضل الله وعطائه، ثم على المراجع التالية وهي مما يعتمد؛ لغزارة علوم أهلها، وطول أيدي مؤلفيها في كافة مجالات العلم

والمعرفة كالغيوث الهوامع على الدرر اللوامع للعلامة الدراكة الحبر الفهامة بحر العلوم الجمة وحامل لواء المعارف الخضمة شيخنا: الشيخ محمد بن الحفوظ بن دهمد الحوضي إقليميا، القلاوي وطنا ومسكنا، الأججبي نسبا، وحلية المسامع بمكنونات الدرر اللوامع للعلامة الجليل الفاضل النحرير عبد الله بن الإمام الجكني نسبا ووطنا، والنجوم الطوالع على الدرر اللوامع للشيخ سيدي إبراهيم المارغني التونسي، والقصد النافع وبغية الناشئ البارع للإمام محمد بن إبراهيم الشريشي المعروف بالخراز، وكتاب التيسير للحافظ الكبير أبي عمرو الداني، وكتاب النشر في القراءات العشر للحافظ المحرر أبي الخير محمد بن الجزري، وكتاب سراج القارئ على الشاطبية لابن القاصح، وكتاب شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي، وتحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع للشيخ السملالي الكرامي، وغير ذلك من طرر وتعليقات على هذه المنظومة الميمونة.

واللهَ أسأل أن يسدد خطانا، وأن يهدينا لما فيه الصلاح والنجاح. وهذا عمل جسيم طالما راودتني فكرته، وخالجتني نيته، ويتنازعني عند ذلك الإقدام والإحجام، فأُقَدِّم قَدَماً قُدُماً تارة، وأُؤَخِّرُ أُخْرَى أُخُراً تارة أخرى، ثم صممت عزمي على الاقتحام، وعزمت على الإقدام، ثقتي بالله واعتمادي عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، قصدي بذلك أن أجمع من النظم المذكور شواردَه، وأمكن من اقتناص أوابدِه رائدَه، وأتمم منه المفادَ، وأبين منه للطلاب المرادَ، مع علمي أن أعراض المؤلفين أغراضٌ لسهام ألسنة الحساد، وحقائبَ تصانيفهم معرضة لأيدي النظَّارة، تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد، لا سيما في زمان بُدِّلَ نعيمُه بؤساً، وعُدَّ جيدُه نحساً، قد ملأ الحسد من أهله جميعَ الجسد، وقادهم الغرور بحبل من مسد، فكأنما عناهم من قال:

إن يســـمعوا ســـبة طاروا بها فرحا عني وما ســـمعوا من صـــالح دفنوا

صـــم إذا ســـمعوا خيرا ذكرت بـــه وإن ذكرت بســـوء عنـدهم أذِنوا.

أوْ من قال:

إن يعلموا الخير أخفوه وإن علموا شـــرا أذاعوا وإن لم يعلموا كـذبوا.

فهم يجادلون في الحق بعد ما تَبَيَّنَ، وترى نفوسُـــهم الموتَ من قبوله أهونَ، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور، والمعجَب برأيه معزوز ومنصـــور، إلا أني أعود فأقول: عدمُ المبالات بهم أحرى، والتأليف ربما انتُفِعَ به فأجْرى لصـــاحبه أَجْرَا، وأتعلل بقول البدر الدماميني: هب أن كلا بذل في مطاوعة الهوى مقدورَه، والتهب حســـدا ليطفئ نور البدر ويأبى الله إلا أن يتم نورَه، هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشعر، وفعلة ظن أنها تطوى جميل الذكر فإذا هي له تنشر، وكما قال القائل:

وإذا أراد الله نشـــر فضـــيلـــة طويت أتاح لها لســـان حســـود.

ولم يزل خاطري ذلك يقوى تارة ويتردد، وينطفئ تارة أخرى ويتقد، نظرا لعلمي بأني لست أهلا لهذا العمل الجسيم، حتى أذن الله بإنجاز التوفيق، وَمَنَّ مِن فضله بالتسديد إلى سواء الطريق، فنلت بفضل الله ما كنت تَرَجَّيْتُ، وأتى جميعه فوق ما كنت له تصديت، فجاء من فضل ربي تعليقا رائقا، راجيا من الله أن يكون بالفضل سابقا، يُقَيِّدُ الأوابد، ويقتنص الشوارد،

يقرب الأقصـــى بلفظ موجز ويبســـط البذل بوعد منجز

ينال رضى كاملا بلا سخط، وأعيذه بالله من كل واش وحسود ذي شطط، ولا أبرئه من كل زلة أو عيب، ولا أَصِفُه بوصف يرفع القلم عما عسى أن يكون إصلاحا لما فيه من لبس وريب، بل أقول ما قاله العلامة ابن زين:

وإنـــي أبتغي ممن رأى خللا فيما انتُدِبْتُ له أن يصـــلح الخللا

إذا تيقنه جنبا وإن على رب البرية لي لا غيرُ مُتَّكَلا.

فكيف أبرئه والخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان، إلا أن ما قَلَّ سقطُه وحسن نمطُه كان حقيقا عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالةِ العثرات، وعدم الإصغاء لقول غبي جهول لا هَمَّ له إلا إذاعةُ الهفوات. وبالله أثق، وعليه أعتمد، ومن فيض إفضاله أستمد، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ووصلة بالفوز لديه بجنات النعيم، وأن ينفع به من تلقاه بالقبول، وأن يبلغنا وقارئه أجل المأمول، إنه أكرم مسؤول على الدوام، وأحق من يرتجى منه حسن الختام، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين، اللهم حقق في الخيرات آمالنا، واملأ بالعافية غُدُوَّنا وآصالَنا واختم بالسعادة آجالنا، وَصَلِّ اللهم وسَلِّمْ وبارك على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، صاحب الشفاعة الكبرى إذا اعتذر عنها في هول المحشر كافةُ الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته ومن اهتدى بهديه واستن بسنته إلى يوم الدين. وهذا أوان الشروع في المقصود جعله الله من السعي المحمود.

قال المصنف $ وهو أبو الحسن عليُّ بنُ محمد بنِ عليٍّ بنِ الحسن التسولي الرباطي التازي المعروف بابن بَرِّيٍّ، المولود سنة ستمائة وستين، المتوفى سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة هجرية:

(بسم الله الرحمن الرحيم)، أي أبتدئ عملي باسم الله وأستعين به وأتبرك. وقد بدأ بها المؤلف اقتداء بالكتاب والسنة، وامتثالا لحديث: **(كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع)**، ويروى **"أبتر"**، ويروى **"أجذم"**، وكلها بمعنى ذاهب البركة، فهو وإن تم حسا لا يتم معنى. والمراد بالأمر ما يعم القولَ كالقراءة والعملَ كالتأليف. وورد في الحديث أيضا: «**كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع**»، ويروى **"أبتر"** ويروى، **"أجذم"**. فحمل خبر البسملة على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة على الابتداء الإضافي؛ لأن الابتداء نوعان: ابتداء حقيقي وهو ما لم يسبقه شيء، وابتداء إضافي وهو ما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء، وتُقَدَّمُ البسملةُ على الحمدلة اقتداء بالكتاب، واتِّباعا للإجماع. والبسملةُ مصدر قياسي كما في الخضري على ابن عقيل. يقال: بسمل بسملة كدحرج دحرجة إذا قال بسم الله، على ما في الصحاح وغيره، أو إذا كتبها على ما في تهذيب الأزهري. فهي بمعنى القول أو الكتابة، لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من باب إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم، ثم صارت حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم، وهي من باب النحت، وهو أن تُخْتَصَرَ من كلمتين فأكثرَ كلمةٌ على وزن فعلل، كما قال ابن زين في احمراره على لامية الأفعال لابن مالك:

والاختصار كلام صيغ منفردا من المركب بسمل إن وَبأ نزلا.

والنحت مع كثرته عن العرب غيرُ مقيس، كحوقل، وهيلل، وسبحل، وحسبل. ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها، ولا الأخذُ من كل الكلمات،

ولا موافقةُ الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده، لكن تُرَتَّبُ حروفُ الكلمات المختصَـرة. وقد وجد في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ**﴾ [الإنفطار: 4] قال الزمخشـري: منحوت من بُعِثَ وأُثِيرَ أي بعث موتاها وأثير ترابها، ومن شواهده في العربية قولُ عمرَ بن أبي ربيعة المخزومي:

لقد بسلمت ليلى غداة لقيتها فياحبذا ذاك الحبيب المبسمِلُ.

والباء في البسملة أصلية دالة على الاستعانة أو المصاحبة على وجه التبرك، وقيل زائدة، كقولهم بحسبِك درهمٌ، وعليه فتكون كلمة اسمِ مرفوعةً على الابتداء تقديرا، مجرورةً لفظا، ولا ضير في اجتماع إعرابين في كلمة واحدة، لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر محذوف تقديره مبدوء به، أي اسم الله مبدوء به، والرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة، فالرحمن معناه المنعم بجلائل النعم، أو ذو الرحمة العامة في الدنيا للمؤمنين وغيرِهم، والرحيم معناه المنعم بدقائق النعم، أو ذو الرحمة الخاصة للمؤمنين في الآخرة دون غيرهم، ويجوز فيهما سبعة أوجه في الإعراب، لا في الأداء، نظمها بعضهم بقوله:

وأوجه الرحمن والرحيم تكون سبعة على التعميم
جرهما الثابت في الكتاب وستة تسوغ في الإعراب
أي جر أول ونصب ما تلا ورفعه كذا أو انصب أولا
مع رفع تال ثم عكسه أتى رفعهما نصبهما قد ثبتا
وجرَّ ثان معَ رفعِ أول أو نصبِه امنعنَّه فلتدع لي.

وهذه الأوجه كلها على النعت، تابعا كان، أو مقطوعا. ابن مالك في الألفية:

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت
وارفع أو انصب إن قطعت مضمِرا مبتدأً أو ناصبا لن يظهرا.

وقد أتينا بما يتعلق بالبسملة للتبرك بها وللتحصن؛ لأنها أمان من كل خوف

وضير، نفعنا الله بما فيها من البركة والخير والأمان إنه قريب مجيب.

مقدمة الناظم

قال رحمه الله تعالى نص:

1. **(الْحَمْدُ لِلهِ الذِي أَوْرَثَنَا كِتَابَهُ وَعِلْمَهُ عَلَّمَنَا)**

ش: **(الْحَمْدُ لِلهِ)**، أي الحمد كائن لله ولا يستحقه غيره، وهل المراد الإعلام بذلك للإيمان به؟ أو الثناء به على الله؟ أو هما معا؟ احتمالات أفيدها الثالث. والحمد لغة: الوصف بكل جميل على الجميل الاختياري أو القديم، سواء كان من باب الإحسان أو الكمال، أو قل ـــ إن شئت ـــ: من باب الفواضل، أو الفضائل على وجه التعظيم والتبجيل في الظاهر والباطن، فخرج بهذا الحدِّ الذمُّ والتهكمُ. فالذم هو الذكر بالوصف القبيح استهجانا وازدراء كجبان و بخيل. والتهكم هو الذكر بالوصف الجميل سخرية واستهزاء، أي على خلاف ما في الباطن. والحمد عرفا واصطلاحا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما، سواء كان على الحامد أو على غيره. والمراد بالفعل ما يشمل القولَ والعملَ والاعتقادَ، واجتمعت كلها في قول الشاعر:

أفادتكم النعماءُ مني ثلاثةً يدي ولساني والضميرَ المحجبَا.

و"الله" علم على الذات الواجب الوجود، المتصف بأوصاف الكمال، المنزه عن أوصاف النقائص، فهو الخالق والقادر والمالك وهو بكل شيء عليم.

وهذا الاسم لا يقع إلا على الحق المعبود بحق جل جلاله، بخلاف الإله فإنه يقع على كل معبود، سواء عُبِدَ بحق، أو عبد بباطل. ولا يجوز أن يتسمى بهذا الاسم غيرُه جل شأنه، لا شرعا ولا عادة. قال تعالى: ﴿**هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا**﴾، أي لا

يعلم له سمي؛ لأنه من المحال والمستحيل. قيل إن شخصا ممن مضى ـــــ قيل رجل وقيل امرأة ـــ تجاسر على أن سمي ابنا له بهذا الاسم فأنزل الله عليه نارا فأحرقته في الحين. وهل هو مشتق أو غير مشتق؟ والأصح عدم اشتقاقه.

قال بعضهم:

وشـــــهـروا عـدم الاشـــــتـقـاق في عَلَمِ الرب القديم الباقي.

وقيل باشتقاقه. قال بعضهم:

والاســـم ذو التقديس هو الله على الأصـــح أصـــله إلـه
أســـقط منه الهمز ثم أبدلا بأل لِّتعريفٍ لذاك جعلا.

وقد وقع في القرآن الكريم ألفين وثلاثَمائة وستين مرة ما بين صريح وضمير عائد عليه تعالى كما هو الشائع عند الأوائل. قال بعضهم:

عدد لفظ الله في القرآن صاد وسين وكذا شينان.

وقيل إنه ورد في القرآن الكريم ألفين وستَّمائة وسبعا وتسعين مرة دون اعتبار ما في البسملة التي قبل أوائل السور حسبما في المفهرِس لألفاظ القرآن.

وللحمد أركان خمسة: حامد، ومحمود، ومحمود به، ومحمود عليه، وصيغة. فإن أكرمك زيد وقلت زيد كريم فأنت حامد، وزيد محمود، والإكرام محمود عليه أي لأجله، وثبوت الكرم الذي هو مدلول قولك زيد كريم محمود به، وقولك زيد كريم هو الصيغة. والحمد كما تقدم لا يستحقه على الحقيقة إلا الله تعالى، وتعريفه بأل لا يجوز لغيره جل وعلا كما ذكر ذلك الفخر عن سيبويه، وقد نظمه العلامة شيخنا الشيخ محمد بن المحفوظ بن دهمد بقوله:

ولا يجوز الحمد بالتعريف إلا لربنا الولي اللطيف
نسبه الفخر لسيبويه في الملوي ما قلت دون تَيْهِ.

وقد اختلف هل الحمد والشكر بمعنى؟ كما ذهب إلى ذلك أبو جعفر محمد بن

جرير الطبري وثعلب، وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه قال: يقال: حمدته أي جزيته وقضيته حقه، وقيل متباينان، فالحمد: المدح باللسان، والشكر: الجزاء بالأركان، وهذا أصح من الأول، وعليه فهل الحمد أعم أم الشكر؟ والحق أن كلا منهما أعمُّ من وجه وأخصُّ من وجه آخر، وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

ونسبة العموم والخصوص من وجه فقط للحمد والشكر تعن
وجمع معقولين بانفراد كلٍّ هو العموم وجها بادي
فالحمد هو الثناء مطلقا بدا كان جزاء نعمة أوابتدا
والشكر ما كان جزاء للنعم فالحمد من ذا الوجه قد كان أعم
والشكر يأتي عند كل شارح بالقلب واللسان والجوارح
والحمد باللسان لا غير وسم فالشكر من ذا الوجه وحده أعم.

وقال آخر:

ألحمد مدح بالثناء الحسن والشكر نشر لجميل المحسن.

وقال في مطهرة القلوب:

والشكر صرف العبد ما أولاه مولاه من نُّعماه في رضاه
متضعا وفرحا بالمنعم عليه لا بفوزه بالنِّعم.

واعلم بأن "أل" في الحمد تحتمل وجهين: إما أن تكون للعهد، وإما أن تكون للاستغراق، وقد نظم ذلك محمذاً فال بن متال فقال:

وأل بحمد ربنا الخلاق محتمِلُ العهد والاستغراق
فالعهد أن الله لما علما بعجزنا عن حمده اللذْ سما
حمد نفسه تعالى في الْأَزَلْ ثم دعا لنفسه بذاك جَلْ
ومعنى الاستغراق عند العلما أن جميع الحمد لله انتمى

معنى جميعِه ضروبٌ أربعه أي حادثاه وقديماه معَهْ
أما القديمان فحمد الحق لنفسه أو لصفات الخلق
وحادثاه حمدنا للوالي وحمد بعضنا لبعض تال.

(الذِي أَوْرَثَنَا)، أي أعطانا. يقال: ورث المال يرثه إرثا وَوِرَاثَةً إذا أخذه. **(كِتَابَهُ)**، أي القرآن المنزل من عنده على سيدنا محمد ﷺ بواسطة جبريل ع منجما حسب وقائع الزمن على مدار ثلاث وعشرين سنة، تثبيتا له ﷺ، وإعجازا للكفار، وتشريعا للأحكام، مع التعبد بتلاوته. فهو معجزتُه ﷺ الخالدةُ، ودستورُ المسلمين الثابتُ الذي لا يتبدل ولا يتغير، الصالح لكل زمان ومكان. فقوله: "الذي أورثنا كتابه" إشارة منه إلى قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ**﴾ [فاطر: 32] الآية. وقد روى أبو أمامة أن النبي ﷺ تلا هذه الآية وقال: **"كلهم في الجنة"**، وروى أيضا عمر بن الخطاب ڤ أن النبي ﷺ قال: «**سابقنا سابق، ومقتصدنا ناج، وظالمنا مغفور له**». فالظالم منهم لنفسه هو المقصر في العمل، والمقتصد هو الذي يعمل به في غالب أوقاته، والسابق بالخيرات هو الذي يضم العمل به مع التعليم والإرشاد. هكذا في الغيوث الهوامع. قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ**﴾ [فاطر: 32]. قال مجاهد وابن عطية يريد معانيَه أي علمه وأحكامه وعقائده. **(وَعِلْمَهُ)**، أي علومه؛ لأن النكرة إذا أفردت وأضيفت للمعرفة عمَّت، والضمير فيه عائد على القرآن، أي علوم القرآن. **(عَلَّمَنَا)**، أي عرفنا. وعلومُ القرآن كل ما يتعلق به من حفظ، ورسم، وتجويد، وإعراب، إلى غير ذلك. وقيل الضمير في علمه عائد على الله جل وعلا، وعليه فيكون الْعِلْمُ الذي ذكره أعمَّ من العلوم المتعلقة بالقرآن، بل يصدق على كل علم نافع على اختلاف أنواعه، وعلى قدر طبقات الناس في ذلك، كما ذكرذلك الإمام الخراز في كتابه القصد النافع.

وفي قول الناظم من البديع ما يعرف ببراعة الاستهلال، وهي أن يأتي المؤلف في طالعة تأليفه بما يتضمنه التأليف تلويحا لا تصريحا. وفيه أيضا ما يعرف بالاقتباس، وهو أن يأتي المؤلف في تأليفه أو المتكلم في كلامه المنظوم أو المنثور بشيء من القرآن أو الحديث من غير تنبيه على ذلك.

ثم قال $: نص:

2. **(حَمْداً يَدُومُ بِدَوَامِ الْأَبَدِ ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدِ)**

ش: قوله: **(حَمْداً يَدُومُ)**، أي أحمده حمدا يستمر ويبقى. **(بِدَوَامِ)**، أي مع استمرار وبقاء. فالباء هنا للظرفية بمعنى مع. **(الْأَبَدِ)**، والأبد بالباء: الزمن المستقبل الذي لا نهاية له، وأما الأمد بالميم فهو الزمن الطويل، لكنه ينتهي وينقطع. **(ثُمَّ صَلَاتُهُ)**، أي إنعامه جل وعلا؛ لأن الصلاة من الله الإنعام، ومن غيره طلبه، صدرت من ملك أو غيره، وقعت على نبي أوغيره، كما فسرها الهلالي في نور البصر. وقيل إنها الرحمة المنزلة كما في حلية المسامع.

وعن ابن عباس ڤ: إن الصلاة من الله رحمة لغير النبي، وللنبي تشريف وزيادة كرامة. وهذه المعاني كلها متقاربة.

قال الشيخ سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم في روضة النسرين:

هي من الله قل تشريف لقدر مَن مقداره منيف
وذاك قول راجح ومرتضى والقول بالرحمة قول قد أضا
أو هي تشريف عليه وعلى مَن دونه رحمةُ ربِّنا علا
من غيره الدعا بما قبل خلا وقيل الاعتنا بشأن مسجلا.

والجملة في قوله: صلاته إلخ خبريةٌ لفظا إنشائيةٌ معنى؛ لأنها في معنى الدعاء، فإذا قال القائل: صلى الله عليه وسلم، أو صلى الله على محمد، أو صلاته على محمد، فمعناه: اللهم صل على سيدنا محمد، أي زيد سيدَنا محمدا ﷺ بركة

ورحمة. وأصل الصلاة في اللغة الدعاءُ، كما قال أبو العباس المبرد، ومن ذلك قوله ﷺ في الحديث الذي أخرجه مسلم في باب النكاح: «**إذا دعي أحدكم إلى وليمة فليجب، فإن كان مفطرا فليأكل، وإن كان صائما فليصل**». أي فليدع لهم بالبركة، ومنه أيضا الصلاة على الميت فإنها لا ركوع فيها ولا سجود، بل هي دعاء فقط، ومن ذلك أيضا قول الشاعر:

صلى الله على امرئ ودعتُهُ وأتم نعمته عليه وزادها.

وقول الآخر:

صلى على عزة الرحمنُ وابنتِها لُبْنَى وعلى جاراتها الأخر
هن الحرائر لا ربات أسورة سود المحاجر لا يقرأن بالسور.

(عَلَى مُحَمَّدٍ) ﷺ ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، آخرِ الرسل بعثا، وأَوَّلِهِمْ فضلا، المبعوثِ لكافة الخلق. ومحمد هو اسمه الذي سماه به جده عبد المطلب يوم سابع ولادته بإلهام من الله تعالى تفاؤلا ورجاء. روى أنه سئل لم سَمَّاهُ بهذا الإسم ولم يكن في أسماء آبائه من قبل، فقال: رجوت أن يحمد في السماء وفي الأرض، فحقق الله رجاءه، فَحُمِدَ ﷺ في الأرض، وفي السماء، وَحُمِدَ في الدنيا، وسيحمد في الآخرة، وسيبعثه ربه مقاما محمودا، ويبعث وبيده لواء الحمد وهو قائد الحامدين.

واختلف هل أحمد اسم له قبل محمد أو العكس؟ ونظم ذلك بعضهم بقوله:

وقال سفيان الإمام الأمجد أول أسماء النبي أحمد
وكونه محمدا قول نمي للعالم العلامة ابن القيم.

ومحمد اسمُ مفعولٍ في صيغة مبالغة، تقول: حمَّدتُّه فهو محمد، وكَرَّمْتُهُ فهو مكرم، إذا بالغت في ذلك، فالتضعيف فيه للتكثير أي كثير المحامد، وهي الأوصاف المحمودة، أو الكثير الحمد، أي حمد الناس له، وقد صار علما له ﷺ

نقلا من ذلك.

ثم قال: نص:

3. **(أَكْرَمُ مَنْ بُعِثَ لِلْأَنَامِ وَخَيْرُ مَنْ قَدْ قَامَ بِالْمَقَامِ)**

ش: **(أَكْرَمُ)** نعت لمحمد فيجر على النعت التابع، أو يقطع فيرفع على تقدير مبتدإ فيكون خبرا له، أو ينصب على تقدير فعل فيكون مفعولا به له.

ابن مالك:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمِرا مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

والقطع أبلغ في المدح كما يقال. فأكرم بمعنى أعظم وأشرف وأفضل **(مَن بُعِثَ)**، أي أرسل؛ لأن البعث في اللغة الإرسال. قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً**﴾ [النحل: 36]، ومنه بعث الموتى من قبورهم، فكأنهم كانوا مُوثَقِينَ بالْعُقُلِ فأطلقوا من تلك الْعُقُلِ، وأرسلوا و"مَنْ" اسم موصول يدل على المفرد والتثنية والجمع، ويراعى لفظه في الصلة تارة، وتارة يراعى معناه، هذا إن دل على غير المفرد، وهنا روعي لفظه دون معناه؛ لأن معناه معنى الجمع. أي سيدنا محمد ﷺ هو أكرم الرسل المرسلين إلى الأنام وأفضلهم وأشرفهم وأعظمهم منزلة عند الله جل وعلا، وقد أشار بهذا إلى قوله ﷺ: «**أنا أكرم ولد آدم على ربي ولا فخر**»، وروي «**أنا أكرم الأولين والآخرين ولا فخر**». ذكره النجوم الطوالع. وروى جابرُ بنُ عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي، كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى كل أحمر وأسود، وأحلت لي الغنائم ولم تُحَلَّ لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة وطهورا ومسجدا، فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونُصِرْتُ بالرعب بين يَدَيَّ مسيرة شهر، وأُعْطِيتُ الشفاعةَ**». أخرجه مسلم. وقال ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع، وأول مشفع**». **(لِلْأَنَامِ)**، أي الخلق، فالأنام والخلق والبشر والبشرية والورى والبريَّة والبريئة بمعنى واحد.

(وَخَيْرِ)، أي أفضل وأكرم، فخير أفعل تفضيل كأكرم، إلا أنها لكثرة استعمالها حذفت منها همزة أفعل تخفيفا. ابن مالك في الكافية:

وغالبا أغناهمُ خير وشر عن قولهم أخير منه وأشر.

(مَن قَدْ قَامَ)، أي وقف مصليا لله تعالى. **(بِالْمَقَامِ)**، أي فيه. والمراد به مقام سيدنا إبراهيم ﷺ، وهو الحجر الذي قام عليه لبناء الكعبة ولدعاء الناس إلى الحج، وكان إذا وطئه يلين ويصير كالطين معجزة له، وما زال أثر قدميه الشريفتين يرى على ذلك الحجر إلى يومنا هذا. والمقام أيضا يطلق على المحل الذي فيه ذلك الحجر، وهو موضع الركوع بعد الطواف، روي أن النبي ﷺ استلم الحجر ورمل ثلاثة أشواط ومشى أربعة فلما فرغ عمد إلى المقام فصلى وقرأ **{وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى}** واتَّخِذُوا بكسر الخاء فيه في قراءة على الأمر به، وقيل المراد بالمقام الحرم كله كما قال النُّخَعِيُّ ومجاهد، وقيل المراد به مقام الشفاعة كما في حلية المسامع.

ثم قال $: نص:

4. **(جَاءَ بِخَتْمِ الْوَحْيِ وَالنُّبُوءَهْ لِخَيْرِ أُمَّةٍ مِّنَ الْبَرِيئَهْ)**

ش: **(جَاءَ)** هو أي سيدنا محمد ﷺ. **(بِخَتْمِ)**، أي بتمام. فالختم لغة: الإتمام والفراغ، يقال: ختمت القرءان إذا فرغت منه وأتممت قراءته. والختم أيضا: الطبع، يقال: ختمت الكتاب إذا جعلت عليه الطابَعَ لئلا يفتح ويُطَّلَعَ على ما فيه، ويصح إرادة المعنيين معاً هنا؛ لأن الله تعالى أتم به ﷺ الرسالة والنبوءة وطبع عليهما به، فلا يفتح لهما باب لأي أحد بعده كائنا من كان. **(الْوَحْيِ)**، أي البعث والإرسال. فالوحي في اللغة: البعث والإرسال، ويطلق أيضا على الإلهام، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَوْحِيٰ رَبُّكَ إِلَي ٱلنَّحْلِ**﴾ [النحل: 68] أي أَلْهَمَ، وقوله: ﴿**وَأَوْحَيْنَآ إِلَيٰٓ أُمِّ مُوسِيٰٓ**﴾ [القصص: 6] أي ألهمنا. وعلى الإشارة ومنه قوله: ﴿**فَأَوْحِيٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُواْ**﴾ [مريم: 10] أي أشار. والوحي أيضا: الكتاب، والكتابة، والرسالة، والكلام

الخفي، وكل ما ألقيته إلى غيرك. انظر القاموس ومختار الصحاح. والوحي اسم مصدر لِأَوْحَى الرباعيِّ، والمصدر منه الإيحاء؛ لأن اسم المصدر ما زيدت في أوله ميم، أو نقصت بِنْيَتُهُ أحدَ حروف فعله بلا تعويض ولا تقدير، كما قال ابن زين في احمراره على لامية الأفعال:

سماة مبناه ما زيدت بمبدئه ميم بكلمتها الإشراك ما عقلا

أو ما خلت من حروف الفعل بِنْيَتُهُ لفظا وقصدا وما أُعْطِي به بدلا.

وقيل إن الوحي مصدر لِوَحَى الثلاثيِّ، و هي لغة قليلة في أوحى، يقال: أوحى إليه يُوحِي وَوَحَى إليه يَحِي إذا كلمه خفية. **(وَالنُّبُوءَهْ)** بالهمز بوزن فُعولة مشتقة من النبإ أي الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿**مِن نَّبَإِ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾ [الأنعام: 35] أي خبرهم، ومنه قوله تعالى: ﴿**مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ**﴾ [النمل: 22] أي خبر، ويجمع على أنباء بوزن أفعال كبطل وأبطال، ومنه قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ**﴾ [هود: 119]، وقيل إن النبوءة مشتقة من النَّبْوَةِ بفتح النون أي رفعة المنزلة. وهي شرعا واصطلاحا: منحة إلهية غير مكتسبة ولا موروثة يعطيها الله من شاء من عباده فضلا منه وإحسانا. قال تعالى: ﴿**ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ ٱلنَّاسِ**﴾ [الحج: 73]، وقال: ﴿**ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ**﴾ [الأنعام: 125]، والنبيُّ حده وتعريفه هو: بشر، ذكر، حر، مكلف، سالم من كل منفر، ومن كافة أوصاف النقص والعيوب، لا فَظٌّ ولا غليظ، أُوحِيَ إليه بشرع تَكْلِيفِيٍّ ولم يؤمر بتبليغه، فإن أمر بتبليغه فهو رسول، فالنبيُّ أعم من الرسول؛ لأن كل رسول نبي، ولا كل نبي رسول. قال في الإضاءة:

وهو أي الرسول إنسان ذكر أَوْحَى إليه من لم تكيفه الفِكَرْ

وقال بلغ من بُعِثْتَ فيهمُ حُكْماً دُعُوا إليه حتما يلزم

وإن يك الوحي بحكم قصرا عليه فالنبي فيما اشتهرا.

وعدد الأنبياء إجمالا مائة وأربع وعشرون ألفا، والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، كما في زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم للشيخ محمد حبيب الله بن مايابى الجكني $، وقد عزاه لصحيح ابن حبان من حديث أبي ذر ڤ، قال: قال أبو ذر: قلت: يا رسول الله كم الأنبياء؟ قال: «**مائة ألف وأربع وعشرون ألفا**، قلت: يا رسول الله كم أرسل منهم؟ قال: **ثلاثمائة وثلاثة عشر، جم غفير**» انتهى بلفظه. قال بعضهم ناظما لعددهم:

والأنبيا من الألوف قَدْ والرسْل منهم جيس يوجد.

(لِخَيْرِ أُمَّةٍ)، أي لأفضل جماعة. **(مِّنَ الْبَرِيئَهْ)**، أي الخلق، مأخوذ من برأ الله الخلق أي خلقهم على غير سابق شكل. والأمة في اللغة تطلق على معان ثمانية، تطلق على الجماعة، قال تعالى: ﴿**إِلَّآ أُمَمٌ اَمْثَالُكُمْ**﴾ [الأنعام: 39] أي جماعات، وعلى أتباع الرسل، كأمة سيدنا محمد ﷺ، وعلى الرجل الجامع للخير، قال تعالى: ﴿**إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً**﴾ [النحل: 120] وعلى الدين والملة، قال تعالى: ﴿**إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ**﴾ [الزخرف: 21] أي على دين وملة، وعلى الحين، قال تعالى: ﴿**وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ**﴾ [يوسف: 45] أي بعد حين، وعلى القامة، يقال رجل حسن الأمة أي القامة، وعلى الرجل المنفرد بدينه كقوله ﷺ في زيد بن عمْرو بن نوفل: **(أمة)** وعلى الأم، يقال أمة فلان أي أمه. وقد نظم هذه المعانيَ كلَّها ابن المداني كما نسبه له العلامة شيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد في كتابه الغيوث الهوامع حيث قال:

وأمة قد فسرت بتابع جماعةٍ دِينٍ وشخصٍ جامعِ
والدةٍ وقامةٍ وحينِ ثامنها منفردٌ بدين.

وقال آخر:

لِمِلَّةٍ وزمن والقامةِ والرجلِ الصالحِ والجماعة

وتـابعي الرسـل ومـن قـد انفـرد بـدينـه والأمِ الأمـة ورد.

قوله: "جاء بختم الوحي والنبوءه" يشير به إلى قوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ اَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتِمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ**﴾ [الأحزاب: 40] وقوله ﷺ: «**إن الرسالة والنبوءة قد انقطعت فلا رسول بعدي ولا نبي**». رواه أنس بن مالك وأخرجه الترمذي. وهذا واجب التصديق والاعتقاد، فمن ادعى النبوءة بعده ﷺ لنفسه أو لغيره، أو صدق مدعيَها فقد كذب وكفر وخاب وخسر، والعياذ بالله.

وقوله: "الخير أمة من البريئه" يشير به إلى قوله تعالى: ﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ اُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ**﴾ [آل عمران: 110]، والخيرية إنما نالتها أمته ﷺ بسببِ تصديقها له، وكونِه أشرفَ الرسل؛ إذ الشيء يشرُف بشرف متعلَّقِه، لا أنهم خُصُّوا ببعثه لهم خاصة، بل هو ﷺ أرسل إلى كافة الخلق من أحمر وأسود من إنس وجن إرسال تكليف إجماعا وإلى الملائكة إرسال تشريف على الأصح، أي هم مشرفون بإرساله ﷺ لهم.

ثم قال $: نص:

5. **(صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ تَكَرُّمَا)**

ش: **(صَلَّى عَلَيْهِ)**، أي شرفه وكرمه ورحمه وأمنه **(رَبُّنَا)**، أي خالقنا ومالكنا. قال السجاعي ناظما لمعاني لفظة الرب:

قريب محيط مالك ومدبر مرب كثير الخير والمولى للنعم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا ومصلحنا والصاحب الثابت القِدم

وجامعنا والسيد احفظ فهذه معان أتت للرب فادع لمن نظم.

(وَسَلَّمَا)، أي أمَّنه من المخاوف، لأن النبي ﷺ من حيثُ كونُه بشرا يلحقه الخوف من الله تعالى، ولذا قال: «**أنا أخوفكم من الله**»؛ إذ الخوف من الشيء مبني على العلم به، قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ**﴾ [فاطر: 28]،

والنبي ﷺ هو أعلم خلق الله بالله، وبالتالي فهو أخوف خلق الله من الله. وقد أعاد الناظم الصلاة عليه ﷺ بالجملة الفعلية الدالة على التجدد بعد الإتيان بها بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والاستمرار؛ لأن المقامَ مقامُ تلذذ. والجملة هنا مؤكدة للجملة التي قبلها، فكل منهما خبرية لفظا، إنشائية معنى، أي بمعنى الدعاء والطلب، والصلاة والسلام عليه ﷺ واجبان في العمر مرة بعد البلوغ بنية أداء الوجوب مع القدرة، ويندبان بعد ذلك في باقي العمر على المشهور، ويتأكد الندب عند سماع ذكره ﷺ، وقيل بالوجوب عند ذكره ♥. قال أبو محمد بن عطية: قال القاضي أبو محمد عبد الوهاب المالكي: الصلاة على النبي ﷺ في كل حين من الواجبات التي لا يسع تركها ولا يتركها إلا من لا خير فيه. وقد رُوِيَ الحديث على مثل هذا، فعن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: **(لا تجعلوني كقدح الراكب يملأ قدحه فإن احتاج إلى شراب أو إلى وضوء توضأ وإلا أهرقه، ولكن اجعلوني في أول الدعاء وأوسطِه وآخرِه.)** كهذا أورده الإمام الخراز في كتابه القصد النافع.

وقال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي في روضة النسرين:

وحكمها الوجوب بالإجماع ... فانتسب الندب للابتداع
وهل بلا قيدِ مسمىً تجب ... أو مرةً حسبُ للأجر تجلب
أو عقب التشهد الأخير ... وبعضهم أوجب للتكثير
أو عند ذكره السني المبارِكِ ... أقوال مذهب الإمام مالِكِ.

وعلى أنها واجبة في العمر مرة فلها نظائر جمعها بعضهم بقوله:

هاك جميع ما من القول يَجِبْ ... في العمر مرة وما زاد اسْتُحِبْ
بسملة حوقلة وهيلله ... أستغفر الله كذا والحسبله
والحكم في الحمد وفي التكبير ... كذاك تعويذ بذا التقدير
كذا الصلاة بعدها السلام ... على الذي اهتدى به الأنام

تسبيح يا أخي من بعد ذا يعد لأنه ورد فيه ما في كل قد ورد.

وتكره الصلاة عليه ﷺ في الأماكن القذرة، وعند العطاس، وعند الجماع، وعند الذبح، وعند التعجب، وشهرة المبيع، وحاجة الإنسان، وزاد يوسف بن عمرو الأكلَ، وزاد الرصاع ما يجري من العامة عند الأعراس. ذكره في حلية المسامع وعزاه للحطاب. واختلف هل نفعها للنبي ﷺ والمصلي معا؟ أو للمصلي فقط؟ قال بعضهم:

نفع الصلاة للمصلي والنبي أو المصلي قط فيما اجتبي
وصححوا بأنه ينتفع بذي الصلاة شأنه مرتفع.

وهي ابتداء لا تجوز على غير الأنبياء. قال بعضهم:

عز وجل خصصوا بالله كذا الصلاة لعظام الجاه
ورحم الله النبي يمنع إن لم يكن لكالصلاة يتبع
لذاك عن عز وجل للنبي كذا الصلاة لأبي بكر أبي.

وقيل لا تمنع ابتداء لغير الأنبياء، بل تكره، وشهر. **(وَآلِهِ)**، أي أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب، أو كل تقي. قال بعضهم:

آل النبي في الدعا كل تقي وفي الزكاة نجل هاشم النقي.

وقال آخر:

الآل من لهاشم ينتسبُ عن مالك والشافعي المطلبُ
وأصبغ من لِّلُؤَيٍّ ينتمي وقيل أتباع النبي الأكرم.

واختلف في أصله فقيل أصله: أهل أبدلت هاؤها همزا، ثم أبدلت الهمزة ألفا، وقيل أصله: أَوَلٌ، أبدلت الواو فيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وآل لا تضاف غالبا إلا للظاهر المذكر العاقل الشريف، نحو آل لوط، وآل فرعون، باعتبار

شـرف الدنيا لمن يعتبره، ومن غير الغالب إضـافته للضـمير كما أتى به الناظم، وذلك على حد قول الشاعر:

وانصـــر عـلـى آل الصـــلـيـب وعـــابـديـــه الـــيـــوم آلـــك.

ومن غير الغالب أيضا إضافته إلى غير العاقل كقوله في البيت الآنف الذكر "على آل الصليب.."، وقول الآخر:

قـعـودا عـلـى آل الـوجـيـه ولاحـق تـذكرنـا أوتـارنـا حين تصـــهـل.

(وَصَحْبِهِ)، أي وعلى صحبه، والصحب جمع لصاحب عند الأخفش، واسم لجمعه عند سيبويه، والصحابي كل إنسان آمَنَ بالنبي ﷺ واجتمع معه ومات على دينه من غير ردة، ذكرا كان أو أنثى، رآه بعينيه أم لم يره، كعبد الله بن أم مكتوم الأعمى، ويدخل في هذا الأطفالُ الذين حنكهم أو مســـهم ﷺ، والمراد بالاجتماع معه الاجتماع المتعارف عليه عادة، فخرج بذلك الملائكةُ والأنبياءُ الذين لَقَوْهُ ليلة الاسـراء، واسْـتُثْنِيَ منهم عيسـى ابنُ مريم ﷺ، لأن اجتماعه به اجتماع متعارف عليه؛ لأنه اجتماع بالجسـم والروح، إذ عيسـى ﷺ حي، وقد ألغز بذلك عز الدين السُّبكي فقال:

مَن بـاتـفـاق الـنـاس أفضـــل مِن خير الصـــحـاب أبي بكر ومِن عمر

ومِن علي ومِن عثمـان وهو فتى من أمة المصطفى المبعوثِ من مضر.

وخرج أيضا من ارتد بعد صحبته ـ والعياذ بالله ـ ومات على ردته ـ نسأل الله السلامة والعافية، وأن يميتنا على الإيمان الصادق ـــ، بخلاف من رجع بعد ردته إلى الإســـلام كطليحة ابن خويلد الذي رجع إلى الإســـلام في خلافة عمر. انظر حلية المسامع. قال بعضهم معرفا لحد الصحابي:

حـد الصـــحـابي من بـأحمـد اجتمع مصـــدقـا فـيـمـا أبـاح أو مـنـع

وبعض إن يطـل ويروي وســـنـه عن بعضـــهم والغزوَ بعض عَيَّنَـهْ.

ويجمع الصاحب على ستة أوزان كما في مختار الصحاح، وهي: وزن فُعْلَانٍ، وفُعْلَةٍ، وفَعْلٍ وفِعَالٍ، وأفْعَالٍ، وفَعَالَةٍ، تقول: صُحْبَانٌ وصُحْبَةٌ وصِحَابٌ وصَحْبٌ وأَصْحَابٌ وصَحَابَةٌ. وقد نظمها بعضهم بقوله:

قد جمع الصاحبَ أهلُ اللغةِ بوزن شبان ووزن فرهةِ
والركب والجياع والأشهادِ كذا الصحابة بفتح الصادِ
لكنَّ ذا الأخيرَ عند أهْلِ ذا الفن كان مصدرا في الأصل.

(تَكَرُّمَا)، أي حال كونه متكرما عليهم سبحانه بالصلاة والسلام عليهم؛ لأنه لا يجب عليه سبحانه شيء، فتَكَرُّمًا مصدر منصوب على الحال.

ابن مالك:

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغية زيد طلع.

ثم قال $: نص:

6. **(وَبَعْدُ فَاعْلَمْ أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ أَجْمَلُ مَا بِهِ تَحَلَّى الْإِنسَانْ)**

ش: **(وَبَعْدُ)**، وهي كلمة يؤتى بها في الانتقال من أُسْلُوبٍ إلى أُسْلُوبٍ لا يناسبه للربط بينهما، تُصَيِّرُ الاقتضابَ كالتخلص، أي بعد ذكر كذا وكذا. والواو فيها نائبة عن أما، وأما نائبة عن مهما الشرطية.

وهي ـــ أي بَعْدُ ـــ ظرف زماني في الغالب، وقد تستعمل للمكانيِّ، وهي مبنية على الضم لقطعها عن الإضافة في اللفظ دون المعنى، وقد تنصب من غير تنوين على نية الإضافة، وقد ينصب لفظها منونا منكرا على نية القطع، كما قال ابن مالك في ألفيته:

واضمم بناء غيرا إن عدمت ما له أضيف ناويا ما عدما
قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا.

وفي أول من نطق بها خلاف. قال بعضهم:

جرى الخلاف أما بعد من كان بادئا بها سبعةَ أقوال وداود أقربُ

لفصل خطابٍ ثم يعقوب قسهم فسحبان أيوب فكعب فيعربُ.

(فَاعْلَمْ)، أي فاعرف وحقق وأيقن. والفاء فيه جواب للشرط، وهو مَهْمَا المعوّضُ عنها بأمَّا المعوَّضِ عنها بالواو كما سبق بيانه. **(أَنَّ عِلْمَ الْقُرْآنْ)**، أي جميع علومه من حفظ ورسم وضبط وإعراب وتفسير إلى غير ذلك.

والعلم بالشيء معرفته على حقيقة ما هو عليه، وشرف العالم إنما هو بشرف المعلوم، والمعلوم هنا القرآن، وهو كلام الله، وشرفه معلوم، وفضله بديهي، فهو كلام الله الأزلي القديم الخالد الباقي، فلا شيء أفضل منه على الإطلاق، كما قال ♥: «**ما من كلام أعظم عند الله من كلامه وما رد العباد إلى الله كلاما أحب إليه من كلامه**» رواه عطية بن قيس. وقال ﷺ أيضًا: «**إنكم لن ترجعوا إلى الله بأفضل مما خرج منه**» رواه الترمذي، يعني القرآن. انظر القصد النافع للإمام الخراز. والقرآن يطلق على اللفظ المقروء الْمُتَعَبَّدِ بتلاوته، ويطلق على كلامه تعالى، أي صفته القديمة القائمة بذاته، والمراد به هنا المعنى الأول، وهو أكثر استعمالا فيه، وأما كلام الله تعالى فيطلق على كلا المعنيين، والأكثر استعماله في المعنى الثاني. انظر الغيوث الهوامع للعلامة شيخنا محمد بن المحفوظ. **(أَجْمَلُ)**، أي أحسن. **(مَا)**، أي شيء. **(بِهِ تَحَلَّى)**، أي تزين واتصف وتلبس. **(الْإِنسَانْ)**، أي الآدمي، ذكرا كان أو أنثى، يقال: حَلِيَتِ المرأةُ وحَلَتْ فهي حَالِيَةٌ إذا لبست الحلي. والإنسان مأخوذ من النسيان قال الشاعر:

نسيتُ عهدَكِ والنسيان مغتفرٌ فإن أَوَّلَ ناسٍ أَوَّلُ النَّاسِ.

وقال آخر:

فلا تنسين تلك العهود فإنما سميت إنسانا لأنك ناس.

وقيل مأخوذ من الأنس والتأنس، كما قال الشاعر:

وما سمي الإنسان إلا لأنسه ولا القلب إلا أنه يتقلب.

والإنسان يطلق على الذكر والأنثى على حد السواء، كما جاء في القاموس، ونصه: والمرأة إنسان، وبالهاء عامية، وسمع في شعر كأنه مولد:

لقد كستني في الهوى ملابسَ الصبِّ الغزل
إنسانة فتَّانَةٌ بدر الدجى منها خجل
إذا زنت عيني بها فبالدموع تغتسل.

وقوله: "أجمل ما به تحلى الإنسان" في منتهى الغاية من عذوبة اللفظ وسلاسة القول وبديع الاستعارة وترتيب الإسناد.

ثم قال $: نص:

7. **(وَخَيْرُ مَا عَلَّمَهُ وَعَلِمَهْ وَاسْتَعْمَلَ الْفِكْرَ لَهُ وَفَهِمَهْ)**

ش: **(وَخَيْرُ)**، أي أفضل. **(مَا)**، أي شيء. "مَا" هنا نكرة موصوفة. **(عَلَّمَهُ)**، أي الإنسان لغيره. **(وَعَلِمَهْ)**، أي هو في نفسه، وقدم التعليم على العلم وهو متأخِّر عنه بالطبع؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، إلا أنه عَطَفَ بالواو، والعطفُ بها لا يفيد الترتيب ولا يقتضيه كما قال ابن مالك في ألفيته:

واعطف بواو سابقا أو لاحقا في الحكم أو مصاحبا موافقا.

قوله: "وخير ما علمه.. إلخ" يشير به إلى قوله ﷺ في الحديث الذي أخرجه الشيخان في الصحيحين وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عثمان ڤ، وهو قوله ﷺ: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**». وفي لفظ آخر: «**خيركم من قرأ القرآن وأقرأه**». وفي رواية أخرى: «**أفضلكم من تعلم القرآن وعلمه**». فإن قيل إن الثناء في الحديث على معلميه ومتعلميه وفي النظم على القرآن وعلمه، فالجواب: أنهم ما خُصُّوا بذلك وما نالوه إلا بسبب القرآن،

فتشـــريفهم إنما هو من أجله، فينبغي لحامل القرآن أن يُخلص النية لله تعالى، وأن يتقي الله تعالى فيما يتعلمه ويعلمه، وأن يكون كما قال الفضـــيل بنُ عياض ڤ: حامل القرآن حامل راية الإسلام، لا ينبغي له أن يلهُوَ مع من يلهُو ولا يسهُوَ مع من يسهُو، ولا يلغُوَ مع من يلغُو، تعظيما لحق القرآن. وقال ابن مسعود ڤ: ينبغي لحامل القرآن أن يعرف بليله إذا الناس نائمون، وببكائه إذا الناس يضـــحكون، وبصـــمته إذا الناس يغتابون. **(وَاسْـــتَعْمَلَ)**، أي أعمل. فالســـين والتاء وإن كانتا دالتين على الطلب في الأصـــل إلا أنهما هنا زائدتان. **(الْفِكْرَ)**، أي خواطر القلب، فالفكر والتفكر بمعنى، وهو تأمل القلب وتصـــرفه لتحصـــيل المجهول، وقيل هو حركة النفس في المعقولات، أما حركتها في المحسوسات فتخيل. قال بعضهم:

الفكر ســـير النفس فيمـا يُعْقَـلُ وســـيـرهـا فـي غـيـره تـخـيـل.

(لَهُ)، أي فيه، فاللام فيه بمعنى في. **(وَفَهِمَهْ)**، أي علمه، وهو من عطف السبب على المسبب؛ لأن استعمال الفكر سبب للفهم.

ثم قال $: نص:

8. **(وَجَـاءَ فِـي الْـحَـدِيـثِ أَنَّ الْـمَـهَـرَهْ فِـي عِـلْـمِـهِ مَـعَ الْـكِـرَامِ الْـبَـرَرَهْ)**

ش: **(وَجَاءَ)**، أي ورد. **(فِي الْحَدِيثِ)** عن نبينا محمد ﷺ **(أَنَّ الْمَهَرَهْ)** جمع ماهر وماهر، ككاتب وكتبة، وحافظ وحفظة، وهو جمع تكسير. ابن مالك:

فـي نـحـو رام ذو اطـراد فُـعَـلَـهْ وشـــاع نـحـو كـامـل وكَـمَـلَـهْ.

والماهرُ بالشـــيء: الحاذقُ به، يقال: مهرتَ الشـــيءَ، وبه، وفيه، مهارا ومهارة: صرت ماهرا به أي حاذقا ومبالغا في معرفته. **(فِي عِلْمِهِ)**، أي علومه، وأولها حفظه عن ظهر قلب. **(مَعَ الْكِرَامِ)** جمع كريم. **(الْبَرَرَهْ)** جمع بَـارٍّ وبَرٍّ بفتح الباء ضد فاجر، والبَرُّ والبار اسما فاعل من بَرَّ، والمصدر منه البِرُّ بالكسر كَالْخَبِّ وَالْخِبِّ، فَالْخَبُّ بالفتح اسم فاعل بمعنى المخادع، والْخِبُّ بالكسر مصدر بمعنى الخداع. والْبَرُّ والْبَارُّ بمعنى الصـــادق والمطيع، ويجمع كل منهما على

أبْرَارٍ وبرَرَةٍ، وقيل إن الأبْرَارَ جمع لِلْبَارِّ والْبَرَرَةُ جمعٌ لِّلْبَر والأول أصح.

قوله: "مع الكرام البرره" أي يحشر معهم، وهو يشير إلى الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له، وأخرجه أيضا غيرهما عن عائشة ف ولفظه: «**الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة، والذي يقرأ القرآن ويتتعتع فيه وهو عليه شاق له أجران**». واختلف في السفرة الكرام البررة مَنْ هُمْ؟ فقيل: هُمُ الرسل من الملائكة. وقيل: هم الملائكة الذين يكتبون أعمال بني آدام. وقيل: هم الرسل من الآدميين. وقيل: هم أصحاب سيدنا محمد ﷺ. وقيل: هم القراء السبعة. خمسة أقوال. قال في القبس الوقاد:

وحافظ الذكر رفيق السفره يوم القيامة الكرامِ البرره
وفيهم خمسة من الأقوال فقيل هم ملائك الإرسال
وقيل هم حفظة أو أنبيا أو صُحْبَةٌ أو سبعُ قراء حُكِيَا.

والسفرة جمع سافر ككاتب معنىً ووزناً، قاله ابن قتيبة. قال تعالى: ﴿**بِأَيْدِي سَفَرَةٍ**﴾ [عبس: 15]، والسافر أيضا السفير أي الوسيط. فالرسل وسطاء بين الله وعباده. وأَلْ في الماهرِ الواقعِ في الحديث للاستغراق، أي كل ماهر، وعلى هذا الاعتبارِ جمع الناظم فقال: الْمَهَرَهْ لأنه المراد، فكأن الناظم يرى أن الماهر الواقعِ في الحديث هو الماهر في حفظه أو علمه؛ إذ الكل مهارة بالقرآن ولذلك قال في علمه ولم يقل في حفظه وإن كان أنسبَ؛ لأن الكلام في الثناء على علمه.

ثم قال $: نص:

9. **(وَجَاءَ عَن نَّبِيِّنَا الْأَوَّاهِ حَمَلَةُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللهِ)**

ش: **(وَجَاءَ)**، أي ورد كذلك **(عَن نَّبِيِّنَا)** محمد ﷺ **(الْأَوَّاهِ)**، أي كثير التأوه والبكاء من شدة الخوف من الله تعالى، فالأواه على وزن فَعَّالٍ، وهي من صيغ المبالغة كما قال ابن مالك في ألفيته:

فَـعَّـالٌ أو مِـفْـعَـالٌ أو فَـعُـولُ فـي كـثـرة عـن فـاعـل بـديـل.

والتأوه هو أن يُسْـمَعَ للصـدر صـوتٌ من تَنَفُّسِ الصُّـعَدَاءِ من شـدة الخوف والحزن، ومنـه قولـه تعـالى: ﴿**إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ**﴾ [هود: 74]، قيل هو الخاشع المتضرع، وقيل هو الدعاء، وقيل غير ذلك. قال الشاعر يصف ناقة له:

إذا مـا قـمـت أرحـلـهـا بـلـيـل تَـأَوَّهُ آهـةَ الـرجـل الـحـزيـن.

أي تتـأوه فحـذف إحـدى التـائين تخفيفـا على حـد قولـه تعـالى: ﴿**مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ**﴾ [الصافات: 25] أي تتناصرون، ابن مالك:

ومـا بتـاءين ابْتُـدِي قـد يُقْتَصَـرْ فـيـه عـلـى تـا كَـتَـبَـيَّـنُ الـعـبـر.

والتأوه يكون من شـدة الخوف كما ذكرنا، والخوف من الشـيء مبني على العلم به، قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟**﴾ [فاطر: 28] ونبينا محمد ﷺ هو أعلم خلق الله بالله، وبالتالي فهو أخوف خلق الله من الله، ولذا وصفه الناظم بالأواه. **(حَمَلَةُ الْقُرْآنِ)**، الحملة جمع حامل وحامل، وحملة القرآن هم الحافظون له العاملون بما فيه **(أَهْلُ اللهِ)**، أي أهل رحمته. فالمراد أن الله قرَّبهم من رحمته، وعظمهم وشرفهم وكرمهم بسبب حفظهم كتابه، وإلا فالله منزه عن الأهل والولد، سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا. وقد أشار بهذا إلى حديث: «**إن لله أهلين من الناس**» قيل: ومن هم يارسـول الله؟ قال: «**أهل القرآن أهل الله وخاصـته**». رواه الحاكم والنسـائي وابن حبان عن أنس ڤ، وقال الحافظ المنذري: إسـناده صـحيح، وروى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «**أشراف أمتي حملة القرآن**»، وجاء في حديث أخرجه الديلمي قال: «**حامل القرآن حامل راية الإسـلام، من أكرمه فقد أكرم الله، ومن أهانه فعليه لعنة الله**». انظر القصد النافع للإمام الخراز.

ثم قال $: نص:

10. **(لِأَنَّـهُ كَـلَامُـهُ الْـمُـرَفَّـعُ وَجَـاءَ فِـيـهِ شَـافِـعٌ مُّشَـفَّـعُ)**

ش: **(لِأَنَّـهُ)**، أي القرآن الذي حملوه **(كَلَامُـهُ)**، أي كلام الله تعالى **(الْمُرَفَّعُ)**، أي المعظم والمشـــرف على كلام غيره، كترفع ذاته جل وعلا على غيرها من الذوات، أي إنما قيل فيهم إنهم أهل الله لأنهم حملة كلامه تعالى، فقد حازوا ما حازوه بفضـــله، فينبغي لمن جعله الله تعالى في هذه المنزلة أن يخلص العملَ والنية لله تعالى، وأن يكون له حامدا، ولنعمته شـــاكرا، وبه معتصـــما، وعليه متكلا، وأن لاَّ يعمل عملا يُظْهِرُ أنه يريد به وجه الله وهو على خلاف ذلك. رُوِيَ عن عبد الملك بن حبيب السُّـلَميِّ الأندلســيِّ الفقيهِ أنه قال: بلغني أن القرآن أعظم حرمة من كل شـــيء دون الله، ومِنْ حرمة الوالد على ولده، والقرآنُ وَقَارُ الله، فمن وَقَّرَ القرآن فقد وَقَّرَ الله، ومن اســتخف بالقرآن فقد اســتخف بحق الله. انظر القصد النافع للإمام الخراز. وفيه أيضا: ـــ أي القصد النافع ـــ ما نصه: وعنه ♥ أنه قال: «**يجاء بالقرآن يوم القيامة في صورة رجل شاحب** ـ يعني أصفر اللون ـــ **فيتراءاه الناس حتى يقف بين يدي الله ﷻ فيقول الله ﷻ: كيف وجدت عبادي؟ فيقول: منهم من كان يَصُـــونُنِي ويَتْلُونِي آناء الليل وآناء النهار، وكنت أظمئ نهاره وأنصب ليله، ومنهم من كان مستخفا بي، صادا عني، فيقول الله تعالى: وعزتي وجلالي لأكرمن اليوم من أكرمك، ولأهينن اليوم من أهانك، قال: فيدعى بأهل القرآن**». رواه عبد الملك بن بريدة، وأخرجه أحمد والحاكم وصـــححه، ووافقه الذهبي على ذلك. انظر القصـــد النافع للإمام الخراز. **(وَجَاءَ فِيهِ)**، أي في الحديث أيضا عنه ﷺ في حق القرآن أنه **(شَافِعٌ)** لصاحبه **(مُّشَفَّعُ)** فيه أي مقبول الشـــافعة، فشـــفاعته لا ترد بخلاف شـــفاعة غيره فإنها قد لا تقبل. وأشـــار بهذا إلى الحديث المروي عن أنس بن مالك ﷺ أنه ﷺ قال: «**القرآن شـــافع مشفع وماحل مصدق، من شفع له القرآن يوم القيامة نجا، ومن محل به القرآن يوم القيامة كبه الله في النار على وجهه**». انظر النجوم الطوالع. وفي الترغيب والترهيب للحافظ المنذري ما نصـــه: وعن جابر ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**القرآن**

شـافع مشـفع وماحل مصـدق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه سـاقه إلى النار.» رواه ابن ماجه في صـحيحه. ذكره في الغيوث الهوامع. يقال: محل به بفتح الحاء كقطع إذا سَـعَى به إلى السـلطان وَوَشَـى به إليه وبلَّغ أفعالَه القبيحـةَ. نسـأل الله العظيمَ الْجَوَادَ الكريمَ الرحمنَ الرحيمَ أن يجعلنـا ممن نجـا بشـفاعة القرآن، وأن لا يجعلنا ممن محل به القرآن بجاه سـيد ولد عدنان إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثم قال $. نص:

11. **(وَقَـدْ أَتَـتْ فِـي فَضْـلِـهِ آثَـارُ لَيْسَـت تَّفِي بِحَمْلِهَـا أَسْـفَـارُ)**

ش: **(وَقَدْ أَتَتْ)**، أي جاءت ووردت. **(فِي فَضْلِهِ)**، أي في ذكر فضل القرآن وشـرفه. **(آثَارُ)** جمع أثر وهو في اللغة ما أثرته عن غيرك أي ذكرته ورويته. يقال: أثر الحديث يأثُره أثْرا إذا ذكره عن غيره وبابه نصـر، ومنه قولهم: حديث مأثور، أي ينقله خلف عن سلف. انظر مختار الصحاح، وفي اصطلاح المحدثين هو ما أضـيف للنبي ﷺ من قول أو عمل أو تقرير، ويرادفه الخبر، والحديث، والسنة، قال في المصطلح:

والخبر المتن الحديث الأثَرُ ما عن إمام المرسلين يؤثَرُ.

(لَيْسَـت تَّفِي)، أي تقوم، من وَفَيْتَ بالشـيء إذا قمتَ به، والمضـارع منه تفي، وأصله تَوْفِي بكسر الفاء بوزن تَفْعِلُ بالكسر؛ لأنها من فَعَلَ، وفعل إذا كانت واويةَ الفاء فهذا من جوالب الكسر فيها كما قال ابن مالك في اللامية:

... ... وأدم كسـرا لعين مضـارع يلي فعلا

ذا الواو فـاء أو اليـا عينـا أو كـأتى كـذا المضـاعف لازمـا كحن طلا.

إلا أن هذا المضارع تحذف واوه التي تقابل الفاء من فعل، وتحذف أيضا من الأمر، كما قال ابن مالك:

فـا أمـر أو مضـــار مـن كـوعـد احـذف وفـي كـعـدة ذاك اطـرد.

وعلة حذفها ــ أي الواو ــ أنها وقعت بين عدوتين لها هما الياءُ المبدوءُ بها المضـــارعُ إذا بدئ بها والكســر الذي على العين، ويقاس على الياء أخواتها من حروف المضارعة. **(بِحَمْلِهَا)**، أي بالقيام بها. **(أَسْفَارُ)** جمع سفر أي كتاب كبير. وهذا من باب المبالغة وإلا فالأســفار تفي بها ولو كثرت؛ لأن كل ما صـــح عن النبي ﷺ كُتِبَ ودُوِّنَ. ومن تلك الأحاديث الواردة في ذكر فضله ما أخرجه الحافظ المنذري عن ســهل بن معاذ عن أبيه ڢ عن رســول الله ﷺ قال: «**من قرأ القرآن وعمل به ألبس والداه تاجا يوم القيامة ضـوءُه أحسـن من ضـوء الشـمس في بيوت الدنيا، فما ظنكم بالذي عمل بهذا؟**» رواه أبو داود والحاكم، وقال: الحاكم صـحيح الإسـناد، وعن أبي ذر ڢ قال: قلت: يارسـول الله أوصـني، قال: «**عليك بتقوى الله فإنـه رأس الأمر كلـه.** قلت: يا رســول الله زدني قال: **عليك بتلاوة القرآن، فإنـه نور لك في الأرض وذخر لك في الســماء**». رواه ابن حبان في صحيحه. هكذا أورده في الغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

12. **(فَـلْـنَـكْـتَـفِـي مِـنْـهَـا بِـمَـا ذَكَـرْنَـا وَلْنَصْـرِفِ الْقَوْلَ لِمَـا قَصَـدْنَـا)**

ش: **(فَلْنَكْتَفِي)**، أي نستغني. وقد أثبت الياء فيه مع الجازم لضرورة الوزن على حد قول الشاعر:

ألـم يـأتـيـك والأنـبـاء تَـنْـمِـى بـمـا لاقـت لـبـون بـنـي زيـاد.

وقول الآخر:

وتضـحـك مني شـخـيـة عبشـمـيـة كـأن لم ترى قبلي أسـيرا يمـانـيـا.

(مِنْهَا)، أي من الأحاديث الواردة في ذكر فضل القرآن وفضل حامله. **(بِمَا ذَكَرْنَا)** وهو أربعةُ أحاديث فتكفينا عما لم نذكره. **(وَلْنَصْـرِفِ الْقَوْلَ)**، أي نرد ونوجه الكلام **(لِمَا قَصِدْنَا)**، أي أردنا.

ثم قال $: نص:

13. **(مِن نَّظْمِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ الْخَاشِعْ أَبِي رُؤَيْمِ الْمَدَنِيِّ نَافِعْ)**

ش: **(مِن)** وهي هنا بيانية، ومِن البيانية هي التي يمكن أن تُخَلَّفَ بـ"الذي" الموصولية كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: 28]. **(نَّظْمِ)**، أي جمع. فنظم وجمع ووعى بمعنى. والنظم والنظام والضابط والقانون بمعنى. والنظم ضد النثر. والكلام من حيث هو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: منظوم، ومنثور، ومسجع أي محسن القوافي من غير وزن. **(مَقْرَإِ)**، أي قراءة، فالمقرأ مصدر بمعنى القراءة كالمطلع، والمفر، والمقر. قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: 5] أي طلوعه، وقال: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ [القيامة: 10] أي الفرار. **(الْإِمَامِ)**، أي المقدم في زمانه على أقرانه. **(الْخَاشِعْ)**، أي المخبت المتواضع لله تعالى الخائف منه. فالخضوع والخشوع والضراعة والتذلل بمعنى. **(أَبِي رُؤَيْمِ)** بالتصغير كنية الإمام نافع، وهي أشهر كناه، وله كُنىً أُخَرُ. وهي: أبو عبد الله، وأبو عبد الرحمن، وأبو الحسن، وأبو نعيم. **(الْمَدَنِيِّ)** نسبة لمدينة رسول الله ﷺ؛ لأنه ولد وعاش ومات ودفن بها رضي الله تعالى عنه وأرضاه ونفعنا به. **(نَافِعْ)** عَلَمُهُ.

ابن مالك:

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا.

ونافع هو أبو رؤيم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم، وهو مولى لبني جَعْوَنَةَ بن شَعُوبٍ الليثيِّ. وجَعْوَنَةُ بفتح الجيم والواو بينهما عين ساكنة حليف حمزة بن عبد المطلب، وقيل أخيه العباس ڤ. كان نافع أسودَ اللون شديدَ السواد، وكان مجابَ الدعوة، وله دعابة، وهو من الطبقة الثالثة، وأصله في ما ذكره الأصمعي عنه أنه من أصبهان، وأصبهان بالباء هي أصفهان بالفاء، وهي مدينة من مدن فارس، وهو أحد القراء السبعة الذين وقع على جلالتهم وفضلهم الاتفاق، واشتهر ذكرهم في الأمصار والآفاق، فهم البدور المشتهرة، والمصابيح

النَّيِّرَة، وهذه أسماؤهم تبركا بها، فعند ذكر الصالحين تتنزل البركات، فهم أبو رؤيم نافع بن عبد الرحمن المدني، وأبو معبد عبد الله بن كثير المكي أحد التابعين، وأبو عمْرو بن العلاء البصري المازني النحوي المعروف، وأبو عمران عبد الله بن عامر الْيَحْصَبِيُّ الدمشقي الشامي أحد التابعين أيضا، وأبو بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة الأسدي الكوفي من التابعين أيضا، وأبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات الكوفي، وأبو حمزة، وقيل أبو الحسن عَلِيٌّ الكسائيُّ النحويُّ المعروف، وكلهم مَوَالٍ إلا الشاميَّ والبصريَّ فهما صريحا النسب أي عربيان قُحَّانِ.

ولد نافع سنة سبعين للهجرة، ومات سنة تسع وستين ومائة للهجرة، وله من العمر تسع وتسعون سنة، وكانت وفاته في خلافة الهادي على الأصح، وقيل في خلافة المهدي، كان إماما في علوم القرآن وفي علوم العربية، وَأَمَّ الناسَ بمسجد النبي ﷺ ستين سنة. وقرأ على سبعين من التابعين، وقد قرأ على مالك الموطأَ وقرأ عليه الإمام مالك القرآن، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالمدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وأجمع الناس عليه بعد شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع، وقرأ عليه مائتان وخمسون رجلا، وكان إذا تكلم تشم من فيه رائحة المسك فقيل له يا أبا عبد الرحمن أتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ فقال: ما أمس طيبا ولا أقرب طيبا ولكني رأيت فيما يرى النائمُ النبيَّ ﷺ وهو يقرأ فِي فِيَّ وفِي رواية يتفل فِي فِيَّ فمن ذلك الوقتِ تُشَمُّ مِن فِيَّ هذه الرائحةُ. وروي أنه لما حضرته الوفاة قال له بنوه: أوصنا فقال: ﴿**فَاتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤمِنِينَۖ**﴾ [الأنفال: 1]. رضي الله تعالى عنه ونفعنا ببركته إنه قريب مجيب وبالإجابة جدير.

ثم قال $: نص:

14. (إِذْ كَانَ مَقْرَأَ إِمَامِ الْحَرَمِ الثَّبْتِ فِيمَا قَدْ رَوَي الْمُقَدَّمِ)

ش: **(إِذْ كَانَ)** هو أي مقرأُ الإمام نافع. وإذ هنا للتعليل على حد قوله تعالى: ﴿**وَلَنْ يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾ [الزخرف: 38]. أي لأجل ظلمكم لا ينفعكم اشتراككم في العذاب، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿**فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ**﴾ [الأحقاف: 25] أي لأجل جحودهم بآيات الله لم يغن عنهم سمعهم إلخ. **(مَقْرَأَ)** بالنصب خبر كان قبله، أي قراءة. **(إِمَامِ الْحَرَمِ)**، أي الحرمِ المدني، وإمامُ الحرم هو الإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، إمامُ الأئمة، ونجم السنة ڤ. قوله: إذ كان مقرأً تعليل لاختياره قراءة الإمام نافع دون غيرها من القراءات، أي كأنه قيل له: لم اخترت قراءةَ نافع دون غيرها من القراءات مع وجودها وانتشارها وشهرتها وصحتها؟ فقال اخترتها لأنها كانت قراءةَ إمام الحرم، ويقصد به الإمامَ مالكاً ڤ كما تقدم. **(الثَّبْتِ)**، أي العدل، الثابت القدم، المتثبت. **(فِيمَا قَدْ رَوَي)** ونقل عن شيوخه. **(الْمُقَدَّمِ)** على أقرانه من أهل زمانه في الكتاب والسنة وسائر العلوم الشرعية. وهذه أوصاف للإمام مالك كما تقدم، ولا يصح أن تكون للإمام نافع؛ لأن الضمير المرفوع بكان عائدٌ على مقرإ الإمام نافع، فلو كان المراد عنده بإمام الحرم الإمامَ نافعاً، لكان المعنى إذ كان مقرأُ نافع مقرأَ نافع، وهو فاسد لتكراره وعدم إفادته، وإنما المعنى إذ كان مقرأُ نافع مقرأَ الإمام مالك؛ لأن مالكا قرأ على نافع وأخذ عنه بقراءته فصارت مقرأ له.

ثم قال $: نص:

15. **(وَلِلَّذِي وَرَدَ فِيهِ أَنَّهْ دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّهْ)**

ش: **(وَلِلذِي)**، أي اخترت مقرأ نافع لأنه **(وَرَدَ)**، أي جاء **(فِيهِ)**، أي في هذا المقرإ. **(أَنَّهْ)**، أي كونُه. **(دُونَ الْمَقَارِئِ سِوَاهُ سُنَّهْ)**، أي ورد فيه دون غيره من المقارئ أنه سنة، فَدُونَ ظرف متعلق بِوَرَدَ، وليس متعلقا بسُنَّهْ. وهو يشير إلى ما رواه سعيد بن منصور فيما أسنده أبو عمرو عنه قال: سمعت مالكا يقول: قراءة

نافع سنة. قال أبو محمد مكي: أي سنة أهل المدينة. وقوله ورد فيه دون غيره أنه سنة لا يستلزم أن يكون غيره من المقارئ ليس سنة، بل القراءات السبع بل والعشر كلها سنة ثبتت عن النبي ﷺ بالتواتر، تلقاها من كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم إلى رسول الله ﷺ، ولا ينافي صحتَها كونُ أسانيدها آحادا؛ لأنه إنما اشتهرت نسبتها إلى الأئمة المذكورين ورواتِهم لِتَصَدِّيهِم إلى ضبط طرقها ووجوهها. قال محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي في تأليفه بصائر التالين في أحكام كتاب رب العالمين:

واعلم بأن طرق القراء حق بلا ريب ولا مراء
لأنها نقل شيوخ عارفينْ عن مثلهم إلى إمام المرسلينْ.

وقال ابن الجزري في طيبة النشر في القراءات العشر:

وكل ما وفاق وجهَ نحوي وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبِتِ شذوذه لو أنه في السبْعَةِ.

وأما ما وراء العشر فلا تجوز به القراءة لعدم التواتر كما قال في الكوكب الساطع:

وأجمعوا أن الشواذ لم تبح قراءة بها ولكن الأصح
كخبر في الاحتجاج تجري وأنها التي وراء العشر.

وقال أيضا صاحب القبس الوقاد بعد أن عدد أسماء القراء العشرة معرفا بقراءاتهم قال:

فذي القراءة لهي المشهوره قراءة بغيرها محظوره
وهي التي تسمى بما قد شَذَّتِ لفقدها لشرط الاستفاضةِ

وما بحرف جائز أن يتلى دون ثلاثة شروط تجلى
وفق اللغى والمصحف العثماني تواتر أو استفاض سان.

وهذه أسماء القراء العشرة مع من اشتهر من رواتهم تبركا بذكرهم؛ لأنه عند ذكر الصالحين تتنزل البركات كما يقال، وكما سبق أن ذكرنا عند ذكر السبعة. قال ابن الجزري في طيبة النشر:

فنافع بطيبة قد حظيا فعنه قالونُ وورشٌ رَوَيَا
وابن كثير مكة له بلد بَزِّ وقنبلٌ له على سند
ثم أبو عَمْرٍو فيحيي عنه ونقل الدوري وسوسٍ منه
ثم ابن عامرِ الدمشقِي بسند عنه هشامٌ وابنُ ذكوان ورد
ثلاثة من كوفة فعاصم فعنه شعبة وحفص قائم
وحمزة فعنه سليم وخلف منه وخلاد كلاهما اغترف
ثم الكسائيُّ الفتى عليُّ عنه أبو الحارث والدوريُّ
ثم أبو جعفر الحبر الرضي فعنه عيسى وابن جماز مضي
تاسعهم يعقوب وهو الحضرمي له رويس ثم روح ينتمي
والعاشر البزار وهو خلف إسحاق مع إدريس عنه يعرف.

نفعنا الله ببركتهم وبعلومهم وحشرنا من زمرتهم إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثم قال $: نص:

16. (فَجِئْتُ مِنْهُ بِالذِي يَطَّرِدُ ثُمَّ فَرَشْتُ بَعْدُ مَا يَنفَرِدُ)

ش: **(فَجِئْتُ)**، أي أتيت. **(مِنْهُ)**، أي من المقرإ أَوَّلًا **(بِالذِي يَطَّرِدُ)**، أي بالحكم المطرد، أي أتيت منه بالحكم المطرد أولا، والمطرد هو ما يدخل تحت قاعدة كلية. فالاطرادُ لغة: الملازمةُ في الثبوت والانعكاسُ: الملازمةُ في النفي. أي

قدمت المطرد أوَّلًا وهو ما يَتَّفِقُ حكمه ويجري على سَـــنَنٍ واحد ولم ينعكس، والمراد به هنا القواعد كالمد، والقصـــر، والإظهار، والإدغام، والفتح، والإمالة، ونحو ذلك؛ لأن المطردَ والقواعدَ والأصولَ والأمهاتِ عندهم بمعنى واحد. وغير المطرد يسمى فرشا وفروعا مقابلة للأصول، وهو ما اقتصر حكمه على مسائل معلومة لا ترجع إلى أصل. قال في القبس الوقاد:

فـالفرش مـا ليس لأصـــل يرجع وهو على قســـمين عنـهم يقع.

والقاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة، وهي بمعنى الكلي الذي ينطبق على جزئياتٍ لتعلم أحكامها منه كقول النحاة: كل فاعل مرفوع فإننا نعلم منه أن زيدا مرفوع في قولهم: قام زيد، وكذا عمرو في جاء عمرو. **(ثُمَّ فَرَشْـــتُ)**، أي بســـطت وبينت. **(بَعْدُ)**، أي بعد المطرد. **(مَـا)**، أي الذي. **(يَنْفَرِدُ)**، أي يختلف حكمه ولا يجري تحت قاعدة واحدة كإســـكان راء **{قُرُبَةٌ}** وضـــمها، وإســـكان هاء **{لَهُوَ}**، **{وَهُوَ}**، **{فَهُوَ}**، **{لَهِيَ}**، **{فَهِيَ}**. وتحريكها ونحو هذا.

ثم قال $: نص:

17. (فِـي رَجَـزٍ مُـقَـرَّبٍ مَّشْـــطُـورِ لِأَنَّـهُ أَحْـظَـى مِـنَ الْـمَـنْـثُـورِ)

ش: قوله: **(فِي رَجَزٍ)**، أي جئت به في رجز، وهو أحد البحور الشـــعرية، وهو مســـدس في الدائرة مبني من مســـتفعلن ســـت مرات، ويمكن أن يكون غير قاصـــد له بهذا التعريف؛ لأنه لا يلتزم به، فربما خرج منه إلى غيره، بل لعله يقصـــد الرجز اللغوي، وهو ما قصـــرت أجزاؤه واتحدت قافيته. **(مُقَرَّبٍ)** بفتح الراء وكسرها، فبالكسر اسم فاعل، أي يقرب المعنى من ذهن السامع، وبالفتح اسم مفعول، أي مقرَّب من ذهن السامع بعذوبة اللفظ، وسلاسة التعبير، وسهولة التركيب. **(مَشْطُورِ)**، أي مقسوم على شطرين أي نصفين: صدر وعجز. **(لِأَنَّهُ)**، أي النظم أي لأجل أن النظم **(أَحْظَى)**، أي أشد حُظوة أي مكانة، فالحُظوة بالضم والكسر: المكانةُ، والفعل حَظِيَ كرضي. قال في مختار الصحاح: رجل حظي إذا

كـان ذا حظوة ومنزلـة، وقد حظي عنـد الأمير يحظى حظوة انتهى منـه. **(مِنَ الْمَنْثُورِ)**، أي الكلام الذي ليس بنظم، والمنثور اسم مفعول من نثره أي فرقه. قال في القاموس: نَثَرَ الشـيء ينثُره وينثِره نَثْراً ونِثَارا: رماه مفرقا، يعني أن النظم له الحظوة في النفوس؛ لموافقته الطبعَ فهو أسـهل للحفظ وأنشـط للنفس وأثبت في القلب، فلذلك صار أحظى من النثر.

ثم قال $: نص:

18. **(يَكُونُ لِلْمُبْتَدِئِينَ تَبْصِرَهْ وَلِلشُّيُوخِ الْمُقْرِئِينَ تَذْكِرَهْ)**

ش: **(يَكُونُ)** هو أي هذا النظم. **(لِلْمُبْتَدِئِينَ)**، وهم الذين لم تسـبق لهم معرفة بأحكام القرآن وإن كانوا شـيوخا أي كبارا في السـن. **(تَبْصِرَهْ)**، أي ضـوءا ونورا يُبصِـرون به أحكام التجويد. **(وَلِلشُّيُوخِ)** والمراد بهم كل من يعرف أحكام القراءة وانتهى في العلم بها ولو كان صغيرا في السن. **(الْمُقْرِئِينَ)**، أي الذي يُقْرِءُون الناسَ أحكام التجويد. **(تَذْكِرَهْ)**، أي يذكرهم ما نسـوه من أحكام القراءة والتجويد. يعني أن نظمه ينتفع به المبتدئُ والمنتهي، فالمبتدئ يبصـره، والمنتهي يذكره، وقد صـدق، فإنه لعمري كذلك.

ثم قال $: نص:

19. **(سَمَّيْتُهُ بِالدُّرَرِ اللَّوَامِعْ فِي أَصْلِ مَقْرَإِ الْإِمَامِ نَافِعْ)**

ش: **(سَمَّيْتُهُ)**، أي سـميت هذا النظم. **(بِالدُّرَرِ)** جمع درة وهي اللؤلؤة العظيمة. **(اللَّوَامِعْ)**، أي السواطع، جمع لامعة أي مضيئة، وسماه بالدرر اللوامع للمناسـبة بينه وبين الدرر في الانتفاع به والاغتباط، بل منفعته أعظم من منفعة الدرة، لما ينشـأ عنه من معرفة علم القرآن؛ لأنه وسـيلة إليها، وبها يتوصـل إلى الجنة، والدرة مال، والمال يفني ويذهب، ويُخشـى عليه الضـياعُ والعطبُ، والعلم قطعا أفضـل من المال، فالعلم يحرسـك و أنت تحرس المال، والعلم يزيد بالإنفاق منه والمال ينقص به، فالعلم مال وجمال، وأهله كبار وإن كانوا صـغارا، وأحياءٌ

وإن كانوا أمواتا، لأن ذكرهم مستمر، ومن استمر ذكره فكأن العمر منه في ازدياد، بل وكأن عمره باق على مر الزمان. وكما قال الشاعر:

وإذا الكريم ولى ومضى عمره كفل الثناء له بعمر ثان.

وقال آخر:

أخو العلم حي خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو يمشي على الثرى يعد من الأحياء وهو عديم.

قوله: **(فِي أَصْلِ)**، أي دليل كما في تحصيل المنافع، وفي النجوم أي الراجح من **(مَقْرَإِ)**، أي قراءة **(الْإِمَامِ نَافِعْ)** وهو ما نقل عن أشياخه متواترا. والأصل لغة: الحسب، وأيضا أسفل الشيء كاليأصول كما في القاموس. والأصل أيضا ما يبنى عليه غيره حسا كالجدار للسقف، أو معنى كالحقيقةِ للمجاز والدليلِ للمدلول. قوله: الإمام أي المقدم في زمانه على غيره من أقرانه. قال في القاموس: الإمام ما اؤتم به من رئيس أو غيره، جمعه إمام بلفظ الواحد، ويجمع أيضا على أيِمة بالياء وأئمة بالهمز. والإمام: الخيط يمد على البناء فينبى، والطريق، وقيِّم الأمر المصلح له، والقرآن، والنبي ﷺ، والخليفة، وقائد الجند، وما يتعلمه الغلام كل يوم. انتهى انظر القاموس.

ثم قال $: نص:

20. **(نَظَمْتُهُ مُحْتَسِباً لِلهِ غَيْرَ مُفَاخِرٍ وَلَا مُبَاهِ)**

ش: **(نَظَمْتُهُ)**، أي جمعته، فنظم وجمع ووعى بمعنى واحد كما تقدم، القاموس: نظم اللؤلؤ: ألفه وجمعه في سلك، والشيءَ: ضمه إلى غيره. انتهى منه. وقال النابغة:

أخذ العذارى عقدها فنظمنه من لؤلؤ متتابع متسرد

(مُحْتَسِباً)، أي مخلصا فيه عملي **(لِلهِ)** وحده لا لغيره، فلا أريد به شرفا ولا

منزلة عند أحد من الناس، ولذلك تلقاه الناس بالقبول. وهكذا كل تأليف يراد به وجه الله تعالى، فالاحتساب: الإخلاص والتعويل في القصد به على الله دون غيره. **(غَيْرَ مُفَاخِرٍ)**، أي غير مطالب به المفاخرة والاستكبار على أصحاب التصانيف. **(وَلَا مُبَاهٍ)** عطف تفسير، أي ولا طالبٍ به المباهاةَ، وهي المفاخرة. والمباهاة في الأصل: الحسن في أعين الناس، من بَهِيَ الرجل كفرح، وبَهُوَ ككرم إذا حسن، ومنه البهاء أي الحسن. القاموس: البهاء: الحسن، والفعل بَهُوَ كَسَرُوَ، ورضي، ودعا، وسعى. وباهيته فبهوته أي غلبته في الحسن، وأبهى الرجل: حسن وجهه، وتباهوا: تفاخروا. انظر القاموس، واعلم بأن المباهاةَ والمفاخرةَ كل منهما حرام، وعَمَلُ صاحبه باطل الثواب. قال سيدي أحمد زروق في نظمه عيوب النفس:

من طلب العلم يباهي الفقها بعلمه أو ليماري السفها
أو لينال الجاه عند الناس باء بنار وهو ذو إفلاس.

فالإخلاص شيء بين العبد وربه لا يطلع عليه ملك فيكتبه، ولا شيطان فيفسده كما في تحصيل المنافع. وقد عرفه محمد مولود في مطهرة القلوب بقوله:

ورسم إخلاص عبادة الشكور إفراده بها ولو بلا حضور.

ثم قال $: نص:

21. **(عَلَى الذِي رَوَى أَبُو سَعِيدِ عُثْمَانُ وَرْشٍ عَالِمُ التَّجْوِيدِ)**

ش: **(عَلَى الذِي رَوَى)**، أي نظمته على الذي روى ونقل. **(أَبُو سَعِيدِ)**، وأبو سعيد كنيته، وهي أشهر كناه، ويكنى أبا عمرو، وأبا القاسم. **(عُثْمَانُ)** علمه **(وَرْشٍ)** بالإضافة. قال ابن مالك:

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلا أتبع الذي ردف.

وورش لقبه، واللقب ما يشعر بمدحٍ كعلي زين العابدين، أو بذمٍّ كسعيد كرز

وأنف الناقة، وورش لقب بهذا اللقب لبياضه وحسن وجهه؛ لأن الورش في اللغة الأقطُ، وهو شيء يصنع من اللبن، أو لقلة أكله؛ لأن الورش في اللغة أيضا قلة الأكل كما في القاموس، أو لحسن صوته؛ لأن الورشان طائر حسن الصوت، ويمكن أن يكون الكل اجتمع فيه فلقب بورش لذلك، وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عدن بن غزوان بن داود بن سابق مولى الزبير بن العوام. ولد بمصر سنة عشر ومائة، وتوفي بها سنة سبع وتسعين ومائة للهجرة، ارتحل ليقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ومائة وختم عليه القرآن خمس ختمات ثم عاد إلى مصر واستقر بها وانتهت إليه بها رئاسة الإقراء في القراءات وفي العربية. وروى عنه أبو يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار الأزرق، وأبو الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، والأصبهاني. كان إذا جلس يقرأ يغشى على مَنْ حولَه لفرط حسن صوته، وكان غاية في البراعة في العلم والمعرفة، كما قال عنه الناظم. **(عَالِمُ التَّجْوِيدِ)**، أي خبير في أحكامه؛ لأن العلم معرفة الشيء على حقيقته. والتجويدُ في اللغة: التحسينُ. وفي الاصطلاح: إعطاءُ الحروف حقها من صفات وما تستحقه تلك الصفات أي ما ينشأ عنها من تفخيم وترقيق وإدغام وإظهار ونحو ذلك وإخراجُها من مخارجها، والنطق بها على هيئاتها من غير إسراف ولا تفريط ولا تكلف. وكما قال السخاوي في نونيته المعروفة:

للحرف ميزان فلا تك طاغيا فيه ولا تك مخسر الميزان.

والتجويد واجب شرعا يأثم تاركه على ما شُهِّرَ، كما عزاه صاحب حلية المسامع لعبد الباقي، وبه قال ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر، وفي مقدمته المعروفة بالجزرية حيث يقول فيها مبينا حكمه وصفته:

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم

لأنه به الإله أنزلا وكهذا منه إلينا وصلا

وهو أيضا حلية التلاوةِ وزينة الأداء والقراءةِ
وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها
ورد كل واحد لأصله واللفظ في نظيره كمثله
مكملا من غير ما تكلف باللطف في النطق بلا تعسف
وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه.

والتجويد من الأمور اللازمة على قارئ القرآن، التي لا يسعه تركها، وقد أمر الله تعالى به نبيه ﷺ في محكم كتابه حيث قال جل من قائل: ﴿**وَرَتِّلِ الْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا**﴾ [المزمل: 3]، ومن المعروف أن الأمر له ﷺ أمر لأمته ما لم يدل دليل على تخصيصه به ﷺ.

ثم قال $: نص:

22. **(رَئِيسُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الدِّرَايَهْ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ فِي الرَّوَايَهْ)**

ش: **(رَئِيسُ أَهْلِ مِصْرَ)**، أي المقدم فيهم والمعول لديهم على ما قال. **(فِي الدِّرَايِهْ)**، أي العلم والمعرفة عن دراية. والدراية ما أخذ عن فهم وعقل. **(وَالضَّبْطِ)** وهو لغة: الاتقان، واصطلاحا: تحقيق معرفة المسائل التي لا يستوي الناس في معرفتها عن دقة. **(وَالْإِتْقَانِ)** عطف تفسير، وهو العطف المرادف، لأن الإتقان هو ذات الضبط كما تقدم. **(فِي الرِّوَايَهْ)**، أي الأخذ عن الأشياخ. والحاصل أن العلم إما دراية في النفس، وإما رواية عن الأشياخ، فورش المقدم فيهما على أقرانه في زمانه، وهو أحد المشتهرين بالرواية عن نافع، وهم أربعة ذكرهم الداني في نظمه المنبهة حيث قال:

ممن روى عن نافع إسحاق ومثله ثلاثة حذاق
ورش وقالون وإسماعيل وكلهم مؤتمن جليل.

فإسحاق هو أبو محمد إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن المخزومي المدني

المعروف بإسحاق المسيبي، إمام جليل، أخذ القراءة عن نافع، توفي سنة ست ومائتين هجرية كما في الإقناع. وإسماعيل هو أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن كثير الأنصاري ثقة جليل، ولد سنة ثلاثين ومائة، وتوفي سنة ثمانين ومائة، أخذ القراءة عن نافع وغيره، وأخذ عنه كثير من القراء، وليس هو إسماعيل القاضي صاحب قالون.

ثم قال $: نص:

23. **(وَالْعَالِمُ الصَّدْرُ الْمُعَلِّمُ الْعَلَمْ عِيسَى بْنُ مِينَا وَهْوَ قَالُونُ الْأَصَمْ)**

ش: **(وَالْعَالِمُ)**، أي وعلى الذي روى أيضا العالم. والعالم هو الخبير بالأحكام. فالعلم ضد الجهل، يقال علم الشيء أي عرفه على حقيقته. والعلم نور يستضاء به. قال الشاعر:

العلم نور يستضاء به والجهل ضد له ويل لمن جهلا.

(الصَّدْرُ)، أي المقدم على غيره في زمانه، ومنه سمي الصدر صدرا لتقدمه على سائر الجسد. **(الْمُعَلِّمُ)**، أي الذي يعلم الناس القرآن والعربية. **(الْعَلَمْ)**، أي الشهير جدا، ومنه سمي الجبل علَماً لشهرته كما قالت الخنساء ترثي أخاها صخرا حيث قالت:

وإن صخرا لتأتم الهداة به كأنه علم في رأسه نار.

(عِيسَى) علمه. **(بْنُ مِينَا)** بالقصر لزوما هنا لضرورة الوزن ويمد أي ميناء بالهمز، وهو اسم لأبيه أو لأمه، وقيل إنه بالمد أبوه وبالقصر أمه. **(وَهْوَ قَالُونُ)**، أي الملقب بقالون، وهي كلمة فارسية الأصل معناها الْجَيِّدُ، لُقِّبَ به لجودة قراءته، لَقَّبَهُ به نافع، أو مالك كما في الغيوث الهوامع، وهو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله المدني مولى الزهريين فيما نقله أبو عمْرو. وقال الحسن بن علي الأهوازي إنه مولى الأنصار. قرأ على نافع واختص به كثيرا، وكان ربيبا له، وقد أجلسه للإقراء في حياته. **(الْأَصَمْ)** أي فاقد

السمع بالكلية، أو فيه ثقل سمع، وقيل إنه يسمع القرآن ولا يسمع غيره، كان يدرك خطأ القارئ بمجرد حركة شفتيه فيُقِيمُهُ ويصلحه له، وكان يقول عن نفسه إني أفهم تحرك الشفة.

ثم قال $: نص:

24. (أَثْبَتُ مَن قَرَأَ بِالْمَدِينَهْ وَدَانَ بِالتَّقْوَى فَزَانَ دِينَهْ)

ش: (أَثْبَتُ)، أي أحفظ وأتقن. (مَن قَرَأَ بِالْمَدِينَهْ) المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام. (وَدَانَ)، أي اعتاد. فالدِّينُ والدَّيْدَنُ والعادة والدأب كلها بمعنى واحد. قال امرؤ القيس:

كديناك من أم الحويرث قبلها وجارتها أُمِّ الرباب بمأسل.

وفي رواية كدأبك أي كعادتك. والدِّينُ يطلق ويراد به الجزاء، ومنه: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 3] أي الجزاء والقصاص، ويطلق ويراد به ما يدان به، ومنه ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ﴾ [آل عمران: 19]. (بِالتَّقْوَى)، أي اجتناب النواهي وامتثال الأوامر ظاهرا وباطنا. والتقوى هي كما قال ابن عاشر $ في نظمه المرشد المعين:

وحاصل التقوى اجتناب وامتثال في ظاهرٍ وباطنٍ بذا تنال.

وقد عرف علي كرم الله وجهه التقوى بقوله: "هي الخوف من الجليل، والقناعة بالقليل، والاستعداد ليوم الرحيل". وقال حذيفة ابن اليماني في تعريفها عند ما سأله عنها سائل قال له: هل رأيت طريقا ذا شوك؟ قال نعم، قال: فما فعلت؟ قال شمَّرتُ وحذِرتُ، قال: كذلك التقوى. فقالون اتخذ التقوى عادة له، (فَزَانَ دِينَهْ)، أي حسنه بها، يقال: زانه الحسن يزينه زينة، والزينة اسم جامع لما يتزين به، ويوم الزينة الذي ذكر في القرآن هو يوم الجمعة.

ولد قالون سنة عشرين ومائة في زمن هشام بن عبد الملك، وتوفي بالمدينة سنة عشرين ومائتين في زمن المأمون بن هارون الرشيد، وقد لازم نافعا بالمدينة

مدة من الزمن. قال أبو محمد بن عبد الله بن الحسن النقاش: قيل لقالون كم قرأت على نافع؟ فقال: ما لا أحصيه كثرة، إلا أني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة.

كان قارئ المدينة بعد الإمام نافع، وكان نحويَّها، كان محققا لما قرأه مثتبتا فيما رواه، وكان أصمَّ لا يسمع الْبُوقَ فإذا قُرِئَ عليه القرآنُ سمعه، وقيل إن الصمم أصابه في آخر عمره بعد أن أُخِذَتْ عنه القراءةُ. انظر النجوم الطوالع. فقول الناظم: وهو قالون الأصم ليس على جهة النقص والتنقيص، بل على جهة المدح والكمال؛ إذ قد تصدر للإقراء والتعليم مع ما هو عليه من الدين المتين، وهو مع ذلك أصم فما ذلك إلا دليل على نبله ودرايته وفطنته وتفطنه. أخذ عنه أبو نشيط محمد بن هارون الْمَرْوَزِيُّ، وأبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني، وإسماعيل القاضي بن إسماعيل الأزدي.

ثم قال $: نص:

25. (بَيَّنتُ مَا جَاءَ مِنِ اخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا عَنْهُ أَوِ ائْتِلَافِ)

ش: (بَيَّنتُ)، أي أظهرت وأوضحت، فالفعل ماضٍ لفظا، مضارعٌ معنى، أي سأُبَيِّنُ، وقيل إنه ماض لفظا ومعنى، إذ يُروَى أنه أخر مقدمة النظم. (مَا جَاءَ)، أي ورد وثبت. (مِنِ اخْتِلَافِ)، أي في الرواية. (بَيْنَهُمَا)، أي بين ورش وقالون. (عَنْهُ)، أي عن الإمام نافع. (أَوِ ائْتِلَافِ)، أي اتفاق في الرواية عنه كذلك. وقد سلك في تبيينه لذلك مناهجَ مختلفة، فتارة يذكر ما اتفقا فيه مسندا لنافع كقوله: "فنافع يشبع مدهنه"، وتارة يسنده لضمير الاثنين كقوله: "واتفقا بعد عن الإمام.. إلخ"، وتارة يسنده لجميع القراء كقوله: "وصيغة الجميع للجميع.. إلخ"، وتارة يأتي به مطلقا عن التقييد أي ليس مسندا لأحد فيُعْلَمُ منه اتفاقُهما فيه، كقوله: "فإن الأخرى سهلت..إلخ". هذا إذا ما اتفقا، وأما إذا اختلفا فتارة يذكر ما اختلفا فيه مسندا لأحدهما ساكتا عن الآخر فيعلم منه أنه على خلافه كقوله: "والخلف عن قالون في المنفصل"، وقوله: "وعن ورش توسط ثبت"، وتارة يأتي به مسندا

لأحدهما ذاكرا الآخر بالعكس كقوله:

وزاد عيسى الظاء والضاد معا ورش الإدغام فيهما وعى

فهذه ستة مناهج سلكها أربعة منها فيما اتفقا فيه واثنان فيما اختلفا فيه، وقد علمتَها بالتفصيل. وحاصل اصطلاحه أنهما إن اتفقا في الحكم فتارة يأتي به من غير عزو كقوله: "ومد للساكن في الفواتح..إلخ"، وتارة يسنده إلى الإمام نافع فيعلم بذلك اتفاقهما عليه كقوله: "فنافع يشبع مدهنه..إلخ" البيت، وتارة يسنده إليهما معا كقوله: "وقف بنحو سوف ريب عنهما..إلخ" البيت، وتارة يسنده لجميع القراء كقوله: "وصيغة الجمع للجميع البيت..إلخ، وإن اختلفا فتارة يسند الحكم إلى أحدهما فقط فيعلم أن الآخر يخالفه كقوله: "أبدل ورش كل فاء سكنت..إلخ"، وتارة يسند إلى كل منهما مذهبه كقوله:

وزاد عيسى الظاء والضاد معا ورش الإدغام فيهما وعى

كما تقدم.

ثم قال $: نص:

26. **(وَرُبَّمَا أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ مَا اتَّفَقَا فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ)**

ش: **(وَرُبَّمَا)** بتشديد الباء ويجوز أن تخفف، وهي هنا للتقليل مع أنها تأتي للتكثير كما قال ابن بونا في احمراره:

كثر بِرُبَّ وبها يقلل وَحَيْرَمَا كَرُبَّمَا تستعمل.

(أَطْلَقْتُ فِي الْأَحْكَامِ) جمع حكم، والحكم هو إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر، والمقصود هنا أحكام التجويد. **(مَا)**، أي الحكم الذي **(اتَّفَقَا)**، أي ورش وقالون. **(فِيهِ)**، أي في ذلك الحكم. **(عَنِ الْإِمَامِ)** نافع، أي ومن غير الغالب أن يطلق الحكم ولا يقيده بالإسناد إلى أحد ممن ذُكرَ، لكن إذا حصل هذا الإطلاق فيعلم أن ذلك الحكمَ المطلق قد اتفق عليه ورش وقالون كقوله: "واختارها بعض

أولي الأداء" البيت، ونحوه، وهذا الوجه السابع هو الذي أشار إليه بهذا البيت، أي بقوله: "وربما أطلقت في الأحكام.. إلخ"، وهو قليل بالنسبة للأوجه المستفادة من البيت قبله، وإلى قلته أشار بقوله: وربما.. إلخ.

ثم قال $: نص:

27. (سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي إِذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ وَذَا إِتْقَانِ)

ش: (سَلَكْتُ)، أي اتَّبعت. (فِي ذَاكَ)، أي النظم والمقرإ من روايتيه ورش وقالون. (طَرِيقَ الدَّانِي)، وهو الحافظ الكبير أبو عمْرو عثمانُ بنُ سعيد بنِ عثمانَ بنِ عمرو الأموي، مولاهم، المعروف بابن الصَّيْرَفِيِّ في زمانه، ثم بعد ذلك بالداني، نسبة إلى دانية، قرية من قرى الأندلس، انتقل إليها بعد أن كان أَوَّلاً بقرطبة. ولد إحدى وسبعين وثلاثمائة، وتوفي بدانية يوم الإثنين في النصف من شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة للهجرة وله من العمر ثلاثة وسبعون عاما، ودفن بعد العصر، وخرج لجنازته كل من بدانية، ومشى السلطان ابن مجاهد على رجليه أمام نعشه وهو يقول: لا طاعة إلا طاعة الله؛ لما شاهده من كثرة الازدحام، وختم الناس عليه القرآن بين ليلة ويومها أكثر من ثلاثين مرة. كان $ دَيِّناً وَرِعاً كثير البركة مجاب الدعوة، مالكي المذهب، أخذ عنه أناس كثيرون بالأندلس. كان يقال: أبو عمرو الداني قارئ الأندلس، وأبو الوليد الباجي فقيهها، وأبو عُمَرَ بن عبد البر محدثها، كانت للداني اليد الطولى في الحديث، وفي اللغة العربية، وفي الفقه، وكان غاية في حسن الخط، بارعا فيه، ولم يكن أحد في عصره يضاهيه، ومن كلامه: الموت في البئر ولا مخالطة الحمر، وذلك لما سقط سحرَ ليلةٍ في بئر وكان ماشيا إلى المسجد وكان يمر عليه بعض الناس ولا يناديه حتى مر عليه بعض العلماء فناداه فجذبه فقيل له في ذلك فقال قولته هذه.

انظر النجوم الطوالع. وفي المنتوري عنه ما نصه: كان $ عالما بالقرآن ورواياته، وتفسيره ومعانيه، وطرقه وإعرابه، عارفا بالحديث وطرقِ وأسماءِ

رجاله، حسن الخط، جيد الضبط، حافظا، شاعرا، أديبا، سنيا، عظيم البركة، مجاب الدعوة. وعلل الناظم اختياره لطريق الداني دون غيرها من الطرق بقوله: **(إذْ كَانَ ذَا حِفْظٍ)**، أي صاحب حفظ كبير. **(وَذَا إتْقَانِ)** شهير أي كأنه قال لشدة حفظه وإتقانه اخترت طريقه عن طريق غيره، فـ"إذْ" هنا حرف تعليل على حد قوله تعالى: ﴿**وَلَنْ يَّنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ**﴾ [الزخرف: 38] أي لأجل ظلمكم لا ينفعكم اشتراككم في العذاب، ويتمثل حفظُ الداني وإتقانُه فيما قال هو عن نفسه حيث قال: ما سمعت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته. وكان يسأل عن المسألة فيما يتعلق بالآثار وكلام العلماء فيوردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها. روي أنه أَلَّفَ مائة ونَيِّفاً وثلاثين تأليفا في فن القرآن من قراءة ورسم وضبط وتفسير وغير ذلك. قال الليث في شرح العقيلة: رأيت للداني مائة وعشرين تأليفا، منها أحد عشر في الرسم وحده، أصغرها جِرْماً كتاب المقنع. انظر النجوم الطوالع.

بلغ الداني رتبة الاجتهاد في هذا الفن لو كان الاجتهاد فيه يجوز، إلا أن الاجتهاد والقياس غيرُ جائزين فيه، وإنما المدار فيه على الرواية والنقل الصحيح مع السند المؤدي إلى التواتر، فلا مجال للرأي فيه، ولا للاجتهاد، ولا للقياس. وكما قال الشاطبي $.

وما للقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضى متكفلا.

قوله: "سلكت في ذاك طريق الداني" أي وتركت غيرها من الطرق كطريق الشيخ أبي محمد مكي بن أبي طالب المعروف بالشيخ وبالقيرواني، وطريق أبي عبد الله محمد بن شريح المعروف بالإمام.

قال ابن القاضي:

وابن شريح بالإمام يعرف والمكي بالشيخ لديهم يوصف.

والطريق أحد ألفاظ ثلاثة تدور عند علماء هذا الفن، وهي القراءة،

والرواية، والطريق. ولا غنى لمتعلمه عن معرفتها، فالقراءة ما نسب للقارئ كقراءة نافع، والرواية ما نسب لمن أخذ عنه كرواية ورش، والطريق ما نسب لمن أخذ عن الراوي وإن سفل كطريق الأزرق. فتقول قراءة نافع من رواية ورش من طريق الأزرق. وقد تجتمع هذه الاصطلاحات في شيء واحد، فعلى سبيل المثال البسملة قراءةٌ لابن كثير وروايةٌ لقالون وطريقٌ للأصبهاني عن ورش.

قال الشيخ محمد محمود بن الحاج أحمد ناظما لما تقدم:

فكل ما نسب للأئمَّةِ قراءةٌ والعزو دون مِرْيَةِ
للآخذين عنهمُ روايةُ وما عن الرواة طرقا أثبتوا
بسملة قراءة للمكِّي رواية الأصم دون شاكِّ
والأصبهاني هِي له طريقُ في غيث نفعنا أتى الوثيقُ.

ولم يبين الناظم $ طريقي ورش وقالون المقَدَّمَتَيْنِ لهما، لأن لكل منهما طرقاً ثلاثاً، بل اكتفى بطريق الداني المشتهرة من كتابه التيسير، وقد بينهما الشيخ إبراهيم المارغني مؤلف النجوم الطوالع بقوله:

طريق قالون أبو نَشِيطٍ وأزرقُ طريق ورش فانقلا.

واعلم أن لوش وقالون وغيرهما من رواة نافع عدةَ طرق تبلغ في مجموعها عشرا فخذها مفصلة، فورش له ثلاث طرق: طريق أبى يعقوب يوسف بن عمرو بن يسار المصري المعروف بالأزرق وهي المقدمة عن ورش، وهي التي اتبعها الناظم؛ لأنها هي طريق الداني من كتابه التيسير. وطريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم البغدادي العتقي، وابن القاسم هذا هو صاحب مالك، كما فذي الغيوث الهوامع، وطريق محمد بن عبد الرحمن الأصبهاني. ولقالون ثلاث طرق أيضا: طريق أبي نشيط، محمد بن هارون الْمَرْوَزِيِّ، وهي المقدمة عن قالون،

وهي التي اتبعها الناظم؛ لأنها هي طريق الداني من كتابه التيسير، وطريق أحمد بن يزيد الحلواني البغدادي، وطريق إسماعيل القاضي بن إسماعيل الأزدي. ولإسماعيل بن جعفر الراوي وليس صاحبَ قالون طريقان: طريق ابن جعفر، وطريق بن عبدوس. ولإسحاق المسيبي طريقان أيضا: طريق ابنه، وطريق ابن سعدان. فهذه عشر طرق عن نافع كلها صحيحة الإسناد متصلة السند.

ثم قال $: نص:

28. (حَسَبَمَا قَرَأْتُ بِالْجَمِيعِ عَنِ ابْنِ حَمْدُونٍ أَبِي الرَّبِيعِ)

ش: (حَسَبَمَا)، أي سلكت سلوكا مثل ما (قَرَأْتُ)، أي مماثلا لقراءتي. (بِالْجَمِيعِ)، أي مقرإ نافع من روايتيْ ورش وقالون عنه من طريق الداني، وهي طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وطريق أبي نشيط عن قالون كما تقدم. (عَن)، أي على شيخي. فعن هنا بمعنى على. ابن مالك:

وقد تجي موضع بعدٍ وعلى كما على موضع عن قد جعلا.

(ابْنِ حَمْدُونٍ) بالصرف، إذ ليس فيه من موانعه إلا العلمية كما قال في النجوم الطوالع، وفي غيره مخالفته. (أَبِي الرَّبِيعِ) كنيته. وهو أبو الربيع الحاج سليمان بن محمد بن علي بن حمدون المعروف بالشريشي المتوفى سنة تسع وسبعمائة للهجرة بتازة.

ثم قال $: نص:

29. (الْمُقْرِئِ الْمُحَقِّقِ الْفَصِيحِ ذِي السَّنَدِ الْمُقَدَّمِ الصَّحِيحِ)

ش: (الْمُقْرِئِ) للناس القرآن والعربية، فالمقرئ من يقرئ غيره، والقارئ من قرأ لنفسه. (الْمُحَقِّقَ) لما رواه ونقله. والتحقيق معناه ذكر المسألة بدليلها أو ذكرها على الوجه الحق. (الْفَصِيحِ)، أي ذي الفصاحة في اللسان والقلم من غير استعمال عربية كما في الغيوث الهوامع. والفصاحةُ نوعان: طبيعيٌّ ومكتسبٌ، فالطبيعي خلو اللسان من اللكنةِ والانعقادِ، والمكتسب ما يُقَوِّمُ به الإنسان نطقَه

من القواعد العربية بحيث لا يلحن. والفصـــاحةُ لغة البيانُ كما في القاموس. (ذِي السَّنَدِ)، أي صـاحب السـند. وحقيقتُه نسـبةُ القراءة لفلان عن فلان إلى النبي ﷺ. (الْمُقَدَّمِ) على غيره من الأســـانيد لعلوه. (الصَّـــحِيحِ)، أي الذي لا خلل فيه ولا عيب. والصحيحُ في اللغة ضد السقيم. القاموس: الصُّحُّ بالضم والصِّحةُ بالكسر والصَّحَاحُ بالفتح: ذهابُ المرض، والبراءةُ من كل عيب. صح يصح فهو صحيح وصَحَاحٌ من قوم صِحاح وأصِحاءَ وصَحائح. انظر القاموس.

ثم قال $: نص:

30. (أَوْرَدتُّ مَـا أَمْكَنَنِـي مِنَ الْحُجَجْ مِـمَّـا يُـقَـامُ فِـي طِـلَابِـهِ حِـجَـجْ)

ش: (أَوْرَدتُّ)، أي جئت بـه وبينـت. (مَـا)، أي الـذي. (أَمْكَنَنِي)، أي مـا استطعت الإتيان به. (مِنَ الْحُجَجْ) بالضم أي الأدلة والبراهين أي من أدلة القراءة وبراهينها وتعليلها، وذلك اســـتئناســـا للنفوس وتطييبا للخواطر وإلا فالرواية لا تحتاج إلى دليل ولا تعليل، بل هي أقوى دليل، وكما قال بعضهم:

وكـل مـا صـــحـت بـه الـروايـه عـنـهـمُ فـلا اعـتـبـار لـلـدرايـه.

(مِمَّا يُقَامُ)، أي يمكث. (فِي طِلَابِهِ)، أي طلبه وتحصـــيله. فالطِّلاب والطَّلب مصـــدران لطلب. قال في شـــرح ديباجة القاموس: الطِّلاب: الطلب، ويأتي من الثلاثي، إلا أن الطِّلاب فيه معنى المبالغة أي الطلب الكثير. انتهى منه. (حِجَجْ)، أي سنين جمع حجة بالكسر أي سنة، قال تعالى: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَاجُرَنِے ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ﴾ [القصص: 27] أي سنين، وهذا منه مبالغةٌ، وهو كثيرٌ في كلام العرب.

قال الشاعر:

وأخـفـت أهـل الشـــرك حـتـى إنـه لـتـخـافـك الـنـطـف الـتـي لـم تـخـلـق.

ويحتمل أن يكون قاصـدا بهذا من لم يعرف قواعد الصـرف؛ لأن في النظم أماكنَ تتوقف معرفتها عليه كقوله: "لما في العين من فعلات"، وقوله: "لفقد عينه

ولامه..إلخ".

ثم قال $: نص:

31. (وَمَعَ ذَا أُقِرُّ بِالتَّقْصِيرِ لِكُلِّ ثَبْتٍ فَاضِلٍ نِّحْرِيرِ)

ش: (وَمَعَ ذَا)، أي ومع هذا الإيراد المشعر بكمال علمي (أُقِرُّ)، أي أعترف. (بِالتَّقْصِيرِ)، أي بالتفريط وعدم الإحاطة بالعلم. (لِكُلِّ ثَبْتٍ)، أي ثابت القدم في العلم، مثتبت فيما عنده منه. (فَاضِلٍ)، أي ذو فضل. والفضل ضد النقص كما في القاموس، ويجمع على فضول، وقد فضل كعلم ونصر، ورجل فضَّال كشداد أي كثير الإفضال، ورجل مفضال أي ذو فضل. انظر القاموس. (نِّحْرِيرِ) كمسكين، أي تام العقل، أو العالم المتقن كما في مختار الصحاح. والنحرير والحاذق والماهر والنبيل والنبيه واللبيب والفطن ألفاظ مترادفة. قوله: "ومع ذا أقر بالتقصير.. إلخ" هو على جهة التواضع منه والإنصاف نفعنا الله به؛ لأن الاستكبار مذموم والتواضع محمود، ففي الحديث عنه ﷺ: «**التواضع زينة المؤمن**»، وفي حديث آخر: «**من تواضع رفعه الله، ومن تكبر وضعه الله**»، وفي حديث آخر: «**اثنان لا يتعلمان متكبر ومستحي**». انظر الغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

32. (وَأَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى الْعُصْمَهْ فِي الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَتِلْكَ النِّعْمَهْ)

ش: (وَأَسْأَلُ)، أي أطلب. وفعل سأل يتعدى بنفسه، وبعن، وبالباء. قال في القاموس: سألته كذا، وعن كذا، وبكذا، سؤالا وسآلة ومسألة وتَسآلا، والأمر منه اسأل، ويقال ساله يساله كخافه يخافه، وأمره سل. انظر القاموس. (اللهَ تَعَالَى)، أي تنزه عن صفات المخلوقين وارتفع ارتفاعا معنويا عن كل نقص وعن أن يخطر في فكر أو يبلغ كنهَ صفاته وصفٌ، أو تمر به الأزمنة، أو يحل بالأمكنة سبحانه وتعالى عن ذلك كله علوا كبيرا، ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: 9]. (الْعُصْمَةْ)، بضم العين وكسرها، وهي الحفظ مما لا

يُرْضَـي ولا يُرْتَضَـى. **(فِي الْقَوْلِ)**، أي في قولي. فألْ فيه عوض عن ياء المتكلم **(وَالْفِعْلِ)**، أي وفي فعلي كذلك، أي في كل ما يقوله لسـاني وما تفعله جوارحي. وقدم القول في الطلب على الفعل لأن اللسـان أضـر على الإنسـان من السـبع الضـاري، فاللسـان وإن كان صـغير الجِرم إلا أنه كبيرُ الجُرم. ففي الحديث: «**ما من يوم إلا والجوارح تستعيذ بالله من شر اللسان**»، وفي حديث آخر: «**من كفى مؤنة لقلقه وقبقبه وذبذبه دخل الجنة**»، ونظمه النابغة القلاوي بقوله:

عُـمْـرَ مـن سَـلِـمَ مـن ثـلاث سَـلِمَ في الـدنـيـا وفـي الأجـداث
الـلـقـلـق الـلسـان ثـم الـقـبـقـب الـبـطـن ثـم الـفـرج وهـو الـذبـذب.

وقال الهلالي:

وكـل مـا يـحـصـده الـلسـان يـجـده يـوم الـجـزا الإنسـان.

وقال آخر:

لـو يـكـون الـقـول فـي الـقـيـاس من فضـة بيضـاء عنـد النـاس
إذاً لكـان الصـمـت من عين الـذهـب فـافـهـم هـداك الله آداب الـطـلـب.

وفي الحديث: «**من آراد الله به خيرا أعانه على حفظ لسـانه**»، وفي حديث آخر: «**من صـمت نجا**». انظر الفلق البهي على شـرح منظومة الأخضـري للعلامة شـيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد، وقد ذكر فيه أيضـا أن الجوارح تصـبح تشـتكي من اللسـان وتقول له اتق الله فينا فإنك إن اسـتقمت اسـتقمنا وإن اعوججت اعوججنا، ومعناه أن نطق اللسان يؤثر في أعضاء الإنسان بالتوفيق أو بالخذلان. وقال بعض الصـالحين: لسـاني سـبع إن أطلقته أكلني. وقال مالك بن دينار: إذا رأيتَ قسـاوة في قلبك، وَوَهَناً في بدنك، وحرمانا في رزقك فاعلم أنك تكلمت فيما لا يعنيك. انظر الفلق البهي. **(فَتِلْكَ النِّعْمَةُ)**، أي العصـمة في القول والفعل هي النعمة الكاملة التي لا تسـاويها نعمة. والنِّعمة هي كل ما أنعم الله به

على الإنســـان مما هو نافع، وهي بكســـر النون، وأما بضـــمها فهي قرة العين، وبالفتح فهي التنعم والرفاهية.

قال محمد بن مالك الطائي الجياني في مثلثه،

ولــرفــاهــة يــقــال نَــعــمــه وما بــه أنــعــم فــهــو نِــعــمــه

وقـرة الـعـيـن ســـمـاهـا نُـعـمـه دمـت قـريـر الـعـيـن بـالأحـبـاب.

جعلنا الله من الذين تقر أعينهم في الدنيا بحصـــول المأمول وفي الآخرة بالنظر إلى وجهه الكريم.

مقدمة

علم القراءة علم تعرف بـه كيفيـة أداءِ الكلمـات القرآنيـة واختلافِـه معزوا لناقله، وموضـــوعه الكلمات القرآنية من حيث أحوالُها التي يُبحثُ عنها فيه كالمد والقصـر والإظهار والإدغام وغير ذلك. وله فوائدُ كثيرة من أجلها صـيانة كتاب الله تعالى عن التحريف والتغيير، ومنها معرفة ما يَقرأ بـه كل واحد من الأئمة القراء، ومنها تمييز ما يُقرأ به وما لا يُقرأ به. واعلم بأن حفظ القرآن فرض كفاية لئلا ينقطع التواتر، وكذا تعليمـه، ومن الفرض الكفـائي أيضـــا تعلم القراءات وتعليمُها، ومن الجائز عند مالك أخذ الأجرة على تعليم القرآن للمؤمن خاصـــة، لقوله ﷺ: « **إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله**» ولأن عمل أهل المدينة جرى عليه، ولئلا يضيع كتاب الله، وقال أبو حنيفة بالمنع. انظر الغيوث الهوامع.

واعلم أن الخلاف عند القراء قســـمان: واجب وجائز، فالواجب منـه هو اختلاف القراءات والروايات والطرق، فلو أخل القارئ بشيء من هذا كان نقصا في الرواية. والجائز هو اختلاف الأوجه المخيَّرِ فيها القارئُ، فبأي وجه منها أتى أجزأ ولا يكون ذلك نقصـــا في الرواية، وذلك مثل أوجه الاســـتعاذة واســـتعمال

البسـملة أو تركها بين السـورتين والوقف بالإسـكان الخالص أوالروم أوالإشـمام ونحو ذلك. انظر الغيوم الهوامع.

KKK

مقدمة احمرار الدرر اللوامع
المعروف بالأخذ لأحمد ابن عمر العيشي

يقـــول راجـــي رحمـــةِ العلـــيِّ أحمـــدُ نجـــلُ عمـــر العِيشـــيِّ
حمـــدا لمـــن بفضلـــه هـدانـــا ومـــنَّ إذ علمـــنـــا القـرآنـــا
فهـــاك مـــا الأخـــذ بـــه لنافـــع ممـــا أتـــى فـــي الـدرر اللوامـع
مِ الخلـــف ثـم أذكـــر المصـــدرا إن كـــان بالوجهيـن الأخـذ قـررا
منظـومـــة بـديعـــة مـهمـــــه مـــع نـكـت يشتاقـهـــا ذو الـهمه
وكلـه أخذتـــه درايـــــــه مـــن بـعـد مـا أخذتـه روايه
قلـــت وقـــد أخـــذت بالـــدرايـــه شيئـــا ولا أراه فـــي الـروايـــه
ونجـــل عيســـى صاحـب الإرداف أودعـــه فيـــه بنقـــل شـــاف
ولســـت آنفـــا عن استـعـــانـــه إذ قصـــديَ الإيضـــاحُ والإبانـــه
واللـــهَ أســـأل ســـداد الـعـمـــل وحـفـظـــه مـــن خـطـــإٍ وزلـــل

((باب الاستعاذة))

قال الناظم $: نص:

33. (الْـقَـوْلُ فِـي الـتَّـعَـوُّذِ الْـمُـخْـتَـارِ وَحُـكْـمِـهِ فِـي الْـجَـهْـرِ وَالْإِسْـرَارِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي التَّعَوُّذِ)، أي في بيان أحكام التعوذ؛ لأن في الكلام تقديرَ مضافين فأقيم ما بعدهما مقام الأول منهما. ابن مالك:

وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذفا.

الخضري: وقد يحذف مضافان فأكثرُ، فيقام الأخير مقام الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 85] أي وتجعلون بدلَ شكرِ رزقكم تكذيبَكم، وهذا التقدير شامل لكافة الأقوال المترجَم بها هنا بدل الأبواب. (الْمُخْتَارِ)، أي المفضل. (وَحُكْمِهِ)، أي ما يحكم به عليه ويثبت له في الأداء. (فِي الْجَهْرِ)، أي من الجهر، ففي هنا بمعنى من. والجهر: رفع الصوت به (وَالْإِسْرَارِ)، أي ومن الإسرار كذلك. والإسرار: خفض الصوت به وإخفاؤه. وقد ترجم $ في هذا القول لأمرين الأول لفظ التعوذ المختار والمفضل عند القراء. والثاني حكمه في الأداء، أي ما يحكم به عليه ويثبت له من الجهر والإسرار. والتعوذ مصدر تعوذ. والاستعاذة مصدر استعاذ، وكلتاهما تدل على الطلب، أي طلب العوذِ، والعوذُ في اللغة: اللجأُ والاحتماء والاعتصام. القاموس العوذ: الإلتجاءُ كالعِيَاذِ والمَعَاذِ والمَعَاذَة والاستعاذة. انتهى منه. والتعوذ والعوذ والعياذة والإعاذة والاستعاذة ألفاظ مترادفة وكلها بمعنى طلب العوذ كما تقدم. وفي الاصطلاح: أن يقول القارئ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو نحوه من ألفاظ الاستعاذة، والتعوذ ليس من القرآن إجماعا، ولفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الإنشاء؛ لأنه دعاء وطلب، فالقارئ إذا قال أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فكأنه

قال ألجأ إلى الله وأستعينه وأستجير به وأعتصم وأمتنع وأتحصن، أي اللهم أعذني من الشيطان الرجيم. والشيطان مأخوذ من شاط يشيط إذا احترق، أو هلك. القاموس: شاط يشيط شَيْطا وشَيْطُوطةً وشِيَاطةً بالكسر إذا احترق، وفلان هلك. وقيل مأخوذ من شطُن إذا بَعُد، يقال: شطُن قعر البئر أي بعُد، وبِئْرٌ شَطونٌ أي بعيدة القعر كما في القاموس، ويقال أيضا: دار شَطُونٌ أي بعيدة، ونَوىً شطونٌ أي بعيدة كما في الصحاح للجوهري. قال النابغة:

نأت بسعاد عنك نَوىً شطون فبانت والفؤاد بها رهين.

والشاطن: الخبيث. والشيطان معروف، ويطلق في كلام العرب على كل متمرد عات خارج عن الطاعة من إنس أو جن أو دابة. انظر مختار الصحاح. سمى الشيطان شيطانا لبعده عن الخير ورحمة الله، أو هو فَعْلَانٌ من شاط يشيط إذا هلك أو احترق كما تقدم؛ لهلاكه بمعصية الله وغضبه. ــ نسأل الله السلامة ــ. والرجيم بالجيم فَعِيلٌ بمعنى مفعول، كما تقول: كف خضيب أي مخضوب، ولحية دهين أي مدهونة، وصُرِفَ من مفعول إلى فعيل للمبالغة في الوصف؛ لأن فَعِيلًا من صيغ المبالغة، واختلف في تسميته بذلك على ثلاثة أقوال: الأول على ظاهره بمعنى مرجوم، وصف بذلك لأنه يرجم بالنجوم عند استراقه للسمع، قال تعالى في الكواكب: ﴿**وَجَعَلْنَٰهَا رُجُوماً لِّلشَّيَٰطِينِ**﴾ [الملك: 5]. الثاني بمعنى مشتوم، أي المشتوم على معصيته كما قال تعالى: ﴿**لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ**﴾ [مريم: 46] أي لأشتمنك. الثالث: أن يكون بمعنى ملعون، وهو المطرود المبعد من رحمة الله وجواره، ومنه قوله تعالى: ﴿**لَعَنَهُ ٱللَّهُ**﴾ [النساء: 61] أي أبعده من رحمته وطَرَدَهُ من جواره. وأصل الرجم في اللغة الرمي والقتل والقذف والغيب والظن واللعن والشتم والهجر والطرد. جمعه رُجُومٌ، والرَّجَمُ بفتحتين البئر. انظر القاموس.

ثم قال $: نص:

34. (وَقَدْ أَتَتْ فِي لَفْظِهِ أَخْبَارُ وَغَيْرُ مَا فِي النَّحْلِ لَا يَخْتَارُ)

ش (وَقَدْ أَتَتْ)، أي جاءت ووردت. (فِي لَفْظِهِ)، أي التعوذ. (أَخْبَارُ)، أي أحاديث وآثار مختلفة عن النبي ﷺ، لكن ذكر صاحب النجوم الطوالع وصاحب حلية المسامع أنها ضعيفة، وقد ذكر الحافظ الكبير أبو عمرو الداني في كتبه منها ستة ألفاظ كما في المنتوري، وهي: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، أستعيذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. هذه أربعة ألفاظ ذكرها الداني في كتابه التيسير وفي جامع البيان وفي الاقتصاد وفي التمهيد وفي إيجاز البيان وإرشاد المستمسكين. وذكر لفظين آخرين هما: أستعيذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم، أعوذ بالله القوي من السيطان الغوي. ذكرهما في كتابه جامع البيان. انظر المنتوري. وقد ذكر أبو جعفر ابن الباذش ألفاظا أُخَرَ كما ذكر ذلك الإمام الخراز في كتابه القصد النافع، وهي: أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم، أعوذ بالله القوي من الشيطان الغوي، وهذا من ألفاظ الداني التي ذكرها كما في المنتوري، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إنه هو السميع العليم، وزاد أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحق بن القصاب $ ألفاظا أُخَرَ. وهي: أعوذ بالله المنان من الشيطان الفتان، أعوذ بالله وكلماته من الشيطان وهمزاته، أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم. انتهى. انظر القصد النافع للإمام الخراز. قال ابن الباذش في الإقناع: وقولهم: الاستعاذة يصلح لهذه الألفاظ كلها ولا يعيِّن واحدا منها إلا أن المختارَ من هذه الألفاظ والأحسنَ والْأَوْلَى بالاستعمال هو اللفظ الأول من ألفاظ الداني التي ذكرها وهو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. قال الداني في كتابيه التيسير والتمهيد: اعلم أن المستعمل عند الحذاق من أهل الأداء في لفظ الاستعاذة هو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم دون غيره لموافقته الكتابَ والسنةَ، فأما الكتاب فقوله ٥: ﴿۞فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾

[النحل: 98]، وأما السنة فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه استعاذ بهذا اللفظ بعينه، وبه قرأت، وبه آخذ. انظر التيسير. وفي المنتوري ما نصه: وخرَّج ابن الطيلسان في مسلسلاته عن ابن مسعود ؓ قال: قلت قبل القراءة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي النبي ﷺ: «**قل يابن أم عبد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، هكذا أقرأني جبريل عن اللوح عن القلم**». انظر المنتوري. ومثله في القصد النافع للإمام الخراز. وفي المنتوري أيضا: وأسند ابن عبد الوهاب في المفيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال الاستعاذة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وقال ابن الباذش في الإقناع: وكذلك رُوِىَ عن أُبَيْ وقيل عن معاذ عن النبي ﷺ أنه استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه. قال: وهو الذي صار إليه معظم أهل الأداء واختارُوهُ لجميع القراء. قال الداني في التمهيد: وبذلك استعذت على جميع من قرأت عليه وبه آخذ. انظر المنتوري. وقال الداني أيضا في جامع البيان: وبذلك استعذت للجماعة من أئمة القَرَأَةِ على جميع من قرأت عليه، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد فيما بلغني عنه واختيار غيره من جِلَّةِ أهل الأداء.

قلت: لأجل ذلك قدم على غيره عند أهل الأداء ولذلك قال الناظم: **(وَغَيْرُمَا فِي النَّحْلِ)**، أي اللفظ الذي لا يوافق ما في سورة النحل **(لَا يُخْتَارُ)**، أي لا يفضل عند أهل الأداء فمعناه أن الاختيار بقي لما يوافق سورة النحل كما تضمنه فحوى خطابه. قال في المنتوري: وهذا بخلاف ما ترجم عليه، لأنه ترجم على المختار من لفظ التعوذ ولم يذكره. قال ابن شريح في المفردات: ولا اختلاف في الاستفتاح بأعوذ بالله من الشيطان الرجيم في كل موضع، كان أول سورة، أو لم يكن. قوله: "وغير ما في النحل لا يختار" دل على أن ما في النحل هو المختار، إذ هو المفهوم من دليل الخطاب كما تقدم، إلا أنه لم يتعين، لكون الآية الواردة في الأمر بالاستعاذة محتملةٌ غيرَه؛ إذ لا تدل صراحة إلا على طلب الاستعاذة وبأي لفظ

كان، فغير ما في النحل جائز ومؤدٍّ للاستعاذة إلا أنه غير مفضل وغير مختار عند أهل الأداء، وما في النحل جائز مفضل.

قال إدوعيشي في آخذه.

وقد جرى الأخذ بما في النحل وغيره ترك فاتبع نقلي

تنبيه: لم يتعرض الناظم $ لحكم التعوذ شرعا، ولا لمحله أداء، أيْ أَيَكُونُ قبل القراءة أو بعدها؟ أما حكمه الشرعي فهو الوجوب في العمر مرة بعد البلوغ كسائر الأذكار بنية أداء الوجوب، ويندب في باقي العمر، ويتأكد ندبه عند إرادة قراءة القرآن، ويكره عند مالك في الفرض، ويجوز عنده في النفل. وقد نظم بعضهم ما يجب في العمر مرة بقوله:

مسائل واحدة وعشَره واجبة في العمُر منك مره

تعوذ تصلية وبسمله تكبيرة تسبيحة وهيلله

حسبلة حمدلة وحوقله حج مع استغفارنا مكمله.

وكلها أذكار باللسان إلا الحج فإنه فعل بالأركان، وتندب هذه المسائل كلها في باقي العمر بعد أداء الوجوب. وأما محله أداء فقبل القراءة على ما عليه جمهور العلماء، وذلك على تقدير الإرادة في قوله تعالى: ﴿۞فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: 98] أي إذا أردت قراءة القرآن، وإن كان ظاهر الآية يقتضي أن التعوذ بعد القراءة؛ لأن الفاء تقتضي الترتيب والتعقيب، إلا أنه ليس على ظاهره، إذ التقدير: فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ، يدل على ذلك ما رواه نافع بن جبير عن أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يستعيذ قبل القرآن ثم يقرأ، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ الآية أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: 3] فظاهر الآية هنا

أن مجيء البأس بعد الهلاك، وليس على ظاهره، بل المعنى: وكم من قرية أردنا هلاكها فجاءها بأســـنا، ومثل هذا في كلام العرب كثير، ومنه قولهم: "إذا أكلت فســـم" أي إذا أردت الأكل فســـم، ومنه قوله ﷺ في الحديث الصـــحيح كما في المنتوري: «**من أتى الجمعة فليغتســـل**»، يعني من أراد إتيان الجمعة فليغتســـل، فكذلك التعوذ يكون بعد إرادة القراءة وقبل القراءة نفســـها، فالإرادة ســـبب في القراءة والقراءة مسببة فحذف السبب وأقيم المسببُ مقامه. ولله در الشاطبي حيث قال:

إذا مـا أردت الـدهر تقرأُ فـاســـتعـذ جهارا من الشـــيطان بالله مســـجلا.

وذكر الداني في المنبهة أن التعوذ قبل القراءة إجماع من القراء، وقال في كتاب رواية أبي نشيط نحوه. قلت: والوجه فيه بين؛ لأن المقصود من التعوذ إنما هو ذهاب الشـيطان عن الإنســان عند القراءة لئلا يشـغله عن التفهم شـاغل، ولا يحتاج إلى ذلك إلا قبل الأخذ في القراءة. وقيل محله بعد القراءة أخذا بظاهر الآية الكريمة، وضُـــعِّفَ. وقيل يكون بعدها وقبلها جمعا بين القولين ومراعاة لكل منهما، وليس بمشهور أيضا. وقد نظم بعضهم هذه الأقوال الثلاثة بقوله:

وإن تـــرد قـــراءة الـــقـــرآن فـاســـتعـذ بـالله من الشـــيطـان نـدبـا بمـا في النحـل قبـل الابتـدا وقـيـل بـعـد الانـتـهـاء أبـدا وقـبـلـه وبـعـده فـأحْسَـــنُ إذ الـخـروج مـن خـلافٍ حَسَـــنُ.

قلت: ولم يتعرض الناظم لبيان هذه المســـألة ولعله إنما ترك الكلام عليها لشهرتها ومعرفة أهل الأداء بها. واعلم بأن أهل العلم قد اختاروا لفظة أعوذ على لفظة أســـتعيذ وإن كانت الآية تقتضـــي الأخيرةَ؛ لورود الأمر في القرآن الكريم بلفظ أعوذ في غير ما موضع، نحو: ﴿**قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ**﴾ [الفلق: 1] و﴿**قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ**﴾ [الناس: 1] ﴿**وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنۡ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ث وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ**

أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: 98-99]. أما الآية الواردة في الأمر بالتعوذ فليست نصا صريحا في لفظ معين، بل هى أمر بمطلق الاستعاذة، وبأي لفظ كانت، فبأي لفظ أتى القارئ امتثل وأجزأه. قال الداني في جامع البيان: وقال أبو الحسن أحمد بن يزيد الحلواني صاحب قالون في جامعه: وليس للاستعاذة حد تنتهي إليه، من شاء زاد ومن شاء نقص. وقال الخزاعي: وليس لها عن الأئمة نص فيما علمت. وقال ابن الباذش في الإقناع: فأما لفظها فلم يأت فيه عن أحد من السبعة نَصٌّ. انتهى. ذكر ذلك كله المنتوري في شرحه فانظره إن شئت تجد الأمر على ما قيل.

ثم قال $: نص:

35. (وَالْجَهْرُ ذَاعَ عِنْدَنَا فِي الْمَذْهَبِ بِهِ وَالْإِخْفَاءَ رَوَى الْمُسَيِّبِي)

ش: (وَالْجَهْرُ)، وهو في اللغة رفع الصوت. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ [الإسراء: 109] قال في مختار الصحاح: جهر بالقول: رفع صوته به، وبابه قطع. (ذَاعَ)، أي شاع وفشا وانتشر. (عِنْدَنَا) معاشر أهل الأداء لجميع القراء. (فِي الْمَذْهَبِ)، أي مذهب الإمام نافع من روايتي ورش وقالون عنه. (بِهِ)، أي بالتعوذ. (وَالْإِخْفَاءَ) مفعول مقدم لفعل روى الآتي، وهو في اللغة: الستر والغطاء، يقال أخفاه إذا ستره وكتمه. وفي الاصطلاح: خفض الصوت. (رَوَى)، أي نقل. (الْمُسَيِّبِي) عن الإمام نافع أي روى إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفي الاستعاذة في جميع القرآن. وقال في التمهيد نحوه. قال الداني: والعمل على خلافه، وذكر الأهوازي في المفردات الإخفاءَ عن نافع من رواية أبي القاسم مواس بن سهل عن يونس بن عبد الأعلى عن ورش عنه، قال الداني: وعلى ما ذكرناه من الجهر بالتعوذ قبل القراءة جرى العمل عند أهل الأداء في مذهب جميع القراء اتِّباعا للنص واقتداء بالسنة. وقال مكي في الكشف: وهو الاختيار، وعليه العمل عند القراء في سائر الأمصار. وقال الداني أيضا: ولا أعلم خلافا بين أهل الأداء في الجهر بها عند افتتاح القرآن وعند الابتداء برؤوس

الأجزاء. فحجة من أسر بالتعوذ أنه يفَرِّق بين ما هو قرآن وما ليس بقرآن؛ إذ التعوذُ ليس بقرآن إجماعا قال ابن عطية في التفسير: وأجمع العلماء على أن قول القارئ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليس بآية من كتاب الله. وحجة من جهر به أنْ يُّنصتَ السامع للقراءة من أولها فلا يفوته منها شيء، وذلك لِمَا علم وتقرر في النفوس من أن الاستعاذة شعار القراءة، وعلم أنه ليس من القرآن فلم يُخَفْ لبسٌ؛ لذلك جُهر به. والله أعلم. والجهر به هو المشهور، والمعول عليه، وبه الأخذ عندنا، كما قال إدوعيشي في أخذه هنا:

وعمل البلاد بالجهر جرى في الشرق والغرب كما تقررا

لكن قيد أبو شامة وتبعه كثيرون إطلاقهم الجهر بما إذا كان القارئ بحضرة من يسمع قراءته، وقال: لأن السامع يُنصتُ للقراءة من أولها فلا يفوته منها شيء. وقيده المحقق ابن الجزري بما إذا جهر القارئ بقراءته، فإذا أسر بها أسر بالاستعاذة؛ إذ لا طائل من الجهر بها وحدها انتهى. انظر النجوم الطوالع.

تنبيه: إذا عرض للقارئ أيُّ عارضٍ يقطع قراءته فإن كان ضروريا مثل السعال والعطاس مما هو خارج عن إرادته أو كان مما يتعلق بالقراءة فلا يعيد التعوذ، وإن كان أجنبيا إراديا ولو رَدَّ سلامٍ أعاده، وكذا لو قطع القراءة ثم بدا له أن يعود إليها فعاد إليها من حينه فإنه يعيد الاستعاذة أيضا.

قال بعضهم:

عوذ في الابتدا ولو لآيه أو بعضِها لتتبع الروايه
عُدهُ لدى الخوض بأمر دنيوي أوْ رَدِّ تسليمٍ بعكس الأخروي
أو الذي له بذا الكتاب تعلق هديت للصواب
كذلك الضرورِي كالسعال والقطع كالدنيوي في المثال.

KKK

باب البسملة

قال رحمه الله تعالى: نص:

(الْقَـوْلُ فِـي اسْتِعْمَـالِ لَفْـظِ الْبَسْمَلَـهْ وَالسَّكْـتِ وَالْمُخْتَـارِ عِنـدَ النَّقَلَـهْ)

ش: ذكر الناظم في هذا الباب المعبر عنه بالقول كسائر الأبواب خمسة أشياء، هي: استعمال البسملة أي إعمالها، أو تركها، والسكت بدلها إذا تركت، أو الوصل من غير سكت. فهذه أربعة أشياء صرح باثنتين منها وترك اثنتين في المقابل اكتفاء عن المقابل بذكر مقابله على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي والبرد، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 14] أي وما تحرك فيهما. والخامس من الأشياء التي ذكرها الناظم هو المختار من الوجهين الأخيرين اللذينِ هما: السكت و الوصل، أي المختار منهما عند أهل الأداء، فقال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي اسْتِعْمَالِ)، أي في بيان مواضع إعمال؛ لأن في كلامه تقديرَ مضافين كما تقدم في باب الاستعاذة، والسين والتاء من "استعمالِ" زائدتان وليستا للطلب الذي هو أصلهما في استفعل كما قال ابن زين في احمراره على لامية الأفعال حيث يقول:

باستفعل اطلب تحول طاوع اَفعل أو وافق تفعل أو وافق به افتعلا.

(لَفْظِ الْبَسْمَلَهْ)، أي النطق والتلفظ بها، واللفظُ لغة الرميُ والطرح. يقال: لفظت الرحى الدقيقَ أي رمته. وفي الاصطلاح: نطق اللسان بالحروف. والمراد عنده كلمات البسملة. وفي البسملة خلاف أهي من القرآن أم ليست منه؟ فعند المالكية ليست منه، وعند الشافعية آية من الفاتحة اتفاقا، وآية من كل سورة سواها على الأصح عندهم، وعند الحنفية آية أنزلت للفصل بين السور، ليست من الفاتحة ولا من غيرها على المرتضى عندهم، وهو المشهور عن الإمام أحمد

بن حنبل. قال في مراقي السعود:

وليســـت للقرآن تعزى البســـمله وكـونـهـا مـنـه الـخـلافِـى نـقـلـه.

وهذا الخلاف المذكور واقع في غير البسملة التي في وسط سورة النمل، أما هي فقرآن بلا خلاف؛ لأنها بعض آية من تلك الســورة. **(وَالسَّــكْتِ)**، أي وفي السـكت بدلها إذا تركت. والسـكتُ في اللغة تركُ الكلام. وفي اصـطلاح القراء: قطع الصوت على ساكن آخر الكلمة، أو وسطها، أو أولها زمنا دون زمن الوقف قدر بسملة بلا تنفس. والوقف عندهم: قطع الصـوت على سـاكن آخر الكلمة فقط زمنا ما مع التنفس بنية القراءة، ولا يقع وســط الكلمة ولا فيما اتصــل رســما، بخلاف السـكت فيهما. والقطع كالوقف إلا في النية، فالوقف بنية القراءة كما تقدم والقطع بنية عدمها، والوقف تترتب عليه البسـلمة إن كان عند رأس سـورة، ولا تترتب عليه الاستعاذة مطلقا، والقطع تترتب عليه الاستعاذة مطلقا، والبسملة إن كانت عند رأس سورة. أما السكت فلا يترتب عليه شيء منهما. **(وَالْمُخْتَارُ)**، أي المفضـل من الوجهين أي البسـملة والسـكت، أو السـكت والوصـل. **(عِندَ النَّقَلَهْ)**، أي نقلة الرواية، جمع ناقل وناقل، كالحَفَظَةِ والكَتَبَةِ والسَّفَرَةِ، وهو جمع التكسير. ابن مالك:

فـي نـحـو رام ذو اطـراد فُـعَـلَـهْ وشـــاع نـحـو كـامـل وكَـمَـلَـهْ.

ويعني النـاظمُ بـالنقلـةِ الأئمـةَ المتقدمين النـاقلين للقراءة كـالداني ومن تقدمه كابن مجاهد وابن غلبون وغيرهما.

[نكتة] لقد ذكر الناظم البســملة بعد الاســتعاذة، لوقوعها بعدها في التلاوة، وإذا جَمَعْتَ بينهما فلك في ذلك أربعةُ أوجه: الأول الوقف على كل منهما؛ لأن كلا منهما وقف تام. الثاني الوقف على التعوذ ووصــل البســملة بالقرآن؛ لأن الاستعاذة وقف تام والبسملة كذلك، إلا أنه يجوز وصـل مَحَالِّ الوقف بما بعدها. الثالث وصـلُ البسـملة بالتعوذ قبلها والوقفُ عليها هي. والرابع وصـل الاستعاذة

بالبسملةِ والبسملةِ بالقراءة بعدها. وقد أشار إدوعيشي لهذه الأوجه الأربعة بقوله:

وجمعنا تعوذا وبسملة يجوز فيه أربع محصلة

أحسنها الوقف بكل منهما بذا جرى الأخذ فخذه واعلما

ثم قال $: نص:

37. **(قَالُونُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بَسْمَلَا وَوَرْشٌ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقِلَا)**

ش: **(قَالُونُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسْمَلَا)**، أي روايته التي رواها عن نافع هي البسملة بين كل سورتين، سواء كانتا مرتَّبتَيْنِ في المصحف أم لا، وهذا محله في غير الفرض إن كان القارئ بروايته مالكيا على ما في حلية المسامع للشيخ عبد الله بن الإمام الجكني، وقد عزاه لتحصيل المنافع، وكما نص عليه أيضا أبو الحسن الحصري في رائيته حيث قال:

فإن كنت في غير الفريضة قارئا فبسمل لقالون لدى السور الزهر.

(وَوَرْشٌ) في روايته عن الإمام نافع **(الْوِجْهَانِ)**، وهما البسملة وتركها. **(عَنْهُ)**، أي ورش. **(نُقِلَا)**، أي رُوِيَا، يعني أنه رُوِيَتْ عنه البسملة بين كل سورتين كقالون، وروي عنه تركها، فالبسملة له من طريقَيْ عبد الصمد والأصبهاني عنه. قال في القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهانيُّ الأزرق:

بسمل بين السورتين واقْصُرِ منفصلا وأربعا فيه اعْتَبِرِ.

أما تركها له فهو من طريق أبي يعقوب يوسف بن يسار الأزرق كما نص على ذلك الداني في كتابه إيجاز البيان، وقال: هكذا قرأت على ابن خاقان وابن غلبون وفارس بن أحمد، كما أن الأزرق كان يبسمل له كما في التلخيص حيث قال فيه: وكان أبو غانم المظفر يأخذ في مذهب أبي يعقوب الأزرق بالتسمية بين كل سورتين اختيارا حدثني بذلك فارس بن أحمد مع أن المقدم له تركها. انتهى. انظر القصد النافع للإمام الخراز. وهذا الذي ذكر من الإتيان بها أو تركِها هو في

غير براءة أما هي فلا خلاف في تركها قبلها، كتابة وقراءة، صلة وبدءاً لكل أحد كما سيأتي، وقد جوز ابن رشد كتابتها قبلها في الألواح خاصة كما نص عليه في البيان.

فائدة: اعلم أن السورة في اللغة تهمز ولا تهمز كما في العتبى، فمن همزها جعلها من أسأرت أي أفضلت، من السؤر، وهو ما بقي من الشراب في الإناء؛ لأنها قطعة من القرآن، ومن لم يهمزها جعلها من المعنى المتقدم لكن سهل همزها بالحذف، ومنهم من يشبهها بسورة البناء أي القِطعة منه، أي منزلة بعد منزلة. وقيل من سُورِ المدينة لإحاطتها بآياتها واجتماعها فيها كاجتماع البيوت في السُّورِ، ومنه السِّوَارُ لإحاطته بالساعد. وقيل سميت بذلك لارتفاعها؛ لأنها كلامُ الله الْأَرْفَعُ. فالسورة في اللغة المنزلة الرفيعة. قال النابغة

ألم تر أن الله أعطاك سورة يُرَى كل مُلْكٍ حولَها يتذبذب
كأنك شمس والملوك كواكب إذا طلعتْ لم يبد منهن كوكب.

وقيل مأخوذة من التركيب، لتركيب بعضها على بعض، من التسور أي التصعد، ومنه: ﴿**إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ**﴾ [ص: 20]. وَحَدُّهَا اصطلاحا كما قال الجعبري: قرآن مشتمل على آيٍ ذي فاتحة وخاتمة، وأقلُّها ثلاثُ آيات كسورة الكوثر، وقد ثبت جميع السور بالتوقيف من النبي ﷺ انتهى. انظر الغيوث الهوامع للعلامة شيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد.

تنبيه: قال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع: إن حجة استعمال البسملة بين السورتين عند من يستعملها ــ كما قاله أبو العباس أحمد بن عامر المهدوي ــ إرادةُ التيمن والتبرك بأسماء الله الحسنى واتباعُ الخط المصحفيِّ؛ لما ورد عن عائشة ڤ أنها قالت: اقرءوا ما في المصحف. وحجة تركها عند من يتركها أنها لما كانت ليست بآية من كل سورة فالقرآن كله كالسورة الواحدة فكما لا يفصل بين أجزاء السورة الواحدة منه بالتسمية فكذلك لا يفصل بين سورة منه وسورة

بها. قاله أبو محمد مكي. ثم قال: فأما إثباتها في المصـــحف فإنما ذلك لِيُعْلَمَ فراغُ السورة والشروعُ في الأخرى، وبنحوه قال أبو العباس. انظر القصد النافع للإمام الخراز. وفي النجوم الطوالع أن وجه الخلاف بين القراء في إثباتِها وتركِها أن القرآن نزل على سبعة أحرف، ونزل مرات متكررات، فنزل في بعضها بزيادة، وفي بعضـــها بحذف تلك الزيادة كقراءة **{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}** بألف وبغيرها، و**{مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}** بالتوبة وحذف "مِنْ" منها ونحوه، فلا يشـــكَّ أحد ولا يرتبْ أن القراءة بذلك كلِّه حذفا وإثباتا قراءةٌ متواترةٌ، قطعيةُ الإثبات؛ إذ كل منهما في الســـبع، وكذلك القول بالبســـملة فإنها نزلت في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها، فإثباتها قطعي، وحذفها قطعي، وكل منهما متواتر، وفي السبع، فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه، متواترة إليه، ثم منه إلينا، ومن قرأ بحذفها فهو كذلك، ومن رُوِىَ عنه حذفُها وإثباتُها معاً فالأمران تواترا عنه أيضـــا، كل بسـند متواتر متصـــل، ثم منه إلينا كذلك، وبهذا يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع في بطلان الصـــلاة بتركها وعدمه، ولا يُنظرُ إلى مذهب المصـــلي، فســـواء أكان شـــافعيا أم مالكيا، فالمدار على مراعاة القراءة بالحرف من حيث ثبوتُها فيه أو عدمُه، ولذلك قال مالك بن أنس ﷺ لما ســـأل عنها نافعا وأجابه بما ذُكِرَ قال: اســـألوا عن كل فن أهله.

ثم ذكر الناظم وجهين مفرعين على ترك البسملة لورش فقال: نص:

38. **(وَاسْـــكُتْ يَسِـــيراً تَحْظَ بِالصَّـــوابِ أَوْ صِـــلْ لَّـــهُ مُـبَـيِّـنَ الْإِعْـرَابِ)**

ش: **(وَاسْكُتْ)** أيها القارئ على آخر السورة سكوتا **(يَسِيراً)**، أي قليلا بقدر بسملة، من غير تنفس، إعلاما بانتهاء السورة. قال الداني: وهذا الوجه عليه أكثر شيوخنا والْجِلَّةُ من المتصدرين، وقد روي لنا عن ابن مجاهد، وهو الذي أختار. **(تَحْظَ)**، أي تظفر وتكن لك حُظْوَةٌ. والحظوة بالضـــم والكســـر: المكانة والرفعة يقال: رجل حظي، إذا كان ذا حظوة ومنزلة، وقد حظي عند الامير يحظى

حُظوة. انظر مختار الصحاح. (بِالصَّوَابِ)، أي يكون الصواب حظَّك وحليفَك. والصواب ضد الخطإ كما في القاموس. (أَوْ صِلْ) آخر السورة المختومة بأول السورة المبدوء بها. (لَهُ)، أي ورش، إذ هو أقرب مذكور، ابن بونا: "وبسوى الأقرب لا يفسر". (مُبَيِّنَ)، أي حال كونك مبينا ومظهرا حركات (الْإِعْرَابِ) أو البناء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَّعِينٌۭ ۚ نٌۚ﴾ [الملك: 31- القلم: 1]، وقوله: ﴿إِذَا حَسَدٌۭ ۚ قُلۡ أَعُوذُ﴾ [الفلق: 5- الناس: 1]. وإنما اقتصر الناظم على الإعراب اكتفاء به عن ذكر المقابل، وهو البناء لشرفه عليه وأصالته في الأسما. وقوله: واسكت أو صل له هو على جهة التخيير لك أيها القارئ لورش، إلا أنهم رجحوا وجه السكت على وجه الوصل لفائدة الإيذان بانتهاء السورة والبدء بالأخرى كما في حلية المسامع، وهو الذي يظهر من كلام الداني المتقدم، وأيضا يؤخذ من صنيع الناظم حيث قدمه؛ لأن للتقديم مزيةً على التأخير، وإلى هذا أشار إدوعيشي في أخذه بقوله:

وبهما العمل والتصدير بالسكت فاحفظنه يا خبير
سوى الذي في قوله إذا حسد فصدر الوصل لهم على سند
حجته العمل بالإرداف كما عليه الناس بائتلاف

لكن هذا خاص بالتداخل والإرداف كما هو معروف عند أهل الفن.

ثم قال $: نص:

39. (وَبَعْضُهُم بَسْمَلَ عَن ضَرُورَهْ فِي الْأَرْبَعِ الْمَعْلُومَةِ الْمَشْهُورَهْ)

ش: (وَبَعْضُهُمْ)، أي بعض أهل الأداء المتقدمين المصنفين في القراءة كأبي القاسم خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد وأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون. (بَسْمَلَ)، أي قرأ البسملة لورش على وجه تركها له. (عَن ضَرُورَهْ)، أي لأجل ضرورة. فعن هنا للتعليل على حد قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ

بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: 53]، وهذه العلة مقدَّمة على معلولها؛ لأن معلولَها الفصلُ الآتي ذكرُه بعدُ، والضرورة التي لأجلها بسمل هذا البعض هي كراهة وصل لفظ بما ينافيه، تفاديا للقبح في ذلك عنده، مع أن القرآن منزه عن القبح، وبين محل البسملة بقوله: (فِي الْأَرْبَعِ)، أي في السور الأربع. (الْمَعْلُومَةِ)، أي المعروفة عند القراء. (الْمَشْهُورَةْ) عندهم، ويعبر عنها عندهم بالأربع الزهر، وبالأربع الغر؛ لشهرتها، وهي: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ مرتين، و﴿وَيْلٌ﴾ مرتين، عند وصل كل منهما بما قبلها. قال الداني في كتابه التيسير: وليس في ذلك أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب من الشيوخ.

ثم قال $: نص:

40. (لِلْفَصْلِ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ وَالصَّبْرِ وَاسْمِ اللهِ وَالْوَيْلَاتِ)

ش: (لِلْفَصْلِ)، أي للحيلولة. واللام فيه للتعليل، والمعلل هو قوله السابق: بسمل، أي بسمل لأجل الفصل والحيلولة. والفصلُ في اللغة القطعُ والتفريق. يقال: فصل أجزاءه أي فرقها. (بَيْنَ النَّفْيِ) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ من أول السورتين. (وَالْإِثْبَاتِ) الواقع في آخر السورة قبلها من قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَٰدِي وَادْخُلِي جَنَّتِي ۝ لَآ أُقْسِمُ﴾ [الفجر: 32- البلد: 1] وقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ۝ لَآ أُقْسِمُ﴾ [المدثر: 55- القيامة: 1]. (وَالصَّبْرِ)، أي وبين الصبر (وَاسْمِ اللهِ) من جهة، وكلاهما مختم سورة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالْحَقِّ ۙ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: 2-3] ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الإنفطار: 19]. (وَالْوَيْلَاتِ)، أي والويلان في أول السورة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ ۝ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [العصر: 3- الهمزة: 1]، وقوله: ﴿وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ۝ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [الإنفطار: 19- المطففين: 1] أي للفصل بين الصبر وويل بعده وبين لله وويل بعده لما في ذلك من البشاعة، إذ قرن الويلَ المذمومَ بالصبر الممدوحِ، وباسم الله الأعظم. والويل وَادٍ في جهنم، وقيل كلمة تقال لمن يستحق العذاب

كويح، وكلاهما مصدر لا فعل له. والويلات جمع ويلة قال الشاعر:

لأمك ويلة وعليك أخرى فلا شاة تُنيل ولا بعير.

وقال امرؤ القيس: فقالت لك الويلات إنك مرجلي. وكان من حقه أن يثني لفظ الويل إلا أنه جمعه بناء على أن أقل الجمع اثنان أو أنه أوْقَعَ الجمعَ موقع التثنية، وهذا وارد عن العرب. قال سيبويه: يقولون دع الرجل والغلمان وهم يردون اثنين. ثم بَيَّنَ ما هو الأوْلى في دفع القبح الْمُدَعَّى، بناء على التسليم به جدليا، مع أن دعواه غير مقبولة، كما لابن مطروح، وهو الحق الذي لا غبار عليه؛ لأن القرآن لا قبح فيه، بل هو منزه عن ذلك بلا شك ولا ريب.

فقال $: نص:

41. **(وَالسَّكْتُ أَوْلَى عِندَ كُلِّ ذِي نَظَرْ لِأَنَّ وَصْفَهُ الرَّحِيمَ مُعْتَبَرْ)**

ش: **(وَالسَّكْتُ)**، أي قطع الصوت على ساكن بلا تنفس. **(أَوْلَى)**، أي أحق وأجدر وأشهر وأفضل وأجمل وأحسن في دفع القبح الْمُدَعَّي من الفصل بالبسملة بين هذه السور الأربع وما قبلها؛ لأن السكت رواية ثابتة عن ورش كما تقدم، والبسملة ليست رواية ثابتة عنه تختص بهذه السور دون غيرها، ولأن القبح المزعومَ باق مع البسملة. **(عِندَ كُلِّ ذِي نَظَرْ)**، أي صاحب نظر صائب سديد. والنظر: الفكر المؤدي إلى علم أو ظن. وقد تبع الناظمُ في ترجيحه السكتَ هنا على البسملة الشاطبيَّ حيث قال:

وسكتهم المختار دون تنفس وبعضهم في الأربع الزهر بسملا.

فقول الشاطبي: "وبعضهم" عبارة توحي بالتمريض كما هو معروف، وقد بين صاحب شرح الشاطبية المسمى بالوافي أن السكت يكون على وجه الوصل، أي إذا كان القارئ يأخذ لورش بوجه الوصل بين السور، وأن البسملة تكون على وجه السكت إذا أخذ له به القارئ بين السُّوَرِ. قلت: وهذا الذي ذكره في الوافي

هو مجرد استحسان منه وليس برواية كما تقدم؛ لأنها لم تثبت روايتها عن ورش قبل هذه السور الأربع خاصة، سواء كان ذلك على وجه الوصل أم على وجه السكت، وعلة الإتيان بها عند من قال بها هي الفصل بين لفظ ومنافيه وهذا يحصل بالسكت وعليه فلا وجه لتخصيصها بوجه السكت فتأمل ذلك جيدا.

ثم علل الناظم أوْلوية الإتيان بالسكت كفاصل على الإتيان بالبسملة كفاصل فقال: **(لِأَنَّ وَصْفَهُ)** جل وعلا **(الرَّحِيمَ)** من بسم الله الرحمن الرحيم **(مُعْتَبَرْ)**، أي حقه أن يعتبر فيه عند وصله بأوائل هذه السور المذكورة ما اعْتُبِرَ في وصل ما قبلهن بهن من القبح المزعوم من وصل النفي والويل به. وقد صرح الحافظ الكبير أبو عمْرٍو الداني بأرجحية السكت؛ لما يعرض لوصل البسملة بهذه السور من القبح، حيث قال: ولا وجه للبسملة في هذه السور الأربع، فالقبح الذي فَرَّ منه وقع في مثله، فمن استحيى أن يصل النفيَ بالإثباتِ والويلَ بالصبرِ فالرحيمُ أجدر ألاَّ يصال بهما. انتهي كلامه. وإلى هذا المعنى أشار الشيخ عبد الله بن الحاج حمى الله بقوله:

وكل ما استحييت منه للورى فالله بالحياء منه كان أجدرا.

وقد استشهدت بهذا البيت على كلام الحافظ الكبير أبي عمْرٍو الداني لمطابقته لما قال ولصدقه فيما قال. وعليه فالأخذ بوجه السكت أولى وأحق لتفادي القبح الحاصل بوصل البسملة بما بعدها من النفي أوالويل. فقد روي الإمام الخراز في كتابه القصد النافع أن أباجعفر ابن الباذش ذكر أن محمد بن جعفر ابن عبد الكريم الخزاعيَّ قال: سمعت طلحة يقول كان أكثرُ قراءةِ ابنِ مجاهد وَصْلَ السورة بالسورة إلا في مواضع مخصوصة كان يتعمد أن يقف عليها ولم يبسمل وذكر المواضع المذكورة انتهى. انظر القصد النافع.

وما ذكرنا من أن ما أتى به صاحب الوافي من أن السكت هنا يكون على وجه الوصل إذا كان القارئ يأخذ به لورش بين السورتين وأن البسملة تكون

على وجه السكت إذا كان يأخذ به له هو الذي قال به ابن القاضي فيما ذكره عنه إدوعيشي في أخذه حيث يقول بعد بيت الناظم المتقدم:

وشرح ذا بينه ابن القاضي بقوله أكرم به من قاض
والحاصل انتقال ساكت إلى بسملة كذا رواه من تلا
ثم انتقال واصل للسكت بذا قرا ابن غازي خذ بالثبت
ليظهر الفرار من قبح بدا إلى الفريقين فخذه مرشدا
مع التزام القطع البسملَةِ من أول وآخر للعلَّةِ
ونجل جموح كما تقررا أنشد باللذ منهما قد صدرا
وقدِّمَن بسملة في الأربع والسكت بعدها فخذ واستمع
وفي الأخير فاعكسن ما قد ذكر لعدم الوقف وذا حكم شهر

إلا أن هذا خاص بالتداخل والإرداف أيضا كما هو معروف عند أهل هذا الفن.

تنبيه: اعلم أن ما ذكره من القبح غير مسلم به كما مر، وذلك من وجهين: الأول أن القرآن لا قبح فيه، فكلما صحت قرآنيته أَمِنَ وسَلِمَ من القبح ويجب تنزيهه عنه. الثاني أنه لم يرد النهي مطلقا عن وصلِ النفي بالإثبات ووصلِ الويل بما قبله، وكلاهما ثابت في القرآن الكريم، فَمِن وَصْلِ النفي بالإثبات في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ۝ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ**﴾ وَمِن وَصْلِ وَيْلٌ بما قبلها قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ**﴾ [المرسلات: 44-45] وليس في هذا كلِّه قبح، ولم يُنْهَ عن مثل هذا الوصل أبدا، ولكن يلزم على القارئ أن يستوفي الكلام ويتممه؛ لأنه إذا لم يفعل ذلك فإنه يَبْتُرُ اللفظ ويُغَيِّرُ المعنى، وهذا مما لا يجوز لقبحه من هذه الزاوية فيُنْهَي عنه كما فعل النبي ﷺ، فقد رُوِيَ أن رجلين أتيا النبي ﷺ فخطب أحدهما فقال: من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما،

ووقف، فقال له النبي ﷺ بئس الخطيب أنت، وقد قال له النبي ﷺ ذلك لقبح لفظه ووقفه، إذ خَلَطَ الإيمان بالكفر وساوى بينهما في إيجاب الرشد لصاحبهما، وكان من حقه أن يقول ومن يعصهما فقد غوى أو يقف على رشد، ثم يبتدئ بما بعدها. انظر القصد النافع. قلت: ومثل هذا يوجد عند بعض الجهلة الذين لا يعرفون أين يقفون ولا من أين يبتدءون، فمن ذلك ما وقع لبعضهم عند ما أُمِرَ بالصلاة وامتنع منها وقال إنه لا يصلي لأنه سمع في القرآن الكريم الوعيد بالويل للمصلي ثم تلا قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: 4] ثم سكت، فجعل الوعيد موجها للمصلين أيّاً كانوا، وما ذلك إلا لفرط جهله وحمقه وحماقته، فبئس ما قال، فنعوذ بالله من مثل هذا، فقد طمس الله قلبه وطبع عليه حتى خَفِيَ عليه المعنى الواضحُ والمقصود من الآية، ولم يعلم أن من تُوُعِّدُوا بالويل في الآية هم المصلون الذين هم عن صلاتهم ساهون، فكيف بمن لا يصلي رأسا؟ ومثل هذا يقع في الابتداء بما لا يجوز الابتداء به، فمن ذلك ما حصل لبعضهم أيضا حيث ابتدأ بقوله تعالى: ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام: 152] وترك أول الكلام وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: 152] فبئس ما فعل هذا المبتدئ؛ لأنه نفى الحرمة عما حرم الله تعالى، إذ جعل مَا هنا نافيةً وهي ليست كذلك، بل هي اسم موصول وما بعدها صلة الموصول. فقبحه الله من قائل.

ثم قال $: نص:

42. (وَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي قِرَاءَهْ فِي تَرْكِهَا فِي حَالَتَيْ بَرَاءَهْ)

ش: (وَلَا خِلَافَ) يعتبر ويعتد به موجود. (عِنْدَ ذِي)، أي صاحب. (قِرَاءَهْ) أيا كان، وهذا يقيد إطلاقه السابق، حيث أطلق استعمال قالون للبسملة بين كل سورتين، وكذلك ورش على وجه استعماله لها. (فِي تَرْكِهَا)، أي ترك البسملة. (فِي حَالَتَيْ بَرَاءَهْ)، أي في حالة البدء بها أو وصلها بالأنفال. وهذا مما اتُّفِقَ عليه بين القراء إلا ما نسب للأهوازي من جوازها قبلها، قال ميمون في تحفته

وقد حكى البسملةَ الأهوازي في أول التوبة بالجواز.

قال الداني في كتابه التيسير: ولا خلاف في ترك البسملة بين الأنفال وبراءة لمن يبسمل. وقال الشاطبي في حرز الأماني ووجه التهاني:

ومهما تصلها أو بدأت براءة لتنزيلها بالسيف لست مبسملا.

وقال في حلية المسامع: يحرم الإتيان بها عند ابن حجر ويكره عند الرميلي، أما في أثنائها فتكره عند الأول وتجوز عند الثاني. انتهى. ومثل قراءتها كتابتُها في المصاحف إلا أنه يجب ترك بياض لها كما قال الطالب عبد الله في رسمه حيث قال: "وقدرَها اترك" وقال في شرحه: يجب ترك بياض لها اتباعا للمصحف. أما كتابتها في الألواح فقد جوزها ابن رشد في كتابه البيان قبلها كغيرها من السور. واعلم بأن قالون له هنا وجهان في حالة الإرداف على الشيخ، ــ إذ الإرداف لا يكون إلا على الشيخ ــ: وجه بالسكت ووجه بالوصل، وليس له إرداف بين السورتين في غير هذا المحل. قال إدوعيشي في أخذه:

ونجل مينا أخذه هنا ظهر بالسكت والوصل كورش الأبر

ثم ذكر أن الإتيان بها قبل فواتح السور غير براءة أمر لا خلاف فيه بين القراء فقال $: نص:

43. **(وَذِكْرِهَا فِي أَوَّلِ الْفَوَاتِحْ وَالْحَمْدُ للهِ لِأَمرٍ وَاضِحْ)**

ش: **(وَذِكْرِهَا)**، أي لا خلاف في ذكر البسملة والإتيان بها **(فِي أَوَّلِ)**، أي أوائل على حد قوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً**﴾ [الفجر: 24] أي والملائكة، وقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً**﴾ [الحج: 5] أي أطفالا ومنه قول حسان بن ثابت ڤ:

لا بأس بالقوم من طول ومن قصر جسم البغال وأحلام العصافير.

أي أجسام البغال. وقول الآخر:

صـــبرنـا وكـان الصـــبر منـا ســـجية فـأســـيـافنـا يقطعن كفـا ومعصـــمـا.

أي أكفا ومعاصم. **(الْفَوَاتِحْ)**، أي فواتح السور. يعني أنه لا بد من البدء بها في أوائل السور ولو من وقف كما نص عليه النجوم الطوالع. **(وَالْحَمْدُ لِلهِ)**، أي ولا خلاف أيضا في ذكرِها والإتيانِ بها قبل فاتحة الكتاب المبدوءةِ بالحمد لله رب العالمين، هذا إذا ختمت القرآن وعدت إلى أوله من غير تنفس، وأما إذا تنفست بعد ختم القرآن وقبل البدء بالحمد لله فهذا يدخل في قوله السابق: وذكرها في أول الفواتح وكما قلنا ولو من وقف، قال ميمون في درته:

بســـمـل لـكـل مـعـلـنـا عـن جـد مـا بـيـن والـنـاس وأُولَـي الـحـمـد.

وقال الداني في المنبهة:

والـكـل مـن أئـمـة الـبـلـدان بســـمـل فـي فـاتـحـة الـقـرآن.

وقد نص على ذكرها وإن كانت داخلة في الفواتح لأجل فضلها على سائر السور، وفضلُها مأثور، فقد قال محمد بن عطية: قال رسول الله ﷺ في حديث أُبَيْ ابنِ كعب إنها لم ينزل في التورية ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها. أخرجه الإمام المنذري والترمذي وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم. وروى أنها تعدل ثلثي القرآن كما في القصد النافع للإمام الخراز. وفي ذكره لها إشارة لثبوت الحكم بالبسملة قبلها؛ لأن بعضهم قد منع منها في ابتدائها، وممن حُكِيَ عنه ذلك أبو جعفر ابن الباذش $. وكأن الناظم لم يعتبر ذلك. **(لِأَمْرٍ وَاضِحْ)**، فيه تنازع بَيْنَ في تركها وذكرها السابقين، أو هو راجع لهما معا، لأنه تعليل لكل منهما، فترك البسملة قبل براءة علته أَوَّلًا اتباعُ المصحف؛ لقول عائشة ڤ: اقرءوا ما في المصحف، وهي لم تكن في المصحف قبلها، ثم أيضا لما شهروه من علة حذفها قبلها بأنها نزلت بالسيف، وهذا القول هو أقوى الأقوال الواردة في علة حذفها قبلها، وإليه أشار الشاطبي بقوله الذي

سبق أن ذكرنا وهو قوله:

ومهما تصلها أو بدأت براءة لتنزيلها بالسيف لست مبسملا.

وعلة ذلك أن البسملة أمان، وسورةُ براءة نزلت بالسيف وليس فيها أمان، فقد رَوَى ابن عباس ڤ أنه سأل عليَّ بنَ أبي طالب لِمَ لَمْ تُكْتَبِ البسملةُ في أول براءة؟ فقال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان، يعني نزلت بنقض العهود التي كانت بين النبي ﷺ وبين المشركين، وبأن يُنبَذَ لكل ذي عهد منهم عهدُه، وأن لا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا، وفيها الآية التي يسميها المفسرون بآية السيف. وسئل أبو هاشم محمد بن يزيد بن رفاعة المعروف بالرفاعي عن ترك البسملة قبل براءة فقال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم عِدَة برحمة، وبراءة على سخط وشدة ووعيد، فكيف يعدهم بأنه رحمان ثم يتبرأ منهم؟ قال أبو محمد: وهذا قول حسن، وهو مستنبط من قول علي ڤ. وهذا هو المراد بالأمر الواضح من تركها قبل براءة، والله أعلم. وهناك أقاويل أُخَرُ تعلل حذفها قبلها بغير ما ذكر، منها أن براءة جزء من سورة الأنفال، ومنها أنها ليست جزءا من سورة الأنفال وإنما هي سورة مستقلة لكن نسخ أولها، ويرد هذين القولين جواز البسملة قبل الأجزاء ولو منها وعدم جوازها قبل لفظ براءة. وقد نظم بعضهم هذه الأقوال مبينا إياها كلَّها بقوله:

قد نزل الوحي بكتب البسمله أولَ كلِّ سورة منزله
غير براءة ففي الإمام قد ترك البياض للإعلام
وعلة الإسقاط فيها اخْتُلِفَا فقيل للنزول بالسيف اعرفا
وقيل إنها من الأنفال وقيل بالنسخ بلا إشكال
وقيل لم توجد في خط المصحف فما لنا إلا اتباع السلف.

أما استعمالها في أوائل السور فهو لإرادة التبرك بأسماء الله تعالى وبصفاته،

ولثبوتها في الاستفتاح بالمصحف، وأيضا لحديث عائشة ڤ المتقدمِ وهو قولها: اقرءوا ما في المصحف، وهي للابتداء بالسورة، وذلك بإجماع من القراء، قال أبو عمرو الداني: وأحسب ذلك عن أصل ثابت لديهم، ثم أسند عن أنس ابن مالك أن رسول الله ﷺ قال: أنزلت عليَّ آنفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم إنا أعطيناك الكوثر، وقرأ حتى ختمها فبسمل قبل ابتداء السورة. وقال ابن الباذش في الإقناع: إن إجماعهم على إثبات البسملة في أوائل السور إنما هو اختيار منهم واستحباب لا إلزام فيه ولا إيجاب، قال: وقد جاء في الحديث الصحيح البدء بأول السورة من غير بسملة. المنتوري: الحديث الذي يشير إليه ـ والله أعلم ـ: ما ثبت في البخاري أن النبي ﷺ قال في بعض أسفاره لعمر ابن الخطاب ڤ: لقد أنزلت عليَّ سورة لهي أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس ثم قرأ ﴿**إِنَّا فَتَحْنَا**﴾ [الفتح: 1] فلم يبسمل. انظر الغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

44. (وَاخْتَارَهَا بَعْضُ أُولِي الْأَدَاءِ لِفَضْلِهَا فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ)

ش: **(وَاخْتَارَهَا)**، أي استحسنها وفَضَّلَهَا، والضمير فيه عائد على البسملة. **(بَعْضُ أُولِي)**، أي أصحابِ. وأولو جمعٌ لا مفرد له من لفظه، وإنما مفرده في المعنى وهو كلمة "ذو" الدالةُ على الصحبة، ويُلحقُ في الإعراب بالجمع المذكر السالم كما قال ابن مالك:

.... وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلونا
أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنون

ولا تجوز إضافته لغير الظاهر. **(الْأَدَاءِ)**، أي القراءة والتجويد. وهذا البعض الذي أشار إليه هو جمهور العراقيين كما في الغيوث الهوامع. **(لِفَضْلِهَا)**، أي لأجل فضلها والثواب المترتب على الإتيان بها، ففضلها وبركتها لا شك فيهما،

والدليل على ذلك نزع البركة من أي أمر بُدِئَ به من دونها كما ورد في الحديث. وبَيَّنَ محل اختيارها عند هذا البعض المذكور فقال: **(فِي أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ)**، أي في أوائل الأجزاء، على حد قوله السابق: في أول الفواتح، إن كان الجزء المبدوء به رأس حزب كقوله: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: 141] و﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ﴾ [البقرة: 251]، ونحوه، أو كان رأس ثمن، كقوله: ﴿وَلِكُلّٖ وِجْهَةٌ﴾ [البقرة: 147] ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ﴾ [البقرة: 114] ونحوه، أو رأس آية ليست رأس حزب ولا رأس ثمن. ومفهوم كلامه أن بعضا آخر من أهل الأداء، لم يخترها، وهو محتمل لأمرين اثنين إما لاختيار تركها رأسا، وهو مذهب جمهور المغاربة، وإما للتفصيل بين من يبسمل بين السورتين كقالون ومن لا يبسمل بينهما كورش على الوجه المقدم له من طريق الأزرق، فيؤتي بها قبل الأجزاء للأول وتترك قبلها للثاني، وإلى هذا التفصيل ذهب بعض أهل الأداء كما في النجوم الطوالع. وقيل بالتخيير بين تركها والإتيان بها لكل قارئ، وهو الذي قال به الداني في كتابه التيسير، ونصه: أما الابتداء برؤوس الأجزاء في بعض السور نحو: سيقول السفهاء وتلك الرسل و شبهه فأصحابنا يخيرون القارئ بين التسمية وتركها في مذهب الجميع انتهى كلامه بحروفه. وقد تبعه في ذلك الإمام الشاطبي $ حيث قال: وفي الأجزاء خير من تلا. وتبعهما آخرون كثيرون، وعلى هذا فالقارئ مخير إن شاء أتى بها وإن شاء تركها، ولو قال الناظم:

وخيرن فيها لدى الأداء إذا ابتدأت أول الأجزاء

بدل بيته السابق لَوَافَقَ مسلكه الذي هو طريق الداني. وظاهر إطلاقهم في الأجزاءِ دخول أجزاءِ براءة في ذلك، لكن للمتأخرين في ذلك خلاف، فمنهم من أجاز البسملة قبل أجزائها كغيرها كما مر، ومنهم من منعها. قال في النجوم الطوالع: والعمل عندنا على التخيير في أجزائها كغيرها من أجزاء السور انتهى.

تنبيه: اعلم أن المراد بالتخيير في عبارة من عبر به عدم تأكيد الطلب

بالإتيان بها مع أنها ذكر، والذكر أقل مراتبه أصلًا الندب، ونفيُ الكراهة إذا أتى بها القارئ، فلا كراهة ولا طلب على جهة التأكيد، بل الأمران متساويان عند من خير انتهى. قلت: والمقدم عندنا تركها قبل الأجزاء كما قال إدوعيشي في أخذه:

وتركها قد شاع في البلاد قاطبة من حاضر وباد

وقال الحافظ الكبير أبو عمرو الداني: وبغير التسمية ابتدأت في ذلك على جميع من قرأت عليه. قال الإمام الخراز: والعمل على ما ذهب إليه أبوعمرو. قلت: وعليه فإذا كان الجزء المبدوء به اسما من أسمائه تعالى كقوله تعالى: ﴿**ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ**﴾ [البقرة: 253] ﴿**ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ**﴾ [الطلاق: 12] أو ضميرا عائدا عليه تعالى كقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ**﴾ [المؤمنون: 81] ﴿**إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِۚ**﴾ [فصلت: 46] ونحوه، فالأولى أن يقف القارئ على الاستعاذة ولا يصلها بما ذكر، بل يفصل بينهما بسكتة، لما في وصل الرجيم بالجيم باسمه تعالى أو ضميرٍ عائدٍ عليه من البشاعة. وبعضهم يرى البسملة فيما ذكر لدفع البشاعة المذكورة. وبعضهم يرى الرجوع إلى ما قبل ذلك. وهذا كله بناء على التسليم بالبشاعة والقبح فيما ذكر، لكنَّ الحقَّ والأحقَّ عدم القبح في ذلك كلِّه كما سبق مثله فيما سبق. قال ابن مطروح: القرآن منزه عن القبح كيفما قرأه القارئ، سواء في الأجزاء أوفي السور الأربع أو غير ذلك فلا قبح في ذلك كله ولا في وصل التعوذ به. قلت: وهذا كلام حَقٌّ، وَحُقَّ له أن يكتب بمداد من ذهب؛ إذ لو كان ما استحسنه هؤلاء أدبا من آداب التلاوة لثبت عن النبي ﷺ أنه فعله، وهو الذي أدَّبَه ربُّه فأحسن تأديبَه كما ورد الحديث بذلك، فقد قال ﷺ أو كما قال: **(أدبني ربي فأحسن تأديبي)**. فأدبه هو قمة الأدب، قال تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٖ**﴾ [القلم: 4].

تنبيه: اعلم أن ورشا إذا بسمل على القول بها له فقد رُوِىَ له تركُها قبل أربع سور، هي: القتال والحديد والرحمن ولإيلاف قريش. وذلك للتناسب بين كل

سورة منها مع آخر ما قبلها. قال سليمان بن عيسى التيجاني:

وبعضهم روى لعثمان على إعمالها في أربع أن تهملا

ما بين أحقاف ومزن ثم فيل وقمر وتحت كل يا نبيل.

انظر الغيوث الهوامع وحليلة المسامع. ثم بين الناظم $ حكم البسملة للقارئ الآتي بها، سواء لقالون أم لورش،

فقال: نص:

45. **(وَلَا تَقِف فِّيهَا إِذَا وَصَلْتَهَا بِالسُّورَةِ الْأُولَى التِي خَتَمْتَهَا)**

ش: **(وَلَا تَقِف فِّيهَا)** أيها القارئ الآتي بها أي البسملة. **(إِذَا وَصَلْتَهَا)**، أي البسملة. **(بِالسُّورَةِ)**، أي بآخر السورة. **(الْأُولَى التِي خَتَمْتَهَا)**، أي فرغت منها، وفي هذا ما فيه من براعة وحسن الانتهاء؛ إذ ختم الباب بقوله ختمتها. ـــ نسأل الله جل وعلا حسن الختام ـــــ، وهذا النهي الوارد في هذا البيت هو على جهة التأكيد؛ إذ لا يجوز الوقف على البسملة إذا وصلت بآخر السورة المختومة؛ لأن ذلك يؤدي إلى نقض الغرض المقصود منها، فهي لأوائل السور لا لأواخرها، وقد نص الداني على حرمة ذلك فقال في التيسير: والقطع عليها إذا وصلت بآخر السور غير جائز. لكن لك أيها القارئ أن تقف على آخر السورة المختومة ثم تبسمل وتصلها بأول السورة المبدوء بها، وهذا الوجه هو الذي اختاره الداني واستحسنه الجعبري لإشعاره بالمراد؛ لأن السورة الأولى قد انقضت والبسملة للاستفتاح بالأخرى فوصلت بها لأنه أتم للاستفتاح. قال الداني: والاختيار أن يقطع على أواخر السور ثم يتبدئ بالبسملة موصولة بأوائل السور انتهى كلامه. ثم لك أيضا أن تقف على كل منهما أي تقف على آخر السورة ثم تبسمل وتقف عليها؛ لأن كلا منهما وقف تام، وهذا الوجه قد منعه أبو محمد في الكشف كما في الغيوث الهوامع معزوا للفجر، ثم لك أن تصل كلا منهما بما بعده؛ لأن وَصْلَ

مواضعِ الوقف جائز. قال ابن الجزري في مقدمته.

وليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ما له سبب.

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة كلها، وهي على جهة التخيير لا على وجه الخلاف، فبأي وجه أتى القارئ جاز وأجزأ، ولا يطلب من القارئ الجمع بينها إلا إذا قصد أخذها من الشيخ لتصح له الرواية بجميعها، كما في النجوم الطوالع. قال إدوعيشي في أخذه مبينا لما ذكر:

فقف وقف يجوز مثل صل وصل والأخذ عندنا بقف ثمت صل

ذكره الحافظ في الإيجاز مصرحا به بلا مجاز

واعلم بأن هذه الأوجه تستشف كلها وتؤخذ من كلام الناظم حيث صرح بحرمة وصل البسملة بما قبلها مع الوقف عليها وسكت عن غيره، فمفهومه الجواز، وهو كذلك.

تنبيه: إذا كرر القارئ سورة ووصل أولها بآخرها كما يفعله أصحاب الأوراد مثلا في سورة الإخلاص فهل حكم ذلك كحكم السورتين أم لا؟ قال المحقق ابن الجزري: لم أجد نصا في ذلك والذي يظهر البسملة قطعا؛ لأن السورة والحالةُ هذه مبدوءٌ بها، كما لو وصل أول الفاتحة بآخر الناس.

باب ميم الجمع

قال $: نص:

46. (الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ فِي مِيمِ الْجَمِيعْ مُقَرِّبُ الْمَعْنَى مُهَذَّبٌ بَدِيعْ)

ش: ذكر في هذا الباب الخلافَ والاتفاقَ عن قالون وورش في ميم الجميع، فالخلاف صرح به وترك الاتفاق اكتفاء بذكر المقابل وهو الخلاف، فقال: **(الْقَوْلُ فِي الْخِلَافِ)**، أي والوفاق، على حد قوله تعالى: ﴿**سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ**﴾ [النحل: 81]

أي والبرد، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ﴾ [الأنعام: 14] أي وما تحرك فيهما. (فِي مِيمِ الْجَمِيعْ) وتسمى ميم الجمع، وهي الميم الزائدة الدالة على جمع المذكرين حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾ [آل عمران: 139] أو تنزيلا نحو قولك لمن تخاطبه بصيغة الجمع إذا كان فردا: حفظكم الله؛ لأنك نَزَّلْتَهُ منزلة الجمع تعظيما له، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ﴾ [يونس: 83]؛ إذ الضمير في {مَلَائِهِمْ} عائد على فرعون وحده، وجُمِعَ على ما هو المعتاد في ضمير العظماء. فخرج بقولنا الزائدة الميم الأصلية كميم ﴿نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗاۖ﴾ [مريم: 28] و﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗاۖ﴾ [مريم: 65]. وبالدالة على جمع المذكرين ميم التثنية كميم {آثَارِهِمَا} ونحوه، ولا تكون ميم الجمع إلا بعد أحد حروف أربعة، هي حروف: "أهتك"، ولا يجوز في الهمز والكاف والتاء قبلها إلا الضم، وأما الهاء فتضم قبلها، وهو الأصل فيها، وتكسر إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة سكونا حيا أو ميتا على الإتباع، فمثالها بعد الكسرة: {بِهِمْ} و{أَنفُسِهِمْ}، وشبهه ومثالها بعد الياء: {عَلَيْهِمْ} و{إِلَيْهِمْ} و{فِيهِمْ} و{عَالِيهِمْ} ونحوه. قال أبو القاسم: أصل الهاء في هذا الضمُّ، واستدل على ذلك بأنك إذا أفردتها تقول: هُمْ، بالضم، وله دليل آخر وهو جواز ضم ما انكسر الهاء فيه من غير عكس. انظر القصد النافع والنجوم الطوالع. فمثال الهمزة قبل الميم قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡۚ﴾ [الحاقة: 18] وليس في القرآن غيره، وأما باقي الحروف فيوجد بكثرة ولا يحتاج إلى مثال. (مُقَرِّبُ الْمَعْنَى)، أي المعاني البعيدة الشادرة. يعني أن معانيَ هذا القول تقرب للفهم بقرب ألفاظه وحسن عبارته. ومعنى الكلام ومعنيّتُه ومعنيُّه، ومعناتُه بمعنى واحد كما في القاموس. قال بعضهم:

وما به الألفاظ قصدا تعنى حد لمعناة وحد المعنى.

(مُهَذَّبٌ)، أي مُصَفّىً من الخطإ ومُخَلَّصُ اللفظِ ومُحَرَّرُهُ، ولذلك قَرَّبَ

المعنى. يقال هذبت الزرع إذا خلصته من التبن وصفيته. مختار الصحاح: التهذيب: التنقية. (بَدِيعُ)، أي محدث ومخترع النظم لم يسبق له مثال. فالبديع في اللغة: المحدَثُ العجيب. والبديع أيضًا: المبدِع، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة: 116] أي مبدعها، وفي كلامه إشارة لحسن نظمه.

ثم قال $: نص:

47. (وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ إِذَا أَتَتْ مِن قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ)

ش (وَصَلَ وَرْشٌ) وحده دون قالون. (ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ) بواو (إِذَا أَتَتْ)، أي جاءت. (مِن قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ) احترازا من همز الوصل. يعني أن ورشا وحده يضم ميم الجمع ويصلها بواو أي يمدها به، لكن بشرط أن تجيء قبل همزة قطعية، سواء فتحت تلك الهمزة، أم ضمت، أم كسرت. نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: 5]، ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَٰمِ﴾ [الفرقان: 44] ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: 77]. ومفهوم كلامه أنه لا يصلها إذا وقعت قبل غير همز القطع، وهو كذلك، سواء وقعت قبل همز وصل، أم غيرها، إلا أنها إذا وقعت قبل همز وصل تضم له بغير صلة كما سيأتي، وإن وقعت قبل غيرها فيسكنها كما يفعل قالون. فميم الجمع لها ثلاث حالات في الأداء كما في اللغة، وهي: الضم والصلة بواو مطلقا، والضم من غير صلة ولا يكون إلا مع الساكن، والإسكان من غير ضم أصلا. ومفهوم كلامه أن قالون بخلاف ما ذكر لورش من الضم والصلة بواو قبل همز القطع، وهو كذلك على الوجه المقدم له، وسيصرح به كما سيأتي، وهذا الذي ذهب إليه ورش من ضمها ووصلها بواو قبل همز القطع إحدى لغاة ثلاث مسموعة فيها عن العرب إذا وقعت قبل محرك، وتلك اللغاة هي: ضمها ووصلها بواو قبل كل محرك، وبه قرأ ابن كثير القارئ المكي وقالون بوجه عنه وبه أخذ أحمد الحلواني عنه. والإسكان قبل كل محرك، همزا كان، أو غير همز وبه أخذ أبو نشيط عن قالون على الوجه المقدم له. والضم والصلة بواو قبل همز القطع فقط وإسكانُها قبل

غيرها من الحروف المحركة وهي رواية ورش. والأصل في ميم الجمع من هذه اللغاة الضمُّ والصلةُ بواو كما قال أبو محمد مكي؛ لأن المضمر الغائب إذا جاوز الواحد يحتاج إلى حرفين بعد الهاء كقولهم في التثنية عليهما وفي جمع الإناث عليهن، ففي التنثية زادوا الميم والألف بعد الهاء، وفي جمع الإناث زادوا نونين بعد الهاء إحداهما ساكنة والثانية محركة بالفتح، فالنون الساكنة بإزاء ميم الجمع في الضمير الدال على التذكير، والنون المحركة بإزاء الواو بعدها انتهى. قال أبو العباس المهدوي. والدليل على أن أصلها الضم والصلة بواو إجماعهم على ذلك إذا وقعت قبل ضمير متصل، نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: 28]، ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ﴾ [الأنفال: 45] و﴿مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: 36] ونحو هذا، فالواو التي بعد ميم الجمع هنا هي الواو التي تزاد بعدها في الأصل وإجماعُهم على ثبوتها في هذه الحالة دليل على أصالتها. انظر النجوم الطوالع والقصد النافع.

فورش جمع في روايته بين لغتين من لغاتها، هما: الإسكان، والضم مع الصلة بواو؛ إذ سكنها قبل كل محرك غير همز القطع، وضمها ووصلها بواو قبل الهمزة القطعية خاصة دون غيرها، وذلك لأن الهمزة حرف خفي بعيد المخرج فضم الميم ووصلها بواو قبلها ليتقوى ويستعين بتمكين تلك الصلة ومطها على النطق بها.

ثم قال $: نص:

48. (وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ مَا لَمْ يَكُن مِّن بَعْدِهَا سُكُونُ)

ش: (وَكُلُّهَا)، أي ميم الجمع. (سَكَّنَهَا قَالُونُ)، أي روى عن نافع إسكانها. (مَا لَمْ يَكُن)، أي مدة كونها لم يجئ. (مِن بَعْدِهَا سُكُونُ) فإن جاء بعدها سكون فسيصرح بحكمها عنده، وذا الذي أتى به هنا لقالون واقتصر عليه هو المقدم له من طرق ثلاث، وهو الذي أخذ به له أبو نشيط. والوجه الثاني الضم والصلة بواو قبل كل محرك، وهذا الوجه أخذ به عنه أحمدُ الحلواني كما ذكرنا سابقا.

والوجه الثالث التخيير في الوجهين للخلاف فيهما عنه كما صرح بذلك الشاطبي حيث قال: "وقالون بتخييره جلا"، وقد تبع الشاطبيُّ في تصريحه بالتخيير الدانيَّ في كتابه التيسير. وبوجه التخيير أخذ عنه إسماعيل القاضي كما في حلية المسامع. وقد نظم هذه الأوجه الثلاثةَ العلامةُ شيخنا محمد بن المحفوظ على هذا التفصيل المذكور ونسبه للثعالبي فقال:

أبو نشيط السكون قد روى لعيسى في ميم الجميع فثوى

والحلواني مطلقا يصلها وخير القاضي فكن منتبها.

مع أن الإسكان مروى عن الحلواني، والضم مع الصلة مروي عن أبي نشيط كما يؤخذ من كلام الشاطبي المتقدم.

ثم قال $: نص:

49. (وَاتَّفَقَا فِي ضَمِّهَا فِي الْوَصْلِ إِذَا أَتَتْ مِن قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ)

ش: **(وَاتَّفَقَا)**، أي ورش قالون. **(فِي ضَمِّهَا)**، أي على ضمها بدون صلة، ففي هنا بمعنى على، على حد قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: 70] أي على جذوع النخل. **(فِي الْوَصْلِ)**، أي في الصلة دون الوقف. **(إِذَا أَتَتْ)**، أي جاءت. **(مِن قَبْلِ هَمْزِ الْوَصْلِ)**، أي من قبل لفظٍ ذي همز وصل؛ لأن في كلامه تقديرَ محذوف وهو قولك: لفظ ذي إلخ، وبدونه لا يستقيم المعنى، أي اتفق ورش وقالون على ضم ميم الجمع بدون صلة في حالة الوصل دون الوقف وذلك إذا أتت من قبل كلمة أولها ساكن استدعى همز الوصل، نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: 18] و﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 91] ونحوه، وفي كلامه $ الجناس التام وليس بايطاء، فالوصل الأول بمعنى الصلة أي عدم الوقف، والوصل الثاني بمعنى همز الوصل، وسمى بهمز الوصل؛ لأنه يتوصل به إلى النطق بالساكن ولذا سماه الخليل بسلم اللسان، وقيل سمي بذلك لأنه يسقط في الوصل ويثبت في البدء كما قال ابن مالك:

للوصل همز ثابت لا يثبت إلا إذا ابتدي به كاستثبتوا.

والجناس من محسنات اللفظ، وهو من أنواع البديع، ويكثر استعمال الشعراء له، فمن ذلك قول الشاعر:

يا من أراه للزمان حَسَنَهْ وقد حوى من كل شيء حَسَنَهْ

إن غِبْتَ عني سِنَةً فهي سَنَهْ وسَنَة أراك فيها كسِنَة.

وقول الآخر:

تقسم قلبي في هواها فعندها فريق وعندي شعبة وفريق

إذا ظمئتُ أقول لها اسقني فإن لم يكن لديك ماء فريق.

ثم قال $: نص:

50. **(وَكُلُّهُمْ يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ وَفِي الْإِشَارَةِ لَهُمْ قَوْلَانِ)**

ش: **(وَكُلُّهُمْ)**، أي كل القراء نافع وغيره، وإن لم تكن قراءة غير نافع مقصودة هنا، إلا أن في كلامه $ تبرعا؛ لأنه أفاد بالإعلام بحكمها للكل، وهذا لا يضر مع حصول المقصود وهو معرفة حكمها لنافع؛ إذ النظم يختص بقراءته فبين حكمها له ولغيره في حالة الوقف بقوله: **(يَقِفُ بِالْإِسْكَانِ)** الخالص دون إشارة بروم أو إشمام؛ لأن الإسكان أصل الوقف كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى. **(وَفِي الْإِشَارَةِ)** بالروم أوبالإشمام فيها إذا كانت مضمومة بعدها واو مدية في الصلة. **(لَهُمْ)**، أي لأهل الأداء. **(قَوْلَانِ)** قول بالمنع وهو لأبي عمرو الداني، وقول بالجواز وهو لأبي محمد مكي، ومحل الخلاف ما لم تكن ساكنة في الوصل أو مضمومة قبل همز الوصل، وإلا بأن كانت في إحدى الحالتين فلا خلاف في منع الإشارة عندئذ؛ لعدم الحركة في حال السكون ولعروض حركتها في حال وقوعها قبل الساكن المستدعِي همزَ الوصل. وإنما اختلف الشيخان فيها لعدم وجود نص ممن تقدم في المسألة، فقاسها الداني على ذال **{يَوْمِئِذٍ}** و**{حِينَئِذٍ}**

ونحوه؛ لاشـــتراكهما في عروض الحركة؛ لأن حركة ميم الجمع إنما جيء بها للتوصـل إلى الصـلة بالواو زيادة في الجمع كما زيدت الألف بعد ميم التثنية كما تقدم بيانه، وكذلك حركة الذال من **{يَوْمَئِذٍ}** و**{حَينَئِذٍ}** فالقصـد منها التوصـل بها إلى زوال التقاء الساكنين: سكونِ الذال وسكونِ التنوين العوضـيّ، فكما لا يشار إلى حركة الذال من **{يَوْمَئِذٍ}** و**{حِينَئِذٍ}** لا يشـار إلى حركة ميم الجمع؛ لعروض كل منهما، هذا رأي الداني، أما رأي أبي محمد مكي فقد قاسها على هاء الضمير في نحو **{قَدَّرَهُ}**، و**{أَنشَـرَهُ}**، لاشـتراكهما في زيادة الصـلة بالواو في الصـلة وحذفها من كل منهما في الوقف. وقال ـــ أي أبو محمد مكي ـــ: وما علمت أن أحدا نص عليها بمنع ولا إيجاب، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام في كل مرفوع أو مخفوض، أو مضموم أو مكسور، فالميم من جملة الحروف. ورد عليه الداني وبالغ في إنكار قوله لوجود الفارق بينهما وهو أن حركةَ هاء الضـمير أصـليةٌ وحركةَ ميم الجمع عارضـةٌ فلما ذهبت صـلة هاء الضـمير في الوقف عوملت حركتُها معاملة سـائر الحركات الأصـلية فدخلتها الإشـارة، بخلاف ميم الجمع، فإنما حركت لأجل واو الصـلة فلما ذهبت هذه الواو في الوقف وجب أن تذهب رأسا هذه الحركةُ الْمُتَوَصَّلُ لها بها لذهاب ما جيء بها من أجله فعادت الميم إلى السكون لا غير، وامتنعت الإشارة فيها كما امتنعت في سائر السواكن. وقد رجح الناظم مذهب الداني؛ لأنه وضـع أرجوزته هذه على ما يوافق مذهبه وطريقه.

فقال $: نص:

51. (وَتَـرْكُـهَـا أَظْـهَـرُ فِـي الْـقِـيَـاسِ وَهْوَ الـذِي ارْتَضَـاهُ جُـلُّ النَّـاسِ)

ش: **(وَتَرْكُهَا)**، أي الإشـارة ومنعها. **(أَظْهَرُ)** وأوضـح. **(فِي الْقِيَاسِ)** من جوازهـا؛ لعـدم وجود الفرق بين المقيس والمقيس عليـه على القول بـالمنع، ولوجوده على القول بالجواز. والقياس هو حمل ما لم يرد فيه نص على ما ورد فيه إذا كان بينهما وجه شـبه. ثم بين أن الترك والقول به ارتضـاه وعمل به أكثر

الناس فقال: **(وَهُوَ)**، أي القول بالترك هو **(الذِي ارْتَضَاهُ)** واختاره **(جُلُّ النَّاسِ)**، أي أكثر الناس، والمراد بهم الناقلون لمذهب الداني والآخذون به؛ لأن أتباعه أكثرُ من أتباع غيره كما هو معروف. قال ميمون في تحفته:

وقف مسكنا لكل القوم والخلف في إشمامها والروم
أجاز مكي ودان منعا والحق قل أحق أن يتبعا
ما قاله الداني عندي أجود وهو الذي يقرا به المجوِّدُ.

وقد علق أحمد بن عمر العيشي على هذا البيت الأخير في أخذه بقوله:

فقوله أظهر في القياس ضعفه المطماطي في القياس
لأنها في الأصل مما حركا فافهم هداك الله وأتقن ذلكا
وإن تقل تذهب عند الوقف قلت فذاك شأن كل حرف
وقوله ارتضاه جل الناس نعم صحيح دون ما التباس
لأجل ذاك هو ما به العمل في غربنا و حوضنا نلت الأمل

KKK

باب هاء الضمير

ثم قال $: نص:

52. (الْقَوْلُ فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ وَالْخُلْفِ فِي قَصْرِ وَمَدِّ زَائِدِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي هَاءِ ضَمِيرِ الْوَاحِدِ)، أي في بيان أحكام هاء ضمير الواحد المتفق عليها. (وَالْخُلْفِ)، أي والمختلف فيها بين ورش وقالون. (فِي قَصْرِ)، أي في حذف حرف زائد. (وَمَدِّ)، أي إثبات حرف (زَائِدِ) أيضا على الهاء، والمراد بالمد هنا إثبات صلة الهاء بواو أو بياء باعتبار أنه زائد على الهاء؛ لأنه من باب الإشباع للحركات بالحروف، وحروف الإشباع زائدة كما هو معروف، فعبر عن الإثبات بالمد وعن الحذف بالقصر مجازا واتساعا، ولم يزل هذا في عرفِ واصطلاحِ المتقدمين من القراء والنحويين، نص عليه الداني وذكر أنهم عبروا عن إثبات الصلة في هاء {يَئُودُهُ} ونظائره بالمد، وعن حذفها بالقصر. وقال سيبويه: ربما مدوا فقالوا منابير ومساجيد ودراهيم، فجعل المد عبارة عن إثبات حروف المد. انظر القصد النافع للإمام الخراز. وحقيقة هاء الضمير في اصطلاح القراء كما عند النحويين هي الهاء الزائدة الدالة على المفرد المذكر، وتسمى عند البصريين بهاء المضمر، وعند الكوفيين بهاء الكناية. قال ميمون في تحفته مبينا لها ومعرفا بها:

وهي التي تزاد فيما تدري دلالةً للواحد المذكر
أسماؤها في مقتضى الروايه ضمير أو مضمر أو كنايه.

فخرج بهذا التعريف ما لا يدخل تحته كالهاء الأصلية نحو: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ [الأحزاب: 60] و﴿مَا نَفْقَهُ﴾ [هود: 91] و﴿كَرِهُواْ﴾ [محمد: 10] ونحوه. وما دل على اثنين أو جمع نحو: {لِهُمَا} و{آثَارِهِمَا} و{آثَارِهِمْ} و{لَهُمْ} ونحوه، وما دل على الواحدة نحو: {لَهَا} و{رِزْقَهَا}، فالهاءُ الأصليةُ الممدودةُ كهاء {كَرِهُوا}

وهاءُ التأنيث تمدان لكلهم. قال بعضهم ناظما لما قلنا:

فالهاء الأصلية والمؤنثه فمدها لكلم قد ورثه
ككرهوا و يفقهوا وإنها وربها بها لها لضعفها.

واعلم بأن هاء الضمير تتصل بالاسم، نحو: ﴿أَهْلِهِ﴾ و﴿رُسُلِهِ﴾. وبالفعل، نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ و﴿يَنصُرُهُ﴾. وبالحرف، نحو: ﴿بِهِۦ﴾ و﴿لَهُۥ﴾. وفيها أربع لغاة: الضم والصلة بواو مطلقا. والضم بغير صلة مطلقا. والكسر والصلة بياء إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة سكونا حيا أو ميتا. والكسر من غير صلة إذا وقعت بعد كسرة أو ياء ساكنة. والأصل فيها من هذه اللغاة الضم والصلة بواو مطلقا؛ لاطرادها فيها؛ إذ كل هاء مكسورة يجوز ضمها، فقد قرئ في المتواتر ﴿عَلَيْهِ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: 10]، ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ [طه: 9] بضم الهاء فيهما، وقرئ في الشاذ ﴿فِيهِ هُدىً﴾ [البقرة: 1] ﴿فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: 81] بضم الهاء في الكلمات الثلاث مع مد الأوليين، وقال الإمام الخراز إنها قراءة ابن إسحاق. والدليل على أن الضم أصل هذه اللغاة عمومه في هذا الباب أي وقوعه بعد كل حركة، وخصوص الكسر فيه؛ إذ لا يقع فيه إلا بعد الكسرِ أوالياءِ الساكنة سكونا أو ميتا فقط فتأمل.

ثم قال $: نص:

53. (وَاعْلَم بِأَنَّ صِلَةَ الضَّمِيرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ لِلتَّكْثِيرِ)

ش: (وَاعْلَمْ)، أي أيقين وحقق واعرف. (بِأَنَّ)، أي أن؛ إذ الباء زائدة للتوكيد على حد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: 14]، ومنه قول الشاعر:

ألا حي القبور ومن بهنه تحية موقن بحلو لهنه.

أي موقن حلولَهنه وزيادة الباء كثيرة في لسان العرب، ومنه قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِى بما لاقت لبون بني زياد.

أي ألم يأتيك ما لاقت، فما فاعل يأتيك والباء زائدة. (صِـلَةَ)، أي مَدَّةَ. (الضَّـمِيرِ)، أي هاء الضـمير، ففيه تقدير مضـاف كما رأيت. (بِالْوَاوِ) المدية إذا انضم ما قبلها أي الهاء نحو: ﴿يَعْلَمُهُ﴾. أو انفتح، نحو: ﴿لَهُ﴾. (أَوْ بِالْيَاءِ) المدية إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿بِرَبِّهِ﴾ و﴿بِرَسُولِهِ﴾ ونحوه. (لِلتَّكْثِيرِ)، أي لأجل تكثير الهاء، وذلك أن هذه الهاء اسم، وقد بُنِيَ على حرف واحد خلافا لأصله؛ لأن الأصل في الأسـماء تعدد الحروف، فلما قَلَّ لفظه وبِنْيَتُهُ احتاج إلى ما يكثر به فكثر بالصـلة ليتقوى بها. قال أبو محمد مكي: لما قلت بِنْيَةُ هذا الاسـم فكان على حرف واحد وذلك الحرف ضعيف خَفِيٌّ قَوَّوْهُ بزيادة واو. وفي كلامه دليل على أن الأصل في الهاء الضـمُّ والصـلةُ بالواو. قال أبو العباس: قال أصـحاب الخليل وسـيبويه: إنما زيدت الواو على الهاء لخفائها لتُخرِجَها من الخفاء إلى الإبانة؛ لأن الهاء من الصـدر والواوَ من بين الشـفتين فإذا زيدت عليها بَيَّنَتْهَا. والله أعلم. قال سـيبويه: زيدت الواو على الهاء في المذكر وزيدت عليها الألف في المؤنث ليسـتويا في الزيادة. قال أبو العباس: الضـمير هو الهاء وحدها وما وصـلت به من واو أو ياء فهو زائد. قال ميمون في تحفته:

فـالهـاء وحـدهـا اعتقـد ضـمـيرا والـواو والـيـاء زيـدتـا تـكـثـيـرا

ثم قال $: نص:

54. (فَـالْـهَـاءُ إن تَـوَسَّـطَـتْ حَـرَكَـتَـيْـنْ فَـنَـافِـعٌ يَـصِـلُـهَـا بِـالصِّـلَـتَـيْـنْ)

ش: ذكر في هذا البيت أن هاء الضـمير لا توصـل لنافع إلا بشـرط أن تقع بَيْنَ حركتين، وَبَيَّنَ ذلك بقوله: (فَالْهَاءُ)، أي هاء الضـمير، فَأَلْ فيه للعهد وليست للاسـتغراق، والمعهود هو الهاء الذي سـبق تعريفه. (إن تَوَسَّـطَتْ)، أي وقعت متوسـطة. (حَرَكَتَيْنْ)، أي بين حركتين؛ لأنَّ فيه تقديرَ مضـافٍ حُذِفَ وهو كلمة بين الظرفية كما رأيت وأقيم المضاف إليه مقامه. قال ابن مالك في الخلاصة:

ومـا يلي المضـاف يـأتي خلفـا عنـه في الإعراب إذا مـا حـذفـا.

فوقوع الهاء بين حركتين مثاله: ﴿فَلَهُۥٓ أَجۡرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: 111] ﴿قَالَ لَهُۥ صَٰحِبُهُۥ وَهُوَ﴾ [الكهف: 36] ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحۡزِحِهِۦ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾ [البقرة: 95] ﴿أَنَا رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: 51] ونحو هذا. (فَنَافِعٌ) الشامل لورش وقالون (يَصِلُهَا)، أي يمدها. (بِالصِّلَتَيْنْ)، أي بإحدى الصلتين على تقدير مضاف أيضا، أي بالواو إن ضمت وبالياء إن كسرت؛ لأن الصلتين لا يمكن ولا يصح اجتماعهما في آن واحد على حرف واحد. ومفهوم كلامه أنها إذا لم تتوسط بين حركتين فإنها لا توصل له، وهو كذلك، سواء كانت بين ساكنين، أم بين حركة وساكن، سبقها الساكن أم سبقته، فكل ذلك لا توصل فيه. فمثال توسطها بين ساكنين نحو: ﴿يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: 196] ﴿فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ [البقرة: 184]. ومثال توسطها بين حركة وساكن: ﴿لَهُ ٱلۡمُلۡكُ﴾ [البقرة: 245] ﴿يَعۡلَمُهُ ٱللَّهُ﴾، إن سبقت الساكنَ، وإن سبقها فمثاله: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنٍ﴾ [يوسف: 20] ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ﴾ [فصلت: 46] ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص: 6] ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: 69]، ونحو هذا، سواء كان الساكن حيا أم ميتا كما رأيت، وسواء بقي الساكن الذي بعدها على سكونه أم حرك بحركة عارضة، نحو: ﴿وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل: 20] و ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [الأنعام: 104]؛ لأن الحركة عارضة عند من يقرأ بها وهو ورش، والعارض لا يعتد به لعروضه. ووجه حذف الصلة هنا هو خوف التقاء الساكنين. قال الإمام الخراز: وظاهر إطلاقهم أنه سواء تأخر الساكن أم تقدم، فإن كان الساكن بعدها حذفت الصلة لسكونها وسكون ما بعدها، وفقا للقاعدة الصرفية التي تقول:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه أحق.

وإن كان الساكن قبلها حذفت الصلة أيضا لسكونها وسكون ما قبلها ولا يتعد بالهاء لخفائها وهمسها فكأنه لا فصل، وقد أشار صاحب التحفة لهذا بقوله:

والوجه في القصر بعيد الساكن وقبله في سائر الأماكن

لو وصلت بعدُ لأدى الجمعا بين مسكنين إذ لا قطعا
وفصل حرف الهاء كلا فصل يعد لضعفها وهمسها نص ورد.

ثم قال $: نص:

55. (وَهَاءُ هَذِهِ كَهَاءِ الْمُضْمَرِ فَوَصْلُهَا قَبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِ)

ش: **(وَهَاءُ)** كلمة **(هَذِهِ)** الإشارية حكمها في التجويد من صلة وعدمها **(كَهَاءِ)**، أي كحكم هاء **(الْمُضْمَرِ)**، وبين ذلك بقوله: **(فَوَصْلُهَا)** بالياء **(قَبْلَ)** حرف **(مُحَرَّكٍ)** نحو: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: 72] ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [يس: 62] وقصرها قبل مسكن، نحو: ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الزخرف: 50]، ﴿هَٰذِهِ ٱلنَّارُ﴾ [الطور: 12] وسواء بقي الساكن بعدها على سكونه أم حرك بحركة عارضة، نحو: ﴿وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الزخرف: 50] لورش **(حَرِي)**، أي حقيق، يعني: أن هاء كلمة هذه والتي ليست هاء ضمير، بل هي بدل من ياء "ذي" الإشارية، قال الداني والهاء من كلمة هذه مبدلة من ياء، والأصل هذي، قال الشاعر:

فهذي سيوفنا يا عديُّ ابنَ مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب.

وعلى هذا قرأ ابن محصين هذي ناقة الله وما أشبهها بإثبات الياء في الوصل. انظر الغيوث الهوامع. يعني أن حكم هاءِ كلمةِ هذه كحكم هاء الضمير فتوصل إذا وقعت قبل محرك وتقصر إذا وقعت قبل مسكن حتى ولو حرك بحركة عارضة، نحو: {هَذِهِ الاِنْهَارُ} لورش كما تقدم، وقوله حري أي حقيق، فَحَرٍ وحرِيٌّ وحقيق وجدير وقَمِنٌ وقَمِينٌ كلها بمعنى واحد، وانتبه لقوله: فوصلها قبل محرك ولم يقل بين محركين وذلك أنها لا تفارق الذالَ والذالُ محركةٌ دائما، وإنما المعتبر ما بعدها فإن حرك وصلت؛ لأنها أصبحت بين محركين، وإن سكن قصرت كهاء الضمير. قال الحافظ الداني: وأجريت مجراها لشبهها بها في التطرف، وفي أنها زائدةٌ وعلامةٌ للمؤنث، كما أن هاء الضمير زائدة وعلامة

للمذكر. قال في التحفة مبينا لما ذكرنا

وهاء هذه شبيهة ترى بمضمر صل قبل تحريك جرى

وهي ترى في الأصل والهجاء عندهم مبدلة من ياء.

ثم قال $: نص:

56. **(وَاقْصُرْ لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَعَا وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلَاثَ جُمَعَا)**

57. **(نُوَلِّهِ وَنُصْلِهِ يَتَّقِهِ وَأَرْجِهِ الْحَرْفَيْنِ مَعْ فَأَلْقِهِ)**

ش: **(وَاقْصُرْ)** أيها القارئ. **(لِقَالُونَ)** وحده دون ورش هاء كلمتي **(يُؤَدِّهِ مَعاً)**، أي جميعا، وكلتاهما في سورة آل عمران، هما قوله تعالى: ﴿۞وَمِنَ اَهْلِ اَلْكِتَٰبِ مَنِ اِن تَامَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَۖ وَمِنْهُم مَّنِ اِن تَامَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 74] الآية. **(وَنُؤْتِهِ مِنْهَا الثَّلَاثَ جُمَعَا)**، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ اَلدُّنْيَا نُوتِهِۦ مِنْهَاۖ وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ اَلاَخِرَةِ نُوتِهِۦ مِنْهَاۖ﴾ [الآية: 145] في سورة آل عمران، والثالثة في سورة الشورى، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ اَلدُّنْيَا نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الآية: 18] واقصر له أيضا هاء **(نُوَلِّهِ)** **{مَا تَوَلَّي}**. **(وَنُصْلِهِ)** **{جَهَنَّمَ}** وكلتاهما في سورة النساء. **(يَتَّقِهِ)** ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ اَلْفَآئِزُونَۖ﴾ [الآية: 50] في سورة النور. **(وَأَرْجِهِ)** **{وأخاه}** **(الْحَرْفَيْنِ)**، أي الكلمتين وهما قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهِۦ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ﴾ [الآية: 110] في سورة الأعراف ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهِۦ وَأَخَاهُ وَابْعَثْ﴾ [الآية: 35] في سورة الشعراء. **(مَعْ فَأَلْقِهِ)** **{إِلَيْهِمْ}** في سورة النمل لا غير. فهذه إحدى عشرة كلمة بحسب تكرار بعضها اختلف ورش وقالون في هاآتها فوصلها ورش نظرا للحال؛ لأنها في الحال بين حركتين، وقصرها قالون نظرا للأصل؛ لأنها كانت بين حركة بعدها وساكن قبلها، والساكن الذي كان قبلها حذف إما للجزم وإما للبناء؛ لأن هذه الهاء مفعول بها في المواضع كلها، والفعل الواقع عليها معتلُّ الأخير، مجزوم في الأفعال المضارعة، مبني في أفعال الأمر

الثلاثة، وهي: ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾ [الآية: 28] في النمل: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ مرتين، وفعل الأمر عند البصريين مبني على ما يجزم به مضارعه من حذف وإسكان، وعند الكوفيين مجزوم. وقد بين الناظم وجه قصر قالون وحده لهذه الهاءات، بقوله: نص:

58. (رِعَايَةً لِّأَصْلِهِ فِي أَصْلِهَا قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِّفِعْلِهَا)

ش: (رِعَايَةً)، أي حفاظا. (لِّأَصْلِهِ)، أي قاعدته. (فِي أَصْلِهَا قَبْلَ دُخُولِ جَازِمٍ لِّفِعْلِهَا)، أي راعى قالون أصله وقاعدته في أصلها قبل أن تُجْزَمَ أفعالُها بالجازم الداخل عليها، وذلك أنه لا يصل الهاء إذا وقعت بين محرك وساكن، وهذه الهاءات التي في هذه المواضع كانت في الأصل بين محرك بعدها وساكن قبلها؛ لأن الأصل في {يُؤَدِّهِ} يؤديه، وقس عليها باقي الكلمات، فتقول نوليه، نصليه، نوتيه.. إلخ، ثم حُذف منها الساكن الذي هو الياء لأجل الجازم في المضارع أو البناء في الأمر كما مر، أما ورش فلم يراع فيها إلا الحال فوصلها لوقوعها في الحال بين حركتين. قال صاحب التحفة:

قصرها عيسى يراعي الأصلا ووصلها للحال ورش أجلى.

ثم ذكر الخلاف عن قالون في هاء {يَاتِهِ} بطه، فقال $: نص:

59. (وَصِلْ بِطَهَ الْهَا لَهُ مِنْ يَّاتِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ عَن رُّوَاتِهِ)

ش: (وَصِلْ) بياء. (بِطَهَ)، أي في سورة طه. (الْهَا لَهُ)، أي لقالون خلافا لقاعدته المذكورة آنفا وهي قصر الهاء إذا وقعت بين ساكن محذوف وحركة. (مِن) قوله تعالى: (يَّاتِهِ) {مُومِناً} في سورة طه. (عَلَى خِلَافٍ فِيهِ) بين الصلة المذكورة والقصر. (عَن رُّوَاتِهِ)، أي نَقَلَةِ رِوَايَتِه من طريق أبي نشيط، فوصلها أبو نشيط عنه تارة وقصرها تارة أخرى كما نص على ذلك الداني في التيسير، ونصه: واخْتُلِفَ علينا في صلة الهاء وتركها في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَّاتِهِ مُومِناً﴾ [الآية: 74] في سورة طه فأقرأني ذلك أبو الفتح بالصلة وأقرأنيه أبو الحسن

بالاختلاس أي بالقصر، ثم قال: والوجهان مشهورَانِ. انتهى كلامه.

وأبو الفتح هو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي شيخ الداني، كان مقرئا، ألف كتاب المنشأ في القراءات الثمان، وأبو الحسن هو طاهر بن غلبون، شيخ الداني أيضا.

أما طريق الحلواني فتقرأ فيها هذه الهاء بالصلة لا غير، وطريق إسماعيل فتقصر فيها لا غير كما في حلية المسامع. وقول الناظم: "وصل بطه الهاء له.. إلخ" فيه إشعار بترجيح الصلة؛ إذ تصديره بها في الذكر يوحي بذلك؛ لأن للتصدير مزيةً. وتقديم الوصل ظاهر أيضا من كلام أبي عمرو الداني حيث ذكر الوجهين من طريق أبي نشيط ونص في التعريف على ذلك وذكر عن الحلواني الوصل لا غير وقال في روايته عن قالون المختصة به: وقرأ ـــ أي الحلواني ـــ في طه ﴿**وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً**﴾ [طه: 74] بصلة الهاء بالياء لا غير، فدل على ترجيح الصلة لثبوتها في الطريقين معا. فتقديم الناظم للصلة إنما هو لثبوتها في الطريقين، لا لكونها أرجحَ من القصر، بل القصر أرجح عند أبي نشيط؛ لكونه مذهبَ قالون في **{يُؤَدِّهِ}** وأخواتها، وللقاعدة المراعاة عند القراء، وهي أنه مهما كان الخلاف في هاء الضمير لأحد من القراء بين الصلة والقصر أو الإسكان والقصر فالمقدم القصر، ومهما كان الخلاف فيه بين الصلة والإسكان فالمقدم الإسكان كما في النجوم الطوالع. واعلم أنه لا وجه لتخصيص هاء **{مَنْ يَّاتِهِ}** بالخلاف إلا اتباعُ الأثر والروايةِ مع الجمع بين اللغتين، كما نص عليه غير واحد.

وعلى تقديم الصلة مشى أحمد بن عمر العيشي في أخذه حيث قال:

والأخذ عندنا على إثبات صلته نقلا عن الثقاة

وقال التازي:

وصل لعيسى الهاء في من ياته على خلاف جاء عن رواته

وجهان للداني على السواء ورجح المكي حذف الياء

وأخبر الداني أنه قرا بالوصل في التعريف ليس أكثرا
وجهان للإمام والحذفَ يرى مرجحا لكونه تصدرا
ورجح الخراز وصله كما في شرحه الْوَرِثْنِيُّ رسما.

وياته في النظم يلزم إبدال همزها ألفا ليطابق قوله عن رواته لئلا يقع في عيب السناد.

ثم قال $: نص:

60. **(وَنَافِعٌ بِقَصْرِ يَرْضَهُ قَضَى لِثَقَلِ الضَّمِّ وَلِلذِي مَضَى)**

ش: **(وَنَافِعٌ)** الشامل لورش وقالون. **(بِقَصْرِ)** هاء كلمة **(يَرْضَهُ)** **{لَكُمْ}** في الزمر. **(قَضَى)**، أي حكم وأمر، لأن القضاء في اللغة الحكم. قال في مختار الصحاح: يقال: قضى يقضي قضاء أي حكم، ومنه قوله تعالى: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: 23]. والقضاء: الحكم. والقاضي: الحاكم به انتهى. يعني أن نافعا الشامل لورش وقالون قرأ **{يَرْضَهُ لَكُمْ}** بقصر هائها، فقالون جرى فيه على قاعدته المتقدمة، وورش خالف فيه قاعدته المتقدمة، وأشار الناظم إلى علة خلاف ورش لقاعدته بقوله: **(لِثَقَلِ الضَّمِّ)** الذي فيها؛ لأنها لو وصلت بواو لتوالت ثلاثُ ضمات: ضمةُ الهاء، والواو بمقدار ضمتين، فلثقل ضمها لم تحتج إلى التكثير بالصلة، بخلاف الكسر فإنه خفيف بالنسبة إلى الضم فاحتيج معه إلى الصلة لخفته. **(وَلِلذِي مَضَى)** هذا تعليل آخر لقصر هاء **{يَرْضَهُ}**، ويعني قوله السابق: رعاية لأصله في أصلها.. إلخ. فـ**{يَرْضَهُ}** أصلها وقوع الهاء منها بعد ساكن قبلها في الأصل وحذف للجازم، وهذا التعليل إنما يحتاج له بالنسبة لورش الذي يراعي الحال، وأما قالون فالأمر له على قاعدته، و**{يَرْضَهُ}** أصلها يَرْضَىُ بوزن يَفْعَلُ بفتح العين مضارع رَضِيَ بوزن فَعِلَ بالكسر، وفَعِلَ مضارعه يفعَل بفتح العين في المضارع كما قال ابن مالك في لامية الأفعال: وافتح موضع

الكسر في المبنى من فعلا، فلما جاء مضارع رَضِيَ بصيغة يَرْضَىُ بوزن يفعلُ تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فوجب أن يقلب ألفا، لقوله في الألفية:

من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا أبدل بعد فتح متصل.

فصارت يرضَى فاتصل بها الضمير فصارت يرضاه فدخل عليها الجازم وهو إن الشرطية من قوله تعالى: ﴿**وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾ [الزمر: 8] وإن الشرطية تجزم فعلين: فعل الشرط وجوابه، ففعل الشرط هنا هو: تشكروا فأصلها تشكرون، وحذفت منها النون للجازم، وجواب الشرط هو يرضه أصله يرضاه كما ذكرنا حذفت منها الألف للجازم أيضا فصارت يرضه. ثم أخبر أن هذا الحكم الذي حكم به نافع في هاء {**يَرْضَهُ**} لم يحكم به في هاء {**يَرَهُ**} مع وفاقها لها في الضم وجزم الفعل، وهما العلتان اللتان قصر بهما هاء {**يَرْضَهُ لَكُمْ**}. فقال $: نص:

61. (وَلَمْ يَكُنْ يَّرَاهُ فِي هَاءِ يَرَهْ مَعْ ضَمِّهَا وَجَزْمِهِ إِذْ غَيَّرَهْ)

62. (لِفَقْدِ عَيْنِهِ وَلَامِهِ فَقَدْ نَابَ لَهُ الْوَصْلُ مَنَابَ مَا فَقَدْ)

ش: (وَلَمْ يَكُنْ)، أي نافع الشامل لورش وقالون. (يَرَاهُ)، أي حكم القصر الذي حكم به في هاء يرضه لم يكن يراه (فِي هَاءِ يَرَهْ) في ثلاثة مواضع، هي: ﴿**خَيْراً يَرَهُ**﴾ [الزلزلة: 8] و﴿**شَرّاً يَرَهُ**﴾ [الزلزلة: 9] كلاهما في سورة ﴿**إِذَا زُلْزِلَتِ اِلْاَرْضُ**﴾ و﴿**اَيَحْسِبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ**﴾ [الآية: 7] في سورة البلد، بل رأى في هائها الصلة. (مَعْ ضَمِّهَا)، أي الهاء. (وَجَزْمِهِ)، أي الفعل. أي مع مشاركتها لها في ضم الهاء وجزم الفعل الموجبين للقصر عند ورش في هاء {**يَرْضَهُ**} والجزم الموجب وحده للقصر عند قالون في {**يَرْضَهُ**} وما قبلها. (إِذْ) حرف تعليل، والمعلَّل عدم القصر لهاء {**يَرَهُ**} عند نافع. أي لأجل أنه (غَيَّرَهْ) التصريف تغييرا لم يغير به {**يَرْضَهُ**}، وهذا التغيير هو الذي أشار إليه بقوله: (لِفَقْدِ عَيْنِهِ)، وهي الهمزة من رأى. (وَلَامِهِ)، وهي الألف التي بعد الهمزة من رأى، لأن أصله

يَرْأَىُ بوزن يفعل بفتح العين في المضـــارع، لأنه مضـــارع رأى بوزن فَعَلَ بفتح العين، وهي حلقية العين، وذلك من جوالب فتح العين في مضـــارعها كما قال ابن مالك في لامية الأفعال:

في غير هذا لدى الحلقي فتح أشـــع بـالاتفـاق كـآت صـــيغ من ســـألا.

فتحرك حرف العلـة وهو اليـاء من يَرْأَىُ وانفتح مـا قبلـه فوجـب قلبـه ألفـا فصـــارت يَرْأَى فوقعت الهمزة بين ســـاكنين أولهما صـــحيح والآخر حرف علة فنقلت حركتها للصحيح تخفيفا ثم حذفت فصارت يرى، فاتصل بها الهاء فصارت يراه، فدخل الجازم فحذف الألف فصـــارت يره، وهذا النقل الذي طرأ على الهمز جائز في غير يرى ولازم فيها عند غير تميم، وأما تميم فغير لازم عندهم فيها. قال شاعرهم

أُرِى عَـيْـنَـيَّ مـا لـم تـرأيـاه كـلانـا عـالـم بـالـتُّـرَّهَـاتِ.

فنافع وصل الهاء من **{يَرَهُ}** للفرق بينها وبين **{يَرْضَهُ}** بكثرة الإعلال. **(فَقَدْ نَابَ لَهُ)**، أي لفعل **{يَرَهُ}**. **(الْوَصْـلُ)**، أي الصـــلة بالواو. **(مَنَابَ)**، أي نيابة. **(مَا فَقَدْ)**، أي ما حذف من أصـــوله وهو العين واللام كما بَيَّنَّا ذلك ســـابقا. والفقد هو العدم بعد الوجود. وفي البيت الجناس التام وهو قوله: "فقد" الأولى، وهي حرف تحقيق و"فقد" الثانية وهي فعل ماض، والجناس من محسنات اللفظ.

KKK

باب المد والقصر

ثم قال $: نص:

63. (الْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ وَالْمُتَوَسِّطِ عَلَى الْمَشْهُورِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي الْمَمْدُودِ)، أي بيان أحكام حرف المد الممدود. والمدُّ لغةً الزيادةُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ﴾ [نوح: 12]، وقوله أيضا، ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: 75] أي فليزد له زيادة. والمد اصطلاحا: إطالةُ الصوت وامتدادُه بحرف من حروف المد واللينِ معا أو بحرف من حَرْفَيِ اللين فقط، ويطلق في غير هذا الباب على إثبات حرف المد كقوله: الآتي: "وأنا إلا مده" أي أثبت صلته وهي الألف بعد النون بخلف عنه. (وَالْمَقْصُورِ)، أي وفي حرف المد الممدود مدا مقصورا. والقصر في اللغة الحبس. ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: 71] أي محبوسات فيها، و﴿قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: 48] أي حابساته لا يلتفتن إلى غير أزواجهن. واصطلاحا: حبس حرف المد واللين معا أو اللين فقط بعد إثباته عن الزيادة والإطالةِ، وقد يطلق في غير هذا الباب على حذف حرف الْمَدِّ رأسا كقوله السابق: "واقصر لقالون يؤده معا". قال بعضهم معرفا للمد والقصر لغة:

والمد في اللغة الزياده والقصر حبس خذهما إفاده
تقول في المثال مَدَّ النهرُ أي زاد ماؤه وجاء الذكر
يمدد له الرحمن عز مدا يمددكم ربكم أمدا
ولفظ مقصورات في الخيام معناه محبوسات في الكلام.

والمد لا يبالغ فيه جدا؛ لأنه خروج به عن حده. قال بعضهم

وكره الأئمة التطويلا بالمد جدا فخذ السبيلا

ولا تبالغ فيه حيث تقرا قد جعل الله لكل قدرا
فمن زاد عن هذا يسمى قد خرج وعصى الله وزاد في الحرج.

وقال عبد الله بن الحاج حمى الله القلاوي: ولا يجاوز حدَّه القارئُ إلا ونفرت طبيعةُ السامعِ المقرئِ منه، وأما عده بالحركات أو عددِ الألفات فَعَبَثٌ لا يكاد يصح. إدوعيشي: وقدم المد على القصر وإن كان فرعا عنه لعقد الباب له. **(وَالْمُتَوَسِّطِ)**، أي وفي بيان أحكام حروف المد الممدود مدا متوسطا بين القصر والإشباع. **(عَلَى الْمَشْهُورِ)** راجع إلى المتوسط وَحْدَه، وفيه إشارة إلى أن كل مد ذكر فيه التوسط يكون فيه غيرُه، ويكون هو أشهرَ من ذلك الغير. فالتوسط لا ينفرد، ولا يكون مع غيره إلا كان أشهرَ منه، كما صرح بذلك الناظم في قوله: "والمتوسط على المشهور" أي لا أذكره إلا على وجه الشهرة. والأصل في هذه الثلاثة القصر؛ لعدم افتقاره إلى أي سبب، بخلاف غيره فإنه مفتقر ومحتاج إلى سبب، ومن المعروف أن كل مفتقر فرع لما لا يفتقر.

ثم قال $: نص

64. **(وَالْمَدُّ وَاللِّينُ مَعاً وَصْفَانِ لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ لَازِمَانِ)**

ش: **(وَالْمَدُّ)**، أي امتداد الصوت بالحرف في النطق به. **(وَاللِّينُ)**، وهو في اللغة ضد الخشونة، وفي الاصطلاح: تليين الصوت في النطق بالحرف حتى يخرج من غير كلفة على اللسان. **(مَعاً)**، أي مصطحبين. **(وَصْفَانِ)**، أي صفتان. **(لِلْأَلِفِ الضَّعِيفِ)**، واحترز به عن الهمزة لاشتراكهما في لفظة الألف. **(لَازِمَانِ)** له لا ينفكان عنه ولا يفارقانه؛ للزومه السكونَ. ومعنى وصف الألف بالضعف أنه لا مخرج له محقق يعتمد عليه، وإنما هو صوت هوائي ينتشر في الفم ينتهي بانتهائه، ولذا جُعِلَ أصلا في حروف المد واللين، بخلاف الواو والياء فقد يكونان كالألف إذا كانا حرفي مد ولين، وقد لا يكونان كذلك، وإنما كانت الألف أصلا

في حروف المد واللين لأنها لا ترى أبدا إلا ساكنة مفتوحا ما قبلها.

ثم قال $: نص:

65. (ثُمَّ هُمَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى عَن ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ نَّشَأَتَا)

ش: (ثُمَّ هُمَا)، أي المد واللين معا وصفان لا زمان وموجودان (فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَتَى)، أي حين. (عَن ضَمَّةٍ) راجع إلى الواو. (أَوْ كَسْرَةٍ) راجع إلى الياء. (نَشَأَتَا)، أي تولدتا ووجدتا. وفي كلامه اللف والنشر المرتب، وهو رَدُّ الأول للأول والثاني للثاني، وهو من بديع الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿۞مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ﴾ [هود: 24] فالبصير في مقابلة الأعمى، والسميع في مقابلة الأصم، وكقوله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [القصص: 73]، أي الليل لتسكنوا فيه والنهار لتبتغوا من فضله. ومنه قول امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي.

فالعناب راجع إلى الرطب، والحشف البالي راجع إلى اليابس؛ لأنه يصف عقابا بكثرة اصطياد الطير، فشبه ما في أوكارها من قلوب الطير الرطبة أي الجديدة بالعناب، وهو نبت أحمر، وشبه اليابس منها بالحشف البالي، وهو رديء التمر اليابس. واعلم بأن هذه الأحرف الثلاثة التي وصفها بالمد واللين معا منها ما لا شرط فيه وهو الألف، ومنها ما فيه شرط وهو الواو والياء، وقد بين ذلك كله بإطلاقه في الألف وتقييده في الواو بنشوئها عن الضمة وفي الياء بنشوئها عن الكسرة. أما إذا سكنا وانفتح ما قبلهما فإنهما حرفا لين فقط. وقد اجتمعت حروف المد، كلها في قوله تعالى: ﴿نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ﴾ [هود: 49]، وقوله: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ﴾ [الكهف: 92]. واعلم أن هذه الأحرف أي أحرف المد هي أخفى الحروف؛ لاتساع مخرجها كما قال سيبويه، وأخفاها وأوسعها مخرجا الألفُ، ثم الياء، ثم الواو. قال الداني في المنبهة:

وأحرف اللين التي تمد لضعفها ثلاثة تعد
الألف المفتوح ما يليها والمد أقوى ما يكون فيها
لأنها أشد في الخفاء من غيرها لسعة الهواء
فهي إذاً أَمَدُّ من سواها والواو والياء مَعاً أختاها.

وقد اختلف في حروف المد هل هي فرع للحركات أم الحركات فرع لها؟ وكلا القولين قال به الناظم، فهنا قال إن الحروف فرع عن الحركات لقوله: متى عن ضمة أو كسرة نشأتا، وفي باب الوقف قال إن الحروف أمهات للحركات لقوله: والخلف في هاء الضمير بعد ما ضمة أو كسرة أو أميهما، يعني: الواو والياء، فقوله: متى عن ضمة أو كسرة نشأتا حُكْمٌ بأصالة الحركات، وقوله: بعد ما ضمة أو كسرة أو أميهما حُكْمٌ بأصالة الحروف فتأمل. قال بعضهم ناظما لما ذكرنا:

واختلف القراء والنحاةُ هل الحروف هي الأمهات
وقيل جاءا دفعة فاجتَهِدِ فأول لسيبويه الأمْجَدِ
والثاني عن كوفيٍّ يُرى والكُلُّ من ذي الثلاثة له ما يَدُلُّ.

وقبول حروف المد الزيادةَ في الصوت إنما هو لاتساع مخرجها كما مر، وأما حرفا اللين فلشبههما بالواو والياء المديتين، ولأن فيهما قسطا من المد.

قال بعضهم:

لأحرف المد التي ليست تُمَدْ قسط من المد لدى من يُعْتَمَدْ
نقله ابن القاضي شيخ الغر في شرحه لدرر ابن بري
وانظر له في الكنز شرح الجعبري ونجل سلطان على ابن الجزري.

وأما إذا تحركا ـــ أي الواو والياء ـــ فإنهما يكونان كسائر الحروف لا مد

فيهما ولا لين.

ثم قال $: نص:

66. (وَصِيغَةُ الْجَمِيعِ لِلْجَمِيعِ تُمَدُّ قَدْرَ مَدِّهَا الطَّبِيعِي)

ش: (وَصِيغَةُ)، أي بنية ولفظة. (الْجَمِيعِ)، أي أحرف المد الثلاثة. (لِلْجَمِيعِ)، أي لجميع القراء ومن ضمنهم الإمام نافع، وفي كلامه تبرع. (تُمَدُّ) مدا (قدر)، أي مثل. (مَدِّهَا الطَّبِيعِي)، وهو الذي لا تقوم ذاتها إلا به، ولا توجد إذا عدم؛ لابنتائها عليه وذلك مقدار ألف وصلا ووقفا وهو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين، ويحرم شرعا نقصه عن ذلك؛ لأنه إخلال بالأداء لحذفه حرفا من القرآن وهو حرام. انظر النجوم الطوالع. ولا يزاد فيه على مقداره لأنه إفراط، وهو حرام أيضا. قال في التحفة:

حافظ على مقداره فمن خرج عن حده أربى وضل وحرج.

وقال في حلية المسامع: ويحرم الإفراط فيه لأن ما فوق الجعودة قطط وما فوق البياض برص كما قال حمزة للذي قرأ عليه فمد وأسرف.

تنبيه: اعلم أنه لا خلاف في أن مد الألف أطولُ من مد الواو والياء لأصالته في المد، واختلف هل مد الواو أطول أم مد الياء؟ وقيل المد فيهما سواء. انظر حلية المسامع. وقد عزاه لتحصيل المنافع، وقال في الغيوث الهوامع: يمد حرف المد على حسب طبقاتهم في المد الطبيعي؛ لأن مدَّ ورش الطبيعيَّ ليس كمدِّ قالون الطبيعيِّ، وقيل لا تفاوت بينهم في الطبيعي وهو ظاهر كلام الناظم. انتهى منه وقد عزاه للفجر الساطع. وسمي الطبيعي طبيعيا لأنه يأتي بالطبع أي بلا زيادة متعمَّدة، أو لأنه طبيعةٌ للقراء أي عادةٌ لهم. وطَبْعُ الإنسان ما ينطبع عليه ويلازمه مما لا بد له منه. وقيل سمي طبيعيا لأنه طبيعةٌ في هذه الأحرف إذا لم يجاوزها بِسبب من الأسباب الآتية. ويسمى أيضا بالقصر. ويسمى بالمد الذاتي، وبمد الصيغة. انتهى انظر كلا من النجوم الطوالع والغيوث الهوامع. وقد عرف

صاحب التحفة مقدار كل من أنواع المد طبيعيا كان أو غير طبيعي بقوله:

مقدار حرف لدى التفريع وهو الذي وسم بالطبيعي
حرفان مقدار المزيدي والوسط حرف ونصف قل بلا شطط
والحرف قل تقديره شكلتان لذلك الحرف مجانسان.

ثم قال $: نص:

67. **(وَفِي الْمَزِيدِيِّ الْخِلَافُ وَقَعَا وَهْوَ يَكُونُ وَسَطاً وَمُشْبَعَا)**

ش: **(وَفِي الْمَزِيدِيِّ)**، والياء فيه للنسب أي في القدر الزائد على المد الطبيعي، وسمي مزيديا لزيادته على الطبيعي وإن كان فيه التوسط؛ لأن التوسط بالنسبة إلى الطبيعي مزيدي؛ إذ فيه زيادة عليه، ويسمى بالفرعي. **(الْخِلَافُ)**، أي الاختلاف. **(وَقَعَا)** بين القراء السبعة وذلك في أسبابه وفي قدره، فيزاد فيه زيادة مطولة إذا استدعى السبب ذلك أو زيادة متوسطة إذا كان السبب لا يستدعي إلا ذلك، ولكل سببه كما سيأتي بيانه في محله إن شاء الله تعالى. وقد بين الناظم هذا التفاوت في القدر بقوله: **(وَهْوَ)**، أي المد الفرعي الزائد على الطبيعي ينقسم إلى قسمين قسم **(يَكُونُ وَسَطاً)**، أي وسطا بين القصر والإشباع. **(وَمُشْبَعَا)**، أي وقسم آخر يكون مشبعا أي بالغا حد المد الطويل.

ثم قال $: نص:

68. **(فَنَافِعٌ يُشْبِعُ مَدَّهُنَّهْ لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ بَعْدَهُنَّهْ)**

ش: **(فَنَافِعٌ)** الشامل لورش وقالون. **(يُشْبِعُ)**، أي يطول ويمكن. **(مَدَّهُنَّهْ)**، أي الحروف الثلاثة المتقدمة الذكر إذا وقع بعدها ساكن لازم، ولذا قال: **(لِلسَّاكِنِ اللَّازِمِ)** احترازا من العارض للوقف، أي لأجل وقوع هذه الحروف قبل الساكن اللازم وهو **(بَعْدَهُنَّهْ)**، أي بعد هذه الأحرف الثلاثة، والساكن اللازم هو ما سكن وصلا ووقفا، والهاء في "بعدهنه" و"مدهنه" هاء سكت.

ابن مالك:

ووصـــلَ ذي الهـاء أجز بكـل مـا حـرك تـحـريـك بـنـاء لـزمـا.

ثم قال $: نص:

69. **(كَمِثْلِ مَحْيَايَ مُسَكّناً وَمَا جَاءَ كَحَادَّ وَالدَّوَابِّ مُدْغَمَا)**

ش: **(كَمِثْلِ)** ياء **(مَحْيَايَ)** حال كونه **(مُسَكَّناً)**، أي على وجه التسكين كما هو رواية قالون بلا خلاف عنه، وأما ورش فقد روى فيها الإسكان كقالون واختار فيها الفتح وليس رواية له فيها على ما للداني. و قس على ياء **{مَحْيَايْ}** نحوَه من كل ساكن مظهر بعد حرف مد، كلميا كان كما مثل به، ويسمى الكِلميَّ المخففَ، وذلك نحو: ﴿**ءَآنذَرْتَهُمْ**﴾ [البقرة: 5] و﴿**ءَآنتَ**﴾ [المائدة: 118] ﴿**أَلْسَّمَآءَ ان تَقَعَ**﴾ [الحج: 63] و﴿**جَآءَ امْرُ**﴾ [هود: 75]، على رواية الإبدال في الكل لورش، أو حرفيا، وذلك نحو: ﴿**قَ**﴾، و﴿**صَ**﴾، و﴿**نُ**﴾ للكل كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ويسمى الحرفي المخفف. **(وَمَا)**، أي والذي. **(جَاءَ)**، أي ورد. **(كَحَادَّ وَالدَّوَابِ)** حال كونه أي الساكن. **(مُدْغَمَا)**، أي مشددا ومثقلا به ما بعده، نحو: ﴿**يُشَاقِّ**﴾ و﴿**صَوَافَّ**﴾ و﴿**مُدْهَامَّتَانِ**﴾ و﴿**الضَّالِّينَ**﴾ و﴿**آمِّينَ**﴾، للكل و﴿**آلذَّكَرَيْنِ**﴾ [الأنعام: 144]، و﴿**ءَآللَّهُ**﴾ [النمل: 61]، على وجه الإبدال للكل أيضا، و﴿**أَلنِّسَآءِ الَّا**﴾ [النساء: 22] في رواية الإبدال لورش ونحو هذا، وهو كلمي أيضا، ويسمى الكلميَّ المثقلَ، ومثله الحرفي المثقل، نحو: ﴿**طَسِمٓ**﴾، و﴿**أَلَمٓ**﴾، ويسمى الحرفيَّ المثقلَ، وهذا النوع بقسميه يسمى بالمد اللازم، للزوم السكون فيه للحرف صلة ووقفا، ولالتزام القراء مده مقدارا واحدا من غير تفاوت فيه، على ما للجمهور من أهل الأداء، بل حكى الكثيرُ الاتفاقَ عليه كما في النجوم الطوالع، وبه قال ابن الجزري في مقدمته حيث قال:

فـلازم إن جـاء بـعـد حـرف مـد سـاكن حـاليـه وبـالطول يمـد.

أي: للكل من غير تفاوت، وقيل بالتفاوت. وعليه فيكون أقوى في المثقل منه في المخفف أي المظهر. وعلة المد قبل الساكن ـ كما قال أبو عمرو الداني ـ هي كراهة توالي الساكنين قال: فَجُعِلَ المد عوضا عن الحركة ليتميز بذلك أحدهما من الآخر ولا يلتقيان فلذلك زِيدَ في مده وإشباعه. قال أبو محمد مكي: ومن القراء من يسوّي بين المشدد وغيره، وحجته في ذلك أن المد إنما وجب لاجتماع الساكنين فكيفما اجتمعا وجب المد. قال الداني: إلا أن ذلك في المدغم أقوى لاتصال الصوت فيه منه في المظهر لانقطاع الصوت فيه باحتباس اللسان يسيرا في موضعه، قال: وزيادته أي المشدد قول أبي حاتم سهل ابن محمد بن عثمان، وهو مذهب ابن مجاهد، قال: وذهب إلى ذلك جماعة من المتصدرين منهم أبو الحسن بن سليمان. قال الداني: والتسوية بين المظهر والمدغم قول أكثر من أدركنا. والقولان صحيحان انتهى. انظر القصد النافع للإمام الخراز.

تنبيه: قوله: حاد والدواب هما بالتخفيف لضرورة الوزن على ما في حلية المسامع، والغيوث الهوامع، والنجوم الطوالع، لأن التشديد فيهما يؤدي إلى اجتماع ساكنين في حشو الرجز وهو لا يجوز فيه، وإنما يجوز في المتقارب. قال في النجوم الطوالع: وقد وقع لابن الجزري ما هو أشد من هذا وهو قطع لفظ الضالين والإتيان ببعضه فقط حين قال في مقدمته: "وليتلطف وعلى الله ولا الضْ. وقد منع الإمام الخراز تخفيفهما وقال: إنه لا يجوز، بل لا بد من أن يلفظا بالتشديد كما يلفظ بهما في التلاوة، إذ لا يجوز تغيير لفظ التلاوة إذا جيء بها في التمثيل وإن أدى ذلك إلى اختلال الوزن. قلت: وقول الإمام الخراز أصوب عندي لأن القرآن لا يخضع لغيره، وتغييره عمدا حرام إذا لم يكن كفرا، أعاذنا الله من الشر والبلاء وألهمنا الرشد والصواب.

ثم قال $: نص:

70. (أَوْ هَمْزَةٍ لِّبُعْدِهَا وَالثِّقَلِ وَالْخُلْفُ عَن قَالُونَ فِي الْمُنفَصِلِ)

ش: (أَوْ هَمْزَةٍ) يعني أن نافعا الشامل لورش وقالون يشبع مد أحرف المد الثلاثة لأجل وقوع همزة بعدهن، سواء اتصلت بحرف المد كـ{جَاءَ} و{جِيءَ} و{السُّوءَ} و{النَّبِيءُ} و{النَّبِيئِينَ} و{النُّبُوءَةُ} و{أَضَاءَ} و{أَضَاءَتْ} و{هَاؤُمُ اقْرَءُوا}، ونحو هذا، وهو لكل القراء باتفاق كما نص عليه الداني في التيسير حيث قال: اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المد واللين في كلمة، سواء تطرفت أم توسطت فلا خلاف بينهم في تمكين حرف المد، و ذلك نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: 4] ﴿يَشَاءُ ٱللَّهُ﴾ [القتال: ه] ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: 29] و﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ﴾ [الحاقة: 18] وشبهه. انظر التيسير للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني. ويسمى بالمدّ المتصلَ؛ لاتصال سببه وشرطه في كلمة واحدة، ويسمى الواجبَ؛ لأن جميع القراء أوجبوا مده. قال ابن الجزري:

وواجب إن جاء قبل همزَةِ متصلا إن جمعا بكلمَةِ.

ولكن اختلفوا في قدره، فمنهم من قال إنه كاللازم لا تفاوت فيه، ومنهم من قال بالتفاوت، وعليه فيكون لورش وحمزة مقدار ثلاث ألفات، وللباقين مقدار ألفين، وبهذا كان الشاطبي يأخذ ويقرئ، وهو المختار. انظر الغيوث الهوامع.

قال الداني: وأطولهم مدا في الضربين ـــــ و يعني بالضربين المتصلَ والمنفصلَ ـــــ ورشٌ وحمزةُ، ودونهما عاصم، ودونه ابن عامر والكسائي وأبو عمْرو من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نشيط بخلاف عنه، وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر انتهى. انظر التيسير. ثم علل الناظم كون الهمزة تسبب المد دون غيرها من الحروف، بقوله: (لِبُعْدِهَا وَالثِّقَلِ)، أي لبعد مخرجها وثقلها في النطق، فهي أبعدُ الحروف مخرجا وأثقلُها نطقا؛ لشدتها وجهرها، فلذا زيد في المد قبلها لِيُتَمَكَّنَ من النطق بها على حقيقتها من شدة وجهر وعلى هذا درج الناظم. وقيل إن سبب المد تقوية حرف المد بالزيادة عند مجاورته للقوى؛ لأن حرف المد

حرف ضـــعيف والهمزة حرف قوي وصـــعب. قال أبو عمرو: فأما علة زيادة التمكين لحروف المد واللين مع الهمزة في الضـــربين فاختلف علماؤنا فيها. قال ابن مجاهد وابن كيسـان وغيرهما من القراء والنحويين: إنما وجب التمكين لبيان المُدُودِ؛ لأنه إذا كان آتيا بعد حركة وقبل همزة خَفِيَ فَقُوِّيَ بالمد مخافة أن يسـقط من لفظ القارئ إذا أســـرع في قراءته، وبنحوه قال أبو محمد مكي. وقال العتبي وأبو إســـحاق الزجاج: إنما وجب التمكين لبيان الهمزة لا لبيان المدود، إذ كانت الهمزة خفيت مع ما على الناطق بها من المؤنة لإخراجها من صـــدره باجتهاد، وهي تشبه التهوع والسعلة لشدتها وبعد مخرجها فيتقوى بتمكين حرف المد قبلها على النطق بها. قال الداني: وتظهر ثمرة الخلاف في تقديم الهمزة على حروف المد، نحو: ﴿**ءَامَنَ**﴾ و﴿**أُوحِيَ**﴾ و﴿**إِيمَٰنًا**﴾. قلت: فعلى توجيه الناظم الذي مشـــى عليه ينبغي ألَّا يمد؛ لأن القارئ أَمِن من خفاء الهمزة بتقديمها على حرف المد، وعلى التوجيه الآخر ينبغي أن يمد، لأن مجاورة حرف المد للهمزة موجودة وإن تقدمت الهمزة. والمد قبل الهمزة حكم ثابت لنافع، سواء اتصلت بالسبب كما تقدم مثاله، أم انفصـــلت عنه، نحو: ﴿**بِمَآ أُنزِلَ**﴾ أو ﴿**مَّآ أُخْفِيَ**﴾، ﴿**قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ**﴾، ﴿**وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ**﴾ ونحو هذا، وســـواء كان الانفصـــال حقيقيا كما في الأمثلة المذكورة أم حكميا وهو ما اتصـــل خَطّاً وانفصـــل معنى كياء النداء في نحو: ﴿**يَٰٓأَيُّهَا**﴾ و﴿**يَٰٓأَهْلَ**﴾ و﴿**يَٰٓـــــادَمُ**﴾ و﴿**يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ**﴾ و﴿**يَٰٓأَبَانَا**﴾. أو هاء التنبيه في ﴿**هَٰٓؤُلَآءِ**﴾ لا غير، وليس منه ﴿**هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ**﴾ [الحاقة: 18]، بل هي من المتصـــل كما تقدم. ويسمى هذا المد منفصلا؛ لانفصال سببه عنه. ويسمى جائزا؛ لجواز مده وقصره بينهم، فمنهم من مده بلا خلاف كورش، ومنهم من قصره بلا خلاف كالمكي، ومنهم من له فيه الخلاف كقالون. قال ابن الجزري في مقدمته معرفا له:

وجـــائـــز إذا أتـــى مـــنـــفصـــلا أو عرض الســـكون وقفا مســـجلا.

فقول الناظم: "أو همزة" لفظ مطلق وظاهره أن الهمزة ســـواء اتصـــلت

بالسبب، أم انفصلت عنه، وهو كذلك، فيُشْبَعُ حرف المد قبلها عند نافع الشامل لورش وقالون، إلا أنه بعد إطلاقه ذكر عن قالون وحده الخلاف في المنفصل وحده، فقال: (وَالْخُلْفُ عَن قَالُونَ فِي) المد (الْمُنفَصِلِ) عن سببه بأن كان المد في آخر كلمة والسبب في أول كلمة، ومثل لذلك بقوله:

نص:

71. (نَحْوُ بِمَا أُنزِلَ أَوْ مَا أُخْفِي لِعَدَمِ الْهَمْزَةِ حَالَ الْوَقْفِ)

ش: قوله: (نَحْوُ بِمَا أُنزِلَ أَوْ مَا أُخْفِي)، هذا مثال للمنفصل الذي فيه الخلاف عن قالون فَرُوِيَ عنه المدُّ مراعاة لاتصال الهمزة بحرف المد لفظا، وروي عنه فيه القصرُ مراعاةً لعدمها حال الوقف، ولذا قال الناظم: (لِعَدَمِ) وجود (الْهَمْزَةِ حَالَ الْوَقْفِ) على الكلمة التي فيها المد، فقصره مراعاة لذلك على وجه، ومده مراعاة لاتصالها به وصلا على وجه آخر كما تقدم، والوجهان صحيحان، إلا أن المقدم له المد على ما مشى عليه إدوعيشي في أخذه حيث قال:

وصدرن بالمد ثم ثَنِّ بالقصر فافهمن وخذه عني

ويعني: به الجمع بين الوجهين في التداخل لقالون، وتصديره له في حالة الجمع يدل على تقديمه له في حالة الإفراد، ومشى على ذلك أيضا صاحب حلية السامع، ورجحه له في الغيوث الهوامع، ونقل فيه ما يلي: والطول هو الذي رجح صاحب الفجر لقالون ونقل عن ابن غازي أن المشهور مده، وأنه هو الذي عليه العمل. قال في الفجر نقلا عن الإمام ابن غازي ما نصه: والحاصل أن المد المشبع عن قالون أشهر وعليه أكثر الشيوخ وقد وجدنا الأسانيد والأشياخ في كل قطر من الأقطار في الحاضرة والبادية حين يجلسون للإقراء ويُقْرِءُونَ بالإرداف فإنما يقدمون المد المشبع ثم يأتون بالقصر بعده وهذا عندهم بغير خلاف انتهى. انظر الغيوث الهوامع. وذكر الإمام الخراز أن أبا جعفر قال: إن الأهوازيَّ قال: المد مذهب ابن مجاهد وابن اشتة، ومذهب ابن المنادى، قال: وروى أبو أحمد

الفرضـــي عن ابن بويان لأبي نشـــيط الاختيار، قال: وهو الذي ذكره الخزاعي والأهوازي عن قالون من طريق أبي نشـــيط، ومن جميع الطرق كلها إلا ابن سليمان وحده عن قالون انتهى. انظر القصد النافع للإمام الخراز. قال بعضهم:

والطولَ فيه رجح الصفار وابن سليمان ولا إنكار.

وقيل: بترجيح القصر له فيه وهو الذي مشى عليه في النجوم الطوالع، حيث قال: والذي استقر عليه عملنا القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل: القصر والمد، ثم تقديم القصر إفرادا وجمعا، وبذلك قرأت، وبه أقرئ انتهى منه. وقد تبع صاحبُ النجوم في هذا ابنَ الجزريِّ وتبعهما عليه صاحب مضيء الاختلاف حيث قال:

ومد أربعا لواجب قصر منفصلا وأطلقن تنتصر.

وقال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع بعد أن ذكر الوجهين لقالون ما نصه: قلت والعمل فيه على القصر وهو الذي يترجح عند النظر؛ لأن الحلواني لم يرو عن قالون غيرَه، نص على ذلك الداني وغيرُه، وروى عنه أبو نشيط الوجهين، فالقصر على هذا آثر لثبوته في كلا الطريقين انتهى. انظر القصد النافع للإمام الخراز.

تنبيه: اعلم أن هذا الخلاف إنما هو في الوصل فقط، وأما في الوقف فلا خلاف في قصره لكل القراء؛ لأن الهمزة إذا وقف دونها تفقد وبفقدها ينعدم المد الذي كانت سببا له، ففقد السبب سبب في فقد المسبَّب، وقد ذكروا لقالون في المد المنفصل ثلاثة أقوال: القصر مطلقا، اتصل خطّاً أو انفصل. والمد مطلقا، انفصل خطّاً أو اتصل. وقول بالتفصيل، وهو مد ما اتصل خَطّاً كياء النداء و هاء التنبيه، وقصر ما انفصل خطّاً نحو: **{بِمَا أنزِلَ}** أو **{مَا أُخْفِيَ}**، والمختار عندهم أنه على سنن واحد.

قال في التحفة:

والخلف عن قالون فيما فصلا خَطّاً ومعنى أو بخط وصلا
كهؤلاء نحوُه يا آدم في أمها، ما أنت كل لازم
وقال عنه بعض مَدُّ المتصلْ في الخط مشبعٌ كما عنه نقل
فيما يُرى في الذكر نلت الأمنا متصلا في خطه والمعنى
والمذهب المختار فيما نقلا أن كِلَا النوعين مما فصلا.

ثم قال $: نص:

72. (وَالْخُلْفُ فِي الْمَدِّ لِمَا تَغَيَّرَا وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ وَالْمَدَّ أَرَى)

ش: (وَالْخُلْفُ) عن ورش وقالون ثابت (فِي الْمَدِّ)، أي في حرف المد هل يمد أو يقصر. (لِمَا تَغَيَّرَا)، أي لأجل السبب المتغيِّر، فقيل يمد مراعاة للأصل، وهو الأرجح، وقيل يقصر مراعاة للحال، ومرجوح. والسبب الذي يتغير هو الهمزة أو السكون، فالهمزة تتغير لكل من ورش وقالون، فعند ورش بالتسهيل بين بين، نحو: ﴿اللاَّئِي﴾، في المأخوذ به، له عندنا كما سيأتي، أو بالإبدال ياء خالصا، وذلك في {اللاَّئِي} أيضا في غير المأخوذ به له عندنا، ولا تتغير الهمزة التي هي سبب في المد عنده في غيرها. وتتغير بالتسهيل عند قالون تارة نحو: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ﴾ [الشعراء: 187] وشبهها و﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: 31]، وبالإسقاط تارة أخرى نحو: ﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ [هود: 40] ﴿وَجَآءَ اهْلُ﴾ [الحجر: 67] و﴿جَآءَ اشْرَاطُهَا﴾ [محمد: 19] ونحو هذا على القول بأن الْمُسْقَطَةَ هي الهمزة الأولى كما هو المشهور. وأما السكون فقد يتغير بالإتباع لهمز الوصل بعده وذلك في ﴿أَلٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 1]، فقط لهما مَعاً، أو بنقل الحركة له، نحو: ﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: 1]، ﴿ٱلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ [النور: 33]، أو للتخلص من التقاء السكانين، نحو: ﴿ٱلنِّسَآءِ انِ إِتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: 32] لورش أيضا، وذلك على وجه إبدال ثانية الهمزتين مدا له إذا اتفقتا شكلا، كما هو المقدم له من طريق الأزرق كما سيأتي

إن شاء الله. والخلاف دائر بين القصر اعتدادا باللفظ العارض، والإشباعِ اعتدادا بالأصل وإلغاء للعارض؛ لأن العارض لا يعتد به. والإشباعُ هو الذي اختاره الناظم وقدمه، في قوله الآتي: "والمد أرى"، أي لا أرى إلا المد، لأن تقديم المعمول على العامل يؤذن بالحصر والاختصاص، ولا توسط فيه على ما في الغيوث الهوامع، وقيل بالتوسط فيه على ما في حلية المسامع. (وَلِسُكُونِ الْوَقْفِ)، أي والخلف أيضا عن ورش وقالون ثابت في المد لأجل السكون العارض عند الوقف، وذلك نحو: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ و﴿يَصْبِرُونَ﴾ و﴿الْكِتَابَ﴾ و﴿الْحِسَابَ﴾ ونحو هذا، فقد اختلف في هذا النوع من الأسباب فقيل بإشباع مده حملا على اللازم بجامع السكون، وقيل بتوسطه لاجتماع ساكنين مع ملاحظة العروض، وقيل بقصره لعروض السكون؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين.

قال بعضهم:

ووقفهم لدى السكون العارضْ ثلاثة قله ولا معارضْ.

(وَالْمَدَّ أَرَى)، أي لا أرى إلا المد في هذين الحكمين وهما المدُّ المتغير سببه والمدُّ لسكون الوقف؛ لأن تقديم المعمول على العامل يوذن بالحصر والاختصاص. قلت: وبالمد أَخَذْنَا وعليه عَمَلُنَا كما جرى به العمل عندنا.

قال إدوعيشي:

والأخذ بالمد الطويل عنهما كذا رويناه فحقق واعلما

وقد نص الداني على المد والتوسط في سكون الوقف، قال: والذي قرأت به على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرِهما هو التمكين الزائد والمد المتوسط، وبذلك آخذ، غير أني إلى الزيادة في التمكين أميل انتهى. انظر القصد النافع.

وهذا الخلاف المذكور في مد الوقف إنما هو في الوقف بالسكون الخالص على حرف مخفف محرك في الوصل مقروء بذاته صلة ووقفا وليس همزا. فخرج ما كان فيه الوقف بالروم، إذ ليس فيه إلا القصر؛ لبقاء أثر الحركة،

وخرج أيضا ما كان فيه الحرف الموقوف عليه مشددا، نحو: ﴿**حَادَّ**﴾ و﴿**صَوَافَّ**﴾ و﴿**الدَّوَابِّ**﴾ ونحو هذا؛ إذ ليس فيه إلا المد المشبع؛ لأجل السكون اللازم، وخرج أيضا ما كان فيه الحرف الموقوف عليه ساكنا في الأصل، نحو: ﴿**مَحْيَايْ**﴾ و ﴿**قٓ**﴾ و﴿**صٓ**﴾ و﴿**نٓ**﴾ ونحوه، فليس فيه إلا المد؛ لأجل السكون اللازم أيضا، وخرج أيضا ما كان فيه الحرف الموقوف عليه غير الحرف المقروء في الصلة، نحو: ﴿**الصَّلَوٰةَ**﴾ وبابها و﴿**التَّوْرَىٰةَ**﴾ وأختيها وهما: ﴿**تُقِيٰةً**﴾ [آل عمران: 28] و﴿**مُّزْجِيٰةٍ**﴾ [يوسف: 88] لأنك في الصلة تقرأ تاء، وفي الوقف تقرأ هاء ساكنة، فليس فيه إلا المد الطويل أيضا لملازمة السكون للحرف الموقوف عليه؛ إذ لا يوجد إلا معه، ولا يوجدان مَعاً إلا في الوقف، ومثله **{اللَّائِي}** في الوقف لورش على وجه التسهيل له؛ لتعيين الوقف فيها على الياء الخالص وليس موجودا في الصلة، بل هي في الصلة بين بين، وبين بين لا يمكن الوقف عليها لعدم لزومها لمخرج معين، فتعين الإبدال ياء خالصا، وعليه فهي من هذا القبيل، أما على وجه قراءتها في الصلة بالياء الخالصة فتكون في الوقف من باب السكون العارض. وخرج أيضا ما كان الحرف الموقوف عليه همزا كـ**{جَاءَ}** و**{جِيءَ}** و**{السُّوءَ}** ونحوه، فليس فيه إلا المد، لأن الهمزة تسبب المد بذاتها ولو لم تسكن كما علمتَ. قال في نظم القدير:

وثالث الأقسام وقف العارض ... بأربع حد بلا معارض
ليس له سبب إلا واحد ... وهو السكون عند وقف يوجد
ما لم يكن همزا أو الذي وقف ... عليه غير ما بوصل قد ألف
أو كان ذا شد فذاك وقفه ... على السكون مع تشديد له
وإلا فليمد مدا مشبعا ... وذاك ستة فاعلمه الرابعا.

تنبيه: اعلم أنه لا قصر ولا توسط فيما ذكر مطلقا وخاصة ما ذكر من بَابَيِ

{الصَّـلَوةَ} و{التَّوْرَيةَ} وكذلك {اللاَّئِي} كما نص على ذلك أبو عمرو الداني في كتابيه التلخيص والمفردة، ونص عليه خاتمة المحققين سـيدي علي النَّوْرِيُّ في غيث النفع انتهى. انظر النجوم الطوالع. فقوله: "والمد أرى" شـامل للحكمين المذكورين، فتقديم المد هو الذي قال به غير واحد من غير تفصـيل في تغيير السبب، وقد ذكر ابن الجزري فيه تفصيلا مفاده أن السبب المتغير إن كان همزا وتغيرت بالتسـهيل فهو داخل في تقديم المد وإن كان تغييرها بالإسـقاط فالمقدم عنده القصـر، وعلل ذلك بأن ما بقي له أثر أقوى مما لم يبق له أثر، فَقَدّمَ المدَّ مع الهمزة المسـهلة لبقاء أثرها وضـعفه مع المسـقطة لذهابها بالكلية وعدمِ بقاء أثرٍ لها، وبهذا التفصيل جرى عملنا كما جرى به العمل عند صاحب النجوم الطوالع.

ثم قال $: نص:

73. (وَبَـعْـدَهَـا ثَـبَـتَـتْ أَوْ تَـغَـيَّـرَتْ فَـاقْصُـرْ وَعَنْ وَّرْشٍ تَوَسُّـطٌ ثَبَتْ)

ش: (وَبَعْدَهَا)، أي إذا وقع أحد حروف المد الثلاثة بعد الهمزة، سـواء (ثَبَتَتْ)، أي بقيت على تحقيقها ولم تتغير بتسـهيل ولا نقل حركة ولا إبدال بحرف، مثل {آمَنَ} و{إِيمَاناً} و{أُوحِيَ}. (أَوْ تَغَيَّرَتْ)، سـواء بنقل، نحو: ﴿قُلِ اِے وَرَبِّيَ﴾ [يونس: 53] ﴿قُلْ اُوحِيَ﴾ [الجن: 1] ﴿أَنَ اٰمِنُواْ بِرَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: 193] ونحو هذا، ويدخل فيه نقل حركتها لِأَلْ التعريفيةِ، نحو: ﴿وَالاَصَـالِ﴾ و﴿اَلْاُولِيٰٓ﴾ و﴿اَلْاِيمَٰنُ﴾ ونحوه. أم بتسـهيل، نحو: ﴿ءَاَامَنتُم﴾ و﴿ءَاَالِهَتِنَا﴾، ﴿جَآءَ اَلَ﴾. أو بإبدال، نحو: ﴿مِّنَ اَلسَّمَآءِ اَيَةً﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ اَلِهَةً﴾. (فَاقْصُرْ) لنافع الشـامل لورش وقالون. فقالون من طريقيه معا: أبي نشـيط والحلواني، وورش من طريق عبد الصـمد عنه دون الأزرق على ما في القصـد النافع للإمام الخراز، ومن طريق الأزرق وغيره على ما فيه الغيوث الهوامع لشـيخنا العلامة محمد بن المحفوظ. ويسـمى هذا المدُّ مدَّ البدل عند كافة القراء، وهم مجمعون على قصـره إلا ورشـا من طريق الأزرق ففيه عنه التوسط، ولذلك قال: (وَعَنْ وَّرْشٍ) وحده من طريق

الأزرق وحده. (تَوَسُّطٌ ثَبَتْ)، أي ثابت، وله فيه أيضا الإشباع. قاله أبو محمد مكي وأبو عبد الله بن شريح كما في الغيوث الهوامع والقصد النافع، وأنكره أبو عمرو الداني من جهة التوجيه لا من جهة الرواية؛ لأنه هو رواه بنفسه كما في الغيوث الهوامع. وقد اقتصر الناظم على التوسط هنا لورش بعد القول بالقصر له لشهرته على الطول، فكأنه لم يعتبره ــ أي الطول ــ ولم يلتفت إليه. وقد اقتصر الداني في كتابه التيسير على التوسط لورش ولم يذكر له فيه غيره، حيث قال: فصل وإذا أتت الهمزة قبل حرف المد سواء كانت محققة، أم ألقيت حركتها على الساكن قبلها، أم أبدلت، نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾، ﴿قُلِ اِے﴾، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَلِهَةً﴾ فإن أهل الأداء من مشيخة المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب عن روش يزيدون في تمكين حرف المد في ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق انتهى. انظر التيسير. وقال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع ناقلا عن الداني: قال أبو عمرو الداني في كتابه التعريف: وتفرد ورش في رواية أبي يعقوب بزيادة التمكين في حرف المد واللين إذا تقدمت الهمز عليه، وقال في موضع آخر: زيادة متوسطة من غير إفراط. انتهى انظر القصد النافع. هذا وقد علمت أن حكم القصر شامل لورش وقالون، أما قالون فلا خلاف عنه في ذلك كما تقدم، وأما ورش فله الوجهان المصرح بهما في قول الناظم، وهما قوله: "فاقصر وعن ورش توسط ثبت"، وله الطول أيضا كما تقدم، وقد نص عليه في النجوم الطوالع حيث قال: وذهب كثير منهم إلى التسوية بينه وبين ما تأخر فيه الهمز فيمد مدا مشبعا قياسا على ما إذا تقدم حرف المد على الهمز؛ لأن مجاورة حرف المد للهمز حاصلة في القسمين.. إلى أن قال: والأوجه الثلاثة في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا. انتهى انظر النجوم الطوالع. قلت: والمقدم والمأخوذ به عندنا لورش التوسط.

قال إدوعيشي في أخذه

وقد جرى العمل بالتوسط وهو الذي صح بغير شطط

وقد ذكره الإمام الخراز في كتابه القصد النافع أيضا حيث قال: فالعمل إذاً على التوسط، وهو الذي ذكره أبو عمْرٍو من قراءته على أبي القاسم خلف ابن خاقان وأبي الفتح الضرير انتهى. انظر القصد النافع .

تنبيه: قد علمت أن للمد أسبابا، وهي متفاوتة في الضعف والقوة، فأقواها السكون اللازم، ويليه الهمز المتصل، ويليه السكون العارض، ويليه الهمز المنفصل، ويليه الهمز المتقدم وهو أضعفها. ومهما اجتمع سببان قوي وضعيف أعمل القوي وأهمل الضعيف إجماعا من غير خلاف. وقد نظم هذا الترتيب والحكم المترتب عليه صاحب النجوم الطوالع سيدي إبراهيم المارغني بقوله:

للمد أسباب فلازم السكون أقوى فهمز مثل جاءه يكون
ثم سكون عارض للوقف ثم انفصال الهمز في ما أخفي
يليه ما الهمز إذا تقدمت عن حرف مد وبذا قد ختمت
فإن أتاك سببان اجتمعا فأعمل الأقوى على ذا أُجْمِعَا.

فبناء على هذه القاعدة يجب المد المشبع في نحو: ﴿**ءَآمِّينَ**﴾ [المائدة: 3] و﴿**ءَآللَّهُ**﴾ [النمل: 61] و﴿**ٱلذَّكَرَيْنِ**﴾ [الأنعام: 144] و﴿**ءَآتَّخِذُ**﴾ [يس: 22] و﴿**ءَآقْرَرْتُمْ**﴾ [آل عمران: 80] ونحو هذا، لأن السبب الواقع بعد الألف وهو السكون اللازم أقوى من السبب الواقع قبله وهو وقوع الهمز قبله. وكذا في ﴿**يُشَآقِّ**﴾ [الحشر: 4] و﴿**صَوَآفَّ**﴾ [الحج: 34] و﴿**ٱلدَّوَآبِّ**﴾ [الأنفال: 22] و﴿**حَآدَّ**﴾ [المجادلة: 21] ونحوه في حالة الوقف؛ لأن السكون اللازم أقوى من سكون الوقف. وفي ﴿**فَلَمَّا رءَآ أَيْدِيَهُمْ**﴾ [هود: 69] ﴿**وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ**﴾ [يوسف: 16] في حالة الوصل، إعمالا للسبب الأقوى وإهمالا للضعيف، وإن وقفت على {رَءَا} و{جَاءُو} جازت لك الأوجه الثلاثة لورش وحده من طريق الأزرق وحده. وأما قالون فليس له فيه إلا القصر قولا

واحدا؛ لفقد الهمز حال الوقف. ويوقف بالمد المشبع كذلك إذا كان الوقف على الهمزة، نحو: ﴿**السَّمَاءِ**﴾ و﴿**الْمَاءِ**﴾ و﴿**تَفِيءَ**﴾ و﴿**جِيءَ**﴾ و﴿**السُّوءَ**﴾ و﴿**تَبُوأَ**﴾ ونحو ذلك؛ لأن الهمزة أقوى من سكون الوقف، وإن وُقِفَ لورش على **{مَآبِ}** و**{مُتَّكِئِينَ}** و**{مُسْتَهْزِئِينَ}** و**{خَاطِئِينَ}** ونحو هذا مما وقع فيه حرف المد بين همزة قبله وسكون عارض بعده للوقف فمن روي فيه المد وصلا وقف به، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد به، ومن روى فيه التوسط وصلا وقف به إن لم يتعد بالعارض وبالمد إن اعتد بالعارض، لأن الوقف إن لم يزد المد لا ينقصه، فإما أن يزاد فيه اعتبارا للسكون العارض وإما أن يبقى على حاله اعتبارا للأصل، ومن روى عنه فيه القصر وصلا وقف به إن لم يعتد بالعارض، وبالتوسط والإشباع إن اعتد به انتهى. انظر النجوم الطوالع.

تنبيه آخر: اعلم أن نحو ﴿**جَآءَ امْرُ**﴾ [هود: 75] و ﴿**وَجَآءَ اهْلُ**﴾ [الحجر: 67]، و﴿**جَآءَ اجَلُهُمْ**﴾ [الأعراف: 32] و﴿**اَلسَّمَآءِ الٰهٌ**﴾ [الزخرف: 84]، و﴿**أَوْلِيَآءُ اوْلَٰئِكَ**﴾ [الأحقاف: 31]، على وجه البدل لورش يدخل في قاعدة: إن أتاك سببان اجتمعا فأعمل الأقوى، و في قاعدة: وبعدها ثبتت أو تغيرت فاقصر وعن ورش توسط ثبت، فيُشبع ما بعده سبب قوي، نحو: ﴿**جَآءَ امْرُ**﴾ [هود: 75]، و﴿**اَلنِّسَآءِ الَّا**﴾ [النساء: 22] و﴿**هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ**﴾ [البقرة: 30]، ويوسط ما بعده محرك، نحو: ﴿**جَاءَ اجَلُهُمْ**﴾، و﴿**جَاءَ احَدَهُمُ** ﴾ و﴿**أَوْلِيَاءُ اولَئِكَ**﴾، و﴿**السَّمَاءِ الَهٌ**﴾، كما قال الخراز في كتابه القصد النافع، ومثله في الغيوث الهوامع، وقال به أيضا إدوعيشي في طرته على الدرر اللوامع، وخالفهم في ذلك صاحب النجوم الطوالع والنَّوْرِيُّ في غيث النفع تبعا لابن الجزري، وتبعهم في ذلك صاحب حلية المسامع حيث قالوا: إن **{جَاءَ اجَلُهُمْ}** ونحوه مما فيه محرك بعد المد المبدل من الهمزة لا يجوز فيه إلا القصر قولا وحدا فلا توسط ولا إشباع هكذا قالوا انتهى. إلا أن المقدمَ والمعمولَ به عندنا والمعولَ عليه وجهُ التوسط على ما شهر والله أعلم.

ثم قال $: نص:

74. (مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةِ ذَاتُ الثِّقَلِ بَعْدَ صَحِيحٍ سَاكِنٍ مُّتَّصِلِ)

ش: لما ذكر أن لورش التوسطَ في المد إذا تأخر عن الهمز شرع في ذكر مواضع خرجت عن ذلك فلم توسط له ولم تُشبع، وهي سبعةٌ على خلاف سيذكره في ثلاثةٍ منها فقال: (مَا لَمْ تَكُ الْهَمْزَةُ)، ما هنا ظرفية تدل على الزمان، أي محل التوسط المذكور لورش هو ما دامت الهمزة (ذَاتُ الثِّقَلِ)، أي صاحبة الثقل، وذات الثقل صفة ملازمة لا مخصِّصَة، بل هي كلمة حق أريد بها الوزن. (بَعْدَ صَحِيحٍ)، أي واقعة بعد حرف صحيح، لا حرف علة. (سَاكِنٍ)، لا متحرك. (مُتَّصِلِ) بها في كلمة، لا منفصل عنها. فشروط التوسط المذكور لورش ثلاثة استوفاها الناظم كلَّها حيث قال: ما لم تكن بعد صحيح ساكن متصل. فشرط للتوسط ألا تكون الهمزة الواقعة قبل حرف المد واقعا قلبها هي حرف صحيح ساكن متصل، فإن وقع ما احترز منه فإن ورشا لا يوسط المد الواقع بعدها اتفاقا، بل يقصره قولا واحدا، لحذف صورة الهمزة رسما مع الجمع بين اللغتين.

وإلى ذلك أشار بقوله $: نص:

75. (فَإِنَّهُ يَقْصُرُهُ كَالْقُرْآنْ وَنَحْوِ مَسْئُولًا فَقِسْ وَالظَّمْآنْ)

ش: قوله: (فَإِنَّهُ) هو جواب للشرط الْمُسْتَشَفِّ من قوله: ما لم تكن الهمزة.. إلخ، فإن كانت كذلك فإنه أي ورش (يَقْصُرُهُ)، أي يقصر حرف المد الواقع بعدها، ومثل لذلك بقوله: (كَالْقُرْآنْ)، أي وذلك كالقرآن أي لفظه حيث ورد في القرآن الكريم في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف فهو داخل في سكون الوقف. (وَنَحْوِ مَسْئُولًا)، أي ومسئولا وما يشبهها وهو كلمتان، هما: {مَسْئُولُونَ} و{مَدْءُوماً}. (فَقِسْ)، أي قس على {مَسْئُولًا} ما يشبهها وهو الكلمتان الآنفتا الذكر (والظَّمْآنْ)، أي وكذلك {الظَّمْآنُ} في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف فتدخل في سكون الوقف كالقرآن، وليس في القرآن من هذه القاعدة غيرُ ما ذكر، واحترز بقوله

ساكن من المتحرك نحو: ﴿مَـَٔابٖ﴾ و﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ و﴿لِيُطْفِـُٔواْ﴾، ونحو هذا. وبصحيح من حرف العلة، ألفا كان، أو غيره، نحو: ﴿جَآءُو﴾ و﴿لِيَسُـُٔواْ﴾ و﴿أَلنَّبِيِّـــنَ﴾ و﴿سَوْءَٰتِهِمَاۖ﴾ و﴿أَلْمَوْءُۥدَةُ﴾. وبمتصل من المنفصل، نحو: ﴿قُلِ اِے﴾ و﴿قُلْ اُوحِيَ﴾ و﴿قُلَ اٰمِنُواْ﴾ ﴿وَالَاخِرَةُ﴾ و﴿اِلَاولِيٰ﴾، و﴿أَلَايمَٰنِۖ﴾ ونحو هذا، لأن أَلْ فيه في حكم المنفصل، فالكل يوسط لعدم شروط القصر المذكورة سابقا.

ثم قال $: نص:

76. (وَيَـاءُ إِسْـــرَائِـيـلَ ذَاتُ قَصْـــرِ هَـذَا الصَّـحِيحُ عِنـدَ أَهْـلِ مِصْـرِ)

ش: (وَيَاءُ) كلمة (إِسْـرَائِيلَ) حيث وردت في القرآن الكريم. (ذَاتُ)، أي صاحبة. (قَصْرِ)، وذلك في حالة الوصل، أما في حالة الوقف فتدخل في سكون الوقف. (هَذَا)، أي هذا القول الذي ذكرنا وهو القصر هو (الصَّحِيحُ) من الأقوال (عِنْدَ أَهْلِ مِصْـرِ) من رواة ورش. وفي كلامه إشـعار بالخلاف فيها؛ لأن قوله: هذا الصحيح يدل على مقابله وهو عدم القصر فيها؛ إذ قد نص على مدها جماعة من أهل الأداء ونقلوه عن المصـريين كما في النجوم الطوالع. وممن قال بمد ياء إسرائيل الإمام شريح وأبو محمد مكي وأبو جعفر بن الباذش عن الأهوازي كما صـرح بذلك الإمام الخراز في كتابه القصـد النافع، وفيها قول بالتوسـط كما في الغيوث الهوامع وحلية المسـامع، إلا أن الدانيَّ لم يذكر فيها غيرَ القصـر كما في التيسير، ونصه: واستثنوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِسْرَآءِيلَ﴾ حيث وقع فلم يزيدوا في تمكين الياء فيه انتهى. انظر التيسير. قال في التحفة ناظما علة قصرها على الوجه المشهور:

ويـاء إسـرائيـل أيضـا يقصـر لـثـقـلـه وجـمـع مـد يـكـثـر
لـكـن فـي وصـل وفـي روم ومـع وقـف وإشـمـام ثـلاثـة تـقـع
قصـر وإشـبـاع تـوسـط على مـا مر من حكم والتعليل جلا.

ونص في النجوم الطوالع كما في الغيوث الهوامع على أن علة قصرها هي استثقال مدتين في كلمة واحدة أعجمية كثيرة الحروف كثيرة الدور ويضاف إليها في الغالب كلمةٌ أخرى ممدودة الأخير وهي: بنو، أو بني، فتُرِكَ مدُّها تخفيفا، وقد خُصَّت الياء بالقصر لأنها هي التي وقع فيها الثقل لتأخرها وضعف سببها بتقديمه عليها وهو الهمز الذي قبلها، ولأن الألف أشد أصالة في المد منها. والعمدة في ذلك كله الرواية والنقل انتهى. والله أعلم.

ثم قال $: نص:

77. (وَأَلِفُ التَّنْوِينِ أَعْنِي الْمُبْدَلَهْ مِنْهُ لَدَى الْوُقُوفِ لَا تُمَدُّ لَهْ)

ش: (وَأَلِفُ التَّنْوِينُ أَعْنِي)، أي أقصد الألف (الْمُبْدَلَهْ مِنْهُ)، أي من التنوين. (لَدَى الْوُقُوفِ)، أي في الوقف، نحو: ﴿مَلْجَأً﴾ و﴿هُزُواً﴾ و﴿مُتَّكَئاً﴾ و﴿خَاسِئاً﴾، و﴿مَوْطِئاً﴾ و﴿سَيِّئاً﴾ و﴿كُفُواً﴾ و﴿لُؤْلُؤاً﴾ و﴿مَاءً﴾ و﴿سَوَاءً﴾ و﴿جَزَاءً﴾، و﴿بِنَاءً﴾ و﴿دُعَاءً﴾ و﴿غُثَاءً﴾ و﴿هَنِيئاً﴾ و﴿مَرِيئاً﴾ و﴿شَيْئاً﴾ ونحو هذا. (لَا تُمَدُّ) مدا موسطا ولا مطولا. (لَهْ)، أي لورش، بل تقصر إجماعا؛ لأنها عارضة؛ إذ لا توجد إلا في الوقف، بخلاف الألف من {رَءَا الْقَمَرَ} ونحوه، وألف {تَرَاءَا الْجَمْعَانِ}، فإن فيها الأوجه الثلاثة لورش عند الوقف؛ لأنها أصلية وذهابها في الوصل عارض لالتقاء الساكنين، قال في الغيوث الهوامع: وهذه المسألة ــ ويعني ألف التنوين ــ ليست في الحرز أى الشاطبية ولا في التيسير للداني، وقد يرى في النهر ما لا يرى في البحر. وقال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع إن أبا عمرو الداني نص على قصرها وقال لأنها عارضة؛ إذ هي بدل من التنوين إلا أنه لم يبين أي كتاب نص عليها فيه. قال في التحفة:

وألف التنوين إن وقفتا فيها كماءً هزؤاً قصرتَا
لورشهم أيضا لكونها بدت عارضةً من نونه قد أبدلت.

ثم قال $: نص:

78. (وَمَا أَتَى مِن بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ كَإِيتِ لِانْعِدَامِهِ فِي الْوَصْلِ)

ش: (وَمَا أَتَى) هذا عطف على ما قبله أي ما أتي من كل حرف مد، واوا كان، أو ياء فقط، أما الألف فلا يرى في هذه الحالة. (مِن بَعْدِ هَمْزِ الْوَصْلِ) في حالة الابتداء. (كَإِيتِ)، أي وذلك كـ{إِيتِ} و{إِيتُونِي} و{إِيتِنَا} و{إِيذَن لِّي} و{أُوتُمِنَ} فلا يمد لورش، بل يقصر له، وعلل ذلك بقوله: (لِانْعِدَامِهِ)، أي لأجل انعدام همز الوصل (فِي الْوَصْلِ)، أي في حالة الصلة مع عروض المد أيضا؛ لأنه مبدل من همزة. وهذا الذي ذكره فيه هو المشهور والمعمول به والمعول عليه. وقيل بتوسطه كما في الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع لكنه مرجوح. وروى فيه أيضا وجه بالإشباع ومرجوح أيضا، وهو مروي عن الإمام ابن شريح كما نص على ذلك في حلية المسامع، ونصه: والإشباع لابن شريح كما هو مذهبه في سائر الباب. وقد نص على مذهب ابن شريح هذا الإمام الخراز في القصد النافع حيث قال: وأما أبو عبد الله بن شريح فذهب في ذلك إلى المد ونص عليه نصا جليا انتهى كلامه. واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في حالة البدء، وأما في حالة الوصل فلا خلاف في قصره؛ لسقوط الهمز فيه من اللفظ؛ لأن سقوطها في الوصل سبب القصر في حرف المد بعدها في حالة ثبوتها في البدء على المشهور كما تقدم، فكيف بها إذا لم تثبت في الوصل؟ فتأمل ذلك رحمنا الله وإياك بمنه وكرمه.

ثم قال $: نص:

79. (وَفِي يُؤَاخِذُ الْخِلَافُ وَقَعَا وَعَاداً الأُولَى وَآلآنَ مَعَا)

ش: (وَفِي يُؤَاخِذُ)، أي وفي لفظ المؤاخذة مطلقا، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، ﴿لَا يُؤَاخِذُكُم﴾، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾. (الْخِلَافُ وَقَعَا) عن ورش فقيل بقصرها له، وهو المشهور والمعتمد والمعمول به والمعول عليه. وقيل بتوسطها، وضعف، بل

وأُنكِرَ، وممن بالغ في إنكاره الشيخ عبد الله بن الإمام الجكني في كتابه حلية المسامع حيث قال: وقول الناظم: وفي يؤاخذ الخلاف وقعا اغترار منه $ بظاهر الشاطبية لقول ناظمها عاطفا على ما يقصر من هذا الباب لورش:

وما بعد همز الوصل إيت وبعضهم يؤاخذكم آلن مستفهما تلا.

مع أن أهل الأداء مجمعون على قصره كما ذكره الداني في كتابه الإيجاز وكأن الشاطبي اغتر بعدم استثناء الداني لها في كتابه التيسير انتهى كلامه. وقال في النجوم الطوالع: فتقصر بلا خلاف وقول الناظم: وفي يؤاخذ الخلاف وقعا تبع فيه الشاطبيَّ وهو معترَض؛ لأن أهل الأداء مجمعون على استثنائه، قال الداني في كتاب الإيجاز: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: ﴿**لَّا يُؤَاخِذُكُمُ**﴾ و{**لَا تُؤَاخِذْنَا**}، {**وَلَوْ يُؤَاخِذُ**} حيث وقع انتهى كلام النجوم الطوالع. وقال الخراز في كتابه القصد النافع: وأما يؤاخذ فذكر فيهِ أبو عمرو في إيجاز البيان القصر، وذكر أنه إجماع من أهل الأداء، وإليه ذهب ابن شريح، ومكي يرحمهما الله، على أن ظاهرَ أبي عمرو في التيسير والاقتصاد المدُّ، إذ لم يستثنه فيهما، وباعتبار مجموع النصين ذكر الناظم عفا الله عنه هذا الخلاف فيه مع اعتماده على قول الشاطبي $: وبعضهم يؤاخذكم آلان مستفهما تلا. فذكر قصر هذه المواضعِ عن بعضهم فدل ذلك على أن فيه خلافا كالمواضع الأخرى. انتهى كلام الخراز. قال صاحب الفجر الساطع:

قصر يؤاخذ بالإجماع وصف وعادا الأولى وآلان اختلف.

(**وَعَاداً الْأُولَى**)، أي ووقع الخلاف أيضا في الأولى التي مع عادا، في سورة النجم لا غير، هل توسط أو لا توسط، فاستثناها من التوسط جماعةٌ من أهل الأداء كالداني في جامعه اعتدادا بحركة النقل أي بحركة اللام المنقولة له من الهمز؛ لأن التنوين يدغم في اللام اعتدادا بالحركة فصارت وكأنها لا همزةَ فيها أصلا، وبعضهم لم يستثنها كالداني في التيسير جريا على قاعدة ورش في عدم

الاعتداد بالحركة المنقولة. **(وَآلآنَ مَعَا)**، أي جميعا، يعني أنه وقع الخلاف أيضا عن ورش في مد لام آلآن معا أي اثنتين، وهما المبدوءتان بهمز الاستفهام، ووقعتا هما الاثنتان في سورة يونس في قوله تعالى: ﴿**ءَالْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم**﴾، ﴿**ءَالْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ**﴾ لا غير. أما باقي لفظ الآن فإنه يوسط لورش بلا خلاف، ومثله لفظ الأولى التي ليست مع عادا، و سبب الخلاف في **{آلآنَ}** هو دخولها في عموم الباب ولم تستثن منه عند الداني في التيسير واستثنيت منه عنده في كتابه الجامع، وذلك استثقالا لمدتين من هذا النوع المختص به ورش في كلمة واحدة ولا نظير له، فمد بعد الهمزة الأولى وقصر بعد الثانية لتأخُّرها وضَعْفِ سببها بالنقل، ومِثْلُ ما قيل في آلان يقال في **{عَاداً الأُولى}** وهو ضعف سببها بالنقل المتفقِ عليه من ورش وقالون وكأن الهمز لم تكن أصلا. والحاصل أن المستثنيات لورش من التوسط سبع، اتُّفِقَ على قصر ثلاث منها، واختلف في الباقي، فالمتفق على قصره عندهم من هذه المستثنيات أصلان مطردان وكلمة واحدة، فالأصلان هما، أوَّلا: كل ألف أبدل من نون التنوين وقفا وكان بعد همز فهذا لا خلاف في قصره عندهم. ثانيا: كل حرف مد واقع بعد همزة واقعة بعد حرف ساكن صحيح متصل، نحو: ﴿**الْقُرْآنْ**﴾، فلا خلاف في قصره عندهم. وأما الكلمة فهي لفظ يؤاخذ حيث وقع، والمختلف فيه عندهم أصل مطرد واحد وثلاث كلمات، أما الأصل المطرد فهو كل حرف مد وقع بعد همز وصل في حالة الابتداء كإيت، وأما الكلمات الثلاث فهي: ياء **{إِسْرَائِيلَ}** و**{عَاداً الأُولَى}** و**{آلَنَ}** معا. وقد نظم ذلك شيخنا العلامة محمد بن المحفوظ بن دهمد $ بقوله:

وما كالقرآن وملجأ كذا لفظ يؤاخذ بقصر أخذا
بالاتفاق عند كل من قرا والغير فيه خلف من قد غبرا.

إلا أن المقدم فيما ذكر فيه الخلاف القصر، وإلى ذلك أشار إدوعيشي في أخذه بقوله:

وأخذنا هنا جرى بالقصر كذا رويناه بغير نكر

تنبيهان: الأول: اعلم أن المعول عليه في جميع ما ذكر النقل، والتعليل تابع، له وعليه فيعلم أن من أحدث قراءة بالقياس لا يجوز اتباعه عليها، لأن القراءة سنة متبعة، فالقرآن لا يثبت إلا بالتواتر عن النبي ﷺ بأن رواه عنه جمع يستحيل تواطؤهم على الخطإ ثم يروي عن ذلك الجمعِ جمعٌ مثله، ثم كذلك في جميع الطبقات إلى أن يصلنا.

الثاني: اعلم أن الألف الأولى من {آلآنَ} القياس فيها الإشباع جريا على قاعدة: والخلف في المد لما تغيرا، إلا أن المأثورَ فيها التوسطُ وهو مقدم على القياس، وقد نص على ذلك الإمام الخراز في كتابه القصد النافع وعلله بالاعتداد بالحركة؛ إذ لا سبب إلا الهمزة المتقدمة، وأما سكون اللام فإنه في نية العدم؛ لاعتداد هم بالحركة المنقولة إليه وجَعْلِهم لها كاللازمة؛ لأن سكون اللام ما قرئ به في قراءة الإمام نافع قط.

ثم قال $: نص:

80. (وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَى سَكَنَتَا مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَهَمْزٍ مُدَّتَا)

81. (لَهُ تَوَسُّطاً وَفِي سَوْءَاتِ خُلْفٌ لِّمَا فِي الْعَيْنِ مِن فَعْلَاتِ)

ش: (وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ مَتَى)، أي حين. (سَكَنَتَا) ولا يكون سكونهما عندئذ إلا حيا. (مَا) زائدة. (بَيْنَ فَتْحَةٍ) قبلهما (وَهَمْزٍ) بعدهما متصلة بهما كـ{شَيْءٍ} و{السَّوْءِ} و{سَوْءَةَ} و{هَيْئَةِ} و{لَا تَايْئَسُوا} و{لاَ يَايْئَسُ} و{اسْتَيْئَسَ}، ونحوه. (مُدَّتَا)، أي الواو والياء. (لَهُ)، أي لورش من رواية الأزرق عنه، (تَوَسُّطاً)، أي مدا متوسطا، صلة ووقفا، ويسمى عند القراء بمد اللين، وعن الإمام ابن شريح فيه الإشباع، وبه أخذ جماعة من أهل الأداء كما ذكر ذلك صاحب حلية المسامع. وقال في القصد النافع: إن أبا عمرو الداني ذكر فيهما المد

وهو الذي ذكره من قراءته على أبي القاسم خلف وأبي الفتح فارس. وهذا كله من طريق الأزرق كما مر، أما الأصبهاني وعبد الصمد فليس لهما فيه عنه إلا القصر كما صرح بذلك في حلية المسامع. ويؤخذ من كلامه أن المد لورش وحده، لاقتصاره عليه دون قالون، وهو كذلك. وقد بقي عليه $ شرط في مدهما له ذكره الشاطبي وهو أن يكون الهمز متصلا بهما في كلمة، فلو كان الهمز منفصلا عنهما نحو: ﴿**خَلَوْا إِلَى**﴾ و﴿**ابْنَيْ آدَمَ**﴾ فلا مد، وقد يجاب عنه بأنه لما اشترط في حرفي اللين السكون استغنى بذلك عن ذكر الانفصال، لأنهما لا يسكنان قبل الهمزة عنده بل تنقل لهما حركتها من روايته التي فيها المد له. وما اقتصر عليه الناظم من التوسط هو أحد وجهين لورش من طريق الأزرق، وهو الأرجح، ولذلك اقتصر عليه. والوجه الثاني هو الإشباع، ذكره له شريح وجماعة من أهل الأداء كما مر. والوجهان في الشاطبية وهما صحيحان ومقروء بهما، إلا أن المقدم له التوسط. فوجه الإشباع فيهما شِبْهُهُمَا بالواو والياء المديتين في السكون وفي شيء من المد واللين، وبه قال أبو العباس المهدوي، ويُقَوِّي هذا القولَ أنهما يقعان قبل الروي في الشعر كما يقع حرف المد واللين معا. ومنه قول عمرو بن كلثوم:

كأن متونَهن متونُ غدر تصفقها الرياح إذا جرينا.

وقد بنى قصيدته على الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها نحو قوله:

كأن سيوفنا منا ومنهمُ مخاريق بأيدي لاعبينا.

وقوله:

إذا انثنت على الأبطال يوما رأيت لها جلود القوم جونا.

فدل هذا على أن فيهما مدا ولينا. ووجه التوسط فيهما نقصانهما عن الواو

والياء المديتين بكثير، وعليه فيكون مدهما أنقص وهو التوسط، وبه قال أبو العباس المهدوي، وبنحوه قال أبو محمد مكي. ووجه القصر فيهما لمن قصرهما إلغاء الشبه المذكور لمفارقتهما للواو والياء المديتين في عدم مجانسة الحركة لهما وفي كثير من الأحكام. ووجه مدهما مع الهمزة المتصلة دون المنفصلة كونُهما أضعفَ من حروف المد واللين معا فمدتا مع السبب المتصل دون السبب المنفصل؛ لأن المتصل أقوى من المنفصل. وقد أشار الإمام الشاطبي $ إلى هذه المسألة وبَيَّنَ ما فيها بقوله:

وإن تُسَكَّن الياءُ بين همز وفتحة بكلمة أو وَّاوٌ فوجهان جملا
بطولٍ وقصرٍ وصلُ ورش ووقفُه وعند سكون الوقف للكل أعملا
وعنهم سقوط المد فيه وورشهم يوافقهم حيث لا همز مدخلا.

ومراد الشاطبي بالقصر التوسطُ. (وَفِي سَوْءَاتِ)، أي واوها إن كانت بالجمع، نحو: ﴿سَوْءَاتِكُمْ﴾ و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾، احترازا من {سَوْءَةَ} بالإفراد، لأنها توسط واوها لورش بلا خلاف. (خُلْفٌ)، أي خلاف بين الرواة فاستثناها الجمهور كما في الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع، ولم يستثها البعض كالداني في جميع كتبه. (لِمَا فِي الْعَيْنِ) المعتلة (مِن) ميزانها الصَّرْفِيِّ الذي هو (فَعْلَاتِ) من الخلاف. وبيانُه أن سوءات جمع سوءةٍ بوزن فَعْلَةٍ، وحَقُّ بابها إذا كان اسما صحيح العين ثلاثيا أن يجمع على فَعَلَات بفتح العين على الإتباع كما هو معروف في الصرف، لقول ابن مالك:

والسالمَ العينِ الثلاثيَّ اسما أنل إتباعَ عين فاءَه بما شُكِلْ
إن ساكنُ العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء أو مجردا.

فإن كان معتل العين فالأكثرُ من العرب يسكنونها استثقالا للحركة على المعتل، نحو: بيضة وبيْضات، وجوزة وجوْزات، وعورة وعوْرات، ونحو هذا،

وبنو هذيل يتبعون العين للفاء كما لو كان في الصحيح فيفتحونها كما تفتح في صحيح العين على الإتباع عند كافة العرب فيقولون: بيَضات وعوَرات كما يقولون هم وغيرهم بلا خلاف صفحة وصفَحات وركعة وركَعات ونحو هذا.

قال ابن مالك في الكافية:

وما كجوزة وبيضة فعن هذيل أتبع ولغيرهم سكن.

ومن شواهده عندهم قول الشاعر:

أخو بيَضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح.

ففتح ياء بيضات على الإتباع. فمن استثنى واو سوءات نظر إلى أن أصلها الحركة وأن سكونها عارض لاستثقال الحركة عليها لاعتلالها فقصرها وهم الجمهور كما مر، ومن لم يستثنها لم ينظر إلى أصلها بل إلى حالها فمدها. والمد المتوسط هو المقدم فيها كما في تحصيل المنافع، وبه قال الداني في جميع كتبه كما سبق، وبه قال إدوعيشي في أخذه حيث قال:

وبالتوسط هنا جرى العمل من غير شك يا أخي ولا خلل

وأما سوءة بالإفراد فلا يتوهم دخولها في هذا الباب كما مر؛ لأصالة سكون واوها عند الجميع. قال بعضهم ناظما الخلاف في واو سوءات مبينا من قال بتوسطها ومن قال بقصرها:

وقد بدا الخلف عن الرواة لنا بحرف اللين من سوءات

عن ورش الداني مدَّه ارتضى أعني توسطا وبالقصر قضى

له الإمامُ الفاضل النحوِيُّ والمهدوي وكذا المكيُّ.

ثم قال $: نص:

82. **(وَقَصْرُ مَوْئِلًا مَّعَ الْمَوْءُودَهْ لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَّفْقُودَهْ)**

ش: **(وَقَصْرُ)** واو **(مَوْئِلاً)** من قوله تعالى: ﴿**لَّنْ يَّجِدُواْ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلاً**﴾

[الكهف: 57]. (مَعَ) واو (الْمَوْءُودَهْ) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُـئِلَتْ﴾ [التكوير: 8] ثابت عن ورش، وعلل ذلك بقوله: (لِكَوْنِهَا)، أي لأجل كونها أي الواو. (فِي حَالَةٍ) من حالات تصاريف الفعل الذي اشْتُقَّتْ منه الكلمتان وهي حالة المضارع. (مَفْقُودَهْ)؛ لوقوعها بين عدوتيها: الياءِ قبلها والكسرِ بعدها. تقول: وَأَلَ يَئِلُ إذا لجأ، ومنه الموئل أي الملجأ، وَوَأَدَ يَئِدُ إذا دفن حيا، ومنه الموءودة أي المدفونة حية كما كان أهل الجاهلية يفعلون، والأصل فيهما يَوْئِلُ ويَوْئِدُ على وزن يفْعِل بكسر العين، إلا أن الواو حذفت ـ كما رأيت ـ للعلة الآنفة الذكر وهي كونُها وقعت بين عدوتين لها، هما: الياء قبلها والكسر بعدها، وهذا الحذف حُكْمٌ عام في باب الفعل الواوي الفاء، مثل وعد ووقف ووصف ووزن، ونحوه تقول في المضارع منه: يعد ويصف ويقف ويزن ونحوه، لقول ابن مالك في الألفية:

فا أمر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد.

فلما سقطت الواو في المضارع ضعف المد، لعدم لزومها في جميع تصاريف الفعل الذي اشتقت منه الكلمة فقُصِرَتْ. قاله أبو العباس المهدوي، وقيل إنما قصرا لأن أصل الواو فيهما التحريك لأنهما من باب فعل، وإنما سكنا لدخول الميم عليهما، وقيل غير ذلك، والمرجع في ذلك كله تواتر النقل، والتوجيه تبع له.

ثم قال $: نص:

83. (وَمُدَّ لِلسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحْ وَمَدُّ عَيْنٍ عِنْدَ كُلٍّ رَّاجِحْ)

ش: (وَمَدُّ) حَرْفُ المد واللين معا مدا مشبعا وهو مقدار ثلاث ألفات لجميع القراء. (لِلسَّاكِنِ)، أي لأجل وقوع الساكن بعده، مدغما كان، أو مظهرا. (فِي الْفَوَاتِحْ)، أي في فواتح السور المفتَتَحة بحروف التهجي، نحو: ﴿نٓ﴾ و﴿قٓ﴾ و﴿صٓ﴾ ونحو هذا. وهذا من باب قوله السابق: وربما أطلقت في الأحكام..إلخ؛ لأن هذا الحكم محل وفاق بين ورش وقالون، بل بين جميع القراء كما تقدم، وهو

لم يقيده بأحد، فعلم من إطلاقه أنه محل وفاق؛ لأنه من باب المد اللازم الحرفي، وهم مجمعون على مده كما أسلفنا آنفا، وهذا النوع الذي أشار له عدد حروفه سبعة يجمعها قولك: **[سل كم نقص]**؛ لأن حروف التهجي الواقعة في أوائل السور تبلغ في مجموعها أربعة عشر حرفا يجمعها قولك: **[صله سحيرا من قطعك]**، وتجمع أيضا في قولك: **[نص قاطع له سر حكيم]**، وهي على أربعة أقسام: قسم يكون اللفظ فيه من ثلاثة أحرف ولا حرف مد فيه وهو لفظ أَلِفْ، فهذا لا مد فيه؛ لعدم وجود حرف مد فيه. وقسم يكون اللفظ فيه من حرفين آخرهما حرف مد ولا سبب بعده، ويجمع هذا النوع قولك: **[حي رهط]** وهذا يمد مد الصيغة أي المدَّ الطبيعيَّ فقط؛ لعدم موجبٍ لزيادة المد. وقسم يكون اللفظ فيه من ثلاثة أحرف وسطها حرف مد وبعده ساكن، ويجمع هذا النوع قولك: **[سل كم نقص]** كما قدمنا، وهذا يمد مدا مشبعا لكافة القراء بلا خلاف؛ للموجب الواقع بعد حرف المد وهو السكون اللازم، وهو الذي عناه بقوله: ومد للساكن في الفواتح. وقسم يكون اللفظ فيه من ثلاثة أحرف وسطها حرف لين فقط وهو لفظ "عين" مرتين، فهذا يمد مدا مشبعا لكل القراء على الراجح كما صرح الناظم $ بذلك إذ قال: (وَمُّد عَيْنٍ) من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: 1] و﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: 1] لا غير. (عِندَ كُلٍّ) من القراء. (رَاجِحْ)، أي راجح على التوسط فيه عندهم. وحكى ميمون عن ابن غلبون أن التوسط فيه أرجح عند الجميع. وعن المهدوي أن التوسط أرجح عند ورش وحده والإشباع أرجح عند قالون كما في حلية المسامع وتحصيل المنافع.

وفي نسخة من النظم: "ومد عين عند ورش راجح"، وهي الموجودة في أكثر النسخ كما قال في النجوم الطوالع، وهي موهمة اختصاص الحكم بورش، ولذلك اعترضت؛ لاقتضائها عدمَ رجحانِ المد لغير ورش، وهو غير واقع؛ لأن رجحان المد فيه إنما هو لجميع القراء كما تقدم، ولذا نقل عن الناظم أنه عدل عن

هذه الرواية وأبدلها بقوله: ومدعين عند كل راجح؛ ليعم الحكم ويحصل الصواب، وهي التي أدرجناها هنا ومشينا عليها تمشيا مع ذكر عموم الحكم وحصول الصواب. وبالله التوفيق. وإلى حكم ياء "عين" أشار الإمام الشاطبي بقوله: وفي عين الوجهان والطولُ فضلا، وفيها قول ثالث وهو القصر ذكره الحافظ ابن الجزري في طيبة النشر، حيث قال:

ونحو عين فالثلاثة لهمْ وأُشبعَ المد لساكن لزِمْ.

وقد نظم بعضهم ما جاء في ياء "عين" من خلاف بين الطول والتوسط والقصر فقال:

ووسط المكي والداني منعا العين عن جميعهم وأشبعا

والأول المختار للمكيِّ في كشفه والثاني للدانيِّ

وبالتوسط الإمام قد قرا لورشهم ولسواه قصرا.

ثم قال $: نص

84. **(وَقِفْ بِنَحْو سَوْفَ رَيْبَ عَنْهُمَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَمَا بَيْنَهُمَا)**

ش: **(وَقِفْ)** أيها القارئ. **(بِنَحْوِ)**، أي في نحو، على حد قوله تعالى: ﴿**نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ**﴾ [القمر: 34] أي في سحر، وقوله: ﴿**وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِالَّيْلِ**﴾ [الصافات: 137-138] أي وفي الليل، وقيل إن الباء فيه بمعنى على، أي على نحو.. وذلك على حد قول الشاعر:

أرب يبول الثعلبان برأسه لقد ذل من بالت عليه الثعالب.

أي يبول على رأسه. **(سَوْفَ رَيْبَ)**، أي وريب من كل واو وياء ساكنين بعد فتحة وقبل حرف ساكن سكونا عارضا للوقف إذا وقفت بالإسكان الخالص لا بالروم، وذلك كاليوم والنوم والخوف والبيت، والأنثيين والحسنين ونحو هذا، **(عَنْهُمَا)**، أي عن ورش وقالون. **(بِالْمَدِّ)** المشبع على ما في كل من النجوم

الطوالع وحلية المســـامع والقصـــد النافع. وقال في الغيوث الهوامع بالمد أربعا. **(وَالْقَصْرِ)**، أي بالطبيعي أو بالحبس عن المد بالكلية. قال صـاحب الفجر: المراد بالقصر في كلام الناظم القصر على بابه وهو ترك المد بالكلية قاله الشارح وابن عبد الكريم والمجرادي وصـــاحب التحفة خلافا لبرهان الدين الجعبري القائل إنه الطبيعي ووافقه المرسي وأبو مدين شعيب بن عبد الواحد المجاصي. انتهى انظر الغيوث الهوامع. قال التازي

بنحو ســـوف ريـب وقفـا رجحـا ألـداني مـدا وسَـــطـا ليوضَـــحـا

والـقصـــر لـلـمـكـيِّ لـيـس إلا ولـلإمـام الـفـاضـــل الأجـلـي.

(وَمَا بَيْنَهُمَا)، وهو التوســـط، ويقدر بألف ونصـــف أي بثلاث حركات. والمقدم أداء التوسط كما نص على ذلك الداني حيث قال: والذي أخذنا به في ذلك تمكينٌ وسطٌ من غير إسراف، وبذلك قرأت.

والتوسط هو الذي مشى عليه إدوعيشي في أخذه حيث قال:

وبـالـذي بـيـنـهـمـا جـرى الـعـمـل فـافهم هـداك الله واحـذر الكســـل

وهذه الأوجه الثلاثة إنما تكون لهما معاً في الوقف على حرف غير همز، فإن كان همزا فليس لورش فيه القصـر، بل يكون له فيه التوسـط والإشـباع فقط؛ لأن الموجب عنده لذلك وجود الهمزة، محركة كانت، أو غير محركة، لا السكون الواقع عليها. أما قالون فيجري عنده المهموز مجرى غيره؛ لأن الموجب عنده لذلك هو السكونُ، سواء كان على الهمز، أم على غيرها، لا الهمزُ ذاتُه لقصـره لذلك مطلقا في حالة الوصـل، سـواء وجدت الهمز أم لم توجد. ومحل كلام الناظم إن كان الوقف بالسـكون الخالص أو مع الإشـمام. أما إن كان الوقف بالروم فلا، كما تقدم لعدم وجود الســـبب انتهى. فوجه جواز الأوجه الثلاثة في حرفي اللين أنهما أشبها حروف المد واللين في السكون وفي شيء من المد فحملا عليها فجاز

فيهما ما يجوز فيها إذا وقع بعدها سكون في حال الوقف، نحو: ﴿**يَعْلَمُونَ**﴾، ويدخل في هذا الباب {**أَرَأَيْتِ**} بالإبدال لورش فيوسط الياء مع إشباع الألف، نص على ذلك في الغيوث الهوامع، ويشهد له قول بعضهم:

أرأيت في الوقف لورشهم جرى بالمد في الألف حقا لا مرا
والياء بالتوسط دون ريب نظيره في الوقف باب ريب.

وهذا خلاف ما في النجوم الطوالع. إذ منع الإبدال فيه مع الوقف، ونصه: تنبيه: ما تقدم من جواز الإبدال والتسهيل لورش في أرأيت وآنت إنما هو في الوصل، وأما في الوقف فيتعين التسهيل ولا يجوز الإبدال؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع ثلاثةِ سواكنَ ظواهرَ وهو غير موجود في كلام العرب، وليس ذلك كالوقف على المشدد: كـ{**صَوَافَّ**}؛ لوجود الإدغام انتهى كلامه. إلا أن المقدم عندنا القول الأول وهو وجه الإبدال مع توسط الياء في الوقف.

تتمة: ذكر الناظم أسباب المد اللفظية وترك أسبابه المعنوية لضعفها عند القراء، مع أنها قوية مقصودة عند العرب، ومنها المد للتعظيم، وبه قال بعضهم لأصحاب قصر النفصل في نحو: ﴿**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ**﴾ [محمد: 20] و﴿**لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ**﴾ [الأنبياء: 86]. ويسمى مد المبالغة؛ لأنه طُلِبَ للمبالغة في نفي الألوهية عن غير الله، وهو مقصد جليل وغرض جميل، ويؤيده ما روي مرفوعا عن ابن عمر ڢ أن رسول الله ﷺ قال: «**من قال لا إله إلا الله ومد بها صوته أسكنه دار الجلال داراً سمى بها نفسه فقال ذو الجلال والإكرام، ورزقه النظر إلى وجهه الكريم**»، وما روي عن أنس ڢ مرفوعا أيضا: «**من قال لا إله إلا الله ومدها هَدَمَتْ له أربعَ ءالاف ذنب**». وقد استحب العلماء المحققون مد الصوت بلا إله إلا الله انتهى انظر النجوم الطوالع.

KKK

باب الهمزات

قال $: نص:

85. (الْقَوْلُ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّسْهِيلِ لِلْهَمْزِ وَالْإِسْقَاطِ وَالتَّبْدِيلِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي التَّحْقِيقِ)، أي في بيان أحكام التحقيق أي تحقيق الهمز وهو بقاؤها على حالها وهو الأصل فيها؛ لعدم افتقاره إلى سبب، ولإمكان تحقيق كل همزة خففت بأحد التغييرات. قال في التحفة:

فالنطق بالتحقيق أصل الهمزة إذ لا يرى مفتقرا لعلة
وأنه يعم فيما خففا والأصل ما يعم فاعرفا.

(وَالتَّسْهِيلِ)، وهو في اللغة التيسير كما في مختار الصحاح. وفي اصطلاح اللغويين يطلق على مطلق التغيير للهمز. أما في اصطلاح القراء فيختص بتسهيلها ببين بين. (لِلْهَمْزِ)، والهمز في اللغة الدفع بسرعة. تقول: همزت الفرس همزا إذا دفعتها بسرعة، ويسمى الحرف المعروف همزا أو همزة لأن الصوت يندفع به عند النطق به لكلفته على اللسان، والنبر مرادف له عند الجمهور، تقول: نبرت الحرف نبرا إذا همزته، وأصله الارتفاع، ومنه سمي المنبر منبرا لارتفاعه. (وَالْإِسْقَاطِ)، أي الإزالة والحذف، وهو نوعان: إسقاطها مع حركتها كـ{جَا أَمْرُ} لقالون، أو إسقاطها بعد نقل حركتها كـ{آلَانَ} لهما، و{قَدَ اَفْلَحَ} لورش. (وَالتَّبْدِيلِ)، أي إبدالها بغيرها، وهو أيضا نوعان: إبدالها حرفَ مد خالصا، نحو: ﴿جَآءَ امْرُ﴾ [هود: 75] و﴿أَلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ [النور: 33]، و﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰئِكَ﴾ [الأحقاف: 31]، و﴿يَّاتِيَ﴾ و﴿يُومِنُونَ﴾ الكل لورش وحده، و﴿بِيسْ بِمَا﴾ [الأعراف: 165] لهما. وإبدالها بحرف محرك، نحو: ﴿نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [هود: 87] ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: 99] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ اَلِهَةً﴾ [الأنبياء: 98] و﴿أَلسَّمَآءِ أَيَةً﴾ [الشعراء: 3] الكل لهما. و{يُؤَيِّدُ} و{يُؤَدِّهِ} و{مُؤَجَّلًا} و{يُؤَخِّرْكُمْ} و{يُؤَاخِذُكمْ} و{مُؤَذِّنٌ}

و{الْمُؤَلَّفَةِ} و{يُؤَلِّفُ} و{لِئَلَّا} و{لِأَهَبَ}. الكل لورش وحده، فهذا كله يشمله إبدالها.

ثم قال $: نص:

86. (فَالْهَمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكَلُّفُ فَسَهَّلُوهُ تَارَةً وَحَذَفُوا)

87. (وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضَا وَنَقَلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضَا)

ش: اعلم أن الهمزة حرفٌ جلدٌ صعبٌ في اللفظ بعيد المخرج وهي مشبهة للتهوع أو السعلة، لشدتها وبعدها مخرجا فلا يمكن النطق بها إلا بكلفة ومشقة؛ لما على الناطق بها من المؤنة، لإخراجه إياها من صدره باجتهاد أي بجهد وعناء، فلذلك قال الناظم رحمنا الله وإياه: (فَالْهَمْزُ فِي النُّطْقِ)، أي التلفظ. (بِهِ)، أي الهمز؛ لأن الحرف يذكر ويؤنث إلا أن تأنيثه أفصح عندهم. (تَكَلُّفُ)، أي صعوبة ومشقة على اللسان لخروجه من أقصى الحلق حتى يكون الناطق به كالمتقيِّئ، فلذا لم يُبْقُوهُ على أصله، بل سهلوه أي غَيَّرُوهُ عن أصله طلبا للتخفيف كما تسهل الطريقُ الصعبةُ المسلكِ والعقبةُ الْمُتَكَلَّفَةُ الصعودِ، وتسهيلهم له على ثلاثة أقسام: تسهيله ببين بين، أو إبداله بحرف آخر، أو حذفه. وهو نوعان: حذف مع الحركة، وحذف بعد نقل الحركة كما سبق بيانه، وبهما تكون الأنواع أربعة، وإلى هذا كلِّه أشار بقوله: (فَسَهَّلُوهُ)، أي فبسبب ذلك سهلوه، فالفاء هنا للسبب، أي سهله القراء والنحاة معاً بين بين، أي بين الهمزة ذاتها وما يجانس حركتها. (تَارَةً)، أي مرة. (وَحَذَفُوا)، أي حذفوه تارة أخرى. (وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ) ألفا كـ﴿آمَنَ﴾ و﴿جَاءَ امْرُنَا﴾ و﴿الْهُدَى ايتِنَا﴾. أو ياء كـ﴿إِيمَاناً﴾ و﴿أَوِايتِنَا﴾ و﴿أَنِ ايتِ﴾ و﴿السَّمَوَاتِ ايتُونِي﴾. أو واواً كـ﴿يُومِنُ﴾ و﴿مُومِنٌ﴾ و﴿يَّقُولُ اُيذَن لِّے﴾. (مَحْضَا)، أي خالصا من شائبة الهمز. فالمحض في اللغة: الخالص من كل شيء، وأصله اللبن الخالص بلا رُغْوَةٍ. (وَنَقَلُوهُ)، أي نقلوا حركته، على تقدير مضاف. (لِلسُّكُونِ)، أي لأجل السكون الواقع قبله. (رَفْضَا) مفعول لأجله، أي

لأجل رفضه أي تركه لأن الرفض الترك. يعني أن المقصود بنقل حركة الهمز إنما هو حذفها، وإن كان المقصود بالنقل إرادة التخفيف، لكن لما نقلوا آل أمرهم إلى الحذف لعلة أخرى ستذكر في باب النقل، فليست هذه اللام للعلة المحضة بل هي لام العاقبة على حد قوله تعالى: ﴿**فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا**﴾ [القصص: 7] أي لتكون عاقبةُ أمره كونَه عدوا لهم. ويحتمل أن يكون منصوبا على الحال، إما من فاعل نقلوه، أي حال كونهم رافضين إياه، وإما من ضمير الهمز المفعول به لنقلوا، أي حال كونه مرفوضا. والأصل في التسهيل أن يكون بين بين؛ لبقاء بعض الهمزة حال التسهيل. ثم بالإبدال؛ لأنك تبدل منها حرفا آخر عوضا عنها. ثم بنقل حركتها للساكن قبلها؛ لدلالة الشكل عليها. ثم بالحذف؛ لأنه عدم محض، وهو أضعف أحوالها. قال بعضهم:

تسهيلها ببين بين الْأَوْلَى إذ فيه بعض الهمز هاك النقلا
ثم يليه البدل المفضول إذ فيه خلف همزة دليل
والنقل لما أن أتى دليلا بشكله صار يلي التبديلا
والحذف رأسا أضعف الأحكام لأجل ذا أخر في الإعلام.

ثم قال رحمه الله: نص:

88 **(فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنْ بِكِلْمَةٍ فَهْيَ بِذَاكَ بَيْنَ بَيْنْ)**

ش: **(فَنَافِعٌ)** الشامل لورش وقالون. **(سَهَّلَ أُخْرَى)**، أي ثانية. **(الْهَمْزَتَيْنْ)**، ويندرج فيه ما فيه ثلاث همزات، نحو: ﴿**ءَآمَنتُمْ**﴾، و﴿**ءَآلِهَتُنَا**﴾. **(بِكِلْمَةٍ)**، أي في كلمة واحدة، ولا تكون أولاهما إلا مفتوحة. أما الثانية فقد تفتح، نحو: ﴿**ءَأَمِنتُمْ**﴾ و﴿**ءَأَلِدُ**﴾ و﴿**ءَأَنتَ**﴾. وقد تكسر، نحو: ﴿**أَئِفْكاً**﴾، ﴿**أَئِنَّكُمْ**﴾، ﴿**أَءِنَّكَ**﴾. وقد تضم، نحو: ﴿**أَءُشْهِدُوا**﴾، ﴿**أَءُنزِلَ**﴾، ﴿**أَءُلْقِيَ**﴾، ﴿**أَؤُنَبِّئُكُم**﴾. قال الشاطبي $:

وأضرب جمع الهمزتين ثلاثة أأنذرتهم أم لم أنا أأنزلا.

(فَهْيَ)، أي المسهلة. (بِذَاكَ)، أي بسبب ذلك التسهيل كائنة (بَيْنَ بَيْنْ)، أي بين الهمزة ذاتها وما يجانس حركتها من حروف المد، فتكون بين الهمزة والألف إذا فتحت، نحو: ﴿ءَأَمِنتُمْ﴾. وبين الهمزة والواو المدية إذا ضمت، نحو: ﴿أَءُنزِلَ﴾. وبين الهمزة والياء المدية إذا كسرت، نحو: ﴿أَءِنَّكَ﴾. قال سليمان بن عيسى التيجاني مبينا حقيقة التسهيل:

وحيث ما أطلق تسهيل فقد أريد بين بين هذا المعتمد
ومعنى بين بين أن تجعلها ما بينها وبين حرف شكلها
وجعلها من شكل ما قد سبقا إبدالها لكلهم فحققا.

تنبيه: اعلم أن حقيقة التسهيل هي ما ذكر وهو الثابت والمروى رواية والمعمول والمأخوذ به عند أهل التحقيق، ولا تغتر ـــــ وفقني الله وإياك لرؤية الحق حقا واتباعه ـــــ بما يقال من جواز إبدال الهمزة فيه هاء خالصة فإنه غير مقبول عند أهل التحقيق من أهل الأداء؛ لأنه لم ينسب إلى أحد من القراء الأربعةَ عشرَ كرواية، وإن كان البعض زعم أنه نسب إلى الداني، مع أن نسبته إلى الداني مجادَل فيها، ولم تصح بالخبر القطعي، بل زعم ساقط الاستدلال، وإليك ما جاء في ذلك كلِّه من الأقوال جوازاً ومنعاً، وأنت الْحَكَمُ فيما بعد ذلك، فلا أترك لك من ذلك شيئا اطلعت عليه إلا وأتيتك به إن شاء الله تعالى،

ومن له عقل أبى عن شرب ما لم يصف مذ ألفى زلالا شَبِمَا.

قال في النجوم الطوالع: وجوز الداني وجماعة إبدالها هاء خالصة في الأنواع الثلاثة، قال العلامة سيدي عبد الرحمن بن القاضي في بعض تآليفه: جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بالهاء خالصة مطلقا وبه قال الداني انتهى. وجوزه بعضهم في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة، والأكثر على المنع مطلقا، وعليه جرى العمل عندنا بتونس انتهى كلام النجوم الطوالع

بحروفه. وقال بعضهم:

واختلفوا في النطق بالتسهيل فقيل بالهاء بلا تفصيل
وقيل ممنوع على الإطلاق وقيل قط في المفتوح باقي.

وقال في التحفة:

فصل وقل حقيقة التسهيل أن تمزج همزة بحرف قد سكن
من جنس شكل الهمز اللذ بالشرح من ضم أو من كسر أو من فتح
واحذر صويت الهاء عند النطق وقيل لا أو عند فتح فابق
ثلاثة للشامي والدانيِّ وابن حدادة الرضى المرضي.

وقال في اللآلئ: وكيفية التسهيل في الهمز المفتوح أن تزال نبرتها وتقرب من الألف وزاد بعضهم فتصير كالمدة في اللفظ وربما عبر بعضهم عنها بالمدة لصيرورها كالمدة فحمل ذلك بعضهم على قرءاتها بألف محضة، ولم يعن أحد بذلك البدل، وإنما عبر بذلك حيث أُضْعِفَ الصوتُ بها فصارت كالمدة وربما قرب بعضهم لفظها من لفظ الهاء وليس بشيء انتهى كلامه.

وفي كتاب ملاحن القراء لفضيلة القاضي الشيخ بن حَامَّنِّ القلاوي ما نصه: وكذلك مما اشتهر وذاع، واستحكم وشاع، وهو مما لا يَتَخَيَّلُ له شبهةً من له خبرة بِكُتُبِ تجويد القرآن أو تحقيقٌ في حفظه قلبُ الهمزة المسهلة هاء خالصة وإن كان بعض المتأخرين القريب من زمننا هذا سطره في تأليف وادعى فيه عملا، وأظنه لا سند له فيه إلا فهمه في عبارة بعض المتأخرين حين حكى في المسهل قولا أنه يجوز فيه بقاء صوت الهاء، وبعضهم يعبر عنه بصويت الهاء، وبعضهم يعبر عنه بإبقاء ما كان فيه من صوت الهاء، والعبارات متقاربة يحصل من مجموعها لمن تأملها وأعطى الإنصاف من نفسه وترك التعصب لطبيعته أن المراد بها أن هذا الوجه عند القائل به إنما هو أن يَبْقَى في الهمزة بعد التسهيل ما

كان بها من صـوت الهاء قبله، وذلك أن الهمزة لِاشـتراكها مع الهاء في المخرج فيها شيء من صوته وهو عقدتها المعبر عنها في كثير من عباراتهم بالنبرة، فإذا سـهلت تسـهيل بين بين نحو حرف المد الذي لا يعتمد على مخرج معين وإنما هو ممتـد في هواء الفم والحلق زالـت تلـك العقـدة وامتـدت تلـك الهمزة في الهواء وصارت لها حكم حرف المد، إلا أن حرف المد أطول منها، ولذلك نزَّلُوها منزلة السـاكن فأدغموا فيها الياء والواو السـاكنتين، على رواية من يسـهل الأولى من **{النَّبِيءِ إنْ}** و**{السُّوءِ إلَّا}**، كقالون وهذا التسـهيل للهمزة أعني بين بين الذي لا يبقى فيه ما كان للهمزة من صـوت الهاء هو الذي أطبق عليه القراء قديما وحديثا واتفقوا على جوازه، ولا يوجد في عبارة الكثيرِ منهم والمعتمدِ عليه إلا هو، بل الوجه الآخر ما رأينا من حكاه إلا ما نسـبه ابن القاضـي في الفجر السـاطع على البرية لتحصـيل المنافع أو لتحفة ميمون الفخار، وهو كذلك فيهما بالعبارة التي تقدمت الإشـارة إليها، وهو مع مقابلته للوجه المشـهور المعمول به الذي ما قرأنا إلا به فلا يظهر منه إلا أنه وجه من تسـهيل الهمزة يبقى فيه بعض نبرة الهمزة التي كانت فيها قبل التسـهيل بحيث لا تكون أقرب إلى حرف المد من الهمزة المحققة، بل فيها شَبَهٌ من كل منهما، بخلاف الوجه المشهور فإنها لا تُزَالُ نبرتُها بالكلية، وتَقْرُبُ من حرف المد جدا إلا أنه أطولُ منها. والله أعلم.

وتابع الشـيخ بن حَامَّنَّ في قوله بمنع الإبدال الخالص في الهمزة المسـهلة قائلا: أما قلب الهمزة المسـهلة هاء خالصـة فما رأينا من عبر به إلا ما كان من الحاج إكاز المراكشـي في تأليف له في قراءة ابن كثير فقال في أوله: تنبيه جرى العمل بفاس ونواحيه بجعل الهمز المسـهل هاء خالصـة، قاله أبو عمرو الداني ومنعه الجعبري وأبو شـامة مطلقا، وفَصَّـلَ ابن حدادة فجوزه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة انتهى كلام إكاز. انظر كتاب الملاحن للقاضـي الشيخ بن حَامَّنِّ، وبه تعلم أخي القارئ منع إبدال الهمزة المسـهلة هاء خالصـا كما قال هو

وغيره من أئمة العلماء المعتبَرين كالنجوم الطوالع حيث ختم ما جاء فيه بقوله: والأكثر على المنع. وقال أبو شامة: وكان بعض أهل الأداء يُقَرِّبُ الهمزة المسهلة من مخرج الهاء قال: وسمعت أنا منهم من ينطق بذلك وليس بشيء انتهى كلامه كما في النجوم الطوالع. وقال في حلية المسامع: وما ذكره غلام الفخار عن بعضهم من جعلها هاء خالصا لا يصح. وقد عزاه للثعالبي. وإذا تتبعت ـــ أخي القارئ ـــ نصوص من قد مضى وسلف من أهل هذا الفن لعلمت أن الهاء الخالصة بدل بين بين ليست برواية كما تشهد بذلك النصوص، وإذا علمت ذلك فلا يسعك إلا اتباع ما قد صح، وترك ما لم يصح امتثالا لقوله ﷺ: « **دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**» وهو حديث من الأحاديث التي عليها مدار الدين.

واعلم أن حجة القائلين بالهاء الخالصة حجة داحضة لأنها لا تستند إلى رواية متصلة السند. وصحةُ السند من أقوى شروط وأركان القرآن كما أطبق عليه محققو هذا الفن كأبي شامة والجعبري وشمس الدين ابن الجزري وغيرهم حيث أجمعوا كلهم على اعتبار الشروط الثلاثة المعروفة في الفرق بين ما تجوز القراءة به والإقراء وما لا يجوز. والشروط هي التي ذكرها ابن الجزري في طيبة النشر حيث قال:

وكلما وافق وجهَ نحوي وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة.

فمتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق على القراءة أنها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة. سواء كانت عن السبعة أمْ عَن مَّنْ هو أكثرُ منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الحافظ أبو عمرو الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكى بن أبي طالب وكذا أبو

العباس المهدوي، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة، فكيف بما لم يكن في السبعة ولا فيما فوقها. فلنتق الله ولا نقرإ القرآن إلا بما صح سندا وتواتر قراءة وكان متصل الإسناد، والهاء الخالصة ليست في شيء من هذا، وإليك أقوال العلماء المشهود لهم بالعلم في مختلف أزمانهم، فهذا سليمان بن عيسى التيجاني وهو من أعلام هذا الفن وكثيرا ما يعزي له يقول مبينا بطلان الهاء الخالصة بدل بين بين:

ومن يمل بصوته للهاء فحائد عن سنن القراء

هذا الذي ذكرته المنصوص لا تكن لجاهل به ممن تلا

رأيت ذا في أهل عصرنا فلا أدري أجهلا منهمُ أم غفلا

لو دبروا نصوص من قد فرطا لعلموا أن الذي أتوا به خطا.

وقال محمد مولود بن أحمد فال اليعقوبي الملقب: آدَّ صاحبُ العلوم الكثيرة نفعنا الله ببركته:

من جعل التسهيل هاء خالصا لحن لحنا مستبينا وعصى

كما به النَّوْرِيُّ شيخ القارئين صرح في إرشاده للقارئين.

وقال محمد المختار بن محمد يحيى الولاتي صاحب القراءات السبع والعالم الجليل والذي هو بدر من بدور زمانه في نظم له يبين فيه بطلان القراءة بالهاء الخالصة بدل بين بين، قال بعد أن أتى بمقدمة نظمه:

وبعد لما أن عمت البلايا بالهاء خالصا على الزوايا

أردت نصحهم بما في علمي خوف حديث وارد في الكتم

إلى أن قال:

فبان أن من يقول العمل بالهاء خالصا لما يسهل

ليس له من الثلاث من سَنَدْ فصار محدثا لقول انفَقَدْ
ومن يقل رأيته فليات لي بالعزو في المطولات الْأُوَلِ
أين رآه' وإلى من استند فيه وهل قال به من يعتمد
أول من قال به إكاز وقوله ليس له اعتزاز
لأنه خالف خط المصحف والنحوَ والسندُ فيه مُنتَفِ

وتابع في نظمه هذا إلى أن قال:

وأحمد اللمطي حيث ناظرا حفاظ أهل الغرب قال لا أرى
في الهاء عندهم سوى التصميم كذاك رخوهم لحرف الجيم.

انتهى منه. وهذا الشيخ عبد الله بن داداه أحد أعلام زمانه يقول في نظم له يناهز المائة بيت خصصه لذكر تحريم الهاء الخالصة بدل بين بين وساق فيه من الأدلة ما لا يقبل الشك، يقول بعد مقدمته:

وبعد ذا فمقصدي أن أذكرا إبطالَ هاء في البلاد اشتهرا
وهو الذي من بين بين أبدلا وحجة الإبطال وجهها جلا
فلا تُرى روايةٌ بالهاء مسندةً لأحد القراء
سيان أن قد صح من كان روى وضده هذان في ذاك سوا
والكتب توجد من ادعاها فلياتنا بها لكي نراها

وبعد أن عدد أسماء القراء الأربعة عشر مرتبا لهم وفق مراتبهم في قوة الاحتجاج، بادئا بالسبعة، فالثلاثة بعدهم، فالأربعة بعد ذلك، يقول $:

فما عن السبعة ذا الهاء ورد ولم يكن إلى الثلاثة استند
وما أتى عن هؤلاء الأربعه فما إليهم أحد قد رفعه
فالشاطبي ما في القصيدة روى ذا الها لهم وهو المقارئ حوى

كذاك شراح القصيدة فما رووا لهم ذا الها كما قد علما
والجزري في نشره لم يات به عنهم ولا في غيره من كتبه
وما بغيث النفع ذا الها جاءَ عنهم فمن عنهم روى ذا الهاءَ
إن قال ذو الها قد روى ابن القاضي ذا الها وما قد قال فهو ماض
وقد عزا ما قاله للداني وهو بالقرآن ذو عرفان
فقل له الداني ما إن ذكرا إبدال ذي الهمزة لكن فسرا
همزة بين بين أنْها قربت من مخرج للها لذاك ضعفت
وكان فيها حالةَ الأداء ضعف وذاك صفة للهاء
وذلك الضعف هو التسهيل لا أنه يُعْنَى به التبديل
والوصف غير الصوت والداني ما ذكر صوت الهاء فيما رسما
وطالب لما نقلت عنه في تيسيره يجده غير خفي
فمن عزا ذا الها له ما فهما مراده بذكرها فوهما
فهمزَ بين بين هاء أبدلا ومقصد الداني أن تسهلا

وتابع في نظمه إلى أن قال:

إن قال ذو الها عندنا دليل به قد وضح السبيل
لهنك الوارد في شعر نرى فيه دليلا للذي بالها قرا
لأنه قد صح جعل الهاء في موضع الهمز بلا خفاء
عن عربيٍّ والقرآن عربِي فمن قراه بلغاهم يُصبِ
فقل له ما قلت ليس حُجَّهْ لكن به حدت عن الْمَحَجَّهْ
أبدلت همزا من كلام الْبَرِّ هاء لأن جاء مثل ذا في الشعر

فلا يصح أخذ ما قد سبقا عندهمُ من الذي قد لحقا
مثال ذا أخذ كلام الوارث وهو قديم من كلام الحادث
فإن يقل ذو الها جري بها العمل وقال منا رجل بيتا نُقِلْ
وما به العمل ذا المسهل يجعل هاء خالصا ويقبل
فقل له القرآن لا بالعمَلِ يثبت لا ولا بقول رَجُلِ
لأن ذا العمل إن كان انفرد عن الرواية فإنه يرد
وإن يقل ذو الها لنا روايه بها عن الداني ذي الدرايه
فقل له ما صح ما قد نسبا له من الإبدال فاجعله هبا
لا تنس في الهمز ما قد قالا من ذكره التسهيل لا الإبدالا
وإن فرضنا أنه بالها قرا وأنه قد كان منه صدرا
فما رأيناه له مجاوزا فما رواه قطع المفاوزا
ونحن ننكر وجود سند بالهاء للداني بلا تردد
لا يثبت القرآن إلا بسند متصل عن عدد جم ورد
وهكذا إلى النبيِّ الأمِّي ذكر ذا جميع أهل العلم
فالسند المقطوع لا يحتج به قد قال ذاك كل عالم نبه
فبان من ذا ضعف ما كان استند ذو الها له لقطع ذلك السند
وبين بين بالتواتر وصف سندها في ذاك عنهم ما اختلف
وقل لمن عجز عن تحقيق لبين بين مل إلى التحقيق
فإنه ورد عن قراء هم عاصم حمزة والكسائي
ونجل عامر.... إلخ

ثم تابع يقول:

فمن بتسهيل أو التحقيق قرأ ما حاد عن الطريق
ومن يكن بهذه الهاء قرا فإنه بمهمه تحيرا
لعدم الدليل والعاقل لا يسلك إلا منهجا مذللا
وإن ترد حكم القراءة بها فاسمع كلام العلما والنبها
فالعالم النَّوْرِيُّ بدر العلما قراءةَ القرآن بالها حَرَّمَا
والعلما أكثرهم ذي الها منع ومثل هذا في النجوم قد وقع
فقل لذي الها إذا ما علما بمنعها يترك ما قد حَرُمَا
ويأخذ الذي رآه اتَّفَقَا على جواز أخذه من سبقا
ممتثلا دع ما يريبك إلى آخره وهو حديث اعتلى.

انتهى الاستشهاد من كلامه $.

ومما يدل على منع القراءة به أي الهاء الخالصة بدل بين بين قول العالم العلامة الشيخ محمد محمود بن الحاج أحمد الشمشوي في شرحه لنظمه: "مضيء الاختلاف" عند قوله: ألف ذا يُجعل همزا بَيْنَ بَيْنْ، قال: إنما قلت بين بين لأحذر من لم يقرأ بالهاء الخالص منه، وأما من قرأ به فلا أتعرض له؛ لأن الرجوع عن البدعة لا يكون إلا بالتوفيق من الله كما في المدخل. ثم قال: اعلم أن القراء لم يقرأ أحد منهم بالهاء الخالصة من سبعهم إلى عشرهم، وإنما إجماعهم على بين بين أو تركه، وأما من يزعم أنه لا يمكن النطق ببين بين فيكفيه ردا ما قاله شيخنا المحفوظ:

حجة من يقول إن بين بين لا يمكن النطق بها بدون مين
ضعيفة داحضة بنص من سلف من قرائنا فلتعلمن

والنص لا يكون بالمعدوم وإنما العلوم بالتعليم.

واعلم أن من استدل على إبدال الهمزة هاء خالصة بدل بين بين بجواز إبدال الهمزة هاء عند أهل العربية فمطعون في نحره، لأن مدار القراءة على الرواية وصحة السند، لا على القياس والاجتهاد. قال محمد محمود بن الحاج أحمد أيضا: وما زلت أتعجب من الفقيه المحقق المدقق أحمد العيشي إذ يستعين بالبيت: "وما به العمل ذا المسهل يقرأهاء خالصا ويقبل" لأن ما جرى به العمل لا يجوز به العمل في القرآن إلا إذا كان رواية أو طريقا والهاء ليس منهما، وأما المستدلون بأنه مواقف للعرب في قولهم هراق في أراق، وأهل في آل، وقول الشاعر لهنك في لإنك، إلى غير ذلك فمطعون في نحورهم، فإن الأصل الأعظم والركن الأقوم من شروط القرآن الثلاثة صحة السند، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو ولم يُعتَبَرْ إنكارُه كإسكان **{بَارِئْكُمْ}**، ونصب **{لِيُجْزَي قَوْماً}**، وفصل المضافين، ونحو هذا فإذا ثبتت الرواية بذلك لم يرده قياسُ عربية ولا فُشُوُّ لغة؛ لأن القرآن سنة متبعة يلزم قبولها. قال ابن بري،

واسلك سبيل ما رواه الناس فيه وإن ضعفه القياس.

وقال أيضا:

إذ لا اعتبار لتأخر السبب هنا وإن حكى عن بعض العرب.

وقال في غيث النفع، عند قوله تعالى: ﴿**قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ**﴾ [الأنعام: 138] هذا دليل على أن القرآن دليل على العربية وليست هي الدليلَ عليه؛ إذ هو محفوظ وهي غير محفوظة، قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ**﴾ [الحجر: 9] انتهى. كلام الشيخ محمد محمود بن الحاج أحمد بحروفه.

وبهذا يتضح لك أيها القارئ جليا بطلانُ الهاء، الخالصة بدل بين بين رواية وسندا وبالتالي حرمةُ القراءة بها؛ إذ لا دليل عليها يحتج به إلا التعصبُ الأعمى.

ولنختم الكلام هنا بما قاله فريد عصره ووحيد دهره وعلامة زمانه الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار المعروف بآبَّ ولد اخطور الجكني في كتابه أضواء البيان عند قوله تعالى: في سورة المزن ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: 83] قال ما نصه: تنبيه اعلم وفقني الله وإياك أنما جرى في الأقطار الإفريقية من إبدال الهمزة الأخيرة من هذه الْهُمَزِ المذكورة وأمثالها في القرآن هاءً خالصةً من أشنع المنكر وأعظم الباطل وهو انتهاك لحرمة القرآن العظيم وتَعَدٍّ لحدود الله ولا يعذر فيه إلا الجاهلُ الذي لا يدري الذي يظن أن القراءة بالهاء الخالصة صحيحة وإنما قلت هذا لأن إبدال الهمزة فيما ذُكِرَ هاء خالصة لم يروه أحد عن رسول الله ﷺ ولم ينزل عليه به جبريلُ ألبتة ولم يُرْوَ عن صحابي ولم يقرأ به أحد من القراء ولا يجوز بحال من الأحوال فالتجرؤ على الله بزيادة حرف في كتابه هو هذه الهاءُ التي لم ينزل بها الملك من السماء ألبتة هو كما ترى. وكون اللغة العربية يسمع فيها إبدال الهمزة هاء لا يسوغ التجرؤ على الله بإدخال حرف في كتابه لم يأذن بإدخاله الله ولا رسوله ودعوى أن العمل جرى بالقراءة بالهاء لا يعول عليها؛ لأن جريان العمل بالباطل باطل ولا أسوة في الباطل بإجماع المسلمين، وإنما الأسوة في الحق والقراءة سنة متبعة مروية عن رسول الله ﷺ، وهذا لا خلاف فيه انتهى كلامه بلفظه.

وعذرا ومعذرة فلقد أطلنا النَّفَسَ في هذا وأطلنا عليك الكلام أيها القارئ وما ذلك إلا لما رأينا من تمكن المسألة من الطباع والقلوب ولكثرة القارئين في بلادنا بالهاء الخالصة وشدة تعصبهم لها وكما قال البلاغيون فلكل مقام مقال. فالله نرجو تسديد الخطى والأعمال.

وقول الشاعر: لهنك المعنىُّ في كلام ابن الحاج أحمد الآنف الذكر هو قوله:

ألا يا سنى برق على قنن الحمى لهنك من برق علي كريم.

وقول الآخر:

لهنكِ من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها.

ثم قال $: نص:

89.(لَكِنَّ فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ أُبْدِلَتْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفاً وَمُكِّنَتْ)

ش: (لَكِنَّ) الهمزة الثانية من الهمزتين. (فِي الْمَفْتُوحَتَيْنِ)، أي من الهمزتين المفتوحتين، نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ في سورة هود و﴿ءَأَمِنتُم﴾ في سورة الملك و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ و﴿ءَأَنتَ﴾ ونحو هذا. (أُبْدِلَتْ)، أي الهمزة الثانية. (عَنْ أَهْلِ مِصْرَ)، أي عن ورش وأصحابه المصريين. (أَلِفاً) محضا أي خالصا لا شائبة فيه من الهمز، وهذا هو المقدم له أداء إلا في ﴿ءَأامَنتُم﴾ ثلاث مرات، و{ءأالِهَتُنَا} في سورة الزخرف فتبقيان له على التسهيل على المقدم فيهما له أداء، وإلى ذلك أشار صاحب الأخذ بقوله:

وذا الذي يعزي لأهل مصر جرى به العلم فافهم وادر
غير آمنتم ثلاث أحرف كذا أآلهتنا في الزخرف

وهذا الإبدال الذي ذكره الناظم لورش ثابت عنه من طريق أبي يعقوب الأزرق فقط، وليس له التسهيل المذكور آنفا من طريقه أي الأزرق على ما قاله كل من النجوم الطوالع والقصد النافع وحلية المسامع، بل التسهيل يختص به عنه كلٌّ من الأصبهاني وعبد الصمد حسبما ذكر هؤلاء. وقال في الغيوث الهوامع إن كلا من الإبدال والتسهيل ثابت عن ورش من طريق الأزرق، وقد نسبه للفجر الساطع والمطلوب، وبه قال ابن الجزري في النشر أيضا. (وَمُكِّنَتْ)، أي مدت مدا مشبعا اتفاقا إن كان ما بعدها ساكنا، نحو: ﴿آنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿آشْفَقْتُمْ﴾ و﴿آنتَ﴾، و﴿آنتُمْ﴾، ونحو هذا. أو شدة نحو: ﴿آتَّخِذُ﴾، بـ﴿يَسٓ﴾ لا غير، وأما إن كان ما بعدها متحركا وذلك في موضعين فقط هما: ﴿ءَامِنتُم مَّن فِے اِلسَّمَآءِ﴾ [الآية: 17] في سورة الملك و﴿ءَالِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ [الآية: 71] في سورة هود فإن المد عندئذ يوسط

على المشهور كما في القصد النافع للإمام الخراز ومثله في الغيوث الهوامع، وبه قال أيضا كل من تحصيل المنافع والفجر الساطع والعيشي والثعالبي، وحكى فيه الثعالبي قولا بالإشباع ليجري الباب مجرى واحدا. انتهى انظر الغيوث الهوامع. أما صاحب النجوم الطوالع فقد منع فيه غير القصر معللا ذلك بعدم أصالة الألف في المد ولضعف السبب معه، وشهره ابن الجزري في النشر.

ثم قال $: نص:

90. (وَمَدَّ قَالُونُ لِمَا تَسَهَّلَا بِالْخُلْفِ فِي أَءُشْهِدُوا لِيَفْصِلَا)

ش: (وَمَدَّ قَالُونُ) وحده دون ورش، أي أدخل حرف مد، وهو الألف. والمعنى أنه يدخل ألفا بين المحققة والمسهلة في الأنواع الثلاثة الآنفة الذكر، أي إذا انفتحت الثانية، أو انضمت، أو انكسرت. وهو ظاهر كلامه، وهو كذلك، وهو رواية أبي نشيط عنه، وأما الحلواني فلم يفصل إلا إذا انفتحت الثانية أو انكسرت، وأما إن انضمت فلا يفصل. ذكر ذلك الإمام الخراز في كتابه القصد النافع. (بِالْخُلْفِ)، أي مع وجود الخلاف عنه (فِي أَءُشْهِدُوا) بالزخرف هل يأتي فيها بألف الإدخال أم لا، والمشهور والمقدم أداء والمعمول به المد له أي الإدخال. قال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع: قال أبو عمرو في رواية أبي نشيط عن قالون: قد اختلف علينا في قوله تعالى: ﴿أَشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [الآية: 18] في سورة الزخرف فقرأته على أبي الفتح بالمد طردا للقياس في نظائره، وقرأت على أبي الحسن بغير مد كورش سواءً، نقضا لمذهبه في نظائره ولم يرجح واحدا من الوجهين، وتبعه الناظم على ذلك، وكان شيخنا أبو عبد الله ـــ والكلام للخراز ـــ يأخذ له بالفصل ويستحسنه ويرى أنه أَوْلى ليجري الباب كلُّه على نسق واحد انتهى كلامه انظر القصد النافع. قلت: فمن فصل أجراه على نظائره ومن ترك فيه الفصل فلا وجه له إلا الجمع بين اللغتين، وقد يُعَلَّلُ ذلك بمراعاة قراءتها بهمزة واحدة عند من يقرؤها بها. قال بعضهم:

فصـــل وفي أأشـــهدوا قد اختلف عن ابن مينا فاستمع لما أصف
فالبعض بين الهمزتين أدخلا مدا كما في بابه ليفصلا
واختار بعض تركه فالداني من غير ترجيح له الوجهان
والترك مختار لدى المكِيِّ وللإمام العالم الذكِيِّ
وكلما ذكرتُ من خلف هنا فعن أبي نشيطهم تبينا.

وقال في التحفة:

قال أبو عَمْرِو الرَّضِيُّ الدانِي ألقصر والإدخال جيدانِ
وعلة التخصيص جمع اللغتين أو كونها من همزة لا همزتين.

(لِيفْصِلَا) متعلق، بمد أي مد قالون ليفصل بين الهمزتين بالألف مبالغة في التخفيف. والمد أي الإدخال في **{أَءُشْهِدُوا}** هو المشهور والمأخوذ به عندنا كما قال إدوعيشي في أخذه:

والعمل اليوم على المد جرى من غير شك يا أخي ولا مرا

قوله: ومد قالون.. إلخ، يؤخذ منه حيث خصص قالون بالإدخال أن ورشا لا يُدْخِلُ أي لا يأتي بألف الإدخال، وهو كذلك على المعروف عنه والمقروء له به. وقد ذكر صاحب حلية المسامع رواية عنه بالإدخال في المفتوحتين فقط، لكن ذلك غير مشهور، وقد روى الأصبهاني عنه الإدخال في كلمة **{أَئِمَّةً}** الثانية من سورة القصص، وهي قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ**﴾ [القصص: 41] وكذا في **{أَئِمَّةً}** في السجدة وهي قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا**﴾ [السجدة: 24] على وجه التسهيل له، أما إن أخذ بوجه إبدالها ياء خالصة فلا يدخل. قال علي محمد الضباع في نظم القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق:

ومُدَّ في أئمة ثاني القصص وسجدة لكن إذا سهلت خص.

ويسمى ألف الإدخال بأسماء عدة هي: الإدخال، والعدل، والفصل، والوصل، والاعتماد. وقد اختلف في مده فقيل يمد بالقصر أي بالطبيعي، وبه قال كل من النَّوْرِيِّ في غيث النفع، والشيخ إبراهيم المرغني في النجوم الطوالع، وحكى عليه في النجوم الإجماع عن بعضهم. ووجهه عدم الاعتداد بهذا الألف؛ لعروضه وضعفِ السبب الواقع بعده وهو الهمزة المسهلة، وشهره ابن الجزري في النشر، ومشى عليه في مضيء الاختلاف، إذ يقول: واطبع بالألفْ لما كآرباب مع آتخذ عرفْ، ومشى عليه أيضا من قال:

ومدة الإدخال فيها الخلف قر فقيل بالإشباع للهمز المقر
وقيل لا بل مده مقصور وهو الذي شهره الجمهور
فانظر لذا يا صاح غيث النفع عداك يا سميري الأمرُ البدعِي.

وقيل يمد المد الواجب وقدره لقالون ألفان أي أربع حركات، وهو المشهور كما صرح بذلك في تحصيل المنافع والغيوث الهوامع والقصد النافع ورجحه أي صاحب القصد النافع حيث قال بعد الكلام على الخلاف فيه ما نصه: على أن إطلاق نصوصهم يقتضي أن تكون ـــ أي ألف الإدخال ـــ داخلة في جملة ما اختلف فيه، من ذلك قول أبي القاسم الشاطبي:

وإن حرف مد قبل همز مغير يجوز قصره والمد ما زال أعدلا.

ولا شك أن هذه الألف واقعة قبل همز مغير انتهى. كلامه انظر القصد النافع. وقال في الغيوث الهوامع: إن المقدمَ أداء والمشهورَ والمعمولَ به مدُّه وعزاه للمنتوري، ونصه: وأما الألف الفاصلة بين الهمزتين من كلمة على رواية قالون فذكر الداني في الإيضاح فيها الوجهين: إشباعَ المد وتركَه، ثم قال: والإشباع عندي أقيس. وقال القيجاطي: وأما الألف في ذلك فمدها مشبع ولا يجوز ترك إشباعها. المنتوري: وبالإشباع قرأت عليه وبه آخذ. وعليه اقتصر

مكي وابن سفيان والمهدوي وابن شريح والمهلب. وقال ابن آجروم: والذي يظهر لي أنه يمد لا غير.انتهى انظر الغيوث الهوامع. قال ميمون:

أرى المد بين الهمزتين مطولا لمن حال بالإدخال في أيما قطر.

وقال في التحفة:

فصل وهذا الفصل في ما قد ذكر من باب حرف المد قبل ما نبر

وجهان والمشهور فيه المد هذا هو المنصوص فيما حدوا.

وقال شيخ الجماعة بفاس الأستاذ القيسي:

وجهان للبصري وقالون فانتبه بل رجح فيه المد ذو العدل.

وقال بعضهم أيضا:

على الخلاف ألف الإدخال يمد قل به ولا تبال

خلافه يدور بين القصر وبين الإشباع لدى من يدري

وليس فيه وسط يرى كما قال به ميمون شيخ العلما.

فمد ألف الإدخال إذاً أرجح وأشهر، كما رأيت من كثرة النصوص الواردة في ذلك، وهو الذي لا نقرأ ولا نأخذ إلا به تمشيا مع قول من كثر واعتمد والله الموفق للصواب.

ثم قال $: نص:

91. (وَحَيْثُ تَلْتَقِي ثَلَاثٌ تَرَكَهْ وَفِي أَئِمَّةٍ لِّنَقْلِ الْحَرَكَهْ)

ش: **(وَحَيْثُ)** ظرف مكان مبهم، وقد تكون ظرف زمان، كما قال الأخفش، ومنه قو الشاعر:

للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقَه قدمُه.

وتجزم الفعل المضارع إن اتصلت بها مَا، كقول الشاعر:

وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان.

وتجب إضافتها إلى الجمل إذا كانت غير جازمة. ابن مالك:

وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ وإن ينون يحتمل

... ... إلخ

(تَلْتَقِي ثَلَاثٌ) من الهمزات، وذلك موجود في **{ءَأأمَنتُمْ}** ثلاث مرات، وفي **{ءَأأِلهَتُنَا}** في موضع واحد في سورة الزخرف. (تَرَكَهْ)، أي ترك قالون ألف الإدخال بلا خلاف. وبيان اجتماع ثلاث همزات في **{ءأأمَنتُمْ}** هو أن أصلها أَأْمَنتُمْ بوزن أَفْعَلْتُمْ، فيها همزة ساكنة تقابل فاء فعل فصارت مدا للهمزة الأولى وجوبا للقاعدة الصرفية الموجبة لذلك لقول ابن مالك:

ومدا أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر واؤتمن.

ثم دخلت همزة الاستفهام وهي محققة على الأصل، وأما همزة أفعل فهي مسهلة وهي التي قبل الألف المبدلة من الهمزة الساكنة التي في محل فاء الفعل كما رأيت، وسهلت الثانية هنا لقوله السابق: فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة؛ لأن المراد بالأخرى ما قبلها همزة، فيصدق على ما بعدها همزة ثالثة كما هنا وما لم تكن بعدها همزة ثالثة كـ**{آلِدُ}** ونحوه إلا أن التي بعدها ثالثة تختص بعدم الإدخال لقالون، وأما **{ءَآلِهَتُنَا}** فاجتماع ثلاث همزات فيها فبيانه هو أن الهمزة الأولى همزة استفهام والثانية همزة الجمع والثالثة همزة الأصل في المفرد؛ لأن المفرد منه إله، وهو بوزن فعال فجُمع على وزن أفعلة كرداء وأردية وسلاح وأسلحة فصارت أألهة بوزن أفعلة، فسكنت الثانية فصيرت مدا للأولى لجميع القراء بموجب القاعدة الصرفية السالفة الذكر فصارت آلهة فدخلت همزة الاستفهام فصارت أآلهة فأضيفت إلى الضمير فصارت أآلهتنا فسهلت الهمزة الثانية للحكم السابق فترك قالون الإدخال، وعلة ذلك أنه لو فصل بين الهمزتين

بألف فيما اجتمعت فيه ثلاثة همزات لصار اللفظ في تقدير أربع ألفات وذلك فيه إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب. وكما لا إدخال هنا لقالون فلا إبدال لورش على المشهور كما تقدم؛ لأن كل من روى الإبدال في نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ليس له في ﴿ءَآمَنتُمْ﴾ و﴿ءَآلِهَتُنَا﴾ إلا التسهيل، وما رواه بعضهم عن ورش من الإبدال في ذلك ـــ وإن ذكره الداني في إيجاز البيان وكذا بعض شراح الشاطبية وهو مقتضى عموم قول الناظم: لكن في المفتوحتين أبدلت عن أهل مصر ألفا..إلخ ـــ فضعيف رواية وقياسا، وليس من طريق الأزرق، فلا يقرأ به. انظر النجوم الطوالع. وبهذا قال أيضا الإمام الخراز في كتابه القصد النافع حيث جاء فيه ما نصه: والمشهور فيها أي في الهمزة الثانية من {ءَآمَنتُمْ} و{ءَآلِهَتُنَا} إنما هو التسهيل مع أن أبا عمرو الداني ذكر إبدالها في إيجاز البيان فقال: تبدل ألفا ثم تحذف من أجل الألف التي بعدها وهذا قول محمد بن علي وغيره من أهل الأداء من مشيخة المصريين. وقال غيرهم تجعل بين بين فتمتنع بذلك من الحذف لأنها كالمحركة، وهذا هو القياس انتهى كلامه انظر القصد النافع. (وَفِي أَئِمَّةٍ)، أي ترك قالون الإدخال أيضا بلا خلاف عنه في لفظ أئمة حيث وردت وذلك في خمسة مواضع، وعلل ترك قالون الإدخال في أئمة بقوله: (لِنَقْلِ الْحَرَكَهْ)، أي ترك الإدخال فيها لأجل نقل الحركة للهمزة، لأن حركتها غير أصلية بل منقولة لها من الميم الواقعة بعدها. وبيان ذلك أن أصلها أَأْمِمَةٌ بوزن أفعلة لأنها جمع إمام بوزن فعال، ووزن فعال جمعه وزن أفعلة كما سبق، فلما جاءت بهذا الوزن الذي هو أأممة نقلت حركة الميم الأولى للهمزة الثانية الساكنة في الأصل فكسرت وأدغمت الميم التي نقلت حركتها للهمزة في الميم بعدها؛ لأن الحرف إما محرك وإما ساكن، والميم هنا لما نقلت حركتها سكنت فأدغمت في الميم بعدها لأنهما مثلان سكن أولهما فصارت أئمة بهمزتين الأولى مفتوحة محققة على الأصل والثانية مكسورة مسهلة؛ لدخولها في عموم قوله: فنافع سهل أخرى الهمزتين

بكلمة، فأصل الهمزة الثانية السكون كما رأيت، وحركتها عارضة لأنها حركة نقل، فاعتبر قالون أصلها وهو السكون وألغى حركتها لعروضها فترك فيها الفصل بالإدخال؛ لأنه إنما يكون بين الهمزتين المتحركتين في الأصل، لا بين المتحركة والساكنة، وإنما سهلت الثانية للاعتداد بالحركة وإن كانت عارضة، فاعتبر فيها الحال بالنسبة للتسهيل، واعتبر فيها الأصل بالنسبة للإدخال. انتهى. فإن قلت حيث كان أصل أئمة أأممة على وزن أفعلة فالقياس فيها أن تبدل الهمزة الثانية ألفا لسكونها بعد فتح التي قبلها وفقا للقاعدة الصرفية السابقة وهي قول ابن مالك: ومدا أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن، فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لالتبس باسم فاعل أمت بمعنى قصدت، إذ لو طَبَّقْتَ ما ذُكِرَ لوجدت ما قلنا، فتقول آمَّة، ولا فرق عندئذ بين اسم فاعل أمت وجمعِ إمام، وعلى هذا نقلوا للهمزة حركة ما بعدها لئلا تبقى ساكنة بعد الأولى وهو ممنوع في كلام العرب. وترك قالون الإدخال فيها، إذ لا يفصل إلا بين همزتين متحركتين في الأصل، وهذا معنى قول الناظم السابق: "لنقل الحركة" أي عدم الإدخال في أئمة سببه كون الحركة التي على الهمزة الأخيرة عارضة ليست أصلية بل أصلها السكون.

وقد اعترض الإمام الخراز على هذا التعليل حيث قال عند شرحه لهذا البيت: وهذا لا ينهض عند النظر؛ لأنه إذا امتنع الفصل من أجل تقدير سكون الهمزة فيلزم ألا تسهل بين بين وقد سهلت، والذي يجب أن يقال إن الهمزتين في أئمة من كلمة واحدة حقيقة بخلاف أإذا ونظائره فإن الهمزة هناك في الحقيقة من كلمتين؛ لأن الأولى داخلة على الثانية لمعنى الاستفهام، لكن لَمَّا لَمْ تنفصل عنها صارت كأنها معها في كلمة، فقولهم في نحو ذلك: في كلمة واحدة مجاز لا حقيقة والهمزتان في أئمة في كلمة واحدة كما ذكرنا، ولا يجمع بين همزتين في كلمة واحدة في الأغلب، سواء سكنت الثانية أم حركت، وإذا لم يجز تحقيق الثانية لم يجز أن تجعل بين بين؛ لأن همزة بين بين في زِنَةِ المحققة فتعين البدل، فامتنع

فيها الفصـــل، لأن الفصـــل إنما يكون في مذهبه بين المحققة والمســـهلة، وبهذا الاعتبار رُوِىَ فيها البدل وهو مذهب النحويين. قال الأخفش: تبدل ههنا ياء مكسورة مشبعة الكسر وبه قال أبو عبد الله بن شريح، وهو مذهب أبي الحسن الحصري حيث قال في رائيته:

ولا بد من إبدالها في أئمة فصحوك إن الجاهلين لفي سكر.

واقتصر الناظم فيها على التسهيل وإن لم يكن بقياس لأنه المأثور عن أهل الأداء. قال أبو عمرو: والتسهيل بين بين مذهب القراء وأهلِ الأداء ههنا يعني في أئمة للنقل انتهى كلام الإمام الخراز انظر القصد النافع. وقال في الغيوث الهوامع: وقد نقل المنتوري عن القيجاطي أنه كان يأخذ من طريق الداني في أئمة لنافع بياء خالصة، قال: وبذلك قرأت عليه وبه آخذ، وبمثله قال الجعبري. وقال القرطبي في أرجوزته:

لكن في أئمة حيث ورد فأخلص الياء هديت للرشد.

KKK

باب الهمزتين من كلمتين

ثم قال $: نص:

92. (فَصْلٌ وَأَسْقَطَ مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنْ أُولَاهُمَا قَالُونُ فِي كَلِمَتَيْنْ)

ش: (فَصْلٌ)، وهي من النص. (وَأَسْقَطَ)، أي حذف. (مِنَ الْمَفْتُوحَتَيْنْ)، أي من الهمزتين المفتوحتين. (أُولَاهُمَا) مفعول به لأسقط، أي أسقط الأولى منهما عند الأكثر. (قَالُونُ) فاعل أسقط. (فِي كَلِمَتَيْنْ)، أي من كلمتين إن تلاصقتا وكانتا قطعتين، لا ﴿أَلسُّوٓءِۚ أَن كَذَّبُواْ﴾ [الروم: 9] لعدم التلاصق، ولا نحو: ﴿مَا شَآءَ ٱللَّهُۖ﴾ [الأنعام: 129] لكون الثانية همزة وصل. وفهم من كلامه أن ورشا لا يسقطها، بل يحققها، وهو كذلك. وما مشى عليه من إسقاط الأولى من المفتوحتين لقالون هو المشهور والمعتمد عند الأكثر من أهل الأداء، وقيل أسقط الثانية منهما، وثمرة الخلاف تظهر في المد، فعلى القول بإسقاط الأولى يكون في المد خلاف بين القصر والمد لقوله السابق: والخلف في المد لما تغيرا؛ لأن سببه هنا تغير بالإسقاط فيكون فيه وجه بالطول ووجه بالقصر كما سبق بيانه في باب المد، والوجهان صحيحان مرويان فيه ومقروء بهما، والمد أرجح عند غير واحد كالشاطبي وغيره، ورجح فيه ابن الجزري القصر، لضعف سببه بالإسقاط، وهو المعمول به عندنا، وعلى القول بإسقاط الثانية فيكون المد متعينا، لأنه من باب المد الواجب. والقول بإسقاط الأولى هو المشهور عند أكثر أهل الأداء كما سبق. قال أبو عمرو الداني في سياق ترجيحه المدَّ على القصر عند ذكره للوجهين المترتبين على القول بإسقاط الأولى لقالون، قال: واختلف أصحابنا في زيادة التمكين للألف التي قبل الهمزة الساقطة، فمنهم من يُمَكِّنُهَا بزيادة لكون إسقاطها عارضا اعتدادا بالأصل، ومنهم من يُمَكِّنُهَا من غير زيادة لذهابها من اللفظ وكونِ ذلك بمنزلة ما كان من كلمتين أي المد المنفصل اعتدادا باللفظ، وتابع في

معرض سياق كلامه إلى أن قال: فحصل من هذا أن قوله: ﴿**جَآءَ اجَلُهُمْ**﴾ [الأعراف: 32] وشبهه على مهذب قالون مختلف فيه. والمد أشهر. انتهى كلامه. انظر القصد النافع. وقد خالف صاحب النجوم الطوالع هذا الترجيح، وذهب إلى ترجيح القصر فيه، صرح بذلك عند قول الناظم في باب المد: والخلف في المد لما تغيرا حيث قال بعد كلام: لكن التحقيق الذي عليه المتأخرون كابن الجزري هو التفصيل فيقدم القصر فيما ذهب أثره كـ{**جَا أَمْرُنَا**} عند من أسقط الهمزة الأولى، ويُقدَّم المد فيما بقي له أثر يدل عليه كـ{**هَؤُلاَءِ إِن كُنتُمْ**} عند من سهل الأولى كقالون، ترجيحا للموجود على المعدوم وبهذا التفصيل جرى عملنا وبه قرأت على شيخنا انتهى كلامه انظر النجوم الطوالع.

ثم قال $: نص:

93. (كَجَاءَ أَمْرُنَا وَوَرْشٌ سَهَّلاَ أُخْرَاهُمَا وَقِيلَ لَا بَلَ اَبْدَلَا)

ش: (كَجَاءَ أَمْرُنَا) هذا مثال لما تقدم من قوله: وأسقط من المفتوحتين.. إلخ، أي وذلك كـ{**جَاءَ أَمْرُنَا**} و{**شَاءَ أَنشَرَهُ**} و{**شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ**} و{**شَاءَ أَوْ يَتُوبَ**} و{**جَاءَ أَهْلُ**} و{**جَاءَ آلَ لُوطٍ**} و{**جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ**} ونحو هذا. (وَوَرْشٌ سَهَّلَا أُخْرَاهُمَا)، أي أخرى الهمزتين المفتوحتين في كلمتين وحقق الأولى على الأصل. وهذه طريق البغداديين عن عبد الصمد عن ورش كما في كل من القصد النافع، والنجوم الطوالع، وحلية المسامع. وطريقة للمصريين عن الأزرق عن ورش كما في الغيوث الهوامع، ونصه: ذكر الشارح أن التسهيل خاص بالبغداديين وهذا غير بَيِّنٍ لأنه ليس من طريق قال ابن الجزري: روى كثير من المصريين عن ورش من طريق الأزرق التسهيل، قاله في الفجر انتهى انظر الغيوث الهوامع. (وَقِيلَ لَا) يسهلها أي الثانية. (بَلْ أَبْدَلَا)، أي أبدلها مدا للأولى وذلك من طريق المصريين عنه. والوجهان صحيحان مقروء بهما، والمقدم أداء الإبدال إلا في كلمة {**جَاءَ آلَ**} مرتين، فالمقدم فيها لورش التسهيل كما قال إدوعيشي في أخذه:

والعمل اليوم على الإبدال في غير جاء آل خذ مقالي

وعلى القول بالإبدال فحرف المد المبدل منها يُمَدُّ مدا مشبعا بلا خلاف إن كان بعده ساكنٌ، نحو: ﴿**جَآءَ امْرُ رَبِّكَ**﴾ [هود: 75] ﴿**وَجَآءَ اهْلُ الْمَدِينَةِ**﴾ [الحجر: 67] ونحو هذا. ويوسط على المشهور إن كان بعده متحرك نحو: ﴿**جَآءَ اجَلُهُمْ**﴾ [الأعراف: 32]، و﴿**جَآءَ احَدَهُمُ**﴾ [المؤمنون: 100] كما في الغيوث الهوامع، وحلية المسامع، والقصد النافع والفجر والثعالبي، خلافا لما في النجوم الطوالع القائل بوجوب قصره قولا واحدا ولا يجوز فيه عنده المد ولا التوسط، وعلل ذلك بقوله: لانفصال الهمزة عن حرف المد في كلمة أخرى ولعدم أصالة المد فيه. وإطلاق الناظم المفتوحتين يتناول ما وقع فيه بعد الثانية غير ألف كالأمثلة السابقة، وما وقع فيه بعدها ألف، وذلك في موضعين هما: **{جَاءَ آلَ}** مرتين الأولى في سورة الحجر في قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَآءَ اٰلَ لُوطٍ اِلْمُرْسَلُونَ**﴾ [الحجر: 61] والثانية في سورة القمر في قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جَآءَ اٰلَ فِرْعَوْنَ اَلنُّذُرُ**﴾ [القمر: 41] ففي الهمزة الثانية فيهما الوجهان على التحقيق المقروء به، خلافا لمن منع الإبدال وعين التسهيل فيهما. إلا أن المقدم فيهما التسهيل كما قدمنا؛ لأنه الأقيس والأشهر. قال الإمام الخراز: ولم يتعرض الناظم لذكرهما على الخصوص إلا ما ذكر من إطلاق التسهيل والبدل جميعا، فيظهر من كلامه أن البدل فيهما على حده في غيرهما، بل يقوى فيهما التسهيل. انظر القصد النافع.

قال في التحفة:

لكن جاء آل بتسهيل يرى أولى من البدل لحذف قررا.

واعلم أنه يجوز في **{جَاءَ آلَ}** على وجه البدل القصر والتوسط والطول عند بعضهم لوقوع المد بعد همز ثابت. وقال بعض إن مع البدل وجهين فقط هما التوسط والقصر. والصواب أنه لا يجوز مع البدل إلا الطول والقصر كما قال صاحب النجوم الطوالع، فالقصر على تقدير حذف أحد الألفين لاجتماع الساكنين،

والطول على تقدير إثبات الألفين وزيادة ألف ثالثة للفصل بين الساكنين. انظر النجوم الطوالع.

تنبيه: خص قالون الأولى من المفتوحتين بالإسقاط على ما شُهِّرَ ولم يسهلها بين بين كما سهل الأولى من المكسورتين والمضمومتين كما سيأتي؛ لأن الهمزة إذا سهلت وكانت مفتوحة قربت من الألف وقبلها ألف فكأنه إن سهلها جمع بين ألفين فاستثقل ذلك فأسقطها. وخص ورش الثانية بالتسهيل لأن الثقل والتكرار إنما وقعا بها، وأما إبدالها مدا فللمبالغة للتخفيف وإن كان غيرَ قياس.

ثم قال $: نص:

94. (وَسَهِّلِ الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكَسْرِ نَحْوَ مِنَ السِّمَاءِ إن لِّلْمِصْرِي)

ش: (وَسَهِّل) أيها القارئ الهمزة (الْأُخْرَى بِذَاتِ الْكَسْرِ)، أي في ذات الكسر أي صاحبة الكسر، والأصل ذاتيْ بالتثنية لكنه أفرد باعتبار إرادة الجنس، ومثل لذلك بقوله: (نَحْوَ مِنَ السَّمَاءِ إن) من قوله تعالى: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفاً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء: 187] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: 30] ونحوه. (لِلْمِصْرِي)، أي لورش المصري، وحذف ياء النسب لضرورة الوزن. وهذا التسهيل من طريق أبي يعقوب الأزرق عن ورش كما يعلم من قوله السابق: سلكت في ذلك طريق الداني، وقد نص عليه في الغيوث الهوامع ونسبه لكل من الفجر والمطلوب. خلافا لما في النجوم الطوالع والقصد النافع وحلية المسامع القائلين بأن التسهيل خاص بالبغداديين من طريق عبد الصمد عن ورش، وأن أبا يعقوب الأزرق ليس له عنه إلا الإبدال كما أسلفنا.

ثم قال $: نص:

95. (وَأَبْدِلَنْ يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ مِنْ عَلَى الْبِغَاءِ إنْ وَهَؤُلَاءِ إنْ)

ش: (وَأَبْدِلَنْ) لورش أيها القارئ الهمزة الأخرى من المكسورتين (يَاءً خَفِيفَ الْكَسْرِ)، أي مختلسها. (مِنْ) قوله تعالى: (عَلَى الْبِغَاءِ)، أي {وَلَا تُكْرِهُوا

فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً} بالنور، **(وَهَؤُلَاءِ إن) {كُنتُمْ صَادِقِينَ}** بالبقرة. وروى عنه أيضا إبدالها فيهما ياء مشبع الحركة. وله فيهما أيضا الوجهان اللذان عنده في غيرهما من هذا الباب، وهما التسهيل بين بين المذكورُ قبلُ، والإبدال الآتي ذكره بعدُ. وهذا الوجه الذي ذكره هنا فيهما لورش قد تواتر عنه أداء، لا نصا، كما قال الخراز وعزاه للداني حيث قال: قال أبو عمرو الداني: وذلك مشهور عنه في الأداء دون النص. يعني إبدالَها ياء مختلس الحركة، ويعني بقوله في الأداء دون النص أنه لم يوجد في ذلك نص في كتاب وإنما يتلقى من الأئمة ويؤخذ منهم مشافهة. انتهى كلامه انظر القصد النافع. فعلم مما ذكر أن لورش في الهمزة الثانية من هذين الموضعين أربعةَ أوجه، وهي: التسهيل بين بين، وهو مأخوذ من عموم قوله السابق: وسهل الأخرى بذات الكسر.. إلخ. والإبدال بياء مدية، وسيأتي ذكره وبيانه عند ذكره للمضمومتين. والإبدال بياء مكسورة خفيفة الكسر وهو خاص بهما دون سائر الباب، وهذه الأوجه الثلاثة مقروء بها كلِّها لورش، والمقدم له منها في الأداء الإبدال حرف مد، ثم التسهيل بين بين، كما هو الحال في كل مكسورتين، ثم الإبدال بياء مختلس الحركة في خصوصهما، هذا هو المشهور لورش من طريق الأزرق. أما الوجه الرابع وهو الإبدال بياء مشبعة الكسر فليس مقروءا به له من طريقنا كما في النجوم الطوالع ومثله في القصد النافع للإمام الخراز حيث قال فيه ما نصه: قال أبو عمرو: قال أبو القاسم خلف ابن إبراهيم: وقد كان بعض شيوخنا يبدل الهمزة الثانية في هذين الموضعين ياء مكسورة مشبعة الكسر، وكان الجِلَّةُ لا يشبعونها. انتهى كلامه انظر القصد النافع. قلت: وهذه الأوجه ليس معمولا به منها عندنا إلا وجهُ البدل مدا والذي سيأتي به الناظم عند ذكره للمضمومتين كما قال إدوعيشي في أخذه حيث يقول:

وليس أخذنا بما قد ذكرا وسوف يأتيك بما قد شهرا

ثم قال $: نص:

96. (وَسَهِّلِ الْأُولَى لِقَالُونَ وَمَا أَدَّى لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا)

97. (فِي حَرْفَيِ الْأَحْزَابِ بِالتَّحْقِيقِ وَالْخُلْفُ فِي بِالسُّوءِ فِي الصِّدِيقِ)

ش: (وَسَهِّلْ) أيها القارئ. (الْأُولَى)، أي الهمزة الأولى من المكسورتين في كلمتين مطلقا. (لِقَالُونَ) وحده وحقق له الثانية على الأصل. (وَمَا أَدَّى) تسهيله من هذا الباب (لِجَمْعِ السَّاكِنَيْنِ)، أي إلى الجمع بين الساكنين المتماثلين لا تسهله له بل أبدله ثم (أَدْغِمَا)، أي أدغمه، يعني أن الهمزة إذا سهلت أصبحت قريبة من الساكن، فإن كان تسهيلها يؤدي لجمع الساكنين المتماثلين فلا تسهلها، بل أبدلها مثل ما قبلها ثم أدغم ذلك المثل الذي قبلها فيها، وذلك في ثلاثة مواضع، اثنتان بلا خلاف، وإليهما أشار بقوله: (فِي حَرْفَيِ الْأَحْزَابِ)، أي في كلمتي سورة الأحزاب، وهما قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الآية: 53]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ وَّهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ اِنْ اَرَادَ﴾ [الآية: 50] (بِالتَّحْقِيقِ)، أي على القول المحقق من الخلاف عنه في ذلك. قاله في النجوم الطوالع، ومثله في الفجر والثعالبي والمجرادي. قال في الفجر ما نصه: قال المنتوري: قال شيخنا القيجاطي: معناه أن ذلك في كلام العرب لا يجوز غيره. وَرُوِىَ عنه تسهيل الأولى فيهما وتحقيق الثانية كسائر الباب، وَرَوَى عنه أحمد الحلواني تحقيق الأولى وتسهيل الثانية. وروى عنه أبو نشيط تحقيق الأولى وإبدال الثانية مدا كورش. قاله في حلية المسامع وعزاه لتحصيل المنافع. وقاله أيضا ابن الجزري في كتاب النشر في القراءات العشر: وأما الموضع الثالث ففيه الخلاف عنه، هل يبقى مسهلا طرد ا للباب أو يدغم بعد الإبدال؟ ولذلك قال: (وَالْخُلْفُ) عنه ثابت (فِي) قوله تعالى: (بِالسُّوءِ) {إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيَ} (فِي) سورة (الصِّدِّيقِ)، أي يوسف غ، فقد روى عنه إدغامها ككلمتي الأحزاب، وروي عنه تسهيلها،

وكلا الوجهين صحيح مقروء به كما في النجوم الطوالع والنشر في القراءات العشر، إلا أن المقدم له في الأداء وجه الإدغام من بعد الإبدال كما قال العيشي في أخذه:

والعمل اليوم على الإدغام من بعد الإبدال فخذ كلامي

قال ابن الجزري في كتابه النشر: فأبدل الهمزة منها واوا وأدغم الواو التي قبلها فيها الجمهورُ من المغاربةِ وسائرُ العراقيين عن قالون، وهو المختار رواية مع صحته في القياس، وقال الحافظ الكبير أبو عمرو الداني في مفردته: وهذا الذي لا يجوز في التسهيل غيره. انظر النشر لابن الجزري. والتسهيلُ أيضا ثابت ومروي عنه كما سبق، وقد ذكره أبو عمرو الداني في كتاب الاقتصاد، وبه قال أبو الحسن طاهر بن غلبون، وهو الوجه الثاني للشاطبي. وحكى أبو جعفر بن الباذش عنه رواية ثالثة وهي نقل حركة الهمزة الأولى إلى الواو ثم حذفها أي الهمزة، قاله الإمام الخراز. وقال ابن الجزري في النشر: وإنما الأصل في تسهيل هذه الهمزة هو النقل لوقوع الواو قبلها أصلية عين الفعل، قال مكي في التبصرة: والأحسن الجاري إلغاء الحركة، ثم قال: ولم يرو عنه. قلت ـــ والقول هنا لابن الجزري ـــ: قد قرأت به عنه من طريق الإقناع وغيره، وهو مع قوته قياسا ضعيف رواية انتهى. انظر النشر لابن الجزري. فوجه ما ذهب إليه من الإبدال والإدغام هو استثقال ما كان يؤدي إليه التسهيل لو سهلت من التقاء الساكنين، لأن الهمز المسهل يقرب من الساكن، فلو سهلت بين بين لقربت من الياء الساكنة و قبلها واو ساكنة فيؤدي ذلك إلى اجتماع ساكنين، ولم يراع ذلك فيما قبله ألف، نحو: ﴿**هَٰٓؤُلَآءِ ان كُنتُمْ صَٰدِقِينَ**﴾ [البقرة: 30] لأصالة الألف وقوة المد الذي فيه، ووجه التسهيل أنه أجراه على نظائره ولم يستثقل من اجتماع الساكنين فيه ما كان يستثقله منه في **{النَّبِيءِ إِلَّا}** و**{النَّبِيءِ إِن}**؛ لاختلاف الساكنين وهما الواو والياء، إلا أن هذا الوجه ـــ وهو وجه التسهيل ـــ ليس مقدما كما قدمنا. قال أبو

عمرو الداني: وذلك أي وجه التسهيل ضعيف، ولا يجيز الحذاق من القراء والنحويين إلا الوجه الأول، يعني وجه الإدغام بعد الإبدال.

ثم قال $: نص:

98. (وَسَهَّلَ الْأُخْرَى إِذَا مَا انضَمَّتَا وَرْشٌ وَعَن قَالُونَ عَكْسُ ذَا أَتَى)

ش: (وَسَهَّلَ) الهمزة (الْأُخْرَى) من الهمزتين اللتين بين كلمتين وحقق الأولى على الأصل. (إِذَا مَا انضَمَّتَا)، أي إذا جاءتا مضمومتين. (وَرْشٌ) فاعل سهل، أي سهل ورش وحده دون قالون الهمزة الأخرى من الهمزتين المضمومتين اللتين بين كلمتين، ولم يقع ذلك في القرآن الكريم إلا في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾ [الآية: 31] في سورة الأحقاف. وهذا التسهيل من طريق الأزرق كما نص عليه المحقق ابن الجزري، وكما يعلم أيضا من قول الناظم السابق: سلكت في ذاك طريق الداني؛ إذ طريق الداني هي طريق الأزرق، لكن فيه الخلاف عنه من طريق الأزرق هذه، وأما طريق الأصبهاني فلا خلاف عنه منها فيه. انظر النشر لابن الجزري. (وَعَن قَالُونَ عَكْسُ ذَا)، وعكس ذا هو تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، لأنه هو عكس ما ذكره عن ورش من تسهيل الأخرى المشار إليه بقوله: ذا (أَتَى)، أي جاء وروى عنه. وهذه طريق أبي نشيط عنه، وروى عنه الحلواني تحقيق الأولى وتسهيل الثانية في الأنواع الثلاثة أي ما اتفقتا فيه فتحا أو ضما أو كسرا مثل رواية الأصبهاني عن ورش، وكذلك روى عنه أيضا مثل ما روى عنه أبو نشيط، كما في النجوم الطوالع والغيوث الهوامع والثعاليبي.

ثم قال $: نص:

99. (وَقِيلَ بَلْ أَبْدَلَ الْأُخْرَى وَرْشُنَا مَدّاً لَّدَى الْمَكْسُورَتَيْنِ وَهُنَا)

ش: (وَقِيلَ)، وهو المشهور عن ورش إنه لا يسهل الأخرى من المكسورتين ولا من المضمومتين. (بَلْ أَبْدَلَ) الهمزة (الْأُخْرَى) منهما (وَرْشُنَا مَدّاً)، أي حرف مد مجانسا لحركة الهمزة الأولى. (لَدَى)، أي في الهمزتين (الْمَكْسُورَتَيْنِ)

المتقدمتين فيبدلها ياء مدية للأولى. (وَهُنَا)، أي وأبدل الهمزة الأخرى واوا مدية للأولى هنا أي في المضمومتين، وذلك في موضع واحد كما تقدم وهو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءُ ۚ اوْلَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الآية: 31] في سورة الأحقاف، والإبدال مدا هو المقدم أداء فيهما مع صحة التسهيل. قال أحمد العيشي في أخذه:

وذا الذي به هنا جرى العمل من غير شك يا أخي ولا خلل

وقد ذكر أبو عمرو الداني عن المصريين وجها ثالثا في ثانية المضمومتين وهو إبدالها واوا مضمومة، ولم يتعرض له الناظم؛ إذ لا عمل عليه في الأكثر. انتهى انظر القصد النافع.

تنبيه: اعلم أن ما ذُكِرَ من التسهيل أو غيره لقالون أو لورش إنما هو في حالة الوصل، وأما في حالة الوقف فتُحقَّقُ الأولى ويُبْدَأُ بالثانية محققة أيضا مطلقا؛ لأن سبب التغيير فيما غُيِّرَ منهما هو تلاصقهما في الوصل للتخفيف من ثقل اجتماعهما، فإذا فصل بينهما بالوقف زال الثقل الذي كان السببَ في تغيير ما غُيِّرَ وعاد كل منهما إلى أصله. قال ابن القاضي:

وما سهلوه أو أبدلوه بوصلهم فحققه وقفا ثم بدءا بلا امترا.

فعلة التغيير هي التخفيف. ووجه تخصيص قالون للأولى بالتغيير دون الثانية أنها طرف، والأطراف هي محال التغيير، والثانية هي أُولَى كلمتها وعليه فهي أحق بالبقاء. وأما ما ذهب إليه ورش من تخصيص الثانية فوجهه أن الهمزة الثانية أعظم ثقلا من الأولى بسبب تكرارها. قال أبو محمد مكي: وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى لأن بالثانية يقع التكرار وبه يقع الاستثقال. قال الداني: هذا على أنه أراد الإدراج والاتصال دون الاستئناف والابتداء. وأما البدل فيها فإنه جاء عنده على غير قياس كما هو الحال في آنذرتهم ونحوه؛ إذ الأصل في تخفيف الهمزة التسهيل بين بين لبقاء أثرها، فعدل عن التسهيل إلى البدل

مبالغة في التخفيف وإن لم يكن بقياس، وقد علمت أن قالون خفف الأولى وحقق الثانية، وذلك أنه لما رأى أن الثانية لا بد لها من التحقيق في البدء أجرى الوصل على ذلك فحققها فوجب تخفيف الأولى إذ قد حصل التحقيق للثانية. قاله أبو محمد مكي. ووجه حذفه الأولى من المفتوحتين على القول به، وهو الراجح أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها. قاله أبو محمد مكي أيضا، وبنحوه قال أبو العباس. فإن قيل لم حذف الأولى من المفتوحتين ولم يسهلها على القياس كما فعل في المضمومتين والمكسورتين؟ فالجواب كما أعلنا سابقا: أنه لما كانت الهمزة المفتوحة في حال تسهيلها تقرب من الألف حذفها، إذ لو سهلها لقربت من الألف وقبلها ألف فكأنه جمع بين الألفين وهما ساكنان فيكون فيه الجمع بين ساكنين مثلين ليس أولهما قابلا للادغام لأصالته في المد، وليس ذلك في المكسورتين ولا المضمومتين لاختلاف الساكنين باختلاف حركة الهمزتين. فإن قيل من أين يعلم أنه أسقط الأولى وحقق الثانية على القول بذلك ولعله أسقط الثانية وحقق الأولى لاتفاق اللفظ فيه على كلا القولين؟ فالجواب: أنه لما سهل الأولى من المضمومتين والمكسورتين ولم يكن في ذلك شك علم أن مذهبه هو تسهيل الأولى في الأنواع الثلاثة فحكم بحذفها من المفتوحتين حين تعذر تسهيلها. انظر القصد النافع.

تنبيه: اعلم أنه إذا أبدلت الثانية مدا للأولى في الأنواع الثلاثة عند ورش كما هو المقدم أداء، وكما سبق فلا تخلو من أن يقع بعدها ساكن أو لا يقع، فإن وقع بعدها ساكن فيُشبَعُ مدُّها بلا خلاف، نحو: ﴿**جَآءَ امْرُ**﴾ [هود: 75] و﴿**أَلسَّمَآءِ ان كُنتَ**﴾ [الشعراء: 187] لقوة السبب الواقع بعدها، وإن وقع بعدها متحرك نحو: ﴿**جَآءَ اجَلُهُمْ**﴾ [الأعراف: 32] و﴿**أَلسَّمَآءِ الٰهٌ**﴾ [الزخرف: 84] و﴿**أَوْلِيَآءُ اوْلَٰئِكَ**﴾ [الأحقاف: 31] فيوسط على المشهور كما في الغيوث الهوامع، وقد نسبه للفجر والثعاليبي وإدوعيشي، وحكى فيه قولا بالإشباع كما ذكرنا ذلك في باب المد، ونص الإمام الخراز على توسطه أيضا في كتابه القصد النافع، ونصه: فإذا أبدلها

فلا يخلو ما بعدها من أن يكون ساكنا أو متحركا، فإن كان ساكنا كان مده كمثل المدة الأولى فيشبع، وإن كان متحركا كان مده متوسطا على المشهور، وذلك نحو: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: 32]، ونحوه. انتهى كلامه انظر القصد النافع. وقيل يقصر، وبه قال في النجوم الطوالع، وفي حلية المسامع، ونص عليه ابن الجزري في كتابه النشر، ونصه: ولا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ و﴿ءَأَمِنتُمْ﴾ و﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾ و﴿أَوْلِيَاءُ أُوْلَئِكَ﴾ و﴿السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾ حالة إبدال الثانية حرف مد؛ لعروض المد بالإبدال وضعف السبب لتقدمه على الشرط انتهى كلامه انظر النشر لابن الجزري. وهذا سبق أن ذكرناه وتكلمنا عليه في باب المد إلا أنه لتشابكه مع ما نحن فيه من أحكام البدل أعدناه ليتبين حكمه. والله الهادي إلى الصواب.

ثم قال $: نص:

100. (ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَانفَتَحَتْ أُولَاهُمَا فَإِنَّ الْأُخْرَى سُهِّلَتْ)

101. (كَالْيَا وَكَالْوَاوِ وَمَهْمَا وَقَعَتْ مَفْتُوحَةً وَاواً وَيَاءً أُبْدِلَتْ)

ش: (ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا)، أي الهمزتان اللتان في كلمتين أي إذا اختلفت حركتاهما. (وَانفَتَحَتْ أُولَاهُمَا)، أي والحال أن الأولى منهما انفتحت وانكسرت الأخرى منهما أوانضمت. (فَإِنَّ الْأُخْرَى) منهما (سُهِّلَتْ) لنافع باتفاق من ورش وقالون عنه؛ لقوله السابق:

وربما أطلقت في الأحكام ما اتفقا فيه عن الإمام

(كَالْيَا)، أي بين الهمزة والياء إذا كسرت، نحو: ﴿تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ﴾ [الحجرات: 9] ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ [البقرة: 132]، ﴿نَبِّأْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الشعراء: 69] ونحو هذا. (وَكَالْوَاوِ)، أى أو سهلت بين الهمزة والواو إذا ضمت، نحو: {جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا} بالفلاح لا غير. (وَمَهْمَا)، أي وحين. (وَقَعَتْ)، أي الأخرى. (مَفْتُوحَةً وَاواً) أبدلت إذا

انضمت الأولى. (وَيَاءً أُبْدِلَتْ) أيضا إذا انكسرت الأولى، وهذا باتفاق منهما عن نافع أيضا. مثاله في حال انضمام الأولى: ﴿أَلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ﴾ [النمل: 39] ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف: 99] ﴿تَشَآءُ أَنتَ﴾ [الأعراف: 155] ونحو هذا. وفي حال انكسارها نحو: ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾ [الأعراف: 49] ﴿ٱلنِّسَآءِ أَوَ ٱكْتَنَتُمْ﴾ [البقرة: 233] ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: 98] ﴿ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [الشعراء: 3] ونحو هذا. ووجه التسهيل بين بين في المضمومة والمكسورة كونه الأصلَ في أنواع التغيير لبقاء أثر الهمزة معه، وما جاء على الأصل لا يعلل. ووجه البدل واوا في المفتوحة إذا انضمت الأولى، أو ياء إذا كسرت أنها لو سهلت بين بين لقربت بذلك من الألف وقبلها ضمة أو كسرة، والألف لا تقع بعدهما فكذلك ما قرب منها لا يقع ولا يكون بعدهما. قاله أبو عمرو الداني $.

ثم قال $: نص:

102. (وَإِنْ أَتَتْ بِالْكَسْرِ بَعْدَ الضَّمِّ فَالْخُلْفُ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ)

103. (فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْقُرَّاءِ إِبْدَالُهَا وَاواً لَّدَى الْأَدَاءِ)

104. (وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ ثُمَّ سِيبَوَيْهْ تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ وَالْبَعْضُ عَلَيْهْ)

ش: (وَإِنْ أَتَتْ)، أي الهمزة الأخرى من الهمزتين اللتين بين كلمتين. (بِالْكَسْرِ)، أي جاءت مكسورة. (بَعْدَ الضَّمِّ)، أي إتيان الأولى منهما مضمومة، نحو: ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ [هود: 87] ﴿يَشَآءُ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف: 100] ﴿ٱلنَّبِيٓءُ إِذَا﴾ [الممتحنة: 12] ﴿ٱعْلَمُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [فاطر: 28] ونحو هذا. (فَالْخُلْفُ فِيهَا)، أي في الهمزة الأخرى ثابت (بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ) من النحاة والقراء. (فَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ) من النحاة، وهو سعيد بن مسعدة وكنيته أبو الحسن البلخي النحوي، أحد نحاة البصرة، وهو صاحب سيبويه الذي أخذ عنه، وكان أكبر منه سنا، وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب، والأخفش في اللغة تقال لِلضَّيِّقِ الْعَيْنِ. (وَالْقُرَّاءِ)، أي الأكثر منهم، لا كلهم بدليل ما سيذكره في البيت الآتي. (إِبْدَالُهَا وَاواً) خالصة متحركة بالحركة

التي كانت على الهمزة قبل أن تبدل. **(لَدَى الْأَدَاءِ)**، أي في الأداء. وهذا القول هو الأشهر رواية، وهو المأخوذ به. قال أبو عمرو الداني: وبذلك قرأت على عامة من لقيته، وعليه أهل الأداء، وكذا روى أبو الحسن طاهر بن غلبون عن ابن مجاهد، وهو آثر، وعليه العمل، وبه الأخذ. **(وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ)** بن أحمد الفراهيدي، وهو شيخ سيبويه، وهو أول من ألف في علم العروض، وكان أعلمَ الناس وأتقاهم، وأفضلَ الناس وأذكاهم. **(ثُمَّ سِيبَوَيْهْ)**، واسمه عمْرو بن قنبر، وهما إماما فَنِّ النحوِ ورائداه. **(تَسْهِيلُهَا كَالْيَاءِ)**، أي بين الهمزة والياء. **(وَالْبَعْضُ)** من القراء والأكثر من النحاة. **(عَلَيْهْ)**، أي على هذا القول، وهذا أوجه عربية. قال أبو عمرو الداني: وهذا مذهب الخليل وسيبويه الذي لا يجيزان غيره. وقد حكاه ابن مجاهد عن أبي عمرو الداني، وقرأ به الداني على شيخه فارس بن أحمد، وقال أي الداني إنه الأوجه في القياس وإن الأول آثر في النقل.

وقال ابن الجزري في كتابه النشر: وبالتسهيل قطع مكي والمهدوي وابن سفيان وصاحب العنوان وأكثر مؤلفي الكتب كصاحب الروضة والغايتين والتلخيص، ونص على الوجهين في التذكرة والتيسير والكافي والشاطبية وتلخيص العبارات، وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه حيث حكى تسهيلها كالواو فلم يصب من وافقه على ذلك لعدم صحته نقلا وعدم إمكانه لفظا فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل الكسرة ضما أو تكلف إشمامها الضم وكلاهما لا يجوز ولا يصح انتهى كلامه انظر النشر. وقد قدمنا أن إبدالها واوا هو المأخوذ به عند أكثر أهل الأداء، والمأثور رواية، ولذلك قال إدوعيشي في أخذه:

فمذهب الأخفش والقراء جرى به العمل في الأداء

تنبيه: قوله: والبعض بتعريف بعض بالألف واللام فيه تسامح، لأن العرب لا تعرفه إلا بالإضافة ككل، ولذلك لم يردا في القرآن الكريم معرفين بأل مطلقا بل يلازمان الإضافة، قال الإمام السيوطي في الفريدة:

كـل وبـعـض لازمـاهـا فـامـتـنـع تـعـريـفـه بـالـلام أو حـالا يـقـع

قال شـيخنا العلامة محمد بن المحفوظ: قلت: والمختار جواز تعريفهما بأل حملا لكلٍّ على جميعٍ ولبعضٍ على جزءٍ، وقد وقع في كلام سـيبويه وغيره من فصحاء العرب. فوجه تسهيل الهمزة المكسورة بعد المضمومة عند من قال به هو مراعاة حركتها هي نفسها إذ لا مانع من تسهيلها بين بين على الأصل. ووجه إبدالها واوا مراعاةُ حركةِ ما قبلها؛ لأنها أَثقل من حركتها هي فلذلك أُجْرِيَ الحكم لها، إذ الثقيل هو الحاكم على الخفيف بالطبع وبالعادة، فبسـبب ذلك أبدلت واوا مكسورة لانضمام ما قبلها. قاله الداني. ولم يقع في القرآن الكريم عكس هذا، أي لم يقع في القرآن همزة مضـمومة بعد همزة مكسـورة بين كلمتين، وإنما ورد معناه فقط، وهو قوله تعالى في سورة القصص: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ**﴾ [القصص: 22] أي على الماء أمة فلو جرد الضمير لظهر الاسم ووقع ما لم يقع، ولو وقع لسهلت بين بين لثقل الضم.

ثم قال $: نص:

105. **(فَصْـلٌ وَأَبْـدِلْ هَمْزَ وَصْـلِ اللَّامِ مَـدّاً بُـعَيْـدَ هَـمْـزِ الِاسْـتِـفْـهَـامِ)**

ش: **(فَصْلٌ)**، وهي من النص. **(وَأَبْدِلْ)** أيها القارئ. **(هَمْزَ وَصْلِ اللَّامِ)**، أي همز الوصـل الواقع قبل لام التعريف. **(مَـدّاً)**، أي حرف مد. **(بُعَيْـدَ هَمْزِ الِاسْـتِفْهَامِ)**، وقد وقع هذا في ثلاثة ألفاظ كل لفظ تكرر مرتين، وهي قوله تعالى: ﴿**ءَآللَّهُ**﴾ بيونس والنمل. و﴿**آلذَّكَرَيْنِ**﴾ مرتين بالأنعام. و**(آلْئَنَ)** بيونس مرتتين. وقيل بتسهيل همز الوصل بين بين. والوجهان جيدان صحيحان مقروء بهما لكافة القراء كما نص على ذلك أبو عمرو الداني والشـاطبيُّ وغيرُهما، إلا أن المقدم أداء الإبدال، ولذلك اقتصر عليه الناظم، ولا يمكن أن يدخل وجه التسهيل هنا في قوله السابق: فنافع سهل أخرى الهمزتين بكلمة؛ لأن ذلك خاص بهمزتي القطع، ولو قال الناظم بدل هذا البيت:

ومـدا أبـدل هـمـز وصـــل الـلام أو ســـهلن بعيـد همز الاســـتفهـام

لأفاد الوجهين، وتسهيل همز وصل اللام أو إبدالها مدا بعيد همز الاستفهام لغتان صـــحيحتان مشـــهورتان عند أهل اللغة العربية، قال ابن مالك في ذكره لمواضع همز الوصل:

وأيـمـن هـمـز أل كـذا ويـبـدل مـدا بعيـد الاســتفهـام أو يســهـل.

ومن تسهيله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أألـحـق إن دار الـربـاب تـبـاعـدت أو انـبـت حـبـل أن قـلـبـك طـائـر.

وقول الآخر:

ومـا أدري إذا مـا يـمـمـت وجـهـا أريـد الـخـيـر أيـهـمـا يـلـيـنـي

أألـخـيـر الـذي أنـا أبـتـغـيـه أم الشـــر الـذي هـو يـبـتـغـيـنـي.

قال أبو عمرو الداني: وليس شيء من ألفات الوصل يثبت في الوصل غير همز الوصل الداخلة على لام التعريف إذا دخلت عليها همز الاستفهام؛ إذ بثبوتها يتبين الخبر من الاســتفهام ويعرف الفرق بينهما، إذ لو حذفت لالتبس الاســتفهام بالخبر؛ لاتفاق حركة الاستفهام وحركة همز الوصل بالفتح. واعلم أنه على القول بالتسهيل لا يجوز الإدخال لمن يدخل بين الهمزتين كقالون لضعف همز الوصل عن همز القطع لعدم ثبوتها في الدرج. قال بعضهم:

القول بـالتســهيـل مـا بـه العمـل بـل عـمـل الـقـراء فـيـه بـالـبـدل

لـكـن عـيســـى يـتـرك الإدخـالا لضـــعف همز الوصـــل عِ المقـالا.

وقال آخر:

أألـذكـريـن اثـنـان فـي الأنـعـام ألـهـمـز الأول لـلاســـتـفـهـام

والثـاني للوصـــل وفي الخط حـذف وأبـدلـوه فـي الـقـراءة ألـف

ومـــثـــلـــه آلله آلان مـــعـــا والـمـطَّ فـوق غـيـر آلان ضـــعـــا.

ثم قال $: نص:

106. **(وَبَعْدَهُ احْذِفْ هَمْزَ وَصْـــلِ الْفِعْلِ لِعَدَمِ اللَّبْسِ بِهَمْزِ الْوَصْـــلِ)**

ش: **(وَبَعْدَهُ)**، أي بعد همز الاســتفهام. **(احْذِفْ)** أيها القارئ. **(هَمْزَ وَصْـــلِ الْفِعْلِ)** ووقع في القرآن الكريم في سـبعة مواضـع، هي قوله تعالى: ﴿**قُلْ اَتَّخَذْتُمْ عِندَ اَللَّهِ عَهْداً**﴾ [الآية: 79] في سـورة البقرة. ﴿**اَطَّلَعَ اَلْغَيْبَ**﴾ [الآية: 79] في سـورة مريم. ﴿**اَفْتَرِيٰ عَلَي اَللَّهِ كَذِباً**﴾ [الآية: 8] في سـورة سـبإ. ﴿**أَصْـطَفَي اَلْبَنَاتِ**﴾ [الآية: 153] في سورة والصافات. ﴿**أَتَّخَذْنَٰهُمْ سُخْرِيّاً**﴾ [الآية: 62] و﴿**أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ اَلْعَالِينَ**﴾ [الآية: 74] كلتاهما في سـورة ص. ﴿**أَسْـتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْـتَغْفِرْ لَهُمْ**﴾ [الآية: 6] في سـورة النفاق. وإنما حذفت همز وصـل الفعل بعد همز الاسـتفهام الواقعة قبل الفعل الذي فيه همز الوصـل **(لِعَدَمِ اللَّبْسِ)**، أي الإشـكال، أي لأجل عدم التباس همز الاستفهام **(بِهَمْزِ الْوَصْلِ)** التي في الفعل؛ لأن همزة الاستفهام لا تكون إلا مفتوحة وهمز وصل الفعل هنا لا ترى إلا مكسورة بخلاف همز وصل اللام فإنها لا تكون إلا مفتوحة كما تقدم، فلما أُمِنَ اللبسُ رجع همز الوصـــل إلى أصـله، وهو السقوط في الدَّرَج؛ إذ وجد ما يغني عنه، وهو همز الاستفهام، لأنه أصـــبح كالجزء من الكلمة لاتصـــاله بها مع أمن اللبس بين الهمزتين لاختلاف شكلتيهما، ولم تأت مع همزة الاستفهام في القرآن الكريم همزةُ وصل مضمومة، ولو أتت لحذفت؛ لأمن اللبس، وقد تُرَى في كلام العرب، نحو: أَسْـتُخرِج المالُ؟ أَضْـطُرَّ زيد؟ أَتُّبِعَ القولُ؟ أَنطُلِقَ بعمرو؟ وما أشـبه هذا. وهذا الحكم الذي أتى به هنا عام لكافة القراء وإن كان المراد به عنده نافعا.

ثم قال $: نص:

107. **(فَصْـــلٌ وَالِاسْـــتِفْهَامُ إن تَكَرَّرَا فَصَـــيِّرِ الـثَّـانِـيَ مِـنْـهُ خَـبَـرَا)**

ش: (فَصْلٌ)، وهي من النص أيضا. (وَالِاسْتِفْهَامُ) المختلف فيه بين القراء. فأل فيه للعهد، والمعهود هو الاستفهام المصطلح عليه عند القراء ووقع الخلاف في الأول منه والثاني معا. (إن تَكَرَّرَا) عند من يكرره فلا تكرره أيها القارئ لنافع الشامل لورش وقالون، بل (فَصَيِّرِ الثَّانِيَ مِنْهُ)، أي من لفظ الاستفهام (خبرا)، أي لفظا خبريا عند نافع، ولا يكون ذلك إلا بإسقاط همزة الاستفهام منه. والخبر هو ما يحتمل الصدق أو الكذب. والإنشاء هو ما لا يحتملهما، ويعبر عنه بالطلب كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني. فكلها إنشاء. وقد وقع الاستفهام المختلف فيه بين القراء في أحد عشر موضعا في تسع سور، هي: سورة الإسراء، وفيها موضعان، هما قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰماً وَرُفَٰتاً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [الإسراء: 49] مرتين، وسورة الرعد، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿۞وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰباً اِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍۭ﴾ [الرعد: 5] وسورة الفلاح، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُواْ مِثْلَ مَا قَالَ أَلَاوَّلُونَ وَ قَالُوَاْ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَۭ﴾ [المؤمنون: 82-83] وسورة النمل، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ أَلَذِينَ كَفَرُوَاْ إِذَا كُنَّا تُرَٰباً وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَۭ﴾ [النمل: 69] وسورة العنكبوت، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ أَلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ أَلْعَٰلَمِينَۭ وَ أَئِنَّكُمْ لَتَاتُونَ أَلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ أَلسَّبِيلَ﴾ [العنكبوت: 27-28] وسورة السجدة، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوَاْ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِے أَلَارْضِ إِنَّا لَفِے خَلْقٍ جَدِيدٍۭ﴾ [السجدة: 9] وسورة والصافات، وفيها موضعان، هما قوله تعالى: ﴿وَقَالُوَاْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ئو أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ يِ أَوَءَابَآؤُنَا أَلَاوَّلُونَۭ ث قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: 15-18] وقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَدِينُونَۭ﴾ [الصافات: 53] وسورة الواقعة، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَٰماً اِنَّا لَمَبْعُوثُونَ قٓ أَوَءَابَآؤُنَا

أَلَاوَّلُونَ﴾ [الواقعة: 50-51] وسورة والنازعات، وفيها موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿**أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ۝ إِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً﴾** [النازعات: 10-11]. فهذه أحد عشر موضعا وكلها بلفظ: **أَإِذَا ... أَإِنَّا** إلا الذي في سورة العنكبوت فإنه بلفظ متحد، هو: أَإِنَّكُمْ ... أَإِنَّكُم، وإلا الذي في النازعات فإنه بتقديم أإنا على أإذا وقد اختلف القراء في هذه المواضع الأحد عشر المذكورة، فمنهم من قرأ الجميع باستفهامين، ومنهم من يقرأ باستفهام وَخَبَرٍ كنافع الذي جعل من اللفظين استفهاما وخبرا أي قرأ اللفظ الأول بهمزة مفتوحة دالة على الاستفهام وبعدها همزة مكسورة مسهلة بين بين، وقرأ الثاني خبرا أي بهمزة واحدة مكسورة محققة. فهذا معني قوله: فصير الثاني منه خبرا. قال أبو عمرو الداني: والعلة في جعل الأول من الاستفهامين استفهاما والثاني خبرا وإن كان الاستفهام إنما وقع على الثاني هي أن الاستفهام حقه أن يكون في أول الكلام فأوقعه هناك؛ لأنه لما جاء في موضعه الذي في سائر الكلام هو موضعه ومحله وكانت الحالتان لا تستغني إحداهما عن الأخرى اكتفى به هناك ولم يُعِده لاتصال الحالتين، وذلك على حد قول ذي الرمة غيلان مية:

أإن توسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم.

أي أماء الصبابة..، فاكتفى بالاستفهام الأول عن الثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ الْخَٰلِدُونَ﴾** [الأنبياء: 34] أي أفهم الخالدون.

ثم قال $: نص:

108. **(وَاعْكِسْهُ فِي النَّمْلِ وَفَوْقَ الرُّومِ لِكَتْبِهِ بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ)**

ش: **(وَاعْكِسْهُ)**، أي اعكس هذا الحكم أيها القارئ بأن تقرأ الأول خبرا والثاني استفهاما **(فِي النَّمْلِ)**، أي في الموضع الذي في سورة النمل، وهو قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾** [النمل: 69]. **(وَفَوْقَ الرُّومِ)**، أي واعكسه أيضا في الموضع الذي في السورة التي فوق سورة

الروم وهي سورة العنكبوت، وهو قوله تعالى: ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَۖ ۝ أَئِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ﴾ [العنكبوت: 27-28]. وإنما عكس نافع قاعدته في هذين الموضعين (لِكَتْبِهِ)، أي اللفظ الثاني في الموضعين المذكورين. (بِالْيَاءِ فِي الْمَرْسُومِ)، أي المصحف العثماني، فدل رسم الياء فيه على تكرار الهمزة فيه فاتَّبعَ نافعٌ الرسمَ وترك مذهبَه المطردَ في ذلك. فقرأ الثانيَ بالاستفهام فيهما، وهو استفهام واقع في محله؛ لأن استفهامهم إنما وقع على البعث، لا على كونهم ترابا. واعلم أنه لم يُصَوَّرْ يَاءٌ في كافة مواضع الاستفهام إلا في هذين الموضعين المذكورين أو موضعِ سورة الواقعة الذي صوِّر الياء فيه في اللفظ الأول وفق مذهب نافع الْمُصَيِّرِ الأولَ استفهاماً والثانيَ خبراً كما علم.

تنبيه: إن قلت قول الناظم: والاستفهام إن تكرارا يتناول ما ذكر وما لم يذكر كقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَاتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنَ اَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَۖ ۝ إِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [الأعراف: 79-80] وقوله في سورة النمل: ﴿وَلُوطاً اِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَاتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَۖ ۝ أَئِنَّكُمْ لَتَاتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ [النمل: 56-57]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُصَدِّقِينَ ۝ أَءِذَا مِتْنَا﴾ [الآية: 52-53] في سورة والصافات فيقتضي إطلاقُه أن نافعا يصير الثاني خبرا، وذلك صحيح في موضع الأعراف وليس كذلك في موضع النمل وموضع والصافات لأنه يقرأ فيهما بالاستفهام في الأول والثاني. فالجواب: أنَّ أَلْ في قوله: والاستفهام ليست للاستغراق، بل هي للعهد كما تقدم، والمعهود هو الاستفهام الواقع فيه الخلاف بين القراء، فخرجت المواضع الثلاثة، لاتفاقهم فيها على ما يقرءون به من استفهام وعدمه. انتهى. قال الاستاذ بن جابر:

لكن ما قد جاء في الأعراف والنمل لا يدخل في الخلاف
لكونه لا يقبل الإخبارا بالأول الذي أتى إنكارا

فقول ربنا أتاتون اقتضى أن لا يبدل ولا يعترضا
وما أتى في العنكبوت حكمه كحكم ما كرر رسما خطه
لأنه يقبل أن يستفهما بأول أو آخر أو بهما
بلفظه وخطه اقتضاه ولو أتى متحدا معناه.

KKK

باب الهمز المفرد

قال $: نص:

109. (الْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ صَحِيحَ النَّقْلِ)

ش: (الْقَوْلُ فِي) بيان أحكام. (إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ)، أي الهمزة الواقعة في موضع الفاء من الكلمة الموزونةِ أصولُها بِوزن فَعَلَ، اسما كانت، أو فعلا؛ لأن وزن فعل هو الميزان الصرفي الذي توزن به الكلمات كما قال ابن مالك:

بوزن فعل قابل الأصول في وزن وزائد بلفظه اكتفي.

(وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ)، أي وفي إبدال الهمزة الواقعة في محل العين من الكلمة أو اللام منها. (صَحِيحَ النَّقْلِ)، أي حال كونه صحيحا لا خلل فيه؛ لأنه رواه الخلف عن السلف. وهذا شروع منه $ في الكلام على الهمز المنفرد، وذلك بعد أن أنهى الكلام على الهمزتين المتلاصقتين، في كلمة أو في كلمتين. وقدم الكلام عليهما لأنهما أشد ثقلا لتكرارهما، ثم أتبعهما بالمنفرد، وهو ما لم يلاصق مثلَه. وينقسم المنفرد في قراءة نافع إلى قسمين: ما يبدل، وما تنقل حركته. وسيتكلم على القسم الثاني في الباب الذي بعد هذا الباب. وقد تكلم في هذا الباب على القسم الأول، وهو نوعان: ساكن، ومتحرك، وكل منهما يقع فاء أو عينا أو لاما. فالصور ست كلها داخلة تحت الترجمة. ومراد الناظم بالفعل في قوله فاء الفعل ما توزن به أصول الكلمة من مادة فعل، وهي الفاء والعين واللام كما تقدم، فيدخل الاسم كالمومنين والفعلُ كيومنون. وليس مراده بالفعل ما قابل الاسم والحرف.

ثم قال $: نص:

110. (أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَاءٍ سَكَنَتْ وَبَعْدَ هَمْزٍ لِّلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ)

ش: (أَبْدَلَ وَرْشٌ) وحده دون قالون. (كُلَّ فَاءٍ)، أي كل همزة تقابل فاء فعل، أي أبدلها مدا لما قبلها إن (سَكَنَتْ)، سواء كانت في الأسماء أم في الأفعال، وهي

قاعدة شاملة، سواء كان ذلك في كلمة واحدة أم بين كلمتين، وسواء كانت بعد الفتح، نحو: ﴿يَأْتِي﴾ و﴿يَأْتُونَ﴾ و﴿مَأْتِيّاً﴾. أم بعد الضم، نحو: ﴿يُؤْتُونَ﴾ و﴿الْمُؤْتُونَ﴾، ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتُ﴾. ولا ترى بعد الكسر في كلمة واحدة إلا بعد الهمزة المتفَّق على إبدالها بعدها للكل كما سيأتي إن شاء الله تعالى. ومثال ما وقع منه بعد الفتح بين كلمتين: ﴿أَلْهُدَي اِيتِنَآ﴾ [الأنعام: 71] و﴿لِقَآءَنَا اِيتِ﴾ [يونس: 15]، (ثُمَّ ائْتُوا صَفّاً)، ﴿قَالَ اِيتُونِي بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف: 59]. وما وقع منه بعد الضم: ﴿يُصْلِحُ اِيتِنَا﴾ [الأعراف: 76]، ﴿قَالُواْ اِيتُواْ بِـَابَآئِنَآ﴾ [الجاثية: 24]، ﴿فِرْعَوْنُ اِيتُونِي﴾ [يونس: 79] ﴿أَلْمَلِكُ اِيتُونِي بِهِۦ﴾ [يوسف: 50]، ﴿يَقُولُ اِيذَن لِّي﴾ [التوبة: 49]. وما وقع منه بعد الكسر: ﴿أَوِ اِيتِنَا﴾ [الأنفال: 32]، ﴿أَنِ اِيتِ﴾ [الشعراء: 9]، ﴿وَلِلَارْضِ اِيتِيَا﴾ [فصلت: 10]، ﴿اِلسَّمَٰوَٰتِ اِيتُونِي﴾ [الأحقاف: 3]، ﴿اِلذِي اِوتُمِنَ﴾ [البقرة: 282] ونحو هذا. فهذا كله يُبْدَلُ مدا لما قبله من جنس الحركة الواقعة قبله لورش، سواء كانت الحركة عارضة أم لا، للهمز صورة أم لا، قبلها حرف مد أم لا. إلا أن حرف المد يحذف قبلها في الصلة لِالْتقاء الساكنين لقول ابن مالك:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينا فحذفه أحق.

فإن وُقِف على الكلمة الأولى مما هو بين كلمتين جِيءَ بهمز الوصل للابتداء وتصير فاءُ الفعل مدّاً لها من جنس حركتها لدخولها في قوله الآتي: وبعد همز للجميع أبدلت، وقد تضمن نَصُّهُ جميعَ ما ذُكِرَ حيث قال: أبدل ورش كل فاء سكنت، يعني مطلقا، أي كل همزة ساكنة في محل الفاء من فعل، سواء اتصلت بما قبلها، أو انفصلت عنه. وفهم من نسبته البدلَ لورش وحده أن قالون لا يبدل، وهو كذلك، بل يحقق كل ما تضمنته القاعدة على الأصل. ووجه إبدال ورش وحده للهمزة إن كانت بعد غير همزٍ أن حقها أن تكون أول الكلمة إذ هي فاء الكلمة فتحقق لكنها لما دخل عليها زائدٌ فصارت به ثانيةً أو زائدان فصارت بهما ثالثةً أو ثلاثةُ زوائدَ فصارت بها رابعةً بَعُدَتْ من أول الكلمة فثقلت فخففت

بالإبدال لأنه الممكن. قاله أبو محمد مكي. **(وَبَعْدَ هَمْزٍ لِلْجَمِيعِ أُبْدِلَتْ)**، يعني أن الهمزة الساكنة التي هي فاء فعل الكلمة إذا وقعت بعد همز أبدلت مدا لجميع القراء، سواء وقعت بعد فتح، نحو: ﴿**آمَنُوا**﴾ و﴿**آدَمَ**﴾ و﴿**آلِهَةً**﴾ ونحو هذا، أم وقعت بعد ضم، نحو: ﴿**أُوحِيَ**﴾ و﴿**أُوتِيَ**﴾ و﴿**أُوتُوا**﴾ و﴿**أُوتَ**﴾ ونحو هذا، أم وقعت بعد كسر، نحو: **{لإِيلَافِ}** و**{إِيلَافِهِمْ}** و﴿**إِيمَاناً**﴾، ويدخل فيه وقوعها بعد همز الوصل في حال الابتداء دون الوصل؛ إذ هي في الوصل إما مبدلة مدا لورش، أو محققة لقالون. وقد ألغز بعضهم بهذا فقال:

فما همز فاء لدى الوصل حققت وفي الابتداء واوا وياء مفصلا

جوابكم ايتوني الذي اؤتمن افهمن وبابهما حقق تكن مبجلا.

وعلة إبدالها إذا سكنت بعد أختها استثقال همزتين في كلمة واحدة إحداهما ساكنة وهي الثانية، فخففت بالإبدال عند جميع القراء بل عند أهل اللغة كافة؛ لقول ابن مالك في الألفية:

ومدا أبدل ثاني الهمزين من كلمة إن يسكن كآثر واؤتمن.

تنبيه: اعلم أن كلمة ﴿**أَلْهُدَي اِيتِنَآ**﴾ [الأنعام: 71] وقع الخلاف فيها في حال الوصل هل المقروء فيها هو الألف الأخير من الهدى وعليه فتمال، أو الألف المبدل من همزة فاء الفعل وعليه فلا تمال، بل تفتح، وهذا هو المشهور والمعمول به والمعول عليه. قال بعضهم في ذلك:

واختلفوا هل الهدى تمال قبل إيتنا لكونهم قد قالوا

هل مدها بألف الإبدال عليه فتحها أو الممال

هب تمل وضعف التالي لكل آخذ وكل تال

انظر تحصيل منافع الدرر لكي ترى اللفظ على ما قد صدر.

وقال في حلية المسامع: وليست الألف المقروءة من **{الْهُدَى ائتِنَا}** حال

الوصل آخرَ الكلمة الأولى بل هي المبدلة من فاء الكلمة الثانية، ولذا يجب فتحها. وفاء الفعل المبدلةُ لا تكون بعد الميم المفتوحةِ إلا في أربع كلمات جمعها بعضهم بقوله:

والألف المهموز بعد الميم أربع يا طالب التعليم

ما منه مامون ثم ماتيا ما كول في الفعل ذا قد رويا.

وقوله: أبدل ورش كل فاء سكنت خرج به ما كان فاء الفعل غير مهموز، نحو: ﴿**يُوقِنُونَ**﴾ و﴿**يُوفُونَ**﴾ و﴿**يُوصِيكُمْ**﴾ و﴿**مُوصَدَةٌ**﴾ و﴿**يُولِجُ**﴾ و﴿**يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ**﴾؛ لأن حرف المد فيه ليس بدلا من فاء فعل بل كانت فيه همزةٌ داخلة على فاء فعل، فأصبحت بذلك على وزن أفعل ثم حذفت تلك الهمزة بعد حرف المضارعة على حد أكرم يكرم، إذ الأصل يؤكرم، فتأمل ذلك.

ثم قال $: نص:

111. (وَحَقِّقِ الْإِيوَا لِمَا تَدْرِيهِ مِن ثِقَلِ الْبَدَلِ فِي تُنْوِيهِ)

ش: **(وَحَقِّقِ)** لورش أيها القارئ لفظ **(الْإِيوَا)**، أي ما تصرف من هذا اللفظ وهو سبع كلمات، هي: {**الْمَأْوَى**} و{**مَأْوَيكُمْ**} و{**مَأْوَيهُمْ**} و{**مَأْوَيهُ**} و{**فَأْوُوا**} و{**تُنْوِي**} و{**تُنْوِيهِ**}، لا غير. وأصل الإيواء في اللغة: الضم، وهو بالمد، وقصره الناظم هنا للوزن. **(لِمَا تَدْرِيهِ)**، أي لأجل ما تعرفه أيها القارئ. **(مِن ثِقَلِ الْبَدَلِ)** المفترض **(فِي تُنْوِيهِ)** و{**تُنْوِي**} لو حصل، لما فيه من اجتماع ثلاثة أحرف من حروف العلة، وهو ثقيل، فخُفِّفَ لذلك بتحقيق الهمزة في سائر لفظ الإيواء حملا لما لم يذكر منه على ما ذكر. وما ذكره الناظم من تحقيق الهمزة في سائر هذا اللفظ هو رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش، وقد روى عنه أبو بكر الأصبهاني فيه البدلَ مطلقا كغيره، وروى عنه عبد الصمد فيه الوجهين، وله رواية أخرى وهي تحقيق {**تُنْوِي**} و{**تُنْوِيهِ**}، والبدل في غيرهما، ذكره في حلية المسامع وعزاه لتحصيل المنافع، وذكره الإمام الخراز في كتابه القصد النافع.

ثم قال $: نص:

112. (وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا وَاواً إِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا)

ش: (وَإِنْ أَتَتْ)، أي الهمزة التي في محل فاء فعل الكلمة. (مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا) هو أي ورش وحده دون قالون. (وَاواً) متحركة بالفتح. (إِذَا مَا الضَّمُّ جَاءَ قَبْلَهَا)، أي إذا الضم جاء ووقع قبلها؛ لأن "ما بعد إذا زائدةٌ خذها مني إليك فائدةٌ"، مثال ذلك: {مُوَجَّلاً} و{يُوَيِّدُ} و{يُوَدِّهِ} و{تُوَدُّوا} و{مُوَذِّنٌ} و{الْمُوَلَّفَةِ} و{يُوَلِّفُ} و{يُوَخِّرْكُمْ} و{يُوَاخِذُكُمْ} ونحو هذا، وليس منه {تُوَاعِدُوهُنَّ}، و{مُوَهِّنٌ}؛ إذ لا أصل للهمز فيهما. ومفهوم كلامه أنها إذا أتت مضمومة بعد الفتح، نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾، و﴿يَئُودُهُ﴾. أو أتت مفتوحة بعد الفتح، نحو: ﴿تَأَذَّنَ﴾ و﴿تَأَخَّرَ﴾ أنه لا يبدلها، وهو كذلك على المشهور عنه. وقد روى عنه الأصبهاني إبدال كل فاء فعل إذا كانت متحركة إلا كلمة {مُؤَذِّنٌ} فإنه يحقق همزتها عنه كما في حلية المسامع. وفهم من إسناده الإبدالَ لورش وحده أن قالون لا يبدل ذلك بل يحققه على الأصل، وهو كذلك. فوجه الإبدال لورش في المفتوحة بعد الضم أن قياس تخفيفِ كلِّ همزة مفتوحة بعد الضم الإبدالُ. ووجه التحقيق له في {تَؤُزُّهُمْ} و{تَأَذَّنَ} ونحوهما أن الغالب فيه وجود ساكن فيه بعد الهمز، نحو: ﴿مَآبَاً﴾ و﴿مَآرِبُ﴾ و﴿يَئُودُهُ﴾، ولو خُفِّفَ الهمزُ فيه لكان قياسُ تخفيفه التسهيلَ بين بين، لا الإبدالَ، والتسهيل يؤدي فيه إلى القرب من اجتماع ساكنين؛ لقرب التسهيل من السكون وحُمِلَ على ذلك ما لا ساكن فيه بعد الهمز، نحو: ﴿فَأَكَلَهُ﴾ [يوسف: 17] ليكون حكم الباب واحدا.

ثم قال $: نص:

113. (وَالْعَيْنَ وَاللَّامَ فَلاَ تُبْدِلْهُمَا لِنَافِعٍ إِلَّا لَدَى بِيسٍ بِمَا)

ش: (وَالْعَيْنَ وَاللَّامَ)، أي الهمزة التي فى محل العين أواللام من وزن الكلمة. (فَلَا تُبْدِلْهُمَا)، أي فلا تبدل كُلًّا منهما مطلقا. (لِنَافِعٍ) الشامل لورش

وقالون، بل حققهما له مطلقا إلا فيما سيأتي، سواء سكنتا، نحو: ﴿سُؤْلَكَ﴾ و﴿الرَّأْيِ﴾ و﴿رَأْسِيَ﴾ و﴿رَأْيَ الْعَيْنِ﴾ و﴿الرُّءْيَا التَي﴾ و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ و﴿نَبِّئْهُمْ﴾ و﴿نَبِّئْنَا﴾ و﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ و﴿نَبِّئْ﴾ و﴿هَيِّئْ﴾ ونحو هذا. أم تحركتا بالفتح، نحو: ﴿الْفُؤَادُ﴾ و﴿بِسُؤَالِ﴾ و﴿بَدَأَ﴾ و﴿ذَرَأَ﴾. أو بالضم، نحو: ﴿رَءُوفٌ﴾ و﴿رُءُوسَهُمْ﴾ و﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿أُبَرِّئُ﴾. أو بالكسر، نحو: ﴿سُئِلُوا﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿سَبَإٍ﴾ و﴿نَبَإٍ﴾. (إلَّا لَدَى)، أي في. (بِيسٍ بِمَا) من قوله تعالى: ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ﴾ [الأعراف: 165] بكسر السين وتنوينها، كلمة واحدة في سورة الأعراف، فقد اتفق ورش وقالون عن نافع في إبدالها وحدها ياء مدية. ووجهه أن أصله بَئِسٍ بفتح الباء وكسر الهمزة على وزن حَذِرٍ، ومعناه الشديد فخففت الكلمة بنقل حركةِ الهمزةِ إلى الباء ثم إبدالِها ياء مدية. وقيل إن أصلها بِئْسَ بكسر الباء وفتح السين، وهي فعل جامد دال على الذم جعل اسما كَقِيلٍ وقالٍ، ثم أبدلت الهمزة فيه ياء تخفيفا، وَوُصِفَ به العذابُ المذكورُ قبله أي بعذاب مذموم مكروه. وقال أبو عمرو الداني: إن أصلها بَئِيسٍ على وزن فعيل، فخففت الهمزة بعد إلقاء حركتها على الباء، فاجتمع ياءان، فثقل ذلك فحذفت الأولى. ووجه موافقة قالون لورش في إبدالها الإشارةُ إلى كونها اسما. قال أبو العباس المهدوي: وترك قالون همز هذا الموضع لَمَّا صار في حَيِّزِ الأسماء؛ إذ كل لفظ بئس في القرآن فعل إلا هذا الموضع فَجُعِلَ تَرْكُ همزِهِ علامةً تفرق بين الإسم منه والفعل. وقال غيره إنما اختصه بالتسهيل دون الفعل لأنه صفة، والصفة فرع عن الموصوف، والبدل فرع عن التحقيق، فقوبل الفرع بالفرع. وقال آخر بئسٍ صفة، والصفة ثقيلة، والبدل تخفيف، فخفف بالبدل. انتهى. ذكره الإمام الخراز في كتابه القصد النافع. ثم علق أحمد العيشي في أخذه على ما ذكره الناظم وذكر كلمتين الأولى من اللام والثانية من العين مبدلتين لنافع باتفاق من ورش وقالون عنه فقال:

منساته كذا وسال سائل فاحفظ كما حفظه الأوائل

فقوله ـــ صاحب الأخذ ـــ: **"منساته كذا"**، معناه أنها كذلك في كون لامها مبدلةً لنافع الشامل لورش وقالون، والْمِنسَأَةُ: العصا، وهي بهمز وبتركه. قال في القاموس: والْمِنسَأَةُ كالْمِكْنَسَةِ والْمَرْتَبَةِ وبترك الهمز فيهما: العصا؛ لأن الدابة تُنسَأُ بها انتهى منه. فقوله: كالْمِكْنَسَةِ والْمَرْتَبَةِ معناه أنها بفتح الميم وبكسرها، وقوله: وبترك الهمز فيهما معناه أنك تقول الْمِنسَاةُ والْمَنسَاةُ بلا همز كما تقول الْمِنسَأَةُ والْمَنسَأَةُ بهمز، فتُحذَفُ الهمزةُ منهما كما ثَبَتَتْ فيهما. وقد وافق نافعا فيها أبو عمرو البصريُّ فأبدلها، وذلك على حد قول الشاعر:

إذا دَببت على المنسَاة من كبر فقد تباعد عنك اللهو والغزل.

ويروى إذا وثبت على المنساة إلخ، وكقول الآخر:

إن الشيوخ إذا تقارب خطوهم دبوا على المنساة في الأسواق.

وقد قرأها ابن ذكوان بهمزة ساكنة بعد السين، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

صريع خمر قام من وُكَأْتِهِ كَقَوْمةِ الشيخ إلى مِنسَأْتِهِ.

وقرأها الباقون بهمزة مفتوحة بعد السين على الأصل، وأنشدوا عليه قول الشاعر:

أمن أجل حبل لا أباك ضربته بمِنسَأَةٍ قد جر حَبْلُكَ أَحْبُلَا.

"وسال سائل": أي كذلك أيضا في كون عينها مبدلةً لنافع الشامل لورش وقالون باتفاق منهما عنه. وأصلها سأل سائل، من السؤال، وفيها لغة بالتخفيف، ومنه قوله تعالى: ﴿**سَلْهُمْ**﴾ [القلم: 40] و﴿**سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ**﴾ [البقرة: 209]. وقيل إنها من سال يسيل، من السيلان، وعليه فلا مدخل للهمز فيه قال بعضهم:

وأبدلت سال قبل سَائِلِ في تأويل السؤال هذا منجلِ
وحيث فسرناه بِالسَّيْلِ فلا أصل له في الهمز حيث يبتلى.

وأما **{يَاجُوجَ وَمَاجُوجُ}** فالأكثر على أنهما اسمان غير مشتقين، ولذلك لم

يهمزا. وقيل إنهما مشتقان من أُجَّةِ الحرِّ أي شدتُه وقوتُه، ومنه أجيج النار، وعليه فحقهما أن يُهمَزَا. وقد قرئا في السبع بالهمز وبغيره، فالهمز لعاصم، وللباقين غيرُه. قال بعضهم في ذلك:

واختلفوا في قوله تعالى يا جوج ما جوج لدى من قالا
بالاشتقاق من أجيج النار وأُجَّةِ الحر بلا إنكار
وبعضهم يقول بالجمود في الألف الزيد بلا جحود.

ثم قال $: نص،

114. (وَأَبْدَلَ الذِّيبَ وَبِيرٍ بِيسَا وَرْشٌ وَرِيّاً بِادِّغَامٍ عِيسَى)

ش: **(وَأَبْدَلَ الذِّيبَ)** في ثلاثة مواضع في سورة يوسف. **(وَبِيرٍ)** **{مُّعَطَّلَةٍ}** في سورة الحج. **(بِيسَ)** بفتح السين مطلقا، سواء اتصلت بها "ما" في اللفظ فقط أم في اللفظ والخط معا، أم لم تتصل بها، نحو: ﴿**ولبِيسَ مَا شَرَوْاْ**﴾، و﴿**بِيسَ الْمِهَادُ**﴾ ونحو هذا. **(وَرْشٌ)** وحده فاعل أبدل، وحققها كلَّها قالونُ على الأصل. **(وَرِيّاً)**، أي وأبدل **{رِيّاً}** من قوله تعالى: ﴿**أَحْسَنُ أَثَٰثاً وَرِءْياً**﴾ [الآية: 74] في سورة مريم. **(بِادّغَامٍ)**، أي مع إدغام للياء المبدلة من الهمز في الياء الواقعة بعدها **(عِيسَى)**, أي قالون وحده وحققها ورش على الأصل، فحجة ورش في إبداله الهمزةَ في **{بِيسَ}** الجمعُ بين اللغتين للإعلام بهما وكثرةِ استعمال العرب لها، فسهَّل الهمزة فيها على لغة قريش وأهلِ الحجاز وحقق في مواضع أخرى كـ**{الرَّأْسِ}** و**{الرَّأْيِ}** على لغة بني تميم وقيس مع اتباعه في ذلك كله لمن قرأ عليه من أئمته وأخذ عنه من مشيخته، إذ كانت الأئمة من القراء لا تعمل إلا على الثابت لديها من جهة الأثر دون القياس والنظر. قاله أبو عمرو الداني إلا أنه لم يذكر علة الاختصاص، وقد ذكر الأستاذ أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم في ذلك وجها وهو أن **{بِيسَ}** فِعْلٌ كَثُرَ فيه التغييرُ فَغُيِّرَ

همزُه لأن التغيير يأنس بالتغيير، قال: وذلك أن أصـــله بَئِسَ كشَـــهِدَ بوزن فَعِلَ، ويجوز فيه أربع لغاة: الأولى الأصل، وهو بَئِسَ بفتح الباء وكسر الهمزة. الثانية الإسـكان تخفيفا أي بَئْسَ بفتح الباء وسـكون الهمزة. الثالثة إتباع الفاء للعين في الكسرة أي بِئِسَ بكسر الباء والهمزة. الرابعة الإسكان بعد ذلك، أي بِئْسَ بكسر الباء وســكون الهمز. وهذا الذي ذكره ظاهر إذ لم توجد هذه التغييرات في غيره من نظائره. وأما **{الذِّئْبُ}** فقال أبو عمرو: خففت على لغة من قال لا أصل له في الهمز، قال: وقال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز. وقال أبو العباس: من قرأه بالهمز فهو من قولهم تذاءبت الريح، إذا جاءت من كل مكان، على حســب ما ذكره أبو عمرو، فسمي الذئب لذلك لمجيئه من أمكنة شتى. وأما **{بِئْرٍ}** فأصلها الهمز، لأنها مشــتقة من بأرت أي حفرت، فأبدلها ورش تخفيفها واســتعمالا للأكثر، وأما **{رِءْياً}** فإن ورشا همزه كراهة الالتباس، لأن الرِّيَّ مما تراه العيون أي المنظر، وأبدلها قالون للتخفيف ولتناسب رؤوس الآي.

ثم قال **$**: نص:

115. (وَإِنَّـمَـا الـنَّسِـــيءُ وَرْشٌ أَبْـدَلَـهْ وَلِسُـــكُـونِ الْـيَـاءِ قَـبْـلُ ثَـقَّـلَـهْ)

ش: **(وَإِنَّمَا النَّسِيءُ)** **{زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ}** في سورة التوبة. **(وَرْشٌ أَبْدَلَهْ)**، أي أبدل همزه ياء، صــلة ووقفا؛ لأن تغييره ليس لاجتماع همزتين، بل هو من باب تخفيف الهمز المنفرد. وهذا الإبدال ســائغ عربية مع صــحة القراءة به هنا؛ لأن الهمز ' إذا وقعت بعد حرف مد زائد جاز إبدالها ثم إدغامها.

قال ابن مالك في الكافية:

نحو الوضــوء والنســيء من يرد تخفيفـه يبـدل ويـدغم فـاعتمـد.

وقال آخر:

وجــوز الإبــدال والإدغــام فــي نحو النســيء والوضــوء تقتفي.

ولم يُبْدَلْ من اللام غيرُها، لا لورش، ولا لقالون. (وَلِسُكُونِ الْيَاءِ)، أي ولأجل سكون الياء التي (قَبْلُ)، أي قبل تلك الياء المبدلة من الهمزة. (ثَقَّلَهْ)، أي شددها بالإدغام تخفيفا. وحققها قالون على الأصل، ولم يختلفا في غيرها من الهمزة الواقعة لاما. والنسيء مصدر بوزن فعيل بمعنى مفعول، مِن نسأتَ الشيء فهو منسوءٌ أي أخرته، ثم يحول منسوء إلى نسيء كما يحول مقتول إلى قتيل كما في الجوهري، يقال: نسأ وأنسأ إذا أخر، ومنه قولهم: أنسأ الله في أجله، أي أخر. والمراد بالنسيء في الآية تأخير حرمة الشهر الحرام إلى شهر آخر، وذلك أن الله حرم عليهم القتال في الأشهر الحرم فكانوا إذا جاءهم شهر حرام كالمحرم وهم عازمون على الحرب أحلوه وحرموا مكانه شهرا آخر كصفر مثلا فإذا كان في السنة الآتية حرموا النسيء في المحرم وأحلوه في صفر. قال تعالى: ﴿يُحِلُّونَهُۥ عَاماً وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَاماً لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: 37]، وقال الشاعر:

ألسنا الناسئين على معد شهور الحل نجعلها حراما.

وما ثبت عن ورش من إبدال وإدغام في النسيء صلة ووقفا عكسه ما عند قالون في ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾ [يوسف: 53] و﴿ٱلنَّبِيِّۦٓ إِنْ﴾ [الأحزاب: 50]؛ إذ لا إبدال ولا إدغام عنده إلا في الصلة دون الوقف كما قدمنا. قال بعضهم ناظما لذلك:

وإنما النسيء عند الكل الوقف فيه مثل حال الوصل
والبدء والوقف بتحقيق مبين فيما سهل لجمع همزتين.

باب نقل حركة الهمز

ثم قال $: نص:

116. (الْقَوْلُ فِي أَحْكَامِ نَقْلِ الْحَرَكَهْ وَذِكْرِ مَن قَالَ بِهِ وَتَرَكَهْ)

ش (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي أَحْكَامِ)، أي في بيان أحكام. والأحكام جمع حكم. والحكم في اللغة إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر. (نَقْلِ الْحَرَكَهْ)، أي نقل حركة الهمز للساكن قبلها. والنقلُ لغة التحويلُ. واصطلاحا: تحريك الحرف الساكن بحركة الهمزة التي بعده في الوصل وإسقاطُ تلك الهمزة من اللفظ تخفيفا. والنقلُ لغةُ بعضِ العربِ كقريش. وقد اختص به في الأغلب ورش. ولا بد للنقل من شروط سنُبَيِّنُهَا بعدُ إن شاء الله تعالى. (وَذِكْرِ)، أي وفي ذكر (مَن قَالَ بِهِ)، أي بالنقل، وهو ورش غالبا وقالون نادرا. (وَتَرَكَهْ)، أي ومن تركه كذلك ولم يروه غالبا وهو قالون.

ثم قال $: نص:

117. (حَرَكَةُ الْهَمْزِ لِوَرْشٍ تَنْتَقِلْ لِلسَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلُ الْمُنفَصِلْ)

118. (أَوْ لَامِ تَعْرِيفٍ وَفِي كِتَابِيَهْ خُلْفٌ وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ مَالِيَهْ)

ش: (حَرَكَةُ الْهَمْزِ لِوَرْشٍ) وحده دون قالون. (تَنتَقِلْ) بأربعة شروط، هي قوله: (لِلسَّاكِنِ)، واحترز به من المتحرك، نحو: ﴿فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه: 133]، ﴿قَالَ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ﴾ [الكهف: 92] فلا تنقل له. (الصَّحِيحِ)، والمراد به الساكن سكونا حيا فيدخل فيه الواو والياء الساكنتان المفتوحُ ما قبلهما، واحترز به من حرف المد واللين معا، نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [القدر: 1]، ﴿ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ﴾ [الأعراف: 175]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّاۖ﴾ [البقرة: 13] فلا تنقل له لتعذر حركته. (قَبْلُ)، أي قبل الهمزة، واحترز به من أن يكون بعدها، نحو: ﴿بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَۖ﴾ [العنكبوت: 19] فلا تنقل له لئلا يختل وزن الكلمة، وإنما خص الساكنَ القبليَّ بالنقل إليه لأنه طرف والأطراف

محال التغيير. (الْمُنفَصِلْ)، واحترز به من المتصل، نحو: (الْقُرْآنِ) و(الظَّمْآنُ) ونحوه فلا تنقل له. فمثال ما توفرت فيه الشروط الأربعة: ﴿قَدَ اَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: 1]، ﴿قُلْ اُوحِيَ﴾ [الجن: 1]، ﴿قُلِ اِے وَرَبِّيَ﴾ [يونس: 53]. وسواء كان الساكن موجودا في الخط كالأمثلة المذكورة أم غير موجود فيه كنون التنوين، نحو: ﴿مُخْتَلِفاً اُكْلُهٗ﴾ [الأنعام: 142]، ﴿جَدِيدٌ ۢ قٓ اَفْتَرِيٰ﴾ [سبأ: 7-8]، ﴿وَوَلَداً ۢ ثٓ اَطَّلَعَ﴾ [مريم: 78-79]، ﴿حَامِيَةٌ ۢ دٓ اَلْهٰيكُمُ﴾ [القارعة: 10-التكاثر: 1]. ويدخل فيه ﴿أَلٓمٓ اَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: 1] والألف فيه يضبط بوضع جرة فوقه كسائر الأنقال، هذا هو المعمول به والمعول عليه، وما في تحصيل المنافع من أن النقل فيها لفظا لا خطا فمردود بنصوص الأئمة كالعلامة ابن القاضي وصاحب كشف الغمام والطراز والقيسي وغيرهم، بل تكتب نقليا وقد صرح بذلك سيدي إبراهيم المارغني في كتابه دليل الحيران على مورد الظمآن، وتبعه في ذلك العلامة محمد العاقب بن ما يابى فقد قال كل منهما إن الميم الساكنة هي التي نقلت لها حركة الهمز وقد حذفت فتحذف معها حركة النقل كما تحذف مع التنوين ثم إن الهمزة تكتب نقليا لأن النقل ليس للشكل الموجود، ولا اعتبار لحذف ذلك الحرف المنقول إليه، فالمعتبر النقل اللفظي، فحيث وجد تكتب الهمزة نقليا. انتهى انظر دليل الحيران للشيخ سيدي إبراهيم المارغني ورشف اللمي لابن مايابى. (أَوْ لَامِ تَعْرِيفً) عطف على ما قبله، وهو من باب عطف الخاص على العام لدفع الإيهام من أن ورشا لا ينقل إليها لاتصالها بمدخولها لفظا ورسما وقد شرط الانفصال فدفع بالنص عليها هذا الإيهام وأفاد به أن الانفصال في المعنى وحده كاف ولا شك أن لام التعريف منفصلة عن مدخولها معنى؛ لأنها من حروف المعاني كقد وبل وهل فتدخل فيما ينقل له ورش. انتهى. أي تُنقَلُ حركةُ الهمز عند ورش وحده للام التعريف، نحو: ﴿الْأَرْضِ﴾ و﴿الْإِنسِ﴾ و﴿الْإِرْبَةِ﴾ و﴿الْأُولَى﴾ و﴿الْأُنثَى﴾ ونحو هذا وذلك على حد قول الشاعر:

والخيط الأَبيض ضـوء الصـبح منبلج والخيط الأَسـود لون الليـل مكتوم.

بنقل حركة الهمز للام التعريف في الكلمتين ولولا ذلك لما اسـتقام الوزن، وليس منه قوله تعالى: ﴿**بِيسَ ٱلِاسْمُ**﴾ [الآية: 11] بسـورة الحجرات، إذ لامها ليس مكسـورا بالنقل؛ لأن همزَه همزُ وصـل سـاقطٌ في الوصـل لكل القراء، بل لكل العرب كما قال ابن مالك:

للوصـل همز ثـابـت لا يثبـت إلا إذا ابتـدي بـه كـاسـتثبتوا.

فـ"الاسم" لامها وإن كانت لام تعريف لم تكسر بالنقل وإنما كسرت للتخلص من التقاء الساكنين كلام {**قُلِ انتَظِرُوا**} ونحوه لقول ابن مالك أيضا لكن هذه المرة في الكافية:

إن سـكنان التقيا اكسـر ما سـبق وإن يـكـن لـيـنـا فـحـذفـه أحـق.

فورش وقالون وغيرهما من كافة القراء مجمعون على كسـر لام {**الاِسْـمِ**} للتخلص من التقاء السـاكنين. (**وَفِي كِتَابِيَهْ**) {**إِنِّي ظَنَنتُ**} بسـورة الحاقة (**خُلْفٌ**) من طريق الأزرق، فروى الجمهور عنه تحقيق الهمز بعد إسـكان الهاء، وهو رواية ابن سـيف عنه. وهو الأصـح والمختار، واقتصـر عليه الكثير من أهل الأداء، ووجهه عدم الاعتداد بالهاء؛ لأنها هاء سـكت، والأصـل عدم ثبوتها في الوصـل ولأنها لا ترى إلا سـاكنة. وقيل تنقل له حركة الهمز إلى الهاء اعتدادا بالهاء لثبوتها في الرسـم، وهو رواية ابن هلال من طريق الأزرق، وهي طريق عبد الصـمد والأصـبهاني عن ورش كما في حلية المسـامع معزوا لتحصـيل المنـافع. (**وَيَجْرِي**)، أي هذا الخلاف الذي لورش في {**كِتَـابِيَـهْ إِنِّي**} من حيث التحقيقُ أو النقلُ يجري كذلك (**فِي ادِّغَامِ**) هاء (**مَالِيَهْ**) في هاء {**هَلَكَ**} أو إظهارِه قبله، ومعنى الإظهار هنا أن يسـكت القارئ سـكتة لطيفة على الهاء الأولى من غير تنفس، إذ لا يمكن إظهار السـاكن قبل مثله من غير فصـل. ووجهه كوجه ما قبله من عدم الاعتداد بهاء السـكت أو الاعتداد به، فمن نقل هناك معتدا بهاء

السكت أدغم هنا معتدا به أيضا، ومن حقق هناك غير معتد بهاء السكت أظهر هنا غير معتد به أيضا، وقد شهر في حلية المسامع الإظهار، وقال إنه رواية الأزرق عن ورش وإن الإدغام رواية عبد الصمد عنه، وفي الغيوث الهوامع خلافه، إذ شهر فيه الإدغام، ووجهه بقول الناظم الآتي في باب الإدغام:

وساكن المثلين إن تقدما وكان غير حرف مد أدغما.

وبه قال إدوعيشي في شرحه للدرر اللوامع حيث قال: والمأخوذ به له فيه الإدغام ومثله في كل من الفجر الساطع لابن القاضي واتِّباع الإنصاف في قراءة الأئمة السبعة واختصار الإرداف لأحمد بن عبد العزيز ابن عيسى ابن عاشر السلوي، ونص كتاب اتِّباع الإنصاف: "وماليه هلك الأخذ فيه بالإدغام في الوصل". انتهى كلامه. وهذا هو المشهور والمعمول به عندنا، وهو الذي قال به الداني في المنبهة حيث قال:

وإن أردت الوصلَ دون وقف أدغمت هاء السكت دون خلف
في ماليه هلك للتماثل كذا رويناه عن الأفاضل
وذلك القياس فاعلمنه ولتطرحن ما شذ وَالْهَ عنهُ.

وأما **{كِتَابِيَهْ إِنِّي}** فالمقدم فيها التحقيق كما تقدم، وهو الذي عليه عملنا كما قال إدوعيشي في أخذه:

والعمل اليوم على التحقيق للهمز وانسبه لذي التحقيق

ثم قال $: نص:

119. (وَيَبْدَأُ اللَّامَ إِذَا مَا اعْتَدَّا بِهَا بِغَيْرِ هَمْزٍ وَصْلٍ فَرْدَا)

ش: **(وَيَبْدَأُ)** هو أي ورش. **(اللَّامَ)**، أي لام التعريف التي نقلت لها حركة الهمزة. **(إِذَا مَا اعْتَدَّ بِهَا)**، أي إذا اعتد بالحركة المنقولة من الهمزة للام. ومعنى الاعتداد بها أنه يصيرها كالأصل فتقول في البدء: الأَرض، الإِنسان، الأُولى،

ونحوه. (بِغَيْرِ هَمْزِ وَصْـلٍ) لأن الاعتداد بالحركة أغناه عن همز الوصـل؛ إذ لا تجيء إلا قبل الساكن. (فَرْدَا)، أي حال كون اللام فردا أي مجردا لا همزَ وصلٍ معه. ومفهومه أنه إذا لم يعتدَّ بالحركة ولم يعتبرها لعروضها أنه يبدأ بهمز الوصل؛ لأن العارض لا يعتد به والأصل في اللام السكون، والساكن لابد له من همز الوصل قبله في حال البدء به، وعليه فتقول: {أَلاَرْضَ}، {أَلأُولَى}، {أَلإِرْبَةِ} ونحو هذا. وهذا المفهوم أشهر من ذلك المنطوق؛ لأن البدء بالهمز هو المشهور كما نص على ذلك الداني، وقال إن الحركة عارضة بدليل مفارقتها لها عند تحقيق الهمز فلم يُعْتَدَّ بها، ثم قال: وهذا أَوْجَهُ الوجهين وأَقْيَسُهُمَا، يعني إثبات الهمز قبل اللام في البدء. والله تعالى أعلى وأعلم. وقال إدوعيشي في أخذه مقدما وجه البدء بالهمز:

والبدء بالهمز عليه العمل عند شيوخنا فخذ ما نقلوا

وعلى هذا الوجه الذي هو المقدم عند أهل الأداء يؤتي لورش بالقصر والتوسط والإشباع، على أصله في مد البدل، وعلى الوجه الآخر وهو الاعتداد بالحركة فالقصر، لا غير؛ لقوة الاعتداد بها؛ لأنه لما اعْتُدَّ بها صارت كأنها أصليةٌ وكأنه لا همز أصلا فلا مد فتأمل ذلك.

ثم قال $: نص:

120. (وَنَقَلُوا لِنَافِعٍ مَّنقُولَا رِداً وَآلآنَ وَعَاداً الأُولَى)

ش: (وَنَقَلُوا)، أي الرواة أي رووا. (لِنَافِعَ)، أي عنه باتفاق من ورش وقالون عنه. (مَنقُولَا)، أي حال كونه منقول الحركة للساكن قبله. (رِداً) من قوله تعالى: ﴿رِداً يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: 34] فخالف ورش وقالون فيها أصليهما؛ لأن أصلَ قالون عدمُ النقل، وأصل ورش ألاَّ ينقل للساكن المتصل، وهما اتفقا في نقلها. وأصلُ رِداً يحتمل أن يكون من أردى أي زاد كقولهم أرْدى على المائة إذا زاد عليها، وعليه فلا يكون له أصل في الهمز، ولا يدخل في باب النقل، ويكون

المعنى: أرسله معي زيادة يصدقني. ويحتمل أن يكون من أردأ أي أعان. تقول: أردأتُه: أي أعنتُه، فيكون من ذوات الهمز، فأشبه لفظُه لفظَ كلمتين مفهومتين، فَرِدْ كلفظ الأمر من ورد، وأَنْ كلفظ أنْ الخفيفة، فنقلت حركة الهمز إلى الدال لشبهها بما هو كلمتين، وعليه فيكون المعنى: أرسله معي مُعِيناً، وإلى معنى الزيادة ذهب نافع. (وَآلَانَ) في موضعيْ يونس أي نقلهما نافع باتفاق من ورش وقالون عنه. وموضعا يونس هما قوله تعالى: ﴿ءَالْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [يونس: 51] ﴿ءَالْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: 91] فنقل ورش فيهما على أصله؛ لأنه ينقل إلى لام التعريف ووافقه قالونُ في نقلهما على خلاف أصله للتخفيف، وذلك أن {آلاَنَ} أصلها آنٍ بوزن حانٍ علم على الزمان الحاضر، فدخلت عليها أل التعريفية فصارت الآن، فدخلت عليها همز الاستفهام فأبدلت همز الوصل ألفا فصارت آلآنَ، فصارت فيها همزتان: همزةُ الاستفهام والهمزةُ التي بعد اللام، وساكنان: اللام والألف المدية مع تحقيق الهمزتين، فخففها بالنقل، ولم يقع ذلك عنه في غيرهما من لفظهما لعدم التعليل. (وَعَاداً الأُولَى) خاصة، أي نقل نافع باتفاق من ورش وقالون عنه حركة الهمزة منها للام التعريف. فورش على أصله وقالون على خلاف أصله. وأدغما في اللام نون التنوين التي قبله اعتدادا بحركة النقل، وذلك على لغة من يقول: رأيت زيدا الأعجمي بالإدغام. وقد نظم بعضهم أصلها بقوله:

وأصلها وُؤْلَي بواو ضُمَّا ... من قبل همز ساكن وثُمَّا

أبدل واو همزة فأؤلى ... صارت بهمزين فراع الأصلا

أخراهما ساكنة وقد وجب ... إبدال ذي الأخرى بواو للعرب

لقول نجل مالك في باب البدل ... أكرم بما قال ونعم ما نقل

ومدا أبدل ثاني الهمزين من ... كلمة إن يسكن كآثر واؤتمن

فدخل اللام عليها والألف فصارت الأولى كما عنه ألف.

وقال في التحفة مبينا وجه النقل في هذه الكلمات الأربع لنافع:

ونافع بنقل آلان معا وعادا الأولى وردءا جمعا
ورش على الأصل وقالون جمع في النقل بين اللغتين واتبع
ردءا فلا أصل له في الهمز أو أصله الهمز وشكل يجزي
فاشتق من أردى إذا زاد أو من أردأ أي أعان بالهمز يبين
فنقض الأصل بها قالون إذ أصله التحقيق والسكون
ونقض القياسَ ورشٌ في رِدَا من كونه متصلا نلت الهدى
وقال بعض لفظ رِدْءاً يحتمل لأن يكون من شبيه المنفصل
رد يشبه الأمر وأن حرف نصب لكنَّ رده بخط قد وجب.

ثم قال $: نص:

121. (وَهَمَزُوا الْوَاوَ لِقَالُونَ لَدَى نَقْلِهِمُ فِي الْوَصْلِ أَوْ فِي الِابْتِدَا)

ش: **(وَهَمَزُوا)**، أي الرواة. **(الْوَاوَ)** من **{عَاداً الأُولى}** **(لِقَالُونَ)**، أي عنه وحده دون ورش، وذلك على لغة من يهمز كل واو ساكنة مضموم ما قبلها، نحو: مُؤْسَى وسُؤْقِهِ ومُؤْصَدَةٌ، وجاءت على هذه اللغة قراءة حمزة والبصري وحفص عن عاصم، مؤصدةٌ، ورواية قنبل عن المكي سؤقِه، من قوله تعالى: ﴿**فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ**﴾ [الفتح: 29] بالهمز فيهما أي في موصدة وسوقِه. **(لَدَى)**، أي عند **(نَقْلِهِمُ)** حركة الهمز للام، سواء **(فِي الْوَصْلِ)** وليس له فيه غيره. **(أَوْ فِي الِابْتِدَا)** وله فيه النقل وغيره، فإن نقلوا له فيه همزوا الواو له بلا خلاف، وإن لم ينقلوا تعين عدم همزه؛ لئلا يتوالى همزتان في أول الكلمة ثانيتهما ساكنة، بل يدخل له في مد البدل، ويتعين عليه أن يبدأ بهمز الوصل لسكون اللام فيقول:

{أَلْأُولَى}، وهذا هو الوجه المشـــهور عنه والمقدم له أداء كما مشـــى عليه الناظم وبينه في البيت الآتي: وهو قوله رحمه الله تعالى ورحمنا معه:

نص:

122. (لَـكِـنَّ بَـدْءَهُ لَـهُ بِـالْأَصْـلِ أَوْلَـى مِـنِ ابْـتِـدَائِـهِ بِـالـنَّـقْـلِ)

ش: **(لَكِنَّ بَدْءَهُ)**، أي بدء لفظ **{الْأُولَى}**. **(لَهُ)**، أي لقالون. **(بِالْأَصْـلِ)** وهو إسكان اللام وعدم همز الواو. **(أَوْلَى)**، أي أشهر وأقْوى وأحْسن وأفْضل وأوْجَهُ. **(مِنِ ابْتِدَائِهِ)**، أي قالون. **(بِالنَّقْلِ)**، أي بنقل حركة الهمز للام مع همز الواو، مع أنه له فيه البدء بالنقل مع عدمِ الاعتدادِ بالحركة أو الاعتدادِ بها. فعلى وجه عدم الاعتداد بالحركة يبدأ بهمز الوصـــل قبل اللام نظرا لســكونه في الأصـــل؛ لأن حركته عارضـــة، والعارض لا يعتد به. وعلى وجه الاعتداد بها يَبْدَأُ باللام من غير همز وصل؛ للاعتداد بالحركة نظرا للحال. فهذه ثلاثة أوجه لقالون في البدء بالْأُولَى بعد عَاداً، وأشـــهرها وأوْلاها الأوَّلُ منها وهو البدء بالأصـــل أي الإتيان بهمز الوصـــلِ وإســـكانِ اللام وتحقيقِ الهمزة بعده ممدودة بواو. ويلي هذا الوجه في الأوْلوية البدءُ بالنقل مع عدم الاعتداد بالحركة، أي البدء بهمز الوصـلِ وضـمِّ اللام وهَمْزِ الواوِ بعده. والوجه الثالث البدء بالنقل مع الاعتداد بالحركة، أي البدء بلام مضـــموم لا همزَ وصـــلٍ معه وبعده واوٌ مهموز، وهو آخر الأوجه الثلاثة مَرْتَبَةً، وهذه الأوجه كلُّها مأخوذة من قول الناظم، وقد نظمها ابن القاضي بقوله:

والأشـــهر البدء بهمز الألف والواوُ بالبدل لِّقالون اعرف
والثاني بدؤه بهمز الوصـــل وهَمْزِ واوه فحقق أصـــلي
والثالث البدء بضـــم اللام والواوُ مهموزٌ عن الأعلام.

وعلى هذا مشى إدوعيشي في أخذه حيث يقول:

والقول الْأُلُّ هو ما به جرى عملنا فافهم كما قد قررا

ثم قال $: نص:

123. (وَالْـهَـمْـزُ بَـعْـدَ نَـقْـلِـهِـمْ حَـرَكَـتَـهْ يُـحْـذَفُ تَـخْـفِـيـفـاً فَـحَـقِّـقْ عِـلَّـتَـهْ)

ش: (وَالْهَمْزُ بَعْدَ نَقْلِهِمْ حَرَكَتَهْ) في أي موضع نقلت. (يُحْذَفُ)، أي يسقط (تَخْفِيفاً)، أي لأجل التخفيف. (فَحَقِّقْ) أنت أيها الطالب. (عِلَّتَهْ)، أي علة حذفه، وهو التخفيف، وذلك أن الهمزة إذا نقلت حركتها تصير ساكنة فتزداد ثقلا، لأن الهمز الساكن أثقل من المتحرك لانقطاع النَّفَسِ معه، بخلاف المتحرك فإن النَّفَسَ ينبسط معه، وليس في الحروف الهجائية ما يكون الساكنُ فيه أثقلَ من المتحرك إلا الهمزةَ والهاءَ، وقد أشبهت الهاءُ الهمزةَ في هذه الحالة لمشاركتها لها في المخرج، وبهذه العلة المذكورة علَّل حذفَها كل من أبي العباس المهدوي والداني، وقد تعلل بغير ذلك.

تنبيه: يجب حذف حرف المد قبل لام التعريف المنقولة إليه حركة الهمز، نحو: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔنَ﴾ [البقرة: 70] ﴿وَأَلْقَي ٱلْأَلْوَاحَ﴾ [الأعراف: 150] ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ﴾ [النساء: 58] ﴿وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ﴾ [القصص: 81] ونحو هذا، كما يجب تحريك الساكن الصحيح قبله، نحو: ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ ٱلْأَنَ﴾ [الجن: 9]، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: 139] ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الطلاق: 12]، ﴿مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الأعراف: 42] ونحو هذا، إلغاء لحركة اللام في المسألتين لعروضها. انظر حلية المسامع.

KKK

باب الإظهار والإدغام

ثم قال $: نص:

124. (الْـقَـوْلُ فِـي الْإِظْـهَـارِ وَالْإِدْغَـامِ وَمَـا يَـلِـيـهِـمَـا مِـنَ الْأَحْـكَـامِ)

ش: (الْقَوْلُ فِي الْإِظْهَارِ)، أي هذا القول في بيان أحكام إظهار الحرف المظهر. والإظهارُ لغة: البيانُ. تقول العرب: أظهرتَ الشيء إذا بينتَه. وفي الاصطلاح: قطع حرف ساكن عن حرف متحرك، بعده من غير سكت عليه ولا وقف. (وَالْإِدْغَامِ)، أي وفي بيان حكم الإدغام، وهو لغة: الإدخال. تقول العرب: أدغمتَ اللجام في فم الفرس إذا أدخلتَه فيه، ومنه قول الشاعر:

وأدغمت في قلبي من الحب شعلة تذوب لها حرا من الوجد أضلعي.

واصطلاحا: إدخال حرف ساكن في حرف متحرك بعده بلا فصل والنطق بهما معا من مخرج واحد، وهو نوعان: كبير وصغير. فالكبير ما كان الحرف الأول فيه متحركا وسُكِّنَ لأجل الإدغام، ولم يتعرض له الناظم لأنه مختص بقراءة أبي عمرو البصري من رواية السوسي عنه كما قال الشاطبي $:

ودونك الإدغامَ الكبيرَ وقطبه أبو عمْرٍو البصريُّ فيه تحفلا.

وأما الإدغام الصغير فهو ما كان فيه الحرف الأول ساكنا، وهو المقصود هنا. والإظهار هو الأصل؛ لعدم افتقاره إلى سبب والإدغام فرع عنه؛ لافتقاره إلى سبب، فكل مفتقر فرع لما لا يفتقر. وفائدة الإدغام تخفيف اللفظ؛ لثقل النطق بالحرفين المتفقين في المخرج أو المتقاربين فيه ساكنين حتى شَبَّهَ النحويون النطقَ بهما بمشي المُقَيَّدِ يرفع رجلا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشَبَّهَهُ بعضهم بإعادة الحديث مرتين وذلك ثقيل على السمع. وأسبابه ثلاثة: التماثل، والتقارب، والتجانس. فالتماثل: هو اتفاق الحرفين مخرجا وصفة، وبعبارة أخرى اتفاقهما في الاسم والرسم، ويسمى حرفاه متماثلين كاللام في اللام. والتقارب: هو

أن يتقارب الحرفان في المخرج دون الصفات أو في الصفات دون المخرج أو فيهما معا، ويسمى حرفاه متقاربين، والتجانس: هو أن يتفق الحرفان في الصفات ويختلفا في المخرج، أو يختلفا في الصفات ويتفقا في المخرج، فالأول كالدال في الجيم، والثاني كالدال في التاء، والتاء في الطاء، ويسمى حرفاه متجانسين، ويشترط في إدغام المتجانسين ألاَّ يكون الأول منهما حرف حلق، نحو ﴿**سَبِّحْهُ**﴾، ﴿**فَاصْفَحْ عَنْهُمْ**﴾. ومعرفة هذه الأسباب متوقفة على معرفة مخارج الحروف وصفاتها كما قال المؤلف في آخر نظم المخارج والصفات:

فهذه الصفات باختصار تفيد في الإدغام والإظهار

واعلم أن كيفية إدغام المتقاربين أو المتجانسين هي أن تبدل الحرف الأول من مِثْلِ الثاني وتدخلَه فيه في النطق حتى يصيرا كالحرف الواحد، وشرطه أن لا يكون الأول أقوى من الثاني، فإن كان أقوى منه فلا إدغام؛ لأن الأقوى لا يستتر في الأضعف، فإن كان الأولُ أضعفَ سهل إدغامه في الثاني لقبوله الاستتار فيه ولأنه ينتقل من لفظ الضعيف إلى لفظ القوى وذلك حسن جيد. وينقسم الإدغام إلى واجب وجائز وممتنع. فالواجب ما اتفق القراء على إدغامه كقوله الآتي: وما قرب منها أدغموا، والممتنع ما تحرك فيه الأول وسكن الثاني كقوله تعالى: ﴿**فَرَدَدْنَٰهُ**﴾ [القصص: 12]، ﴿**وَقَالَ ٱلْمَلَأُ**﴾ [الأعراف: 89]، ﴿**قُلِ اِن ضَلَلْتُ**﴾ [سبأ: 50] ونحو هذا، وسيأتي هذا عند قوله: "وساكن المثلين إن تقدما.. إلخ". والجائز ما اختلف القراء في إدغامه وإظهاره، وينحصر في ستة فصول: فصل إذ، وفصل قد، وفصل تاء التأنيث، وفصل لامي هل وبل، وفصل حروف تقاربت مخارجها، وفصل النون الساكنة والتنوين، وستأتي كلها في نصه. (**وَمَا يَلِيهِمَا**)، أي الإظهار والإغام. (**مِنَ الْأَحْكَامِ**) ويعني به القلب والإخفاء، وسَيُذْكَرَانِ في الفصل الأخير، وهو فصل النون الساكنة والتنوين.

ثم شرع في ذكر الفصول الستة السابقة فقال $: نص:

125. (وَإِذْ لِأَحْـرُفِ الصَّـــفِـيـرِ أَظْـهَـرَا وَلِـهِـجَـاءِ جِـدتُّ لَـيْـسَ أَكْـثَـرَا)

ش: (وَإِذْ لِأَحْرُفِ)، أي عند أحرف. (الصَّفِيرِ) وهي الصاد والزاي والسين. (أَظْهَرَا)، أي ورش وقالون باتفاق منهما عن نافع، فعند الصـــاد: ﴿وَإِذْ صَـــرَفْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: 28]، لا غير. وعند الزاي: ﴿۞وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأنفال: 49]، ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰـرُ﴾ [الأحزاب: 10]، لا غير. وعند السـين: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَـمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: 12] مرتين، لا غير. (وَلِهِجَاءِ جِدتُّ)، أي وأظهرَا أي هما معاً إِذْ عند أحرف "جدت" وهي الجيم والدال والتاء. فعند الجيم: ﴿إِذْ جَعَلَ﴾ [المائدة: 22]. وعند الدال: ﴿إِذْ دَخَلُواْ﴾ [الحجر: 52]. وعند التاء: ﴿إِذْ تَاتِيهِمْ﴾ [الأعراف: 163] ونحو هذا. وقد جمع بعضهم هذه الأحرف الستة في أوائل هذا البيت وهو:

تـــاب صـــالـــح ســـحـــرا جـــاء داعـــيـــا زمـــرا.

(لَيْسَ أَكْثَرَا)، أي ليس الذي تظهر إِذْ قبله أكثرَ مما ذكر مما يصح إدغامها فيه وكان مما اختلف فيه القراء، وإلا فإنها تظهر قبل غير هذه الحروف الستة إذا لم يكن بينها وبينه ما يدعو إلى الإدغام، نحو: ﴿إِذْ كَانُواْ﴾ [الأحقاف: 25]، ﴿إِذْ قَامُواْ﴾ [الكهف: 14]، ﴿إِذْ نَادَىٰ﴾ [مريم: 2] ونحو هذا. لأن هذا لم يكن داخلا فيما نحن فيه؛ لعدم وجود السبب، وسيذكر ما تدغم فيه على اللزوم، عند قوله: فصل وما قرب منها أدغموا البيت، وقولِه أيضـــا: وســـاكن المثلين إن تقدما إلخ، فهي على ثلاثة أقســـام ما تظهر قبله باتفاق، وما تدغم قبله باتفاق، وما تظهر قبله أو تدغم على اختلاف في ذلك بين القراء، ومثلها في ذلك دال قد وتاء التأنيث ولاما هل وبل كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

ثم قال $: نص:

126. (وَقَـدْ لِأَحْرُفِ الصَّـــفِيرِ تَسْـــتَبِينْ ثُـمَّ لِـذَالٍ وَلِـجِـيـمٍ وَلِشِـــيـــنْ)

ش: (وَقَدْ)، أي ودال قد. (لِأَحْرُفِ)، أي عند أحرف. (الصَّـــفِيرِ) الثلاثة المتقدمة وهي السـين والصـاد والزاي. (تَسْـتَبِينْ)، أي تظهر باتفاق من ورش

وقالون عن نافع كما أشعر به إطلاقه، فعند الصاد نحو: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ﴾ [الفتح: 27]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: 41]. وعند الزاي: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الملك: 5] لا غير. وعند السين: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: 1]، ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: 104]، ﴿فَقَدْ سَأَلُواْ﴾ [النساء: 152]. (ثُمَّ) تظهر أيضا (لِذَالٍ)، أي عنده، نحو: ﴿۞وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: 179] لا غير. (وَلِجِيمٍ)، أي عنده أيضا، نحو: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ﴾ [التوبة: 129]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُمْ﴾ [النحل: 113]، ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم﴾ [الأعراف: 51]، ﴿قَدْ جَعَلَ﴾ [مريم: 23] ونحو هذا. (وَلِشِينْ)، أي عندها أيضا، نحو: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّاۖ﴾ [يوسف: 30] لا غير. وقد اجتمعت هذه الأحرف الستة مع الضاد والظاء اللذين تظهر قبلهما دال قد لقالون وحده كما سيأتي في البيت الموالي، جمعها بعضهم في أوائل بيتٍ هو قوله:

ضل ظلموم ذم زاهدينا صاموا شهورا جاهدوا سنينا.

ثم قال $: نص:

127. (وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعَا وَوَرْشٌ الْإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى)

ش: (وَزَادَ عِيسَى)، أي قالون وحده، وذلك من رواية أبي نشيط وحده كما في حلية المسامع. (الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعَا)، أي جميعا، يعني: أن قالون دون ورش أظهر دال قد قبل كل من الظاء والضاد مع إظهاره هو وورش لها قبل هذه الأحرف الستة المذكورة قبل، فمثالها قبل الظاء قوله تعالى: ﴿فَقَد ظَّلَمَ نَفْسَهُۥۚ﴾ [البقرة: 229]، ﴿لَقَد ظَّلَمَكَ بِسُؤَالِ﴾ [ص: 23]. وقبل الضاد: ﴿وَلَقَد ضَلَّ﴾ [الصافات: 71]، ﴿وَلَقَد ضَرَبْنَا﴾ [الروم: 57]، ﴿قَد ضَلَلْتُ﴾ [الأنعام: 57]، ﴿قَد ضَلُّواْ﴾ [النساء: 166]. (وَوَرْشٌ الْإِدْغَامَ)، أي إدغام دال قد. (فِيهِمَا)، أي في الظاء والضاد. (وَعَى)، أي حفظ عن نافع، ووافقه الحلواني فيهما، وإسماعيل القاضي في الضاد وحده دون الظاء كما في حلية المسامع. قوله: وعي بمعنى حفظ كما قلنا، يقال: وعيت العلم أعيه أي حفظته، وقال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌۖ﴾ [الحاقة: 11] وأوعيت المتاع في الوعاء إذا جعلت الوعاء يعيه أي يحفظه، ومنه قوله: ﴿وَجَمَعَ

﴿فَأَوْعِيَ﴾ [المعارج: 18]. وقد اقتصر الناظم على ذكر هذه الحروف لاختلاف القراء فيها ولم يذكر غيرها مما تظهر عنده بلا خلاف لعدم وجود السبب، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ﴾، ﴿قَدْ خَابَ﴾، ﴿قَدْ يَعْلَمُ﴾ ونحو هذا. وأما ما اتفقوا على إدغامها فيه فسيذكره بعدُ إن شاء الله تعالى في ذكره لإدغام المتقاربين. فوجه إدغام ورش دالَ قَدْ في الظاء والضاد تقاربُهما في المخرج واشتراكُهما في بعض الصفات مع اتصاف الظاء والضاد بصفات القوة وهي الجهر والاستعلاء والإطباق التي فيهما، والاستطالةُ التي في الضاد وحده فَقَوِيَ الإدغامُ بذلك وحَسُنَ. وأظهرها قالون قبل الأحرف الثمانية على الأصل كما أظهرها ورش عند غير الضاد والظاء على الأصل أيضا.

ثم قال $: نص:

128. (وَالتَّاءُ لِلتَّانِيثِ حَيْثُ تَاتِي مُظْهَرَةٌ عِندَ الصَّفِيرِ يَاتِ)

129. (وَالْجِيمِ وَالثَّاءِ وَزَادَ الظَّاءَ أَيْضاً وَبِالْإِدْغَامِ وَرْشٌ جَاءَ)

ش: (وَالتَّاءُ لِلتَّانِيثِ حَيْثُ تَاتِي)، أي حيث تأتي للتأنيث، وهي التاء الساكنة اللاحقة للفعل الماضي الدالةُ على تأنيث فاعله. (مُظْهَرَةٌ) باتفاق من ورش وقالون عن نافع كما أشعر به إطلاقه. (عِندَ الصَّفِيرِ يَاتِ) جمع صفيرية أي أحرف الصفير الثلاثة وهي الصاد والسين والزاي، كما تقدم. فمثالها عند الصاد: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: 89]، ﴿لَّهُدِمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: 38] لا غير. وعند الزاي: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ [الإسراء: 97] لا غير. وعند السين: ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: 260]، ﴿فَكَانَتْ سَرَاباً﴾ [النبأ: 20]، ونحوه. (وَالْجِيمِ وَالثَّاءِ)، أي ويظهران تاء التأنيث باتفاق منهما قبل الجيم، نحو: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: 55]، ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: 34] لا غير. وقبل الثاء نحو: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [الشعراء: 141]. (وَزَادَ)، أي قالون. (الظَّاءَ أَيْضاً) فأظهر تاء التأنيث قبلها، وذلك في ثلاثة مواضع، لا غير، وهي قوله تعالى: ﴿كَانَت ظَّالِمَةً﴾ [الأنبياء: 11]، ﴿حُرِّمَت

ظُّهُورُهَا﴾ [الأنعام: 139]، **﴿حَمَلَت ظُّهُورُهُمَآ﴾** [الأنعام: 147] فقط. وهذا من رواية أبي نشيط عنه. **(وَبِالْإِدْغَامِ وَرْشٌ جَاءَ)**، أي رواه عن نافع، وذلك من طريقي الأزرق وعبد الصمد عنه. وأما الأصبهاني فأظهر عندها. وروى الحلواني عن قالون الإدغام في المواضع الثلاثة كما في حلية المسامع. وقد اجتمعت الحروف الستة في أوائل كلم بيت، هو:

جئت صباحا زائرا ثم ظعنت سائرا.

فوجه إدغام ورش التاء في الظاء التقارب في المخرج مع اتصاف الظاء بالاستعلاء والإطباق اللتين هما من صفات القوة فقوي الإدغام بذلك وحسن، وقد اقتصر أيضا $ على هذه الأحرف ولم يذكر غيرها للاتفاق على إظهارها قبله على الأصل؛ لعدم وجود السبب، نحو: **﴿۞قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾** [إبراهيم: 13]، **﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ﴾** [يوسف: 25] ونحو هذا. وأما ما اتُّفِقَ على إدغامها فيه فسيذكره بعد إن شاء الله تعالى.

ثم قال $: نص:

130. **(وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالتَّاءِ مَعاً وَالثَّاءِ)**

131. **(وَالضَّادِ مُعْجَماً وَحَرْفِ السِّينِ وَالزَّايِ ذِي الْجَهْرِ وَحَرْفِ النُّونِ)**

ش: **(وَيُظْهِرَانِ)**، أي ورش وقالون باتفاق منهما عن نافع لأَمَيْ **(هَلْ وَبَلْ)** اجتماعا وانفرادا. **(لِلطَّاءِ)**، أي عند الطاء في **﴿بَلْ طَبَعَ﴾** [النساء: 154] لا غير. **(وَالظَّاءِ)** في **﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾** [الفتح: 12] لا غير، وانفردت بهما بل دون هل، **(وَالتَّاءِ)** في **﴿بَلْ تَاتِيهِم﴾** [الأنبياء: 40] و**﴿هَلْ تَعْلَمُ﴾** [مريم: 65]. **(مَعاً)**، أي جميعا، يعني أنهما اشتركتا في التاء. **(وَالثَّاءِ)** في **﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾** [المطففين: 36] لا غير، وانفردت بها هل. **(وَالضَّادِ)** في **﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾** [الأحقاف: 27] لا غير. **(مُعْجَماً)**، أي حال كونه منقوطا. **(وَحَرْفِ السِّينِ)** في **﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾** [يوسف: 18] مرتين في سورة يوسف لا غير. **(وَالزَّايِ)** في **﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾** [الكهف: 47]، **﴿بَلْ زُيِّنَ﴾** [الرعد:

34] لا غير. (ذِي الْجَهْرِ)، أي المتصف بصفة الجهر الآتية في الصفات، وكلُّها انفردت بها بل، ونعنى الضادَ والسينَ والزايَ. (وَحِرْفِ النُّونِ) في ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾ [سبأ: 7] و﴿بَلْ نَقْذِفُ﴾ [الأنبياء: 18] و﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: 169] و﴿بَلْ نَحْنُ﴾ [الحجر: 15] ونحو هذا. فحصل من هذا أن هَلْ اختصت بالثاء المثلثة، واشتركتا في التاء والنون، واختصت بَلْ بالخمس البواقي، وهي الطاء والظاء والضاد والسين والزاي، إذ ليس كل حرف من هذه الأحرف الثمانية تُرَى قبله الكلمتان معاً كما تَرَى. وقد اجتمعت هذه الأحرف الثمانية في أوائل كلم البيت الآتي وهو:

نفسي سبا ظبي زها ثوى ضُحىً ترقَّى طَمَا.

وإنما اقتصر على هذه الحروف لاختلاف القراء فيها، فمنهم من أظهر قبلها على الأصل كنافع، ومنهم من أدغم قبلها. وسيأتي بذكر ما اتفقوا على إدغامهما فيه في قوله الآتي: فصل وما قرب منها أدغموا إلخ. ولم يتعرض لما اتفقوا على إظهارهما فيه، نحو: ﴿بَلْ كَانُواْ﴾ [الفرقان: 40]، ﴿بَلْ قَالُوٓاْ﴾ [الأنبياء: 5]، ﴿هَلْ كُنتُ﴾ [الإسراء: 93]، ﴿هَلْ مِن﴾ [يونس: 34] ونحوه للاتفاق على إظهاره على الأصل؛ لعدم وجود السبب. وقد نظم الإمام ابن غازي هذه الأحرف مع بل وهل مبينا ما اشتركتا فيه وما انفردت به كلُّ واحدة منهما فقال:

ويظهران هل وبل للتاء والنون واخصصنَّ هل بالثاء
وبل بضاد معجم والظاء والسين والزاي وحرف الطاء.

وقال شيخنا محمد بن المحفوظ بيتا في ذلك، هو قوله:

وبل لغير الثا، وهل له وتا والنونِ، في الذي لديهم ثبتا.

ثم قال $: نص:

132. (فَصْلٌ وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْغَمُوا كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ إِذْ ظَّلَمُوا)

133. (وَقَد تَّبَيَّنَ وَقَالَت طَّائِفَهْ وَأَثْقَلَتْ فَلَا تَكُن مُّخَالِفَهْ)

ش: (فَصْـلٌ)، وهي من البيت. وفي هذا الفصـل يتكلم عن القسـم الواجب إدغامه عند جميع القراء، فقال: (وَمَا قَرُبَ مِنْهَا) قربا تاما، أي ما قرب في المخرج من هذه الأحرف الخمسـة المتقدمة الذكر، وهي: ذال إذ، ودال قد، وتاء التأنيث، ولَامَا هل وبل، قربا تاما بأن كان ملاصقا لها فيه، قال بعضهم: هذا من باب المشـارِك، لا من باب المتقارب؛ لأن المخرج متحد، وإطلاق الناظم عليه تقاربا فيه تسامح، فلو قال فصل وما شاركها قد أدغموا لأجاد؛ لأن إدغام اللام في الراء، هو من قبيل المتلاصقين وفاقا لسيبويه انتهى انظر الغيوث الهوامع. (أَدْغَمُوا)، أي أدغمه القراء وجوبا. أما القربُ الغيرُ التامِّ فهو الذي تقدم تفصيله. وأما ما بَعُدَ منها فلا تدغم فيه. ثم مثَّل لها مرتِّبا لها حسب ذكرها السابق، فقال ممثلا لذال إذْ قبل الظاء: (كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ إِذْ ظَّلَمُوا) {أَنفُسَهُمْ} في سورة النساء، ومثله ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ﴾ [الآية: 38] بسورة الزخرف لا غير. ودال قَدْ مثاله في التاء: (وَقَد تَّبَيَّنَ)، ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف: 5]، ﴿۞لَّقَد تَّابَ﴾ [التوبة: 118]. وتاء التأنيث في حرفي الدال والطاء المهملتين، ففي الطاء مثاله: (وَقَالَت طَّائِفَهْ) ﴿وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف: 14]، ﴿فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ﴾ [الصف: 14]، ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: 68] ونحوه. وفي الدال مثاله: (وَأَثْقَلَت) ﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ [الأعراف: 189] و﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: 89] لا غير. (فَلَا تَكُن) أيها القارئ (مُخَالِفَهْ)، أي مخالفا لهذا الحكم الذي هو الإدغام. يشير إلى أن الإدغام في ذلك لازم، ولم يمثل للامي هل وبل في المتقارب، فَبَلْ تدغم في الراء نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 157]، ﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبياء: 56]، ﴿بَل رَّانَ﴾ [المطففين: 14] لا غير. ومثله ﴿قُل رَّبِّي يَعْلَمُ﴾ [الأنبياء: 4]؛ لأنه مندرج تحت قوله: "وما قرب منها أدغموا".

قال بعضهم:

بل ربكم بل رفعه بل رانا قل ربي باللام يا أخانا.

وأما هل فلا توجد قبل الراء في القرآن الكريم، ولو وجدت لأدغمت، كما

قال الشاعر:

أتيت غسان ومعزهم تئط من لبن لها وَرِسْلٍ وَأَقِطْ

حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط.

بإدغام اللام من هل في الراء من رأيت، والعلة في إدغام هذه الحروف مع ما أدغمت فيه أن أكثرها متفِقٌ في المخرج، وبعضها شديد التقارب؛ لأنها كلَّها من طرف اللسان فصارت لا تفارق مخارجها تخرج من مخرج واحد كالمثلين فلو أظهرت لحصل تكلف شديد وثِقَلٌ عظيم لِازدحام الحرفين منها كازدحام المثلين فلزم الإغادم ليزول التكلف ويخف الثقل فيسهل النطق، فلذلك اتفقوا على الإدغام فيها، إلا أنه ذكر عن أبي نشيط إظهار التاء قبل الطاء، حكاه أبو جعفر. وهو خلاف المعروف. انتهى انظر القصد النافع للإمام الخراز.

ثم قال $: نص:

134. **(وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ إن تَقَدَّمَا وَكَانَ غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ أُدْغِمَا)**

ش: **(وَسَاكِنُ الْمِثْلَيْنِ)** كاللامين والنونين والراءين. والمثلان هما: ما اتحدا في الاسم والرسم كالكاف والكاف مثلا والراء والراء ونحو ذلك. لاَ مَا اتَّحَدَا في الرسم دون الاسم كالطاء المهملة والظاء المعجمة والحاء المهملة والخاء المعجمة ونحوذلك؛ لاتحادهما في الرسم دون الاسم. ودخل بهذا التعريف الْوَاوَانِ في نحو: ﴿**كَفَرُواْ وَصَدُّواْ**﴾ [النساء: 166]، وَالْيَاءَانِ في نحو ﴿**ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ**﴾ [الناس: 5]؛ لاتحادهما في الاسم والرسم. **(إن تَقَدَّمَا)** على مثله المتحركِ، إما في كلمة واحدة مطلقا، حرفَ مد كان كـ{**يَابَنِيَّ**} لهما و﴿**إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ**﴾ [التوبة: 37] لورش وحده ونحو هذا، أو غيرَ حرف مد، نحو: ﴿**يُدْرِككُّمُ**﴾ [النساء: 77]، ﴿**يُوَجِّههُّ**﴾ [النحل: 76]، ﴿**يُكْرِههُّنَّ**﴾ [النور: 33]، ﴿**بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ**﴾ [إبراهيم: 7]، ﴿**بِأَييِّكُمُ**﴾ [القلم: 6]. ولم يكن في القرآن غير هذه الكلمات الخمس من إدغام المثل الغير

حرف مد في مثله في كلمة واحدة. وإما في كلمتين (وَكَانَ) هو، أي الساكن (غَيْرَ حَرْفِ مَدٍّ)، نحو: ﴿قُل لَّا﴾ [المائدة: 102]، ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ﴾ [آل عمران: 41]، ﴿اِذْهَب بِّكِتَٰبِي﴾ [النمل: 28] ونحو هذا. (أُدْغِمَا) باتفاق من ورش وقالون، بل وباتفاق من كافة القراء، لقول الشاطبي:

وما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه متمثلا.

فشروط إدغام المثل في مثله ثلاثة، وقد صرح بها الناظم $، وهي قوله: وساكن المثلين، فخرج بذلك متحركهما، نحو: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [المدثر: 41] إن تقدما، فخرج متأخرهما، نحو: ﴿ضَّلَلْتُ﴾ [الأنعام: 57]، ﴿رَدَدْنَٰهُ﴾ [التين: 5]. وكان غير حرف مد، فخرج نحو: ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ [الشعراء: 96]، ﴿اُصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: 200]، ﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: 7]، {الذِي يُوَسْوِسُ} ونحو هذا، ويشترط في هذا الأخير ألاَّ يكون مع مثله في كلمة كما سبق. وعلة منع إدغامه إن كان بين كلمتين أنهما أشبها الألف فصار المد الذي فيهما بمنزلة الحركة، ويدل على ذلك جواز وقوع الحرف الساكن بعدهما كما يقع بعد المتحرك. وقيل إن علة منع الإدغام هي خوف ألاَّ يذهب المد بسببه أي بسبب الإدغام.

ثم بدأ يذكر حروفا قربت مخارجها من كلمات مخصوصة جاءت متفرقة في كتاب الله تعالى لا تدخل تحت قاعدة، وقد اختلف فيها القراء فأشار إلى مذهب نافع فيها فقال $: نص:

135. (وَأَظْهَرَا نَخْسِفْ نَبَذْتُ عُذْتُ أُورِثْتُمُوهَا وَكَذَا لَبِثْتُ)

136. (وَاذْهَبْ مَعاً يَغْلِبْ وَإِن تَعْجَبْ يَثُبْ يُرِدْ ثَوَابَ فِيهِمَا وَإِن قَرُبْ)

137. (وَدَالَ صَادِ مَرْيَمٍ لِّذِكْرِ وَبَا يُعَذِّبْ مَن رَّوَوْا لِلْمِصْرِي)

ش: (وَأَظْهَرَا)، أي ورش وقالون باتفاق منهما عن نافع فاء (نَخْسِفْ) من قوله تعالى: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الآية: 9] في سورة سبإ لا غير. وذال (نَبَذْتُ)

من قوله تعالى: ﴿فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ﴾ [الآية: 94] في سورة طه لا غير؛ لئلا يلتبس بالنبات. وذال (عُذْتُ) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم﴾ [غافر: 27] مرتين إحداهما بغافر والأخرى بالدخان لا غير، لئلا يلتبس بالعود، والثاء من قوله تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: 42] بالأعراف والزخرف لا غير؛ لئلا يلتبس بالورود. (وَكَذَا) ثاء (لَبِثْتُ) بضم التاء وفتحها وكذلك {لَبِثْتُمْ} بالميم، إذ لا فرق إلا الخطاب وزيادة الميم فعبر باللفظ عن غيره، وأُظهِر خوف التباسه بالبيات. (وَاذْهَبْ مَعاً)، أي وباء اذهب مرتين قبل الفاء، وهما قوله تعالى: ﴿اِذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ﴾ [الآية: 63] في سورة الإسراء، ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [الآية: 95] في سورة طه لا غير. وباء (يَغْلِبْ) من قوله تعالى: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوتِيهِ﴾ [الآية: 73] في النساء لا غير. وباء (وَإِن تَعْجَبْ) من قوله تعالى: ﴿۞وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمُ﴾ [الآية: 5] في الرعد لا غير. وباء (يَتُبْ) من قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الآية: 11] في الحجرات لا غير. ودال (يُرَدْ ثَوَابَ) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُوتِهِۦ مِنْهَا وَمَنْ يُّرِدْ ثَوَابَ ٱلاٰخِرَةِ نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾ [الآية: 145] وهما في آل عمران لا غير. (فِيهِمَا)، أي في الموضعين. (وَإِن قَرُبْ) مرتبط بقوله: وأظهرا، وهو مبالغة في الإظهار، أي أظهر ورش وقالون ما تقدم وإن قربت مخارج تلك الحروف المذكورة من مخارج ما بعدها؛ لأن الأصل الإظهار، (وَدَالَ صَادِ مَرْيَمٍ لِّذِكْرِ)، أي أظهر ورش وقالون باتفاق منهما الدال من صاد مريم قبل ذال ذكرها من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [مريم: 1]. فهذه ثمان كلمات لا خلاف في إظهار ورش وقالون لها باتفاق منهما عن نافع. (وَبَا يُعَذِّبْ مَنْ) من قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَّشَآءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَّشَآءُ﴾ [الآية: 283] في سورة البقرة لا غير. (رَوَوْا)، أي روى الرواة إظهاره إلا عبد الصمد. (لِلْمِصْرَي) وهو ورش، وأدغمه الرواة عن قالون إلا إسماعيل القاضي كما في حلية المسامع وتحصيل المنافع.

ثم قال $: نص:

138. (وَارْكَبْ وَيَلْهَثْ وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنِ ابْنِ مِينَا وَالْكَثِيرُ أَدْغَمَا)

139. (وَعَنْهُ نُونَ نُونٍ مَّعْ يَاسِينَ أَظْهِرْ وَخُلْفُ وَرْشِهِم بِنُونَا)

ش: (وَارْكَبْ وَيَلْهَثْ)، أي أظهر الرواة عن ورش باء ﴿إِرْكَبْ مَعَنَا﴾ [الآية: 42] في سورة هود لا غير. وثاء ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ [الآية: 176] في سورة الأعراف لا غير. قال بعضهم:

وبا يعذب من وبا اركب معنا وثاء يهلث ذا لورش أعلنا.

(وَالْخِلَافُ فِيهِمَا عَنِ ابْنِ مِينَا)، أي الخلاف ثابت عن ابن مينا وهو قالون في باء {ارْكَبْ مَعَنَا} وثاء {يَلْهَثْ ذَلِكَ}، فَرُوِىَ عنه الإدغامُ فيهما، ورُوِىَ عنه الإظهارُ كورش، وذلك من طريق أبي نشيط. أما طريق الحلواني فليس فيها عنه إلا الإظهارُ. وطريق إسماعيل القاضي ليس فيها عنه إلا الإدغامُ كما في حلية المسامع. (وَالْكَثِيرُ) من الشيوخ الناقلين للقراءة كالداني وابن شريح. (أَدْغَمَا)، يعني أن الإدغام فيهما أرجحُ وأكثرُ لِلْقراء. وقد حكى الداني الوجهين فيهما من غير ترجيح. ورجح أبو محمد مكي وابن شريح فيهما الإدغام. فبالنظر إلى ما ذهب إليه الداني في إحدى روايتيه وما ذهب إليه هذان الإمامان الجليلان يرجَّح الإدغامُ على ما ذكر الناظم، وهو المقدم والمعمول به عندنا كما قال إدوعيشي في أخذه

والأخذ عندنا عن الكثير عن ابن مينا العالم النحرير

وقال التازي:

وعن أبي نشيطهم قد انجلى في اركب ويلهث خلف قالون انقلا

وجهان للداني عنه فيهما والشيخ والإمام عنه أدغما.

(وَعَنْهُ)، أي عن قالون المذكور في البيت قبلُ في قوله عن ابن مينا. (نُونَ نُونٍ) قبل واو {وَالْقَلَمِ} (مَعْ) نون (يَسِ) قبل واو {وَالْقُرْآنِ} (أَظْهِرْ) من غير خلاف كما في الغيوث الهوامع. وفي ضمن كلامه أن ورشا يدغمها أي النون من الكلمتين المذكورتين، وهو كذلك في "يس" بلا خلاف عنه من طريقي الأزرق وعبد الصمد، وحُكِيَ فيها الخلافُ عن الأصبهاني فيظهرها له على وجه ويدغمها له على وجه. وأما ﴿نٓۚ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] فقد استدرك فيها الناظم بقوله: (وَخُلْفُ وَرْشِهِم بِنُونَا)، أي الخلاف واقع عن ورش في ﴿نٓۚ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] فقيل يدغمها، وقيل يظهرها. ولم يتعرض الناظم لترجيح واحد من الوجهين، فروى عنه الأزرق والأصبهاني إظهارها، وروى عنه عبد الصمد إدغامها. وقد اختار أبوعمرو الداني الإظهار ورجحه وقال: وهو الذي يأخذ به أكثر أهل الأداء من مشيخة المصريين وبه كان يقرئ محمد بن علي وبه أخذ. فالوجهان مقروء بهما لورش، إلا أن الوجه له المقدم هو الإظهار كما قال إدوعيشي في أخذه:

والعمل اليوم على الإظهار لسيدي ورش النبيه القاري

تتمة: بقي من هذا الباب مسائل أهملها الناظم $، منها ذال الاتخاذ قبل تائه، فقد اتفق ورش وقالون على إدغامها، نحو: ﴿قُلَ اَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: 79]، ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾ [المؤمنون: 111]، ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: 76] ونحو هذا. ومنها الراء الساكنة قبل اللام، نحو: ﴿فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَّشَآءُ﴾ [البقرة: 283] و﴿يُغْفَرْ لَكُمْ﴾ [البقرة: 57] ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ [الطور: 46] ونحو هذا. ومنها اللام عند الذال، نحو: ﴿يَّفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ فقد اتفق ورش وقالون على الإظهار فيهما. ومنها الطاء عند التاء، نحو: {أَحَطْتُّ}، {بَسَطْتَّ}، {فَرَّطْتُّ}، {فَرَّطْتُمْ}، لا غير. فقد اتفق ورش وقالون على إدغامها إدغاما ناقصا أي مع بقاء صفة الإطباق من الطاء. ومنها القاف قبل الكاف من {نَخْلُقكُّمْ} لا غير فإنها تدغم إدغاما تماما عند كل القراء على المقدم. وقيل ناقصا، ومرجوح، إلا السوسي عن البصري فليس له فيها إلا الإدغام التام.

ومنها الميم الساكنة قبل الواو والفاء فإنها تظهر لكل القراء، نحو: ﴿**هُمْ فِيهَا**﴾ [البقرة: 38]، و﴿**وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا**﴾ ونحو هذا. وإن وقعت قبل الباء فإنها تخفي مع الغنة عند كل القراء أيضا على المختار عند أهل الأداء، وقيل تظهر، ومرجوح، وقيل تدغم كما في التمهيد لابن الجزري ومرجوح أيضا، مثالها: ﴿**أَوْلَٰدُكُم بِالتِي**﴾ [سبأ: 37]، ﴿**اَم بِهِۦ**﴾ [سبأ: 8]، ﴿**أَم بِظَٰهِرٍ**﴾ [الرعد: 34] ونحو هذا. ومنها النون عند الميم من ﴿**طَسَمٓ**﴾ مرتين لا غير، فقد اتفق ورش وقالون على إدغامها، وأما نون ﴿**طَسٓ تِلْكَ**﴾ برأس النمل فمخفاة وجوبا لكل القراء وقد نص أبو شامة على إظهارها وهو سبق قلم كما ذكر المحقق ابن الجزري. والمشهور إخفاء نون "عين" عند الصاد من ﴿**كٓهيعٓصٓ**﴾ [مريم: 1] للكل. وأما الضاد والظاء فيظهران قبل التاء للكل، نحو: ﴿**أَفَضْتُم**﴾ [البقرة: 197]، ﴿**فَرَضْتُمْ**﴾ [البقرة: 235]، ﴿**مَرِضْتُ**﴾ [الشعراء: 80]. ﴿**أَوَعَظْتَ**﴾ [الشعراء: 136]. وأما لام التعريف فتظهر قبل أربعة عشر حرفا، هي: حروف **[إبغ حجك وخف عقيمه]**. وتدغم قبل أربعة عشر حرفا أيضا، هي: اللام والنون والراء والزاي والسين والشين والطاء والظاء والدال والذال والتاء والثاء والصاد والضاد. أما العين فتظهر قبل الغين، نحو: ﴿**وَاسْمَعْ غَيْرَ**﴾ [النساء: 45]. فوجه الإظهار فيما أظهر بلا خلاف من الحروف المذكورة كونُه الأصلَ. ووجه الإدغام فيما أدغم منها بلا خلاف التجانس أو التقارب. ووجه الخلاف فيما اخْتُلِفَ فيه منها الجمعُ بين اللغتين مع اتباع الأثر والرواية. وقد نظمت هذه الحالات بأنظام متفرقة، من تلك الأنظام قول عبد الله بن جابر:

ونحو يغفر لي ويفعل ذلك أظهره عنهما كذلك.

ومنها أيضا قول شيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد $:

ذال أخذت واتخذت أدغمن كنون طس قبل الميم عن.

وكقول بعضهم أيضا:

والميمَ قبل الواو والفاء أظهِرْ إخفاؤها من قبل باء اشْتُهِرْ
والضادَ معجما كحرف الظاء أظهر لنافع قبيل التاء
والطاءُ مهملا قبيل التاء أُدغِمَا معَ بقاء الصوت ذاك الْتُزِمَا
نخلقكمُ بخالص الإدغام وأُنكِرَ الشوبُ لدى الإمامِ
ذالَ أخذتم دون إذ تبرءا إدغامَه جميع من قد قرا رأى
والدال قبل التاء بالإدغام وأظهروا الراء قبيل اللام
والعين قبل الغين والعكس وحا من قبل عين مهمل قد وضحا
والعين قبل الخاء نحو يتبع خطوات بالإظهار فادر واتبع.

وقال في التحفة:

والطاء قبل التاء في أحطت مدغمة لكن يبقى الصوت.

وفيها أيضا:

والقاف في الكاف ألم نخلقكم والصوت قل يبقى به أو يعدم
الصوت في القاف صويت القلقله والخلف في البقاء عند النقله
مكي أجازه ودان معنا والمنع قل أحق أن يتبعا
قلقلة في الوقف والإدغامُ في الوصل قد تباين الكلامُ.

وقال في المهنبة:

وكلهم يبقي صويت الطاء إذا أتت مدغمة في التاء
كقوله أحطت في نظيره ومثله فرطت في تقديره
وذاك في القياس مثل النون إذا أدغمتها مع التبيين
لصوتها المركب بالمعروف كراهة الإجحاف بالحروف.

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

ثم قال $: نص:

140. (ذِكْرُ ادِّغَامِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ وَالْقَلْبِ وَالْإِخْفَاءِ وَالتَّبْيِينِ)

ش: **(ذِكْرُ ادِّغَامُ)**، أي هذا هو الفصل السادس من الفصول المختلف فيها بين القراء، وأكثر مسائله اجتماعية. والإدغام بسكون الدال عبارة الكوفيين، وبالتشديد ـــ كما في البيت هنا ـــ عبارة البصريين، ولا يتزن البيت إلا عليها. **(النُّونِ)** الساكنة. **(وَالتَّنْوِينِ)** وهو نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المعربة المنصرفة لفظا لا خطا، ووصلا لا وقفا. ولا يجتمع التنوين والإضافة، ومثله نون الجمع. ابن مالك في الألفية:

نونا تلي الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف كطور سينا.

وقال بعضهم:

تألم قلبي ليتني كنت ميتا ... وأدركني ما كنت منه أخاف

حذفت وغيري في مكاني ثابت ... وصرت كنون الجمع حين يضاف.

وقد تقدم حد الإدغام. والحد ما جمع ومنع. **(وَالْقَلْبِ)**، أي وذكر قلبهما. والقلبُ لغة: التحويل. واصطلاحا: جعل حرف حرفا آخر. **(وَالْإِخْفَاءِ)**، أي وذكر إخفائهما. والإخفاءُ لغة: الستر، واصطلاحا: النطق بحرف ساكن عار من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام مع بقاء الغنة. قال صاحب الفجر:

حقيقة الإخفاء عند العلما ... ما بين الإظهار والإدغام انتمى

فتجب الغنة في ذا الحال ... لا بد منها عند كل تال.

(وَالتَّبْيِينِ)، أي وذكر تبيينهما، وهو لغة: الإظهار، وقد تقدم حده وتعريفه.

والإدغام مصـــدر أدغم بوزن أفعل، والادِّغام مصـــدر ادَّغم بوزن افتعل. والقلب مصـــدر قلب يقلب قلبا ولا يقال فيه إقلاب حســبما في النجوم الطوالع والقصـــد النافع، وعللا ذلك بأن الإقلاب مصـــدر أقلب، وأقلب لم تســمع عن العرب، وقال في الغيوث الهوامع: وفيه نظر، نص عليه القاموس وأيده شـــارحه، ونص عليه الحافظ في الإتقان. والإخفاء مصدر أخفى بوزن أفعل. والتبيين مصدر بيَّن بوزن فعَّل. انتهى.

ثم قال $: نص:

141. (وَأَظْـهَرُوا الـنُّـونَ وَالـتَّـنْـوِيـنَ مَـعَـا عِنـدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ حَيْـثُ وَقَـعَـا)

ش: **(وَأَظْهَرُوا)**، أي القراء إلا القليل، بل وجميع العرب إلا القليل. **(النُّونَ)**، أي الســـاكنة فحذف صـــفتها للعلم بها. **(وَالتَّنْوِينَ)**، أي نونه. **(مَعَا)**، أي جميعا. **(عِنْدَ)** أحد **(حُرُوفِ الْحَلْقِ)** الســتة، وهي التي جمعها صــاحب تحفة الأطفال في قوله:

هـمـز فـهـاء ثـم عـيـن حـاء مـهـمـلـتـان ثـم غـيـن خـاء.

وجمعها الخاقاني في قوله:

فـحـاء فـخـاء ثـم هـاء وهـمـزة وعين وغين ليس قولي بـالنكر.

وجمعها أيضا بعضهم في أوائل كلم بيت، هو قوله:

... أمـنـتـم خـوف غـدر هـلا حـفـظـتـم عـهـودي.

وجمعها آخر في أوائل كلم بيت على ترتيب مخارجها فقال:

... أخـي هـاك عـلـمـا حـازه غـيـر خـاسـر.

وقد أشار إليها الشاطبي $ في أوائل الشطر الثاني من قوله:

وعنـد حروف الحلق للكـل أظهرن ألا هـاج حكـم عم خـاليـه غفـلا.

(حَيْثُ وَقَعَا)، أي النون والتنوين، وسواء وقعت النون مع الحرف في كلمة،

نحو: ﴿يَنْئَوْنَ﴾ و﴿يَنْهَوْنَ﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾، ﴿وَانْحَرْ﴾ و﴿يُنْغِضُونَ﴾. أم في كلمتين، نحو: ﴿مَنْ آمَنَ﴾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾، ﴿مَنْ عَمِلَ﴾، ﴿مَنْ حَادَّ﴾، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾، ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ ونحو هذا. أما التنوين فلا يكون إلا بين كلمتين، ومثاله: ﴿كُلٌّ آمَنَ﴾، ﴿جُرُفٍ هارٍ﴾، ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ﴿إِلَهٌ غَيْرُ اللهِ﴾، ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾. ولا خلاف بين القراء في إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة، ولذلك أسند الناظم الإظهار إلى ضمير القراء: نافع وغيره، فقال: "وأظهروا النون والتنوين..إلخ " إلا ما روى المسيبي من إخفائهما عند الخاء والغين كما في حلية المسامع. وروي عن قالون مثله كما في كل من الغيوث الهوامع والقصد النافع. وهي لغة لبعض العرب وعليها قراءة أبي جعفر من العشرة، إلا في **{فَسَيُنْغِضُونَ}**، **{وَالْمُنْخَنِقَةُ}**، **{وَإِنْ يَّكُنْ غَنِيّاً}**. فتظهر له النون في هذه الكلمات الثلاث كباقي القراء. قال أبو عمرو: والعلة في ذلك أن إظهار النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف يعني حروف الحلق المذكورة هي بعد المسافة بينهما وبينهن؛ لأنهن من الحلق والنون من طرف اللسان فوجب الإظهار لأجل ذلك. قال في المنبهة:

والسبب الموجب للبيان البعد بين الحلق واللسان.

وبه قال أيضا أبو العباس، قال: تباعدت عنهن فلا سبيل إلى الإدغام وإنما يجب مع تقارب الحروف. وذكر أبو جعفر عن بعض أشياخه أن الإظهار يتفاضل في القوة والتمكين عند هذه الحروف، فأشد الإظهار وأسرعه وأمكنه الإظهار عند الهمزة، ثم الهاء، ثم العين، ثم الحاء، وأضعفه وأقربه عند الخاء والغين، قال الإمام الخراز: قلت: وإنما كان ذلك بسبب قرب هذين الحرفين من حروف الفم، وإنما يقوى الإظهار بسبب بعد النون من هذه الحروف، وليس ذلك في هذين الحرفين، بل قد يحكم لهما بحكم حروف الفم فتخفى النون والتنوين عندهما، وبه قرأ المسيبي في رواية ابنه عنه، فيما ذكر أبو عمرو. قال أبو جعفر بن الباذش: وبه قرأت من طريق الأهوازي لابن شنبوذ عن أبي نشيط، وبه أخذ

أبو الفضل الغزالي لأبي نشيط من جميع طرقه، ثم قال: والعمل في ذلك على الإظهار الذي عليه الجمهور. انتهى انظر القصد النافع للإمام الخراز.

ثم قال $: نص:

142. (وَأَدْغَمُوا فِي لَمْ يَرَوْا لَكِنَّهْ أَبْقَوْا لَدَى هِجَاءِ يَوْمِ غُنَّهْ)

ش: (وَأَدْغَمُوا)، أي القراءُ النونَ الساكنةَ والتنوينَ (فِي) حروف (لَمْ يَرَوْ) وتزاد بالنون، وقد استغنى عن ذكرها الآن؛ لأنها دخلت في قوله السابق: "وساكن المثلين.. إلخ"، فبها تكون الحروف المدغمةُ فيها النونُ الساكنةُ والتنوينُ ستةً يجمعها قولك: "يرملون". قال أبو عمرو: وزعم بعضهم أن ابن مجاهد عمل هذه الكلمةَ لهذه الحروف ولا معنى لها؛ لأنها ـ أي النون ـ إذا أتت ساكنة ولقيت مثلها لم يكن بُدٌّ من الإدغام ضرورةً كسائر الحروف المتماثلة. قال أبو عمرو: وقد سمعت الحسن بن سليمان المقرئ ينكر ذكرها معهن ويقول: إذا صح أن ابن مجاهد جمع هذه الكلمة المذكورة فإنما جمع المدغم والمدغم فيه، يعني النون وما تدغم فيه. ولا تدغم النون في هذه الأحرف إلا إذا كانت معها في كلمتين لا في كلمة؛ إذ لا تدغم معها في كلمة مطلقا. فمثال النون والتنوين في اللام: ﴿وَمَن لَّا يُجِبْ﴾ [الأحقاف: 31]، ﴿وَأَن لَّوِ إِسْتَقَٰمُواْ﴾ [الجن: 16]، ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 53]، ﴿كُلٌّ لَّهُۥ﴾ [البقرة: 115] ونحو هذا. ومثالهما في الميم: ﴿مَن مَّعِيَ﴾ [الأنبياء: 24]، ﴿مِن مَّآءٍ﴾ [البقرة: 163]، ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ﴾ [النبأ: 36]، ﴿مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ﴾ [الأعراف: 139]، ونحو هذا. ومثالهما في الياء: ﴿عَنْ يَّدٍ﴾ [التوبة: 29]، ﴿مَنْ يَّعْمَلْ﴾ [النساء: 122]، ﴿أَنْ يَّاتِيَ﴾ [البقرة: 252]، ﴿قَوْمٍ يَعْكُفُونَ﴾ [الأعراف: 138]، ﴿خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 196]، ونحو هذا. ومثالهما في الراء: ﴿مَن رَّاقٍ﴾ [القيامة: 26]، ﴿مِن رِّزْقٍ﴾ [البقرة: 59]، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: 172]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: 24] ونحو هذا. ومثالهما في الواو: ﴿عَنْ وَّلَدِهِ﴾ [لقمان: 32]، ﴿يَّدٍ وَهُمْ﴾ [التوبة: 29]، ﴿إِلَٰهاً وَهُوَ فَضَّلَكُمْ﴾ [الأعراف: 140] ونحو هذا. ثم قال مستدركا: (لَكِنَّهْ)، أي الأمر والشأن.

(أَبْقَوْا)، أي القراء. (لَدَى)، أي عند. (هِجَاءِ)، أي حروف (يَوْمِ)، أي الياء والواو والميم. (غُنَّهْ)، والغنة كما قال أبو عمرو: هي الصوت الذي في جسم الميم والنون، ومخرجه الخيشوم كما سيأتي للناظم في آخر الصفات، وعليه فيكون الإدغام ناقصا، وكذا تكون الغنة باقية عند إدغامها في النون. فحصل مما ذكر أن الإدغام قسمان: إدغام لا غنة فيه، وهو إدغام النون والتنوين في اللام والراء، فهذا لا غنة فيه على المشهور، وقيل ببقائها معهما كما روى الأصبهاني، وقيل ببقائها مع اللام وحده كما روى المسيبي، قال ابن غازي:

ونجل إسحاق والأصبهاني للام غنة يبقيان
وزاد هذا الراء حيث تلفى وذاك للغين وللخا أخفى.

وإدغام مع الغنة وهو ما ذكره في حروف يَوْمِ، وهو باتفاق القراء إلا ما رواه خلف عن حمزة من الإدغام في الواو والياء من غير غنة. واعلم بأن الغنة مع الواو والياء هي من المدغم، لا من المدغم فيه، وهذا مما لا خلاف فيه؛ لأن الواو والياء لا غنة فيهما على الإطلاق، وأما عند الميم والنون فقيل إنها من المدغم فيه، وهذا هو المشهور، وعليه فيكون الإدغام خالصا، وقيل إنها من المدغم، وعليه فيكون الإدغام ناقصا، ومرجوح، وثمرة الخلاف تظهر في الخط لا في اللفظ، إذ لا فرق في اللفظ بين اعتبار كون الغنة من الأول أو الثاني، أما في الخط فباعتبار كونها من الأول فَيُشْكَلُ؛ لأنه إدغام ناقص، وباعتبار كونها من الثاني فإن الأول لا يشكل؛ لأنه إدغام خالص، وهو الراجح كما تقدم.

قال بعضهم:

ومَنَّ خالصٌ بغنة جرى ورَلَّ خالص بلا غنهْ يرى
ويَوِّ ناقص بغنة تبين وغير ذاك بإخفاء يقين
واستثن من ذاك حروف الحلق فعندها تظهر يا ذا الحق

ونحو من يوم ومن وال جرى صويت أول لكل من قرا
ونحو ممن قل صويت الميم هو الذي يخرج من الخيشوم
ونحو إن نحن صويت الثاني لا بد من فرق على البيان.

فوجه إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام هو التقاربُ على مذهب الجمهور والتجانسُ على مذهب الفراء ومن تبعه؛ لأنهما عنده من مخرج واحد. ووجه حذف الغنة فيهما المبالغة في التخفيف، ووجه إدغامهما في الواو والياء التجانس، وكذلك الميم. ووجه بقاء الغنة مع الواو والياء الدلالة على المدغم.

قال بعضهم مبينا لهذه الأوجه:

وأدغموا النون في لامٍ أو را للاتحاد مخرجا لا نكرا
والنون في النون فللتماثل والنون في الميم تجانسا جلي
في غنة جهر وبعض الشِّدَهْ والانفتاح الانسفال عُدَّهْ
وعلة الواو والياء كالميم إلا في غنة على التعميم.

ثم قال $: نص:

143. **(وَقَلَبُوهُمَا لِحَرْفِ الْبَاءِ مِيماً وَقَالُوا بَعْدُ بِالْإِخْفَاءِ)**

ش: **(وَقَلَبُوهُمَا)**، أي قلب القراء النون الساكنة والتنوين. **(لِحَرْفِ الْبَاءِ)**، أي عند حرف الباء. **(مِيماً)** ساكنة مخفاة بغنة على المشهور كما تخفى قبله الميم الأصلية على المشهور أيضا كما تقدم. وقيل بإظهارها كما قيل بذلك في اليمم الأصلية أيضا، ومرجوح. وسواء كانت النون مع الباء في كلمة أم في كلمتين، نحو: ﴿**مِن بَعْدُ**﴾ ﴿**أَن بُورِكَ**﴾، ﴿**أَنبِتَتٍ**﴾، ﴿**يُنبِتُ**﴾، ﴿**يَسْتَنبِئُونَكَ**﴾ ونحو هذا. ومثال التنوين ﴿**كِرَامٍ بَرَرَةٍ**﴾، ﴿**عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**﴾. قال أبو عمرو: العلة في قلبهما عند الباء ميما في اللفظ أَنَّ لهما غنةً في الخيشوم، والباءُ حرف شديد لازم لموضعه فَبَعُدَ ما بينهما وبينها وكانت الميم متوسطةً بينهما؛ لأنها مؤاخية للباء في المخرج

ومشـــاركة للنون في الغنة فقلبا عندها لذلك ميما طلبا للخفة، وبه قال أبو العباس. **(وَقَـالُوا)**، أي القراء. **(بَعْدُ)**، أي بعد ما ذكر من الإظهارِ عند حروف الحلق، والإدغامِ عند حروف "لم يرو"، والقلبِ عند الباء **(بِالْإِخْفَاءِ)**، أي قالوا بالإخفاء عند باقي الحروف وهو خمســـة عشـــر حرفا. فقوله: "وقالوا بعد بالإخفاء" هو الحكم الرابع من الأحكام المذكورة ولا يرجع لحكم الميم بعد القلب عند الباء؛ لما يلزم عليه من نقص حكم الإخفاء المذكور في الترجمة، وإن الإخفاء هو الحكم للميم بعد القلب على المشـــهور مع أن الإظهار قيل به كما تقدم أيضـــا وقد نص عليه أبو عمرو وغيرُه لكنه رجح الإخفاء وقال: هو مذهب الحذاق من أهل الأداء، وبه قال ابن مجاهد. والقول بإظهارها قال به عبد الباقي ابن الحسين فيما حدَّث عنه فارس بن أحمد، وبه قال أيضـــا أبو الحســـن طاهر بن غلبون، ورواه أحمد بن صـــالح عن ابن مجاهد أيضـــا. انتهى انظر القصـــد النافع للإمام الخراز. والحروف الخمسة عشر التي تخفى قبلها النون الساكنة والتنوين هي التي ذكرها صاحب تحفة الأطفال في أوائل بيت:

صـف ذا ثنى كم جاد شـخص قد سـما دم طيبـا زد في تقى ضـــع ظـالمـا.

وســـواء كانت النون مع هذه الحروف في كلمة أم في كلمتين، فالصـــاد نحو: ﴿**يَنصُـــرُكُمْ**﴾ ﴿**أَن صَـــدُّوكُمْ**﴾، ﴿**قَوْماً صَـــالِحِينَ**﴾ ونحوهذا. والذال نحو: ﴿**مِن ذَلِكَ**﴾، ﴿**آنذَرْتَهُمْ**﴾، ﴿**سِـــرَاعاً ذَلِكَ حَشْـــرٌ**﴾ ونحو هذا. والثاء نحو: ﴿**مِن ثَمَرَةٍ**﴾، ﴿**أُنثَى**﴾، ﴿**شِـهَابٌ ثَاقِبٌ**﴾ ونحو هذا. والكاف نحو: ﴿**أَن كَانَ ذَا مَالٍ**﴾، ﴿**أَنكَالًا وَجَحِيماً**﴾، ﴿**عَاداً كَفَرُوا**﴾ ونحو هذا. والجيم نحو: ﴿**أَنجَيكُم**﴾ ﴿**مِن جَهَنَّمَ**﴾، ﴿**شَـــيْئاً جَنَّاتِ عَدْنٍ**﴾ ونحو هذا. والشـــين نحو: ﴿**إِن شَـــاءَ اللهُ**﴾، ﴿**إِنشَـــاءً**﴾، ﴿**غَفُورٌ شَـــكُورٌ**﴾ ونحو هذا. والقاف نحو: ﴿**وَلَئِن قُلْتَ**﴾، ﴿**يَنقَلِبْ إِلَيْكَ**﴾، ﴿**شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ ونحو هذا. والسين نحو: ﴿**أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ**﴾، ﴿**أَنسَابَ**﴾، ﴿**مِنسَاتَهُ**﴾، ﴿**سَلَاماً سَلَاماً**﴾ ونحو هذا. والدال نحو: ﴿**مِن دُونِهِ**﴾، ﴿**قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ**﴾ وشـــبهه. والطاء نحو: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ**﴾، ﴿**قِنطَاراً**﴾، ﴿**قَوْماً طَاغِينَ**﴾

ونحو هذا. والزاء نحو: ﴿**فَإِن زَلَلْتُمْ**﴾، ﴿**أَنزَلْنَا**﴾، ﴿**يَوْمَئِذٍ زُرْقاً**﴾ ونحو هذا. والفاء نحو: ﴿**إِن فَرَرْتُمْ**﴾، ﴿**أَنفَقُوا**﴾، ﴿**قَوْماً فَاسِقِينَ**﴾ ونحو هذا. والتاء نحو: ﴿**مَن تَابَ**﴾، ﴿**آنتَ**﴾، ﴿**جَنَّاتٌ تَجْرِي**﴾ ونحو هذا. والضاد نحو: ﴿**قُلْ إِن ضَلَلْتُ**﴾، ﴿**مَنضُودٍ**﴾، ﴿**قَوْماً ضَالِّينَ**﴾ ونحو هذا. والظاء نحو: ﴿**مِن ظَهِيرٍ**﴾، ﴿**يَنظُرُونَ**﴾، ﴿**ظِلًّا ظَلِيلًا**﴾ ونحو هذا. وهذا الإخفاء متفاوت بحسب بعد النون وقربها من الحروف في المخرج، فأقواه ما كان عند الطاء والتاء والدال، وأضعفه ما كان عند القاف والكاف، وعند البواقي متوسط. وأما الغنة فلا تفاوت فيها وهي بمقدار حركتين كالمد الطبيعي وكثيرا ما يتولد منها حرف مد عند من يبالغ فيها وهو خطأ قبيح وتحريف صريح يجب التحرز منه. قال بعضهم:

إياكمُ وترك غنة على إظهارها أجمع كل من تلا
وصوتها مقدار شكلتين نظرت في النجوم ذا بعيني
وقال في عجالة المجوِّدِ بيتين يكفيان من لم يهتدِ
وأظهرنها بلا تطنين ولا تقل لزومها يكفيني
لأنه لو كان كافيا لما أمرنا بها فحول العلما.

ولْيُتَحَرَّزْ أيضا من إطباق الثنايا العليا عند إخفاء النون، وهو خطأ أيضا. قال في لطائف الإشارات: وطريق الخلاص منه تجافي اللسان قليلا عن مخرج النون. انتهى انظر النجوم الطوالع. وقال أبو عمرو: والإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام ولا تشديد فيه والغنة باقية معه وعلى ترك التشديد جاءت نصوص الأئمة في ذلك. قال أبو جعفر: ونص بعضهم على أنه لا تشديد مع الإخفاء إلا الأهوازيَّ فإنه يقول: كما أن المظهر مخفف والمدغم مشدد فكذلك المخفَي بين التخفيف والتشديد؛ إذ هو رتبة بين الإظهار والإدغام، قال: ولا أرى الأهوازيَّ إلا واهما؛ لأن التشديد إنما وجب في الإدغام لَمَّا أرادوا أن يكون الدفع بالمثلين

واحدا ولا تماثل في الاخفاء.انتهى انظر القصد النافع للإمام الخراز. فوجه الإخفاء عند هذه الأحرف أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الأحرف كقربهما من حروف "لم يرو" فيجب إدغامهما من أجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق فيجب الإظهار من أجل البعد فلما عُدِمَ القربُ الموجبُ للإدغام والبعدُ الموجبُ للإظهار أخفيا فصارا لا مظهرين ولا مدغمين. قاله أبو عمرو، وبنحوه قال أبو العباس المِهدوي. قال أبو عمرو: إلا أن إخفاءهما يتفاضل على مقدار قرب المخارج وبعدها فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا منه. قال أبو جعفر: والقراء أنحاء فمنهم من يُفْرِطُ في التمكين ومنهم من يقصر فيه. قال: وكان أبو القاسم ينكر الإفراط فيه إنكارا شديدا. وقد نظم شيخنا العلامة محمد بن المحفوظ مراتب الإخفاء مع الحروف، مبينا مراتب الغنة فقال $:

الإخفاء فيه قد أتى التفاوت فالأقوى منه عند (طَدْتٍ) يثبت
أضعفه القاف والكاف فاعلما والغير فيه قد توسط افهما
وغنة صوتها شكلتان فيه وفي المدغم فوق تان
ومظهر دونهما دون الجميع ألمحرَك ككان يا مطيع
جميع ما نظمت في النجوم ملفقا منه أخا العلوم.

ثم قال $: نص:

144. (وَتُظْهَرُ النُّونُ لِوَاوٍ أَوْ يَا فِي نَحْوِ قِنْوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا)

145. (خِيفَةَ أَنْ يُشْبِهَ فِي ادِّغَامِهْ مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ لِالْتِزَامِهْ)

ش: **(وَتُظْهَرُ النُّونُ)** وهذا مما اتفقا عليه؛ لأنه يدخل في قوله السابق: "وربما أطلقت في الأحكام.. إلخ". **(لِوَاوٍ أَوْ يَا)**، أي عندهما. **(فِي نَحْوِ)**، أي مثل **(قِنْوَانٍ وَنَحْوِ الدُّنْيَا)** مما كانت فيه النون مع الواو أو الياء في كلمة واحدة، ولم يقع في القرآن منه إلا أربعةُ ألفاظ، هي: ﴿**قِنْوَانٌ**﴾ و﴿**الدُّنْيا**﴾ اللذان مَثَّلَ بهما

الناظمُ، و﴿صِنْوَانٍ﴾ و﴿بُنْيَٰنٌ﴾، أي لفظه حيث ورد، نحو: ﴿بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: 4] ﴿بُنْيَٰنُهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: 110] ﴿بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟﴾ [التوبة: 111]. وهذا تقييد لما أطلقه من قوله السابق: "وأدغموا في لم يرو" وكأنه قال ومحل الإدغام إذا كانت النون في كلمة والحرف في كلمة، فإن كانت النون مع الحرف في كلمة أظهرت وجوبا للجميع، وإنما اقتصر على النون دون التنوين لأنه لا يكون في الوسط، وبالتالي فلا يمكن أن يقع قبل هذه الحروف في كلمة واحدة. واقتصر على الواو والياء دون غيرهما من حروف لم يروا؛ لأنه لم يقع منها في القرآن الكريم مع النون في كلمة واحدة غيرهما. قال أبو محمد مكي: لو وقعت قبل اللام والراء في كلمة لأظهرت، قلت: وكذا الميم، أي لو وقعت قبلها لأظهرت أيضا. ثم ذكر علة إظهارها قبلهما بقوله: (خِيفَةَ)، أي وإنما أظهرت النون قبل الواو والياء في كلمة خوف (أَنْ يُّشْبِهَ) أحد الألفاظ (فِي ادِّغَامِهْ)، أي في حال إدغامه لو أدغم. (مَا أَصْلُهُ التَّضْعِيفُ)، أي ما أصله واوان أو ياءان، فيشبه لفظ الدنيا ما أصله ياءان، نحو: ﴿أَيَّانَ﴾ و﴿أَيَّامِ﴾. ويشبه لفظ ﴿قِنْوَانٍ﴾ ما أصله واوان كـ{عَدُوٍّ} و{عُتُوٍّ} فاحتاجوا إلى الإظهار فرارا من هذا الالتباس. (لِالْتِزَامِهْ) علة للعلة قبلها. أي وإنما خيف الالتباس لأجل التزام الإدغام المفترض بسبب ملازمة النون للحرفين؛ لأنها معهما في كلمة ولا يمكن انفصالها عنهما بحال. بخلاف المنفصلة، نحو: ﴿مَنْ يَّعْمَلْ﴾ [النساء: 122] ﴿مِنْ وَّالٍ﴾ [الرعد: 12] فلا لبس مع الإدغام؛ لانفصال النون عنهما عند الوقف عليها. قلت: ومثال الواو والياء في اللبس غيرهما عند ملازمة النون له إن كانت معه في كلمة، ألا ترى أنك لو بنيت مثالا بوزن فَنْعَلَ من عَلَّمِ لقلت عنلم بنون مظهرة، ولو أدغمت لقلت عَلَّمَ، فيلتبس بعَلَّمَ التي بوزن فَعَّل المضعف العين، وكذلك زَنْمَى، بوزن فَعْلَى، فإنك لو أدغمت نونها في الميم لقلت زَمَّا، فتلتبس بمصدر زَمَّ الذي هو الزَّمُّ، يقال: زَمَّ بأنفه إذا تكبر.انتهى والعلم عند الله.

وقد أشار الشاطبي $ إلى أحكام النون الساكنة والتنوين مفصلة ومبينة تبيينا واضحا فقال:

وكلهم التنوينَ والنونَ أدغموا بلا غنة في اللام والرا ليجملا
وكلهم بينمو أدغموا بغنة وفي الواو والياء دونها خَلَفٌ تلا
وعندهما للكل أظهر بكلمة مخافة إشباه المضعف أثقلا
وعند حروف الحلق للكل أظهرن ألا هاج حكم عم خاليه غفلا
وقلبهما ميما لدى الباء وأخفيا على غنة عند البواقي ليكملا.

KKK

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

ثم قال $: نص:

146. (الْقَوْلُ فِي الْمَفْتُوحِ وَالْمُمَالِ وَشَرْحِ مَا فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ)

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول وهذا الكلام. (فِي الْمَفْتُوحِ) من الألفات بلا خلاف. (وَالْمُمَالِ) منها بلا خلاف. (وَشَرْحِ)، أي بسط وتبيين. (مَا فِيهِ)، أي ما في هذا الألف المترجم له. (مِنَ الْأَقْوَالِ)، أي من الخلافات المتشبعة. فقد ترجم في هذا الباب لثلاثة أمور: ما يفتح بلا خلاف، وما يمال بلا خلاف، وما فيه الخلاف، والفتح هنا فتح القارئ فمه بالحرف، لا فتح الألف؛ إذ لا تقبل الحركة. والفتح لغة: الفك والتفريج. يقال: فَتَحَ البابَ أي فكه وفَرَّجَهُ عن الجدار. واصطلاحا: فتح القارئ فمَه بالحرف كما قلنا، وهو نوعان: شديد ومتوسط، فالشديد منه هو نهاية فتح الفم بالحرف إلى أن يبلغ مداه في الانفتاح، ويسمى التفخيم، ولا تجوز به القراءة؛ لأنه ليس من لغة العرب، وإنما يستعمله العجم. والمتوسط هو ما دون ذلك، أي ما بين الفتح الشديد والإمالة، وهو المراد في هذا الباب، وهو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء. والإمالة في اللغة: اللَّيُّ والتعويجُ. يقال: أمال الغصنَ إذا لواه وعوَّجه عن استقامته. واصطلاحا: هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، إذ كل ألف ممال فالفتح قبله ممال. قال صاحب الفجر:

والألف الممال حيثما ورد فالفتح قبله كذاك مطرد.

وتنقسم الإمالة إلى قسمين: صغرى وكبرى. فالكبرى هي أن تُقرَّبَ الألفُ

من الياء والفتحةُ من الكســرة من غير قلب خالص ولا إشــباع مبالغ فيه، وهي المحضة، وإذا أطلقت الإمالة انصرفت إليها، وتسمى بالبطح، وبالإضجاع؛ لأنك لما قرَّبْت الفتحةَ من الكســرة والألفَ من الياء فكأنك بطحتهما أي رميتهما وأضجعتهما. قال في كشف الغطا معرفا لها:

حقيقة المحضة وهي الكبرى فاسمعه من نظمي وقت الضرا
وهي أن تنحو بالفتح إلى مرتبة لو حط عنا أسفلا
لصار ذاك الهاوي نفس الياء فاحفظ أخي وقيت من بلاء.

أما الإمالة الصغرى فهي ما بين الفتح المتوسط والإمالة الكبرى، ولهذا يقال لها: بين بين، وبين اللفظتين، والتقليل. وهي معان مترادفة. والإمالة الصغرى هي غالب إمالة ورش. والإمالة والفتح لغتان فصيحتان نزل بهما القرآن الكريم وقرأبهما رسول الله ﷺ، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس. وفائدتها التخفيف.

وقد نظم العلامة الشيخ سيد امحمد بن أحمد معلوم أسماءها ولغاتها واصطلاحاتها وفائدتَها، فقال $:

أسماء ميل بطح إضجاع وَلَيْ وبين بين محض كسر يا أُخَيْ
ثُمتَ تقليل. وفي اللغة ميل والانحدار الزيغ الانسفال قل
والانحراف. الاصطلاحِ هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسر عن
والألفِ نحو اليا وفائدتُها تخفيفٌ الجناسُ ذي ثمرتها
وهي لا تعرف إلا في الأدا لذا أخي للقرآن جودا.

واخْتُلِفَ هل الإمالة أصل أم الفتح؟، أم كل منهما أصل؟. فذهب الجمهور إلى أن الفتح هو الأصل والإمالة فرع له، والدليل على ذلك العموم والخصوص، والافتقار وعدمه. أما العموم والخصوص فإنك تقول: كل ممال يجوز فتحه؛ لأنه

عائد إلى أصله، ولا كل مفتوح تجوز إمالته؛ لاختصاص الإمالة ببعض الألفات دون بعض. وأما الافتقار وعدمه فإن الإمالة تفتقر إلى السبب الموجب لها وبدونه تنعدم، والفتح لا يفتقر لأنه الأصل، والأصل لا يفتقر إلى سبب، فكل مفتقر فرع لا ما لا يفتقر ـــ كما هو معروف ـــ. والسبب الموجب للإمالة أحد سببين: إما الكسرة، وإما الياء. ويندرج تحتهما خمسة أقسام، هي: الألف المنقلبة عن الياء، والألف الشبيهة بالمنقلبة عن الياء، وكتابة الألف الغير اليائي في الأصل بالياء، والكسرُ الواقع بعد الألف، والإمالةُ التي يمال لأجلها. فهذه خمسة أنواع كل واحد منها يسبب الإمالة. وقد نظمها صاحب النجوم الطوالع بقوله:

أمال ورش كلما في الباب لسبب من خمسةٍ أسباب
وهي انقلاب ألف عن ياء وشبه به وكسر جاء
بأثر الألف والرسم بيا لها في مصحف سوى ما استثنيا
ثم الإمالة التي يمال لأجلها رأى لها مثال.

وهذه الأسباب تؤخذ كلها من كلام الناظم فيما سيأتي إلا الإمالةَ التي يمال لأجلها فإنه أغفلها رأسا، وهي إمالةُ ألفِ همزةِ رَأَى فقد أميل لأجلها فتح الراء في اللفظ كله. والغرض الأصليُّ من الإمالة تناسب الأصوات وتقاربُها؛ لأن النطق بالياءِ والكسرةِ منسفلٌ وبالفتحةِ والألفِ متصعد مستعلٍ وبالإمالة تصير الأصوات من نمط واحد في التسفل والإنحدار. وقد تَرِدُ الإمالة للتنبيه على أصل الألف.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

147. **(أَمَالَ وَرْشٌ مِّن ذَوَاتِ الْيَاءِ ذَا الرَّاءِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ)**

ش: **(أَمَالَ وَرْشٌ)** وحده بلا خلاف عنه أي نحا بالفتح نحو الكسر وبالالف نحو الياء، ومفهومه أن قالون لا يميل، وهو كذلك، وسيصرح به في آخر القول.

(مِن ذَوَاتِ الْيَاءِ)، أي من الألفات المنقلبات عن الياء أو شبه المنقلبات عنه، وهي أي ذوات الياء خمسة أنواع في مجموعها: ألف منقلبة عن ياء أصلية، نحو: ﴿**رَمَى**﴾ و﴿**سَعَى**﴾، ﴿**وَنَهَى**﴾ ونحو هذا. وألفٌ منقلبةٌ عن ياءٍ منقلبةٍ عن واو، نحو: ﴿**اعْتَدَى**﴾ و﴿**اصْطَفَى**﴾ و﴿**تَزَكَّى**﴾؛ لأن أصل هذه الألفات الواوُ، لكنها قلبت ياء للقاعدة الصرفية الموجبة لذلك وهي أن كل فعل ثلاثيٍّ واويِّ اللام في الأصل إذا زاد عن ثلاثة أحرف تقلب واوه ياء حتما. وألفٌ منقلبةٌ عن ياءٍ منقلبةٍ عن حرف صحيح، نحو: ﴿**تَمَطَّى**﴾ و﴿**تَصَدَّى**﴾ و﴿**دَسَّيهَا**﴾؛ لأن الأصل تمطط، وتصدد، ودَسَّسَ، بثلاثة أمثال متتالية فوجب قلب الثالث منها ياء للقاعدة الصرفية الموجبة لذلك أيضا، وهي قولُ ابن مالك في الكافية:

وثالثَ الأمثال أبدلن بيا نحو تظنَّى خالد تَظَنِّيَا.

وألف منقلبة عن ياء زائدة وهي ياء المتكلم المضاف إليها ما قبلها، نحو: ﴿**يَا أَسَفَي**﴾ و﴿**يَا حَسْرَتَي**﴾ و﴿**يَا وَيْلَتَي**﴾. إذ أصله أسَفِي وحَسْرَتِي ووَيْلَتِي فقلبت الياء ألفا والفتح كسرا لجواز ذلك لغة ونقلِه عن العرب. فهذه أربعة أقسام الألفُ فيها منقلبةٌ عن ياء، والقسم الخامس ألف التأنيث، وهي زائدة غير منقلبة عن شيء، ولكنها ملحقة بهذا الباب؛ لأنها ترجع عند التنثية والجمع ياء، وهي المعنية بشبه المنقلب، ولها خمسة أوزان لا تخرج عنها أبدا، وهي فعلى مثلثة الفاء وفَعالى وفُعالى بفتح الفاء وبضمه مع مد العين بالألف فيهما. ففَعْلَى بفتح الفاء كـ{**مَرْضَى**} و{**دَعْوَى**} وفُعْلَى بضمه كـ{**أُنثَى**} و{**الرُّجْعَى**}. وفِعْلَى بكسره كـ{**الذِّكْرَى**} و{**سِيمَا**} ونحو هذا. وتلحق بها على الترتيب {**يَحْيَي**} و{**مُوسَى**} و{**عِيسَى**}؛ لأنها أسماء أعجمية، والأسماء الأعجمية لا توزن صرفيا. وفَعَالى بفتح الفاء كـ﴿**الْيَتَامَى**﴾ و﴿**النَّصَارَى**﴾ و﴿**الْحَوَايَا**﴾. وفُعَالى بضمه كـ﴿**أُسَارَى**﴾ و﴿**سُكَارَى**﴾ و﴿**كُسَالَى**﴾. فهذه خمسة أوزان لألف التأنيث الزائدة ولا تكون إلا في الأسماء. أما الألف المنقلبة عن ياء فهي لا تكون إلا في الأفعال أو ما اشْتُقَّ منها

إلا الألف المنقلبة عن ياء المتلكم فليست مما يلازم الأفعال. وضابط ما ذكر إلحاقُ تاء الفاعل بالفعل أو الإتيانُ بالمصدر منه إن كان الألف في الأفعال أو ما اشْتُقَّ منها فإن صار الألف ياءً فهو يائيُّ الأصل وإلا فهو واويه، تقول في المثال: رميت رميا، وعفوت عفوا. أو تثني الكلمة أو تجمعها جمعَ تأنيث إن قَبِلَتْ ذلك بأن كانت اسما فرديا في المعنى، لا إن كانت جمعا؛ لأن الجمع لا يجمع ولا يثنى، هذا إذا كانت الألف من الأوزان الخمسة المذكورة.

وقد أشار الشاطبي $ إلى هذه الضوابط بقوله:

وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صادفت منهلا.

وقال ابن مالك:

الألف المبدل من يا في طرف أمل كذا الواقع منه اليا خلف.

وقد نظم بعضهم هذه الاقسام الخمسة بقوله:

إن ذوات الياء خمس أشيا أحدها القلب لِهَاوٍ عن يا
أصليةٍ نحو رمى ثم كفى أو كان عن يا زائدٍ كأسفى
لأن الاصل أسفي ثم قلب يا المتكلم ألفا فيما انتخب
من بعد الكسرة اللتْ قبل فتحةً أتل ما عليه الأصل
تخفيفا إذ الألف هب أخف من يا والدليل للجواز قول من
يا بنت عمي قال لا تلومي إذ أصله عمي بيا مرسوم
أو كان عن ياء ويا عن واو نحو اعتدى إذ أصله يا راوي
اعتدو انقلب ياء وانقلب يا ألفا وإنما قد انقلب
لأن ما زاد على الثلاثي قد يقلب فيه الواو ياء وورد
والواو لا ما بعد فتح يَا انقَلَبْ كالمعطيان يَرْضَيَانِ ووجب

أو ألف إن كان قد قلب عن حرف صحيح نحو دساها لأن
ألاصل هنا دسسها فاستثقلا مثلان منهما الأخير أبدلا
ياءً وقد قُلِبَ ياءٌ ألفا واحك لما عن ابن مالك وفي
وثالث الأمثال أبدلن بيا نحو تظنى خالد تظنِّيَا
وألف التانيث قد يخمس ذا لأنه يرجع للأصل إذا
ثنيت أو جمعت نحو أخرى كأخريان أخريات يدرى.

واعلم بأن الألف في الأفعال بالنسبة للقرآن الكريم إما يائية أو واوية كتبت بياء إلا سبعة أفعال فهي واوية الأصل ولم تكتب بياء، وعليه فلا تدخل فيما نحن فيه؛ إذ لا يمكن أن تمال بحال من الأحوال. والأفعال السبعة هي: **{عَفَا}** و**{بَدَا}** و**{نَجَا}** و**{خَلَا}** و**{دَنَا}** و**{عَلَا}** و**{دَعَا}**. فهذه سبعة أفعال في القرآن الكريم واوية الأصل ولم تكتب بياء، وإليك كلماتها من القرآن الكريم: ﴿**عَفَا وَأَصْلَحَ**﴾ [الشورى: 37]، ﴿**وَبَدَا لَهُم**﴾ [الزمر: 44]، ﴿**نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ**﴾ [يوسف: 45]، ﴿**إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ**﴾ [فاطر: 24]، ﴿**دَنَا فَتَدَلَّىٰ**﴾ [النجم: 8]، ﴿**دَعَا رَبَّهُۥ**﴾ [الزمر: 9]، ﴿**عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ**﴾ [القصص: 3] أو ﴿**وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ**﴾ [المؤمنون: 92]. وأما الأسماء فإنها لا يوجد منها ما هو واوي إذا ثنيتَه إلا سبعة أيضا، وهي: **{الصَّفَا}** و**{سَنَا}** و**{شَفَا}** و**{أَبَا}** و**{الرِّبَا}** و**"عَصَا"**. مرتين، وإليك كلماتها أيضا: ﴿**إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ**﴾ [البقرة: 157]، ﴿**سَنَا بَرْقِهِۦ**﴾ [النور: 42]، ﴿**شَفَا جُرُفٍ**﴾ [التوبة: 110]، ﴿**أَبَآ أَحَدٍ**﴾ [الأحزاب: 40]، ﴿**رِّبًا لِّتَرْبُوا۟**﴾ [الروم: 38] ﴿**عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا**﴾ [طه: 17] و ﴿**عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ**﴾ [الأعراف: 116] فهذه الكلماتُ الأربعَ عشرةَ لا يمكن أن تمال؛ لعدم وجود أي سبب، ومعها ﴿**غَدًا إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ**﴾ [الكهف: 24]؛ لأنها من غَدَا يغدو. انتهى. قوله: **(ذَا الرَّاءِ)** يعني أن ورشا أمال بلا خلاف من ذوات الياء الألف المصاحب للراء سواء كان **(فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ)**، أي أم في الأسماء كما

يظهر في الأمثلة الآتية إن شاء الله تعالى.

ثم مثل لذلك بقوله $: نص:

148. (نَحْوُ رَأَى تَتْرَى وَبُشْرَى وَاشْتَرَى وَيَتَوَارَى وَالنَّصَارَى وَالْقُرَى)

ش: (نَحْوُ رَأَى)، أي وذلك المذكور: نحو رأى، وهي من الأفعال وكما تمال ألفها تمال راؤها لمناسبة الإمالة وهي التي تسمى بالإمالة لأجل الإمالة كما سبق أن ذكرنا. وإنما عدت رأى من ذوات الراء مع أن راءها غيرُ مباشر لألفها وذلك لحمل الماضي هنا وهو رَأَى على المضارع الذي باشرت فيه الألفُ الراءَ، نحو: {أَرَى} و{نَرَى} و{تَرَى} و{يَرَى}. أو لأن الهمزةَ حرفٌ غيرُ حصين كما في الغيوث الهوامع معزوا لتحصيل المنافع. (وَبُشْرَى)، وهي من الأسماء. (وَتَتْرَا)، وهى من الأسماء أيضا وأصلها وَتْرَى فأبدلت الواو تاء، وهي من المواترة أي المتابعة بِمَهَلٍ، فإن لم تكن بِمَهَلٍ فَمُدَارَكَةٌ ومواصلة، أي مجيء الرسل بعضهم إثر بعض، وإنما ذكر الناظم هذه المواضع وشِبْهَهَا مع ذوات الياء وإن لم تكن كذلك حقيقة؛ لاشتراكها معها في جواز الإمالة؛ إذ الإمالة سائغة فيها كما في المنقلِب عن الياء، ولم يزل القراء يتسامحون في ذلك ويُطلقون هذه التسمية على غير المنقلب عن الياء وإن لم تكن صادقة عليه حقيقة؛ لاشتراكهما في الحكم. (وَاشْتَرَى وَيَتَوَارَى)، وهما من الأفعال. (وَالنَّصَارَى وَالْقُرَى)، وهما من الأسماء. وقد نظم العلامة الشيخ محمد محمود بن الحاج أحمد $ هذه الكلماتِ السبعَ التي مثل بها الناظم مبينا ما هو اسم منها وما هو فعل فقال:

بشرى سُماً كذا النصارى والقرى تترى وغير ذاك فعل قد يرى.

ثم ذكر $ ما فيه الخلاف عن ورش من حيث الإمالةُ وعدمُها، وهو ثلاث حالات: كلمةٌ وأصلان،

فقال: نص:

149. (وَالْخُلْفُ عَنْهُ فِي أَرَيكَهُمْ وَمَا لَا رَاءَ فِيهِ كَالْيَتَامَى وَرَمَى)

ش: (وَالْخُلْفُ عَنْهُ)، أي عن ورشٍ ثابتٌ في أصلين وكلمة، وبين ذلك بقوله: (فِي أَرَيكَهُمْ)، أي في كلمة {أَرَيكَهُمْ} من قوله تعالى: ﴿وَلَوَ اَرِيٰكَهُمْ كَثِيراً﴾ [الآية: 44] بالأنفال فله فيها وجهان: التقليل كسائر الباب، وهو المشهور من طريق الأزرق وحده، أما عبد الصمد فلم يرو عنه فيها إلا التقليل، والأصبهاني لم يرو عنه في سائر الباب إلا الفتحَ كما في حلية المسامع. ووجه استثناء هذه الكلمة على القول به بُعْدُ ألفِها عن الطرف بكثرة الحروف المتصلة بها. والوجهان في الشاطبية ونص عليهما ابن شريح ورجح التقليل وبه قطع الداني في التيسير وأبو الحسن طاهر بن غلبون. وكلا الوجهين مقروء به، والمقدم أداء التقليل. (وَمَا لَا رَاءَ فِيهِ) هذا هو الأصل الأول مما في إمالته خلاف عن ورش. أي والخلاف ثابت عن ورش في ما لا راء فيه من ذوات الياء، سواء كان في الأسماء أم الأفعال، وسواء رسمت بالياء على الأصل ــ وهو الأكثر ــ، أم بالألف، وذلك في سبعة مواضع لَاخلاف في رسمها بالألف، وهي: ﴿وَمَنْ عَصَانِے﴾ [الآية: 38] بسور الخليل، و﴿اِلَاقْصَا اْلذِے﴾ [الآية: 1] بالإسراء، و﴿مَن تَوَلّاهُ﴾ [الآية: 4] بالحج، و﴿مِّنَ اَقْصَا اْلْمَدِينَةِ﴾ مرتين بيس والقصص، و(سِيمَاهُمْ) بسورة الفتح، و﴿اِنَّا لَمَّا طَغَا اْلْمَآءُ﴾ [الآية: 10] بالحاقة. وهناك كلمات أخرى مكتوبة بالألف في المصحف على ما به العمل وهي من ذوات الياء، وهي {الرُّءْيَا التِي} و{الرُّءْيَا بِالْحَقّ} و{رُءْيَاكَ} و{الْعُلْيَا} و{أَحْيَا النَّاسَ} و{أَحْيَاهَا} و{مَحْيَايْ} و{نَحْيَا} و{الْحَوَايَا} و{الدُّنْيَا} و{جَنَا الْجَنَّتَيْنِ} و{تَرَاءَا الْجَمْعَانَ}، {وَنَئَا بِجَانِبِهِ} و{مَثْوَايَ} و{هُدَايَ}. فالكل داخل في قوله: "وما لا راء فيه"؛ لأنه يائيُّ الأصل أو شبيه به. ومَثَّلَ لهذه القاعدة بقوله: (كَالْيَتَامَى)، وهي من الأسماء. (وَرَمَى)، وهي من الأفعال، وهما مما رسم بالياء على الأصل، وكـ{سَعَى} و{تَوَلَّى} و{مَرْضَى} و{صَرْعَى} ونحو هذا. والمراد بقوله: وما لا راء فيه من ذوات الياء

كلُّ لفظ ترجع فيه الألف إلى الياء، سـواء انقلبت عن ياء تحقيقا، أم كانت زائدة للتأنيث، وهي المعروفة بالشـبيه بالمنقلب عن الياء. فخرج بقولنا منقلبة عن الياء الألفُ المنقلبةُ عن الواو في الأفعال الثلاثية كـ{دَعَا} و{عَفَا} و{خَلَا} و{دَنَا} و{بَدَا} و{نَجَا} و{عَلَا}. وكذا الألفات الواوية في الأسـماء الثلاثية، وهي: {أَبَا} و{الصَّفَا} و{الرِّبَا} و{سَنَا} و{شَفَا} و{عَصَايَ} و{عَصَاكَ}. فجميع هذه الألفات لا تمال مطلقا، وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

إنْ ألِـفٌ قُـلِـبَ عـن واوٍ ومـا ... رسـم بـالياء فعلا كـان أو سُـمـا
فـلا يـمـال عـنـد ورش مـطـلـقـا ... وذاك محصـور لـدى من حقـقـا
فالاسـم في سـبع أبا، سـنا، شـفا ... عصـاي مع عصـاه والربا الصـفا
وفي دعـا في الفعـل مع دنـا علا ... فـعـلـيـة نـجـا بـدا عـفـا خـلا.

ثم ذكر $ الأصل الثاني مما في إمالته خلاف عن ورش.

فقال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

150. (وَفِـي الـذِي رُسِـمَ بِـالْـيَـاءِ عَـدَا ... حَتَّى زَكَى مِنكُمْ عَلَى إلَى لَـدَى)

ش: **(وَفِي الذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ)**، أي والخلف عنه في كل ألف واويِّ الأصل أو مجهولِه كتب بياء على خلاف الأصـل. فالواويُّ الأصـلِ المكتوبُ بالياء سـبعةُ ألفاظ، جمعها الإمام الخراز في نظمه مورد الظمآن في رسم القرآن بقوله:

الـقـول فـمـا رسـمـوا بـالـيـاء ... وأصـلـه الـواو لـدى ابـتـلاء
فـالواو في سـبع فمنهن سـجى ... زكى وفي الضـحى جميعا كيف جا
وفـي الـقـوي جـاء وفـي دحـيـهـا ... وفـي تـلـيـهـا ثـم فـي طـحـايـهـا
ولـم يـجئ لـفظ الـقوى في مقنع ... ومـن عـقـيـلـة وتـنـزيـل وعـي
وألْـحِـقِ الـعـلـى بـهـذا الـفـصـل ... لـكـتـبـه يـاء خـلاف الأصـل.

وأما الألف المجهولة الأصل المكتوبة بياء فلم يرد في القرآن الكريم منها إلا سبعةُ ألفاظ، هي: **{حَتَّى}**، **{عَلَى}**، **{إِلَى}**، **{أَنَّى}**، **{مَتَى}**، **{بَلَى}**، **{لَدَى الْحَنَاجِرِ}**. لا غير على ما اشتهر، وقد جمعها بعضهم بقوله:

فهاك ما رسموا بالياء مجهولة الأصل لدى القراء
وهي متى بلى لدى الحناجِرِ حتى على إلى وأَنَّى فاخْبُرِ
ففتحوا حتى على إلى لدى وشهروا إمالة لما عدا.

فهذه الألفات كتبت بياء وليست يائية الأصل، بل هي إما واويةٌ أو مجهولةُ الأصل، لكنه استثنى من بين الحالتين خمسَ كلمات تفتح بلا خلاف، وهي التي أشار إليها بقوله: **(عَدَى)**، أي سوى. **(حَتَّى)** حيث وردت في القرآن الكريم، وهي من مجهولات الأصل. **(زَكَى مِنكُمْ)**، أي **{مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً}** في سورة النور، وهي واوية الأصل. **(عَلَى)**، أي لفظها في القرآن الكريم. **(إِلَى)**، أي لفظها في القرآن الكريم. **(لَدَى)**، أي المكتوبة بالياء، وهي قوله تعالى: ﴿**لَدَي ٱلْحَنَاجِرِ**﴾ [غافر: 17]. فهذه خمس كلمات أربع منها من مجهولات الأصل، وهي: **{حَتَّى}** و**{عَلَى}** و**{إِلَى}**، وهي حروف. و**{لَدَى الْحَنَاجِرِ}**، وهي اسم. والخامسة هي: ﴿**مَا زَكَيٰ مِنكُم**﴾ [النور: 21] وهي واويةٌ، الكل كتب بياء على خلاف الأصل، لكنه اسْتُثْنِيَ من الخلاف للفتح بلا خلاف، فبقي للخلاف من مجهولات الأصل المكتوبة بالياء ثلاث كلمات، هي: **{مَتَى}** و**{بَلَى}** و**{أَنَّى}**، والمقدم فيها الإمالة. واختلف في **{مُوسَى}** و**{عِيسَى}** و**{يَحْيَى}** فقيل إنها من هذا الباب أي مجهولات الأصل وقيل إنها ملحقات بأوزان فَعلي مثلثة الفاء كما تقدم؛ لأنها لما عُرِّبَتْ قربت من العربية فجرى عليها بعض أحكامها. وقد نظم العلامة محمدو سالم بن الشَّيْنْ هذا الخلاف بقوله:

موسى النبي الوزن فيه فُعْلَى عن الكسائيِّ الإمام الأجلى

لكن أبو عمرو يراه مُفْعَلَا ومُوسَوِيٌّ ثم مُوسِيٌّ جلا
في نسبة وانظر لهذا الجوهر إن شئت مصباح اللغى والجوهر.

فحاصل ما تقدم أن غير ذوات الراء من ذوات الياء وما كتب بياء من واوي الأصل أو مجهولِه فيه لورش من طريق الأزرق الخلافُ إلا ما استثنى، فَرُوِىَ عنه فيه الفتحُ، وروى عنه فيه التقليل، وأطلق الداني الوجهين في جامعه والشاطبيُّ في حرزه ومن تبعهما كالناظم. والوجهان مقروء بهما في غير ما استثنى، والمقدم التقليل على ما جرى عليه عملنا، خلافا لصاحب النجوم الطوالع المقدِّمِ للفتح في الأداء. قال إدوعيشي في آخذه:

والأخذ في الجميع بالإمالة وهي صغرى فاسمع المقالة

وهذا الخلاف المذكور إنما هو في غير رؤوس الآي الآتي بيانها قريبا إن شاء الله تعالى؛ إذ هي ممالة بلا خلاف، ولذلك استثناها الناظم في البيت الآتي.

تنبيه: اعلم أن العمل عندنا على الفتح في **{كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ}** ولفظ **{الرِّبَوا}** و**{مَرْضَاتِي}** و**{مَرْضَاتِ اللهِ}** و**{كَمِشْكَوةٍ}**. وإن قيل فيها ما قيل فانظر كلام الداني في الفجر، وانظر أيضا النجوم الطوالع تر البحث فيها مفصلا.

ثم قال $: نص:

151. (إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ دُونَ هَاءِ وَحَرْفَ ذِكْرَيهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ)

ش: **(إِلَّا رُؤُوسَ الْآيِ)** يعني أن ما لا راء فيه من ذوات الياء وما رسم بالياء من ذوات الواو إذا كان عند رأس آية فهو مستثني من الخلاف المذكور للإمالة بلا خلاف. والمراد برؤوس الآي فواصلها وذلك في إحدى عشرة سورة، هي: طه والنجم وسال والقيامة والنازعات وعبس والأعلى والشمس والليل والضحى والعلق. والذي يمال بلا خلاف من هذه الفواصل هو الذي لم يصطحب بهاء، ولذلك قال $: **(دُونَ هَاءِ)** يعني أن الفواصل تمال لورش ما لم تتصل بهاهاء

المؤنث، فإن اتصلت بها رجعت إلى الخلاف على ما في كل من الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع، إلا أن العمل فيها على الفتح، سواء كانت من ذوات الياء أم من ذوات الواو، حسبما في النجوم الطوالع وحلية المسامع والغيوث الهوامع، وقال في المنتوري: إن ذوات الواو المكتوبات بالياء المقرونة بالهاء إنها لا خلاف في فتحها، وقد وافقه إدوعيشي في أخذه كما سيأتي. ثم استثنى الناظم مما كان مصاحبا للهاء عند رؤوس الآي كلمة **{ذِكْرَيهَا}** بقوله: **(وَحَرْفَ ذِكْرَيهَا)**، أي وإلا حرف أي كلمة **{ذِكْرَيهَا}** في سورة والنازعات فإنها أمليت بلا خلاف. **(لِأَجْلِ الرَّاءِ)** الذي جاورها، فهي داخلة في قوله السابق: "أمال ورش من ذوات الياء ذا الراء.. إلخ"، واستثناؤه لها استثناء من قوله: دون هاء، مع أنه لا حاجة لاستثنائه لها، لدخولها في عموم ذوات الراء.

قال إدوعيشي في أخذه معلقا على ذوات الياء المقرونة بالهاء

أما التي قد قرنت بهاء ... ما كان منها من ذوات الياء
فالخلف فيها غير أن العملا ... فيها على الفتح كما قد نقلا
أما ذوات الواو من دحيها ... كذا تليها وكذا طحيها
فليس فيها إلا الفتح قولا واحدا ... ونجل قاصح لذاك قيدا

قال في الغيوث الهوامع بعد قول صاحب الأخذ هنا: "فليس فيها إلا الفتح قولا واحدا" ما نصه: ما قال فيه نظر، بل فيها الخلاف الذي في ذوات الياء كما في المطلوب والفجر وغيرهما، وقد نص الناظم لهذه الأبيات في شرحه على الدرر اللوامع أن فيها الخلاف فانظره، ومثله في النشر في القراءات العشر إذ قال بعد أن نقل عن السخاوي هذا التفصيل المذكور: إنه لا تساعده رواية، بل الرواية على إطلاق الخلاف في اليائي والواوي من غير تفرقة. انظر الغيوث الهوامع. وقد نظم بعضهم السور ذوات الفواصل بقوله:

طه وسال والضحى الأعلى العلق ... والنجم والشمس وليل ذي غسق

وزد لـهـا عـبـس والـقـيـامـه والـنـازعـات سـل بـهـا عـلامـه
بـهـا الـفـواصـل الـتـي تـمـال ولا خـلاف عـنـهـمُ يـقـال.

وقال آخر مبينا عدد ما في كل سورة من هذه الفواصل بالتفصيل:

خـذ عـدد الـفـواصـل الـمـمـالِ في إحـدى عشـرة على التوالي
بـطـه [طـف] والـنـجـم كـلـه عـلـم بسـال [جـا] وتحتها عشـر كلم
بـالنزع [حبك] وعشـر عبسـا [هَدْىٌ] بالأعلى [هود] بالشمس رسا
[يحج] بـالـليـل وتسـع بـالـعلق ثمـان الضـحى وكلـه [فضـق].

ثم قال $: نص:

152. (وَاقْـرَأْ ذَوَاتِ الْـوَاوِ بِـالْإِضْـجَـاعِ لَـدَى رُؤُوسِ الْآيِ لِـلْإِتْـبَـاعِ)

ش: **(وَاقْرَأْ)** أيها القارئ. **(ذَوَاتِ الْوَاوِ)**، أي الألفات المنقلبات عن الواو المرسومات بالياء **(بِالْإِضْجَاعِ)**، أي بالإمالة. والمراد بها هنا الإمالة الصغرى. والأصل في الإضجاع الإمالة الكبرى. **(لَدَى)**، أي عند. **(رُؤُوسِ الْآيِ)** وفيه تكرار مع ما تقدم، وإنما كرره ليُظهرَ علة الإمالة وهي قوله: **(لِلْإِتْبَاعِ)**، أي إنما أميلت ذوات الواو المرسومات بالياء عند رؤوس الآي لإتباعها لذوات الياء في الإمالة ليجري الباب على نسق واحد، إذ لو أمال في موضع وفتح فى موضع لكان في ذلك كلفةٌ على اللسان وصعوبةٌ. وذواتُ الواو المرسوماتُ بالياء الواقعُ منها عند رؤوس الآي اثنتا عشرة كلمة: ست بهاء، وست بلا هاء. فالتي بهاء فيها الخلاف والمقدم فيها الفتح كما تقدم، والتي بلا هاء تمال بلا خلاف كما تقرر. وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

ذوات واو فـي رؤوس الآي يـب سـت بهـا وسـت لا بهـا فهـب
فـالأولى بـالخلاف، الأخرى قـالوا بـأنـهـا أُخَـيِّ قـد تـمـال

ضحى طه العلي بموضعين سجى الضحى القوي بدون مين
الأولى ضُحيها جيم قل طَحيها تليها مع آخرها دحيها.

ولما تكلم عن إمالة الألف لأجل الياء شرع يتكلم عن إمالته لأجل الكسرة فقال $: نص:

153. **(وَالْأَلِفَاتِ اللَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ مَخْفُوضَةً فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ)**

154. **(كَالدَّارِ وَالْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ وَالْجَارِ لَكِن فِيهَا خُلْفٌ جَارِ)**

ش: **(وَالْأَلِفَاتِ اللَّائِي قَبْلَ الرَّاءِ)**، أي اقرأ بالإمالة لورش الألفات اللائي أتت قبل الراء إن اتصلت بها. فخرج ألفُ **{وَلَا طَائِرٍ}**؛ للفصل بين الألف والراء بالهمزة، وألفُ **{غَيْرَ مُضَارٍّ}**؛ للفصل أيضا بالراء الساكنة المدغمة في المكسورة. **(مَخْفُوضَةً)**، أي حال كونها ــ أي الراء ــ مكسورة بحركة إعراب، فخرج ما كانت كسرته لغير إعراب، نحو: ﴿**مَنَ اَنصَارِيَ**﴾ [آل عمران: 51]؛ لأن كسرتَها كسرةُ بناء لا كسرةُ إعراب؛ لأنها في محل رفع، إذ هي خبر المبتدإ وهو "من" الموصولية الاستفهامية، وإنما كسرت الراء بسبب الإضافة لياء المتكلم، لقول ابن مالك في الالفية:

آخر ما أضيف للياء اكسر إذا لم يك معتلا كرام وقذى.

(فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ)، أي متطرفة في الأصل ولو بعدها ضمير، وهذا معلوم من قوله: "مخفوضة"؛ لأن الخفض خاص بالأسماء ولا يكون إلا في أواخرها، فهو لزيادة الإيضاح. فخرج ألف **{وَنَمَارِقُ}**؛ لأن الراء فيها في وسط الاسم، وكذلك ألف **{الْجَوَارِ}** وإن حذف الياء الواقع بعد الراء رسما؛ لأن الأصل فيها الجواري، وخرج أيضا ألف **{فَلَا تُمَارِ}**؛ لأنها فعل، والفعل لا يخفض، وأيضا الراء ليست مطرفة أصلا، بل كانت بعدها ياء حذفت للجازم الذي هو "لا" الناهية، وبدأ يمثل لهذه القاعدة فقال: **(كَالدَّارِ وَالْأَبْرَارِ وَالْفُجَّارِ)** و**{سَحَّارٍ}**

و{دِينَـارٍ} و{قِنطَـارً} و{بِمِقْدَارٍ} و{الْإِبْكَـارِ} و{الْغَفَّـارِ} و{الـدِّيَـارِ} و{الْحِمَـارِ} و{النَّـارِ} ونحو هذا. ولا فرق في الإمالة بين أن تتجرد الراء عن الضمير أو يتصل به كما أسلفنا، نحو: ﴿أَسْـفَارِنَا﴾ و﴿آثَارِهِمَا﴾ و﴿حِمَارِكَ﴾ و﴿دِيَارِهِمْ﴾ ونحو هذا؛ لأن الراء في هذا كلِّه هي آخر الاسم. ولا فرق أيضا ـ على المشهور ـ بين كَوْنِ الحرف الذي قبل الألف حرفَ استفال كالأمثلة المتقدمة أو حرفَ استعلاء، نحو: ﴿أَبْصَارِهِمْ﴾ و﴿أَقْطَارِهَا﴾ و﴿الْفَخَّارِ﴾ و﴿الْغَارِ﴾ و﴿قِنطَارٍ﴾ على المأخوذ به، وهو الذي يقتضيه إطلاق الناظم، مع أن أبا عمرو الدانيَّ ذكر الفتح فيما كان قبل الألف فيه حرفُ استعلاء ثم قال: وبإجراء القياس على نظائره قرأت ذلك وبه آخذ. انتهى. قال بعضهم:

وبعضهم أخرج من هذا الفصل ما جاء قبل ألف مستعل
والشائع المشهور في التنزيل إمالة الكل بلا تفصيل.

(وَالْجَارِ) من قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ كلتاهما بسورة النساء. وهذا من تمام أمثلته. ثم ذكر الخلاف في اللفظ الأخير وهو "الجار" فقال: (لَكِن فِيهَا)، أي في لفظة الجار (خُلْفٌ جَارِ)، أي واقع بين الناقلين عن ورش من طريقي الأزرق وعبد الصمد فمنهم من نقل عنه التقليل، وهو المشهور والمأخوذ به وهو الذي قطع به الداني في كتابه التيسير، ومنهم من نقل عنه الفتح، وبه قطع جماعة، وذكره أبو عمرو الداني من قراءته على أبي الحسن طاهر بن غلبون. وكلا الوجهين صحيح مقروء به، إلا أن المقدم له في الأداء التقليل. فوجه الإمالة فيه حمله على نظائره، ووجه الفتح فيه قلة دوره. ذكره أبو العباس عن أبي الحسن طاهر بن غلبون وقال: صفة ذلك أن الإمالة إنما هي تخفيف وتقريب، والذي كثر دوره أَوْلَى باستعمال التخفيف من الذي قل دوره. وقيل إن وجه فتحه هو التنبيه على أن كسرة الراء لا تحتم الإمالة في الألف بل يجوز معها الفتح، وإنما المحتم في الحقيقة إنما هو ثبوت الرواية، وهو الموجب لتخصيص الجار

بالخلاف دون غيرها، والشطر الأخير الذي شرحناه هو الذي رجع إليه الناظم، والمرجوع عنه هو: "وفي كلا الجار الخلاف جار" وإنما رجع عنه خوفا من ارتكاب الشذوذ؛ لأن فيه إضافةَ كِلَا إلى المفرد، وهي لا تضاف إلا إلى المثنى، فوجه الإمالة لورش قبل الراء المخفوضة مطلقا أن الراء حرف تكرير والكسرةُ فيها تقوم مقام كسرتين فأمال ما قبل الألف قليلا ليميل الألف نحو الياء يسيرا من أجل قوة الراء. قاله أبو عمرو الداني. وقال أبو العباس: ومما يدل على قوة الإمالة من أجل الراء المكسورة أنهم غلبوها على المستعلى في قولهم مررت بضارب بالإمالة ولا يميلون ظالما فصارت الراء المكسورة أقوى من المستعلى في الحكم، قال: فإذا كانت تقوى على المستعلي حتى تخرجه من حكمه إلى حكمها فقوتها على الألف الذي ليس معه حرف استعلاء أولى. انتهى انظر القصد النافع للإمام الخراز.

ثم قال $: نص:

155. (وَالْكَافِرِينَ مَعَ كَافِرِينَ بِالْيَاءِ وَالْخُلْفُ بِجَبَّارِينَ)

ش: (وَالْكَافِرِينَ)، أي واقرأ بالإمالة لورش أيضا {الْكَافِرِينَ} بالتعريف (مَعَ كَافِرِينَ) بالتنكير حال كون كل منهما (بِالْيَاءِ)، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النساء: 100]، ﴿مُحِيطُۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 18]، ﴿وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ﴾ [الأحقاف: 5]، ﴿مِن قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾ [النمل: 44]. قال أبو عمرو الداني: ولا أعلم خلافا في ذلك.

لا إن كانا بالواو فلا إمالة، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [النساء: 150]. ووجه الإمالة فيه معرفا أو منكرا مراعاة لتقدير خمس كسرات: كسرة الفاء، وكسرة الراء بتقدير كسرتين، لتكريره، والياء بتقدير كسرتين، مع كثرة الدور، ولم يعتبر هذا في {الْخَاسِرِينَ} و{الصَّابِرِينِ} و{الشَّاكِرِينَ}؛ لقلة الدور، أو لقوة المستعلى فيما فيه مستعل، أو لأن الكسرة فيه ليست كسرة إعراب. قال بعضهم:

ووزن كافرين لا تمله لقلة الدور فعنهم نله

وقيل منه يا أخي في الغافرين منع الاستعلا كذا والصابرين

وقيل الكسرة فيه غيرْ كسرةِ إعراب فخذ لا ضيْرْ.

قال أبو عمرو الداني: فإن قال قائل: لم خُصَّ الجمعُ في هذا الفصل بالإمالة اليسيرة دون الواحد من لفظه، نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ﴾ [البقرة: 40]؟ فعن ذلك جوابان: الجواب الأول: أن لفظ الجمع أكثر ورودا في كتاب الله من لفظ الواحد، ومن عادتهم أن الشيء إذا كثر اسْتُعْمِلَ فيه ضربٌ من الخفة لثقله بتكريره فوجب لذلك أن يُخَصَّ الجمعُ بالإمالة التي هي تخفيف. والجواب الثاني: لا شك أن لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد؛ لذلك خفف بالإمالة دون المفرد، هذا مع اتباع الأثر عن الأئمة. (وَالْخُلْفُ) ثابت عن ورش من طريق الأزرق. (بِجَبَّارِينَ) بموضعين: بالمائدة وبالشعراء، فنُقلَ عنه فيها التقليلُ، وبه قطع الداني في التيسير والمفردة، ونقل عنه فيها الفتح، وعليه جماعة، وذكر الداني أنه قرأ في الموضعين بإخلاص الفتح على أبي الحسن بن غلبون ثم قال: والوجهان جيدان. قلت: والمقدم عندنا التقليل كما قال إدوعيشي في أخذه:

وأخذنا جرى على التقليل كذاك في الجار على المنقول

ثم قال $: نص:

156. (وَرَا وَهَايَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا وَبَعْضُهُمْ حَا مَعَ هَايَا فَتَحَا)

ش: (وَرَا)، أي اقرأ لورش بالإمالة "رَا" من {أَلَرَ} و{أَلَمِّرَ}. (وَهَايَا) من {كَهيَعَصَ} فاتحة مريم. (ثُمَّ هَا)، أي هاء. (طَهَ وَحَا) من {حَمِ} سبع مرات ثم ذكر له خلافا في "هايا" و"حم" فقال: (وَبَعْضُهُمْ)، أي بعض الرواة عن ورش وهو أبو الحسن الحصري. (حَا) من "حم" السبعِ (مَعَ هَايَا) من فاتحة مريم (فَتَحَا). قلت: ولا عمل عليه عندنا، بل العمل عندنا على الإمالة.

قال إدوعيشي في أخذه:

وليس أخذنا بهذا الفتح بل ببين بين فاستمع لنصحي

وهذا الخلاف الذي ذكره عن بعضهم قال في النجوم الطوالع: إن الدانيَّ ذكره في بعض كتبه وذكره غيره، لكنه غير مقروء به من طريقنا. وقال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع: ولم يذكر أبو عمرو الدانيُّ خلافا في شيء من ذلك في جميع كتبه، وما علمت أحدا غيره ذكر فيه خلافا إلا ما كان من أبي الحسن الحصري حيث قال:

وحا ثم الهاء بمريم قرأت له بالفتح في أكثر العمر.

وذكر أبو عبد الله بن شريح في المفردة له الخلافَ في الهاء من **{كَهَيَعَصَ}**، وأما الحاء من **{حَمِ}** فلم يذكر فيها غيرَ بين اللفظتين، وأما أبو محمد مكي فلم يذكر غير الإمالة اليسيرة في الأحرف الثلاثة. انتهى انظر القصد النافع، وقال في الغيوث الهوامع: وبعضهم أي بعض رواة ورش، قاله في تحصيل المنافع. وقال أبو مدين شعيب بن عبد الواحد المجاصي هنا ما نصه: "وبعضهم حا مع هايا فتحا" أي بعض القراء وهو فارس بن أحمد وأصحابُه ذكروا الفتحَ في الهاءِ والياءِ من **{كَهَيَعَصَ}** والحاءِ من **{حَمِ}** والمشهور التقليل. انتهى. ووجه الإمالة في هذه الأحرف أنها ليست بحروف معان مثل: "ما" و"لا"، وإنما هي أسماء لهذه الأصوات الدالة على هذه الحروف المحكية المقطعة، والأسماءُ لا تمنع إمالتها ما لم تكن ألفاتها من واو، وليست الألف فيها هنا من واو. قاله أبو محمد، وبنحوه قال أبو عمرو وأبو العباس. وسكت الناظم عن "يا" من **{يَسِ}**، و"طا" من **{طَهَ}** و**{طَسِ}** و**{طَسِمّ}**؛ لأن الجمهور على فتحه لنافع، ووجهه الجمع بين اللغتين مع اتباع الأثر.

ثم قال $: نص:

157. (وَكُلُّ مَا لَهُ بِهِ أَتَيْنَا مِنَ الْإِمَالَةِ فَبَيْنَ بَيْنَا)

ش: (وَكُلُّ مَا)، أي الذي. (لَهُ)، أي لورش. (بِهِ أَتَيْنَا مِنَ الْإِمَالَةِ) في جميع الباب .(فَبَيْنَ بَيْنَ)، أي فهو الإمالة المعروفة ببين بين، وهي الإمالة الصغرى، وسميت بين بين؛ لأنها بين الفتح الخالص والإمالةِ الكبرى، والمقصود بها الإشارة إلى اللغتين: لغةِ الفتح ولغةِ الإمالة. فوجهها مراعاةُ كلٍّ منهما لتوسط الأمر في ذلك، فلم يُمَلْ الإمالةَ الكبرى؛ لئلا يخرج الحرفُ عن أصله، ولم يفتح فتحا خالصا؛ لقوة الموجب للإمالة، فتوسط الأمر في ذلك. وقد احتاج الناظم للنص هنا على بين بين؛ لأنه سبق أَنْ قال: أمال ورش، فأطلق الإمالة، والإمالة إذا أطلقت انصرفت إلى المحضة، وقال أيضا: واقرأ ذوات الواو بالإضجاع، والإضجاع هو الإمالة الكبرى، فَبَيَّنَ هنا أن مرادَه بذلك كلِّه الإمالةُ الصغرى التي هي بين بين. وقد نظم بعضهم أسماء كل من الإمالتين مع بيان حقيقتها فقال:

إن الإمالة لها ضربان ... شديدة ضعيفة والثاني
خالصةٌ ومحضةٌ وكبرى ... والبطحُ والإضجاعُ والكسرُ ترى
إشمامٌ كسرةٌ كذاك الياءُ ... وأول أيضا له أسماء
يدعى بترقيق كذاك بين بينْ ... وغيرِ خالصهْ وبين اللفظتينْ
بين الإمالة وفتح قد دعوا ... كذاك بين الفتح والكسر رعوا
صغرى لطيفة وتقليل وسط ... وغير محضة توسط فقط.

تنبيه: اعلم أن الإمالة من حيث هي قَلَّ من يُتقنُها أداءً؛ لصعوبتها وصعوبة التحكم في النطق بها على الوجه الصحيح؛ لأنها إدارك وذوق، فكم من قارئ تسمعه يقرأ بالكبرى في محل الصغرى، وبالعكس، وهو خطأ لا يجوز، كما نص عليه أهل هذا الفن. وإليك ما قاله العلماء في ذلك، فقد قال المحقق أبو شامة ما نصه: أكثر الناس ممن سمعنا قراءتهم أو بلغنا عنهم يلفظون بها على لفظ الإمالة الكبرى ويجعلون الفرق بينهما رفع الصوت وخفضه، وهو خطأ ظاهر، فلا أثر

لرفع الصـــوت وخفضـــه في ذلك ما دامت الحقيقة واحدةً، وإنما الغرض حقيقةُ المحضـــة من حقيقةِ بين بين. انتهى كلامه بتصـرف قليل. انظر النجوم الطوالع. وقال العلامة المحقق أحمد بن عمر العيشـــي في كشـــف الغطا معرفا حقيقة المحضة:

حقيقـة المحضـــة وهي الكبرى فاســمعه من نظمي وقيت الضــرا
وهـي أن تـنـحـو بـالـفـتـح إلـى مـرتـبـة لـو حـط عـنـهـا أســفـلا
لصـــار ذاك الـهـاوي نـفس الـيـاء فـاحـفـظ أخـي وقـيـت مـن بـلاء
أمـا التي منهـا تسـمى صـغرى فـهـي بـيـن الـفـتـح قـل والـكـبـرى
وأكـثـر الـجـهـال يـلـفـظـونـا بـهـا كـمـا الـكـبـرى ويـجـعـلـونـا
الفرق بين محضـــة والصـــغرى بـخـفـض هـذه والـكـبـرى
لـدى الأداء الصـــوتَ يـرفـعـونـا بـهـا كـمـا هـم يـتـهـوعـونـا
وهـو خَـطـأً وقـل لـمـن بـه قـرا فـمـنـعـه أظـهـر مـن أن يـذكـرا
ذكـر ذا الـحـبـر الـمـحـقـق أبـو شـــامـة والجعبريُّ فيمـا ذهبوا.

فهناك مســائل ســت لا تعرف ولا تدرك إلا بالذوق والإدارك بعد الأخذ من أفواه المشـــايخ العارفين بهذا الفن البارعين فيه، وقليل ماهم إلا من رحم ربك، والمســائل الســت هي: كيفية الإمالة: صـــغرى أو كبرى، ومقدارُ المد، وحقيقةُ الإشمام الصوتيّ، والرومُ في الوقف، والاختلاسُ، وتسهيلُ الهمزة بين بين. فهذه المســائل الســت قل منْ يُتقنها ويطبقها أداء مع ســهولة تعريفها نظريا، لكن النظريات شــيء والتطبيق شــيء آخر، فحاول ما اســتطعت أن تأخذ الكل من فمِ شيخ عارفٍ بارعٍ على الوجه الصحيح وتطبق ما أخذته ما أمكنك، ولا تَأْلُ جُهداً في ذلك، وكما قال ابن الجزري:

وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه.

ثم قال $: نص:

158. (وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ عَنْهُ الْمَحْضَا فِيهَا بِهَا طَهَ وَذَاكَ أَرْضَى)

ش: **(وَقَدْ رَوَى الْأَزْرَقُ)**، وهو أبو يعقوب يوسف بن عَمْرٍو بن يسار الأزرق. **(عَنْهُ)**، أي عن ورش. **(الْمَحْضَا)**، أي الإمالة الكبرى التي مر تعريفها. **(فِيهَا)**، أي في الإمالة. **(بِهَا)**، أي بهاء. **(طَهَ وَذَاكَ)** المذكور من محض الإمالة في هاء طه **(أَرْضَى)**، أي اختار لشهرته، أي لا أختار غيره لأن تقديم المعمول على العامل يؤذن بالحصر والاختصاص. والذي جعله يختار ما ذكره ولا يختار غيره هو أن أبا عمرو الدانيَّ لم يذكر في كتاب التيسير غيره، وحكاه في غيره عن المصريين، وذكر أن ذلك إجماع من مشيختهم. وروى عنه عبد الصمد فيها التقليل كسائر الباب. وروى عنه الأصبهاني فيها الفتح كسائر الباب. والعلم عند الله. قال بعضهم:

والأصبهاني جميع الباب يقرأ بالفتح بلا ارتياب
وكلَّه أمال عبدُ الصمدِ على الذي رُوِى لنا في السندِ
وذا الذي في الباب من تفرق هو الذي نقروه للأزرق.

وقال بعضهم أيضا:

إن الإمالة لورش كلَّها صغرى يا صاح إن أتت يا تاليها
سوى طه كبرى لا غيرها يكون فافهم هداك الله هذه الفنون
واقرأ جميعها بالفتح لابن مينا إلا التورية مع هايا بِبَيْنَ بَيْنَا
واقرأ له أي لابن مينا هار بمحضة وقيت حر النار.

ووجه الإمالة المحضة في هاء طه لورش من طريق الأزرق الجمع بين

اللغتين، وخص هاء طه بذلك اتباعا للأثر. قوله: "وذاك أرضى" فيه إشارة بعد للقريب. قال في التسهيل: وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه. انظر الغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

159. (وَاقْرَأْ جَمِيعَ الْبَابِ بِالْفَتْحِ سِوَى هَارٍ لِّقَالُونَ فَمَحْضَهَا رَوَى)

ش: (وَاقْرَأْ) أيها القارئ. (جَمِيعَ الْبَابِ) الممال لورش. (بِالْفَتْحِ سِوَى هَارٍ) من قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [الآية: 110] في سورة التوبة. (لِقَالُونَ) من رواية أبي نشيط عنه. وروى عنه إسماعيل القاضي التقليلَ في كافة الباب كورش. (فَمَحْضَهَا) والضمير فيه عائد على {هار} أي إمالتَها الإمالةَ الكبرى (رَوَى)، أي نقل عن شيخه نافع بلا واسطة. وقدم المعمول على العامل إيذانا بالحصر والاختصاص، أي لم يرو فيها غير المحضة، وهذا الذي ذكره لقالون في {هار} هو الذي ذكر الشاطبي، واقتصر عليه الداني في التيسير والاقتصاد، وبه أخذ المغاربة، وهو الأشهر، وبه القراءة عندنا، ولا وجه له إلا الجمع بين اللغتين، وقد نُقِلَ عنه فتحُها، نص عليه الداني في المفردة من قراءته على فارس، وكذا تقليلها، وكلاهما غير مقروء به عندنا. والأصل في هار هاور، بالواو أو هاير بالياء، وهما لغتان يقال: هار الجبل يَهُورُ ويَهِيرُ إذا انهال، فقدمت اللام من وزن فاعل وهي الراء من هاور على العين، وهي الواو فصارت هارو بوزن فالع، فاعتلت بعلة قاض وغاز، فصارت هارٍ؛ لأن المنقوص إذا نُكِّرَ ولم ينصب حذفت ياؤه؛ لاستثقال الضمة والكسرة عليه كقاض وداع، إلا أن قاض ونحوَه المحذوفُ منه اللامُ فصارت بوزن فَاعٍ، وهَارٍ المحذوفُ منه العين فصارت بوزن فَالٍ؛ لأنها قبل القلب كانت هاوِرٌ بوزن فاعل كما تقدم. وقد نظم بعضهم أصلها ومراحل التغيير التي مرت بها فقال:

وأصل هار هاور فمرا قلب فقدم على الواو الرا

وبعدُ أبدل بياء الواو بضم فاستثقل الضم على اليا وانخرم
فصار ساكنا ولالتقا ورد مع ساكن قد خذفوا الياء وقد
أمالها كبرى على الشهير ليجبر التغيير بالتغيير.

وقيل أصلها هَيِرٌ أو هَوِرٌ بوزن كتف تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فوجب قلبه ألفا فصار هار، وعليه فتكون داخلة في الألفات اللائي قبل الراء، وهذا ظاهر من صنيع الناظم؛ إذ لم ينص على إمالتها لورش بالخصوص.

ثم قال $: نص:

160. (وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِّنَ الرُّوَاةِ تَقْلِيلَ هَايَا عَنْهُ وَالتَّوْرَيةِ)

ش: **(وَقَدْ حَكَى قَوْمٌ مِّنَ الرُّوَاةِ)**، أي من رواة قالون الناقلين لروايته. **(تَقْلِيلَ)**، أي إمالة بين بين. **(هَايَا)**، أي الهاء والياء من **{كٓهٰيٰعٓصٓ}** في فاتحة مريم. **(عَنْهُ)**، أي عن قالون. **(وَالتَّوْرَيةِ)**، أي وتقليل لفظ **{التَّوْرٰىةِ}** حيث وردت. يعني أن بعض الرواة عن قالون روى عنه التقليل في المواضع الثلاثة كما روى له الفتح في كافة الباب. وهذا التقليل الذي ذكره له هنا هو المشهور والمقدم والمعمول به عندنا، وقد اقتصر عليه الداني في التيسير والاقتصاد، وهو الذي ذكر أبو الحسن طاهر بن غلبون في التذكرة. وعلى خلافه مشى في النجوم الطوالع إذ شهر الفتح في الكل ونسبه لابن الجزري. والوجهان جيدان ومقروء بهما إلا أن المقدم عندنا التقليل كما تقدم. قال إدوعيشي في أخذه:

والأخذ بالتقليل في هايا جرى كذاك في التورية إذ قد شهرا

وقال ابن القاضي ملغزا ومجيبا على لغزه:

أيا آخذا بالجمع للحبر نافع لورش وقالون على مذهب الحبر
فما أربع جاءت تمال لهما معا على نسق وذاك في موضع وتر
جوابكم في مريمٍ بان سره بقولك هايا أربع عند من يدري.

والأصـــل في التورية وَوْرَيَةٌ بوزن فَوْعَلَةٍ كحَوْقَلَةٍ فأبدلت واوها الأولى تاء فصـارت تَوْرَيَةً فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصـارت تَوْرَاةً، فعرفت بأل فصـارت التورية، وهي على هذا اسـم عربي مشـتق من وَرِىَ الزنادُ وَوَرَى بكســر الراء وفتِحها إذا قدح فظهرت منه النار؛ لأن التورية ضــياء ونور تجلو ظلمة الضــلال. وقيل إن أصــلها تَوْرِيَةٌ بوزن تَفْعِلَةٍ بكســر العين على ما للفراء، لكن فتحت وقلبت ياؤها ألفا للتخفيف كما قالوا في تَوْصِـيَةٍ تَوْصَـاةً، وهي لغة بني طَيِّئٍ، وعلى هذا كلِّـه تكون داخلـةً في ذوات اليـاء اللائي مع الراء عند ورش، وهو ظاهر من صنيع الناظم حيث لم ينص على إمالتها لورش بالخصوص. وقيل لا اشتقاق لها ولا وزن؛ للأعجمية، وعليه فليست داخلة في ذوات الياء اللائي مع الراء عند ورش، وإنما أميلت للإلحاق بها لشــبهها بألف التأنيث؛ لوقوعها رابعة متطرفة.

قال بعضهم:

والأصـــل في التوريـة عنهم ووريـه فـأبـدلـت الـواو بـتـا فـتـوريـه
وبـعـد ذا انـقـلـب يـاؤهـا ألـف ودخـل التعريف لكن لـهـا صـــف
بـبـيـن بـيـن عـنـد بـج فـاعـلـمـا ومـن ذوات الـيـا لـورش تـنـمـى.

وقال في التحفة:

وعـنـه فـي هـايـا مـع الـتـوريـة روايـة الـتـقـلـيـل عـن رواة
ووريـهْ أصـــل يـقـول الـراوي ألـفـه عـن يـا وتـا عـن واوِ
ألـفـتـح والـتـرقـيـق جـيـدان والأظـهـر الـتـرقـيـق خـذ بـيـانـي.

ثم قال $: نص:

161. (فَصْـــلٌ وَلَا يَـمْـنَـعُ وَقْـفُ الـرَّاءِ إمَـالَـةَ الْأَلِـفِ فِـي الْأَسْـــمَـاءِ)

162. (حَمْلًا عَلَى الْوَصْلِ وَإِعْلَاماً بِمَا قُرِئَ فِي الْوَصْلِ كَمَا تَقَدَّمَا)

ش: (فَصْلٌ)، وهى من البيت. (وَلَا يَمْنَعُ وَقْفُ الرَّاءِ) المزيلُ للكسرِ المسبِّبِ للإمالة. (إِمَالَةَ الْأَلِفِ) المتقدمِ بيانُه حال كونه (فِي الْأَسْمَاءِ)، هذا زيادة منه في البيان والإيضاح؛ لأنها هي الممالة كما تقدم في قوله: والألفات اللائي البيت، فذكر هنا أنها تمال في حالة الوقف كما في الوصل، وعلل ذلك بعلتين: الأولى قوله: (حَمْلًا)، أي قياسا للوقف (عَلَى الْوَصْلِ) لعروضه أو لعروض السكون فيه، والمعنى واحد، والعارض لا يعتد به لخفته. والعلة الثانية قوله: (وَإِعْلَاماً)، أي إخبارا للسامع. (بِمَا)، أي بالذي. (قُرِئَ)، أي قرأ به هو أي ورش. (فِي الْوِصْلِ)، أي في الصلة. (كَمَا تَقَدَّمَا)، أي قراءة مثل ما تقدم في قوله: والألفات اللائي قبل الراء.. البيت، وهذا الذي ذكره هو مذهب الجمهور، واقتصر عليه غير واحد من المحققين كالداني في التيسير والشاطبي، وهو الذي عليه العمل، وبه القراءة. وذهب جماعة إلى أن الوقف على ذلك بالفتح الخالص اعتدادا بكسون الراء؛ لذهابه بالكسر الذي هو موجب الإمالة في الوصل، وقد نص عليه الداني أيضا وذكر أن إخلاص الفتح في ذلك من أجل أن الموجب للإمالة جرةُ الراء وهي معدومة في الوقف، قال: وهذا قول أبي سليمان داود بن طيبة بن هارون عن ورش في كتابه، قال ـــ أي الداني ـــ: وأحسبه قال ذلك قياسا واختراعا. قال أبو جعفر: وهو مذهب أبي الحسن بنِ المنادي والشذائيِّ وابنِ أَشْتَةَ.

إلا أن الأول هو المقدمُ والمعوَّلُ عليه والمعمولُ به كما صرح بذلك الداني حيث يقول: وبهذا أقول، وهو أقيس. ومحل الخلاف إذا وقف بالسكون الخالص. أما إذا وقف بالرم فلا خلاف في الإمالة، لكنها تضعف لضعف الكسرة بالروم. قال صاحب الفجر:

وقف على النهار بالإشباع مع الإمالة بلا نزاع

مراعيا للحالتين بهما نظيره باب استقام فاعلما
كذاك طال جا مفخما ورد والوقف بالإشباع عنهم معتمد
ومن يقف بالقصر فالإماله واجبة للكسر لا محاله
ومن يرى إشباعه في الوقف يلزمه الفتح بغير خلف.

ثم قال $: نص:

163. (وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السُّكُونُ فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفُ بِهَا يَكُونُ)

ش: (وَيَمْنَعُ الْإِمَالَةَ السُّكُونُ) الواقع بعد الألف، سواء كان سكون تنوين، أم غيرَه. (فِي الْوَصْلِ)، أي في حالة الوصل لوجوب حذف الألف حينئذ؛ لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿الْقُرَى التِي﴾ و﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ و﴿ذِكْرَى الدَّارِ﴾ و﴿مُسَمّىً﴾ و﴿مُصَلّىً﴾ ونحو هذا. (وَالْوَقْفُ) إذا كان على الألف الْمُسْتَجْمِعِ شروطَ الإمالة فـ(بِهَا)، أي بالإمالة في الألف والفتحةِ قبلها. (يَكُونُ)، أي يقع ويحصل؛ لزوال المانع الذي هو التقاء الساكنين، نحو: ﴿مُوسَى الْكِتَابَ﴾ و﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ و﴿مَنِ اهْتَدَى اقْتَرَبَ﴾، ﴿وَالْقُرَى التِي﴾، وما أشبه ذلك فيوقف على ذلك كله بالإمالة حسبما تقدم من المتفق عليه والمختلف فيه، وإنما مَنَعَ السكونُ الإمالةَ في ذلك لأنه سبب في زوال الألف في الوصل لالتقاء الساكنين وبزوال الألف الذي كان من حقه أن يمال تزول أيضا إمالة حركة الحرف الذي قبله فيفتح فتحا خالصا؛ لأن إمالة فتحته إنما هي للتوصل إلى إمالة الألف والألفُ قد زال بسبب السكون بعده، وعلى هذا التقرير فلا تصح الإمالة في قوله تعالى: ﴿إِلَي ٱلْهُدَي ٱئْتِنَآ﴾ [الآية: 71] بالأنعام في حالة الوصل، أما في حالة الوقف فتمال، لأن الألف الموجودة في الوصل ليست هي الموجودة في الوقف، بل مبدلة من الهمزة الساكنة التى في محل فاء الفعل من {إِيتِنَا} الواقع بعدها وسقطت ألف {الْهُدَى}؛ لاجتماع الساكنين فإذا وقف القارئ رجعت الألف فأميلت. وقيل إنها تمال في

الوصـــل نظرا لأن الألف الموجودة هي ألف **{الْهُدَى}**، لا الألف المبدلة من الهمزة وهذا القول مرجوح؛ لأن القياس لا يعطى إلا أن تكون الألف التي في **{الْهُدَى}** هي الساقطة لسقوطها مع تحقيق الهمزة بعدها قطعا فيجب أن تكون محذوفة أيضا مع تخفيفها؛ لأن التخفيف عارض. قال الداني: وهذا أَوْجَهُ القولين وأقيسهما وبه أقول.

قال بعضهم ناظما لهذا الخلاف:

واختلفوا هل الهدى تمال ... قبل إيتنا لكونهم قد قالوا

هل مدها بألف الإبدال ... عليه فتحها أو الممال

عليه هب أمل وضعف التالي ... لكل آخذ وكل تالي

انظر في تحصيل منافع الدرر ... لكي ترى اللفظ على ما قد صدر.

ثم قال $: نص:

164. (وَالْخُلْفُ فِي وَصْلِكَ ذِكْرَى الدَّارِ ... وَرُقِّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ)

ش: **(وَالْخُلْفُ)** كائن ومستقر **(فِي)** تفخيم الراء وترقيقها حال **(وَصْلِكَ)** أيها القارئ. **(ذِكْرَى الدَّارِ)** من قوله تعالى: ﴿**إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ**﴾ [الآية: 45] بسورة ص. وسببُ الخلاف أن الراء وقعت بين سببي ترقيق لها، هما: كسرة الذال التي قبلها وإمالة الألف التي بعدها، فمن راعى السبب الذي قبلها وهو كسرة الذال رققها لبقائه ووجوده، ومن راعي السبب الذي بعدها وهو الألف الممالة فخمها في حالة الوصل لزوال تلك الألف بالتقاء الساكنين. والصحيح أن السبب في ترقيقها هو كسرة الذال قبلها، ولذلك قال الناظم $: **(وَرُقِّقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ)**، أي المفضل والصحيح الذي لا يعتبر خلافه. وقد أنكر بعضهم وجود الخلاف فيها وقال إن في هذا البيت إشكالا من ناحيتين؛ لأن الناظم إن كان يقصد بالخلاف الراءَ فليس هذا محلَّها مع أنها مرققة لورش مطلقا وبلا خلاف،

ولو لم تكن مع الألف الممالة، شـــأنُها في ذلك شـــأنُ أخواتها، نحو: ﴿**ذِكْرَ رَبِّهِ**﴾ و﴿**ذِكْرَكَ**﴾ ونحو هذا. وإن كان يقصـد الإمالة فليس فيها خلاف؛ لأنها في الوصـل ممنوعة للســكون وفي الوقف ثابتة بلا خلاف؛ لأنها يائية مع الراء. قال الإمام الخراز: وهذا الخلاف الذي ذكره لم أره لأحد إلا لأبي العباس ابن حرب فإنه ذكر ذلك في كتابه الموضوع في رواية ورش وأظنه أخذ ذلك من قول أبي عمرو الداني في إيجاز البيان وغيره: إن الإمالة في هذا الفصـــل تمنع في الألف وفيما قبلها في حال الوصـــل ثم أتى بأمثلة وفيها **{ذِكْرَى الدَّارِ}** فحمل قوله في تمثيله بهذه الكلمة على تفخيم الراء في الوصـل وهذا يحتاج إلى نظر وذلك أن الراء فيه بين سببين: سببٍ قبلها يطلب ترقيقها وهو كسر الذال، وسبب بعدها يطلب إمالتها وهو الألف الممالة فيجب إذَا ذهبت الألف أن لا يذهب لذهابها إلا ما أوجبته وهو الإمالة، وأما الراء في نفســها فمرققة من أجل الكســرة قبلها والإمالة داخلة بعد حصول الترقيق في الراء، كالراء من قوله تعالى: ﴿**ذِكْرَ رَبِّهِ**﴾ [يوسف: **42**]**.** انظر القصد النافع للإمام الخراز. فلو حذف هذا البيت لما ضر حذفه ولما أشكل. وقال الشيخ محمد الأمين ابن الشيخ محمد الخضر بن الدَّمِّينْ الجكني في طرة له على هذا النص ـــ أي نص الدرر اللوامع ـــ قال: والذي يظهر لي أنه سبق قلم؛ لأن الناظم كان اعتماده على الشـــاطبية فســبق قلمه إلى هذه المســألة التي ذكرها الشـاطبي في هذا المحل عن السـوسـي فجعلها الناظم لورش وهي للسـوسـي لا لورش، وعلى هذا يكون الكاف من قوله "وصـــل كذكرى الدار" كاف تمثيل يوصل بذكرى لا كاف خطاب يُوصَلُ بوَصْلِ. والله أعلم. وانظر شرح الشاطبية عند قولها:

وقبل ســكون قف بما في أصــولهم وذو الـراء فـيـه الـخـلـف يـجـتـلـى
كموســى الهـدى عيســى بن مريم التي مع ذكرى الدار فافهم محصــلا.

انتهى كلامه فانظره في طرته المذكورة تر ما ذكر فيها.

ثم قال الناظم $: نص:

165. (فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ تَنْوِيناً وَفِي مَا كَانَ مَنصُوباً فَبِالْفَتْحِ قِفِ)

166. (نَحْوُ قُرىً ظَاهِرَةً وَجَاءَا إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ أَدَاءَا)

ش: (فَإِنْ يَكُ السَّاكِنُ) الذي منع من الإمالة في الصلة وحُذفت الألفُ لأجله (تَنْوِيناً) خاصة أي نون تنوين وهو الذي يكون في المقصور المنون للدلالة على التمكن والخفة، نحو: ﴿مُسَمّىً﴾ و﴿مُفْتَرىً﴾ و﴿هُدىً﴾ و﴿غُزّىً﴾ و﴿مَوْلىً﴾ ونحو هذا. (وَفِي مَا كَانَ مَنصُوباً) خاصة، لا ما كان مجرورا أو مرفوعا. (فَبِالْفَتْحِ قِفِ) أيها القارئ، ومثل للمنصوب بقوله: (نَحْوُ قُرىً ظَاهِرَةً) لأن {قُرىً} مفعول به ثان لـ{جَعَلْنَا} التي قبلها، وكـ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدىً﴾ [الإسراء: 2] و﴿سَمِعْنَا فَتىً﴾ [الأنبياء: 60] و﴿أَوْ كَانُواْ غُزّىً﴾ [آل عمران: 156] و﴿يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحىً﴾ [الأعراف: 97] ﴿وَاتَّخَذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ مُصَلّىً﴾ [البقرة: 124] و﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّاً وَلَآ أَذىً﴾ [البقرة: 261]. وظاهر كلامه أنه إن كان غير منصوب فالوقف عليه يكون بالإمالة، مرفوعا كان أو مخفوضا، نحو: ﴿لَا يُغْنِي مَوْلىً عَن مَّوْلىً﴾ [الدخان: 39]، فمولى الأولى فاعل يغني، ومولى الثانية مخفوضة بعن، ومثله في الجر ﴿مُّصَفّىً﴾ [محمد: 16] لأنه نعت لعسل و﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمّىً﴾ [البقرة: 281] و﴿فِي قُرىً مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: 14]، أو كان نعتا لمرفوع، نحو: ﴿وَلَوْلَآ أَجَلٌ مُّسَمّىً﴾ [العنكبوت: 53]، إلا أن هذا كله فيه ثلاثة أقوال: القول الأول هو ما ذكره هو من التفصيل أي فتح ما كان منصوبا وإمالة غيره. القول الثاني فتح الكل من غير تفصيل. القول الثالث إمالة الكل من غير تفصيل، وإلى هذا القول الأخير أشار المصنف $ بقوله: (وَجَاءَ إِمَالَةُ الْكُلِّ لَهُ)، أي لورش. (أَدَاءَ)، أي في الأداء. وهذا القول هو المقدم أداء والمعمول به والمعول عليه، وهو الذي لم يذكر الداني سواه، ونحن لا نقرأ إلا به وكما قال إدوعيشي في أخذه:

وذاك اليوم هو ما به العمل وغيره ترك فاحذر الكسل

وقال في التحفة:

والشائع المشهور في التنزيل إمالة الكل بلا تفصيل

رعيا لخط المصحف الكريم قف معلنا بالسائر العميم.

مع أن الشاطبي وابن آجروم رجحا القول بالتفصيل الذي ذكره المصنف أولا وهو فتح ما كان منصوبا وإمالة غيره فهذا ابن آجروم يقول في أرجوزته:

ومثل مولى فافتحن أو قللا وقفا وعند النصب فتحا فضلا.

وقال الشاطبي:

وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا.

فقول الشاطبي: وقد فخموا أي فتحوا ــ ويعني أهل الأداء ــ اللفظَ ذَا التنوينِ وهو الإسم المقصور المنون مطلقا، مرفوعا كان أو منصوبا أو مخفوضا، ثم قال: ورققوا أي أمالوه مطلقا أيضا. وعبر بالتخفيم عن الفتح وبالترقيق عن الإمالة. ثم قال: وتفخيمهم في النصب أجمع أشملا أي فتح ما نصب وإمالة غيره، وهذا الذي مشى عليه الشاطبي غير معمول به عندنا كما قدمنا. وهذا الخلاف المذكور مبني على الخلاف الواقع في الألف الموقوف عليها هل هي الالف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب جماعة من النحويين منهم أبو عثمان المازني وعليه ينبني الفتح مطلقا، أو هي الألف الأصلية المنقلبة عن الياء عادت في الأحوال الثلاثة عند الوقف لزوال التنوين، وهو مذهب الكوفيين، ومروي عن الكسائي وأبي عمرو البصري، واختاره ابن مالك في الكافية، وعليه تنبني الإمالة مطلقا، أو هي الألفُ الأصليةُ في حالة الرفع والخفضِ والمبدلةُ من التنوين في حالة النصب خاصة، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين، وعليه ينبني التفصيل. وقد أنكر العلامة المحقق ابن الجزري حكاية القول بالفتح، وقال:

لا أعلم أحدا من أهل الأداء ذهب إلى هذا القول ولا قال به ولا أشـــار إليه في كلامه ولا أعلمه في كتب القراءات، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي، دعا إليه القياس، لا الرواية. ثم ســـاق كلام النحويين وغيرِهم، ثم قال: فدل هذا على أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو كلام نحوي لا تعلق له بالقراءة. انتهى كلامه.

تنبيه: اعلم أنه لا مدخل لنحو **{هَمْســاً}** و**{أَمْتاً}** و**{سُــلَّماً}**، فيما ذكر لأنها غير منقوصة، وغير المنقوص لا يدخل فيما ذكر.

KKK

باب أحكام الراءات

ثم قال $: نص:

167. (الْقَوْلُ فِي التَّرْقِيقِ لِلرَّاءَاتِ مُحَرَّكَاتٍ أَوْ مُسَكَّنَاتِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول. (فِي) بيان أحكام (التَّرْقِيقِ)، أي والتفخيم، على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: 81] أي والبرد، وقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِى ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 14] أي وما تحرك فيهما. (لِلرَّاءَاتِ) جمع راء، وقد جمعها باعتبار أنواعها، وإن كان المقصود جنسها. والترقيق في اللغة: التنحيف، وضده التفخيم، وهو في اللغة: التكبير والتسمين، ويرادفه التغليظ، إلا أنهم غلبوا استعمال التخفيمِ في باب الراءات، والتغليظِ في باب اللامات، والترقيق ضد كل منهما. وقد اخْتُلِفَ هل الأصل في الراء الترقيق أو التفخيم؟ فذهب الجمهور إلى أن الأصل فيها التفخيمُ؛ لعدم افتقاره إلى سبب وأن الترقيق فرع؛ لافتقاره إلى سبب؛ لأن كل مفتقر فرع لما لا يفتقر. وذهب البعض إلى أن الترقيق أصلها لأنها من حروف الاستفال، وحروف الاستفال أصلها الترقيق كما قال ابن الجزري في مقدمته: "ورققن مستفلا من أحرف". وقيل إن كلا منهما أصل لها، فالترقيق أصلها الأصيل، والتفخيم أصلها الثاني، وإنما صار أصلا لها؛ لمشابهتها لحرف الاستعلاء لخروجها من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى الذي هو محل حروف الاستعلاء. وقيل لا أصل لها في التفخيم ولا في الترقيق وإنما يعرضان لها بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدهما فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها.

ثم قال $: نص:

168. (رَقَّقَ وَرْشٌ فَتْحَ كُلِّ رَاءٍ وَضَمَّهَا بَعْدَ سُكُونِ الْيَاءِ)

ش: (رَقَّقَ وَرْشٌ) وحده من طريقيْ أبي يعقوب الأزرق وعبدِ الصمد عنه،

وأما الأصـــبهاني فلا يرقق عنه من الراءات إلا ما اتفق كافة القراء على ترقيقه. **(فَتْحَ كُلِّ رَاءٍ وَضَمَّهَا)**، أي كل راء أتت مفتوحة أو مضمومة. **(بَعْدَ سُكُونِ الْيَاءِ)** المتصـلة بها في كلمة واحدة سـكونا حيا أو ميتا. ومفهومه أن قالون يخالفه، وهو كذلك، فقالون يفخم كل راء فتحت أو ضـمت بعد سـكون الياء سـكونا حيا أو ميا. ويشـــمل هذا الحكم المذكور لورش وحده كلَّ راء متوســـطة أو متطرفة، منونةً كانت أو غيرَ منونة، كما يفهم من أمثلته الآتية. واحترز بقوله: "بعد سكون الياء" من اليـاء المتحركـة الواقعـة قبـل الراء، نحو: ﴿**الْخِيَرَةُ**﴾ و﴿**يَرُدُّونَ**﴾. ومن اليـاء السـاكنة الواقعة بعد الراء، نحو: ﴿**رَيْبَ**﴾. واحترزنا بقولنا المتصـلة مما انفصـلت فيه الياء الساكنة عن الراء، نحو: ﴿**مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ**﴾ [إبراهيم: 45] و﴿**فِي رَيْبِهِمْ**﴾ [التوبة: 45]، و﴿**فِي رَسُـــولِ ٱللَّهِ**﴾ [الأحزاب: 21] ونحو هذا. فكل هذا لا يوجب في الراء الترقيق.

ثم مثل لهذه القاعدة المذكورة بقوله $: نص:

169. **(نَحْوُ خَبِيراً وَبَصِـــيراً وَالْبَصِـــيرْ وَمُسْـــتَطِيراً وَبَشِـــيراً وَالْبَشِـــيرْ)**

170. **(وَالسَّـــيْرَ وَالطَّيْرَ وَفِي حَيْرَانَـا خُـلْفٌ لَّـهُ حَـمْلًا عَلَـى عِمْرَانَـا)**

ش: **(نَحْوُ خَبِيراً)**، أي وذلك نحو خبيرا وما بعدها وهو: **(وَبَصِيراً وَالْبَصِيرُ وَمُسْـتَطِيراً وَبَشِـيراً وَالْبَشِـيرْ وَالسَّـيْرَ وَالطَّيْرَ)** فهذه ثمان كلمات مثل بها لهذه القاعدة، ولْيُقَسْ ما لم يُقَلْ. **(وَفِي حَيْرَانَا)**، أي وفي راء كلمة **(حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ)** بســورة الأنعام. **(خُلْفٌ لَّهُ)**، أي خلاف عنه بين الترقيق والتفخيم، فأخذ بعضـــهم بترقيقها تطبيقا للقاعدة؛ لوجود السبب المذكور وهو سكون الياء قبل الراء وبهذا قطع الداني في كتابه التيســـير وعليه الأكثر من أهل الأداء وهو الذي به العمل. قال بعضهم:

ورقــق الــدانــي حــيــران بــلا خــلــف وبــالــوجــهــيــن مــكــي تــلا

كـذا الإمـام قـل بـلا تـقـيـيـد وكـل ذا صـح مـن الـتـجـريـد.

وأخذ بعض آخر بتفخيمها، وبه قرأ الداني على ابن خاقان. والوجهان في الشاطبية، ومقروء بهما كليهما، إلا أن المقدم عندنا في الأداء وجه الترقيق كما قال إدوعيشي في أخذه:

ثم على الترقيق أخذنا جرى والقول بالتفخيم مما هجرا

بخلاف ما في النجوم الطوالع إذ قال: والمقدم في الأداء التفخيم. ثم ذكر $ علة الخلاف الواقع في راء {حَيْرَانَ} فقال: (حَمْلًا)، أي قياسا. (عَلَى عِمْرَانَ) المفخمة بلا خلاف بسبب الأعجمية كما سياتي. ووجه حملها عليها عند من فخمها اشتراكُهما في الثقل الموجبِ لمنع الصرف وتقاربُهما في الوزن، ولَمَّا لَمْ تَتِمَّ هذه المشابهةُ كل التمام وقع الخلاف في {حَيْرَانَ} هل ترقق دون {عِمْرَانَ} إذ هي ــ أي عمران ــ تفخم بلا خلاف كما سيأتي. ووجه عدم تمام المشابهة كل التمام بينهما أن حَيْرَانَ وصف وعِمْرَانَ علم، وعمران مكسور العين وحيران مفتوح الحاء.

ثم قال $: نص:

171. (وَبَعْدَ كَسْرٍ لَّازِمٍ كَنَاظِرَهْ وَمُنْذِرٌ وَسَاحِرٌ وَبَاسِرَهْ)

ش: قوله: (وَبَعْدَ كَسْرٍ لَّازِمٍ) هذا سبب آخر يسبب الترقيق في الراء عند ورش وحده دون قالون، أي رقق ورش وحده فتح كل راء وضمها بعد كسر لازم، وهو الكسر الأصلي المتصل لأن لزومَه يستوجب اتصالَه وأصالتَه. واحترز به من الكسر العارض، نحو: ﴿وَإِنِ إِمْرَأَةٌ﴾ [النساء: 127]، ﴿إِنِ إِمْرُؤٌاْ﴾ [النساء: 175]؛ لأن كسر النون عارض لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وكسر همز الوصل عارض لعدم وجوده في الصلة وكذلك كسر لام {أَلِرَبِّكَ} فإنه عارض لدخول اللام فيه على الراء، وكذا كسر راء كل من ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم:

64]، و﴿أَبُوكِ إِمْرَأَ﴾ [مريم: 27] فالكل كسره عارض؛ لأن حرف الجر من {أَلِرَبِّكَ} في معنى الانفصال وإن اتصل خطا، و{بِأَمْرِ رَبِّكَ} و{أَبُوكِ امْرَأَ} كسرهما منفصل خَطّاً ومعنى. ويدخل في هذا ﴿أَنِ إِسْرِ﴾ [طه: 76] في حالة الوقف فتفخم لعروض كسرها. قال ابن القاضي:

أن اسر في الوقف بتفخيم بدا لعارض السكون فخذه مرشدا
ومن يقف عليه بالترقيق خالف أهل العلم والتحقيق.

ثم شرع في أمثلة الكسر اللازم فقال: (كَنَاظِرَهْ وَمُنْذِرٌ وَسَاحِرٌ وَبَاسِرَهْ)، ولا فرق فيه بين كسرة حرف الاستعلاء أو غيرها كما رأيت في أمثلته. واشْتَرَطَ اللزومَ في الكسرة والياء لِيَتَقَوَّيَا على إخراج الراء عن أصلها الذي هو التفخيم، واشترطَ السكونَ في الياء لِتَقْوَى مناسبتُها للكسرة. قال الداني: والعلة في إمالتها في هذا الباب أنه لما كانا قبلها أميلت حركتها توسطا ليشاكل صوتها بذلك صوتهما فيحسن في السمع ويخف في النطق ويكون العلاج بذلك من جهة واحدة؛ لأن التفخيم معهما فيه تنافر، لكون الكسرة والياء يطلبان من الفم أسفله والتفخيم يطلب من الفم أعلاه فإذا رققت معهما حصل التناسب. واعلم بأن الكسر لا بد من أن يباشر الراء أو يكون الفاصل ساكنا، لأنه ليس بحصين، أما الفاصل المتحرك فلا ترقق معه لحصانته، نحو: ﴿الْخِيَرَةُ﴾ و﴿الْكِبَرُ﴾. قال بعضهم:

وحيث جا بين الرا والكسر فتحةٌ فخم واقفا أو مر
ومثل ذا جاء بلا منازع عمارة الخيرة الكبر ع.

ثم استثنى من هذا السبب الأخير وهو الكسر اللازم ست مسائل تفخم وإن كانت داخلة في ما ذكر. فقال $: نص:

172. (إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءِ بَيْنَهُمَا إِلاَّ سُكُونَ الْخَاءِ)

173. (فَإِنَّهَا قَدْ فُخِّمَتْ كَمِصْرَا وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرِتٍ وَوِقْرَا)

ش: (إِلَّا إِذَا سَكَنَ ذُو اسْتِعْلَاءِ)، أي حرف صاحب استعلاء. (بِيْنَهُمَا)، أي بين الكسر اللازم والراء. وحروفُ الاستعلاء سبعةٌ يجمعها قولك: [قظ خص ضغط]. (إِلَّا سُكُونَ الْخَاءِ) من المستعليات فإنه لا يمنع الترقيق لضعفه بالهمس والرخوة والانفتاح، نحو: ﴿بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾ و﴿إِخْرَاجُ أَهْلِهِ﴾ و﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ و﴿إِخْرَاجاً﴾. ومفهومه أن سكون غير المستعلى نحو: ﴿السَّحْرَ﴾ و﴿الذِّكْرَ﴾ و﴿عِبْرَةٌ﴾ لا يمنع من الترقيق وهو كذلك على المشهور، وأخذ فيه شريح بالتفخيم مساواة بينه وبين المستعلى كما في حلية المسامع. أما إذا فصل بينهما بمتحرك فإنه يمنع الترقيق مطلقا، نحو: ﴿الْخِيَرَةُ﴾، و﴿الْكِبَرُ﴾ كما تقدم. أما إن سكن ذو استعلاء بينهما أي بين الكسر اللازم والراء (فَإِنَّهَا)، أي الراء (قَدْ فُخِّمَتْ)؛ لحصانة المستعلى بشدة قوته بالاستعلاء والجهر والإطباق والإصمات، ولا عبرة بهمس الصاد؛ لقوتها بالإطباق والصفير. ثم مثل لهذا الحكم بقوله: (كَمِصْرَا وَإِصْرَهُمْ وَفِطْرَتٍ وَوِقْرِا) ولم يقع في القرآن الكريم بين الكسر اللازم والراء فاصلٌ من حروف الاستعلاء إلا أربعةُ أحرف، هي: الصاد والقاف والطاء والخاء. فالصاد في ستة مواضع، هي: {إِصْراً} بالبقرة، {وَإِصْرَهُمْ} بالأعراف و{مِصْراً} منونا بالبقرة، وغير منون بيونس ويوسف والزخرف. والطاء في موضعين، هما: {فِطْراً} بالكهف، و{فِطْرَتَ اللهِ} بالروم. والقاف بموضع واحد، وهو: {وِقْراً} في والذاريات. وأما الخاء فلم يقع إلا في لفظ إخراج كما تقدم. ولم يقع في القرآن الكريم الفصل بين الكسر اللازم والراء المضمومة بشيء من حروف الاستعلاء، ولذا اقتصر الناظم في التمثيل على الراء المفتوحة. وهذا المستثنى الذي ذكره هنا هو أول المستثنيات الست التي ذكرنا، ثم تابع يعدد باقيَها.

فقال $: نص:

174. (وَفُخِّمَتْ فِي الْأَعْجَمِيِّ وَإِرَمْ وَفِي التَّكَرُّرِ بِفَتْحٍ أَوْ بِضَمْ)

175. (وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ وَإِنْ حَالَ أَلِفْ وَبَابُ سِتْراً فَتْحُ كُلِّهِ عُرِفْ)

ش: (وَفُخِّمَتْ)، أي الراء. (فِي الْأَعْجَمِيِّ)، أي في الاسم الأعجمي لثقله، والواقع منه في القرآن الكريم ثلاثة اتفق على أعجميتها، وهي إبراهيم وإسرائيل وعمران (وَإِرَمْ)، أي وفخمت في ﴿إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ﴾ [الفجر: 7]. وقد اختلف في أعجميته وعربيته، فقيل عربي، وقيل أعْجَمِيٌّ، ولذلك أفرده الناظم بالذكر، ولم يتعرض له الداني في التيسير لاندراجه عنده في الأعجمي، ولذا جزم الناظم بتفخيمه، ورققه بعضهم بناء على أنه عربي، والمعول عليه القول الأول. واختلف في عزير هل هو عربي أو أعجمي؟ لكنه يرقق على المأخوذ به؛ لوجود الياء الساكنة قبل الراء بناء على أنه عربي مشتق من التعزير أي التعظيم.

قال بعضهم:

والخلف في عزير قيل عجمي وقيل هو عربي فاعلم
فمن يفخمه يقل بالأول ومن يرققه يقل بثان فاقبل.

(وَفِي التَّكَرُرِ بِفَتْحٍ)، أي وفخمت الراء أيضا في حال التكرر للراء في كلمة واحدة والأخيرة مفتوحة، والواقع منه في القرآن الكريم أربع كلمات، هي: {ضِرَاراً} و{فِرَاراً} و{مِدْرَاراً} و{إِسْرَاراً}. (أَوْ بِضَمْ)، أي وفي تكررها بضم، والواقع منه في القرآن الكريم كلمة واحدة، هي: {الْفِرَارُ}، ففخمت الأولى الواقعة بعد سبب الترقيق لتُنَاسِبَ الثانيةَ في التفخيم. (وَقَبْلَ مُسْتَعْلٍ)، أي وفخمت الراء الواقعة بعد كسر لازم إذا وقعت قبل حرف مستعل. والواقع من حروف الاستعلاء بعد الراء الواقعة بعد الكسر اللازم في القرآن الكريم ثلاثة أحرف، هي: الطاء في لفظ {الصِّرَاطَ} حيث ورد، معرفا كان أو غير معرف. والضاد في {إِعْرَاضاً} بالنساء و{إِعْرَاضُهُمْ} بالأنعام. والقاف في {هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ} بالكهف، و{الْفِرَاقُ} بالقيامة، {وَالْإِشْرَاقِ} بص. ومقتضى كلامه أن الراء تفخم في هذا كله من غير خلاف، وهو كذلك إلا في {وَالْإِشْرَاقِ} فقد اختلف في تفيخم رائها أو ترقيقها لورش، ففخمتها جماعة لوقوعها قبل المستعلى من غير نظر إلى حركته،

ورققها آخرون لضعف حرف الاستعلاء بالكسر. والوجهان مقروء بهما، والمقدم أداء التفخيم، وهو المختار للداني.

قال في التحفة:

وجاء عن بعض من الحذاق ترقيقه للراء في الإشراق
لضعفها بالكسر فيما تدري والطاء لا تضعفها بالكسر
في لفظة الصراط ضُعِّفَ استعلا بالكسر والإطباق باق يتلى.

(وَإِنْ حَالَ أَلِفْ) راجع للأمرين السابقين، وهما: التكرر بفتح أو بضم، وقبل مستعل، أي وإن حال ألف بين الراء الأولى والراء الثانية في حالة التكرر بفتح أو بضم، نحو: ﴿**فِرَاراً**﴾ و﴿**الْفِرَارُ**﴾، أو بين الراء وحرف الاستعلاء في حالة وقوعها قبل المستعلى، نحو: ﴿**الصِّرَاطَ**﴾ و﴿**الْفِرَاقُ**﴾.

قال بعضهم:

إعراضا الصراط الإشراق الفراق فخم لهم وصلا ووقفا باتفاق.

ومفهوم كلامه أن الحائل إذا كان غير ألف اعْتُدَّ به نحو: ﴿**حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾ [النساء: 89]، فصاد صدورهم لا تمنع من ترقيق راء حصرت للفصل بينهما بما هو معتد به وهو التاء، مع كون الصاد غير لازمة للراء لوقوعها في كلمة أخرى، وقد ذهب شريح إلى تفخيمها في حالة الوصل اعتدادا بالصاد من صدورهم، لكنه غير معمول به، بل المختار والمقدم ترقيقها، ومثلها ﴿**الْمُدَّثِّرُ ب قُمْ**﴾ [المدثر: 1-2]، و﴿**أَلذِّكْرَ صَفْحاً**﴾ [الزخرف: 4]. **(وَبَابُ سِتْراً)**، أي ما كان على وزنها وهو خمس كلمات دونها وهي: {**ذِكْراً**} و{**صِهْراً**} و{**حَجْراً**} و{**إِمْراً**} و{**وِزْراً**}. **(فَتْحُ)**، أي تفخيم. **(كُلِّهِ عُرِفْ)**، أي شهر واشتهر عن ورش. ويوخذ من كلامه وجود قول بالترقيق، وهو كذلك، إلا أنه غير معروف معرفة الأول، بيد أنه صحيح مقروء به،

قال الشاطبي:

وتفخيمه ذكرا وسترا وبابَه لدى جملة الأصحاب أجمع أرجلا.

والمراد بباب سترا كل اسم على وزن فِعْلًا آخره راء منونة بالنصب وحال بينها وبين الكسرة ساكن مستفل مظهر، فخرج بمستفل **{وِقْراً}** و**{قِطْراً}**. فتفخمان بلا خلاف لدخولهما في قوله السابق: إلا إذا سكن ذو استعلاء بينهما. وخرج بالمظهر المدغم ﴿**سِرّاً**﴾. وخرج بالمنون **{ذِكْرَكَ}** و**{ذِكْرَ رَبِّهِ}**. وخرج بالنصب **{ذِكْرٌ}** بالرفع فترقق الراء في هذا كله بلا خلاف إلا ما ذكر من الخلاف في منصوبه الغير المنون، نحو: ﴿**وِزْرَكَ**﴾ و﴿**ذِكْرَكَ**﴾ كما في حلية المسامع معزوا لتحصيل المنافع، وعلله بتعادل آيات ألم نشرح، أي لتكون كلها على نسق واحد.

قال في التحفة:

وعنه في سترا وذكرا خلف وبابِه والفتح فيه العرف

شروطه ثلاثة تَبِينُ ألنصب والإظهار والتنوِينُ

كي لا ترى مفخما فروعا ذكرك سرا ذكر المرفوعا

من رقق الباب القياس طلبا ومن يفخمه لأصل أوجبا

أو أن حرف الراء دون مين منفتح بين مسكنين

وكلها خفيفة فلا إلى ترقيقها يحتاج ذا الذي تلا

أو أن ذكرا فخموا حيث استقر خِيفة أن يشبه ذكرى للبشر.

وقال في التحفة:

ذكر مبارك بترقيق يرى عند جميع الشارحين لا امترا

لأجل ضمة بلا التباس كذاك الاخذ قد جرى بفاس

ومذهب الشامي والبرهانِ تفخيم رائه فخذ بياني.

وهذا الذي ذكره من تفخيم باب سترا إنما هو في الوصل، أما في الوقف فقد رجح شراح البرية والشاطبية الترقيق فيها كالمجرادي والجعبري وأبي شامة، لكن الذي عليه العمل هو التفخيم. قال في النجوم الطوالع: والوجهان في الشاطبية، وكلاهما مقروء به عندنا وصلا ووقفا، والمقدم في الأداء التفخيم. انتهى كلامه.

وقال ابن القاضي:

وباب سترا فتحه قد اشتهر وصلا ووقفا هكذا الأخذ استقر

وخالف الشراح هذا الوصفا فشهروا الترقيق فيه وقفا.

قال أبو عمرو الداني: قد اختلف أصحابنا في أصل مطرد من الراءات وهذا إذا لحقهن التنوين وحال بينهن وبين الكسر اللازم قبلهن ساكن مظهر وذلك نحو قوله: ﴿**ذِكْراً**﴾ و﴿**صِهْراً**﴾ و﴿**وِزْرا**﴾ و﴿**إِمْراً**﴾ و﴿**سِتْراً**﴾ و﴿**حِجْراً**﴾. فكان أبو الحسن يرى إمالة فتحة الراء في ذلك طردا للقياس في نظائره من غير المنون، وكان غيره يرى إخلاص الفتح فيه، وهو قول عامة المصريين، وكذا نص عليه إسماعيل النحاس في كتابه، ومحمد بن عليٍّ عن أصحابه، وقال: بذلك قرأت على ابن خاقان وفارس بن أحمد، وذلك نَقْضٌ للأصل المتقدم المجمع عليه، والأول أقيس وهذا آثر. انظر القصد النافع للإمام الخراز. قلت: فبنى الناظم كلامه على الفتح الذي هو آثر في الرواية.

ثم قال $: نص:

176. (وَرَقِّقِ الْأُولَى لَهُ مِن بَشَرَرْ وَلَا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُولِي الضَّرَرْ)

177. (إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبَ بَعْدَ النَّقْلِ حَرْفَانِ مُسْتَعْلٍ وَكَالْمُسْتَعْلِي)

ش: **(وَرَقِّقْ)** أيها القارئ الراء **(الْأُولَى لَهُ)**، أي لورش وصلا ووقفا، وقيل وصلا فقط، كما في حلية المسامع. **(مِن بِشَرَرْ)** من قوله تعالى: **{بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ}**

في سورة والمرسلات للكسرة التي بعدها، وهذا مخالف للأصل السابق وهو ترقيق الراء بالكسر اللازم الذي قبلها، ورققت هنا للكسرة التي بعدها لقوة هذه الكسرة، لكونها في حرف مكرر، وهو الراء. قال ابن مالك في ألفيته:

والفتح قبل كسر راء في طرف أمل كللأيسر مل تكف الكلف.

وهذا الترقيق الذي ذكره هنا يشترط فيه أن تكون الراء الأولى مفتوحة، وما قبلها مفتوح أيضا، وليس حرف استعلاء كما هو الحال في {بِشَرَرٍ}؛ لخفة الفتح وضعف المستفل، بخلاف راء ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ﴾ [الحجر: 47] فلا ترقق؛ لأنها لم تؤثر فيها الكسرة التي بعدها بسبب ثقل ضمتها وضمة ما قبلها وقوة السين بالصفير. وترقيق راء بشرر لورش قطع به الداني في التيسير والشاطبي وحكيا عليه الاجماع، وهو ترقيق لترقيق كالإمالة للإمالة، وترقيق راء بشرر يقتضي ترقيق راء ﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: 94] طردا للقياس في ذلك؛ للكسر الواقع على الراء بعدها وفتحها هي وفتح ما قبلها تماما كما وقع في {بِشَرَرٍ} لكن الناظم بَيَّنَ أن ذلك ليس كذلك فقال: (وَلَا تُرَقِّقْهَا)، أي الراء الأولى. (لَدَى أُوْلِي الضَّرَرْ)، أي في قوله تعالى: ﴿غَيْرَ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [الآية: 94] في سورة النساء وإن اشتركت مع {بِشَرَرٍ} في السبب، وعلل عدم الترقيق فيها بأن موجبه وهو كسر الراء الثانية غلبه ومنع تأثيره حرفان يقتضيان التفخيم، وهما: الضاد المستعلي والراء الذي كالمستعلى فقال: (إِذْ غَلَبَ الْمُوجِبَ) للترقيق الذي في الكلمة الثانية كما في الكلمة الأولى وهو الكسرة التي على الراء الأخيرة (بَعْدَ النَّقْلِ)، أي بعد نقلنا تفخيمها رواية عن الأشياخ وترقيق بشرر وثبوت الرواية فيهما بذلك؛ لأن التوجيه إنما يكون بعد السماع وثبوتِ الرواية؛ إذ الرواية هي العمدة، والتوجيهُ تأنيسٌ. وفاعل غلب قوله: (حَرْفَانِ) أحدهما (مُسْتَعْلٍ) وهو الضاد التي قبل الراء. (وَكَالْمُسْتَعْلِي) وهو الراء، لأنها تخرج من طرف اللسان وما يليه من الحنك

الأعلى ولقوتها بالتكرير فقد أشبهت حرف الاستعلاء مخرجا وقوة، والحاصل أن الفارق بين الكلمتين هو الضاد، وقَوَّتْهَا الراءُ المفتوحة. قال ابن مالك في الألفية:

وحرفُ الاستعلا يكف مظهرا من كسر أو يا وكذا تكف را.

قوله: "غلب الموجب حرفان مستعل وكالمستعلى" يعني أن اجتماع الحرفين هو الذي منع الكسرة أن تعمل كما عملت في **{بِشَرَرٍ}**؛ لأن الضاد وحدها لا تمنع من ذلك كما لا تمنع حروف الاستعلاء في حال تقدمها إمالة ولا ترقيقا كـ**{الْأَبْصَارِ}** و**{تَبْصِرَةً}** وشبههما، فالعلة إذا مركبة من حرف الاستعلاء والشبيه به وهو الراء. وبيان كلامه أن الكلمة اجتمع فيها موجب للترقيق وهو كسرة الراء الأخيرة وموجب للتفخيم وهو الضاد المستعلي والراء المفتوحة لأنها لما لزمتها الفتحة صارت كالمستعلى فقوى جانب التفخيم حتى غلب جانب الترقيق، ومثله في قوة موجب التفخيم **{الصِّرَاطَ}** و**{الْفِرَاقُ}** و**{الْفِرَارُ}** ونحو هذا؛ لأن الْمُطَالِبَ بالتفخيم في ذلك شيئان والْمُطَالِبَ بالترقيق فيه شيء واحد وليس ذلك في **{بِشَرَرٍ}**؛ لأن المطالب بالترقيق فيها شيء واحد والْمُطَالِبَ بالتخفيم شيء واحد أيضا، فقوي جانب الترقيق للمناسبة. أما الراء الأولى من ﴿**أُوْلِي ٱلضَّرَرِ**﴾ لو رققت للكسرة التي بعدها لم تزل المنافرةُ التي بين التفخيم والكسرة موجودةً، إذ لا بد من تخفيم الضاد قبلها، لأنها مفخمة بالطبع. انتهى. والدليل على أن الراء المفتوحة كالمستعلى أنهم قالوا: طالب فلم يميلوا لقوة الطاء، وقالوا: راشد فلم يميلوا أيضا من أجل الراء المفتوحة، وما ذلك إلا لأن الراء المفتوحة عندهم كالمستعلى ويُميلون عامر وعائد لعدم حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فعلم أن حرف الاستعلاء لا يمال الألف بعده إذا كان ما بعده مكسورا لقوته، إلا إذا كان راء فيمال الألف عندئذ لقوة كسرة الراء، نحو: ضارب وقارب كما يمال عامر وعائد كما تقدم.

ثم قال **$**: نص:

178. (وَكُلُّهُمْ رَقَّقَهَا إن سَكَنَتْ مِن بَعْدِ كَسْرٍ لَازِمٍ وَاتَّصَلَتْ)

ش: (وَكُلُّهُمْ)، أي كل القراء السبعة وغيرهم. (رَقَّقَهَا)، أي الراء. (إن سَكَنَتْ) مطلقا، متوسطة كانت، أو متطرفة. في اسم أعجمي، أو غيره. (مِن بَعْدِ كَسْرٍ) سواء كان كسرَ حرف استعلاء أو غيره. (لَازِمٍ) لها وصلا ووقفا، نحو: ﴿فِرْعَوْنَ﴾ و﴿مِرْيَةٍ﴾ و﴿شِرْذِمَةٌ﴾ و﴿شِرْعَةً﴾، ﴿وَذَكِّرْ﴾، ﴿وَاصْبِرْ﴾ ونحو هذا. فإن كان الكسر غير لازم لها فلا تُرَقَّقُ، لا صلة ولا وقفا، نحو: ﴿اَمِ إرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: 48]، ﴿إنِ إرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: 108]، ﴿رَبِّ إرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: 100]، ﴿رَّبِّ إرْحَمْهُمَا﴾ [الإسراء: 24]، ﴿يَٰبُنَيَّ إرْكَبْ﴾ [هود: 42] ونحو هذا؛ لعدم لزوم الكسرة الأولى في الابتداء وعدم لزوم كسر همز الوصل في الوصل لانعدامه فيه. (وَاتَّصَلَتْ)، أي الكسرة بالراء في كلمة واحدة، ويغنى عن هذا الشرط قيد اللزوم؛ لأن اللازمة لا تكون إلا متصلة. ووجه ترقيق الراء الساكنة بعد الكسر اللازم المتصل كراهة الخروج من تسفل الكسرة إلى تصعد التخفيم، للتنافر في ذلك.

ثم قال $: نص:

179. (إلَّا إذَا لَقِيَهَا مُسْتَعْلِ وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ لِّفَرْقٍ سَهْلِ)

ش: (إلَّا إذَا لَقِيَهَا)، أي وليها، ويعني الراء الساكنة الواقعة بعد الكسر اللازم المتصل بها. (مُسْتَعْلِ)، أي حرف مستعل متصل بها في كلمة واحدة، فإن وقع بعدها فإنها تفخم للكل، نحو: ﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: 14]، ﴿وَإِرْصَاداً﴾ [التوبة: 108] و﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: 8] و﴿فِرْقَةٍ﴾ [التوبة: 123]. والواقع منه في القرآن ثلاثة أحرف، الصاد في ثلاث كلمات، هي: ﴿وَإِرْصَاداً﴾ [الآية: 108] بالتوبة، و﴿مِرْصَاداً﴾ [الآية: 21] بالنبإ، و﴿لَبِالْمِرْصَادِ﴾ [الآية: 14] في الفجر. والطاء في كلمة واحدة، هي: ﴿قِرْطَاسٍ﴾ [الآية: 8] بالأنعام. والقاف في كلمتين، هما: ﴿فِرْقَةٍ﴾ [الآية: 123] في التوبة، و﴿فِرْقٍ﴾ [الآية: 63] في الشعراء. فإن كان حرف الاستعلاء الواقع بعدها منفصلا عنها فلا أثر له في منع الترقيق، نحو: ﴿فَاصْبِرْ صَبْراً﴾

[المعارج: 5]، ﴿وَلَا تُصَـعِّرْ خَدَّكَ﴾ [لقمان: 17]، ﴿أَنَ اَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ [نوح: 1]. (وَالْخُلْفُ) عن الكل ثابت (فِي) تفخيم راء (فِرْقٍ) من قوله تعالى {فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ} بالشعراء أو ترقيقه، فقيل بتفخيمه لأجل حرف الاستعلاء كأخواتها، وقيل بترقيقه لضعف حرف الاستعلاء بالكسر. (لِفَرْقٍ) بينها وبين {فِرْقَةٍ}. (سَهْلِ)، أي بين وواضح وهو كسر القاف في {فِرْقٍ} وفتحه في {فِرْقَةٍ}. والقول بالترقيق هو الذي عليه العمل في الصلة دون الوقف كما قال إدوعيشي في أخذه

والأخذ بالترقيق في الوصل فقط والوقف بالتفخيم دون ما شطط

وقال ابن القاضي أيضا:

والوصل في فرق بترقيق شهر والوقف بالتفخيم للكل ذكر
نص عليه الداني في الإبانه حجته السكون خذ برهانه
ولم أجد نصا لأهل فاس كما رووا لنا بلا التباس
والظاهر الترقيق عندهم جرى كما حكاه بعض من تأخرا.

وإلى ما سبق أشار الشاطبي $ بقوله:

ولا بد من ترقيقها بعد كسرة إذا سكنت يا صاح للسبعة الملا
وما حرف الاستعلاء بعد فراؤه لكلهم التفخيم فيه تدللا
ويجمعها "قظ خص ضغط" وخلفهم بفرق جرى بين المشايخ سلسلا.

والناظم لم يرجح أحد وجهي الخلاف الذي ذكر هنا في {فِرْقٍ} كما لم يرجحه الشاطبي، والوجهان صحيحان وجيدان ومقروء بهما، إلا أن المقدم كما ذكرنا هو الترقيق في الصلة والتفخيم في الوقف.

ثم قال $: نص:

180. (وَقَبْلَ كَسْرَةٍ وَيَاءٍ فَخِّمَا فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرْيَةٍ وَمَرْيَمَا)

ش: لما تكلم على الراء إن وقعت بعد الكسر اللازم أو الياء المتصل بها في كلمة واحدة تكلم هنا على حكمها إذا وقعت قبلهما فقال: (وَقَبْلَ كَسْـرَةٍ وَيَاءٍ)، أي أو ياء؛ لأن المقصـود أحدُهما. (فَخَّمَا)، أي ورش وقالون على حدٍّ سـواء. (فِي الْمَرْءِ) في موضـعين، وهما: قوله تعالى: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ﴾ [البقرة: 101] بالبقرة و﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الآية: 24] بالأنفال. (ثُمَّ قَرْيَةٍ وَمَرْيَمَا) كيف وقعا، نحو: ﴿مِن قَرْيَةٍ﴾ و﴿مِن قَرْيَتِنَا﴾ و﴿مِن قَرْيَتِكُمْ﴾. وإنما خص الثلاثةَ بالذكر دون غيرها، كـ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾ و﴿مَرْفِقاً﴾ و﴿كُرْسِيُّهُ﴾ و﴿جَرَيْنَ﴾ و﴿بَشَرَيْنِ﴾ و﴿الْبَحْرَيْنِ﴾ ونحو هذا؛ لأن الخلاف لم يقع بين القراء إلا في تلك الكلمات الثلاث فرققها بعضهم كأبي محمد مكي وأبي عبد الله بن شريح والحصري لجميع القراء؛ للكسرة والياء المتأخرين، ورققها بعض لورش فقط من طريق الأزرق، ورقق بعض آخر {قَرْيَةَ} و{مَرْيَمَ} فقط دون {الْمَرْءِ} من أجل الياء المتأخرة. وغلط الحصري من فخم هذه الكلمات. والصواب المأخوذ به التفخيم في الألفاظ كلها لجميع القراء ورشٍ وغيره ووجهه وعلته ما أشار إليه الناظم في البيت الموالي بقوله:

نص:

181. (إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأَخُّرِ السَّبَبْ هُنَا وَإِنْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ)

ش: قوله: (إِذْ لَا اعْتِبَارَ لِتَأَخُّرِ السَّبَبْ) هو تعليل وتوجيه لعدم ترقيق راء {الْمِرْءِ} و{قَرْيَةٍ} و{مَرْيَمَ} بالسبب المتأخر عنها في الكلمات الثلاث. (هُنَا)، أي في فن التجويد، وفي هذه الكلمات خاصة التي ذكر فيها الخلاف، إذ لم تثبت به الرواية فيها. (وَإِنْ حُكِيَ)، أي اعتبار السبب المتأخر. (عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ) مع أنها لغة قليلة. ولا يلزم من اعتبار بعض العرب له جواز القراءة به دون رواية، ولم توجد في ذلك رواية ولا نص يوثق به، كما ذكر ذلك الحافظ الكبير أبو عمرو الداني؛ إذ لا مدخل للقياس في القراءة وإنما المدار فيها على ثبوت الرواية والنقل

المتواتر، ومن عبر من أئمة أهل هذا الفن بالقياس فمراده حمل الجزئي على نظيره ليُمَثَّلَ به للكلي بعد ثبوت الرواية باطراد ذلك الكليِّ في جميع جزئياته، وليس مرادُه مجردَ القياس من غير ثبوت الرواية؛ لأن ذلك ممنوع في هذا الفن؛ إذ مداره على النقل والرواية، لا على القياس والاجتهاد. قال بعضهم:

وكلما صحت به الرواية عنهمُ فلا اعتبار للدراية.

قلت: وبالعكس أيضا أي كلما لم تثبت به رواية عنهم فلا اعتبار للدراية، وهذه قاعدة مسلمة ومسلَّم بها وإلى هذا أشار الشاطبي $ بقوله:

وما قبل كسر أو اليا فما لهم بترقيقه نص وثيق فيمثلا

وما للقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضى متكفلا.

ثم استشعر الناظم $ اعتراضا كأنه اعْتُرِضَ عليه بما ذكر من أن السبب المتأخر لا يعتبر في فن التجويد وقد اعْتُبِرَ في {بِشَرَرٍ}، فرد على ذلك بقوله رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

182. (وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ فِي بِشَرَرِ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي مُكَرَّرِ)

ش: (وَإِنَّمَا اعْتُبِرَ)، أي تأخر السبب. (فِي) راء (بِشَرَرٍ) فرققت للكسرة التي بعدها. (لِأَنَّهُ)، أي السبب المتأخر وهو الكسر. (وَقَعَ فِي) حرف (مُكرَّرِ)، أي قابل للتكرير وهو الراء، لا أنه يجوز تكريره؛ لأنه لحن يجب التحفظ منه وليست الكسرة في الراء كالكسرة في غيره؛ لأن كسرته بمثابة كسرتين فقوى السبب لذلك مع ثبوت الراوية.

ثم قال $: نص

183. (وَالِاتِّفَاقُ أَنَّهَا مَكْسُورَهْ رَقِيقَةٌ فِي الْوَصْلِ لِلضَّرُورَهْ)

ش: (وَالِاتِّفَاقُ) من كافة القراء والعرب. (أَنَّهَا)، أي الراء حال كونها (مَكْسُورَهْ) ولو كسرة عارضة أو مبعضة كما بالروم، وسواء وقعت أي الراء

أَوَلًا أم وسطا أم متطرفة. منونة كانت أم غير منونة. في اسم أم في فعل. (رَقِيقَةٌ)، أي مرققة. (فِي الْوَصْلِ)، أي حال الوصل ولو وقع بعدها حرف استعلاء، نحو: ﴿الرِّقَابِ﴾ و﴿أَرِنَا﴾ و﴿أَنذِرِ النَّاسَ﴾، ﴿وَانْحَرِ اِنَّ﴾، ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾، ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، ونحو هذا، وذلك لوقوع السبب في نفس الراء فَقَوِيَ فلم يمنعه غيره ولو حرف استعلاء، ويدخل في الكسر الإمالةُ، نحو: ﴿الْقُرَى﴾ و﴿بُشْرِيكُمْ﴾ و﴿الذِّكْرَى﴾ وشبهه. قال ابن القاضي:

نحو القرى ذكرى لورش رققت نصوصها في مفرد الداني بدت.

(لِلضَّرُورَهْ) اللام فيه للتعليل، أي إنما رققت الراء المكسورة لأجل الضرورة الداعية لذلك وهي دفع التنافر بين الكسر والتفخيم؛ إذ الكسرُ يقتضي التسفلَ والتفخيمُ يقتضي التَّصَعُّدَ فالجمع بينهما كالجمع بين الضدين فرققت دفعا لذلك.

ثم قال $: نص:

184. (لَكِنَّهَا فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ وَالْمُمَالِ مِثْلُ الْمُرِّ)

ش (لَكِنَّهَا)، أي الراء. وهذا استدراك منه $ بعد ذكره حكم الراء المكسورة في الوصل فاستدرك الآن حكمها في الوقف بقوله: لكنها أي الراء المكسورة (فِي الْوَقْفِ) بالسكون الخالص (بَعْدَ الْكَسْرِ) المتصل بها أو المنفصل عنها بحاجز غير حصين كساكن غير مستعل، نحو: ﴿أَلَا بِذِكْرِ﴾ و﴿مِن مُّدَّكِرٍ﴾ و﴿لِذِي حِجْرٍ﴾ و﴿بِكُلِّ سَاحِرٍ﴾ ونحو هذا. (وَالْيَاءِ) الساكنة سكونا حيا أو ميتا، مثل ﴿حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ و﴿قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ﴾ ونحو هذا. (وَالْمُمَالِ)، أي وبعد الحرف الممال ألفا كان، أو راء، نحو: ﴿الدَّارِ﴾ و﴿الْأَبْرَارِ﴾ و﴿الْأَشْرَارِ﴾ و﴿الْغَفَّارِ﴾ و﴿سَحَّارٍ﴾ و﴿بِشَرَرٍ﴾ عند ورش؛ لأن ترقيق رائها يشبه الإمالة. (مِثْلُ)، أي يماثل حكمها في (الْمُرِّ)، أي الوصل، وذلك الحكم هو الترقيق كما علمت من قوله السابق: "والاتفاق أنها مكسوره رقيقة" فإن وقعت الراء المكسورة بعد فتحة نحو: ﴿أُوْلِي اِلضَّرَرِ﴾ [النساء: 94]

و﴿**لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ**﴾ [المدثر: 35]. أو ساكن نحو: (**وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ**). أو ضمة، نحو: ﴿**بِالْبَيِّنَٰتِ وَالزُّبُرِ**﴾ [آل عمران: 184] و﴿**عَلَىٰ سُرُرٍ**﴾ [الحجر: 47] وما أشبه ذلك فهي مفخمة في الوقف في جميع ذلك؛ إذ هو ظاهر كلام الناظم. وهذا كله إذا وقفت بالسكون الخالص أو الإشمام، بدليل ذكر حكم الوقف بالروم بعد هذا، وقد ذكر الداني في جامع البيان والاقتصاد والتيسير وإرشاد المتمسكين وإيجاز البيان والتلخيص وكتاب رواية ورش من طريق المصريين وكتاب اللامات والراءات لورش أن الراء المكسورة إذا وقف عليها بالسكون وقبلها فتحة أو ضمة فهي مخفمة وإن كان قبلها كسرة أو ياء أو ممال فهي مرققة. انتهى انظر المنتوري.

قال بعضهم:

إن كُسرَ الراءُ وليس قبله كسر وياء وإمالة له فخم بوقف مطلقا كالمنكَرِ والفجر والقدر كذا من دُبُرِ.

ووجهه أن الراء لما كانت مرققة بسبب الكسر الواقع عليها وزال بسبب الوقف زال المسبب وهو الترقيق ورجعت إلى أصلها وهو التفخيم.

تنبيه: اعلم أنه إن كان بين الكسر اللازم والراء الساكنة في الوقف حرفٌ مستعلٍ ساكنٌ نحو: (**مِصْرَ**) و(**الْقِطْرِ**) ففيها وجهان، والمقدم عندنا التفخيم؛ لغلبة حرف الاستعلاء.

قال ابن القاضي:

ورقق القراءُ راء القطر في حالة الوصل لأجل الكسر والوقف بالتفخيم للطاء يرى عند جميعم بذا الداني قرا.

وهذا خلاف ما في المنتوري إذ قال: قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي ق: قوله: بعد الكسر يريد اتصل بالراء أو فصل بينها وبينه ساكن، نحو: (**بِالذِّكْرِ**) و(**عَيْنَ الْقِطْرِ**) كما أراد بقوله قبل هذا: وبعد كسر لازم، إلا أنه استثنى هناك إذا

كان الساكن حرف استعلاء ولم يستثنه هنا. انتهى كلامه. واعلم أن الناظم $ تكلم عن الوقف على الراء المكسورة وسقط له ذكر الوقف على الراء المفتوحة أو المضمومة، وقيل في ذلك:

وغير ذات الكسر إن مَّا سُبقتْ في الوقف بالكسر أو الياء رُققتْ.

فالذي يؤخذ من هذا البيت أن الراء سواء كانت مفتوحة أم مضمومة وهي التي وقعت الكناية عنها بغير ذات الكسر إذا ما سبقت بالكسر أو الياء فهي رقيقة في الوقف، نحو، ﴿لِيَغْفِرَ﴾ و﴿الذِّكْرَ﴾ و﴿الْخَنَازِيرَ﴾ و﴿لَا خَيْرَ﴾ و﴿غَيْرَ﴾ و﴿خَبِيرٌ﴾ و﴿بَصِيرٌ﴾ و﴿مُنذِرٌ﴾ و﴿سَاحِرٌ﴾. وهذا الحكم مطلق فالمراد به ورش وقالون. وقد تكلم الشاطبي في قصيدته حرز الأماني على الراء المتحركة بالحركات الثلاث فقال:

وترقيقها مكسورة عند وصلهم وتفخيمها في الوقف أجمع أشملا
ولكنها في وقفهم بعد غيرها ترقق بعد الكسر أو ما تميلا
أو الياء تأتي بالسكون ورومهم كما وصلهم فابل الذكاء مصقلا
وفي ما عدا هذا الذي قد ذكرته على الأصل بالتفخيم كن متعملا.

ثم قال $: نص:

185. (وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ كَمِثْلِ الْوَصْلِ فَرِدْ وَدَعْ مَا لَمْ يَرِدْ لِلْأَصْلِ)

ش: تكلم الناظم $ هنا على حكم الراء إذا وقف عليها بالروم، وذلك فيما فيه الروم، وهو المضموم والمكسور على حسب ما يتبين في بابه إن شاء الله تعالى فأخبر أن حكم الوقف بالروم كحكم الوصل فقال: **(وَالْوَقْفُ بِالرَّوْمِ)**، وهو الإتيان ببعض الحركة في الوقف كما سيأتي حكمه. **(كَمِثْلِ)** حكم **(الْوَصْلِ)** فإن كانت الراء مفخمة في الوصل وُقِفَ عليها بالتفخيم، نحو: ﴿وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر: 1] و﴿مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ [القمر: 4] وما أشبه ذلك. وإن كانت مرققة وُقف عليها

بالترقيق، نحو: ﴿إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٖ﴾ [القمر: 6] و﴿أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: 94] و﴿بِشَرَرٖ﴾ [المرسلات: 32] على رواية قالون، أما ورش فلا يقف عليها ـــــ أي بشرر ـــــ إلا بالترقيق؛ لوقوعها بعد الممال كما تقدم. (فَرِدْ) ما ذكرت لك من أحكام الراءات في هذا الباب. "فَرِدْ" فعل أمر من ورد الماءَ إذا قدم عليه. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ﴾ [القصص: 22] فالوارد على الماء يشرب ويروي ويذهب عنه الظمأ، والوارد على العلم يأخذ منه من المسائل ما يُرويه ويُذهب عنه الجهلَ، فإطلاقه على الماء حقيقة وعلى العلم مجاز. (وَدَعْ)، أي اترك. (مَا لَمْ يَرِدْ)، أي يجئ فيه موجب للترقيق من الراءات. (لِلْأَصْلِ)، أي على الأصل، فاللام فيه بمعنى على، على حد قوله تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾ [الإسراء: 108] أي على الأذقان. أي اترك ما لم يرد على الأصل وهو التفخيم، والذي لم يجئ فيه موجب للترقيق من الراء في هذا الباب هو الراء المفتوحة أو المضمومة أو الساكنة إذا لم يوجد مع كل منها سبب للترقيق، نحو: ﴿صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: 40] و﴿حُشِرَ﴾ [الأحقاف: 5] و﴿قَدَّرَ﴾ [الأعلى: 3] و﴿ٱلۡكِبَرُ﴾ [البقرة: 265] و﴿لَا وَزَرَ﴾ [القيامة: 11] و﴿ٱلنُّذُرُ﴾ [الأحقاف: 20]. قال الداني في الموضح: فأما ما عدا هذا من سائر الراءات المفتوحات أوالمضمومات أوالساكنات مع الفتحات أوالضمات فلا خلاف في إخلاص فتحه من أجل ما وليه من الفتح أوالضم. وقال في البيان نحوه. انظر المنتوري. وفي النجوم الطوالع ما نصه: تنبيه: ذكر في النشر أنه إذا وقف بالسكون على ﴿أَنِ ٱسۡرِ﴾ [طه: 76] في قراءة من وصل ـ أي أتي بهمز الوصل ـ وكَسَرَ النون رققت الراء، وجوز الترقيق والتفخيم في قراءة من قرأها "أن أسر" بسكون النون وقطع الهمزة، وكذا في "فاسر" على القراءتين، وفي ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: 4] في الوقف بسكون الراء على قراءة حذف الياء، واختار أولوية الترقيق في إذا يسر وأولوية التفخيم في والفجر، قلت وهو عندي غير ظاهر، والظاهر الوقف بالتفخيم في الكل؛ لأن كسرة النون في أن اسر عارضة، وكسرة

الراء في الكل قد زالت بسكون الوقف وسكونُ الوقف وإن كان عارضا فالصحيح اعتباره والاعتداد به في باب الراءات، بخلاف باب الإمالة فلا يعتد بسكون الوقف على الراء فيه كما تقدم؛ لأن الإمالة أقوى وأفشى في اللغة من ترقيق الراء بدليل أنها تكون للكسرة والياء وغيرهما فَتُوُسِّعَ فيها، بخلاف الترقيق. انتهى كلام النجوم بتصرف قليل.

باب تغليظ اللام

ثم قال $: نص:

186. (الْـقَـوْلُ فِـي الـتَّـغْـلِـيـظِ لِـلَّامَـاتِ إِذَا انـفَـتَـحْـنَ بَـعْـدَ مُـوجِـبَـاتِ)

ش: (الْقَوْلُ فِي التَّغْلِيظِ)، أي التجسيمِ والتسمينِ والتكبيرِ. والتغليظُ والتفخيمُ والتعظيمُ والتضخيمُ بمعنى واحد، لكن غلب استعمال التغليظ عند أهل التجويد في باب اللامات والتفخيم في باب الراءات، وضدهما الترقيق. والأصل في اللام الترقيق؛ لعدم افتقاره إلى سبب لاستفاله.

قال بعضهم:

وإنما الأصل به الترقيق ولا خلاف أن ذا حقيق.

وتغليظُ اللام بعد موجبه لغةٌ فاشيةٌ وليست بضعيفة، خلافا لأبي شامة، وهو مما انفرد به ورش عن كافة السبعة، وانفرد به عن ورش أصحابه المصريون والمغاربة دون البغداديين والشاميين، ولا يلزم من انفراد ورش به أن يكون غير متواتر لأن المراد انفراده عن السبعة فقط، لا عن غيرهم من أئمة القراءة.

قال أبو الربيع سليمان بن عيسى التيجاني:

واعلم بأن أكثر الرواة عن ورشهم ترقيقه للامات
ثم بذا أخذ أهل المشرقْ تفخيمه في الغرب جاء مشرقْ
وهو للداني في الإيجاز من أنه قول ذوي الحجاز
وبعض شراح القصيد صرحا بأنه ليس بقول الفصحا
لأنه مخالف لما علم من رفضه الثقل فادر ما رسم.

(لِلَّامَاتِ)، أي اللام، وجمعها جمع تأنيث لتعددها بتعدد الكلمات كما فعل في الراءات. (إِذَا انفَتَحْنَ)، أي اللامات. (بَعْدَ مُوجِبَاتِ)، أي أسباب تقتضي التغليظ.

والموجب بكسر الجيم: السبب. يعني أنه سيذكر ما خرج عن أصله من اللامات فَفُخِّمَ وأن ذلك لموجب أوجبه. وعُلِمَ ذلك من قوله: "إذا انفتحن بعد موجبات"؛ لأنه اشترط لتغليظ اللام شرطين: الفتحَ، ووقوعَها بعد موجب، ولذلك قال $:

نص:

187. (غَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَةَ اللَّامِ يَلِي طَاءً وَظَاءً وَلِصَادٍ مُّهْمَلِ)

188. (إِذَا أَتَيْنَ مُتَحَرِّكَاتِ بِالْفَتْحِ قَبْلُ أَوْ مُسَكَّنَاتِ)

ش: (غَلَّظَ وَرْشٌ) وحده دون قالون من طريق الأزرق دون غيره. (فَتْحَةَ اللَّامِ)، أي اللام المفتوحة، سواء كانت مخففة أم مشددة. متوسطة أم متطرفة حال كون اللام (يَلِي)، أي يتبع. (طَاءً وَظَاءً)، أي أو ظاء؛ لأن الواو فيه بمعنى أو. (وَلِصَادٍ مُّهْمَلِ)، أي وعند صاد مهمل أي غير منقوط. (إِذَا أَتَيْنَ)، أي الأحرف الثلاثة المذكورة وهي الطاء والظاء والصاد المهمل. (مُتَحَرِّكَاتِ بِالْفَتْحِ) خاصة لا غير. (قَبْلُ)، أي قبل اللام متصلة به. (أَوْ) أتين (مُسَكَّنَاتِ)، والواقع في القرآن الكريم من الطاء المفتوحة مع اللام المخففة: {الطَّلَاقُ} و{انطَلَقَ} و{انطَلَقُوا} و{لَوِ اطَّلَعْتَ} و{أَطَّلَعَ} و{فَاطَّلَعَ} و{بَطَلَ} و{طَلَباً} و{مُعَطَّلَةٍ}. ومع المشددة: {طَلَّقَكُنَّ} و{طَلَّقَهُنَّ}، {وَالْمُطَلَّقَاتُ}. وأما الساكن فوقع في موضع واحد، هو: {حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}. وأما الظاء المشالة أي المنقوطة من فوقُ فالواقع منها مفتوحة مع اللام المخففة: {ظَلَمَ} و{ظَلَمُوا} و{ظَلَمْتُمْ}، {وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ}. ومع المشددة: {ظَلَّ} و{ظَلَّتْ} و{ظَلَّلْنَا} و{بِظَلَّامٍ}. وأما الظاء الساكنة ففي: {وَمَنْ أَظْلَمُ}، {وَإِذَا أَظْلَمَ}، {وَلَا تُظْلَمُونَ} و{فَيَظْلَلْنَ}. وأما الصاد المهملة فالواقع منها مفتوحا مع اللام المخففة: {عَلَى الصَّلَوَاتِ}، {وصَلَوَاتِ الرَّسُولِ} و{صَلَوَاتِكَ} و{الصَّلَوةَ} و{صَلَوةِ} و{صَلَاتِي} و{صَلَاتِكَ} و{صَلَاتِهِمْ} و{صَلَاتَهُ} و{صَلَحَ} و{يَصَّالَحَا}، {وَلَمَّا فَصَلَت} و{أَنْ يُّوصَلَ}، {وَفَصَّلَ} و{مُفَصَّلَاتٍ}، {وَمَا صَلَبُوهُ}. ومع اللام المشددة: {يُصَلَّى} و{مُصَلّىً} و{يُصلَبُّوا}. وأما الساكنة

فوقعت في: {يَصْلَى} و{سَيَصْلَى} و{يَصْلَيهَا} و{يَصْلَوْنَهَا}، {وَسَيَصْلَوْنَ} و{اصْلَوْهَا} و{مِنْ أَصْلَابِكُمْ}، {وَأَصْلَحَ}، {وَأَصْلَحُوا} و{إِصْلَاحاً} و{إِلَّا الْإِصْلَاحَ}، {وَفَصْلَ الْخِطَابِ}. هذا هو المشهور من رواية الأزرق. ورَوَى عنه عبدُ الصمدِ التغليظَ عند الصاد والظاء لا غير. ورَوَى محمدُ بنُ خيرونٍ عن أصحابه المصريين التغليظَ عند الضاد المعجمة إذا سكنت لا غير، نحو: ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ و﴿أَضْلَلْنِ﴾. وروى شريح التفخيم في نحو: ﴿ضَلَّ﴾ و﴿ضَلَلْنَا﴾. وفي المتوسطة بين الخاء والطاء، نحو: ﴿الْخُلَطَاءِ﴾ و﴿خَلَطُوا﴾. وبين الخاء والصاد، نحو: ﴿أَخْلَصُوا﴾ و﴿الْمُخْلَصِينَ﴾. وبين التاء والطاء، نحو: ﴿فَاخْتَلَطَ﴾. وبين الظاء والغين، نحو: ﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾. وزاد بعضهم إذا أتت بين ثاءين، نحو: {ثَلَاثَةٍ}، أو بين غين وقاف، نحو: ﴿وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾. انتهى انظر حلية المسامع للشيخ عبد الله بن الإمام الجكني إلا أن هذا غير مقروء به. فتحصل من كلام الناظم المتقدم أن تغليظ اللام لورش من طريق الأزرق له شروط أربعة في مجموعها: شرطان في اللام، وهما: أن تفتح، وأن تكون بعد أحد الأحرف الثلاثة المذكورة قبلُ. وشرطان في الأحرف، وهما: أن يكون كل منها ساكنا أو مفتوحا، وأن يكون كل منها قبل اللام، فخرج بشرط فتح اللام ضمُّها أو كسرُها أو سكونُها، نحو: ﴿يُصَلُّونَ عَلَي ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: 56] و﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: 123] ﴿مِن صَلْصَٰلٍ﴾ [الحجر: 26] فترقق في الكل على المشهور. قال بعضهم:

من صلصال المكي بوجهين انتمى وابن شريح جا به مفخما.

وخرج بشرط موالاتها للأحرف الثلاثة إذا فصلت عنها بغير ألف، نحو: ﴿طَوْلًا﴾ فترقق بلا خلاف. فإن كان الفاصل ألفا فسيذكر أنه فيه الخلاف. وكذلك ترقق إذا وَلِيَتْ غيرَ الأحرف الثلاثة ولو مستعليا، نحو: ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ [الفرقان: 17] و﴿ضَلَلْنَا﴾ [السجدة: 9] و﴿ٱنقَلَبُوٓاْ﴾ [يوسف: 62] و﴿خَلَطُواْ﴾ [التوبة: 103] ﴿وَغَلَّقَتِ﴾ [يوسف: 23] فترقق على المقروء به. وخرج بشرط سكونِ الأحرف الثلاثة أو

فتحِها ضـمُّها أو كسـرُها، فترقق، نحو: ﴿الظُّلَّةِ﴾ و﴿فُصِّـلَتْ﴾. وخرج بشـرط تقدم الأحرف الثلاثة إذا تأخرت، نحو: ﴿لَسَـلَّطَهُمْ﴾ و﴿لَظَى﴾ فترقق لرجوعها في ذلك كله بانتقاض الشـروط المشـروطة للتفخيم إلى أصـلها وهو الترقيق. فوجه تغليظ اللام بعد الأحرف المذكورة المناسـبةُ؛ لأن هذه الأحرف تقتضـي نهاية التفخيم، لكونها مسـتعلية مطبقة، فغلظت اللام بعدها ليعمل اللسـان عملا واحدا فَتَحْصُـلُ المناسـبةُ، ولم يُعْتَبَر القافُ ولا الخاءُ ولا الغينُ مع كونها كلِّها مسـتعليةً إلا أنها غير مطبقة مع بعد مخرجها عن مخرج اللام. ولم يُعْتَبَر الضـادُ مع اسـتعلائها وإطباقها لأنها لم تقرب من مخرج اللام كقرب الأحرف المذكورة. وخصت اللام المفتوحة بالتغليظ لمناسـبته لها ولسـهولته فيها بخلاف المضـمومة والمكسـورة والسـاكنة. واشْـتُرِطَ في الأحرف الثلاثة الفتحُ أوالسـكونُ لخفة كل منهما بالنسـبة إلى الضـم والكسـر. واشْـتُرِطَ تقديمُها؛ لأنها السـببُ في تغليظ اللام. والسـبب إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر. قال أبو محمد وأبو العباس: فصـارت اللام مع هذه الأحرف بمنزلة الراء مع الكسـرة اللازمة أو الياء السـاكنة في الترقيق؛ لخروج كل منهما عن أصـله طلبا للمناسـبة في الحرفين. ووجه ترقيق اللام مع الأحرف الثلاثة عند من رققها هو أن اللام حرف كسـائر الحروف فأجراها مع حروف الإطباق قبلها مجراها مع غيرها من الحروف. والعمدة في ذلك كلِّه تواترُ النقل والروايةِ، والتعليلُ تابع لذلك.

ثم قال $: نص:

189. (وَالْخُلْفُ فِي طَالَ وَفِي فِصَالَا وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ إِنْ أَمَالَا)

190. (وَفِي الذِي يَسْكُنُ عِنْدَ الْوَقْفِ فَغَلِّظَنْ وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ)

ش: (وَالْخُلْفُ) عن ورش ثابت (فِي طَالَ وَفِي فِصَالَا) ونحوهما مما حال فيه بين اللام وأحد هذه الأحرف المذكورة ألف كـ{يَصَّالَحَا} فَرَوَى كثير من أهل الأداء تغليظ اللام؛ لأن الفاصـل حاجز غير حصـين. وروى آخرون ترقيقها؛

لوجود الفاصـــل. والمقدم القول الأول. (وَفِي ذَوَاتِ الْيَاءِ)، أي في اللامات المجاورة للألفات المنقلبات عن الياء الواقعة عند غير رؤوس الآي، والواقع منها سبع، هي: {مُصَلّىً} في حالة الوقف. و{تَصْلَى نَاراً} بالغاشية و{يَصْلَى نَاراً} بتبت و{يَصْلَيهَا} بكل من الإسراء وواللیل، و{يُصَلَّى} بالانشقاق، و{يَصْلَى النَّارَ} في الوقف. (إنْ أَمَالَا)، أي ذهب القارئ له إلى القول بالإمالة في ذوات الياء؛ لأن اللام في هذه الحالة تنازعها سببان متغايران أحدهما قبلها وهو الصاد المفتوحة أو الساكنة ويقتضي تغليظها. والثاني بعدها وهو إمالة الألف بعدها وتقتضي ترقيقها، فهل يغلب سبب التغليظ فتغلظ ويفتح الألف أو يغلب سبب الترقيق فترقق ويمال الألف؟ إذ لا يجمع بين إمالةٍ وتغليظٍ. فقوله: إن أمال شرط في الخلاف. وأما إن أخذ القارئ بوجه الفتح لورش عند من قال به في ذوات الياء التي ليست عند رأس آية فلا خلاف في تغليظ اللام، إذ لا منازع عندئذ لسبب التفخيم، (وَفِي الذِي يَسْكُنُ)، أي والخلف في ما يسكن من اللامات المغلظة صلة (عِندَ الْوَقْفِ)، نحو: ﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾، ﴿وَفَصْلَ﴾، ﴿وَفَصَّلَ﴾، ﴿وبَطَلَ﴾ و﴿ظَلَّ﴾. فأخذ بعضهم بالتغليظ إلغاء للعارض، وهو سكون الوقف. وأخذ بعض آخر بالترقيق اعتدادا بالعارض. (فَغَلِّظَنْ) أيها القارئ في المسائل الثلاث. (وَاتْرُكْ سَبِيلَ الْخُلْفِ) فيها أي الطريق المخالفة للتغليظ؛ لأنها ضعيفة والتغليظ فيها أرجح. قال ميمون في تحفته:

ونحو يصلى فخموا في الوقف ... وما يزول فتحه في الوقف

كنحو أن يوصل ظل وبطل ... تفخيمها في الكل أعلى وأجل.

وقال إدوعيشي في أخذه:

والعمل اليوم على التفخيم ... في كل الألفاظ على التعميم

ثم قال $: نص:

191. (وَفِي رُءُوسِ الْآيِ خُذْ بِالتَّرْقِيقْ تَتْبَعْ وَتَتَّبِعْ سَبِيلَ التَّحْقِيقْ)

ش: (وَفِي رُءُوسِ الْآيِ) من ذوات الياء المتقدمة. (خُذْ بِالتَّرْقِيقْ)، أي بترقيق اللام وإمالة الألف، وذلك في ثلاثة مواضع، هي: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰٓ﴾ [الآية: 30] في سورة القيامة، و﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الآية: 15] في سورة الأعلى. و﴿يَنْهَىٰ عَبْداً إِذَا صَلَّىٰٓ﴾ [الآية: 9-10] في سورة العلق. (تَتْبَعْ)، أي رءوسُ الآي بعضُها بعضًا فتتناسب كلُّها ويكون جميعُها على نسق واحد في الإمالة. (وَتَتَّبِعْ)، أي أنت أيها القارئ. (سَبِيلَ)، أي طريق. (التَّحْقِيقْ)؛ لأن التحقيقَ فيها الترقيقُ دون التغليظ بناء على ما قَدَّم في باب الإمالة من أن رءوس الآي دون هاء تمال بلا خلاف.

قال إدوعيشي في أخذه مبينا السور التي فيها ذوات الياء التي عند رءوس الآي:

وهي التي في سورة القيامه والأعلى والعلق كن علامه

ثم قال $: نص:

192. (وَفُخِّمَتْ فِي اللهِ وَاللَّهُمَّهْ لِلْكُلِّ بَعْدَ فَتْحَةٍ أَوْ ضَمَّهْ)

ش: (وَفُخِّمَتْ)، أي اللام. (فِي اللهِ وَاللَّهُمَّهْ)، أي في اسمي الجلالة اللذين هما: الله واللهم، والهاء في اللهمه هاء سكت والميم فيه عوض عن ياء النداء، والأصل يا الله، وشذ اجتماعهما في قول الشاعر:

إني إذا ما حادث ألما أقول يا اللهم يا اللهما

(لِلْكُلِّ)، أي لكل القراء. (بَعْدَ فَتْحَةٍ)، نحو: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ﴾ [التوبة: 59]، ﴿وَقَالَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54] و﴿مَرْيَمَ اللَّهُمَّ﴾ [المائدة: 116] و﴿سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: 10]. (أَوْ ضَمَّةْ)، نحو: ﴿عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: 29]، ﴿۞وَاعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النساء: 36]، ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾ [الأنفال: 32]. ومفهومه ترقيقها للكل بعد كسرة، عارضةً كانت، أو غيرَ عارضة، منفصلة أو غير منفصلة. وهو كذلك، نحو: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [النساء:

126]، ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: 26]، ﴿بِاللهِ﴾، ﴿لِلهِ﴾، ﴿أَفِي اللهِ﴾، ﴿بِسْمِ اللهِ﴾. فوجه تفخيم اللام في اسم الجلالة بعد الفتحة أو الضمة مناسبتُهما للتفخيم المناسب لاسم الجلالة الذي هو الاسم الأعظم، ولهذه النكتة ــ والله أعلم ــ عبر الناظم بالتخفيم دون التغليظ المشتهر عندهم في باب اللام. ووجه ترقيقها بعد الكسرة أنه أصلها مع مناسبة الكسر للترقيق. والله أعلم.

باب الوقف بالإشمام والروم

قال رحمه الله ورحمنا: نص:

193. (الْقَوْلُ فِي الْوُقُوفِ بِالْإِشْمَامِ وَالرَّوْمِ وَالْمَرْسُومِ فِي الْإِمَامِ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول وهذا الكلام. (فِي الْوُقُوفِ)، أي في بيان أحكام الوقوف، وهو مصدر وقف كَالْوَقْفِ، وهو لغة: الكف عن الفعل والقول. واصطلاحا: قطع الصوت على ساكن آخر الكلمة زمنا يتنفس فيه بنية استئناف القراءة ولا بد من التنفس فيه، ولا يقع في وسط الكلمة ولا على متحرك. وجملة الأوجه التي يقف بها القارئ خمسةٌ، هي: الروم والإشمام، وهما اللذان ترجم لهما الناظم هنا؛ لأنهما هما المقصودان بهذا الباب، والسكونُ، وهو الأصل في الوقف، والحذف والإبدال، ولم يتعرض لهما الناظم؛ لأنهما يرجعان إلى الوقف بالسكون. فمثال الوقف بالحذف حذف صلتي ميمِ الجمع وهاءِ الضمير وياءاتِ الزوائد ونون التنوين في المنون بالكسر والضم، فهذا يرجع كله إلى السكون؛ لأنك تقف على الحرف الذي قبل المحذوف بالسكون. ومثاله في الإبدال نونُ التنوين في المنون بالنصب إذا لم يكن تاءَ تأنيث مرسومةً بالهاء، وإبدالُ تاء التأنيث المرسومة بالهاء هاء ساكنة ولو منونة بالنصب، وإبدالُ همزة اللائي ياء

خالصة عند من يسهلها في الوصل كورش وحده. وقد نظم هذه الأنواع الخمسة بعضهم بقوله:

وقف السكون قل ثلاثة هُمُ وقف بشد فهو المدغَمُ
بغير شد فهو الظاهر خفيه مد الطبيع ذكروا
وقف البدل ربط التاء فافطنا واللائى عن ورش ونصب نونا
وقف بحذف الزوائد قل ومُ واضمم واكسر لتنوين يا فاهم
هاء الضمير نحو هُ وهِ تلي والحمد لله الكبير والعلي.

وقال السيوطي: إن أقسام الوقف بالنسبة للقراء السبعة تسعة أقسام، وذكرها التسعة في كتابه الإتقان في علوم القرآن. وقد نظمها العلامة ابن القاضي فقال:

فالوقف للقراء عند الناس عدته تسع بلا التباس
سكون الروم كذا الإشمام والنقل والبدل والإدغام
والحذف والإثبات والإلحاق جميعها قال به الحذاق.

والمراد بالنقل هنا نقل حركة الهمزة للساكن قبلها وتحريكه بحركتها ثم تحذف هي، نحو: ﴿مِلْءُ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ و﴿الْخَبْءَ﴾ و﴿الْمَرْءِ﴾ عند حمزة. والإدغام في نحو: ﴿النَّسِيءُ﴾ و﴿بَرِيءٌ﴾ و﴿قُرُوءٍ﴾ عند حمزة أيضا. والإلحاق ما يَلْحَقُ أواخر الكلم من هاء السكت عند من يلحقها في "ما" الاستفهامية المحذوفِ ألفُها إذا دخل عليها حرف جر، نحو: ﴿عَمَّ﴾ و﴿مِمَّ﴾ و﴿بِمَ﴾ و﴿لِمَ﴾ و﴿فِيمَ﴾. والإثبات إثبات ما حذف للمثلين رسما فيثبت وقفا، نحو: ﴿مَاءً﴾ و﴿فَأْوُوا﴾ و﴿يُحْيِي﴾ ولا إشكال في البواقي. انتهى. وقوله: (بِالْإِشْمَامِ وَالرَّوْمِ)، أي وفي بيان كيفية الوقوف بالروم أو الإشمام. (وَالْمَرْسُومِ)، أي وفي الوقوف على المرسوم. (فِي الْإِمَامِ)، أي في المصحف الإمام، وهو مصحف سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، أي وفي بيان وقف ما رسم في المصحف العثماني، وهو المشار إليه بقوله الآتي:

فصـــل وكن متبعا متى تقف سنن ما أثبت رسما أو حذف

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

194. (قِفْ بِالسُّكُونِ فَهْوَ أَصْلُ الْوَقْفِ دُونَ إِشَارَةٍ لِّشَكْلِ الْحَرْفِ)

ش: **(قِفْ)** أيها القارئ. **(بِالسُّكُونِ)** وحده بلا شائبة من روم ولا إشمام. والسكون لغة ضد الحركة. واصطلاحا: قطع الحركة عن الحرف فيسكن، ويكون في المرفوع وغيره، والمعرب وغيره، والمهموز والمشدد وغيرهما، سكن الحرف الذي قبل الحرف الموقوف عليه أولا، نحو: ﴿**الصَّبْرِ**﴾ و﴿**الْفَجْرِ**﴾ و﴿**خُسْرٍ**﴾ ونحو هذا. وفي الفجر الساطع ما نصه: قال الداني: الجمع بين الساكنين في حالة الوقف جائز مستعمل؛ لأنه الموضع المخصوص بذلك عند جميع النحويين. وفي إيجاز البيان: واعلم بأنك إذا وقفت على حرف مشدد في الصلة سكنته وشددته. انتهى. والجمع بين الساكنين لا يجوز إلا في حالة الوقف. قال شيخنا العلامة محمد ابن المحفوظ $ ناظما لهذا:

ولا يجوز الجمع بين الساكنين إلا في حالة الوقف دون مين
نص عليه يا أخي الحصري والشيخ ميمون بتحصيل دري.

وإذا كان وقفك على ياء مفتوحة غير منونة ولا مشددة، مكسورٍ ما قبلها وقفت عليها بالسكون الميت، وكذلك أيضا إذا وقفت على واو مفتوحٍ غير منون ولا مشدد، مضمومٍ ما قبله فإنك تقف عليه بالسكون الميت بمقدار الطبيعي فيهما، وإن شددا فيكون الوقف عليهما بالسكون الحي. **(فَهْوَ)**، أي الوقف بالسكون. **(أَصْلُ الْوَقْفِ)** وغيره فرع عنه. وعلةُ أصالته في الوقف كونُه غالبا لقصد الاستراحة. وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة، ولأن الوقف ضد الابتداء والسكونُ ضد الحركة فلما اختص الابتداء بالحركة اختص الوقف بالسكون ليتباين ما بين المتضادين. **(دُونَ إِشَارَةٍ)** بالروم أوالإشمام. **(لِشَكْلِ الْحَرْفِ)**، أي

حركته أي قف بالسكون الخالص على الحرف الموقوف عليه من غير أن تشير إلى حركته بروم أو إشمام. والشكل يطلق في اللغة على معان جمعها بعضهم بقوله:

والشكل ياتي وله معان في محكم العدل الإمام الداني
الضبط والتقييد ثم المثل والضرب هكذا يقول العدل.

ثم قال $ نص:

195. (وَإِن تَشَأْ وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ مُبَيِّناً بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ)

ش: **(وَإِن تَشَأْ)**، أي وإن ترد أيها القارئ بقراءة نافع. **(وَقَفْتَ لِلْإِمَامِ)** نافع استحسانا من أهل الأداء لا رواية عنه، حال كونك **(مُبَيِّناً)** أصل الحركة في وقفك **(بِالرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ)**، أي إما بالروم، وإما بالإشمام، أي مبينا بما وقفت به منهما أصل حركة الحرف في الوصل كيف هي فيه، وهذه هي فائدة الوقف بهما. وظاهره أن الرواية بالروم والإشمام ثبتت عن نافع، وليس كذلك، بل إنما ثبتت الرواية بهما عن البصري والكوفيين الثلاثة فقط دون بقية القراء، ولكن المختار عند أكثر الشيوخ من أهل الأداء الأخذ بهما لجميع القراء. قاله الداني وغيره. قال في القصد النافع: قال أبو عمرو الداني: فكان أكثر من لقيناه من شيوخنا يختارون ذلك لما في الوقف بهما من البيان عن أحوال الحركات في حال الوصل كيف هي فيه. وقال في الإقناع: والاختيار عند أهل الأداء قديما وحديثا الأخذ بالروم والإشمام لجميع القراءِ، والقراءُ يؤثرون الروم على الإشمام؛ لأنه أبين منه. قال في التحفة:

وإن تشأ قف معلما بالروم أو قف بالإشمام لكل القوم
مستحسنين عن ذوي الدرايه عن نافع ليسا له روايه.

وقد ذكر هذه الأحكام كلها الإمام الشاطبي $ في حرزه حيث يقول:

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه من الوقف عن تحريك حرف تعزلا
وعند أبي عمرو وكوفيهم به من الروم والإشمام سمت تجملا
وأكثر أعلام القرآن يراهما لسائرهم أُولَى العلائقِ مِطْوَلَا.

ثم قال $ معرفا كيفية الروم والإشمام: نص:

196. (فَالرَّوْمُ إِضْعَافُكَ صَوْتَ الْحَرَكَهْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَّذْهَبَ رَأْساً صَوْتُكَهْ)

ش: **(فَالرَّوْمُ)** بفتح الراء. **(إِضْعَافُكَ)** أيها القارئ. **(صَوْتَ الْحَرَكَهْ)**، أي إضعاف صوتك بالحركة حتى يذهب معظمُها، وفي نسخة "إضعاف صويت الحركه". **(مِنْ غَيْرِ أَنْ يَّذْهَبَ رَأْساً)**، أي جميعا بحيث لا يبقى له أثر. **(صَوْتُكَهْ)**، أي صوتك بالحركة بحيث يسمعه القريب المصغي دون غيره فهذه هي حقيقة الروم كما عرفه به الداني وغيره. وقال الشاطبي:

ورمك إسماع المحرك واقفا بصوت خفي كل دان تنولا.

وقال الداني في التيسير: فأما حقيقة الروم فهي تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها فتُسمع لها صوتا خفيا يدركه الأعمى بحاسة سمعه. وقال أبو العباس المهدوي: هو إضعافك الصوت بالحركة وذهاب معظمها والنطق ببعضها، فهو يسمع ويستوي الأعمى والبصير في إدراكه. وقال أبو محمد مكي: هو إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة يسمعها الأعمى والبصير. وهذه الأقاويل كلها راجعة إلى معنى واحد، وإن اختلفت في العبارات لكن أقربها للفهم قول بعضهم: هو الإتيان ببعض الحركة، وقدَّره بعضهم بالثلث، فالثابت من الحركة أقل من الذاهب منها في الروم ولهذا ضَعُفَ صوتُها؛ لقصر زمنها فيسمعها القريب المصغي ولو أعمى دون البعيد والقريب الغير المصغي.

ثم ذكر ما يجوز رومه عند القراء وما لا يجوز رومه، فقال رحمه الله ورحمنا معه: نص:

197. (يَكُونُ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ مَعاً وَفِي الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ)

ش: **(يَكُونُ)** هو أي الروم. **(فِي)** المعرب **(الْمَرْفُوعِ)** بالضم، نحو: ﴿**يَعْلَمُ**﴾ و﴿**الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾. **(وَالْمَجْرُورِ)**، أي المعرب المجرور بالكسرة، نحو: ﴿**لِكُلِّ نَبَإٍ**﴾، ﴿**لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ**﴾ ونحو هذا. **(مَعاً)**، أي جميعا. **(وَفِي الْمَضْمُومِ)**، أي ويكون كذلك في المضموم ضمة بناء، نحو: ﴿**يَا هُودُ**﴾، ﴿**يَا صَالِحُ**﴾، ﴿**يَا مَرْيَمُ**﴾. ﴿**مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾ و﴿**حَيْثُ**﴾ ونحو هذا. **(وَالْمَكْسُورِ)** كسرة بناء أو إعراب، إذ المعتبر الحركة المتلفظ بها، أصلية كانت أو نائبة عن غيرها، فيدخل المنصوب إذا كان جمع تأنيث، نحو: ﴿**وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾، ﴿**وَالْمُسْلِمَاتِ**﴾ وما ألحق به، نحو: ﴿**وَإِن كُنَّ أُوْلاَتِ**﴾ ونحو هذا. ولا يجوز الروم في ما لا ينصرف، ما لم يكن مرفوعا ولو كان في محل خفض، نحو: في {**إِبْرَاهِيمَ**}، {**وَإِسْحَاقَ**}، {**وَيَعْقُوبَ**}، {**وَيُوسُفَ**} ونحو هذا. إذ المعتبر الحركة المتلَفَّظُ بها كما أسلفنا، وسواء كان الحرف الموقوف عليه همزا، نحو: ﴿**هَؤُلَاءِ**﴾. أو مشددا، نحو: ﴿**الْحَيُّ**﴾. أو منونا، نحو: ﴿**آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ**﴾، ﴿**وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ**﴾ ونحو هذا. ولا بد من حذف نون التنوين في المنون عند الوقف بالروم وكذا حذف صلة ميم الجمع وهاء الضمير على القول بالجواز به فيهما، وكذلك ياءات الزوائد، نحو: ﴿**تُعَلِّمَنِ**﴾ وأخواتها.

قال شيخنا محمد بن المحفوظ:

وأسقط الصلة مع روم كذا يا زِيدَ والتنوين في الغيث خذا.

فقوله: يكون في المرفوع والمجرور، إلخ، تحصل منه أن الروم يكون في أربع حركات: حركة الرفع والجر وهما للإعراب، وحركة الضم والكسر وهما للبناء. والفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء أن حركة الإعراب تكون من عامل فتختلف باختلافه وحركة البناء تكون من غير عامل فتلزم آخر الكلمة. والله تعالى أعلى أعلم.

ثم قال $: نص:

198. (وَلَا يُرَى فِي النَّصْبِ لِلْقُرَّاءِ وَالْفَتْحِ لِلْخِفَّةِ وَالْخَفَاءِ)

ش: (وَلَا يُرَى)، أي الروم. (فِي النَّصْبِ)، أي المنصوب بحركة إعراب، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ﴾ [الإسراء: 36] ونحوه (لِلْقُرَّاءِ) وكذا بعض النحاة كابن كيسان وأبي حاتم سهل بن محمد، وأجازه الأكثر من النحويين. (وَالْفَتْحِ)، أي ولا يرى أيضا في المفتوح بحركة بناء، نحو: ﴿أَيْنَ﴾ و﴿بِيسَ﴾ و﴿كَيْفَ﴾ و﴿إِنَّكَ﴾ و﴿عَلَيْكَ﴾ ونحو هذا. وكذلك ما لا ينصرف إذا كان مجرورا، نحو: ﴿فِي إِبْرَٰهِيمَ﴾ ، {فِي يُوسُفَ}، {فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ} ونحوه فلا روم فيه للفتح الواقع عليه. (لِلْخِفَّةِ)، أي لخفة حركة الفتح على اللسان، سواء في المعرب أم غيره، فخروج بعضها كخروج كلها. (وَالْخَفَاءِ)، أي ولخفائها، فهي خفية ضعيفة فلا تقبل التبعيض، بخلاف الضمة والكسرة لثقلهما، هذا هو وجه منعه عند القراء. وأما وجه جوازه عند النحاة في المنصوب والمفتوح هو أن الفتحة وإن كانت خفيفة خفية يمكن تضعيف الصوت بها وتبعيضها بقدر ما يمكن فيها.

ثم شرع يبين كيفية الإشمام. فقال $: نص:

199. (وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاهْ بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لَا يَرَاهْ)

200. (مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعِ يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ)

ش: (وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ)، أي كيفيته وحقيقته. (إِطْبَاقُ الشِّفَاهْ)، أي ضم الشفتين بحيث تبقى فرجةٌ ليخرج النَّفَسُ، كهيأتهما عند النطق بالضم. وليس المراد منه التصاقَهما، وإن كان الإطباق في الحقيقة هو الالتصاق من غير فرجة. فقوله: إطباق فيه تسامح؛ لأن حقيقة الإشمام لا إطباق معه للشفتين، بل هو ضمهما مع بقاء فرجة كما عرفه بذلك أبو عمرو الداني حيث قال: وأما حقيقة الإشمام فهو ضمك شفتيك بعد سكون الحرف أصلا، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى؛ لأنه لرؤية العين لا غير، إذ هو إيماء بالعضو إلى الحركة انتهى. انظر التيسير.

فقوله: ضمك شفتيك يستلزم بقاء فرجة بينهما كحالهما عند النطق بحركة الضم. والشـــفاه جمع شـــفة، وجمع الناظم باعتبار تعدد القارئين، أو على أن أقل الجمع اثنان. قال في مراقي السعود:

أقـل معنى الجمع في المشـــتهر الاثنـان في رأي الإمـام الحميري

(بَعْدَ السُّكُونِ) للحرف الموقوف عليه بلا تراخ. قاله المالقي كما في الغيوث الهوامع. فلو وقع التراخي لكان سكونا مجردا لا إشماما. قال الشاطبي:

والإشـــمام إطباق الشـــفاهِ بعيد ما يســـكن لا صـــوت هناك فيصـــحلا.

(وَالضَّـــرِيرُ)، أي الأعمى. **(لَا يَرَاهْ)**، أي لا يدركه ولا يعلمه، لأنه فعل، لا صـــوت، كما بين الناظم $ ذلك بقوله: **(مِنْ غَيْرِ صَـــوْتٍ عِندَهُ)**، أي الإشـــمام. **(مَسْمُوعِ)**، أي لا صوت عنده أصلا فيسمع، وليس المراد أن هناك صوتا ولكنه لا يسمع. قال الحصري في رائيته:

يرى رومَنا الأعمى ويســـمع صـــوته وإشـــمامُنا مثلُ الإشـــارة بالشـــفر.

فقول الناظم: من غير صوت عنده مسموع هو من تمام وصف الإشمام، أي صفة الإشمام إطباق الشفاه بعد السكون من غير صوت عنده مسموع، ثم ذكر أن الإشمام يكون في المضمومِ من المبنيات والمرفوعِ من المعربات فقال: **(يَكُونُ)**، أي الإشمام. **(فِي الْمَضْمُومِ)** من المبنيات، نحو: ﴿**مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ**﴾ و﴿**يَا شُعَيْبُ**﴾ و﴿**يَا هُودُ**﴾ ونحو هذا. **(وَالْمَرْفُوعِ)** بحركة الضـــم إعرابا، نحو: ﴿**اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّـمَدُ**﴾، ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْـتَعِينُ**﴾ و﴿**ظَمَأٌ وَلَا نَصَـبٌ**﴾ ونحو هذا. ولا يكون في المفتوح والمكســور ولو معربين؛ إذ فائدة الإشـــمام الإشـــارة إلى حركة الحرف الموقوف عليه وذلك لا يتأتى مع الإشمام إلا في الضمة؛ لانضمام الشفتين عند النطق بها، لا عند غيرها، وقد أراد الناظم بالمضموم المبنيَّ وبالمرفوع المعربَ.

فائدة: الضـرير هو الأعمى كما تقدم، وقد قال ﷺ: «**من فقد حبيبتيه وصبر**

لهما وجبت له الجنة». فإن ذهب البصر وبقيت المقلتان فهو الكفيف. وإن ذهبت إحداهما فهو الأعور. وإن ذهب بعض بصره فهو الأعمش. وإن خلق أعمى فالأكمه. وإن كان يبصر بالليل دون النهار فالأخفش. وإن كان لا يبصر بالشمس فالأجهر. وإن كان لا يبصر بالليل فهو الأعشى. وإن ضعف البصر وكان ينظر بمؤخر العين فهو الأخرز. وإن ضاقت عيناه وفسد بصره فالأرمش. وإن استرخت جفونه فالأطرف. وإن ظهرت مقلتاه وخرجتا فالجاحظ. وإن كان في عينيه ضيق مع غور فالأخوص. وإن قلبت جفونه فالأشتر. وإن كانت نكتة في سواد عينيه بيضاء فالمكوكب. وإن كان طويل الأشفار فالأوطف. وإن كان في سواد عينيه حمرة فالأشهل. وإن اشتد سواد عينيه كعيون الظباء فالأدعج. وإن طال هدب عينيه فالأهدب. وإن اتسع سواد عينيه كعين الظبية فالأحور. ويخلق الله ما يشاء. انتهى من الغيوث الهوامع وقد عزاه لتحصيل المنافع.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

201. **(وَقِفْ بِالْإِسْكَانِ بِلَا مُعَارِضِ فِي هَاءِ تَانِيثٍ وَشَكْلٍ عَارِضِ)**

ش: **(وَقِفْ)** أيها القارئ. **(بِالْإِسْكَانِ)** محضا لا إشمام معه ولا روم. **(بِلَا مُعَارِضِ)**، أي بلا مشاق ولا مخالف. **(فِي)**، أي على. **(هَاءِ تَانِيثٍ)** وهي التاء اللاحقةُ للأسماء الدالةُ على التأنيث. وقد سميت تاء باعتبار الوصل، وهاءً باعتبار الوقف، وهذا إذا رسمت بالهاء، نحو: ﴿**رَحْمَةٌ**﴾ و﴿**نِعْمَة**﴾ و﴿**الصَّلَوةَ**﴾، و﴿**الزَّكَوةَ**﴾ ونحو هذا؛ لأن الحرف الموقوف عليه ليس متحركا في الصلة؛ لأنه غير موجود فيها، ولا يجوز أن يوقف بروم ولا إشمام في حرف كانت الحركة على غيره وإنما أُتِيَ به ساكنا في الوقف فقط. وأما ما رسم بالتاء، نحو: ﴿**بَقِيَّتُ اللهِ**﴾ و﴿**رَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ**﴾ و﴿**جَنَّتُ نَعِيمٍ**﴾ ونحو هذا مما بسط فيه التاء فيوقف عليه بالتاء، لا بالهاء، ويجوز فيه الروم والإشمام. **(وَشَكْلٍ عَارِضِ)**، أي حركة عارضة في الوصل وأصلها السكون، سواء كانت للنقل، نحو: ﴿**وَانْحَرْ إِنَّ**﴾

[الكوثر: 2-3]، ﴿مِنِ اِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: 53]، ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾ [الجن: 1] ونحو هذا. أم للتخلص من التقاء الساكنين في الصلة، نحو: ﴿قُمِ اَلْيْلَ﴾ [المزمل: 1]، ﴿أَنَ اَنذِرِ اِلنَّاسَ﴾ [يونس: 2]، ﴿وَمَنْ يُّشَاقِقِ اَلرَّسُولَ﴾ [النساء: 114]، لا ﴿وَمَنْ يُّشَآقِّ اَللَّهَ﴾ [الحشر: 4] للزوم الحركة فيه بسبب الإدغام. ومن الشكل العارض تنوين {يَوْمَئِذٍ} و{حِينَئِذٍ}؛ لأن كسرة الذال فيهما عارضة لالتقاء الساكنين؛ إذ هي ظرف مبنى على السكون وتلزم إضافته إلى الْجُمَلِ فإذا حذفت الجملة جيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال لالتقائها ساكنة مع التنوين فإذا وُقِفَ عليها زال الساكن الثاني وهو التنوين فرجعت الذال إلى أصلها وهو السكون فلم تجز فيها الإشارة. وأما {هَؤُلاَءِ} و{مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ} و{جَوَارٍ} و{غَوَاشٍ} ونحو هذا فتجوز فيه كلِّه الإشارةُ، لأن الحركة فيه غير عارضة حاليا، وإن كانت في الأصل غير لازمة.

قال شيخنا العلامة محمد بن المحفوظ ناظما لما قلنا:

لا روم في يومئذ وحينئذ ... وما لوصل أو لنقل قد أخذ
تحريكه جاء عن النجوم ... والغير فيه يا أخا العلوم.

وقال ابن القاضي $:

ولا يجوز الروم في يومئذ ... ونحوه كذاك في حينئذ
حجته سكونه أصليُّ ... كذا حكاه الماهر الدانيُّ
وفي غواش وجوار شائِعْ ... عند الأئمة بلا منازع
إذ كسره ليس بعارض فقد ... ظهر فوقه هديت للرشد.

ثم قال $: نص:

202. **(وَالْخُلْفُ فِي هَاءِ الضَّمِيرِ بَعْدَ مَا ... ضَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ أَوْ أُمَّيْهِمَا)**

ش: **(وَالْخُلْفُ)** واقع **(فِي هَاءِ الضَّمِيرِ)** هل يدخلها الروم والإشمام إذا كانت واقعة أو حال كونها واقعة **(بَعْدَ مَا)**. مَا هنا زائدة.

فائدة: قال ابن هشـــام: وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله إنه زائد؛ لأنه يسـبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له. وكلام الله تعالى منزه عن ذلك، والمحققون على أن المهمل لا يقع في كتاب الله فـــ"ما" في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ**﴾ [آل عمران: 159] يمكن أن تكون اســـتفهامية للتعجب. والتقدير فبأي رحمة من الله. والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا المهمل، وكثير من المتقدمين يسمون الزائد صلة، وبعضـــهم يســـميه لغوا. واجتناب هذه العبارات في التنزيل واجب. انتهى انظر الغيوث الهوامع وقد عزاه للفجر والفخر الرازي. يعني أنـه هل يـدخل الروم والإشـــمام معا هاء الضـــمير إذا كان بعد (ضَـــمَّةٍ)، نحو: {**أُمُّهُ**} و{**أَهْلُهُ**}. (أَوْ كَسْرَةٍ)، نحو: ﴿**رُسُلِهِ**﴾ و﴿**كُتُبِهِ**﴾ و﴿**مَلَائِكَتِهِ**﴾ و{**بِهِ**}. (أَوْ أُمَّيْهِمَا)، أي أُمُّ الضـمةِ وهي الواو الساكنة سكونا حيا، وهي اللَّيْنِيَةُ، أو سكونا ميتا وهي المدية، نحو: ﴿**مَا صَـلَبُوهُ**﴾ و﴿**جَاعِلُوهُ**﴾ و﴿**شَـرَوْهُ**﴾ و﴿**لِيَرْضَـوْهُ**﴾ ونحو هذا. وأُمُّ الكسـرةِ، وهي الياء المـديـة أو اللَّيْنِيَّـةُ، نحو: ﴿**فِيـهِ**﴾ و﴿**بِبَـالِغِيـهِ**﴾ و﴿**إِلَيْـهِ**﴾ و﴿**عَلَيْـهِ**﴾ ونحو هـذا. أو لا يدخلانها؟. فذهب كثير إلى جواز الإشـــارة فيها، وهو اختيار الداني. وذهب آخرون إلى المنع، وهو اختيار المحقق ابن الجزري، وهو ظاهر كلام الشاطبي.

وميم الجمع كهاء الضـمير في الخلاف إلا أنها سـبق الكلام عليها في بابها، وقد أشـار الشـاطبي $ إلى حكم هاء الضـمير إذا وقعت بعد الضـم أو الكسـرة أو أميهما بقوله:

وفي الهـاء للإضـــمـار قوم أبوهمـا ومن قبلـه ضـــم أو الكســـر مثلا

أو أمـاهمـا واو ويـاء وبعضـــهم يـرى لـهـا فـي كـل حـال مـحـلـلا.

وظاهر كلام الناظم أنها إذا كانت أي هاء الضـمير بعد فتحة، نحو: ﴿**أَنشَـرَهُ**﴾ أو ألف، نحو: ﴿**أَنزَلْنَاهُ**﴾، أو سـاكن صـحيح، نحو: ﴿**يَعْلَمْهُ**﴾ و﴿**مِنْهُ**﴾ ونحو هذا أنها تجوز فيها الإشـــارة قولا واحدا، وليس كذلك، بل فيها الخلاف أيضـــا، والراجح

الجواز. فتحصل أن في الوقف على هاء الضمير ثلاثة مذاهب: جواز الإشارة مطلقا، والمنع مطلقا، والتفصيل، وهو الذي اختاره في غيث النفع. والتفصيل هو أن تمنع الإشارة بالروم أو الإشمام في هاء الضمير إذا وقعت بعد الكسرة أو الضمة أو أميهما لثقل هاتين الحركتين وأميهما، وأن تجوز فيها إذا وقعت بعد الفتحة أو الألف المدية، أو الساكن الصحيح؛ لخفة ذلك. والراجح الجواز في الكل، كما للداني حسبما في النجوم الطوالع حيث قال: وإلى الجواز ذهب الداني في التيسير، وقال في غيره: الأخذ فيها بالإشارة أقيس. وذكر ـــــ أي صاحب النجوم الطوالع ـ أنه أخذ الجواز عن شيخه. انتهى. وذهب أحمد بن عمر العيشي إلى تقديم ترك الإشارة في هاء الضمير الواقعة بعد الضمة أو الكسرة أو أميهما فقال:

وتركها أظهر للقراء وأخذنا به لدى الأداء

باب الوقف على مرسوم الخط

ثم قال $: نص:

203. (فَصْـــلٌ وَكُن مُّتّبِعـاً مَّتَى تَقِفْ سَـنَنَ مَا أُثْبِتَ رَسْـماً أَوْ حُذِفْ)

204. (وَمَـا مِـنَ الْـهَـاءَاتِ تَـاءً أُبْـدِلَا وَمَـا مِنَ الْمَوْصُـولِ لَفْظاً فُصِـلَا)

205. (وَاسْـلُكْ سَـبِيلَ مَـا رَوَاهُ النَّـاسُ مِـنْـهُ وَإن ضَـعَّـفَـهُ الْـقِـيَـاسُ)

ش: (فَصْلٌ)، وهي من البيت، وأتى بها الناظم هنا للفرق بين هذا الفصل وما قبله من هذا الباب لأن المقصود من هذا الفصل بيان ما يوقف عليه من حروف الكلمة المرسومة في المصحف، والمقصود مما قبله بيان كيفية الوقف على ذلك الحرف الموقوف عليه. (وَكُنْ) أيها القارئ. (مُتَّبِعاً) في حال وقفك إذا كنت ستقف، وبين ذلك بقوله: (مَتَى تَقِفْ)، أي حين تقف. (سَنَنَ) بثلاث فتحات، أي طريق. (مَا أُثْبِتَ رَسْماً) فتثبته في الوقف. (أَوْ حُذِفْ) رسما فتحذفه فيه. والرسم والرشم والخط والكتابة بمعنى واحد، والمراد به هنا ما رسمه الصحابة ث في المصحف الإمام الذي جمع فيه سيدنا عثمان بن عفان ث القرآن لَمَّا رأى اختلاف الناس فيه، فقد جمع المتواتر من القراءات وألزم الناس باتباعه، وأصل الرسم تصوير الكلمة بحروف هجائها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولذا حذفوا نون التنوين وأثبتوا صورة همز الوصل وحروف الحمل.

قال بعضهم:

الخط رسم لفظة بأحرف هجائها إن تبتدئ أو تقف.

وهو قياسي واصطلاحي، فالقياسي منه ما وافق اللفظُ فيه الخطَّ. والاصطلاحي ما خالف فيه اللفظُ الخطَّ، بأن وقعت فيه زيادة أو نقصان، أو

وصل أو فصل، أو غير ذلك، والغالب منه قياسي، وفيه مسائل اصطلاحية خارجة عن القياس يلزم اتباعها، ولا تتعدى إلى سواها، منها ما عرفنا سره ومنها ما لم نعرفه، وللعلماء في ذلك تآليف كثيرة، وقد وردت الرواية باتباع رسم المصحف العثماني في الوقف لخمسة من القراء السبعة، هم: نافع وأبو عمرو البصري، والكوفيون الثلاثة: عاصم وحمزة والكسائي. قال الشاطبي $:

وكوفيهم والمازني ونافع عُنُوا باتباع الخط في وقف الابتلا.

ولذا أمر الناظم القارئ الذي يقرأ بقراءة الإمام نافع أن ينظر إلى ما رسمت به الكلمة بالنسبة إلى آخرها فيقف عليه بالإثبات إذا كان ثابتا في الرسم كألف الإطلاق في **{الظُّنُونَا}** و**{السَّبِيلَا}** و**{الرَّسُولَا}**. مما ثبت في الصلة أو كان محذوفا فيها كالألف في ﴿**وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلهِ**﴾ [النمل: 15] و﴿**كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ**﴾ [الكهف: 33]، ونحوه من حروف المد الساقطة في الصلة لالتقاء الساكنين، أو كان مبدلا من نون التوكيد الخفيفة، نحو: ﴿**وَلَيَكُوناً مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ**﴾ [يوسف: 32] و﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ**﴾ [العلق: 16] وألف "إذا، " نحو: ﴿**وَإِذاً لَّاتَّخَذُوكَ**﴾ [الإسراء: 73]، ﴿**وَإِذاً لَّآتَيْنَٰهُم**﴾ [النساء: 66]، ونحو هذا، تشبيها لها بالنون الخفيفة في السكون ولزوم الطرف وانفتاح ما قبلها كما قال الخراز. وقال في النجوم الطوالع: تشبيها لها بالمنون المنصوب، وأما وكأين حيث وقعت فإنها وإن كانت من المنون فالوقف فيها على النون، لرسمها بها في المصحف، وكذلك الواو المرسومة أخيرة فيوقف عليها، سواء ثبتت في الصلة، نحو: ﴿**مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ**﴾ [البقرة: 45]، و﴿**نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍ**﴾ [الإسراء: 71]، أم حذفت فيها نحو: ﴿**يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ**﴾ [الرعد: 40]، و﴿**وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوِيٰ**﴾ [طه: 61]، ونحوه، ويوقف أيضا على الياء إذا ثبتت رسما، سواء كانت ثابتة في الصلة نحو: ﴿**فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران: 31] و﴿**يَاتِي بِالشَّمْسِ**﴾ [البقرة: 257] ونحوه، أو محذوفة في الصلة، نحو: ﴿**وَأَيْدِي ٱلْمُومِنِينَ**﴾ [الحشر: 2] و﴿**وَالْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ**﴾ [الحج: 33]، ونحو هذا فيوقف على هذا كله

بالإثبات. وأما ما حذف رسما فيوقف بحذفه، سواء كان الحذف لجازم أم لغيره، فالألف المحذوفة للجازم نحو: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: 18]، ﴿إِنْ يُّعْفَ عَن طَآئِفَةٍ﴾ [التوبة: 66] ﴿مَنْ يَّعْمَلْ سُوٓءاً يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: 122] ونحو هذا. والمحذوفة لغير الجازم وقعت في ثلاثة مواضع. هي: ﴿اَيُّهَ ٱلْمُومِنُونَ﴾ [الآية: 31] بالنور و﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَٰنِ﴾ [الآية: 29] بالرحمن ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الآية: 48] بالزخرف. والواو المحذوفة للجازم، نحو: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: 18]. والمحذوفة لغير الجازم وقعت في خمسة مواضع، هي: ﴿۞وَيَدْعُ ٱلِانسَٰنُ﴾ [الآية: 11] بالاسراء، و﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الآية: 22] بالشورى و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [الآية: 6] بالقمر، و﴿وَصَٰلِحُ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [الآية: 4] بالتحريم، و﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [الآية: 19] بالعلق، والياء المحذوفة للجازم، نحو: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ﴾ [القصص: 77]، ﴿مَنْ يَّهْدِ ٱللَّهُ﴾ [الأعراف: 178] ونحو هذا. والمحذوفة لغير الجازم ﴿وَسَوْفَ يُوتِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: 145] و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: 10] و﴿سَوَآءٌ ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: 23]، ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُواْ﴾ [هود: 52]، {وَيَهْدِينَ}، {وَيَشْفِينِ}، {وَيَسْقِينِ} و{فَارْهَبُونِ} ونحو هذا فيوقف على هذا كله وما أشبهه بالحذف. ويستثنى من إطلاق الناظم أشياءُ لم يستثنها هو لكنها تستثنى كما نص على ذلك غير واحد من أهل هذا الفن، فبعضها مستثنى مما ثبت رسما ولا يثبت وقفا، وهو ثلاثة أشياء:

الأول: الحرف المزيدي في الخط دون اللفظ ويعرف بالحرف الميت، كالألف المزيد بعد الواو المتطرفة، نحو: ﴿ءَامَنُواْ﴾ و﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾ ونحوهما وكالياء المزيدية بعد الهمزة المتطرفة، نحو: ﴿مِن تِلْقَآءِ نَفْسِيٓ﴾ [يونس: 15] و﴿وَإِيتَآءِ ذِے ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: 90] و﴿وَمِنَ ٱنَآءِ ٱلَيْلِ﴾ [طه: 128] و﴿مِن نَّبَإِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: 35] و﴿مِنْ وَّرَآءِ حِجَابٍ﴾ [الآية: 48] في الشورى.

الثاني: الحرف الذي جعل صورة للهمزة، سواء كان ألفا، نحو: ﴿أَن تَبُوَّأَ بِإِثْمِے﴾ [المائدة: 31]، و﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [القصص: 76]، ﴿مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل:

22]، {إِنْ يَّشَـــأْ}، ونحو هذا، أو ياء، نحو: ﴿يُبْدِئُ﴾ و﴿نَبِّئْ﴾ و﴿لِكُلِّ امْرِئٍ﴾ ونحو هذا. أم واوا، نحو: ﴿الْمَلَؤا﴾ المرســـومة بـالواو، و﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ مرفوعـا، كـان أو مجرورا ونحوه.

الثالث: الواو أو الياء إذا كانتا عوضــين عن الألف في الرســم، فالياء نحو: ﴿الْهُدَى﴾ و﴿أَتَى﴾ و﴿أَبَي﴾. والواو نحو: ﴿الرِّبَوا﴾. ويسـتثنى مما حذف رسـما أربعةُ أشياء لا تحذف وقفا، بل تثبت فيه مع حذفها رسما، وهي:

أولا: الألف المرســـومة بالياء أو الواو، نحو الهدى، والربوا فيوقف عليه بالألف مفتوحة أو ممالة، ولا يوقف على الواو ولا على الياء.

ثانيا: الحروف المقطعة التي في أوائل الســـور، نحو: ﴿قَ﴾ و﴿صَ﴾ و﴿نُ﴾ ونحو هذا فيوقف على الحرف الأخير من اللفظ ولا يوقف على الحرف المرسوم.

ثالثا: ما حذف لاجتماع المثلين كألف {مَاءً} و{غُثَاءً} ونحوهما، وواو ﴿فَأْوُوا﴾ و﴿تَلْوُوا﴾ و﴿لِتَسْـــتَوُوا﴾ ونحو هذا، وياء ﴿نُحْيِي﴾ و﴿نَسْـــتَحْيِ﴾ و﴿وَلِيِّ﴾، ونحوه فيوقف عليه بالإثبات ولو سقط في الصلة لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿لَمُحْيِ الْمَوْتِيٰ﴾ [الروم: 49]، و﴿يُحْيِ الْاَرْضَ﴾ [الروم: 49] كما في حلية المسامع للشيخ عبد الله بن الإمام الجكني ومثله في القصـــد النافع للإمام الخراز فانظرهما تر ما قيل كما قيل.

الرابع: الهمزة المتطرفة في نحو: ﴿جَاءَ﴾ و﴿جِيءَ﴾ و﴿السُّـــوءَ﴾ و﴿الْخَبْءَ﴾ و﴿دِفْءٌ﴾ و﴿مِلْءُ﴾ و﴿شَيْءٌ﴾ ونحو هذا. فيوقف بإثباتها، مع أنها محذوفة في الرسم. فتحصل أن ما اسْتُثْنِيَ مما لا يوافق فيه الوقفُ الرسمَ سبعةُ أشياء: ثلاثة مما ثبت رسـما فلا تثبت وقفا وأربعة مما حذف رسـما فلا تحذف وقفا كما علمت، وربك الفتاح.

وقد نظم هذه الأشياء شيخنا العلامة محمد بن المحفوظ بقوله:

وقف على المحذوف للمثلين كأووا وماء يحيى دون مين

وهمزة وما كقاف والألف إن كان فوق واو أو ياء ألف
لا صورة الهمز والزيد وما كموسى والربوا وعيسى ورمى
من واو أوياء عُوِّضا عن أَلِفِ في الرسم في النجوم هذا فاعرف.

تنبيه: نقل في المنقع عن الفراء حذف الواو من قوله تعالى: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ﴾ فعلى مذهبه تقفُ بحذفه، نص عليه الجعبري. قال ابن القاضي صاحب الفجر:

وحذفوا الواو بلا امتراء لدى نسوا الله عن الفراء
فقف على مذهبه بالحذف متبعا للرسم دون خلف
في منقع الإمام بان حذفه والوقف في كنز المعاني نصه.

(وَمَا مِنَ الْهَاءَاتِ)، أي وكن متبعا أيضا أيها القارئ متى تقف سنن ما من هاءات التأنيث اللاحقة للأسماء لتأنيثها **(تَاءً أُبْدِلَا)** بأن رسم بالتاء وقياسه بالهاء فقف عليه بالتاء اتباعا للرسم، نحو: ﴿وَمَعْصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾ [المجادلة: 8] و﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ﴾ [هود: 85] و﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ [الروم: 29]، ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الآية: 38] في المزن، و﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: 41] و﴿إِمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: 30] مرتين، و﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ﴾ [التحريم: 10] و﴿إِمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: 8]. وكلمات رحمت التي بالتاء وعددها سبع، وهي: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [الآية: 1] بمريم، ﴿إِلَىٰٓ أَثَرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 49] بالروم، ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 216] بالبقرة، ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 55] بالأعراف، ﴿سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ﴾ [الآية: 31] ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الآية: 31] كلتاهما بالزخرف، ﴿مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ﴾ [الآية: 72] بهود. وكلمات سنت التي كتبت بالتاء وعددها خمس، وهي: ﴿مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: 38] بالأنفال، ﴿سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِۦ﴾ [الآية: 84] بالطول، وثلاث كلمات في سورة فاطر، هي: ﴿إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [الآية: 43-44] كلها

في ثمن ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ﴾ [الآية: 41]. وكلمات نعمت التي بالتاء وعددها إحدى عشرة كلمة، هي: ﴿فَمَآ أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍۖ﴾ [الآية: 27] بالطور، ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الآية: 36]، ﴿بَدَّلُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا﴾ [الآية: 30] كلتاهما بسورة الخليل، ﴿وَبِنِعْمَتِ ٱللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَۖ﴾ [الآية: 72] بالنحل، ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم﴾ [الآية: 30] بلقمان، ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [الآية: 103] بآل عمران، ﴿وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَۖ﴾ [الآية: 114] بالنحل، ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم﴾ [الآية: 229] بالبقرة، ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 3] بفاطر، ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ﴾ [الآية: 12] بالمائدة، ﴿نِعْمَتَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا﴾ [الآية: 83] بالنحل أيضا. ولعنت مرتين، هما: ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَي ٱلْكَٰذِبِينَۖ﴾ [الآية: 60] بآل عمران و﴿أَن لَّعْنَتُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَۖ﴾ [الآية: 7] بالنور. وكلمة ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ [الآية: 8] بالقصص. فهذه هي التاءات التي كتبت بالتاء المبسوطة وقياسها أن تكتب بالهاء، فخالف خطُّها قياسَها فقف عليها أيها القارئ بالتاء اتباعا للرسم ولا تراع القياس. والوقف عليها بالتاء يوافق لغة حمير وطيء، وأنشد أبو الخطاب شاهدا على ذلك وهو قول الشاعر:

والله أنجاك بكف مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعي أمت.

ويظهر من قوله: وما من الهاءات تاء أبدلا أن الأصل فيه الهاء وأن التاء مبدلة منه، وهو مذهب الكوفيين. وذهب البصريون إلا أن التاء هي الأصل والهاء مبدلة منها. ومفهوم كلامه أن ما لم يبدل من هاء التأنيث تاء في الرسم بل رسم هاء أنه لا يوقف عليه إلا بالهاء اتباعا للرسم، وهو كذلك من غير خلاف. **(وَمَا مِنَ الْمَوْصُولِ لَفْظاً فُصِلَا)**، أي وكن متبعا أيها القارئ سَنَنَ ما فصل أي قطع رسما من الموصول في اللفظ كلام الجر المفصول عن مجروره في أربع

كلمات، هي: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان: 7]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: 48]، ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [المعارج: 36]، ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: 77]. فيوقف فيه على اللام وقف الاختبار بالباء الموحدة، وهو الوقف الذي يطلب من القارئ على وجه الاختبار هل هو عارف بكيفية الوقف على الكلمة، ويلحق به وقف القارئ على الكلمة ليخبر غيره بكيفية الوقف عليها، وفي وقف الاضطرار، وهو ما يكون عن ضيق التنفس، ويلحق به وقف القارئ ليسأل شيخه عن كيفية الوقف. وأما الوقف الاختياري بالمثناة التحتية وهو المنقسم إلى تام وكاف وحسن وقبيح فلا يجوز فيما ذكر لقبحه. قلت: ومثل كلام الناظم عكسه، أي ما كان منفصلا في المعنى ووصل لفظا ورسما، نحو: ﴿فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾ [البقرة: 227]، ﴿وَلَوَ اَنَّمَا فِے اَلْاَرْضِ﴾ [لقمان: 26] ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 95]، ونحو هذا فإنه يتبع فيه الرسم في الوقف ولا يفصل. ويستثنى من قوله: وما من الموصول لفظا فصلا قوله تعالى: ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: 1] فإنه لا يجوز فيها الوقف على حم دون عسق وإن انفصلت عنها خطا كما صرح بذلك الشيخ عبد الله بن الإمام الجكني في كتابه حلية المسامع، وصرح به أيضا صاحب غيث النفع، ونصه: ولا يجوز الوقف على حم، ومن وقف عليه ضرورة أعاده، والوقف على عسق تام، وقيل كاف انتهى كلامه بلفظه، ومثله لصاحب الإرشاد على التداخل حيث يقول معددا لما لا يفصل عما بعده في التداخل: "وبعض سورة الشورى وقد سمع" إلخ، أي لا تفصل حم عن عسق، مع أن القياس يعطي الوقف عليها لفصلها رسما، ولقول الناظم: وما من الموصول لفظا فصلا، فإطلاقه هذا يقتضي جواز الوقف على حم دون عسق. وقد تتبعت الكتب بحثا عما ذكر فيها من عدم الجواز ولم أره إلا في غيث النفع وحلية المسامع، كما ذكرت آنفا مع أني بحثت في النجوم الطوالع والغيوث الهوامع والقصد النافع وفي التيسير وفي النشر فلم أر واحدا منهم عرج عليها بقول، بل كلهم يطلقون على جواز فصل المفصول رسما في الوقف ولو

اتصـــل لفظا والله أعلم بالصـــواب. وأما **{أَيّاًمَّا تَدْعُوا}** فقد قال الداني في كتابه التيســـير: إنها لا يجوز فيها الوقف على أيّاً دون ما إلا لحمزة والكســـائي، وأما الباقون فلا يجوز لهم الوقف على أيّاً دون ما، وتبعه الشـــاطبي $ في ذلك حيث قال:

وأيّاً بِأَيّاً مَّا (شـــفى) وســـواهما بما وبواد النمـل بـاليـاء ســـنى تلا.

وشـــفى رمز عنده للكســـائي وحمزة إلا أن ظاهر كلام الناظم جواز الوقف على أيّاً دون ما لنافع؛ لأنها مفصـــولة عنها رســـما، وقد ذكر فيها المحقق ابن الجزري الجواز ورجحه لكل القراء؛ لكونهما كلمتين انفصـــلتا رســـما كســـائر الكلمات المنفصلات في الرسم انتهى. انظر النشر والنجوم الطوالع. واعلم أنه لا يجوز الابتداء ب"ما" دون "أيا"، ولا بـ"تدعوا" دونهما، بل يتعين بـ"أيا" للجميع كما في حلية المسامع وقد عزاه لبعض شراح الشاطبية، فانظره إن شئت تر ما قيل كما قيل. وقد نظم بعضـــهم الخلاف الواقع في الوقف على ﴿**أَيّاً مَّا تَدْعُواْ**﴾ [الإسراء: **109**] فقال:

وأيّـاً مَّـا تـدعوا فحكمَهـا اسـمعـا فـبَـيَّـنَ الشـــاطـبـيُّ أن نـافـعـا
يـقـفْ عـلـى جـمـلـتـهـا كـأيَّـمَـا ولابـن بـريٍّ بـأيّـاً دون مـا
والـجـعـبـريُّ جـوز الـوجـهـيـن والأولَ اخـتـار مـن الإثـنـيـن
والـعـالـم الـعـلامـة ابـن الـجـزري جـوز وقـفـا فصـلـهـا فـحـرر.

(وَاسْـلُكْ) أيها القارئ في وقفك على مرســـوم المصـــحف متبعا طريق ما أثبت رسما أو حذف وما أبدل من الهاءات تاء وما فصل من الموصول لفظا وما وصل من المفصول معنى. **(سَبِيلَ)**، أي طريق. **(مَا رَوَاهُ النَّاسُ)**، أي علماء هذا الفن وأثبتوه في تصـــانيفهم. **(مِنْهُ)**، أي من الرســـم المذكور، أي اســـلك طريق الرواة فيما رووه من اتباع المرسوم فأثبتْ في وقفك ما أثبت فيه واحذف ما حذف

واقطع ما قطع وصل ما وصل حسبما ثبت رسمه. (وَإِن ضَعَّفَهُ)، أي اتباع الرسم. (الْقِيَاسُ) العربي كوصل إنَّ بالكسر أو بالفتح بـ"ما" الاسمية، نحو: ﴿إِنَّمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: 95]، و﴿أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ [الأنفال: 41]، ﴿وَلَوَ اَنَّمَا فِے اَلَارْضِ﴾ [لقمان: 26]؛ لأن قياسَها الفصلُ عنها، بخلاف مَا الحرفيةِ، نحو: {إِنَّمَا اللهُ} و﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ﴾ و﴿إِنَّمَآ أَنتَ﴾ ونحو هذا. فقياسها الوصل لكفها لها عن العمل كما قال ابن مالك في ألفيته:

ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يُبَقَّى العملُ.

إذ القراءة سنة متبعة، وخط المصحف سنة متبعة؛ لأنه أجمع عليه رأي الصحابة رضوان الله عليهم ونقله الخلف عن السلف، وحيث خالفت الدرايةُ الروايةَ فلا عبرة للدراية. وصدق من قال:

وكل ما صحت به الروايه عنهم فلا اعتبار للدرايه

لأن العقل تابع للنقل أبدا. ابن عاصم:

إذ ليس للعقل مجال في النظر إلا بقدر ما من النقل ظهر

وقد نظم شخينا العلامة محمد بن المحفوظ ما خالف فيه رسم المصحف القياس العربي فقال رحمه الله تعالى برحمته الواسعة:

يثبت في الرسم الذي قد ضعفا إثباتُه والعكس في القيس اعرفا
وذا بِتاً وقيسُه بهاء كذا في فصلٍ ووصلٍ جاء
مثاله الرسولا والسبيلا ويدع الإنسان ويؤتِ قيلا
كفطرت ومال هؤلاء وإنما عند بلا امتراء
وخالف الرسم بلا مراء فيما كيد رؤا ومن تلقاءي.

ومما يوقف عليه وفق رسمه قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن﴾ [آل عمران: 146] حيث وجدت، فيوقف عليها بالنون لكتبها بها في المصحف، وإن كانت منونة في

الأصل كما سبق أن ذكرنا، وقد ألغز ابن القاضي $ بذلك فقال:

حاجيتكم يا معشر القراء ما اسم منون لدى الأداء
في الوصل والوقف على السواء فخالف النظير في الأسماء
كذاك أيضا رسمه في الأصل فلم يوافق حالة في أصل
والمازني وقف بالقياس فباين الرسم بلا التباس.

تنبيه: اعلم أن قول الناظم: "وإن ضعفه القياس" فيه تنبيه على أن اللفظ الموقوف عليه لا يجوز فيه اتباع الرسم إلا إذا كان من كلام العرب غير أنه على ضعف في القياس، ولكن يترجح الوقف عليه لموافقة خط المصحف، فإن أدى اتباع الرسم إلى ما ليس من كلام العرب فلا يتبع، نحو: ﴿**الْمَلَؤُا**﴾ المكتوبِ بواو، ومثلها ﴿**يَدْرَؤُا**﴾ ونحوه، و﴿**مِن نَّبَإِيْ اِلْمُرْسَلِينَ**﴾ [الأنعام: 35] و﴿**مِن تِلْقَآءِيْ نَفْسِيٓ**﴾ [يونس: 15] ونحو هذا. وإنما يوقف في الكل على الهمز بالسكون لا على الحرف المرسوم في ذلك.

قال بعضهم مبينا ذلك:

لكن إذا أدى اتباع الرسم إلى الخروج عن لسان القوم
كنحو يدرؤا وقال الملؤا فلسكون الهمز فيه يلجأ
وقف لنافع على أيّاً مَّا بالوصل دون ما اقتضاه رسما
كذا أتى عنه بذاك النص وما سواه رسمه يقتص

واعلم بأن الوقف من حيث هو ينقسم إلى أربعة أقسام: اختياري بالمثناة التحتية، وهو الذي يقصده القارئ لذاته، وهو ينقسم بدوره إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. ومحل ذكره مع أقسامه كتب الوقف والابتداء. واضطراري، وهو الوقف عند ضيق النفس ونحوه، ويلحق به وقف القارئ ليسأل شيخه كيف يقف على الكلمة. واختباري بالموحدة، وهو الوقف الذي يطلب من القارئ ليختبر

هل يعرف كيفية الوقف على الكلمة أم لا، ويلحق به وقف القارئ لإعلام غيره بكيفة الوقف على الكلمة بكونه عارفا بها. وتعريفي، وهو ما تركب من الاضطراري والاختباري بالموحدة، كأن يقف لضيق نفس ويقصد إخبار غيره، وقد ألف في هذا جماعة، منهم الحافظ الكبير أبو عمرو الداني $. والله المستعان.

KKK

باب ياءات الإضافة

قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

206. (الْقَوْلُ فِي الْيَاءَاتِ لِلْإِضَافَهْ فَخُذْ وِفَاقَهْ وَخُذْ خِلَافَهْ)

ش: (الْقَوْلُ فِي الْيَاءَاتِ)، أي هذا القول في بيان أحكام الياءات حال كونها (لِلْإِضَافَهْ)، وياء الإضافة هي الياء الزائدة في آخر الكلمة الدالة على المتكلم، فخرج بهذا التعريف الياء الأصلية، نحو: ﴿أُوتِيَ﴾ و﴿يَهْدِي﴾ فليست زائدة، وخرج أيضا الياء التي في الجمع المذكر السالم، نحو: ﴿حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: 195]؛ لأنها ليست دالة على المتكلم، وخرج أيضا الياء الدالة على الأنثى المخاطبة، نحو: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: 25]. وعلامة ياء الإضافة أن يصح مكانها هاء الضمير أو كافُه، وتتصل بالاسم والفعل والحرف، فتكون مع الاسم مجرورة المحل بالإضافة، نحو: ﴿نَفْسِيَ﴾ و﴿ذِكْرِيَ﴾ و﴿نِعْمَتِيَ﴾ و﴿آبَاءِي﴾. ومع الفعل منصوبة المحل، نحو: ﴿فَطَرَنِي﴾ و﴿جَعَلَنِي﴾ و﴿رَزَقَنِي﴾. ومع الحرف منصوبةَ المحل أو مجرورتَه، نحو: ﴿لِي﴾ و﴿بِي﴾ و﴿إِنَّنِي﴾ و﴿لَكِنِّيَ﴾ و﴿لَعَلِّيَ﴾. وهي على قسمين: مدغم فيها ما قبلها، وغير مدغم فيها. فإن لم يدغم فيها ما قبلها كالأمثلة المتقدمة ففيها لغتان جيدتان فاشيتان في القرآن الكريم وفي كلام العرب وهما الإسكان والفتح، وقد قرأ بهما نافع وغيره، جمعا بين اللغتين، وقد اجتمعا في قول امرئ القيس الكندي:

ففاضت دموع العين منّي صبابة على النحر حتى بل دمعيَ محملِي.

ففتح دمعي وأسكن محملي. وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

بداليَ أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا.

ففتح لي وأسكن أني. والأصل فيها الإسكان؛ لأنها مبنية. والأصل في المبنى

أن يسكنا، والفتح أصل لها ثان؛ لأنها اسم بني على حرف واحد فقوي بالحركة وكانت فتحة للخفة. وإن أدغم فيها ما قبلها، نحو: ﴿لَدَيَّ﴾ و﴿عَلَيَّ﴾ و﴿إِلَيَّ﴾ و﴿يَابَنِيَّ﴾ ونحو هذا تعين فتحها على الكثير الشائع لغة وقراءة، وجاء كسرها في لغة قليلة وهي لغة بني يربوع، حكاها الفراء وغيره، قال شاعرهم:

قال لها هل لك رأي فِيِّ قالت له ما أنت بالمرضِيِّ.

وعلى هذه اللغة جاءت قراءة حمزة ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: 24] بالكسر. وقد جمع الناظم جمع تأنيث في قوله: القول في الياءات وذلك لتعددها بتعدد الكلمات المتصلة بها، على حد قوليه السابقين: القول في الترقيق للراءات، والقول في التغليظ للامات. (فَخُذْ) أيها الطالب المستمع (وِفَاقَهُ)، أي وفاق هذا القول أي ما اتفق عليه الراويان منه، وهو ما سكت عنه، فإنهما متفقان عليه إما بتحريك وإما بإسكان، وأخذه إنما هو بطريق المفهوم، لا بطريق المنطوق. (وَخُذْ) أيضا (خِلَافَهْ)، أي ما اختلف فيه الروايان أو ما اختلف فيه عنهما. وعدد ياءات الإضافة مائتان واثنتا عشرة ياء، فهذا العدد هو الذي اختلف القراء في إسكانه وفتحه، قال الشاطبي $:

وليست بلام الفعل ياء إضافة وما هي من نفس الأصول فتشكلا

ولكنها كالهاء والكاف كل ما تليه يرى للهاء والكاف مدخلا

وفي مائتي ياء وعشر منيفة خلف القوم أحكيه مجملا.

ثم قال $: نص:

207. (سَكَّنَ قَالُونُ مِنَ الْيَاءَاتِ تِسْعاً أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَاتِ)

ش: (سَكَّنَ قَالُونُ) وحده دون ورش من طريق أبي نشيط عنه. (مِنَ الْيَاءَاتِ)، أي من ياءات الإضافة، فأل فيه للعهد. (تِسْعاً)، أي تسع ياءات ما بين متفق عليه ومختلف فيه عنه. (أَتَتْ)، أي جاءت. (فِي الْخَطِّ)، أي في رسم

المصحف العثماني. (ثَابِتَاتِ)، وهذا مما غايرت فيه ياءاتُ الإضافة ياءاتِ الزوائد لأن ياءات الزوائد ليست ثابتة في الخط العثماني، بل هي ساقطة فيه.

ثم قال $: نص:

208. (وَلْيُومِنُوا بِي تُومِنُوا لِي إِخْوَتِي وَلِي فِيهَا وَمَن مَّعِي فِي الظُّلَّةِ)

209. (وَيَاءَ أَوْزِعْنِي مَعاً وَفِي إِلَى رَبِّي بِفَصُلَتْ خِلَافٌ فُصِّلَا)

ش: (وَلْيُومِنُوا بِي)، أي سكن قالون ياء ﴿وَلْيُومِنُواْ بِيَ لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [الآية: 185] بالبقرة (تُومِنُوا لِي)، أي وسكن أيضا ياء ﴿وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِيَ فَاعْتَزِلُونِ﴾ [الآية: 20] بالدخان. (إِخْوَتِي)، أي وسكن ياء إخوتي في قوله تعالى: ﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [الآية: 100] في سورة يوسف. (وَلِي فِيهَا)، أي وسكن كذلك الياء من ﴿وَلِي فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى﴾ بطه. ومحل اختلافهما في "لي" أن تكون مصحوبة بفيها ككلمة طه المذكورة، فإن لم تكن معها فلا يختلفان فيها، بل يتفقان فيها، إما بإسكان، نحو: ﴿إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى﴾ [فصلت: 49]، أو بتحريك نحو: ﴿مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ﴾ [غافر: 41]. (وَمَن مَّعِي)، أي وسكن أيضا ياء {وَمَن مَّعِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (فِي الظُّلَّةِ)، أي في سورة الظلة وهي سورة الشعراء. وشَرْطُ اختلافِهما فيها أن تكون في سورة الظلة وأن تكون معها "مَن" احترازا من ﴿إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: 62] فإنهما متفقان فيها بالإسكان وإن كانت في الظلة لعدم "مَن"، واحترازا أيضا مِن ﴿وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا﴾ [الآية: 29] في سورة الملك فإنهما أيضا متفقان فيها بالتحريك لعدم وجودها في سورة الظلة وإن كانت معها مَنْ. (وَيَاءَ أَوْزِعْنِي)، أي وسكن ياء {أَوْزِعْنِي} من قوله تعالى: {أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ}. (مَعاً)، أي مرتين في النمل وفي الأحقاف. وأوزعني بمعنى ألهمني. (وَفِي إِلَى رَبِّي)، أي وفي ياء كلمة ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى﴾. (بِفُصِّلَتْ)، أي في سورة فصلت. (خِلَافٌ) عنه بين الفتح والإسكان. (فُصِّلَا)، أي بُيِّنَ، فالتفصيل لغة: التبيين، ومنه قوله تعالى: ﴿نُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ أي نبينها. يعني أن

في هذه الياء المذكورة وهي ياء **{وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّيَ}** بسورة فصلت خلافا عن قالون مبينا ومفصلا وموضحا، فرُوِيَ عنه فتحُها، ورُوِيَ عنه إسكانُها، وكلاهما من طريق أبي نشيط كما للغيوث الهوامع. والوجهان حكاهما الحافظ الكبير أبو عمرو الداني وغيرُه، وكلاهما صحيح مقروء به، والمقدم الفتح؛ لأنه رواية الجمهور وهو الأشهر عن قالون والأقيس بمذهبه فيما ماثله. انظر النجوم الطوالع. وفي القصد النافع لبغية الناشئ البارع للإمام الخراز ما نصه: وظاهر قول أبي عمرو في التيسير أن الفتح عنه أشهر؛ لأنه نص عن نافع فيها على الفتح ثم ذكر الخلاف عن قالون في فتحها، وذكر في غيره من قراءته على أبي الفتح وفارس بن أحمد وأبي الحسن طاهر بن غلبون الفتحَ والإسكانَ معا قال: ونص على الفتح عن قالون أبو جعفر أحمد بن صالح المصري وأحمد يزيد الحلواني ونص على الإسكان القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البغدادي والحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن الحسين، فذكر وجهين متكافئين من غير ترجيح، ونَصُّ التعريف يقتضي الفتحَ؛ لأنه قال: قرأ المسيبي وقالون في رواية القاضي إسماعيل بإسكان الياء، وفتحَها الباقون. وأبو نشيط والحلواني من الباقين.

قال ابن القاضي:

وفي إلى ربي بفصلت شهرا بالفتح عن قالون للداني ذكرا.

وقال التازي:

وفي إلى ربي بفصلت ذكر خلف بيا النفس وعن عيسى أثر
للشيخ والداني معا وجهان ورجحا الفتح على الإسكان
في الكشف والتيسير والإمَامُ ألفتح عنه وانتهى الكلامُ.

واحترز بقوله: بفصلت عن قوله تعالى: ﴿**وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّي**﴾ [الآية: 35]

بالكهف، لأنه محل وفاق بينهما بالإسكان. وفهم من نسبة الإسكان لقالون وحده في هذه الياءات الثماني أن ورشا يفتحها، وهو كذلك.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا ووالدينا وجميع المسلمين: نص:

210. (وَيَاءَ مَحْيَايَ وَوَرْشٌ اصْطَفَى فِي هَذِهِ الْفَتْحَ وَالْإِسْكَانَ رَوَى)

ش: (وَيَاءَ مَحْيَايَ)، أي وسكن قالون ياء ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الآية: 164] بسورة الأنعام، وهي آخر الياءات التسع التي يسكنها قالون. (وَوَرْشٌ اصْطَفَى)، أي اختار. (فِي هَذِهِ)، أي في ياء محياي التي بين أيدينا (الْفَتْحَ) ورواه أيضا عن نافع كما في الغيوث الهوامع للعلامة شيخنا محمد بن المحفوظ وأيضا في حلية المسامع للعلامة الشيخ عبد الله بن الإمام الجكني. وأكثرْ بهما علما. والفتح هو قراءة الستة الباقين أي القراء كلهم إلا نافعا. وورش اختار فيها الفتح لأنه أوجه عربية. وفي كل من النجوم الطوالع وفي القصد النافع أنه اختار فيها الفتح ولم يرو فيها إلا الإسكان. قال في النجوم الطوالع ما نصه: أخبر الناظم أن ورشا اصطفى أي اختار في هذه أي في ياء محياي الفتح وروى فيها عن نافع الإسكان، وهذا الاختيار من جملة المقرإ الذي اتخذه لنفسه واختاره لما تعمق في النحو وأحكمه، روى الداني بسنده عن أحمد بن هلال قال: قال لي إسماعيل ابن عبد الله: قال لي أبو يعقوب الأزرق: إن ورشا لما تعمق في النحو وأحكمه اتخذ مقرأً يمسى مقرأ ورش فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصا وتدعني مما استحسنته لنفسك، فقلدته مقرأ نافع. قال الداني: فدل هذا الخبر على أن له اختيارا يخالف فيه نافعا وربما بينه لمن عرض عليه فالفتح من ذلك. واعلم ـــ والكلام ما زال للنجوم الطوالع ـــ أن ورشا لم يختر في القرآن من تلقاء نفسه؛ لأن القراءة لا تثبت بالرأي والاجتهاد كما نص على ذلك العلماء، وإنما تثبت بالنقل والرواية فقط ولا مجال للرأي والاجتهاد في ذلك، فاختياره هذا مبني على أحد أمرين: إما أنه رواية عن نافع

بلغته فأخذ بها، أو أنه رواية عن غير نافع فاختارها لقوتها وجوازها في اللغة العربية فاختار ما بلغه عما رواه لقوته. وهذا مبني على التسليم بأن الفتح في **{مَحْيَايْ}** لم يروهِ ورش عن نافع، وهو خلاف ما للشيخ سيدي أحمد الشقانيصي في كتابه الشُّهُب حيث قال فيه بعد كلام: والحاصل أن ورشا $ قرأ بفتح ياء **{مَحْيِايْ}** وسكونها ورواهما معا عن نافع، وبعد روايته لهما وقراءته بهما عن شيخه اختار الفتح لقوته وجوازه في العربية، لا أنه اختار ما ذكر من غير أن يرويَه عن شيخه نافع. وقد اعترض الحافظ الكبير أبو عمرو الداني على هذا وقال في إيجاز البيان بعد أن ذكر الخبر المذكور: هذا الخبر باطل لا شك في بطلانه؛ لمعارضته مع انفراده الأخبارَ المتقدمةَ التي لا تدخلها علة توجب المصير إلى من خالفها؛ لكثرتها ومكانة الناقلين لها من العدالة وصحة الضبط والتواتر ولا تُعارَضُ بالشذوذ. انتهى انظر النجوم الطوالع.

والحاصل أن الفتح والإسكان في **{مَحْيَايْ}** ثابتان عن ورش ومقروء بهما له، والمقدم له الإسكان. والذين رووا عنه الفتح هم أبو الأزهر عبد الصمد وداود ابن أبي طيبة ويونس بن عبد الأعلى بعد أخذ كل واحد منهم بالإسكان. وأما أبو يعقوب الأزرق فلم يرو عنه فيها غير الإسكان. والعلم عند الله. ثم قال: **(وَالْإِسْكَانَ رَوَى)**، أي لم يرو ورش عن نافع في ياء **{مَحْيَايْ}** إلا الإسكان؛ لأن تقديم المعمول على العامل يؤذن بالحصر والاختصاص. وهذا هو الْمُعَوَّلُ عليه كما صرح بذلك الداني حيث قال: والفتح اختيارٌ من ورش، وروايته عن نافع الإسكان. ثم قال: وأوجه الروايتين وأَوْلَاهُمَا بالصحة رواية من روى الإسكان؛ إذ هو الذي رواه ورش عن نافع دون غيره. انظر القصد النافع للإمام الخراز وقد عزاه للداني في كتابه إيجاز البيان.

وقد علق إدوعيشي في أخذه على الكلمتين الأخيرتين فقال:

وأخذنا بالفتح في ربي فقط وسكنوا محياي دون ما غلط

تنبيه: فهم من اقتصار الناظم على الياءات التسع المختلف فيها بين ورش وقالون أن ما سواها من ياءات الإضافة قد اتفقا على حكمه، إما بالفتح وإما بالإسكان، وهو كذلك، فقوله في الترجمة: فخذ وفاقه أي بمقتضى المفهوم، وخذ خلافه أي بالمنطوق، فحصل من هذا أن ياءات الإضافة في قراءة نافع على قسمين: قسم متفق على حكمه، وقسم مختلف في حكمه، فالمختلف في حكمه هو هذه الياءات التسع المذكورة، وأما المتفق على حكمه فهو سائر ما بقي، وهو على أربعة أقسام كما في القصد النافع. وقال في النجوم الطوالع: إنه ستة أقسام وهو اختلاف شكلي لأنهما يتفقان على هذه الأقسام في التعريف، إلا أن صاحب النجوم الطوالع فرق بين أنواع الهمزة حسب شكلها، والخراز جعلها قسما واحدا، فقسم تقع فيه بعد ياء الإضافة همزة قطع، وقسم تقع فيه بعدها همزة وصل مجردة عن اللام، وقسم تقع فيه بعدها أل التعريفية، وقسم يقع فيه بعدها سائر الحروف، فإن وقع بعدها همزة قطع سواء كانت مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة فإنهما يتفقان فيها بالفتح إلا ثمانية عشر موضعا فيسكنانها فيها، والمواضع هي كالتالي: موضعان بالبقرة، هما: ﴿**وَأَوْفُواْ بِعَهْدِيٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ**﴾ [البقرة: 39] و﴿**فَاذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ**﴾ [البقرة: 151]. وموضعان بالأعراف، هما: ﴿**أَرِنِيٓ أَنظُرِ إِلَيْكَۚ**﴾ [الأعراف: 143] و﴿**أَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَۖ**﴾ [الأعراف: 13] ومثله في كل من الحجر وص. وموضع في التوبة، وهو: ﴿**وَلَا تَفْتِنِّيٓۖ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْۗ**﴾ [التوبة: 49]. وموضع في هود، وهو: ﴿**وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَۖ**﴾ [هود: 47]. وموضع بيوسف، وهو: ﴿**مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ**﴾ [يوسف: 33]. وموضع في الكهف، وهو: ﴿**ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرٗاۖ**﴾ [الكهف: 92]. وموضع بمريم، وهو: ﴿**فَٱتَّبِعْنِيٓ أَهْدِكَ صِرَٰطٗا سَوِيّٗاۖ**﴾ [مريم: 43]. وموضع بالقصص، وهو: ﴿**رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ**﴾ [القصص: 34]. وأربعة مواضع بغافر، وهي: ﴿**ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ**﴾، [غافر: 26] ﴿**وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِۖ**﴾ [غافر: 41] و﴿**أَنَّمَا تَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ**﴾

[غافر: 43] و﴿أُدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۖ﴾ [غافر: 60]. وموضع في الأحقاف، وهو: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: 14]. وموضع بسورة المنافقين، وهو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون: 10]. فهذه المواضع الثمانية عشر يسكنانها ويفتحان ما سواها مما كان فيه بعدها همزة قطع، مفتوحة كانت أو مضمومة، أو مكسورة، كما تقدم، نحو: ﴿يَدِيَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: 30]، ﴿إِنِّيٓ أُمِرْتُ﴾ [الأنعام: 15]، ﴿إِجْعَل لِّيٓ ءَايَةٗۖ﴾ [آل عمران: 41] ونحو هذا. وإن وقع بعدها همز وصل مع اللام نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي﴾ [البقرة: 257]، ﴿مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ﴾ [الأنبياء: 82]، ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ﴾ [الأعراف: 31] ونحو هذا. فإنهما متفقان على فتح الياء فيه في جميع القرآن بلا استثناء. وإن وقع بعدها همز وصل ليس مع اللام فإنهما يسكنان من ذلك ثالثة مواضع لا غير، وهي: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [الآية: 144] بالأعراف، ﴿أَخِيٓ ٱشۡدُدۡ بِهِۦٓ أَزۡرِي﴾ [الآية: 29-30] بطه، ﴿يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ﴾ [الآية: 27] في الفرقان. ويفتحان ما عدا ذلك في سائر القرآن، نحو: ﴿إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ﴾ [الفرقان: 30]، ﴿لِنَفۡسِيٓۖ ٱذۡهَبۡ أَنتَ وَأَخُوكَ﴾ [طه: 41]، ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِيٓۖ ٱذۡهَبَآ﴾ [طه: 41-42] وشبهه. وإن وقع بعدها غيرُ ذلك من حروف المعجم فإنهما متفقان على إسكانها في ذلك في جميع القرآن إلا في سبعة مواضع فإنهما يفتحانها فيها، والمواضع هي: ﴿بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ﴾ بالبقرة والحج. ﴿وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ﴾ [الآية: 20] بآل عمران، و﴿وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ﴾ [الآية: 80] ﴿وَمَمَاتِيَ لِلَّهِ﴾ [الآية: 164] كلتاهما بالأنعام، ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ [الآية: 21] بيس، ﴿وَلِيَ دِينِۖ﴾ [الآية: 6] بالكافرون. والباقي مما لم يذكر لا خلاف بينهما في إسكان الياء فيه في جميع القرآن، نحو: ﴿صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗاۚ﴾ [الأنعام: 154]، و﴿مَعِي صَبۡرٗاۖ﴾ [الكهف: 66] و﴿مَعِي رَبِّي﴾ [الشعراء: 62] وشبهه. وهذا كله إذا كان قبل الياء متحرك، فإن سكن ما قبلها سواء كان مدغما، نحو: ﴿لَدَيَّ﴾ و﴿عَلَيَّ﴾ و﴿إِلَيَّ﴾ و﴿بِيَدَيَّ﴾. أم مظهرا، نحو: ﴿هُدَايَ﴾ و﴿مَثۡوَايَ﴾ و﴿بُشۡرَايَ﴾ فلا خلاف في فتحها؛

لأن إسكانها يؤدي إلى التقاء الساكنين في الوصل، وهو ممنوع ما لم يكن الأول حرف مد والثاني مدغما، نحو: ﴿**حَادَّ**﴾ و﴿**صَوَافَّ**﴾ ونحوهما. وأما قراءة نافع **{مَحْيَايْ}** بالإسكان فضعيفة في القياس وإن كانت في الراوية آثر كما في القصد النافع للإمام الخراز ولذلك اختار ورش فيها الفتح. ووجه إسكانها أنه من باب حمل الوصل على الوقف وإجرائه مجراه. انظر القصد النافع. وقال في النجوم الطوالع ما نصه: ولهذا ـــــ أي هذا المنع المذكور وهو منع التقاء الساكنين في الوصل ليس أولهما حرف مد والثاني مدغما ـــ ضَعَّفَ بعض أهل العربية إسكان **{مَحْيَايْ}**، وتضعيفُه مردود بأن هذا المنع المذكور غير متفق عليه، إذ من النحويين من جوز التقاء الساكنين في الوصل إذا كان الأول حرف مد والثاني غير مدغم كـ**{مَحْيَايْ}**، على أن من قرأ بإسكان الياء من **{مَحْيَايْ}** مد مدا مشبعا وصلا ووقفا، فيقوم المد مقام الحركة فيكون الساكن في حكم المتحرك انتهى. انظر النجوم الطوالع. فهذا حكم ياءات الإضافة لقالون وورش مُسْتَوْفيً، فما سُكِّنَ منها فعلى لغة الإسكان، وما فُتِحَ منها فعلى لغة الفتح، وما سكن في موضع وفتح في موضع فعلى الجمع بين اللغتين انتهى.

KKK

باب ياءات الزوائد

قال رحمه الله تعالى ورحمنا بمنه: نص:

211. (الْقَوْلُ فِي زَوَائِدِ الْيَاءَاتِ عَلَى الذِي صَحَّ عَنِ الرُّوَاةِ)

ش: ترجم الناظم في هذا البيت لحكم الياءات الزوائد فقال: (الْقَوْلُ فِي زَوَائِدِ الْيَاءَاتِ)، أي في بيان أحكام زوائد الياءات، أي الياءات الزوائد، فهو من إضافة الصفة للموصوف. والياءاتُ الزوائدُ هي الياءات المتطرفة المحذوفة في الرسم الزائدة في التلاوة على رسم المصحف العثماني، أو قل إن شئت: الثابتة في اللفظ عند من يزيدها، ولكونها زائدة في التلاوة عند من أثبتها سميت زوائد. والفرق بينها وبين ياءات الإضافة من أربعة أوجه:

الأول: أن الياءات الزوائد تكون في الأسماء، نحو: ﴿**الْجَوَارِ**﴾ و﴿**الدَّاعِ**﴾، والأفعال، نحو: ﴿**يَسْرِ**﴾ و﴿**يَاتِ لَا**﴾، ولا تكون في الحروف، بخلاف ياءات الإضافة فإنها تكون في الأسماء والأفعال والحروف كما تقدم.

الثاني: أن ياءات الزوائد محذوفة في الرسم، بخلاف ياءات الإضافة فإنها ثابتة فيه.

الثالث: أن الخلاف بين القراء في الياءات الزوائد دائر بين الحذف والإثبات، بخلاف ياءات الإضافة فإن خلافهم فيها بين التحريك والإسكان.

الرابع: أن الياءات الزوائد تكون تارة زائدة على أصل الكلمة، وعندئذ تكون ضمير المتكلم، وتارة تكون أصلية من الكلمة، وعندئذ تكون لام فعل الكلمة كما سيأتي إن شاء الله قريبا، بخلاف ياءات الإضافة فإنها لا تكون إلا زائدة على أصل الكلمة،

وقد نظم هذه الفروق كلها شيخنا العلامة محمد بن المحفوظ بقوله:

والفرق بين زائد الياءات وما أضيف جا عن الثقاة

بأنه بأربع من الوجوه نظمتها في رجز لتفقهوه
تخصيصها بالاسم والفعل فقط وحذفها بمصحف قد ارتبط
والخلف فيها جاء بالإثبات والحذف والزيد لها قد ياتي
مع تأصل بعكس ما أضيف فانظره في النجوم للشيخ العريف.

(عَلَى الذِي صَحَّ)، أي على المذهب الذي صح. **(عَنِ الرُّوَاةِ)**، أي الناقلين لقراءة الإمام نافع من روايتي ورش وقالون عنه.

ثم قال $: نص:

212. **(لِنَافِعٍ زَوَائِدٌ فِي الْوَصْلِ مِنْهُنَّ زَائِدٌ وَلَامُ الْفِعْلِ)**

ش: **(لِنَافِعٍ)** الشامل لورش وقالون تسع وأربعون ياء. **(زَوَائِدٌ فِي)** حال **(الْوَصْلِ)** سواقط في حال الوقف. ومعنى زوائد أنها زائدة على رسم المصحف العثماني، اتفق ورش وقالون على ثمانية عشر منها، وانفرد قالون باثنتين منها، وانفرد ورش بتسع وعشرين. **(مِنْهُنَّ)**، أي من تلك الياءات ما هو **(زَائِدٌ)** على أصول الكلمة للدلالة على المتكلم. **(وَلَامُ الْفِعْلِ)**، أي ومنها ما هو لام فعل الكلمة، والمراد به ما هو أحد الأصول التي توزن بها الكلمة من مادة فَعَلَ، سواء كانت الكلمة فعلا أم اسما، وليس المراد ما قابل الاسم والحرف، ونظيره ما تقدم في قوله السابق: القول في إبدال فاء الفعل.. البيت، فقد ذكر $ في هذا البيت أن الياءات الزوائد على قسمين: أصليةٍ وزائدةٍ، فالأصلية هي التي عبر عنها بلام الفعل، نحو: ﴿**الدَّاعِ**﴾ و﴿**الْبَادِ**﴾ و﴿**الْمُهْتَدِ**﴾؛ لأن الياء في ذلك أصلية تقابل لام فعل الكلمة، والزائدة ليست من أصول الكلمة، بل هي زائدة للدلالة على المتكلم كما قدمنا، نحو: ﴿**أَكْرَمَنِ**﴾ و﴿**تُعَلِّمَنِ**﴾ و﴿**تَتَّبِعَنِ**﴾. وقد نظم بعضهم ما كان لام الفعل منها بقوله:

فهاك من زوائد الياءات ما كان لام فعل وهو يات

والمهتد معاً ونبغ البادِ ثلاثةُ الداع مع المناد
يسر مع التلاق والتناد كذا الجوار والجواب الواد
فهذه تزاد في الوصل فقط وغيرها زوائد أصلا وخط.

وسميت الياءات الزوائد زوائد لأحد أمرين: إما لكونها زوائد على الأصول، وإما لكونها زوائد في اللفظ محذوفات في الرسم. قال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع: قال شيخنا أبو عبد الله $: وهذا القول أرجح القولين؛ لأنه يطرد في هذا الباب ولا ينعكس، والقول الأول ينكسر في بعض المواضع كالداع والمناد فيرجع فيه إلى الحمل، وهو كما قال؛ لأن الزوائد على الأصول إنما هي ياءات الإضافة، نحو: ﴿دَعَانِ﴾ و﴿مَنِ اتَّبَعَنِ﴾ و﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ﴾ وشبهها فتسميتها بذلك لكونها زوائدَ في اللفظ محذوفاتٍ في الرسم أَوْلَى؛ لأنه شامل للجميع. انظر القصد النافع للإمام الخراز.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

213. (أَوَّلُهُنَّ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ وَيَاتِ لَا لَئِنْ أَخَّرْتَنِ)
214. (وَالْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ وَأَنْ يَّهْدِيَنِ بِهَا وَنَبْغِ يُوتِيَنْ)
215. (تُعَلِّمَنْ تَتَّبِعَنْ ءَاتَيِنِ فِي النَّمْلِ ذَاتِ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ)
216. (وَأَتُمِدُّونَنِ وَالْجَوَارِ فِي ثُمَّ إِلَى الدَّاعِ الْمُنَادِ أَضِفِ)
217. (وَأَحْرُفٌ ثَلَاثَةٌ فِي الْفَجْرِ أَكْرَمَنِ أَهَانَنِ وَيَسْرِ)

ش: (أَوَّلُهُنَّ)، أي أول الكلمات المشتملة على الياءات الزوائد المذكورة هو: (وَمَن اتَّبَعَنِ وَقُل) من قوله تعالى: {وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ} بآل عمران، وقيده بقل احترازا من ﴿وَمَنِ إِتَّبَعَنِي وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [الآية: 108] بيوسف فإن ياءه ثابتة وصلا ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. (وَيَاتَ لَا)، أي وثانيهن الياء من {يَوْمَ يَاتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ} بهود. وقيده بلا احترازا من {يَأتِي بَعْضُ

آيَاتِ رَبِّكَ} بالأنعام فإن ياءه ثابتة وصلا ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. (لَئِنْ أَخَّرْتَنِ)، أي وثالثهن الياء من {لَئِنْ أَخَرْتَنِ إِلَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ} بالإسراء. وقيده بـ{لَئِن} احترازا من ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [الآية: 10] بالنفاق فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. رابعهن وخامسهن الياء من كلمتي (الْمُهْتَدِ الْإِسْرَاءِ وَالْكَهْفِ)، فالمهتدي بالإسراء هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَّهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ وَمَنْ يُّضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦۖ﴾ [الإسراء: 97]، والمهتدي بالكهف هي قوله تعالى: ﴿مَنْ يَّهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِۖ وَمَنْ يُّضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيّاً مُّرْشِداً﴾ [الكهف: 17]، وقيده بالسورتين احترازا من {الْمُهْتَدِي} بالإعراف فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. سادسهن الياء من ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَداً﴾ [الآية: 24] بالكهف، وإليها أشار بقوله: (وَأَنْ يَّهْدِينِ بِهَا) أي بالكهف، واحترز به من ﴿أَنْ يَّهْدِيَنِي سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِۖ﴾ [الآية: 21] بالقصص فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. (وَنَبْغِ)، أي وسابعهن الياء من {نَبْغِ} في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِۖ فَارْتَدَّا﴾ [الآية: 63] في سورة الكهف أيضا. واحترز به من قوله تعالى: ﴿مَا نَبْغِيۖ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا﴾ [الآية: 65] بيوسف، فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. (يُوتِيَنِ)، أي وثامنهن الياء من قوله تعالى: {أَنْ يُوتِينِ خَيْراً مِّن جَنَّتِكَ} بالكهف أيضا، ولا نظير لها من لفظها في القرآن. (تُعَلِّمَنِ)، أي وتاسعهن الياء من {تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْداً} بالكهف أيضا، ولا نظير لها من لفظها في القرآن. (تَتَّبِعَنِ)، أي وعاشرهن الياء من قوله تعالى: ﴿تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِيۖ﴾ [الآية: 91] بطه، ولا نظير لها من لفظها في القرآن الكريم. (آتَيِنِ ي فِي النَّمْلِ)، أي وحادي عَشَرَهن الياء من {آتَنِ يَ اللهُ خُيْرٌ مِّمَّا آتَيكُمْ} في النمل. واحترز به من ﴿ءَاتِيٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً﴾ [الآية: 29] بمريم فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف. (ذَاتِ الْفَتْحِ) صفة لياء "آتيني"، أي وياء آتيني صاحبة الفتح، ولا نظير لها في الزوائد. ثم علل ذلك بقوله:

(لِلْإِسْـكَانِ)، أي لأجل السـكون الذي بعدها، فكأنه قال إنما حركت ياؤها بالفتح تخفيفا لئلا تحذف وتسـقط لالتقاء السـاكنين وهما الياء الزائدة إذا سـكنت واللام الذي بعدها، فلو تركت سـاكنة كغيرها من الياءات الزوائد لسـقطت في الوصـل للسـاكن الواقع بعدها كما هو شـأن حرف اللين والمد معا لقول ابن مالك في الكافية:

إن سـاكنان التقيا اكسـر ما سـبق وإن يـكـن لـيـنـا فـحـذفـه أحـق.

ولو حذفت وأسـقطت لأدى ذلك إلى سـقوطها وحذفها بالكلية وصـلا ووقفا وبالتالي فلا يدري أهي من الزوائد أم لا، هذا حكمها في الوصـل، أما حكمها في الوقف فسـوف يأتي؛ إذ سـينص عليه آخر الباب.(أَتُمِدُّونَنِ)، أي وثاني عشـرهن الياء من {أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ} في النمل أيضـا، ولا نظير لها من لفظها في القرآن الكريم ولهذا لم يقيده. ثالث عشرهن الياء من (الْجَوَارِ فِي) من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ اٰيٰتِهِ اَلْجَوَارِ فِے اَلْبَحْرِ كَالْاَعْلَامِ﴾ [الآية: 30] بالشورى، وقيده بـ"في" احترازا من ﴿أَلْجَوَارِ اَلْمُنشَـأٰتُ﴾ [الآية: 22] في الرحمن و﴿اَلْجَوَارِ اَلْكُنَّسِ﴾ [الآية: 16] في التكوير فإن الياء فيهما محذوفة في الحالتين. (ثُمَّ) إن رابع عَشَرَهن الياء من (إِلَى الدَّاعِ) من قوله تعالى: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَي اَلدَّاعِ يَقُولُ اَلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾ [القمر: 8] وقيده بـ"إلى" التي قبله احترازا من ﴿يَوْمَ يَدْعُ اَلدَّاعِ إِلَيٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: 6] التي بعدها كلمة إلى وليسـت قبلها، وأيضـا احترازا من ﴿دَعْوَةَ اَلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 185] التي ليسـت معها كلمة "إلى" فإن ورشـا انفرد بزيادتهما دون قالون كما سيأتي إن شـاء الله تعالى. خامس عشـرهن الياء من (الْمُنَادِ) من قوله تعالى: ﴿وَاسْـتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ اَلْمُنَادِ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [ق: 41]، ولا نظير لها. (أَضِـفِ)، أي إلى ما تقدم ذكره. سـادس عشـرهن وسـابع عشـرهن وثامن عشـرهن بَيَّنَها بقوله: (وَأَحْرُفٌ ثَلَاثَةٌ)، أي كلمات ثلاث. (فِي الْفَجْرِ)، أي في سورة الفجر، ولا يريد بذكر الفجر قيدا ولا احترازا، بل هو لبيان الواقع؛ لأن الأحرف الثلاثة التي في الفجر لا

نظير لها، وهي: (أَكْرَمَنِ) من قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِۖ﴾ [الفجر: 16] و(أَهَانَنِ) من قوله تعالى: ﴿أَهَٰنَنِۚ كَلَّاۖ بَل لَّا تُكۡرِمُونَ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [الفجر: 18-19] (وَيَسْرِ) من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِۖ﴾ [الفجر: 4] وكلها في سورة الفجر. قال الخليل بن أحمد: إنما حذفت الياء من {يَسْرِ}؛ لأن الليل يُسْرَي فيه ولا يَسْرِي هو فقوبل المجاز بالحذف. وهذا آخر ما اتفقا عليه من الزوائد عن نافع، وهو ثماني عشرة كلمة بتكرار {الْمُهْتَدِ}. ثم يليه ما انفرد به كل منهما عنه، وها هو يبيّنُه بالتفصيل.

فقال $: نص:

218. (وَزَادَ قَالُونُ لَهُ إن تَرَنِ وَاتَّبِعُونِ اهْدِكُمُ فِي الْمُؤْمِنِ)

ش: لما فرغ من ذكر ما اتفق ورش وقالون على زيادته عن نافع من الياءات وهو القسم الأول شرع في ذكر ما انفرد به كل منهما، فذكر في هذا البيت ما انفرد قالون بزيادته دون ورش، وهو موضعان، فقال: (وَزَادَ قَالُونُ) دون ورش (لَهُ)، أي لنافع أي عنه ياءين اثنتين: الأولى الياء من (إن تَرَنِ) من قوله تعالى: {إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا} بالكهف ولا نظير لها، (وَاتَّبِعُونِ)، أي والثانية الياء من {اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ} (بِالْمُؤْمِنِ)، أي في سورة المومن، وهي سورة غافر، وقيد اتبعون بأهدكم احترازا من غيره من لفظه، وهو ثلاثة مواضع، هي: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الآية: 31] بآل عمران و﴿فَٱتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِيٓ﴾ [الآية: 89] بطه فإن ياءهما ثابتة للكل صلة وقفا؛ لثبوتها في المصحف العثماني. الثالث: ﴿وَٱتَّبِعُونِۖ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾ [الآية: 61] بالزخرف فالياء فيه محذوفة للكل صلة ووقفا؛ لحذفها في المصحف. قوله: في المومن تمم به البيت ولم يرد به التقييد، لأنه حصل بأهدكم.

ثم قال $: نص:

219. (وَوَرْشٌ الدَّاعِ مَعاً دَعَانِ وَتَسْأَلَنِّ مَا فَخُذْ بَيَانِي)

220. (ثُـمَّ دُعَـاءِ رَبَّـنَـا وَعِـيـدِ وَاثْـنَـيْـنِ فِـي قَـافٍ بِـلَا مَـزِيـدِ)

221. (وَأَرْبَـعـاً تَـكِـيـرِ ثُـمَّ الْـبَـادِ تُـرْدِيـنِ وَالـتَّـلَاقِ وَالـتَّـنَـادِ)

222. (وَأَن يُـكَـذِّبُـونِ قَـالَ يُـنـقِـذُونْ وَتَـرْجُـمُـونِ بَـعْـدَهَـا فَـاعْـتَـزِلُـونْ)

223. (وَمَـعْ نَـذِيـرِ كَـالْـجَـوَابِ نُـذُرِ فِي سِـتَّـةٍ قَدْ أَشْـرَقَـتْ فِي الْقَمَرِ)

224. (وَالْـوَادِ فِـي الْـفَـجْـرِ وَفِـي الـتَـنَـادِ مَـعَ الـتَّـلَاقِ خُـلْـفُ عِـيسَـى بَـادِ)

ش: لما ذكر ما اتفق ورش وقالون على زيادته، وما انفرد قالون به من الزيادة شرع في ذكر ما انفرد ورش بزيادته دون قالون وهو تسع وعشرون ياء حسب تكرار بعض ألفاظها، وهي المذكورة في هذه الأبيات الستة فقال: (وَوَرْشٌ)، أي وزاد ورش وحده دون قالون في روايته عن نافع الياء من (الدَّاعِ مَعاً)، أي مرتين، وهما قوله تعالى: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [الآية: 185] بالبقرة، و﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [الآية: 6] بسورة القمر. وكذا (دَعَانِ) من قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِۖ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي﴾ [الآية: 185] بالبقرة أيضا، (وَتَسْئَلَنِّ مَا) من قوله تعالى: {فَلَا تَسْئَلَنِّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} بهود، وقيده بـ"ما" احترازا من: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِي عَن شَيْءٍ﴾ [الآية: 69] بالكهف فإن ياءه ثابتة صلة ووقفا؛ لثبوتها في المصحف العثماني. (فَخُذْ بَيَانِي)، أي خذ ما بينته لك. (ثُمَّ) وهي حرف عطف للترتيب الإخباري هنا. (دُعَاءِ رَبَّنَا) من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِلْمُومِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ﴾ [الآية: 43] بسورة إبراهيم خليل الرحمن، وقيده بـ{رَبَّنَا} احترازا من {دُعَاءِيَ إِلَّا فِرَاراً}، بنوح فإن ياءه ثابتة في الحالتين. (وَعِيدِ) من قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ وَاسْتَفْتَحُواْ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [الآية: 18] بسورة الخليل أيضا. (وَاثْنَيْنِ) من لفظ وَعِيدِ (فِي قَافٍ)، أي في سورة ق، وهما قوله تعالى: ﴿فَحَقَّ وَعِيدِ ئا أَفَعَيِينَا﴾ [ق: 14-15] وقوله: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْءَانِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ ۝ وَالذَّٰرِيَٰتِ﴾ [ق: 45-الذاريات: 1].

(بِلَا مَزِيدِ)، أي بلا زيادة على الألفاظ الثلاثة؛ إذ ليس في القرآن من لفظ وعيد غيرُها (وَأَرْبَعاً نَّكِيرِ)، أي وزاد ورش أيضا نكير حال كونها أربعا في القرآن الكريم: الأولى قوله تعالى: ﴿نَكِيرِۖ گ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الآية: 42-43] في سورة الحج. الثانية: ﴿نَكِيرِۖ و ۞قُلِ اِنَّمَآ أَعِظُكُم﴾ [الآية: 45-46] بسورة سبإ. الثالثة: ﴿نَكِيرِۖ ۀ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الآية: 26-27] بسورة فاطر. الرابعة: ﴿نَكِيرِۖ چ ۞أَوَلَمْ يَرَوا۟ اِلَي ٱلطَّيْرِ﴾ [الآية: 19-20] بسورة الملك. (ثُمَّ) زاد ورش أيضا (الْبَادِ) من قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُّرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۢ﴾ [الآية: 23] بسورة الحج، وزاد أيضا (تُرْدِينِ) من قوله تعالى: ﴿قَالَ تَاللهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّے لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَۖ﴾ [الآية: 57] بسورة الذبح. (وَالتَّلَاقِ) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [الآية: 15] بسورة غافر. (وَالتَّنَادِ) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [الآية: 33] بسورة غافر أيضا. (وَأَنْ يُّكَذِّبُونِ قَالَ) من قوله تعالى: ﴿أَنْ يُّكَذِّبُونِ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [الآية: 35]، بسورة القصص، وقيدها بـ{قَالَ} احترازا من ﴿أَنْ يُّكَذِّبُونِ گ وَيَضِيقُ صَدْرِے﴾ [الآية: 11-12] بالشعراء فإن ياءها محذوفة في الحالتين. (يُنقِذُونْ) من قوله تعالى: {وَلاَ يُنقِذُونِ إِنِّيَ إِذاً} بيس (وَتَرْجُمُونِ بَعْدَهَا فَاعْتَزِلُونْ)، أي {أَن تَرْجُمُونِ وَإِن لَّمْ تُومِنُوا لِيَ فَاعْتَزِلُونِ فَدَعَا رَبَّهُ} كلتاهما بالدخان. (وَمَعْ نَذِيرِ كَالْجَوَابِ) فيه تقديم وتأخير، والأصل وزاد ورش أيضا {كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ) بسورة سبإ، مع (نَذِيرِ وَلَقَدْ كَذَّبَ) بسورة الملك، فعطف كالجواب بالواو على ما تقدم من الياءات وذكر أنها مع نذير فشرك بينهما في الحكم. (وَنُذُرَ فِي سِتَّةٍ)، أي ستة مواضع. (قَدْ أَشْرَقَتْ)، أي ظهرت وضاءت واستبانت. (فِي الْقَمَرِ)، أي في سورة القمر، وعبر بأشرقت مناسبة للقمر ومطابقة له في الإشراق. (وَالْوَادِ فِي الْفَجْرِ) يعني ﴿بِالْوَادِ ِ وَفِرْعَوْنَ﴾ [الفجر: 9-10]، وقيدها بالفجر احترازا من غيرها، نحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [طه: 11] فإن ياءه محذوفة

في الحالتين، وهذا آخر ما انفرد ورش دون قالون بزيادته من الياءات، وحذفها كلَّها قالونُ إلا أنه اخْتُلِفَ عنه في حذف وإثبات الياء من التنادي، والتلاقي، كلتاهما بغافر، كما ذكر ذلك الداني في التيسير والمفردة وتبعه الشاطبي وكثيرون منهم الناظم، ولذلك قال: (وَفِي التَّنَادِ) {يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ} (مَعَ التَّلَاقِ) {يَوْمَ هُم بَارِزُونَ} كلتاهما بغافر كما تقدم. (خُلْفُ عِيسَى)، أي قالون. (بَادِ)، أي ظاهر، ولكن الحذف أشهر. قال ابن آجروم:

وفي التناد والتلاق الخلف عن ابن ميا والكثير الحذف.

وقال التازي:

والخلف في زيادة الياء لدى عيسى بن مينا للتلاق قيدا
وفي التناد ثم قل للداني من غير ترجيح له وجهان
ولم يع الإمام فيهما سوى ترك الزيادة كذا مك روى.

وقال إدوعيشي في أخذه مبينا أن الحذف هو المأخوذ به والمعول عليه:

وأخذنا بالحذف في الحرفين إذ ضعفوا الزيد بدون مين

وكذا جرى الخلاف عنه أيضا في إثبات وحذف الياء من كلمتين أخريين هما: ﴿دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِۖ﴾ [البقرة: 185] كلتاهما بالبقرة، والعمل عندنا على عدم الزيادة فيهما له أيضا، وفي النجوم الطوالع ما نصه: ولو حذف الناظم هذا الخلاف ــ ويعني الخلاف الذي ذكر في التناد والتلاقي ــ وذكر بدله الخلاف في {الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} بالبقرة لكان أحسن، وذلك لأنه اختلف عن قالون في حذف يائيهما وإثباتهما وصلا، فقطع له الأكثرون بالحذف وقطع له غيرهم بالإثبات، والوجهان صحيحان مقروء بهما عندنا، والحذف هو المقدم في الأداء، ولو نظم هذا الخلاف بدل الخلاف الذي ذكر فقال:

والواد في الفجر وعن عيسى أتى في الداع مع دعان خلف ثبتا

لكان أحسن. انتهى انظر النجوم الطوالع.

ثم قال $: نص:

225. (فَهَذِهِ فَإِنْ وَّصَلْتَ زِدتَّهَا لَفْظاً وَوَقْفاً لَّهُمَا حَذَفْتَهَا)

226. (لَكِنَّهُ وَقَفَ فِي آتَيْنِ قَالُونُ بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِسْكَانِ)

ش: (فَهَذِهِ) قال في تحصيل المنافع ما نصه: فَهَذِهِ هنا تم الكلام، والمعنى: فهذه الياءات الزوائد قد انقضت وتمت والحمد لله على ذلك، وكذا قال الإمام الخراز في كتابه القصد النافع، وعليه فتكون كلمة "فهذه" مبتدأً محذوفَ الخبر، ويكون ما بعدها في محل استئناف. وقال في الغيوث الهوامع ما نصه: فهذه الزيادات من أولها إلى آخرها فإن وصلت زدتها، وعليه فيكون ما بعد "فهذه" في محل خبر المبتدإ، ونعني الشرط وجوابه، وتكون الفاءُ زائدةً كما قال الأخفش من جواز زيادتها بين المبتدإ وخبره. قوله: (فَإِنْ وَّصَلْتَ)، أي إن وصلت أيها القارئ ما هي فيه بما بعده (زِدتَّهَا)، أي على التفصيل السابق، إما لهما معا كما في القسم الأول، وهو ما اتفقا في زيادته عن نافع، وإما لقالون وحده وهو القسم الثاني، أي ما اختص به قالون دون ورش، وإما لورش وحده، وهو القسم الثالث، أي ما اختص به ورش دون قالون. (لَفْظاً)، أي زدتها في لفظك أيها القارئ حسب التفصيل السابق كما قلنا. (وَوَقْفاً)، أي وفي وقفك. (لَهُمَا حَذَفْتَهَا)، أي جميعا من غير تفصيل أي لمن يزيدها ومن لا يزيدها، وما عداها من المحذوفات رسما يحذف وصلا ووقفا على مقتضى الرسم لقوله السابق: "فصل وكن متبعا متى تقف.. البيت"، نحو: ﴿فَاتَّقُونِ﴾، ﴿فَارْهَبُونِ﴾ و﴿يُوتِ اللهُ﴾ و﴿يَدْعُ الْإِنسَانُ﴾ وشبهه، ثم استدرك من إطلاقه السابق، وهو قوله: "ووقفا لهما حذفتها" فقال: (لَكِنَّهُ) لكن حرف استدراك، ومعناه إخراج هذه الياء التي ستذكر بعض الإخراج وهو أنه ثبت لها ما لم يثبت لغيرها وهو جواز الوجهين فيها بخلاف غيرها. والضمير في لكنه اسمها، وهو ضمير الشأن، أي لكن الأمر والشأن، وضمير الشأن يفسره ما

بعده كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ﴾ [طه: 73] وقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] أي الشأن الذي سألتم عنه أيها الكافرون هو الله أحد، وكذلك الضمير في نعم وبئس ورُبَّ، إلى غير ذلك مما يعود فيه الضمير على متأخر رتبة ولفظا. **(وَقَفَ فِي آتَيِنِ)** في سورة النمل. **(قَالُونُ)** فاعل وقف، أي وقف قالون وحده دون ورش في ﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيۡرٞ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [الآية: 37] بسورة النمل بوجهين، هما: حذف الياء أو إثباتها ساكنة سكونا ميتا، ولذلك قال: **(بِالْإِثْبَاتِ)**، أي بإثبات الياء بعد النون حملا للوقف على الوصل. وخصها دون غيرها لأنها بمنزلة ياء {هِيَ} و{الدَّاعِيَ}؛ إذ هي متحركة في الوصل دون أخواتها. **(وَالْإِسْكَانِ)**، أي وقف أيضا عليها بإسكان النون مع حذف الياء، وهما وجهان صحيحان والإثبات أشهر. ويحتمل أنه أراد بالإسكان إسكان الياء مع إثباته كما في تحصيل المنافع، ونصه: قوله بالإثبات والإسكان فهذا كله وجه واحد، معناه: بإثبات الياء وإسكانه سكونا ميتا، ويكون حَذْفُ الياء مفهوما من قوله السابق: ووقفا لهما حذفتها؛ لأنها كسائر الزوائد. انظر تحصيل المنافع. وقال في حلية المسامع: ويحتمل أنه اقتصر على الإثبات لقوته. قلت: والوجهان نص عليهما الداني في التيسير وذكرهما الشاطبي، وكلاهما مقروء به، والمقدم أداء الإثبات كما قال إدوعيشي في أخذه:

والأخذ بالوجهين والمصدر ... به ثبوت الياء في ما أثروا

وقال بعضهم:

وإن تقف لنافع في آتين ... في النمل ذات الفتح للإسكان

فقف لعيسى مثبِتا وحاذفا ... وقدم الإثبات تقف ما قفا

وضف لكل وجه وجها مثله ... حذفا وإثباتا وقَصِّرْ مدّه

وقف لعثمان بحذف الياء ... لا غيره فافهم بلا مراء

وصـــل لـكـل مـنـهـمـا بـالـفـتـح ونســـأل الـرحـمـن مـنـح الـفـتـح.

وقال التازي: :

والـوقـف بـالإثـبـات عـنـد الـدانـي مـرجـح عـن عـيســـى فـي آتـيـن

ورجـــح الإمـــام حـــذف الـــيـــاء والشـــيـــخ بـالإثـبـات عـنـه جـاء.

فوجه إثباتِ ما أثبت من هذه الياءات في الوصـــل عند من يثبتها فيه وحذفِها في الوقف مطلقا أنه لما كان الأصـــلُ إثباتَها لأن الياء التي هي لام الفعل هي من نفس الكلمة والياء التي للإضـــافة هي اســـم للمتكلم لم تحذف ولم تحدث فيها علة تمنع من إثباتها أثبتها لذلك في الوصـــل، ولمَّا كانت محذوفات في الرســـم حذفت في الوقف؛ إذ الوقف موضـــع الحذف والتغيير فجمع بذلك وجهين من الصـــواب: موافقةِ الأصل في الوصل وموافقةِ الخط في الوقف. قال أبو عمرو الداني: ووجه ما حذف منها وصـلا ووقفا عند من حذفها أنه اتبع فيه الخطَّ واكتفى بالكسرة عن الياء في الوصـل وأجرى الوقف مجرى الوصـل. قاله أبو محمد مكي: قال: وهي لغة مشـــهورة فالعرب تقول مررت بالقاضِ وجاءني القاضِ فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها. قلت: وكذلك يحذفونها من الأفعال اكتفاء بالكسرة عنها وعلى ذلك أنشدوا:

ولا أدرِ مـن ألـقـى عـلـيـه رداءه إلا أنـه قـد سُـــلَّ عن مـاجـد محض.

يريد به لا أدري، فحذف الياء اكتفاء بالكســـرة عنها. وحجة قالون في إثبات الياء في الوقف من ﴿ءَاتِيَنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [النمل: 37] أنه أتى بها على أصـــلها فوافق بين الوصـــل والوقف واحتج لمخالفة خط المصـــحف بإثباتهم في اللفظ ما حُذِفَ في الخط من حروف المد واللين، نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾ و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿إِسْـــحَاقَ﴾ فأجرى الياء مجرى الألف فأثبتها في الوصـــل والوقف وإن كانت محذوفة في الخط كما فعل الجماعة في الألف ونحوه. ذكره أبو العباس المهدوي. ووجه تخصـــيص

قالون الإثبات في الوقف لـــ﴿آتَينِ يَ اللهُ﴾ دون غيرها من ياءات الزوائد أن ياءها متحركة ولم يُحرَّك من الزوائد غيرُها والأصل في الياء المتحركة في الوصل أن يوقف عليها بالإثبات، نحو: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ﴾ [طه: 105]، وشـــبهها والله أعلم، انظر القصد النافع والنجوم الطوالع.

ولشـيخنا العلامة محمد بن المحفوظ رحمه الله تعالى ورحمنا معه وأسـكننا جميعا جنة الفردوس نحن ووالدينا وجميع المسلمين، إنه جواد كريم:

وراع الأصـــل إن وصـــلـت زائـدا والرســـم إن وقفـت كن مجتـهـدا
واحمل على الوصـــل الوقفَ للأصـــم فـي يـاء آتـيـن الـمـعـلـم الـعـلـم
وخصـــــهـا لأنـــهـا كـالـداعـيـا هـذا الـذي حـرره مـن رُضـــيَـا.

KKK

باب الفرش

قال $: نص:

227. (الْـقَـوْلُ فِـي فَـرْشِ حُـرُوفٍ مُّـفْـرَدَهْ وَفَّيْـتُ مَـا قَـدَّمْـتُ فِيـهِ مِنْ عِـدَهْ)

ش: (الْقَوْلُ)، أي هذا القول وهذا الحكم وهذا الباب. (فِي فَرْشِ)، أي بيان أحكام فرش. (حُرُوفٍ)، أي كلمات قرآنية مختلَف فيها بين القراء. (مُفْرَدَهْ)، أي كل كلمة منها لها حكم يخصها بحيث لا تدخل تحت حكم كلي ولا تنحصر تحت باب واحد. (وَفَّيْتُ) بتشديد الفاء أي أتممت وأنجزت. (مَا قَدَّمْتُ فِيهِ)، أي الفرش. قاله في النجوم الطوالع وكذا في حلية المسامع. وقال في الغيوث الهوامع: وفي الفجر ما نصه: والضمير فيه عائد على الرجز. وفي القصد النافع قال: أشار بقوله: وفيت ما قدمت فيه من عده إلى ما ذكر في صدر الرجز وهو قوله:

فجئت منه بالذي يطرد ثم فرشت بعد ما ينفرد

(مِنْ عِدَهْ)، أي من وعد؛ إذ أصل عِدَةٍ وَعْدٌ، حذفت واوها وعوض عنها التاء، ابن مالك:

فا أمر أو مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد.

قوله: في فرش أي في نشر وبسط وبيان. فالفرش مصدر فرش الشيء إذا نشره وبسطه، ومنه سمي الفراش فراشا لانبساطه. والفرش عند أهل التجويد بمنزلة كتاب الجامع عند الفقهاء. وسمي هذا الباب فرش الحروف لانفراش المسائل فيه أي لانبساطها وتبيينها. والناظم $ تبع في منهجيته هذه الإمام الشاطبي حيث قدم الأحكام المطردة أولا ثم أتبعها بفرش الحروف حيث قال:

فهذه أصول القوم حال اطرادها أجابت بحول الله فانتظمت حلا

وإني لأرجوه لنظم حروفهم نفائس أعلاق تنفس عطلا

سأمضي على شرطي وبالله أكتفي وما خاب ذو جد إذا هو حسبلا.

فالناظم $ جعل تأليفه هذا قسمين تبعا لمن تقدمه من المؤلفين في علم التجويد كالشاطبي والداني وابن الجزري رحمهم الله تعالى ورحمنا معهم: قسماً ذكر فيه الأحكام المطردة، وقسما ذكر فيه الأحكام المنفردة. فالمطرد هو الحكم الكلي الجاري في كل ما تُحُقِّقَ فيه شرطُ ذلك الحكم كالمد والقصر والإظهار والإدغام والفتح والإمالة ونحو ذلك. ويسمى هذا القسم عندهم بالأصول، وبالأمهات، وبالقواعد، وبالمطرد. والمنفرد هو غير المطرد، وهو ما يذكر في السور من كيفية قراءة كل كلمة قرآنية مختلَف فيها بين القراء مع عزو كل قراءة إلى صاحبها كتسكين راء **{قُرْبَةٍ}** في التوبة لقالون وضمها لورش ونحو ذلك، ويسمون هذا القسم بفرش الحروف، وسماه البعض بالفروع مقابلةً للأصول. والناظم $ لما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فترجم له بالبيت السابق ثم قال $: نص:

228. **(قَرَأَ وَهْوَ وَهْيَ بِالْإِسْكَانِ قَالُونُ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ)**

229. **(وَمِثْلُ ذَاكَ فَهْوَ فَهْيَ لَهْوَا وَلَهْيَ أَيْضاً مِّثْلُهُ ثُمَّ هْوَا)**

ش: **(قَرَأَ وَهْوَ وَهْيَ بِالْإِسْكَانِ)**، أي بإسكان الهاء منهما. **(قَالُونُ)** وحده دون ورش مطلقا. **(حَيْثُ جَاءَ)**، أي ورد لفظهما. **(فِي الْقُرْآنِ)**، أي ما وجد في القرآن الكريم من لفظ هو وهي ضميرَ رفع منفصل إذا اتصلا بالواو، نحو: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾ [البقرة: 28] ﴿**وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ**﴾ [هود: 42]. **(وَمِثْلُ ذَاكَ فَهْوَ فَهْيَ)**، أي إذا اتصلا بالفاء، نحو: ﴿**فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ**﴾ [النحل: 63]، ﴿**فَهِيَ خَاوِيَةٌ**﴾ [الحج: 43]. أو اتصلا باللام، ومثل لذلك بقوله: **(لَهْوَ)**، نحو: ﴿**لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ**﴾ [النحل: 126] احترازا من ﴿**لَهْوَ الْحَدِيثِ**﴾ [لقمان: 5] أو **(لَعِبٌ وَلَهْوٌ)**، أو **(لَهْوٌ وَلَعِبٌ)**؛ لأن الهاء فيه ساكنة للكل، لأنها ليست ضميرا، واللام فيه أصلية.

(وَلَهْيَ)، أي وكذلك ﴿لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: 64]. (أَيْضاً) مصدر آض يئيض إذا رجع، أي رجوعا إلى ما قلت أولا، يعني أن هذا اللفظ الذي سيُذْكَرُ حكمُه كحكم ما تقدم وهو إسكان الهاء من هو وهي إذا كانا بعد أحد هذه الأحرف المذكورة، وهي الواو والفاء واللام. (مِثْلُهُ)، أي مثل ما تقدم في الإسكان. (ثُمَّ هْوَ)، أي لفظ هو الواقع بعد ثم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الآية: 61] في سورة القصص، ولا نظير لها؛ لأن ثُمَّ لا توجد إلا قبل هو ولو وجدت قبل هي لسكنت، ويعلم من نسبة الإسكان لقالون وحده أن ورشا لا يُسْكِنُ بل يقرأ جميع ذلك على الأصل من ضم الهاء من هو، وكسرها من هي. وذكر صاحب تحصيل المنافع أنه ذُكِرَ عنه فيه الإسكانُ، فوجه الإسكان في هذه الألفاظ التخفيف؛ لأن الواو والفاء واللام لما كانت كل واحدة منها لا تستقل بنفسها نُزِّلَت منزلة الجزء مما اتصلت به فصار لفظُ هُوَ معها كعَضُدٍ ورَجُلٍ، ولفظ هي معها ككَتِفٍ وكَبِدٍ، والعرب يخففون هذين الوزنين أي وزن فَعُلٍ بفتح الفاء وضم العين وفَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين بتسكين وسطهما وهي لغة أهل نجد فيقولون عضْد في عضُد وكبْد في كبِد.

قال الشاعر:

رجْلان من ضبة أخبرانا أنا رأينا رجْلا عريانا.

يريد رجُلان من ضبة فأسكن الجيم. ووجه إسكان ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ حمْلُ ثُمَّ على الواو والفاء بجامع العطف والتشريك في الإعراب والمعنى، كما في النجوم الطوالع. وقال في القصد النافع إنه من باب إجراء المنفصل مجرى المتصل كإدغامهم يَد دَّاود وهو منفصل كما أدغموا ردَّ وهو متصل. قاله أبو العباس المهدوي، قال: وقد أجروا المنفصل مجرى المتصل فيما هو أبعد من ذلك انتهى. انظر القصد النافع. واعلم بأن محل إسكان الهاء من {ثُمَّ هُوَ} إذا وصلت هو بثم، وأما إذا وُقِفَ على ثم وابْتُدِئَ بهو فإن الهاء يضم عندئذ، إذ لا يتأتى الابتداء

بالساكن. قال ابن القاضي ملغزا بذلك:

ألا أيها الأستاذُ مقرئَ غربنا عالمَ سر الذكر في الوصل والوقف

فما كِلْمَةٌ من مذهب الحبر نافع على ما رواه عنه عيسى بلا خلف

بإسكانها في الوصل دون مرية وفي الابتدا بالضم حقا بلا زيف

وهذا صريح في الأماني ويسرها وفي درر جاء نصهم يشفي.

ثم أجاب بنفسه بقوله:

وثم هو تحت النمل ساكنا وفي الابتدا بالضم حقا بلا زيف.

ثم قال $: نص:

230. (وَفِي بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ الْبَاءَ قَرَأَهَا بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ)

ش: **(وَفِي بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ)**، أي وفي لفظ بيوت بصيغة الجمع، سواء نكرت أم عرفت بأل أو بالإضافة، نحو: ﴿**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ**﴾ [النور: 36]، ﴿**فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتاً**﴾ [النور: 59]، ﴿**بُيُوتِكُمْ**﴾ [آل عمران: 48]، ﴿**أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ**﴾ [النور: 59]، ﴿**بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ**﴾ [البقرة: 188]، ﴿**وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ**﴾ [البقرة: 188] ونحو هذا. **(الْبَاءَ)** بالنصب على الإشتغال، قال ابن مالك:

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافقٍ لما قد أظهرا.

(قَرَأَهَا)، أي قالون المذكور. **(بِالْكَسْرِ حَيْثُ جَاءَ)**، أي حيث ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم، سواء كان معرفا أم منكرا كما علم من نصه حيث أتى به منكرا ومعرفا. فوجه كسر قالون للباء من هذا اللفظ التخفيفُ؛ لاستثقال ضمة الياء بعد ضمة قبلها، مع مناسبة الكسرة للياء، وهي لغة معروفة. قال ابن مالك في الكافية:

وكســـر فـا فَـعـيـل أو فُـعـول أجـزه قـبـل الـيـاء كـالسّـيـول.

ويكفي في الرد على من أنكرها ثبوتها عن قالون فقط، فكيف وقد وافقه ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وشعبة عن عاصم، وأما حفص وورش وأبو عمْرو البصري فقد قرءوا بالضم على الأصل، وخص قالون لفظ البيوت دون الغيوب والجيوب والعيون والشيوخ لكثرة دوره في القرآن الكريم

قال: في الدرة المضيئة:

والكسـرة في البيوت للمجانسـه وأصـلها الضـم بلا مخـالفـه.

فإن قيل يلزم على الكسر الخروج من كسر إلى ضم وهو ثقيل فالجواب: أنه ليس كذلك لعروض الكسر، فلا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم.

ثم قال $: نص:

231. (وَاخْـتَـلَـسَ الْـعَـيْـنَ لَـدَى نِـعِـمَّـا وَفِـي الـنِّـسَـاءِ لَا تَـعَـدُّوا ثَـمَّـا)

232. (وَهَـا يَـهَـدِّي ثُـمَّ خَـا يَـخَـصِّـمُـونْ إِذْ أَصْـلُ مَا اخْتُلِسَ فِي الْكُلِّ السُّكُونْ)

ش: (وَاخْتَلَسَ) هو أي قالون. (الْعَيْنَ)، أي حركتَها. وأصل الاختلاس الاختطاف بسرعة، ومنه اختلس الذئب الشاة إذا اختطفها، ومنه أيضا **"لا قطع في الخلسة"** وهو ما يخطف في السوق. والمراد به هنا اختطاف حركة العين بحيث يأتي القارئ بأكثرها ويترك بعضها، بخلاف الروم، فالذاهب فيه من الحركة أكثر من الباقي، وقد حد بعضهم الذاهب من الحركة في الاختلاس بالثلث والباقي منها بالثلثين، بعكس الروم، فالذاهب منها فيه ثلثان والباقي منها ثلث واحد، ولا يضبط ذلك إلا بالمشافهة والأخذ من العارفين بهذا الفن انتهى. انظر كلا من الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع. والاختلاس ضده الإشباع الذي هو إتمام الحركة من غير إسراف حتى لا يتولد عنها حرف من جنسها، ويرادف الاختلاسَ عند القراء الإخفاء، ولذلك عبروا بكل منهما عن الآخر، وربما عبروا

بـالإخفـاء عن الروم انتهى. انظر النجوم الطوالع. (لَـدَى)، أي في. (نِعِمَّـا) في البقرة من قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 270] وفي النساء من قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النسـاء: 57]. (وَفِي النَّسَـاءِ لَاتَعَدُّوا)، أي واختلس أيضـا حركة العين من قوله تعالى: {لَا تَعَدُّوا فِي السَّـبْتِ}. (ثَمَّا)، أي هناك، في سورة النساء. وثَمَّ بفتح الثاء ظرف مكاني يدل على البعد. ابن مالك في الألفية:

وبـهـنـا أو هـاهـنـا أشـــر إلـى داني المكـان وبـه الكـاف صـلا
فـي الـبـعـد أو بـثـم فـه أو هـنـا أو بـهـنـالـك انـطـقـن أو هـنـا.

(وَهَا يَهَدِّي)، أي واختلس أيضـا حركة هاء {يَهَدِّي}، من قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ﴾ [الآية: 35] في سـورة يونس. (ثُمَّ خَا يَخَصِّـمُونْ) من قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ئى فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾ [الآية: 48-49] بيس، ثم علل وجه اختلاس قالون لهذه الكلمات بقوله: (إِذْ أَصْـلُ مَا اخْتُلِسَ) من الحركات (فِي الْكُلِّ)، أي في جميع الكلمات المتقدمة. (السُّـكُونْ) فاختلس قالون هذه الحركات المذكورةَ لينبه على أصـلها، إلا أن التعليل تابع للرواية، فَنِعِمَّا أصـلها مركبة من "نعم" التي هي فعل جامدة لإنشاء المدح و"ما" التي هي اسم موصول. وللعرب في نعم قبل اتصـالها بـــ"مَا" أربع لغاة، هي: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين. ونَعْمَ بفتح النون وسـكون العين. ونِعِمَ بكسـر النون والعين معا. ونِعْمَ بكسـر النون وسـكون العين، وهذه اللغة الرابعة هي أفصـح هذه اللغاة، ولذا اتفق القراء عليها في نعم المجردة عن "مـا" كقولـه تعـالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: 29] فلما اتصلت بها "ما" سكنت ميمها لتدغم في الميم بعدها وكسرت العين للتخلص من التقاء السـاكنين، وقد أشـبع ورش حركتها على الأصـل. ويَهَدِّي أصـلها يهتدي، فأدغمت التاء في الدال بعد إسـكانها وألقيت حركتها على الهاء قبلها، فاختلسـها قالون تنبيها على الأصل، وأشبعها ورش ويَخَصِّمُونَ أصلها يختصمون، أدغمت

تاؤها في الصاد بعد أن سكنت وألقيت حركتها على الخاء قبلها، فاختلسها أيضا قالون تنبيها على الأصل وأشبعها ورش. وتَعَدُّوا أصلها تعتدوا أدغمت تاؤها في الدال بعد أن سكنت وألقيت حركتها على العين قبلها، فاختلسها قالون تنبيها على الأصل وأشبعها ورش انتهى. واعلم بأن الناظم $ اقتصر على الاختلاس لقالون في الألفاظ الأربعة تبعا لجماعة، منهم الشاطبي، وكان من حقه أن يذكر له الإسكان فيها أيضا؛ لأنه هو الذي ذكر الداني في التيسير وجعله هو النص حيث قال فيه: وبذلك ورد النص. ونص في بعض كتبه على الوجهين ثم قال: والإسكان آثر، والإخفاء أقيس. والإسكان رواية العراقيين قاطبة عنه ولا يعرف الاختلاس إلا من طرق المغاربة ومن تبعهم كالمهدوي والشاطبي، مع أن الإسكان في التيسير ولم يذكره الشاطبي. وقال المحقق ابن الجزري في كتابه النشر: والوجهان صحيحان غير أن النص عنهم بالإسكان. وفي النجوم الطوالع أنه المقدم أداء. وقال في حلية المسامع: وظاهر كلام الداني وابن الجزري أن الإسكان أشهر رواية وإن كان الاختلاس أقيسَ. انتهى. ورواية الإسكان ترجح ما ذهب إليه بعض النحويين من أن جمع الساكنين في الوصل إذا كان الثاني مدغما ــ كما هنا ــ أو الأول حرف مد ــ كما في محياي- على قراءة نافع جائز، أما إذا كان الأول حرف مد والثاني مدغما ـــ كما في حاد ـــ فجائز اتفاقا وهو المسمى بجمع الساكنين على حده فإن لم يكن الأول حرف مد ولا الثاني مدغما امتنع في غير الوقف وهو المسمى بجمع الساكنين على غير حده. وهذا الذي ذكرنا هو المشهور، ولو سلمنا جدليا باتفاق النحويين على منع جواز ما ذكر أنه جائز من اجتماع الساكنين في الوصل لم يمنعنا اتفاقهم من القراءة به؛ لأن القراءة منقولة بالتواتر عن أفصح العرب بالإجماع، وهو سيدنا محمد ﷺ. قال ابن الحاجب ما حاصله: إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن من ثبتت عصمته من الغلط، ولأن القراءة تثبت تواترا،

وما نقله النحويون فآحاد، ثم إنه لو سلم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى، وأيضا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين. وقال الإمام الفخر الرازي ما حاصله: أنا شديد العجب من النحويين إذا وجد أحدهم بيتا من الشعر ولو كان قائله مجهولا يجعله دليلا على صحة القراءة وهو فَرِحٌ به، ولو جعل القراءة دليلا على صحة وروده كان أولى. وقال الإمام السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو: فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترا، أم آحادا، أو شاذا. ثم قال: وكان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا طعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية، وقد رد المتأخرون منهم كابن مالك على من عاب عليهم بأبلغ رد، واختار ما وردت به قراءتهم في العربية وإن منعه الأكثرون انتهى. انظر النجوم الطوالع.

ثم قال $: نص:

233. (وَأَنَا إِلَّا مَدَّهُ بِخُلْفِ وَكُلُّهُمْ يَمُدُّهُ فِي الْوَقْفِ)

ش: (وَأَنَا إِلَّا) ثلاث مرات: في كل من الأعراف، والأحقاف، والشعراء. (مَدَّهُ)، أي قالون أي أثبت فيه حرف المد الذي هو الألف. (بِخُلْفٍ)، أي مع خلاف عنه أي عن قالون في الإثبات المذكور من طريق أبي نشيط، وعلى وجه الإثبات يجري فيه قوله السابق: والخلف عن قالون في المنفصل وشهر الثعاليبي وصاحب تحصيل المنافع قصره أي حذف الألف بالكلية وتبعهما في ذلك إدوعيشي في أخذه حيث قال:

وبسقوط المد أخذنا جرى فاحفظ نظامي واقتف المحررا

وقال في النجوم الطوالع إن إثبات الألف مقدم في الأداء، وهذا الخلاف الذي

ذكره هنا نص عليه الداني في رواية أبي نشيط عن قالون فقال: وقد اخْتُلِفَ علينا في إثبات الألف وحذفها في حال الوصل في قوله: ﴿إِنَ اَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الآية: 188] في الأعراف، والشعراء، ﴿وَمَآ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الآية: 8] في الأحقاف فأقرأني أبو الفتح ذلك بالوجهين، ثم أسند عن أبي الحسن طاهر بن غلبون إلى ابن الأشعث عن أبي نشيط عن قالون بإثبات الألف، وأسند عن أبي عبد الله بن محمد العبدري إلى ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون بحذف الألف، قال: وكذلك أقرأني أبو الحسن، وبالوجهين آخذ في ذلك. وفهم من نسبة الخلاف في المد لقالون وحده أن ورشا لا يمدها أي لا يثبت فيها الألف، وهو كذلك، فإن لم تقع بعدها همزة مكسورة فلا خلاف بينهما في حكمها إما بإثبات الألف وإما بحذفها، وذلك بحسب ما يقع بعدها فإذا وقعت بعدها همزة مضمومة نحو: ﴿أَنَآ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: 257]، ﴿اَنَآ أُنَبِّئُكُم بِتَاوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: 45] أو مفتوحة نحو: ﴿وَأَنَآ أَعْلَمُ﴾ [الممتحنة: 1]، ﴿أَنَآ ءَاتِيكَ بِهِۦ﴾ [النمل: 40] فيثبتان الألف باتفاق منهما، وحكم المد في ذلك على ما تقدم في باب المد من التفصيل في الخلاف في المد المنفصل عن قالون وعدمه عن ورش. وإن وقع بعدها غير همز نحو: ﴿اَنَا وَمَنِ إِتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: 108] ﴿أَنَا رَبُّكُمُ﴾ [النازعات: 24] فلا خلاف بينهما في حذف المد أي الألف، وهو القياس؛ لأن الألف إنما جيء بها لبيان الحركة في الوقف كما جيء بهاء السكت في الوقف، والاسم منه ـــ أي "أنا" ـــ الهمز والنون لا غير، كما هو مذهب البصريين، فالحاجة إلى الألف إنما هي في الوقف لبيان الحركة، ومن العرب من يجعلها اسما بكامله، وهو مذهب الكوفيين. فوجه إثبات ألفها في موضع وحذفه في موضع آخر الجمع بين اللغتين، وخص نافع إثبات الألف في لفظها الواقعِ بعدها همز مفتوح أو مضموم ليباعد بين الهمزتين؛ لأن تقاربهما فيه ثقل يقرب من اجتماعهما، ونعني بالهمزتين الهمزةَ من أنا والهمزةَ التي هي أُولى الكلمة التي بعدها مفتوحة كانت أو مضمومة. قال في التحفة ناظما للخلاف

في أصلها:

وسبب الخلاف حرف الألف هل هو من نفس أنا أو نيِّف
ألهمز والنون لدى البصريِّ ضميره والكل للكوفيِّ

ثم ذكر حكمه في الوقف فقال: **(وَكُلُّهُمْ)**، أي كل القراء. **(يَمُدُّهُ)**، أي يثبت ألفه من غير زيادة على الطبيعي. **(فِي الْوَقْفِ)**، أي في حالة الوقف، ولا فرق فيه بين ما بعده همزة أو غير همز. قال سليمان بن عيسى التيجاني:

وكلهم لنافع مدوا أنا لفتح همز أو لضم كأنا
أدعوكم خلف لقالون جرى في أنا إلا قصره قد شهرا
وورشهم بالقصر ثم لْتَقِفِ في كل ذاك لهمُ بالألِفِ.

وقال آخر:

مد أنا من قبل همز انفتح أو همزةٍ مضمومة قد اتضح
وقبل غير همزة أو همزة مكسورة مد أنا لم يثبت.

وقال التازي:

وأنا إلا مُدَّ باضطراب وصلا لعيسى عن ذوي الألباب
بالحذف جاء الحَلَوَانِي ورعى أبو نشيط عنه وجهين معا
بالقصر والمد قرأ الدانيُّ والحذف عنه رجح المكيُّ
وقيل إن المد في التيسير هو اعتماد الحافظ الأثير
وابن شريح جاء بالحذف كما ورش أتى والمد ما جاء عنهما.

ثم قال $: نص:

234. **(وَسَكَّنَ الرَّاءَ التِي فِي التَّوْبَهْ مِن قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ قُرْبَهْ)**

ش: **(وَسَكَّنَ)**، أي قالون الذي هو صاحب الباب. **(الرَّاءَ التِي فِي)** سورة

(التَّوْبَهْ) وهي سورة براءة، وسميت بالتوبة لذكر التوبة فيها، ثم بين تلك الراء بقوله: (مِن قَوْلِهِ عَزَّ)، أي غلب وقهر فهو عزيز. فالعزة من صفات الجلال، أو معنى عز أنه عزيز الوجود بحيث لا يوجد له نظير ولا مثيل فهي من صفات السلوب. (وَجَّل)، أي عَظُمَ ذاتا وصفة. فالعظمة من الصفات الحميدة الجامعة ومن ذلك اشتق اسمه العزيز الجليل. قال بعضهم: العزيز أي المنيع الذي لا يدركه طالبوه ولا يفوته هاربوه. وقيل هو الذي لا يجري عليه سلطان. وقيل معناه الذي هو أعز من أن تدركه الظنون وتلحقه في العاجل العيون. وأما الجليل فقيل هو الذي جَلَّ عن مشابهة خلقه ولا يبلغ أحد كُنْهَ حقيقته. (قُرْبَهْ)، أي من قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْۖ﴾ [التوبة: 100] أي مقربة لهم من الله تعالى، وضَمَّ ورشٌ الراء المذكورة. وضَمُّ الراء هنا وإسكانها لغتان. قاله أبو العباس المهدوي. قال: والأصل الضم. قلت: فسكنها قالون تخفيفا كما تسكن التاء من كُتُبٍ، والسينُ من رُسُلٍ. ويُحتمَلُ أن يكون كلٌّ منهما أصلا، أو أن يكون الضم أصلا والإسكان تخفيفا، أو أن يكون الإسكان أصلا والضم إتباعا لضمة القاف انتهى. انظر النجوم الطوالع. وفي تحصيل المنافع للشيخ السملالي الكرامي أنه رُوِىَ عن قالون إسكان الراء من ﴿عُرُباً اَتْرَاباًۙ﴾ [الآية: 39] في سورة الواقعة ذكره أبو عمرو في التعريف من رواية إسماعيل القاضي عن قالون. انظر تحصيل المنافع.

ثم قال $: نص:

235. (وَلِأَ هَبْ هَمَزَهُ وَاللَّائِي مَعَ لِئَلَّا فِي مَكَانِ الْيَاءِ)

ش: (وَلِأَهَبْ) من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمٗا زَكِيّٗاۖ﴾ [الآية: 18] في سورة مريم. (هَمَزَهُ)، أي قالون أي حقق همزة هذه الكلمة. (وَاللَّائِي)، أي وكذلك اللائي حقق همزتها أيضا، وقد وردت في القرآن الكريم في أربعة مواضع لا غير، وهي: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تَظَٰهَرُونَ مِنْهُنَّ﴾ [الآية:

4] في الأحزاب و ﴿إِلَّا أَبِيٓ وَلَدۡنَهُمۡۖ﴾ [الآية: 2] في المجادلة ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الآية: 4]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [الآية: 4] كلتاهما في سورة الطلاق. (مَعَ لِئَلَّا) فإنه يقرأ فيها بهمزة محققة، نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ [الحديد: 28] ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾ [البقرة: 149]. (فِي مَكَانِ الْيَاءِ) لورش في الثلاثة. وهذا الحكم الذي ذكره عن قالون فى هذه الكلمات الثلاث مسلم به في {لِئَلاَّ} وفي {اللَّائِي}. وأما {لِأَهَبَ} فقد روى عنه بالهمز وبالياء كما نص عليه الداني في التيسير واقتصر الناظم على الهمز، وذكر فيه الشاطبي الوجهين، وكذلك الإمام الضباع في نظمه: "السر المصون في رواية قالون" حيث قال: "ولأهب بالياء بخلف فاعلما.. إلخ". وكلا الوجهين مقروء به، والمقدم أداء الهمز، وفهم من نسبة الهمز لقالون وحده أن ورشا لا يهمز، بل يقرأ الألفاظ الثلاثة بالياء الخالصة، وهو كذلك في {لِئَلَّا} وفي {لِأَهَبَ}. أما اللائي فاختلف فيه عنه فذهب أبو العباس المهدوي وأبو محمد مكي والإمام ابن شريح إلى إبدال همزه لورش ياء خالصة مكسورة وهو المفهوم من كلام الناظم، بل صريحه؛ لقوله: "في مكان الياء أي المقروء بها لورش في الألفاظ الثلاثة، وذهب الداني إلى تسهيل همزه لورش بين بين وقال إنها لغة الفصحاء من العرب، وهو الذي اقتصر عليه الشاطبي، لقوله: وكالياء مكسورة لورش إلخ، وهو المقروء به عندنا، وعليه فيجوز في ألفها في حالة الصلة وجهان: الطول والقصر لوقوعه قبل همز مغير بالتسهيل، كما صرح بذلك الداني، ولدخوله في قول الناظم السابق: والخلف في المد لما تغيرا..إلخ.

وما ذكر من الخلاف في اللائي لورش إنما هو في حالة الصلة، وأما إذا وُقِفَ عليها فالاتفاق أنها تكون بياء ساكنة، سواء كان على وجه البدل أم على وجه التسهيل، إلا أنه على وجه التسهيل يجب الإشباع؛ لأن الياء حينئذ تختص بالوقف وسكونه لازم، إذ لا حركة في الوقف، والياء لا توجد إلا في حالته، فالتسهيل لا يمكن في الوقف؛ لعدم إمكان الاعتماد على الهمز المسهل بين بين

لامتزاجه بغيره، وأما على وجه البدل فليس له في الصلة إلا القصر وأما في الوقف فيدخل في قوله السابق: ولسكون الوقف، فيجوز فيه الوقف بالطول والقصر والتوسط. واعلم بأن المشهور والمقروء به عندنا في اللائي لورش التسهيل بين بين، تمشيا مع قول الداني. قال إدوعيشي في أخذه:

ومذهب الداني بالتسهيل لورشهم في اللائي عن دليل
وأخذنا موافق للداني إذ كان ذا حفظ وذا إتقان

وقال التازي:

واللائي عن ورش بتسهيل ذكر وقيل بالياء وأول شهر
وإن وقفت فقفن بالياء له بلا شك ولا مراء

وذيله أحمد بن عمر العيشي بقوله:

لأجل أن الهمزة المسهله تسكينها قد منعته النقله
فغلبت جماعة الأداء لأجل ذا جانب حرف الياء
فصيروا الهمزة ياء خالصه في الوقف فادعون لمن قد لخصه.

ولابن القاضي:

وقف بيا لورشهم في اللائي واهمز لقالون بلا امتراء.

وقال آخر أيضا:

واللائي بالتحقيق لابن مينا في حالتيه صاح خذ تبينا
والمصري في الصلة بالتسهيل يقفها بالياء عن دليل.

وذكر في تحصيل المنافع أن لورش في اللائي وجها ثالثا وهو تحقيق همزه حيث وقع صلة ووقفا وقال إنها رواية الأصبهاني عنه.

واللائي أصلها اللائي بياء ساكنة بعد الهمزة فحذفت تلك الياء استغناء بكسر

الهمزة قبلها فقرأها قالون بالهمز على الأصل، وقرأها ورش بما تقدم من الخلاف عنه من تسهيلها بين بين أوإبدالها ياء خالصة. ووجه قراءة **{لِأَهَبَ}** بالهمز أنها مضارع مبدوء بهمز المتكلم وفاعله ضمير المتكلم وهو جبريل غ وإسناد الهبة له مجازيٌّ؛ لأن الواهب في الحقيقة هو الله جل وعلا، ويحتمل أن يكون محكيا بقول محذوف أي قال: لأهب لك فيكون ضمير لأهب عائدا على الرب تعالى والإسناد حينئذ حقيقي. ووجه قراءتها بالياء أنها مضارع مبدوء بياء الغيبة وفاعله ضمير مستتر تقديره، هو ضمير عائد على الرب تبارك وتعالى أي ليهب لك ربك الذي استعذت به مني؛ لأنه هو الواهب حقيقة. ويحتمل أن يكون الياء بدلا من الهمزة لانفتاحها بعد كسرة ورسمت بالألف في القراءتين، بخلاف **{اللَّائِي}** و**{لِئَلَّا}** فقد رسمتا بالياء، فأما **{لِئَلَّا}** فأصله لِأَن لَّا، فأدغمت النون في اللام فرسمت بالياء على مراد الوصل والتخفيف كما رسمت **{خَاطِئَةٌ}** و**{مُلِئَتْ}** فحققها قالون على الأصل، وأبدلها ورش على القياس؛ لوقوع الهمزة فيها مفتوحة بعد كسرة. قاله أبو العباس المهدوي. وقال أبو محمد: فَهِيَ بمنزلة الثانية من ﴿مِنَ **ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ**﴾ [البقرة: 281] واعتدادا باللام وبحركتها فسهل الهمزة على حكمها، وخصه بالبدل دون فئة ومائة ونحوهما لوقوع همزه أول الكلمة فأشبه الهمزَ الواقعَ فاءَ الكلمة الذي يبدله ورش، ولم يبدل **{بِأَيِّيكُمْ}** مع أنها مثل **{لِئَلَّا}** في ذلك؛ لاختلافهما في الرسم، فـ**{لِئَلَّا}** مرسومة بالياء و**{بِأَيِّيكُمْ}** مرسومة بالألف.

ثم قال $: نص:

236. (ثُمَّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُوا سَاكِنَا وَلْيَتَمَتَّعُوا وَأَوْءَابَاؤُنَا)

ش: قوله: **(ثُمَّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُوا سَاكِنَا)** معناه وقرأ قالون الذي هو صاحب الباب لام ﴿**ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ**﴾ [الآية: 15] ولام ﴿**ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ**﴾ [الآية: 27] كلتاهما بالحج. **(سَاكِنَا)**، أي حال كونه ساكنا. **(وَلْيَتَمَتَّعُوا)** قرأ لامها بالسكون

أيضا، وهي في سورة العنكبوت. **(وَأَوْ ءَابَاؤُنَا)**، أي وقرأ أيضا واو ﴿**أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ**﴾ في كل من سورة والصافات وسورة الواقعة لا غير بإسكان الواو التي بين الهمزتين، ويفهم من كلامه أن ورشا لا يسكن ما ذُكِرَ بل يَكسِرُ اللام في المواضع الثلاثة ويفتح الواو من **{أَوَ آبَاؤُنَا}** في السورتين، وهو كذلك، ولا يجوز الوقف على واو **{أَوْ آبَاؤُنَا}** لو رش ويجوز عليه لقالون. وقد ألغز بذلك ابن القاضي فقال:

وما كلمة في الذكر جاءت لورشهم وقالون وصلا بالخلاف لهم يجري
وقد منعوا وقفا عليها لورشهم وعيسى يجوز الوقف فيها له فادرِ.

فأجاب نفسه $ بقوله:

جوابك في اليقطين والمزن واردا بكلمة أو آباؤنا عند من يدري.

وما ذكرنا من التحريك لورش في واو **{أَوَ آبَاؤْنَا}** هو طريق أبي يعقوب الأزرق عنه. وأما طريق الأصبهاني فهي إسكان الواو ثم نقل حركة الهمز إليه.

قال في القول الأصدق فيما خالف فيه الأصبهاني الأزرق:

ألحق بباب النقل أو ءاباؤنا فانقله إذ في السورتين سكنا.

وقال بعضهم أيضا:

في واو أو آباؤنا خلف عزى لورشنا فهاكه في رجز
فقيل بالفتح وبالتحقيق وهو الذي شهر في المنطوق
وقيل بالإساكن مثل عيسى وقيل بالنقل فكن رئيسا.

واتفقا أي ورش وقالون على إسكان اللام مع الواو في غير ﴿**وَلِيَتَمَتَّعُواْ**﴾ [العنكبوت: 66]، نحو: ﴿**وَلْيُومِنُواْ بِيَ**﴾ [البقرة: 185]، ﴿**وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ**﴾ [البقرة: 281]، ﴿**وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ**﴾ [الحج: 27]، ونحوه، واتفق القراء كلهم على إسكان اللام مع الفاء نحو: ﴿**فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِى**﴾ [البقرة: 185]،

﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: 15]، ﴿فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ﴾ [الحج: 15]، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾ [النور: 61] ونحو هذا. فوجه كسر اللام فيما تقدم أنها لام الأمر والأصل فيها الكسر بدليل كسرها إذا لم تُسبق بواو أو فاء أو ثم. ووجه إسكانها التخفيف لتوسطها باتصال أحد الحروف الثلاثة بها إلا أن الواو والفاء أشد اتصالا بها من ثُمَّ لعدم استقلالهما حتى صارا كأنهما بعضُ حروف الكلمة، بخلاف ثُمَّ فإنها كلمة مستقلة، والفاء أشد اتصالا من الواو لاتصالها لفظا وخطا والواو منفصلة خطا، فلهذا اتفق القراء على إسكان اللام مع الفاء واختلفوا في إسكانها مع الواو وثم. وكسرُ اللام هنا وإسكانُها لغتان للعرب. ووجه كسر اللام في بعض المواضع وإسكانها في البعض الآخر الجمع بين اللغتين تنبيها على جوازهما مع اتباع الأثر. ووجه إسكان الواو من {أَوَآبَاؤُنَا} أنها واو أَوْ العاطفةِ. ووجه فتحها أنها وحدها حرف عطف والهمزة قبلها همزة الاستفهام الإنكاري، أي الإنكار للبعث بعد الموت، تقدمت على واو العطف؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: 37] ﴿۞أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الروم: 8] ونحو هذا.

ثم قال $: نص:

237. (وَاتَّفَقَا بَعْدُ عَنِ الْإِمَامُ فِي سِينِ سِيئَتْ سِيءَ بِالْإِشْمَامِ)

238. (وَنُونِ تَامَنَّا وَبِالْإِخْفَاءِ أَخَذَهَا لَهُ أُولُو الْأَدَاءِ)

ش: (وَاتَّفَقَا)، أي ورش وقالون. (بَعْدُ)، أي بعد ما ذكر من الأحكام المتقدمة المنسوبة إلى قالون وحده من أول الفرش إلى هنا. (عَنِ الْإِمَامِ) نافع (فِي سِينِ سِيئَتْ) {وُجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ} بسورة الملك، وسين (سِيءَ) {بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعاً} في كل من سورة هود وسورة العنكبوت. والأصل فيهما سُوِءَ، على وزن فُعِلَ فِعْلٌ ماض لم يسم فاعله كضُرِبَ وقُتِلَ فاستُثْقِلَت الكسرةُ على الواو فنقلت إلى السين بعد أن حذفت ضمتها فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

قوله: (بِالْإِشْمَامِ)، أي على الإشمام فالباء هنا بمعنى على، أي اتفقا على

الإشمام في سين **{سِيئَتْ وُجُوهُ}** و**{سِيءَ بِهِمْ}**. والإشمام فيهما هو المعروف عند التجويديين بالإشمام الصوتي، وحقيقته: أن تَلْفِظَ بأول الفعل محركا بحركة تامة مركبة من حركتين، هما: الضمة والكسرة وجزءُ الضمة مقدم في النطق وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر هذا هو الصواب ومن قال خلافه فكلامه إما مؤول وإما باطل لا تجوز به القراءة كما في النجوم الطوالع. وفي تحصيل المنافع أنه ضم الشفتين عند أول النطق بالسين من أوله إلى آخره وقيل إنما يكون الإشمام بعد السين فتختلط كسرة السين بالضمة فيكون الإشمام في حال النطق بعد السين، وعلى هذا فهو إشارة بالعضو خاصة مع إخلاص الكسرة، وعلى القول الأول وهو المشهور فالإشمام هنا يطلق على الروم لأنه يسمع ويرى وفيه النطق ببعض حركة الضم وهذا هو مذهب البصريين انتهى كلامه انظر تحصيل المنافع. وقال في القصد النافع: وحقيقة الإشمام في ذلك أن تنحو بالكسرة نحو الضمة التي كانت على السين ثم تتبعها الياء الساكنة فتنحو بها نحو الواو ليتمكن النطق بذلك فتكون إذ ذاك حركةً بين حركتين، لا كسرةً خالصةً ولا ضمةً خالصةً هكذا قال الحافظ أبو عمرو الداني فيكون على هذا يسمع ويرى، فيسمع حين يخالط الكسرُ الضمَّ، ويرى حين يُنْحَى بالياء نحو الواو. انظر القصد النافع. وقال في النجوم الطوالع: والإشمام هنا غير الإشمام في باب الوقف؛ لأن الإشمام هنا في الحرف الأول، وفي الوصل، وفي الوقف، ويسمع، وحرفه متحرك. بخلاف الإشمام المذكور في باب الوقف فإنه في الحرف الأخير، وفي الوقف فقط، ولا يمسع، وحرفه ساكن. وعبر المتأخرون من القراء كالداني والشاطبي وأكثر النحاة عن هذا المعنى المذكور هنا بالإشمام، وعبر بعضهم بالروم، وبعضهم بالإمالة. قال بعضهم معرفا لحقيقة الإشمام:

الإشمام شوب ضمة لكسرةِ وقدِّمَن في اللفظ جزءَ ضمةِ
وجزءَ كسرة وهو الأكثر أخِّرْهُ فاحفظن ما قد ذكروا.

وقال أبو بكر القرطبي في أرجوزته:

فلتنح نحو الضم بالكسر ولا تعد الذي في نحو ذاك أصلا

حتى تُرَى الحركةُ الْمُشَمَّهْ من بين كسرة وبينِ ضَمَّهْ.

وفائدة هذا الإشمام التنبيه على حركة السين الأصلية وهي الضمة كما قدمنا. والإشمام لغة عامة أسد، وقيس، وعقيل. وبهذه اللغة قرأ نافع في **{سِيئَتْ}** و**{سِيءَ}**، وقرأ أكثر القراء بالكسر الخالص من غير إشمام، وهي قراءة نافع في غير **{سِيئَتْ}** و**{سِيءَ}** كـ**{قِيلَ}** و**{غِيضَ}** و**{حِيلَ}** و**{جِيءَ}**. وهي لغة قريش وكنانة. وهناك لغة ثالثة لبعض العرب تحذف كسرة الواو من أصل سِيءَ، لأن أصلها سُوِءَ بوزن فُعِلَ كما تقدم، وتَضُمُّ الحرفَ الأول ضما خالصا وتمده بذلك الواو فتقول سُوءَ، وقُولَ، وغُوضَ، وجُوءَ، وحُولَ، إلى آخره، ولم يُقْرَأْ بها في المتواتر، لكنها مسموعة في الشعر. قال الشاعر:

حُوكَتْ على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشاك.

وقال آخر:

ليت وهل ينفع شيئا لَيْتُ ليتَ شبابا بُوعَ فاشتريْتُ.

وإلى هذه اللغاة الثلاث أشار ابن مالك في ألفيته في باب النائب بقوله:

واكسر أو اشمم فا ثلاثِيٍّ أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل.

وخص نافع **{سِيئَتْ}** و**{سِيءَ}** بالإشمام دون غيرهما كـ**{قِيلَ}** و**{حِيلَ}** ونحوهما جمعا بين اللغتين مع اتباع الأثر ونقل الرواية. **(وَنُونِ تَامَنَّا)**، أي واتفق ورش وقالون أيضا على الإشمام مع الإدغام في نون تامننا من قوله تعالى: ﴿**مَا لَكَ لَا تَامَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ**﴾ [الآية: 11] بيوسف، والإشمام هنا غير الإشمام المتقدم في سين **{سِيئَتْ}** و**{سِيءَ}**، بل هو أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت بعد إسكان النون الأولى وإدغامها في الثانية إدغاما تاما وقبل استكمال

التشـــديد، أي قبل تمام النطق بالنون الثانية، فهو هنا كالإشـــمام في الوقف. انظر النجوم الطوالع. وفي كل من الغيوث الهوامع وتحصـــيل المنافع أن هذا الإشـــمام فيه ثلاث روايات، هي: أن يكون قبل النطق بالنون. أو أن يكون مع النطق بالنون وهو أعســـر الروايات. أو أن يكون بعد النطق بالنون وهو أيســـرها. وقال في تحصيل المنافع: والمشهور أن الإشمام ضمُّ الشفتين بعد فتح الميم بمقدار النطق بالنون ثم تفتح نطقك بالنون في حال كونها مشددة، وهذا مما لا يشار إليه بالكلية ولا يحقق إلا بالمشـــافهة عند النطق بالتلاوة؛ لأن القراءة ســـنة متبعة لا تؤخذ إلا من أفواه الرجال. انظر تحصـــيل المنافع. فوجه الإشـــمام في نون **{تَأْمَنَّا}** الدلالةُ على حركة المدغم للفرق بين إدغام ما كان محركا وما كان ســـاكنا، لأن أصـــلها تَأْمَنُ فعل مضـارع مرفوع بحركة ظاهرة و"نا" مفعول به، فسكنت النون الأولى تخفيفا وأدغمت في الثانية؛ لثقل توالي نونين، فبقي مع إدغامها الإشـــمام للدلالة على حركتها كما قدمنا. وفيها وجه آخر أشـــار إليه الناظم بقوله: **(وَبِالْإِخْفَاءِ)** وحقيقتُه أن ينطق القارئ بضـــمة النون الأولى مختلِســـاً لها ويفتح الثانية مخففة واحذر من التشـــديد فليس إلا الإظهار كما في الغيوث الهوامع وقد نســـبه لأحمد العيشي والجعبري. ثم قال: وهو ـــ أي الإخفاء ـــ هو الذي عليه الأكثر من أهل الأداء واختاره الداني وقال إنه أوجه وإنَّ عليه أكثرَ العلماء وإنه الصـــواب. ووجهه ثقل الضـــمة فخففت بالإخفاء؛ لأنه أدل على حركة النون الأولى من الإشـــمام لبقاء بعض الحركة معه. **(أَخَذَهَا لَهُ)**، أي لنافع. **(أُولُو الأَدَاءِ)**، أي أهل التجويد وأصحابُه، وهذا هو المستعمل المشهور. قال في القصد النافع: قال أبو عمرو الداني: وإلى القول بالإخفاء في ذلك ذهب أبو حاتم سهل بن محمد وجماعة من النحويين قال: وحكاه اليزيدي عن العرب أيضـــا نصـــا وبه قال أبو بكر بن مجاهد وفلان وفلان وذكر جماعة كثيرة من أهل الأداء وذكر أن الإشمام في ذلك مذهب أبي عبد الله محمد بن جرير الطبري ومحمد بن علي وعبد الباقي بن

الحسن وجماعة من النحويين أيضا. قلت: وفيها وجه ثالث وهو الإدغام الخالص من غير إشمام ولا إخفاء كما في سراج القارئ لابن القاصح شارح الشاطبية عند قول الشاطبي: "وتامننا للكل يخفى مفصِّلَا، و أدغم مع إشمامه البعض عنهمُ.. إلخ" فهذا شطر من آخر بيت وشطر آخر من أول بيت آخر ذكر فيهما الشاطبي حكم تامننا لكل القراء قال في سراج القارئ عند شرحه لهذين الشطرين ما نصه: أخبر أن كل القراء يعني السبعة قرءُوا، ﴿**مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا**﴾ [يوسف: 11] بإخفاء حركة النون الأولى، أي بإظهار النون واختلاس حركتها ثم قال مفصِّلا، يعني أن الإخفاء يفصل إحدى النونين عن الأخرى، بخلاف الإدغام، ثم أخبر أن بعض أهل الأداء كابن مجاهد أدغم النون الأولى في الثانية مع إشمام الضم عنهم أي عن السبعة. وهذا الوجه ليس في التيسير. وهذا الإشمامُ كالإشمامِ في الوقف، وهو ضم الشفتين من غير إحداث شيء في النون. وفي كلام الناظم إشارة إلى وجه ثالث وهو الإدغام الصريح بدون إشمام؛ لأنه لَمَّا قال: "وأدغم مع إشمامه البعض عنهمُ" دل على أن البعض الآخر أدغم من غير إشمام. فهذه ثلاثة أوجه قرأنا بها لكل واحد من السبعة، وهذا الوجه ليس في التيسير أيضا، ونص ابن جبارة على الأوجه الثلاثة. انتهى كلامه انظر سراج القارئ لابن القاصح.

وقال في غيث النفع: إن هذا الوجه أي الإدغام الخالص من غير إشمام ولا روم لم يُرْوَ عن أحد من الأئمة السبعة إلا من طُرُقٍ ضعيفة، نعم هي قراءة أبي جعفر. انتهى كلامه. ومثله في الغيوث الهوامع.

وعلق أحمد بن عمر العيشي في أخذه على ما أتى به الناظم في نون تامننا من إشمام وإخفاء فقال $:

وأخذنا أيضا بالاخفاء جرى فخذ كما شهره من شهرا

هذا والاخفاء والاختلاس ترادفا وما بذاك باس

والاختلاس حده الإسراع بالحركات كل ذا إجماع

وقال الداني في المنبهة:

والكل قد قرأ بالإشمام وهو الذي يسمع في الإدغام
في قوله مالك لا تامننا وذاك إخفاء كما بَيَّنَّا
إذ ضمة النون هي المشار بها إلى النون وذا المختار
وبعض من يبصر علم النحو يومي إلى ضمتها بالعضو
وذاك في الحقيقة الإشمام فهو على مذهبه إدغام.

وقال أبو وكيل ميمون الفخار في تحفته:

تَامَنُنَا الأصل وقد سُكِّنَا أولاهما وبعده أشرنا
للضم بالعضو ونونٌ أُدْغِمَا في نونك الثاني وقيل بعد ما
تخلص الإدغام جا الإيماءُ والبسطُ في الدرة والإخفاءُ
إضعافك الصوت بشكل النون مُوَهَّناً من غير ما سكون.

ويعزى للشيخ الأستاذ سيدي عليٍّ بن عبد الجبار الصحيني ما نصه:

من بعد حمد الله والصلاَةِ على النبي سيد الساداتِ
وآله وصحبه الأعلام ما لاح نجم في دُجَى الظَّلاَمِ
عن نون تامننا سألتني وما قد قال فيه كل من تقدما
وما الذي اشتهر عند الناس ببلدة الغرب وحوز فاس
فهاك إن كنت عن العلم تسل ما قال أهل العلم فيه والعمل
فجلهم يرويه بالإخفاء للسبعة القرا بلا امتراء
وهو الذي عليه أحبار الأدا سادتُنا المعلمُونَ للهدى

كشـــيخنـا الصُّـــغَيِّرِ المبرور إمـامِ نـظـمِ الـعـرب والـمـنـثـور
وجُـلِّ مـن مضـــى مـن الأعـلام فـمـن روى عـنـهـم فـخـذ نـظـامـي
كســـيـدي الـفـلالـي والْـوَهْـرِيِّ وســـيـدي الـفـخـار والْـقَـيْسِـــيِّ
وهو الأصـــح من طريق الداني إمـامِـنـا الـمـعـروفِ بـالإتـقـانِ
وقـال فـيـه صـــاحـب الأمـانـي أَخْـفِ وَفُـكَّ أَوَّلًا مـن ثـان
وقـال فـي الـفـرش وبـالإخـفـاء أخـذهـا لـه أولـو الأداء
أبـو الـحسـن أعـنـي بـه ابـنَ بـرِّ إمـامَ ذا الـبـر وذاك الـبـر
فـهـؤلاء كـلـهـم ســادات أئـمـة فـي نـقـلـهـم ثـقـاة
وهـاك أيضـا صـفـةَ الإخـفـاء إن كـنـت بـاحـثـا عـن الأداء
فَصـفـةُ الإخـفـاء عـنـد الـنـاس أن تسـرع الـنـطـق بـالِاخـتـلاس
بضـمـة الـنـون بـلا إجـحـاف كـذا حكى الـداني مع الأسـلاف
فـهـذه حـقـيـقـة الإخـفـاء عـنـد الْـمُصَّـدَّرِيـنَ لـلإقـراء
فـي نـون تـامـنـنـا وبـالإدغـام رواه بـعضـهـم مـع الإشـمـام
لكن سـرى الخلاف في الإشـمـام أيـن مـحـلـه مـن الإدغـام
قـال أنـاس بـعـد الاسـتـكـمـال وهو الـذي يسـهـل عنـد التـالي
وقـال قـوم قـبـلـه يشـيـر وذا في الاسـتعمـال قـل عسـير
وبعـد بعض الـدغم أيضـا يعسـر فـهـذه ثـلاثـة لا تـنـكـر
وقـد روى الإظـهـارَ والإدغـامـا قـوم بـلا إخـفـا ولا إشـمـامـا
وذان لـلشـذوذ يـنسـبـان كـذا رويـنـا عـن ذوي الإتـقـان
هـذا جـمـيـع مـا رواه الـعـلـمـا والأول المشـهور عنهم فـاعلمـا

فخذ به واعمل عليه والتزِمْ سبيل كل جهبذ سما علم
واترك سبيل جاهل ودَعْهُ يخبِطُ عشواء ولا تلمْهُ
ولا تكن كقارئ البوادي يرتكب الجهل مع العناد
لأنهم قد أنكروا عَلَيَّا الإخفا وصرت عندهم بدعيا
وحاججوا بجهلهم وقالوا إن الذي قلت لنا محال
ليس لهم علم ولا شيوخ وإنما هم أغبيا فخوخ
يا عجبا لهم كيف سادوا بغربنا والعلم عنه حادوا
وصاروا في الإنكار عند الناس أئمةً بالرأي والقياس
قد انتهى جواب ذا الغريب نظمته لطالب لبيب
عَلِيٍّ المعروفِ بالنَّفْزِيِّ يارب فاحشرنا مع النبيِّ
وبعد ذا فادع لنا يا من قرا إلهنا يغفر لنا ما قد جرى
يا ربنا فاغفر لوالدينا وشيخنا واحشرنا مع نبينا
واغفر لنا ولجميع المسلمين بجاه سيدي الورى والمرسلين
قد كملت عدتها ميم بلا زيد ولا نقص ونبذيَ العللا
ثم صلاة الله مني أبدا عليكمُ يا سيدي مسرمدا.

انتهى انظر الغيوث الهوامع للعلامة شيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد تغمده الله برحمته الواسعة.

ثم قال $: نص:

239. (وَأَرَأَيْتَ وَهَأَنْتُمْ سَهَّلَا عَنْهُ وَبَعْضُهُمْ لِوَرْشٍ أَبْدَلَا)

ش: (وَأَرَأَيْتَ) المسبوق بهمز الاستفهام حيث وقع في القرآن الكريم، نحو:

{أَرَأَيْتَ} و{أَفَرَأَيْتَ} و{أَرَأَيْتُمْ} و{أَفَرَأَيْتُمْ} و{أَرَأَيْتَكُمْ}؛ لأن قوله أرأيت يشمل جميع هذا اللفظ حيث ورد وكيف ورد. لا غير المسبوق بهمز الاستفهام، نحو: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ﴾ [النصر: 2]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً﴾ [الإنسان: 20] و﴿إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ﴾ [طه: 91] ونحو هذا فليس فيها إلا التحقيق قولا واحدا. (وَهَأَنْتُمْ) حيث وردت، وقد وردت في أربعة مواضع، هي: ﴿هَآنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: 65]، ﴿هَآنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [الآية: 119] كلتاهما بآل عمران، ﴿هَآنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ﴾ [الآية: 108] في سورة النساء، ﴿هَآنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ﴾ [الآية: 39] في سورة القتال. (سَهَّلَا)، أي ورش وقالون. (عَنْهُ)، أي عن نافع، يعني أن ورشا وقالون اتفقا في تسهيل الهمزة بين بين من هذين اللفظين حيث وردا، أما قالون فمن جميع طرقه، وأما ورش فمن طريق عبد الصمد والأصبهاني عنه كما في تحصيل المنافع. قلت: وكذلك من طريق الأزرق كما يؤخذ من قول الناظم حيث قال: "سلكت في ذاك طريق الداني" ومعروف أن طرق الداني هي طرق الأزرق عن ورش. ثم ذكر وجها آخر لورش في اللفظين المذكورين حيث وردا، فقال: (وَبَعْضُهُمْ)، أي وبعض الرواة وهم المصريون كما في حلية المسامع. (لِوَرْشٍ أَبْدَلَا)، أي أبدل الهمزة ألفا محضا مع الإشباع لأجل الساكن بعده. وهذا البدل منقول عن العرب والرواية به متواترة فمن غلط القارئ به فهو الغالط. وقد نص الداني في إيجاز البيان على الوجهين في اللفظين لورش ورجح فيهما التسهيل ولم يذكر في التيسير غيره وهو القياس وإن كان البدل مستعملا. وقال في حلية المسامع إن صاحب تحصيل المنافع والثعاليبي يقدمان البدل لورش في اللفظين. فتحصل من هذا أن لقالون وجها واحدا في الكلمتين وهو التسهيل بين بين إلا أنه يثبت ألفا بعد الهاء من هأنتم مع القصر فيه والمد، والعمل عندنا على المد، خلافا لما في النجوم الطوالع وغيث النفع إذ المقدم عندهما فيه القصر. ولورش وجهان: التسهيل كقالون لكنه مع حذف الألف من هأنتم، والآخر الإبدال، ولا بد معه من

الإشباع كما قدمنا؛ لاجتماع ساكنين وهما الألف المبدلة من الهمزة والنون من هانتم والياء من أرايت، وثبت عن ورش من طريق الأزرق ــ كما في الغيوث الهوامع ــ مد الهاء من هأنتم بالألف قبل همزة مسهلة كقالون ويجوز في تلك الألف المد والقصر. وقال في تحصيل المنافع: إن الأصبهاني روى عن ورش تحقيق الهمزة من هأنتم بعد الهاء من غير ألف بينهما. وفي النجوم الطوالع ما نصه: والتسهيل في الكلمتين لنافع هو مذهب الجمهور وهو الأقيس، والإبدال لورش قال به كثير من أهل الأداء ونقل عن العرب وتواترت به القراءة فمن غلط القارئ به فهو غالط أو جاهل. وقد ذكر الداني في إيجاز البيان الوجهين لورش في الكلمتين ورجح التسهيل. واقتصر له في التيسير على التسهيل، وزاد الشاطبي الإبدال والوجهان مقروء بهما عندنا والمقدم التسهيل. انتهى كلامه. وخص ـــ أي صاحب النجوم الطوالع ـــ الوجهين بالوصل في أرأيت، وعَيَّنَ التسهيل في الوقف عليها، ومثله الوافي على الشاطبية. وجوز إدوعيشي الوجهين فى الوقف. قال بعضهم:

أرايت في الوقف لورشهم جرى بالمد في الألف حقا لا مرا
والياء بالتوسط دون ريبت نظيره في الوقف باب ريب.

وهذا هو الذي نقرأ به، كما نقرأ أيضا بالإبدال لورش في الكلمتين،

قال إدوعيشي في أخذه:

والأخذ عندنا على الإبدال والحمد للإله ذي الجلال
على تمام ما به أردت فالله حسبي وبه استعنت

وإنما خص نافع هاتين الكلمتين دون غيرهما مما همزه متوسط، نحو: ﴿أَفَأَنتَ﴾ و{هَؤُلَاءِ} تنبيها على جواز تسهيل المتوسط وأنه لغة قوية فاشية كلغة التحقيق وجمعا بين اللغتين واتباعا للأثر.

ثم قال $: نص:

240. (وَالْـهَـاءُ يَـحْـتَـمِـلُ كَـوْنُـهَـا فِـيـهْ مِنْ هَمْزِ الِاسْـتِفْهَـامِ أَوْ لِلتَّنْبِيـهِ)

241. (وَهْيِ لَـهُ مِنْ هَمْزِ الِاسْـتِفْهَـامِ أَوْلَـى وَهَـاهُـنَـا انـتَـهَـى كَـلَامِـي)

ش: (وَالْهَاءُ) من كلمة ها أنتم (يَحْتَمِلُ)، أي يقتضي. (كَوْنُهَا فِيهْ)، أي في اللفظ المذكور مبدلةً (مِنْ هَمْزِ الِاسْتِفْهَامِ)، أي أن يكون الأصل فيها أأنتم بهمزتين فأبدلت الأولى هاءً مبالغة في التخفيف. وقد ثبت عن العرب إبدال الهمزة هاء في مواضع كثيرة، منها قولهم في أرقت: هرقت، وفي إياك: هياك، وفي إنك: هنك، ونحوه، ومن ذلك قول الشاعر:

ألا يا سنى برق على قُنَنِ الحمى لهنك إلى من برق كريم.

وقول الآخر:

ثمانين حولا لا أرى منك راحة لهنكِ في الدنيا لباقية العمْر.

إلى غير ذلك وعلى هذا الاحتمال يكون قالون قد أدخل الألف بينها وبين الهمزة الثانية على قاعدته في الإدخال بين الهمزتين اعتبارا للأصل وأسقطه ورش في وجه التسهيل على أصله في عدم الإدخال. (أَوْ لِلتَّنْبِيهِ)، أي ويحتمل أن يكون الهاء من "هأنتم" أصلية للتنبيه كهاء {هَؤُلَاءِ} و{هَذِهِ} و{هَذَا} دخلت على "أنتم". وعلى هذا الاحتمال يكون قالون قد أثبت فيها الألف على الأصل في هاء التنبيه، وأسقطها ورش في رواية الإبدال لاجتماع ألفين، وفي رواية التسهيل على لغة من يحذف الألف من هاء التنبيه. وذِكْرُه لهذين الاحتمالين مطلقين يقتضي أن يكونا في الروايتين معاً على ما تقدم من اصطلاحه في إطلاقه الحكم، فعلى رواية قالون فالاحتمال ظاهر؛ لأنه إن كانت الهاء للتنبيه فيكون قد سهل الهمزة تخفيفا بعد الألف التي بعد الهاء، وإن كانت مبدلة من همزة الاستفهام فعلى أصله في الهمزتين من كلمة من التسهيل والفصلِ بألف وإن كانت قد أبدلت الهمزة هنا هاء، فعلى القول الأول تكون الألف عنده هي المصاحبة لهاء التنبيه،

وعلى القول الثاني تكون ألفَ إدخال، وإلى هذين الاحتمالين أشار النجاشي في نظمه لضبط قالون بقوله:

وألف ها نتمُ لديه كألف الإدخال أو هو بالإدخال وصف.

وأما على رواية ورش فالظاهر أن تكون مبدلة، وليست للتنبيه لما يؤدي فيه ذلك من حذف الألف المصاحبة لهاء التنبيه على وجه التسهيل ولا موجب لحذفها، وعلى وجه البدل فيكون حذفها لسكونها وسكون الألف المبدلة من الهمزة. وما ذكره الناظم من الإطلاق فعلى أن حذف الألف في رواية التسهيل تخفيف، اكتفاء بالفتحة عنها، وقد تبع في ذلك الشاطبيَّ $ حيث قال: "وكم وجيه به الوجهان للكل حملا" فذكر الاحتمالين لجميع القراء. وأما أبو عمرو الداني فلم يذكر الاحتمالين إلا عن قالون، ولم يذكر فيها عن ورش إلا أن تكون مبدلة لا غير وليست للتنبيه، نص على ذلك في إيجاز البيان، واستدل على ذلك بأن الأصبهانيَّ روى عن أصحابه تحقيق الهمز بعد الهاء من غير ألف بينهما، قال: فلو كان الهاء للتنبيه لأتى بألف بعدها فلما لم يكن ذلك علم أن الهاء في مذهبه مبدلة من همز الاستفهام لا غير، ثم سهل بعدها طلبا للخفة. ولهذا قال الناظم: **(وَهْيَ)**، أي الهاء من هأنتم **(لَهُ)**، أي لنافع من روايتيه كونُها مبدلةً **(مِنْ هَمْزِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْلَى)**، أي أحق وأجدر وأصح وأشهر وأظهر من جعلها للتنبيه؛ لأن البدل يطرد ولا ينكسر فإذا كانت للتنبيه ينكسر في رواية ورش على التسهيل بحذف الألف قبل الهمزة كما ذكرنا. انتهى انظر القصد النافع، للإمام الخراز. والعلم عند الله تعالى.

وقال في حلية المسامع ما نصه: والظاهر أن الناظم شهر احتمال التنبيه، وحينئذ يكون تقدير كلامه: وهي أي الهاء له أي للتنبيه أوْلى من كونها للاستفهام، وهو حقيق بالتشهير لأمور، منها ظهورها في معنى التنبيه في مواضعها من القرآن وبُعْدُ الاستفهام فيها. ومنها رسمها في المصحف بالهاء. ومنها أن همزة

الاستفهام وردت في مواضع من القرآن عدة ولم تبدل هاء كقوله: ﴿ءَآنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً اَمِ اِلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: 27]، ﴿ءَآنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ﴾ [الواقعة: 72]، ﴿ءَآنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: 118] إلى غير ذلك. ومنها قراءة الكوفيين وابنِ ذكوان والبزي بإثبات الألف وليس من عادتهم الإدخال فهي تفسير المحتمَل من قراءة غيرهم؛ لأن القراءات يفسر بعضُها بعضا. ومنها أن الإبدال خلاف الأصل فلا ينتقل إليه إلا بقطع. ومنها أن صاحب النشر عَزَا للجمهور أنها للتنبيه، وغاية ما هنا سقوط ألف هاء التنبيه لورش وقنبل وهو لغة كما تقدم، فارتكابه أخف. ولا يخفى أن تفسير كلام الناظم بهذا الوجه خال من التكلف انتهى. انظر حلية المسامع للشيخ عبد الله بن الإمام الجكني $. وفي غيث النفع ما نصه: وهذا التوجيه قال المحقق: تمحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه، فالعمدة على ثبوت القراءة، لا على توجيهها، ولا شك أن قراءة هذه الكلمة بالهاء ثابتة بالتواتر فيجب علينا قبولها، عرفنا توجيهها أم لم نعرفه. انتهى كلامه. قلت: وهذا هو الحق الذي لا غبار عليه ولا جدال فيه، قَبِلَهُ من قَبِلَهُ ورده من رده. قوله: (وَهَاهُنَا)، أي في هذا المحل وهو قوله: "أولى" (انتَهَى)، أي تم وكمل. (كَلَامِي) الذي نظمته على مقرإ الإمام نافع. فجزاه الله عنا وعن جميع المسلمين خيرا وأسكننا وإياه ووالدينا وأشياخَنا وجميع المسلمين فسيح جناته إنه جواد كريم.

ثم قال $: نص:

242. (فَالْحَمْدُ للهِ عَلَى مَا أَنْعَمَا عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ وَأَلْهَمَا)

243. (ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ كُلَّ حِينِ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمَكِينِ)

ش: قوله: (فَالْحَمْدُ للهِ)، أي الحمد كائن لله ولا يستحقه غير الله. (عَلَى مَا أَنْعَمَا)، أي على ما تفضل به. (عَلَيَّ مِنْ إِكْمَالِهِ)، أي من إكمال هذا النظم. (وَأَلْهَمَا)، أي وعلى ما ألهمني من نظمه ابتداء. والإلهام - كما في حلية المسامع- : إلقاء الشيء في الرُّوع أي القلب، وليس حجة من غير الأنبياء. وفي تحصيل

المنافع: وحقيقة الإلهام إيقاع الخير في القلب، ويكون من الملَكِ، وضدُّه الوسوسةُ، وهي إيقاع الشر في القلب، ويكون من الشيطان. **(ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ)** وهي رحمته المقرونة بالتعظيم والتبجيل. **(كُلَّ حِينِ)**، أي كل وقت. **(عَلَى النَّبِيِّ)**، أي المخبِر بالغيوب التي أطلعه الله تعالى عليها. وفي الغيوث الهوامع: يجمع النبيء على أنبئاء، وأنباء، كأشهاد، والنبيئين، ونُبَآءَ ككُرَمَاءَ. و للعباس بن مرداس السلمي ڤ:

يا خاتم النبئاء إنك مرسل بالخير كُلُّ هدى السبيل هداكا

إن الإله بنى عليك محبة في خلقه ومحمدا سماكا.

(الْمُصْطَفَى)، أي المختار من كافة الخلق. **(الْمَكِينِ)**. أي الرفيع المنزلة. مَكُنَ كَكَرُمَ أي ارتفعت منزلته وعلا قدرُه فهو سيد الأولين والآخرين ﷺ وشرف وكرم وعظم وبجل، وقد أتى الناظم بحمد الله في أول تأليفه هذا تأسيا بكتاب الله ﷻ، واقتداء بسنة نبيه محمد ﷺ، ثم أعاده عند ختمه شكرا لله وتبركا بتكرار اسمه تعالى، وثناء عليه جل ذكره، وإنما ختم تأليفه بالصلاة على النبي ﷺ كما ابتدأه بها رجاء لقبول ما بين الصلاتين؛ لأنهما مقبولتان قطعا؛ لأن الصلاة عليه ﷺ مقبولة قطعا، ومعنى قبولِها المقطوعِ به حصولُ مضمونها للنبي ﷺ. وأما حصول الثواب للمصلِّي عليه ﷺ فمرجو كسائر الأعمال. انتهى هكذا في حلية المسامع للشيخ عبد الله بن الإمام الجكني والعلم عند الله. أقول وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم: فهنا انتهى الكلام على شرح هذه المنظومة الميمونة بتوفيقٍ من الله جل وعلا وتنزه عما لا يليق بجلاله وعظمته وكبريائه. فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق.

وسأتبعه إن شاء الله تعالى بالكلام على نظم المخارج والصفات الذي ذيل به الناظم نظمه الذي كنا نرتع في رياضه ونغترف من حياضه، فأقول مستعينا بالله متكلا عليه ومعتصما به ومتحصنا بعظمته وعائذا به من كل ما أخافه وأخشاه:

((باب المخارج والصفات))

أقول بادئا بخير ما يبدأ به:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد فهذا أوان الشروع في شرح ذيل نظم الدرر اللوامع المعروف بنظم المخارج والصفات، وهو ذيل ذيل به الناظم نظمه المذكور، وذكر فيه مخارج الحروف وصفاتها، وهي وإن لم تكن من علم القراءة لكن القارئ يحتاج لها من جهة التجويد ومن جهة توقف بعض أحكام القراءة عليها كالإظهار والإدغام، ولكونها ليست من علم القراءة ذكرها الناظم أخيرا كالداني في كتابه الإيجاز والشاطبي في حرزه. وقد ابتدأ الناظم هذا الذيل بالحمد كما ابتدأ به أصل النظم. فقال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

244. (أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدُ لِلهِ عَلَى مَا مَنَّ مِنْ إِنْعَامِهِ وَأَكْمَلَا)

ش: (أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدُ لِلهِ)، أي أقول بعد هذا اللفظ وهو الحمد لله أي الثناء الحسن على الله تعالى، والذكر الجميل، والشكر الكامل، كل ذلك واجب لله تعالى، ولا يستحقه غيره. (عَلَى مَا مَنَّ)، أي أنعم به، يقال من عليه بكذا أي أنعم عليه به، ثم بين ما من به تعالى عليه بقوله: (مِنْ إِنْعَامِهِ)، أي من نعمه التي أنعم بها، ونعم الله لا تحصى ولا تعد، قال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: 36] ومن نعمه تعالى عليه إلهامُه له وضعَ هذا الكتاب وإيقاظُه إليه لأنه يُنتَفَعُ به في الحياة وبعد الممات، لقوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله من الدنيا إلا من ثلاث: ولد صالح، وصدقة جارية، وعلم يبثه في صدور الرجال**». أو كما قال ♥، وفي رواية أخرى كما في كتاب بيان جامع العلم وفضله لابن عبد البر المالكي $ يرويه بسنده: «**إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء: من صدقة جارية، أو علم ينتفع به بعده، أو ولد صالح يدعو له**». ومن أكبر

نعمه تعالى الإيمان به جل وعلا وبرسوله ﷺ وبجميع الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. (وَأَكْمَلَا)، أي والحمد لله على ما أكمل به إنعامه عَلَيَّ وهو الإيمان بالله وبرسوله ﷺ؛ لأن كل نعمة إنما تكمل بالإيمان، وبدونه فهي ناقصة، ولذلك كان أعظم النعم. قال في تحصيل المنافع ما معناه: روى أن موسى ع خرج ذات يوم إلى جبل بعيد فأتى إلى غار فوجد فيه رجلا مقعدا وهو يقول: الحمد لله الذي فضلني على كثير من خلقه تفضيلا، فقال له موسى: بأي شيء فضلك؟ فقال: بالإيمان والإسلام، فخرج موسى فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم أغنه عن الحرام وارزقه خيرا كثيرا حتى لا يطلب أحدا سواك، فلما كان بعد ذلك أتى موسى ع فوجده أكله الأسد فرفع رأسه إلى السماء وقال: يا رب ما هذا؟ فقال: يا موسى طلبتَ له رزقا كثيرا وهذا ما لا يكون إلا من نعيم الجنة فأرسلت إليه الأسد ليرتحل إلى الآخرة ليأتي نعيم الجنة، فلو لبث قليلا لأعطيته الدنيا وما فيها، والدنيا متاعها قليل. انتهى انظر تحصيل المنافع. فبان من هذا أن الإيمان والإسلام أعظم وأشرف من جميع النعم.

ثم قال $: نص:

245. (ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ تَتْرَى أَبَدَا عَلَى النَّبِيِّ الْعَرَبِيِّ أَحْمَدَا)

ش: قوله: (ثُمَّ صَلَاةُ اللهِ)، أي رحمته وإنعامه وتشريفه، لأن الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم والتبجيل، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين الدعاء والتضرع. وقيل إنها من الله الإنعام ومن غيره طلبه، صدرت من ملك أو غيره، وقعت على نبي أو غيره، كما فسرها به المحقق الهلالي في نور البصر. وقال سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي في تأليفه المسمى بروضة النسرين:

هي من الله قل تشريف لقدر من مقداره منيف
وذاك قول راجح ومرتضى والقول بالرحمة قول قد أضا

أو هي تشريف عليه وعلى من دونه رحمة ربنا علا
من غيره الدعا بما قبل خلا وقيل الاعتنا بشأن مسجلا.

(تَتْرَى) بالتنوين وبغيره كما في الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع، مصدر منصوب على الحال من صلاة، مأخوذة من المواترة أي المتابعة مع مَهَلٍ وتراخ، فإن لم تكن مع مَهلٍ فمداركةٌ ومواصلةٌ. وقيل هي المتابعة والتوالي مطلقا. (أَبَدَا) الأبد بالباء: الزمن المستقبل الذي لا ينقطع، والأمد بالميم: البرهة الطويلة من الزمن وتنقطع. (عَلَى النَّبِيِّ)، أي المخبِر بالغيوب التي أطلعه الله تعالى عليها، فهو فعيل بمعنى فاعل، أو هو من النَّبْوَةِ وعليه فهو فعيل بمعنى مفعول أي مرفوع القدر. (الْعَرَبِيِّ) نسبة إلى العَرَب بفتحتين أو العُرْب بضم فسكون كالعَجَم والعُجْم. ونبينا محمد ﷺ مبعوث من أشراف العرب وهم قريش. (أَحْمَدَ) بدل من النبي وهو من أشرف أسمائه ﷺ، وهو منقول من أفعل التفضيل فيفيد بحسب أصله المبالغة في الحامدية كما أن محمدا يفيد المبالغة في المحمودية. فهو ﷺ أجل في حَمِدَ بالبناء للفاعل وأجل من حُمِدَ بالبناء للمفعول. وهل الأول محمد أو أحمد؟ خلاف. قال بعضهم:

قال سفيان الإمام الأمجد أول أسماء النبي أحمد
وكونه محمدا قول نمي للعالم العلامة ابن القيم

ثم قال $: نص:

246. (فَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا النِّظَامِ الْمُحْكَمِ حَصْرُ مَخَارِجِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ)

ش: (فَالْقَصْدُ)، أي فالمقصود والمراد، وهو معمول أقول السابق، ولا وجه لدخول الفاء عليه كما في الغيوث الهوامع. (مِنْ هَذَا النِّظَامِ)، أي النظم. فالنظم والنظام بمعنى واحد، وهو لغة الجمع، يقال نظمه نظما ونظاما أي جمعه جمعا. وفي الاصطلاح: الضد النثر. (الْمُحْكَمِ)، أي الْمُتْقَنِ. (حَصْرُ مَخَارِجِ) المخارج

جمع مخرج، وهو محل خروج الشـــيء، إذ هو مصـــدر ميمي دال على الظرف المكاني. قال الداني معرفا للمخرج: وهو المكان الذي ينشـــأ عنه الحرف قال: ويعرف ذلك بأن تُسَـــكِّنَ الحرف الذي أردت اختباره وتقدم عليه همزة وصـــل مكسورة فأين ينتهي الصوت فثَمَّ مخرجه، نحو: إِخْ وإِكْ. وقال ميمون في تحفته:

وهمزَ وصـــل جئ بـه مكســورا وســـكِّن الـحـرف تـكـن خـبـيـرا.

قيل إن معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار، ومعرفة الصـــفة بمنزلة المحك والمعيار. والحرف إن كان ساكنا وأردت النطق به كالعين من جعفر فقل: إعْ بهمزة الوصـل، وإن كان متحركا كالجيم من جعفر فقل: جَهْ بهاء السكت بعد حركته، يدل على ذلك كلام الخليل لما ســـأل أصـــحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم فقال: إنما لفظتم بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا: جَهْ. ولشيخنا العلامة محمد بن المحفوظ بن دهمد رحمه الله ورحمنا معه برحمته الواسعة:

وصـــفـة بـمـنـزلـة الـمـعـيـار ومـخـرج بـمـنـزلـة الـمـقـدار.

(حُرُوفِ) جمع حرف وهو لغة: طَرَفُ الشـــيء، يقال حرف الجيش أي طرفه، وأيضا الوجه الغير الجسميّ، ومنه قوله تعالى: ﴿۞**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَّعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ**﴾ [الحج: 11] أي على وجه، يعني: أن عبادته غير مســـتقيمة، والمقصود به هنا في الآية الشك كما للطبري وفسر ذلك بقوله: ﴿**فَإِنَ اَصَابَهُۥ خَيْرٌ إِطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنَ اَصَـــابَتْهُ فِتْنَةٌ إِنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِـــرَ ٱلدُّنْيا وَالَاخِرَةَ**﴾ [الحج: 11]. والحرف اصـطلاحا: صـوت هوائي مُتَمَوّجٌ مُتَوَلِّدٌ من فرقعة نتجت عن تصـادم جسمين معينين داخل مفم الإنسان، أو قل ــ إن شئت ــ: صوت معتمد على مقطع أي مخرج محقق أو مقدر، فالمحقق هو الجزء المعين من أجزاء الحلق أو اللسان أو الشـــفتين، والمقدر هو الهواء أي الفراغ الذي في داخل الحلق أو الفم وهو مخرج حروف المد الثلاثة. ويختص الإنســان بالحرف أصـــالة، وغيره قد يكون في صوته بعض الحروف كَالْبَبَّغَاءِ لكنَّ ذلك عارضٌ. والحركات أعراض محلها

الحروف. **(الْمُعْجَمِ)** اســـم مفعول مأخوذ من الإعجام أي النقط، فيكون من باب تسمية الكل باسم البعض؛ إذ المنقوط من الحروف بعضُها لا كلُّها. والمنقوط منها خمسة عشر.

قال ميمون في درته:

وجملة المنقوط من الحروف خمس وعشر يُعَدُّ في التصنيف.

ويحتمل أن يكون من الإعجام الذي هو البيان، أي الحروف العربية الْمُبَيِّنَةُ التي يقرأ بها. ويحتمل أن يكون من الإعجام الذي هو الإخفاء؛ لأن الحروف في انفرادها لا تفهم معانيها. انظر تحصيل المنافع. وقال في المنتوري ما نصه: وحروف المعجم تسعة وعشرون هي حروف ألف باء إلى آخرها. والإعجام النقط، يقال: أعجمتَ الكتاب والحرفَ وعَجَّمْتَهُ بالتشديد فهو مُعْجَمٌ ومُعَجَّمٌ أي منقوط. والمعجم اسم مفعول بمعنى الإعجام كما تقول: أدخلته مدخلا وأخرجته مخرجا فكأنهم قالوا هذه حروف الإعجام. قال الداني في كتاب المخارج: وفي تسميتهم هذه الحروفَ حروفَ المعجم قولان أحدهما أنها مبيِّنة للكلام، مأخوذ ذلك من قولهم: أعجمت الشيء إذا بينته. والثاني أن الكلام يختبر بها، مأخوذ ذلك من قولهم عجمت العود وغيرَه إذا اختبرته. فمعناها على الأول: حروف التبيين وعلى الثاني حروف الاختبار والقول الأول أبين. انتهى كلامه. وأضاف الناظم حروف إلى المعجم لتخرج حروفُ غيرِ المعجم كحروف المعاني وهي المذكورة في علم العربية كهمز الاستفهام وباءِ الجر وسينِ التنفيس. وجميع الحروف في كلام العرب ثمانية وعشرون حرفا مجموعة في قولهم: أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش هكذا في تحصيل المنافع، والصحيح أنها تسع وعشرون حرفا،

كما قال الطيبي في كتابه المفيد:

وعدة الحروف للهجاء تسع وعشرون بلا امتراء.

وفي كل من النجوم الطوالع والغيوث الهوامع ما نصـــه: وحروف المعجم هي حروف أ ب ت إلى الياء، وقد اجتمعت كلها في قوله تعالى في ســورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [الآية: 154] إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الآية: 154] وفي قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: 29] إلى آخر السورة. والمعجَم بضم الميم وفتح الجيم اسم مفعول من أعجم الحرف إذا نقطه، فمعنى حروف المعجم حروف الخط التي وقع عليها الإعجام، وهو النقط، وسميت كلها حروف المعجم مع أن الإعجام في أكثرها لا في كلها تغليبا للأكثر على الأقل. وقيل المعجم مصدر بمعنى الإعجام كالمدخل بضم الميم، أي الإدخال، فمعنى حروف الْمُعْجَمِ حُرُوفُ الإعجامِ أي من شأنها أن تعجم أي تنقط. وقيل معنى الإعجام إزالة العجمة والإبهام وذلك بالنقط. وقيل غير ذلك. وتسمى حروفَ التهجي وحروفَ الهجاءِ. والهجاءُ تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها، وسميت بذلك لأنها لا يتوصل لمعرفتها عادة إلا به. وتسمى حروف المباني؛ لأن الكلمات تبنى منها. وسماها الخليل وسيبويه حروف العربية؛ لتركيب كلام العرب منها. وعدد حروف المعجم تسع وعشرون حرفا على الصحيح كما قدمنا، وزعم المبرد أنها ثمانية وعشرون حرفا بجعل الألف والهمزة حرفا واحدا، محتجا بأن كل حرف يوجد مسماه في أول اسمه والألف في أوله همزة، وَرُدَّ بلزوم أن تكون الهمزة هاء؛ لأن الهاء أول اسمها، وبأن الألف يبدل من الهمزة والعكس، وهذا يدل على تغايرهما؛ إذ الشيء لا يبدل من نفسه، ومما يدل على تغايرهما اختلافُهما صفة ومخرجا، واجتماعُهما وافتراقُهما في ما لا يعد كثرة من الألفاظ إلا أن الألف لفظ مشترك بينهما فيطلق تارة على الهمزة، وتارة على الألف المدية. انظر كلا من النجوم الطوالع والغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

247. (وَهْيَ ثَلَاثٌ مَّعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنْ فِي الْحَلْقِ ثُمَّ الْفَمِ ثُمَّ الشَّفَتَيْنْ)

ش: قوله: (وهي)، أي مخارج الحروف عددها (ثَلَاثٌ مَّعَ عَشْرٍ وَاثْنَتَيْنْ)، أي خمسة عشر مخرجا، وهذا لَفٌّ ثم نَشَرَهُ بقوله: (فِي الْحَلْقِ) وهو راجع لثلاث. (ثُمَّ الْفَمِ) راجع لعشر. (ثُمَّ الشَّفَتَيْنْ) راجع لِاثنتين. وقوله ثم الفم المراد به اللسان. وهذا العدد الذي ذكرنا أنه هو عدد مخارج الحروف هو مذهب سيبويه من النحاة ومن وافقه من القراء كالشاطبي والناظم رحمهم الله تعالى ورحمنا معهم، وسيذكر في آخر الصفات أن مخرج الغنة من الخيشوم فتكون ستة عشر مخرجا عندهم. وذهب الخليل بن أحمد ومن وافقه من القراء كابن الجزري إلى أنها سبعة عشر مخرجا بجعل حروف المد الثلاثة تخرج من الهواء وهو الصحيح والمختار الذي عليه أكثر القراء والنحويين. قال المحقق ابن الجزري في مقدمته:

مخارج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر
فألف الجوف واختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي.

وقال في تحصيل المنافع: إن بعضهم زاد مخرجا للهمزة المسهلة بين بين، ومخرجا للألف الممالة، ومخرجا للسين التي بين الصاد والزاي، ومخرجا للَّام المفخمة فعلى هذا تكون واحدا وعشرين مخرجا. وأسقط الفراء ومن وافقه الجوف وجعلوا مخرج النون واللام والراء واحدا كما سيأتي. واعلم بأن حصر المخارج فيما ذُكر ليس إلا على سبيل التقريب، وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر وإلا لكان إياه. وَحَذَفَ الناظم التاء من العدد مع أن المعدود مذكر وقد قال محمد بن مالك في ألفيته:

ثلاثة بالتاء قل لعشره في عد ما آحاده مذكره.

وذلك إما لسبق المعدود وهو جائز فيه عند النحاة غير لازم، بل يجوز

تذكيره وتأنيثه، وإما مراعاة للجهة كما فعل في اثنتين؛ لأن العرب قد تراعي اللفظ تارة وقد تراعي المعنى تارة أخرى، ويشهد لذلك القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: 42]، ﴿وَمِنْهُم مَّنْ يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: 43]. فيستمعون روعي فيها معنى مَنْ وينظر روعي فيها معناها، وهذا كثير مثاله، كقوله تعالى: ﴿۞وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُومِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: 9].

ثم قال $: نص:

248. (فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلِفُ مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ جَمِيعاً تُعْرَفُ)

ش: قوله: (فَالْهَاءُ وَالْهَمْزَةُ ثُمَّ الْأَلِفُ)، أي مخرج هذه الأحرف الثلاثة (مِنْ آخِرِ الْحَلْقِ) مما يلي الصدرَ ـــــ والصدرُ: الحلقوم كما في القاموس ومختار الصحاح ـــــ حال كونها (جَمِيعاً)، أي كلها. (تُعْرَفُ)، أي تدرك وتعلم من جهة الحلق، والهمزة أقرب إلى الصدر، فإذا أتيت بها ساكنة أو متحركة فحافظ على جهرها وشدتها؛ إذ بهما فارقت الهاء، وائت بها سلسلة ولا تبالغ في شدتها على ما في ذاتها. وتليها الهاء ثم الألف. هذا ترتيب سيبويه، وهو الظاهر. وقيل لا ترتيب، وكأن الناظم مشى على ذلك لعطفه بالواو. وبدأ الناظم بمخارج الحلق؛ لأن الحروف لما كانت مادتُها الصوتَ وهو الهواء الخارج من داخل الرئة متصعدا إلى الفم، وكان أولُ الصوت آخرَ الحلق وآخرُه أولَ الشفتين رتَّب الحروف ومخارجَها باعتبار الصوت وفاقا للجمهور فقدم في الذكر ما يلي الصدر ثم الذي يليه وهكذا إلى آخر الشفتين. فالمخرج الأول من مخارج الحلق أقصاه أي أبعدُه وهو آخره مما يلي الصدر، ويخرج منه ثلاثة أحرف، هي: الهمزة، فالهاء، فالألف. وكان حقه أن يقدم الهمزة على الهاء في الذكر؛ لأن الأحرف الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد إلا أن الهمزة أقرب إلى الصدر وأبعد من الفم، وتليها الهاء، وتلي الهاءَ الألفُ. هذا ترتيب سيبويه و هو الظاهر كما مر، وعليه فالهمزة أبعد الحروف تكاد تخرج من الصدر، ولشدة بُعْدِهَا ثَقُلَ

إخراجها. وفهم من تقديمه الهاء على الألف وعطفه بثم أن الألف بعد الهمزة والهاءِ وهو المنقول عن سيبويه، وعليه مشى الناظم وجماعةٌ، ونقل عن سيبويه أيضا تقديم الالف على الهاء.

ثم قال $: نص:

249. (وَالْعَيْنُ مِنْ وَّسَطِهِ وَالْحَاءُ وَالْغَيْنُ مِنْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ)

ش: (وَالْعَيْنُ) تخرج (مِنْ وَسَطِهِ)، أي الحلق. (وَالْحَاءُ) تخرج من وسطه أيضا. يعني أن العين والهاء المهملتين مخرجهما وسط الحلق، وهما على هذا الترتيب كما هو ظاهر كلام سيبويه وعليه كثيرون، منهم أبو محمد والشاطبي وابن الجزري. وقدم جماعة منهم ابن شريح والمهدوي الحاء على العين كما في النجوم الطوالع. ولا توجد الحاء في كلام غير العرب، أما العين فانفردت العرب بكثرة استعمالها، وغير العرب منهم من لا ينطق بها، ومنهم من قَلَّتْ في كلامه. قاله في الغيوث الهوامع ناسبا إياه للمساعدي. (وَالْغَيْنُ منْ آخِرِهِ وَالْخَاءُ)، أي المعجمتان. والمراد بالآخر هنا أدناه أي ما يلي ويقرب من الفم، بخلاف الآخر في البيت الأول فإن المراد به ما يلي الصدر. وسمي كل منهما آخِراً باعتبار ما يُبْتَدَأُ به من الحلق، فإن ابْتُدِئَ بأدناه فالأقصى آخره، والعكس بالعكس. وذكر في الغيوث الهوامع أن صاحب الفجر نقل عن المنتوري أنه حدثه أبو زكرياء عن السراج عن القاضي أبي جعفر أحمد بن مسلم عن الناظم أنه أبدل الشطر الثاني من البيت بقوله: "والغين من أوله والخاء"، وهو أحسن؛ إذ ليس فيه إشكال. وفي تحصيل المنافع: إن هذه الرواية ليست بشهيرة.

وما مشى عليه الناظم من تقديم الغين على الخاء في الذكر يفهم منه أنها مقدمة عليه في المخرج، وهو ظاهر كلام سيبويه، وعليه كثيرون، منهم الشاطبي وابن الجزري، ونص مكي على تقدم الخاء على الغين، وعلى كل حال فالحلق فيه ثلاثة مخارج كلية، وهي: أقصاه، وفيه ثلاثة مخارج جزئية متقاربة، وأوسطه

وأدناه، وفي كل منهما مخرجان جزئيان متقاربان، وكل مخرج جزئي يخرج منه حرف واحد. وتسمى هذه الحروف السبعة حروف الحلق والحروف الحلقية، وما مشى عليه الناظم من خروج الألف من أقصى الحلق هو مذهب سيبويه وجماعةٍ، وذهب الخليل إلى أن حروف الحلق ستة فقط، وأن الألف والواو والياء المديتين تخرج من جوف الحلق والفم ويقال: جَوُّ الحلق والفم، والمراد بهما الخلاء أي الفراغ الداخل في الحلق والفم. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة جوفية لخروجها من جوف الفم، وتسمى هوائية لأنها لا مخرج لها محققا تنتهي إليه كسائر الحروف وإنما هي هواء أي صوت ينتشر في الفم ينتهي بانتهائه، إلا أن هواء الألف أكثر ومتصعد، وهواء الياء متسفل، وهواء الواو متوسط، وتسمى أيضا حرف المد واللين لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان؛ لاتساع مخرجها. فالمخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد وَلاَنَ وإذا ضاق انضغط الصوت فيه وصلب، وكل حرف مساو لمخرجه إلا هي، فلذلك قبلت الزيادة أي على قدر أصلها وهو المد الطبيعي. واعلم بأن كل مقدار له نهايتان أيتهما فرضت أولَه كان مقابلُها آخرَه، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب كان رأسُه أولَه ورجلاه آخرَه ومن ثَمَّ كان أولُ المخارج الشفتين، وأولُ الشفتين مما يلي البِشرةَ، وآخرُهما مما يلي الأسنان. وثانيها ـــ أي المخارج ـــ اللسانُ، وأوله ما يلي الأسنان وآخره ما يلي الحلق. وثالثها الحلق، وأوله مما يلي اللسانَ وآخرُه مما يلي الصدرَ. ولو كان وضعه ـ أي الإنسان ـ على التنكيس لانعكس الأمر، ولما كانت مادةُ الصوت الهواءَ الخارجَ من داخل الرئة كان أولُه آخرَ الحلق وآخرُه أولَ الشفتين فرتب الناظم ـــ كالجمهور ـــ الحروفَ باعتبار الصوت، ورتب تسمية المخارج باعتبار وضعها حيث جعل الأبعد مما يلي الصدرَ والأقربَ مقابله كما أشرنا إلى هذا من قبل. ثم شرع في بيان مخارج اللسان وحروفه. فمخارجه عشرة وحروفه ثمانيةَ عشرة كما سترى إن شاء الله تعالى.

فقال $: نص:

250. (وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَا اللِّسَانِ وَالْحَنَكْ وَالْكَافُ أَسْفَلُ قَلِيلًا تُدَّرَكْ)

ش: (وَالْقَافُ مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ وَالْحَنَكْ) هذا شروع منه في بيان مخارج اللسان، وهي عشرة لثمانية عشر حرفا كما مر مقسمة في أربعة مواضع منه، وهي أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه. ففي الأقصى منه وهو ما يلي الحلقَ مخرجان أحدهما للقاف وهو الذي بينه بقوله: والقاف من أقصى اللسان أي مما يلي الحلقَ والحنك أي وما فوقه من الحنك الأعلى حتى يلتصق به اللسان، فكأنه قال: ومخرج القاف ما بين اللسان والحنك الأعلى. (وَالْكَافُ أَسْفَلُ قَلِيلاً تُدَّرَكْ) هذا بيان للمخرج الثاني من مخرجَيْ أقصى اللسان. يعني أن الكاف تخرج من أقصى اللسان وما قابله من الحنك الأعلى أيضا إلا أن مخرجها أسفلُ قليلا من مخرج القاف فهي أقرب إلى مقدم الفم من القاف وأَبْعَدُ عن الحلق. وقوله تدرك أي تعلم وتخرج. وفي بعض النسخ: "والكاف من أسفلُ شيئا تدرك" وهو بمعنى الأول. ولما كان أقصى اللسان فيه طول وبين مخرجَيِ القاف والكاف بُعْدٌ جُعِلَ كلُّ مخرج منهما مخرجا مستقلا، بخلاف أقصى الحلق فإنه لا طول فيه وحروفه متقاربة جدا فلذلك جعلت كلها من مخرج واحد. ويسمى القاف والكاف لهويين نسبة إلى اللهاة بفتح اللام، وهي اللحمة المشرفة على الحلق المشتبكةُ لآخر اللسان؛ لخروجهما من آخر اللسان عندها أي عند اللهاة.

ثم قال $: نص:

251. (وَالْجِيمُ وَالْيَاءُ كَذَا وَالشِّينُ مِنْهُ وَمِنْ وَّسَطِهِ تَكُونُ)

ش: (وَالْجِيمُ وَالْيَاءُ كَذَا وَالشِّينُ مِنْهُ)، أي تخرج من اللسان المتقدم الذكر. (وَمِنْ وَّسَطِهِ) خاصة مع ما يليه من الحنك الأعلى. (تَكُونُ)، أي توجد وتعلم. وهذا هو الموضع الثاني من مواضع اللسان الأربعةِ التي قدمنا ذكرَها، وفيه مخرج واحد من المخارج العشرة لثلاثة من الحروف الثمانيةَ عشرَ. يعني أن هذه

الأحرف الثلاثة وهي: الجيم والياء والشين تخرج من وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى. وفهم من تقديمه الجيمَ في الذكر أنها مقدمة على الياء والشين فهي أقرب منهما إلى أصل اللسان، وهذا هو الذي عليه الأكثرون، منهم الشاطبي وابن الجزري وقدم مكي والمهدوي الشين على الجيم. وكان على الناظم أن يقدم الشين على الياء في الذكر كما فعل غيره لأنها مقدمة عليها في المخرج فهي بعد الجيم وقبل الياء. وإطلاقه الياء يتناول الياء المديةَ وغيرَها، وهو مذهب سيبويه. وذهب الخليل إلى أن الياء المدية تخرج من الجوف ـــ أي جوف الفم كما تقدم ـــ وغيرُها تخرج من وسط اللسان. قال ابو عمرو الداني: الكلام في المخارج إنما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف. وقال السكاكي في المفتاح: وعندي أن الحكم في أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي وإن كان بخلاف الغير، لإمكان التفاوت في الآلات. وقال صاحب النجوم الطوالع: قلت: فاختلاف العلماء في بعض المخارج وفي ترتيب بعض الحروف المشترِكة اختلاف فيما يقتضيه الطبع ويوجبه الذوق السليم، لا في ما يمكن مع التكلف؛ إذ هو غير جار على استقامة الطبع وسلامة الذوق. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة ـــــ أي الجيم والشين والياء ـــــ شجرية؛ لخروجها من شجر الفم وهو ما بين وسط اللسان وما يقابله من الحنك الأعلى وقيل هو ما بين منفتح اللحيين كما في نهاية القول المفيد.

ثم قال $: نص:

252. **(وَالضَّـــادُ مِنْ حَـافَتِـهِ وَمَـا يَلِـي ذَلِـكَ مِنْ أَضْـــرَاسِـــهَـا مِنْ أَوَّلِ)**

ش: **(وَالضَّـادُ)** المعجمة، ويقال لها الضاد الساقطة كما في النجوم الطوالع تخرج **(مِنْ حَافَتِهِ)**، أي اللسان، أي تخرج من جانبه الأيسر لبعض الناس، ومن الأيمن لبعض، إلا أنه من الأيسر أيسر وأكثر، ومن الأيمن قليل وعسير، ومن كلتيهما أقل وأعسر. وكان النبي ﷺ يخرجها من كلتيهما، وكذلك كان عمر بن

الخطاب ﷺ، وما اشتهر من حديث أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أني من قريش فموضوع كما قاله الحافظ، وفي النشر أنه لا أصل له ولا يصح. **(وَمَا يَلِي ذَلِكَ)**، أي الحافة التي هي جانب اللسان. **(مِنْ أَضْرَاسِهَا)**، أي أضراس الحافة، والإضافة هنا لأدنى ملابسة أي ما يحاذي الضرس الضاحك مع ما يلي ذلك من الأضراس العليا. قال في المنبهة:

والضاد تنفرد عن سواها بحافة اللسان من أقصاها
مع الذي يلي من الأضراس وَقَلَّ من يحكمها في الناس.

ومخرج الضاد هو المخرج الرابع من مخارج اللسان العشرة وموضعه هو الموضع الثالث من مواضعه الأربعة. والضاد من الحروف التي اختصت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة أكثرهم، ومثلها الصاد كما في الغيوث الهوامع معزوا للمساعدي على التسهيل لابن عقيل. والضاد هي أصعب الحروف وأشدها على اللسان وقَلَّ من يحسنها، والكثير الغالب إبدالها ظاء مشالَة، وهو لحن فاحش، لا تحل به القراءة كما في النشر على القراءات العشر لابن الجزري، لا في الصلاة ولا في غيرها، ويبطل الصلاة إن كان عمدا، وفي الجهل قولان؛ لأن إبدال الضاد ظاء فيه تغيير وإخراج للكلمة عن لفظها ومعناها إلى لفظ غير مستعمل في كلام العرب أو إلى لفظ غير مراد كما في قوله تعالى ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] فإنه بمعنى الضلال عن الهدى وبالظاء يكون بمعنى الدوام وهو خلاف مراد الله تعالى. وقد نص فقهاؤنا المالكيون على أنه يحرم الإقدام على الاقتداء في الصلاة باللاحن الجاهل سواء كان لحنه جليا أو خفيا إن وجد غيره وإلا كره، ولا أجر مع مكروه كما هو معروف. أما بطلان الصلاة باللحن فتبطل بعمده وفي الجهل قولان كما تقدم، ولا بأس بالاقتداء بالألكن كما نص على ذلك فقهاء المالكية فراجع إن شئت كتب الفقه المالكي تر ما قيل إن شاء الله تعالى.

ثم قال $: نص:

253. (وَالـلَّامُ مِـن طَـرَفِـهِ وَالـرَّاءُ وَالـنُّـونُ هـكَـذَا حَـكَـى الْـفَـرَّاءُ)

ش: (وَاللَّامُ مِن طَرَفِهِ وَالرَّاءُ وَالنُّونُ) هذا شروع منه $ في ذكر الموضع الرابع من مواضع اللسان الأربعةِ التي فيها المخارج العشرة وهو طرف اللسان، ومخارجه خمسة، فقال: "واللام من طرفه" أي اللسانِ، والراءُ والنونُ يخرجان من طرفه أيضا. (هَكَذَا حَكَى الْفَرَّاءُ) وهو أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إمام نحاة الكوفة بعد الكسائي وكان يقال له أمير المؤمنين في النحو. فالفراء ومن معه كالجرمي وقطرب وابن كيسان جعلوا مخرج اللام والراء والنون واحدا، وعلى قولهم تكون المخارج أربعة عشر لكونهم أسقطوا مخرج الجوف كسيبويه وجعلوا ـــ أي الفراء ومن معه دون سيبويه ـــ مخرجَ الأحرف الثلاثة المذكورة واحدا، وذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما من القراء والنحويين إلى أن لكل من الأحرف الثلاثة مخرجا يخصه ولذلك قال الناظم $: نص:

254. (وَالْـحَـقُّ أَنَّ الـلَّامَ قَـدْ تَـنَـاهَـى لَـهُ مِـنَ الْـحَـافَـةِ مِـنْ أَدْنَـاهَـا)

ش: (وَالْحَقُّ) الذي لا غبار عليه كما هو مذهب سيبويه وشيخه الخليل ومن وافقهما. (أَنَّ اللّامَ قَد تَنَاهَى)، أي وصل. (لَهُ)، أي لطرف اللسان. (مِنَ الْحَافَةِ)، أي من جانب اللسان الذي هو مخرج الضاد السابق الذكر. (مِنْ أَدْنَاهَا)، أي أقربها إلى مقدم الفم بعد مخرج الضاد مع ما يحاذي ذلك من لِثَةِ الضاحك أي الثنية فيكون اللامُ أقربَ إلى مقدم الفم من مخرج الضاد. ويمكن إخراج اللام من كلتا الحافتين إلا أن إخراجها من الحافة اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكنُ كما تقدم وليس في الحروف أوسعَ مخرجا من اللام. وحكى أبو حيان عن شيخه أبي عليٍّ بن أبي الأحوص أنه قال: يمكن إخراجها من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى دفعة واحدة.

ثم أشار إلى مخرج النون ولو تنوينا ومخرج الراء بقوله $: نص:

255. (وَالرَّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ مِن مَّخْرَجِ النُّونِ فَدُونَكَ الْبَيَانْ)

ش: (وَالرّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانْ) يعني أن مخرج النون ومخرج الراء دخلا إلى ظهر اللسان ووصلا إلى طرفه لكن الراء أكثر دخولا من النون، وظاهره أن في النون دخولا إلى ظهر اللسان وهو كذلك، خلافا لبعضهم، فمخرج النون تحت مخرج اللام قليلا لكن إذا أدغمت ولو بغنة تنتقل إلى مخرج المدغم فيه وعند إخفائها لا تنتقل إلا أنها لا تستقر في مخرجها، بل تقرب من مخرج الحرف المخفاة عنده. ومخرج الراء يقارب مخرج النون. والفرق بين مخرجيهما بَعْدَ اشتراكهما في أن كلا منهما يخرج من طرف اللسان مع ما يحاذيه من لِثَةِ الثنيتين العليين هو أن مخرجَ الراء أدخلُ إلى ظهر اللسان من مخرج النون والمراد بظهر اللسان ظهره الموالي لرأسه من جهة الحنك الأعلى. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة ذلْقِيةً وذَوْلَقِيةً لخروجها من ذلق اللسان، وهو طرفه كما في القاموس. (فَدُونَكَ)، أي خذ. (الْبَيَانْ)، أي الإيضاح، أي خذه واعمل به.

فائدة: اعلم أن في فم غالب الناس اثنتين وثلاثين سِنّاً وفي بعضهم أقل، وهي أربعة أقسام نظمها بعضهم بقوله:

جملة ما جاء في فم الإنسان ... من جملة الأضراس والأسنان
إثنان من بعد ثلاثين تعد ... على اختلاف في قدر العدد
فأول منها الثنايا تعرف ... وأربع رباعيات توصف
وبعدها أربعة أنياب ... وأربعٌ ضواحكٌ أتراب
ثم اثنتا عشرة ضرسا تعلم ... في كل شق ربعها منتظم
وبعدها أربعةٌ نواجذ ... هذا الكلام بالقلوب آخذ.

وقد يطلق على الجميع أسنان كما في قوله تعالى: ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: 47].

ثم قال $: نص:

256. (وَالطَّاءُ وَالتَّاءُ وَحَرْفُ الدَّالِ أَعْنِي بِهَا الْمُهْمَلَةَ الْأَشْكَالِ)

257. (مِن طَرَفِ اللِّسَانِ مَعْ أُصُولِ عُلْيَا الثَّنَايَا فُزْتَ بِالْوُصُولِ)

ش: (وَالطَّاءُ وَالتَّاءُ وَحَرْفُ الدَّالِ أَعْنِي)، أي أقصد. (بِهَا)، أي بهذه الأحرف المذكورة. (الْمُهْمَلَةَ الْأَشْكَالِ)، أي المتروكةَ الصُّوَرِ من النقط أي التي لا نقط على صورها. والأشكال جمع شكل، والمراد بها هنا الصور ويقال للحرف غير المنقوط يابسٌ كما في تحصيل المنافع والغيوث الهوامع. ابن عبد الكريم يقال: مغفل ومهمل ويابس لما لا ينقط، ويقال: مشال ومعجم ومنقوط لما ينقط، (مِن طَرَفِ اللِّسَانِ)، أي هذه الأحرف الثلاثة المذكورة تخرج من طرف اللسان (مَعْ أُصُولِ) جمع أصل وهو ما يبنى عليه فرعه والمقصود به هنا ما يلي اللِّثَةَ من (عُلْيَا الثَّنَايَا)، أي الثنيتين العليين. وإنما عبر هنا بلفظ الجمع لأنه أخف مع مراعاة قول من يقول إن أقل الجمع اثنان كما قال في مراقي السعود:

أقل معنى الجمع في المشتهر الاثنان في رأي الإمام الحميري.

وكان من حقه أن يقدم الدال على التاء؛ لأن الأحرف المذكورة وإن اشتركت في مخرج واحد إلا أنها مرتبة فيه فمما يلي اللِّثَة من الثنيتين يخرج الطاء ومن بعيده فالدال ومن وبعيد الدال فالتاء. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة نِطَعية ونِطْعية بكسر النون وفتح الطاء وإسكانها لمجاورتها نِطْعَ غار الحنك الأعلى وهو سقفه، لا لخروجها منه كما قيل. والنِّطْعُ والنِّطَعُ بكسر النون وإسكان الطاء وفتحها: ما ظهر من الحنك الأعلى فيه آثار كالتحزز كما في القاموس. (فُزْتَ بِالْوُصُولِ) جملة دعائية تمم بها $ بيته، ولفظها لفظ الخبر ومعناها الإنشاء لأنها بمعنى الدعاء أي جعلك الله من الفائزين بالوصول إلى العلم. يقال: فاز بالشيء إذا ظفر به ووصل إليه.

ثم قال $: نص:

258. (وَمِنْهُ يَخْرُجُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مَا امْتَازَ بِالْإِعْجَامِ عَنْ خِلَافِهَا)

ش: (وَمِنْهُ)، أي من طرف اللسان المذكور في البيت قبلُ. (يَخرُجُ وَمِنْ أَطْرَافِهَا مَا امْتَازَ)، أي انفرد وتَبَيَّنَ. والتمييز لغة: تَبْيِينُ الشيء عن غيره، ومنه ﴿وَامْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يس: 58] أي انفردوا كما في الغيوث الهوامع معزوا للخضري. (بِالْإِعْجَامِ) مصدر أعجم الحرف إذا نقطه. والمقصود به ما تفرد وتبين بالنقط في الصورة عن غيره وهو الظاء والذال والثاء، أي هذه الأحرف الثلاثة التي تميزت وتبينت بالإعجام أي النقط عن خلافها تخرج من طرف اللسان أيضا ومن أطراف الثنايا العليا أي رؤوسها، وهذه الأحرف الثلاثة وإن كانت من مخرج واحد إلا أنها مرتبة فيه باعتبار قرب اللسان إلى الخارج، فالذال أقرب من الظاء إلى الخارج، والثاء أقرب من الذال إليه. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة لِثَوِيَّةً لقرب مخرجها من اللِّثَة، لا لخروجها منها كما قيل، واللِّثَةُ بكسر اللام وفتح الثاء مخففة بوزن عدة كما في مختار الصحاح والقاموس: هي لحم الأسنان ومغارزها، وفي المصباح: أنها الدِّرَارُ التي بين الأسنان.

ثم شرع في تبيين آخر مخارج اللسان، وهو مخرج الصاد والزاي والسين فقال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

259. (ثُمَّ الصَّادُ ثُمَّ الزَّايُ ثُمَّ السِّينُ مِنْهُ وَمِن بَيْنِهِمَا تَبِينُ)

ش: (ثُمَّ الصَّادُ ثُمَّ الزَّايُ ثُمَّ السِّينُ)، أي هذه الأحرف الثلاثة المذكورة في هذا البيت تخرج (مِنْهُ)، أي طرف اللسان. (وَمِن بَيْنِهِمَا)، أي الثنيتين العليين. (تَبِينُ)، أي تظهر وتخرج، والمعنى أن هذه الأحرف الثلاثة المذكورة تخرج من طرف اللسان ومن بين باطنَيِ الثنيتين العليين من غير أن يتصل اللسان بباطنيهما، بل يسامتهما ويحاذيهما وتبقى فرجة قليلة بين اللسان وبين باطني الثنيتين عند النطق بها والصاد أدخل والزاي أخرج والسين متوسطة. وعبر

سيبويه بقوله: ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا يخرج الصاد والزاي والسين. وعبارة الشاطبي: ومنه وبين الثنايا ثلاثة، وعبارة ابن الجزري وجماعة: من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى. والعبارات كلها ترجع إلى معنى واحد وهو ما قررنا في شرحنا لعبارة الناظم. وتسمى هذه الأحرف الثلاثة أَسَلِيَّةً؛ لخروجها من أسلة اللسان وهي طرفه كما في الغيوث الهوامع معزوا للنهاية لابن الأثير والقاموس، لا مستدقه كما قيل. فمخارج اللسان على مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما عشرة، وعلى مذهب الفراء ومن وافقه ثمانية، وحروفه ثمانية عشر، وتسمى كلها باللسانية، لخروجها من اللسان وإن بمشاركة غيره كما عرفت ذلك وقد تمت.

ثم شرع في مخرجي الشفتين فقال $: نص:

260. (وَالْفَاءُ مِن بَاطِنِ سُفْلَى الشَّفَتَيْنْ وَطَرَفِ الْعُلْيَا مِنَ الثَّنِيَّتَيْنْ)

261. (وَالْمِيمُ مِن بَيْنِهِمَا وَالْبَاءُ وَالْوَاوُ لَكِن مَّا بِهَا الْتِقَاءُ)

ش: (وَالْفَاءُ) تخرج (مِن بَاطِنِ)، أي داخل. (سُفْلَى الشَّفَتَيْنْ)، أي الشفة السفلى، والإضافة هنا من باب إضافة الصفة للموصوف. (وَطَرَفِ)، أي رأس. (الْعُلْيَا مِنَ الثَّنِيَتَيْنْ)، أي ومن طرف الثنيتين العليين. (وَالْمِيمُ) تخرج (مِن بَيْنِهِمَا)، أي من بين الشفتين وتلتقيان عليها. (وَالْبَاءُ) كذلك تخرج من بينهما أي الشفتين وتلتقيان عليه أيضا. (وَالْوَاوُ) كذلك أيضا تخرج من بينهما أي الشفتين. (لَكِنَّ) وهي حرف استدارك. (مَا) نافية. (بِهَا)، أي الواو. (الْتِقَاءُ)، أي ليس بالواو التقاء للشفتين، بل تنضمان من غير انطباق، وانضمامهما في غير المدية أكثر منه في المدية، وانطباقهما بالباء أشد منه بالميم. وتسمى هذه الأحرف الأربعة شفهية وشفوية وبعضها يخرج بمشاركة الغير دون بعض. فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف الهجائية المنطوق بها.

فائدة: اعلم أن الحروف الهجائية قسمان: أصلية وفرعية، فالأصلية تسعة وعشرون حرفا على الصحيح المشهور كما قدمنا. قال الطِّيبِيُّ في كتابه المفيد:

وعدة الحروف للهجاء تسع وعشرون بلا امتراء.

وهي التي ذكر الناظم مخارجها، وأما الفرعية فهي تخرج من مخرجين وتتردد بين حرفين، وتنقسم إلى فصيح وغير فصيح، والوارد من الأول في القرآن الكريم ثمانيةٌ، نظمها الطِّيبِيُّ بقوله:

واستعملوا أيضا حروفا زائده على الذي قدمته لفائده
لقصد تخفيف وقد تفرعت من تلك كالهمز حيث سهلت
وألف كالياء إذ تمال والصاد كالزاي كما قد قالوا
والياء كالواو كقيل مما كسر ابتدائه أشموا ضما
والألف التي تراها فخمت وهكذا اللام إذا ما غلظت
والنون عدوها إذا لم تَظْهَرُ قلت كذاك الميم فيما يظهرُ.

لكن في اللام المفخمة والنون والميم المخفاتين بين العلماء اضطراب، ولا ريب في نقص ما أخفي من الميم ونون انتهى. والحركات أيضا فيها ما هو أصلي وفيها ما هو فرعي. قال الطِّيبِيُّ أيضا:

والحركات وردت أصليه وهي الثلاث وأتت فرعيه
وهي التي قبل الذي أميلا وكسرةٌ كضمةٍ كقيلا.

ويعني بالثلاث الفتحة والضمة والكسرة. انظر الغيوث الهوامع للعلامة شيخنا محمد بن المحفوظ رحمه الله تعالى برحمته الواسعة.

ثم شرع في ذكر الصفات بعد أن فرغ من المخارج فقال $: نص:

262. **(ثُمَّ لِهَذِي الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَهْ صِفَاتُهَا الْمَعْلُومَةُ الْمَشْهُورَهْ)**

ش: **(ثُمَّ)** حرف عطف دال على الترتيب الانفصالي. **(لِهَذِي)**، هذي اسم إشارة قرب للمؤنث والهاء فيها للتنبيه. **(الْأَحْرُفِ)** جمع قلة لحرف وهي كثيرة،

وذلك جائز في كلام العرب كما في الفجر عن الإقناع حسبما في الغيوث الهوامع، وفي ألفية ابن مالك ما نصه:

أَفْعِلَةٌ أفْعُلٌ ثم فِعْلَهْ ثمت أَفْعَالٌ جموع قلة

وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كأرجل والعكس جاء كالصفي.

أي الأحرف التي ذكرها من قوله: فالهاء والهمزة ثم الألف إلى قوله والواو. **(صِفَاتُهَا)** جمع صفة. **(الْمَعْلُومَةُ)**، أي المعروفة عند القراء والنحويين. **(الْمَشْهُورَهْ)**، أي بينهم. وفي كلامه إشارة إلى أنه اقتصر على الصفات المعلومة عند القراء والنحويين المشهورة بينهم، وسيأتي عددها. والمراد بالصفة كيفيةٌ عارضة للحرف عند النطق به من سليم الطبع كجَرْيِ النَّفَسَ اللازم للهمس، وعدم جريه اللازم للجهر ونحو ذلك. ولمعرفة الصفات ثلاث فوائد:

الأولى: تمييز الحروف المشترِكة في المخرج، إذ لولاها لاتحدت أصواتها حتى تصبح كأصوات البهائم لا تدل على معنى فالطاء مثلا لولا انفرادها عن التاء بصفة الاستعلاء والإطباق والجهر لكانت تاء لاتحادهما في المخرج. قال الرماني وغيره: لولا الإطباق لصارت الطاء دالا لأنه ليس بينهما فرق إلا الإطباق، ولصارت الظاء ذالا، ولصارت الصاد سينا. قلت: وإلى هذا المعنى أشار ابن الجزري في مقدمته حيث قال:

وخلص انفتاح محذورا عسى خوف اشتباهه بمحظورا عصى.

أي خلص الانفتاح الواقع في الذال من محذورا في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُوراً**﴾ [الإسراء: 57] خوف أن يشتبه بالظاء المطبقة من محظورا في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُوراً**﴾ [الإسراء: 20] وكذلك خلص انفتاح السين من عسى خوف أن تشتبه بالصاد المطبقة من عصى، وقال ابن الجزري أيضا: كل حرف شارك غيره في المخرج فإنه لا يمتاز عنه إلا بالصفات، وكل

حرف شارك غيره في الصفات فإنه لا يمتاز عنه إلا بالمخرج ولولا ذلك لاتحدت أصوات الحروف في السمع ولما تميزت ذواتها.

الثانية: تحسين لفظ الحروف المختلفة المخارج.

الثالثة: معرفة القوي من الحروف من الضعيف منها؛ ليعلم ما يجوز أن يدغم وما لا يجوز إدغامه إذ أن كل حرف له قوة وميزة على غيره لا يجوز أن يدغم في ذلك الغير؛ لئلا تذهب تلك الميزة، وسيشير الناظم إلى هذه الفائدة بقوله الآتي:

فهذه الصفات باختصار تفيد في الإدغام والإظهار

فقد اتضح من هذا أن ثمرة معرفة الصفات التمييزُ والتحسينُ ومعرفةُ القوي من الضعيف. فسبحان الذي حكمته في كل شيء.

لطيفة: روي أن الإمام أحمد ناظر معتزليا فقال له: قل: با، فقال: با، فقال قل: حا، فقال حا، فقال: بَيِّنْ مخرجيْهما فَبَيَّنَهُمَا، فقال: إن كنت خالقا فعلك فأخرج الباء من مخرج الحاء، فبهت المعتزلي وانصرف. ذكره في الغيوث الهوامع معزوا لنهاية القول المفيد.

واعلم بأن المخارج للحروف بمثابة الموازين التي تعرف بها مقاديرها، والصفات بمثابة الناقد الذي يميز الجيد من الرديء، فببيان مخرج الحرف تعرف كميته أي مقداره فلا يُزَادُ فيه ولا يُنقَصُ وإلا كان لحنا، وببيان الصفة تعرف كيفيته أي عند النطق به من سليم الطبع، وتحقيق ذلك أن الهواء الخارج من داخل الرئة إن خرج بدفع الطبع من غير أن يسمع يسمى نَفَساً، وإن خرج بالإرادة وعرض له تموج يسمع بسبب تصادم جسمين يسمى صوتا، وإن عرض للصوت كيفياتٌ مخصوصة بسبب اعتماده على مخرج محقق أو مقدر يسمى ذلك الصوت حرفا، وإن عرض للحرف كيفيات أُخَرُ في الواقع بسببِ نحوِ جَرْيِ الصوت وعدمه، وقوةِ الاعتماد على المخرج وعدمِها سميت تلك الكيفيات

صـفات، ثم إن النَّفَسَ الخارج الذي هو صـفة الحروف إن تكيف بكيفية الصـوت حتى يحصـل صـوت قوي كان الحرف مجهورا، وإن بقي بعضـه بلا صـوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا، وإذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصـارا تاما فلا يجري جريانا أصـلا يسـمى شـديدا، فإنك لو وقفت على نحو الحج، والحد، والحق، لوجدت الصـوت راكدا محصـورا حتى أنك لو أردت مده لما أمكنك، وأما إذا جرى الصـوت جريانا ولم ينحصـر أصـلا فإنه يسـمى رخوا كما لو وقفت مثلا على نحو الطش والرش فإنك تجد صـوت الشـين حينئذ جاريا تَمُدُّهُ كما تشـاء، وإذا لم يتم الانحصـار ولا الْجَرْيُ فيكون متوسطا بين الرخوة والشدة كما في اللام من الظِّلِّ ونحوه فإنك لو وقفت عليه لوجدت الصـوت لا يجري كجريانه في الشـين من الطش ولا ينحصـر كانحصـاره في الجيم من الحج بل يخرج على حد الاعتدال بينهما، وقس على ذلك انتهى من الغيوث الهوامع معزوا للقول المفيد.

وفي الدر النثير: إنه متى تحرك الحرف لم يكن فيه هذا الصوت، سواء كان رخوا أم شـديدا وإنما ذلك إذا سـكن. وما قاله ظاهر لا ينازع فيه إلا مكابر في المحسـوس أو من ليس له طبع سـليم. وعدد الصـفات على ما ذكره ابن الجزري سبع عشرة صفة، وتنقسم إلى قسمين: قسم له ضد أي مقابل، وهو خمس ضدها خمس، هي: الجهر وضدها الهمس، والشدة وضدها الرخوة، والاستعلاء وضدها الاسـتفال، والإطباق وضـدها الانفتاح، والإذلاق وضـدها الإصـمات. فهذه عشـر صفات، وإليها أشار المحقق ابن الجزري في مقدمته بقوله:

صـفـاتهـا جهر ورخو مسـتفـل منـفـتـح مصـمـتـة والضـد قـل
مهموسـها فحثه شـخص سـكت شـديـدهـا لـفـظ أجـد قـط بـكـت
وبـيـن رخـو والشـديـد لِنْ عمـر وسـبع علو خص ضـغط قظ حصـر
وصـادٌ ضـادُ طـاءٌ ظـاءُ مطبقـه وفـر مـن لـب الـحـروف الـمـذلـقـه.

وقسم لا ضد له، وهو سبع هي: الصفير والقلقة واللين والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة. وإلى هذا القسم أشار أيضا ابن الجزري في مقدمته بقوله:

صفيرها صاد وزاي سين قلقلة قطب جد واللين
واو وياء سكنا وانفتحا قبلهما والانحراف صححا
في اللام والرا وبتكرير جعل وللتشفي الشين ضادا استطل.

فهذه سبعَ عشرةَ صفة ذكر الناظم منها ثلاث عشرة صفة، وسبق أن قدم اللين في باب المد والقصر وترك الباقي وهو ثلاث: القلقلة، والإذلاق، والإصمات. وزاد هنا صفة الغنة، وزاد صاحب الرعاية عليها حتى أوصلها لأربع وأربعين، وعدها البركوي في كتابه الدر اليتيم أربع عشرة صفة بنقص الإذلاق والإصمات والانحراف واللين وزيادة صفة الغنة إلى غير ذلك من اختلافهم في عدها مما يُطِيلُ تتبعُه المقامَ. انتهى انظر الغيوث الهوامع.

ثم قال $: نص:

263. **(فَالْهَمْسُ فِي عَشَرَةٍ مِّنْهَا أَتَى هِجَاءِ حَثَّ شَخْصَهُ فَسَكَتَا)**

ش: **(فَالْهَمْسُ)** وهو لغة: الخفاء، أو قل ـــ إن شئت ـــ: الحِسُّ الخفي. قال تعالى: ﴿**فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْساً**﴾ [طه: 105] أي صوتا خفيا لا يكاد يسمع، والمراد به في الآية حِسُّ مشيِ الأقدام إلى المحشر. واصطلاحا: ضعف التصويت بالحرف لعدم الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى النَّفَسُ معه فكان فيه همس أي خفاء فسمي مهموسا. **(فِي عَشَرَةٍ)** بفتح الشين كما في مختار الصحاح. **(مِنْهَا)**، أي من حروف المعجم. **(أَتَى)** هو أي الهمس. **(هِجَاءِ)** بالجر بدل من عشرة كما في النجوم الطوالع، وفي تحصيل المنافع بالرفع خبر لمبتدإ محذوف تقديره وهي، أي العشرة هجاء أي حروف. **(حَثَّ شَخْصَهُ فَسَكَتَا)** والألف من سكتا للقافية وليس من حروف الهمس، وبعض هذه الحروف أضعف من بعض، فالصاد

المهملة والخاء المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأن في الصاد إطباقا واستعلاء وصفيرا وكلها من صفات القوة وفي الخاء استعلاء، والكاف والتاء أقوى من الباقي؛ لأن فيهما الشدة، وأضعفها الهاء والفاء والحاء والثاء المثلثة؛ إذ ليس فيهن صفةُ قوة، وأضعفها الهاء لخفائها.

ثم قال $: نص:

264. (وَفِي سِوَاهَا الْجَهْرُ وَالشِّدَّةُ فِي أَجِدتَّ قُطْبَكَ ثَمَانِ أَحْرُفِ)

ش: (وَفِي سِوَاهَا)، أي في سوى حروف الهمس العشرة المتقدمة. وسواها هو باقي الحروف. (الْجَهْرُ)، يعني أن الجهر فيما بقي من الحروف بعد حروف الهمس العشرة. والجهر لغة: الإعلان والبيان والظهور. يقال: جهر بالقول أي رفع به صوته وبابه قطع. وإجهار الكلام: إعلانه كما في مختار الصحاح. واصطلاحا: قوة التصويت بالحرف لقوة الاعتماد عليه في المخرج حتى منع أن يجري النَّفَسُ الكثير معه فكان فيه جهر أي إعلان وظهور فسمي مجهورا. والحروف الجهرية بعضها أقوى من بعض في الجهر على قدر ما في الحرف من صفات القوة، فالطاء أقوى من الدال وإن اشتركتا في قوة الجهر؛ لانفراد الطاء بالإطباق والاستعلاء المستدعي للتفخيم. (وَالشِّدَّةُ فِي أَجِدتَّ قُطْبَكَ)، والشدة لغة: القوة. واصطلاحا: لزوم الحرف لموضعه لقوة الاعتماد عليه في مخرجه حتى حبس الصوت أن يجري معه فكان فيه شدة أي قوة فسمي شديدا. وفي الغيوث الهوامع ما نصه: وفي المساعدي: ومعنى الشدة على ما ذكر سيبويه امتناع الصوت أن يجري في الحرف فلو رمت مد صوتك بالقاف والجيم مثلا من الحق والحج لامتنع عليك. وقال في نهاية القول المفيد في علم التجويد ما نصه: إنما لقبت بالشدة لاشتداد الحرف في مخرجه حتى لا يخرج معه صوت، ألا ترى أنك تقول في الحرف الشديد: إجْ، إتْ فلا يجري الصوت في الجيم والتاء وكذا أخواتهما، فلما اشتد في موضعه ومنع الصوت أن يجري معه سمى حرفا

شديدا، وهي مختلفة في القوة فإذا كان مع الشدة جهر وإطباق فذلك غاية القوة كالطاء ففيها اجتمعت صفات القوة، فعلى قدر ما في الحرف من صفات القوة تكون قوته وعلى قدر ما فيه من صفات الضعف يكون ضعفه. وقال المنتوري: قال سيبويه: ومعنى الحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه.. إلى أن قال: وذلك أنك لو قلت: إجْ مثلا ثم مددت صوتك لم يَجْرِ لك. وقال بعض الشيوخ: والفرق بين الشديدة والمجهورة أن المجهورة يقوى الاعتماد عليها والشديدة يشتد الاعتماد عليها بلزوم الموضع لا بشدة الوقع وهو ما ذكرنا من الضغط ألا ترى أن الظاء والذال المعجمتين مجهورتان غير مضغوطتين، تقول: إذْ، إظْ فيجري معهما الصوت. وقال العلامة سيدي عبد الله بن أبي بكر التنواجيوي المعروف بالسيد $ في تأليفه المسمى بالنقل الصحيح السليم من التحريف في الصفة والمخرج للجيم ما نصه: والجيمُ الممزوجةُ بالشين تقبل طول الزمان، ويلصق اللسان على اللهاة مدة طويلة ولا ينفتحان إلا بقصد وكَلٍّ أي تعب، وهذه الصفة يجري معها الصوت ويكون معها التفشي المسلوبُ عن الجيم، وإذا عرضتها على ما قال الإمام سيبويه وغيره في صفة الجيم تجد بينهما تخالفا كثيرا. فتأمل منصفا.

قال ابن مالك في تسهيل الفوائد عند ذكره لمخارج الحروف وصفاتها: فصل لهذه الحروف فروع تستحسن، ثم عدها وفروع تستقبح، ثم عد من القبيحة جيما كشين. قال المرادي في شرح التسهيل: فروع تستحسن أي توجد في كلام العرب الفصحاء، وفروع تستقبح أي لا توجد في كلام العرب الفصحاء. وصفة النطق بالجيم عند أهل التجويد هو ما حرره شيخنا داني زمانه وحافظ عصره الجامع بين الحقيقة والشريعة أستاذ الأساتذة سيدي أحمد حبيب الفلالي في تأليفه على الجيم، قال: وكنا نحبس الصوت ونمنع جريانه حالة النطق به ولا نمد الصوت به، وذلك بأنا نحصر صوته في مخرجه انحصارا تاما بحيث يمنع الصوت أن يجري معه حالة النطق به بأنا نلزم الحرف إذ ذَّاك لمكانه إلزاما كاملا ونقبض

عليه هناك قبضـــا وافرا بحيث لا يمتد به ولا يقبل طول الزمان حالة خروجه. وأوجب هذه الصـــفة ما فيه من الشـــدة فإنه من حروفها، كما نص عليه أهل علم المخارج والصـــفات من القراء والنحويين قاطبة ممن تعرض منهم للكلام عليها انتهى. والشدة في الحرف هي: القوة والضغط، وذلك بأن يكون في مخرجه قويا مضغوطا بحيث لا تكون له سعة في قبول طول الزمان بخروجه. انتهى كلامه. ونقل كلام سيبويه المتقدم ذكره على صفة الجيم. وشيخنا هذا المتقدم ذكره كان يعرف القرآن الكريم بألف طريق عن ظهر قلب مســـتحضـــرة عنده؛ لأنه قرأ بطريق النشـــر وفيه ألف طريق، ومن طريق طيبة النشـــر لابن الجزري أيضـــا وفيها ألف طريق أيضا، وكان يعرف ثلاث قراءات فوق هذه الألف شاذة، وكان يعرف طرق نافع العشرة المسماة بالعشر الصغيرة، وله تأليف عليها لا يوجد مثله، وقد ذكر في كتابه هذا أن أهل مكة المكرمة والمدينة المنورة ليس فيهم من يقرأ بالجيم الممزوجة بالشين، حتى إن بعض حجاجنا سأل بعض الماهرين في القرآن من أهل المدينة المشرفة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام عن هذه الجيم القبيحة التي يجب تنزيه كتاب الله تعالى عنها، فقال: ما ســـمعتها إلا منك، ولا نعرفها إلا عندك، فرجع ذلك المغربي للحق حيث ظهر له ورفض ما نشأ عليه وما كان لديه، وقال بلسان الحال: ﴿**فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ**﴾ [يونس: 32]، فَغَلَبَ حيئنذ هواه، وقادته نفســـه إلى هداه. انتهى كلامه. انظر الغيوث الهوامع. وقال ابن القاضـــي في الخلاف والتشـــهير على الســـبع: لا يغتر أحد باجتماع الناس على أمر، فعليك بالحق واتِّباعَه، واعرف الرجالَ بالحق ولا تعرف الحقَّ بالرجال، والزم طريق الهدي ولا يضـــرك قلة الســـالكين، وإياك وطريق الضـــلال ولا تغتر بكثرة الهالكين. وقال بعضـــهم: اعرف الحق تعرف أهله. والحاصل أن الجيم الممزوجة بالشين لم يقل بها أحد، لا من النحويين ولا من القراء، والله تعالى أعلم.

(ثَمَانِ أَحْرُفِ) بدل من "أجدت قطبك". ومعنى أجدت قطبك أي أجدت مقصودَك ومرادَك؛ لأن قطبَ الشيء مقصودُه ومرادُه. قاله في الغيوث الهوامع وعزاه للفجر الساطع.

ثم قال $: نص:

265. (وَمَا عَدَاهَا رِخْوَةٌ لَكِنَّا يَقِلُّ فِي هِجَاءِ لَمْ يَرْعَوْنَا)

ش: (وَمَا عَدَاهَا)، أي والذي جاوزها وتركها. ويعني حروف الشدة. (رِخْوَةٌ) والمعنى أن ما بقي من الحروف عن الشدة فهو رِخوي، والرخوة ويثلث راؤها، هي في اللغة: اللين. واصطلاحا: ضعف لزوم الحرف لموضعه؛ لضعف الاعتماد عليه في مخرجه حتى جرى الصوت معه فكان فيه رخاوة أي لين فسمي رخوا. (لَكِنَّا)، أي الأمر والشأن. (يَقِلُّ) هو أي وصف الرخاوة. (فِي هِجَاءِ)، أي في حروف. (لَمْ يَرْعَوْنَا)، أي في هذه الحروف المجموعة في قولك: "لم يرعونا"، أولها اللام وآخرها النون على ما في تحصيل المنافع وعليه فتكون سبعة؛ لأنه لم يعد الألف منها. وقال في النجوم الطوالع: إنها ثمانيةٌ؛ لأنه عد الألف منها، ومشى على ذلك شيخنا محمد بن المحفوظ بن دهمد في الغيوث الهوامع، مع أنه قال فيه: وقيل لا، أي ليس الألف منها، وعلى القول بأن الألف معدودة من حروف "لم يرعونا" الْبَيْنِيَّةِ فتكون حروف الرخوة الكاملة ثلاثة عشر حرفا، وهذا هو مقتضى كلام سيبويه $ وعليه جماعة. وذهب البعض إلى أن الحروف الْبَيْنِيَّةَ خمسةٌ فقط وأسقط منها حروف المد الثلاثة، واجتمعت في قولهم: "لِنْ عُمَرْ" وعليه ابن الجزري وجماعة. قال في المقدمة: "وبَيْنَ رِخْو والشديد لِنْ عُمَرْ"، وهذه الحروف على الاختلاف فيها هي المتوسطة، وتسمى البينية نسبة إلى بين وهو محل التوسط بين الشيئين؛ لتوسطها بين الرخوة والشدة بحيث أنها عند النطق بها ينحبس بعض الصوت معها، ويجري معها بعضه، ألا ترى أنك إذا وقفت على الدال والباء فقلت: إِدْ، إِبْ، انحبس الصوت بالكامل؛ لأنهما

من حروف الشدة، وإذا وقفت على السين والفاء فقلت: إِسْ، إِفْ جرى الصوت معهما جريا كثيرا، لكونهما من الحروف الرخوة، وإذا وقفت على النون واللام فقلت: إِنْ، إِلْ لم ينحبس الصوت معهما انحباسَه مع الحروف الشديدة ولم يجر جريانه مع الحروف الرخوة.

وفي النجوم الطوالع ما نصه: إن قلت: الكاف والتاء عُدَّتَا في حروف الهمس وفي حروف الشدة، والهمسُ يستلزم جريان النَّفَسِ والشدةُ تستلزم احتباس الصوت، فإن كان الصوت والنَّفَسُ شيئا واحدا لزم التناقض في وصفهما بالهمس والشدة، وإن كانا مختلفين فما الفرق؟ فالجواب: أن بين النَّفَسِ والصوتِ فرقا وهو أن الهواء الخارج من داخل الرئة إذا كان بدفع الطبع فهو النَّفَسُ بفتح الفاء وإذا كان بالإرادة وعَرَضَ له تموج بسبب تصادم جسمين فهو الصوت، فقد يجري الصوت ولا يجري النَّفَسُ كما في الضاد والغين، وقد يجري النَّفَسُ ولا يجري الصوت كما في الكاف والتاء، فظهر الفرق بينهما. انتهى انظر النجوم الطوالع.

وفي الغيوث الهوامع معزوا لشرح المواقف ما نصه: إن الحروف الشديدة آنية لا توجد إلا في آن انحباسِ أو حبسِ النَّفَس، وما عداها زمانية يجري فيها الصوت زمانا، وهي متفاوتة الجريان؛ إذ الحروف الرخوية أتم جريانا من الحروف الْبَيْنِيَّةِ، وحروف المد أطول زمانا من سائر الحروف الرخوية. انتهى من الغيوث الهوامع.

تنبيه: اعلم أن مبدأ أصوات جميع الحروف عند الجهر بالقراءة جهري ولو كان الحرف مهموسا، وصوت الحرف وإن كان مجهورا فهو لا يتحقق بدون ذلك النفس؛ لأن حقيقة الصوت هي النفس المسموع كما سبق ذكره، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النفس معه، وجريُه يستلزم جريه معه، وأن نفس الحرف وإن كان مهموسا لا ينفك عن الصوت؛ لأن حقيقة الحرف هي الصوت المعتمد على

مخرج كما تقدم، وأن نفس الحرف المجهور قليل ونفس الحرف المهموس كثير، فما ذكر من أنه يجري النفس ولا يجري الصـوت فمعناه أنه يجري النفس الكثير ولا يجري الصوت القوي الذي حصل في مبدإ الحرف، وليس المرادُ نفيَ جريانِ الصـوت بالكلية، وما ذُكِرَ من أنه قد يجري الصـوت ولا يجري النفس فمعناه أنه قد يجري الصـــوت القوي ولا يجري النفس الكثير كما يجري مع المهموس، وليس المراد نفيَ جريان النفس بالكلية انتهى. وقد قال ابن الجزري: إن الرخاوة جريان الصـوتِ والنفسِ. وقد عرفت أن المهموس في اصـطلاحهم ما كان بعض صـوته خفيا عند الجهر بالقراءة وهو آخره؛ إذ مبدؤه جهري حينئذ ألبتة، ولا تجد حرفا كل صـــوته خفي عند الجهر بالقراءة، فمن عد الكاف والتاء من المجهورة بناء على أن الشدة تؤكد الجهر فقد وَهِمَ؛ إذ لو كان ذلك كذلك لكان جميع الحروف مجهورا، ولا تناقض بين الشـــدة والهمس؛ لأن الشـــدة في آنٍ والهمس في زمان آخر، والتاء والكاف شدتهما باعتبار الابتداء وهمسهما باعتبار الانتهاء، ففي كل منهما صـــوتان، فالأول قوي والآخر ضـــعيف. قاله في الغيوث الهوامع وعزاه للنهاية.

ثم قال $: نص:

266. (وَالِانسِـــفَـالُ فِـي سِـــوَى هِـجَـاءِ قِظْ خُصَّ ضَـــغْطٍ ذَاتِ الِاسْـــتِعْلَاءِ)

ش: **(وَالِانسِـــفَالُ)** ويقال الاســـتفال، وهو لغة: الانخفاض. واصـــطلاحا: انحطاط اللســان عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحط الصـوت معه إلى قاع الفم فلذلك جاءت حروفه مستفلة ومنخفضة. وهو ـــــ أي الانسفال ـــــ كائن وموجود **(فِي سِوَى هِجَاءِ قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ ذَاتِ الِاسْتِعْلَاءِ)** يعني أن الانسفال أو الاســـتفال موجود في غير الحروف المســـتعلية المجموعة في قولك: "قظ خص ضغط" السبعة فهذه الحروف السبعة مستعلية وغيرها مستفل. والاستعلاء لغة: الارتفاع. واصـــطلاحا: ارتفاع اللســـان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف

فيرتفع اللسان معه فلذلك تسمى حروفه مستعلية، وهو ضد الاستفال. والمعتبر الاستعلاء الكثير، فلا تَرِدُ الكاف والجيم والشين والياء؛ لأن استعلاء اللسان فيها قليل فلذا لم يعدوها من حروفه. ولا يلزم من خروج الحرف من غير اللسان أن لا يستعلي اللسان فإن الغين والخاء يخرجان من أدنى الحلق ويحصل عند النطق بهما استعلاء ما قارب الحلق وهو أقصى اللسان فلذلك عدتا من حروف الاستعلاء. قال المرعشي: والمعتبر في الاستعلاء أقصى اللسان، سواء استعلى معه بقية اللسان أم لا. وحروف وسط اللسان لا يستعلى بها إلا وسطه، والكاف لا يستعلى بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه فلذلك لم تعد هذه الأحرف الأربعة من حروف الاستعلاء، وإن وجد فيها استعلاء اللسان. وتسمية حروف الاستعلاء مستعلية تجوز؛ لأن المستعلي إنما هو اللسان، وأما الحرف فمستعل عنده اللسان، وكذا يقال في الاستفال والإطباق. ويترتب على الاستفال الترقيق، وعلى الاستعلاء التخفيم، فحروف الاستفال كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام ففيهما تفصيل سبق ذكره في بابيهما، وحروف الاستعلاء كلها مفخمة لا يستثنى منها شيء في حال من الأحوال إلا أن تفخيمها ليس في رتبة واحدة، فأقواه إذا فتحت وجاء بعدها ألف، ويليه إذا فتحت وليس بعدها ألف، ويليه إذا كانت مضمومة، ثم يلي ذلك إذا كانت ساكنة، ودونه إذا كانت مكسورة، وأما الألف فلا توصف بتفخيم ولا بترقيق، بل تكون تابعة لما قبلها تفخيما أو ترقيقا على الصواب، فخلافه لا يلتفت إليه كما في النشر.

لطيفة: جمع هذه الحروف المستعلية المفخمة في حروف "قظ خص ضغط" فيه موعظتان الأولى: أن قِظْ أَمْرٌ مِن قَاظَ بالمكان إذا أقام به، وخص بضم الخاء المعجمة البيت من القصب، والضغطُ: الضيقُ، والمعنى: أقم وقت حرارة الصيف في خص ذي ضغط، أي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه، ولا تغتر بزينتها وزخارفها فإن مآلك إلى الخروج منها كما قال ﷺ: «**كن في الدنيا**

كأنك غريب أو عابر سبيل». الثانية: قال بعض شراح الجزرية: ومعنى هذه الكلمة خص القبر بالضغط والحصر. قظ أي تيقظ من غفلتك واعمل لآخرتك. والموعظتان كلتاهما حسنة. انظر الغيوث الهوامع وقد عزاه لنهاية القول المفيد في علم التجويد.

ثم قال $: نص:

267. **(وَأحْرُفُ الْإِطْبَاقِ مِن ذِي الصَّادُ وَالطَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الضَّادُ)**

ش: **(وَأَحْرُفُ الْإِطْبَاقِ)**، أي الأحرف الْمُتَّصِفَةُ بصفة الإطباق. **(مِن ذِي)**، أي من هذه الحروف السبعةِ المستعليةِ المذكورة آنفا أربعة: **(الصَّادُ وَالطَّاءُ ثُمَّ الظَّاءُ ثُمَّ الضَّادُ)** والإطباق ويقال الانطباق معناه لغة: الإلصاق. واصطلاحا: انطباق طائفة أي جملة من اللسان على الحنك الأعلى عند النطق بالحرف فينحصر الصوت بينهما أي بين اللسان والحنك، فلذا تسمى حروفه مطبقة ومنطبقة. والمراد بالإطباق أن يُقرب اللسان من الحنك الأعلى عند النطق بالأحرف المذكورة ما لا يقرب منه عند النطق بغيرها فتدخل حروف الإطباق كلها. والإطباق أبلغ من الاستعلاء وأخص منه. أما كونُه أبلغَ منه فلأن اللسان يرتفع بحرفه وينطبق به، بخلاف الاستعلاء فإن اللسان يرتفع بحرفه فقط، ولكونِه أبلغَ منه فقد خصت حروفه من بين حروف الاستعلاء بتفخيم أقوى وإن تفاوتت فيه على حسب تفاوتها في الإطباق. قال ابن الجزري في مقدمته:

وحرف الاستعلاء فخم واخصصا الإطباق أقوى نحو قال والعصا.

فأعلاها إطباقا وتفخيما الطاء المهملة لجهرها وشدتها، وأضعفُها فيهما الظاء المعجمة لرخاوتها، والصاد والضاد متوسطتان وإن كانتا رخويتين؛ لأن الصاد صفيري والضاد مستطيل وكلتاهما من صفات القوة، وأقوى حروف الاستعلاء الباقية القاف؛ لشدتها وقلقلتها. وأضعفها الخاء؛ لرخاوتها وهمسها. والغين متوسطة؛ لجهرها ورخاوتها. وأما كون الإطباق أخصَّ من الاستعلاء

فلأنه يلزم من وجوده الاستعلاء ولا يلزم من وجود الاستعلاء وجود الإطباق. فكل مطبق مستعل ولا كل مستعل مطبق. والإطباق ضده الانفتاح.

ولذا قال $: نص:

268. (وَغَيْرُهَا مُنفَتِحٌ ثُمَّ الصَّفِيرْ فِي السِّينِ وَالصَّادِ وَفِي الزَّايِ الْجَهِيرْ)

ش: (وَغَيْرُهَا)، أي وغير حروف الاستعلاء وهو الباقي من الحروف عن صفة الإطباق (مُنفَتِحٌ) ولا فرق بين ما بقي من حروف الاستعلاء وغيره. والانفتاح لغة: الافتراق، واصطلاحا: انفتاح ما بين اللسان والحنك عند النطق بالحرف فلا ينحصر الصوت، فلذا تسمى حروفه منفتحة. والانفتاح أعم من الاستفال؛ لأن كل مستفل منفتح ولا كل منفتح مستفل، فالقاف والخاء والغين المعجمتان حروف منفتحة وليست مستفلة، وتسمية الحروف الأربعة المطبقة مطبقة فيه تسامح وتجوُّزٌ كما أشارنا إلى ذلك سابقا، وكذا تسمية الحروف المنفتحة منفتحة؛ لأن المنفتح والمطبق إنما هو اللسان وما حاذاه من الحنك، وأما الحرف فإنه منفتِح عنده ومطبَق عنده فاختصر فقيل: منفتِح ومطبَق، وكذا يقال في تسمية المستعلية والمستفلة كما ذكرنا سابقا أيضا. فهذه ثمان صفات من الصفات العشر المتضادة، وبقي منها اثنتان هما: الإذلاق والإصمات، فالإذلاق ويقال الذلاقة معاناها لغة: الخفة والفصاحة في الكلام. والذلق: الطرف، والحروف المذلقة ستة جمعها بعضهم في كلمتين هما: "مَرَّ بِنَفَلٍ" بفتح الفاء، وجمعها ابن الجزري في ثلاث كلمات فقال في المقدمة: "وفر من لب الحروف المذلقة"، ومعنى فر من لب أي هرب الجاهل من العاقل كما في شرح زكريا الأنصاري للمقدمة. وسميت هذه الحروف بالمذلقة لذلاقتها أي خفتها وسرعة النطق بها، أو لأن بعضها يخرج من ذلق اللسان أي طرفه وهو الراء والنون واللام، وبعضها يخرج من ذلق الشفتين وهو الفاء والباء والميم، وإن كان الفاء من طرف الثنايا العليا وباطن الشفة السفلى لا من طرف الشفتين معا، والذلاقة

ضـدها الإصـمات، وهو لغة: المنع، وحروفه ما عدا الحروف المذلقة، وسـميت حروفه مصمتةً؛ لأنها أصمتت أي منعت من أن يبنى منها وحدها في لغة العرب رباعيُّ الأصـولِ أو خماسـيُّها؛ لثقلها على اللسـان، فلا بد أن يكون معها في كل كلمة رباعيةِ أو خماسـيةِ الأصـول حرف مذلق لتعادل خفته ثقل تلك الحروف المصـمة، ولهذا قالوا: إن عَسْجَداً بمعنى الذهب، وعَسَطُوسـاً بفتح العين والسـين أعجميان، وقيل: شـاذان. ولم يذكر الشـاطبي وجماعة وكذا الناظم صـفتي الذلاقة والإصـمات، لأن الكلام إنما هو في صـفات يُطلب من القارئ مراعاتُها عند النطق بالحرف، أما الإصـمات والذلاقة فلا دخل له للقارئ في النطق بهما، وما تقدم من أن الألف المدية من الحروف المصـمتة هو مذهب الأكثر، وقال أبو محمد مكي في الرعاية: إن الألف ليسـت من المذلقة ولا من المصـمتة، لأنها هوائية لا استقرار لها في المخرج انتهى.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه شارعا في ذكر الصفات المشهورة التي لا ضد لها وهي سبعة، ذكر منها خمسة، وهي: الصفير، والتفشي، والاستطالة، والانحراف، والتكرير. وسـكت عن اثنتين، هما: القلقلة واللين. فقال $: (ثُمَّ الصَّـفِيرْ) وهو صـوت كصـوت الراعي كما في تحصـيل المنافع. (فِي السِّـينِ وَالصَّـادِ وَفِي الزَّايِ الْجَهِيرْ)، أي الجهري؛ لأنه من حروف الجهر. وقال في النجوم الطوالع ما نصـه: إنما سـميت الأحرف الثلاثة بالصـفير لأنك إذا قلت: إِصْ، إِزْ، إِسْ سمعت لها صوتا يشبه صوت الطائر؛ لأنها تخرج من بين الثنايا و طرفِ اللسان فينحصر الصوت هناك ويخرج شبيها بصفير الطائر، وأقواها في الصفير الصاد؛ للاستعلاء والإطباق، ويليها الزاي؛ للجهر، والسينُ أضعفها؛ لهمسـها واسـتفالها ورخوها. وفي الغيوث الهوامع معزوا للنهاية: فالصـاد تشـبه صوت الإوز، والزاي تشبه صوت النحل، والسين تشبه صوت الجراد.

ثم قال $: نص:

269. (وَالْمُتَفَشِّـــي الشِّـــينُ وَالْفَـاءُ وَقِيـلْ يَكُونُ فِي الضَّـــادِ وَيُدْعَي الْمُسْـتَطِيلْ)

ش: (وَالْمُتَفَشِّي)، أي الحرف المتفشي أي الموصوف بالتفشي. (الشِّينُ) بلا خلاف. والتفشي لغة: الانتشار، واصطلاحا: انتشار الصوت في الفم عند النطق بالحرف المتفشي. (وَالْفَاءُ) معطوف على الشين. فالشين متفق على تفشيها كما ذكرنا، وأما الفاء فَعَدَّهَا بعضهم متفشية كالشين وعليه مشى الناظم حيث عطفها على الشين. واقتصر بعضهم على الشين فقط. وفي تحصيل المنافع أن أبا عمرو الداني لم يذكر في بعض تآليفه إلا الشين وحدها. وزاد بعضهم الضاد فعدها متفشية، وإلى هذا أشار الناظم $ بقوله: (وَقِيلْ يَكُونُ) هو أي التفشي. (فِي الضَّادِ) وحكاه بقيل التمريضية إشارة إلى ضعفه. وزاد بعضهم عليها الثاء المثلثة وهو ضعيف. والصحيح كما في النجوم الطوالع اختصاص الشين بالتفشي لكثرته فيها وقلته في غيرها. وفي الغيوث الهوامع ما نصه: واعلم أنه لا بد من نفخ الفاء عند النطق بها كما قال عبد الباقي. قال بعضهم:

وقل لمن ينكر نفخ الفاء حال القراءة بلا خفاء
لِيَتَّئِدْ فإن ما قد أنكرا لا بد للقارئ له أن يذكرا
والنفخ فاء قبلها زد ألفا عن شيخنا الزرقاني هذا ألفا
وذا ملائم لما قد فعلوا لمخرج الحروف إذ هم جعلوا
قاعدة وهي أن تسكنا حرفا بهمز الوصل قد تمكنا
وهمز وصل جئ به مكسورا وسكن الحرف تكن خبيرا.

(وَيُدْعَي)، أي الضاد ويسمى (الْمُسْتَطِيلْ)، والاستطالة لغة: الامتداد، واصطلاحا: قال الجعبري: امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها على ما تقدم في مخرج الضاد انتهى. ووصفت الضاد بالاستطالة لأنها استطالت مخرجا وصوتا حتى اتصلت بمخرج اللام. والفرق بين المستطيل كالضاد

والممدود كالألف أن المستطيلَ جرى في مخرجه والممدودَ جرى في نفسه أي ذاته، وإيضاح ذلك ـ كما في النجوم الطوالع ـ أن المستطيلَ له مخرج محقق فيه طول فجرى فيه الصوت بقدر طوله ولم يتجاوزه حتى يقبل الزيادة، والممدودَ ليس له مخرج محقق فلم يجر إلا في ذاته فلذا قبل الزيادة ولم ينقطع إلا بانقطاع الصوت انتهى. ولا تبلغ الاستطالة قدر ألف كما في الغيوث الهوامع معزوا لنهاية القول المفيد.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

270. (وَاللَّامُ مَالَتْ نَحْوَ بَعْضِ الْأَحْرُفِ فَسُمِّيَتْ لِذَاكَ بِالْمُنْحَرِفِ)

ش: (وَاللَّامَ مَالَتْ)، أي انحرفت. (نَحْوَ)، أي جهة أي إلى جهة. (بَعْضِ الْأَحْرُفِ)، أي مالت إلى طرف اللسان الذي هو مخرج بعض الأحرف الذي هو النون والراء كما في الغيوث الهوامع معزوا للفجر، وانحرفت صوتا؛ لأنها مال بها اللسان مع الصوت إلى الشدة وهي رخوية نسبيا. (فَسُمِّيَتْ) هي أي اللام. (لِذَاكَ)، أي لأجل ذلك (بِالْمُنْحَرِفِ)، والانحراف والانحدار والميل والزيغ ألفاظ مترادفة بمعنى ضدِّ الاستقامة كما في تحصيل المنافع. وترك الناظم الراء والْحَقُّ أنها منحرفة؛ لأنها انحرفت إلى ظهر اللسان ومالت قليلا إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الألثغ لاما. قال ابن الجزري: "والانحراف صححا، في اللام والرا" قال زكريا الأنصاري شارح المقدمة: أي صحح جمهور القراء ثبوتَه في اللام والراء. وقال صاحب المنح الفكرية ما نصه: وإنما قيل: اللام والراء منحرفان لأن اللام فيها انحراف وميل إلى طرف اللسان والراء فيها انحراف إلى طرف اللسان وميل قليل إلى جهة اللام ولذلك يجعلها الألثغ لاما. انتهى كلامه.

ثم قال رحمنا الله تعالى وإياه: نص:

271. (وَالرَّاءُ فِي النُّطْقِ بِهَا تَكْرِيرُ وَهْوَ إِذَا شَدَّدْتَهَا كَثِيرُ)

ش: (وَالرَّاءُ) وحدها (فِي النُّطْقِ بِهَا)، أي الراء. (تَكْرِيرُ) وأقله مرة على

الصحيح كما في النجوم الطوالع. ومعنى وصفها به أنها قابلة له؛ لارتعاد طرف اللسان عند النطق بها، كقولهم لغير الضاحك: إنسان ضاحك أي قابل للضحك. والتكرير في المشددة أقوى وأكثر منه في المخففة ولذا قال: (وَهْوَ)، أي التكرير. (إِذَا شَدَّدتَّهَا)، أي الراء. (كَثِيرُ) والقصد من معرفة هذه الصفة تركها والتحفظ منها، لا إظهارها ولا الإتيانُ بها؛ لأن تكرير الراء لحن، واللحن يجب على القارئ تركه والتحفظ منه. قال أبو محمد مكي: واجب على القارئ أن يخفي تكرير الراء فمتى أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفا ومن المخفف حرفين. والراء المشددة أحوج إلى إخفاء التكرير من المخففة. قال ابن الجزري: "وأخف تكريرا إذا تشدد". قال الجعبري $: وطريقة السلامة منه أن يلصق اللافظ بها ظهر لسانه بأعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة، فمتى ارتعد حدث من كل مرة راء. قال في النجوم الطوالع: ومراده باللصق المحكم اللصق القوي بحيث لا يظهر التكرير في اللفظ والسمع، لا المبالغةُ جدا في لصق اللسان حتى ينحصر الصوت بالكلية فإن ذلك خطأ؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الراء من الحروف الشديدة شدةً كاملة وهي متوسطة بين الرخاوة والشدة كما تقدم. انتهى كلامه. فهذه الصفات التي ذكرها هي من الصفات السبع التي لا ضد لها وبقي منها اثنتان كما ذكرنا سابقا، هما: القلقلة واللين، فالقلقلة لم يتعرض لها أصلا، واللين تعرض لها في باب المد والقصر كما بيناه سابقا. والقلقلة لغة: التحريك والاضطراب. قال زكريا الأنصاري في شرحه للمقدمة: القلقلة لغة: الحركة، سميت حروفها بذلك لأنها حين سكونها تتقلقل وتتلقلق عند خروجها حتى تُسمَعَ لها نبرةٌ قوية؛ لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط دون غيرها من الحروف. انتهى كلامه. وقال الخليل بن أحمد: القلقلة: شدة الصياح. وقال أيضا: القلقلة شدة الصوت، وفي الاصطلاح: صوت حادث عند لفظ الحرف ساكنا لشدة لزومه لموضعه وضغطه فيه، أو قل ـــ إن شئت ـــ: هي انفجار صوتيٌّ يقع عند

التلفظ بالحرف المقلقل ساكنا، وحروفها خمسة هي: "قطب جد" والقاف أقواها وغيره تبع له، ولا تكون قوية في الحرف إلا إذا سكن في وقف أو في غيره، لكنها تكون أقوى إذا كان السكون عن وقف منها إذا كان سكونه أصليا، قال ابن الجزري في مقدمته:

وبينن مقلقلا إن سكنا وإن يكن في الوقف كان أبينا.

وسميت حروف القلقلة مقلقلة لأنها لا تتبين حال سكونها إلا بإخراجها شبيهة بالمقلقل أي المحرك لشدة لزومها لمواضعها وضغطها فيها بسبب كونها شديدة مجهورة. فالشدة تمنع الصوت أن يجري معها، والجهر يمنع النَّفَسَ كما تقدم في محله فلما امتنع الصوت والنفس معها لشدة لزومها لمواضعها وضغطها فيها احْتِيجَ إلى التكلف في بيانها بإخراجها شبيهة بالمتحرك مع إظهار صوت يشبه النبرة القوية حال سكونها في الوقف وفي غيره. وفي الغيوث الهوامع أنها تكون في المتحرك، لكنها في الساكن أقوى منها في المتحرك. قلت: وكثيرا ما يقع الخطأ لبعض القراء فيها وذلك إما بالإتيان بها في غير حروفها كقلقلة اللام الساكنة قبل النون، أو قلقلة النون الساكنة أو التنوين المظهرين قبل حروف الحلق، أو قلقلة الميم الساكنة حال إظهارها قبل الواو أو الفاء، وهذا مشاهد بكثرة عند بعض القراء الذين لا يدركون جيدا ما يسري إلى ألسنتهم من اللحن والخطإ حال القراءة. واللحنُ لا تجوز به القراءة، فلْيُتَحَفَّظْ من ذلك أيَّمَا تحفظٍ. ومن الخطإ واللحن فيها أن يأتي بها القارئ على غير الوجه المطلوب كتشديد حرفها تشديدا زائدا على ما اتصف به من الشدة إن كان غير مشدد في الوصل، وأما إن كان مشددا في الوصل فالوقف عليه بالتشديد مع القلقة، وكذلك من الخطإ فيها تحريك حرفها في الوقف تحريكا محضا، أو إهمالُها رأسا، فكل هذا لحن وخطأ لا تجوز به القراءة ولا الإقراء، فالحسنة بين السيئتين، لا إفراط ولا تفريط، وقد نص العالم المحقق المدقق أحمد بن الطالب محمود العيشي على بعض ما قلنا في

تأليفه المعروف بكشف الغطا عما جرى بأرضنا من الخطا حيث يقول:

وحاذرن تحريك حرف القلقله لدى وقوفه كمثل الجهله
وإنما هو بصوت يقرب من شبه التحريك فيما ذهبوا
وليس ما قارب شبه الشي يكون نفسه فعه أخي
فانظره في شافية ابن الحاجب وفيها أسوة لكل طالب.

واعلم بأن الهمزة لا تعد من حروف القلقلة عند الجمهور مع شدتها وجهرها الموجبين للقلقلة. وذلك لأنها كالتهوع ـ أي التقيؤ ـ والسعلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم التكلف في ضبط مخرجها لئلا يظهر صوت التهوع والسعلة، وقد عدها بعضهم من حروف القلقلة وهو ضعيف. انظر النجوم الطوالع.

ثم قال $: نص:

272. **(وَالْغُنَّةُ الصَّوْتُ الذِي فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ)**

ش: **(وَالْغُنَّةُ)** حقيقتها هي **(الصَّوْتُ الذِي فِي الْمِيمِ وَالنُّونِ)** ولو تنوينا؛ لأن التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء في اللفظ لا في الخط. **(يَخْرُجُ)**، أي هذا الصوت الذي هو الغنة. **(مِنَ الْخَيْشُومِ)** والخيشوم هو الخرق المنجذب إلى داخل الأنف كما في الغيوث الهوامع منسوبا للداني بنقل الثعاليبي. وفي النجوم الطوالع أن الخيشوم هو أقصى الأنف. يعني أن للغنة حقيقةً وهي الصوت، ومحلاً وهو الميم والنون، ومخرجا وهو الخيشوم، والنون أغن من الميم، وهذا الصوت الذي هو الغنة لا عمل للسان فيه، قيل هو شبيه بصوت الغزالة إذا ضاع ولدها. قال ابن القاضي:

حقيقة الغنة صوت يخرج من الخياشيم اتِّباعا يعرج
بصوت الميم ثم نون سَاكِنَيْنْ بيانه في النون أقوى دون مَيْنْ.

والغنة لازمة للميم والنون مطلقا، سواء كانتا متحركتين، أم ساكنتين.

مظهرتين، أم مدغمتين، أم مخفاتين. إلا أنها في الساكن المدغم أكمل، ثم المخفى، ثم الساكن المظهر، ثم المتحرك. فمراتبها أربع كما رأيت، ولا عبرة بما نقله صاحب الفجر عن الشاطبي والفارسي ومكي وأبي شامة من سقوطها عند الإظهار؛ لأن المراد عندهم عدم كمالها كما لا يخفى، فأصلها موجود في المتحرك وفي الساكن المظهر كما يشهد بذلك الحس. فالقائل بسقوطها بالكلية عند الإظهار يكذبه الْحِسُّ وإنكار المحسوس مكابرة. نعم يستثنى من ذلك إذا أدغمت النون أو التنوين في اللام أوالراء كما تقدم بيانه مُسْتَوْفيً في باب الإدغام. والدليل أن الغنة تخرج من الخيشوم أنك إن أمسكت أنفك لم يمكنك إخراجها كما قال أحمد ابن عمر العيشي في كشف الغطا:

والنون فيها غنة والميم صويتها ممره الخيشوم
تصديقه أنك إن أمسكتا أنفك ذاك الصوت قد غَيَّرْتَا
ذكر ذا في شرحه الشوشاوي وهو الذي جرت به الفتاوي.

والغنة من نظر إلى كونها صفة ذكرها في الصفات وذكر معها مخرجها تبعا لها كما فعل الناظم وجماعة، ومن نظر إلى أن لها مخرجا ألحقها بالحروف تغليبا للحروف عليها فذكرها مع مخرجها آخر مخارج الحروف كما فعل ابن الجزري حيث قال في آخر مخارج الحروف من نظم المقدمة:

للشفتين الواو باء ميم وغنة مخرجها الخيشوم.

ومن لم يهتد إلى هذا أشكل عليه الأمر حتى قال ما قال مما ليس حقا. وكونها صفة هو الصواب ولا تغتر بغيره، أي بقول من يقول إنها حرف مطلقا ولا بقول من يقول بالتفصيل أي جعلها حرفا لفظيا كألف الرحمن في حالة الإخفاء أوالإدغام بغنة، وصفة في غيرهما فإن ذلك مردود، وإن مشى عليه الشيخ أحمد الشقانيصي في كتابه الشهب كما في النجوم الطوالع، فكلا الوجهين يُرَد عليه من

وجوه كما في كل من الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع. منها أنه يلزم أن يكون الإدغام مع الغنة في نحو: ﴿مِنْ وَّالٍ﴾ [الرعد: 12] ﴿وَمَنْ يَّعْمَلْ﴾ [النساء: 109] على قراءة غير خلف إدغاما محضا مستكمَلَ التشديد؛ لأن الغنة على القولين حرف لا دخل لها في الإدغام، فلم تبق صفةٌ للنون من غير إدغام حتى يكون الإدغام غير محض، مع أنهم صرحوا بأن الإدغام في ذلك غيرُ محض وناقصُ التشديد من أجل الغنة الموجودة معه وجعلوها في ذلك بمنزلة الإطباق في {أَحَطْتُّ} و{بَسَطْتَّ}، ومنها أنه يلزم إدغام حرفين في حرف واحد على رواية من يدغم النون والغنة معا وهي رواية خلف عن حمزة؛ إذ النون حرف اتفاقا والغنة حرف على القولين المذكورين وقد أدغما أي النون والغنة في الواو أو الياء، ولا قائل يقول بإدغام حرفين في حرف واحد. ومنها أيضا أنه لو كانت حرفا لَعُدَّتْ مع حروف كل كلمة وجدت فيها فتكون "إنَّ" مثلا فيها أربعةَ حروف: الهمزة والنونان والغنة، ولم يعدها أحد من جملة حروف الكلمة. ومنها أنها لو كانت حرفا لاعتبروها في ميزاني الصرف والشعر، لكنهم لم يعتبروها. ومنها غير ذلك مما لم نذكره خوف التطويل. فالحاصل أن الغنة صفة مطلقا على الصحيح والقول بأنها حرف مردود بما ذكر؛ إذ لو كانت حرفا للزم ما ذكرنا فتأمل منصفا ولا تكن أسير التقليد. انظر كلا من الغيوث الهوامع والنجوم الطوالع. والغنة هي آخر ما ذكره الناظم من الصفات المشهورة. والصفات المشهورة قسمان: قوية وضعيفة، فالقوية هي: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والانحراف، والتكرير، والقلقلة، والاستطالة. وبعض هذه الصفات أقوى من بعض. والصفات الضعيفة هي: الهمس، والرخاوة، والتوسط بينها وبين الشدة، والاستفال، والانفتاح، والإذلاق، واللين. وبعض هذه الصفات أضعف من بعض. والحروف تكون قوية وضعيفة ومتوسطة على حسب ما اتصفت به من صفات القوة فقط كالطاء، أو الضعف فقط كالهاء، أو الضعف والقوة معا كالباء.

ولا بد لكل حرف أن يتصف بخمس صفات من الصفات المتضادة، ليس فيها اثنتان متضادتين، فلا يكون مثلا مجهورا مهموسا، إذ الجهر والهمس ضدان، والضدان لا يجتمعان، وأما غير المتضادة فقد يتصف الحرف بصفة أو صفتين منها وقد لا يتصف بشيء منها. انتهى انظر النجوم الطوالع.

وبما تقرر يظهر أن الحروف الهجائية خمسة أقسام: قَوِيٌّ وأَقْوَى، وضعيف وأضعف، ومتوسط. وقد نظم بعضهم ذلك بقوله:

أقوى الحروف الطاء وضاد معجمه والظاء ثم القاف وهي الخاتمه
قويها جيم ودال ثم را صاد وزاي ثم غين قررا
وأوسط همز وباء تا ألف خاء وذال عين كاف ثم قف
وأضعف الحروف ثاء حاء والميم والنون وفاء هاء
ضعيفها سين وشين لام والواو واليا وهي الختام.

فجملة ما للقوة عشرة أحرف، وللتوسط ثمانية، والباقي للضعف وهو أحد عشر حرفا. انظر الغيوث الهوامع.

ثم قال رحمه الله تعالى ورحمنا معه: نص:

273. (فَهَذِهِ الصِّفَاتُ بِاخْتِصَارِ تُفِيدُ فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)

ش: **(فَهَذِهِ الصِّفَاتُ)** جمع صفة. **(بِاخْتِصَارِ)**، أي مع اختصار وإيجاز في الكلام الذي أفادها به، ويحتمل أن يكون المعنى مع اختصار لها من الصفات الكثيرة التي ذكرها غيرُه، إذ سبق أن ذكرنا أن بعضهم أوصلها إلى أربع وأربعين صفة واقتصر الناظم على ما اشتهر منها وترك غيره. **(تُفِيدُ)** معرفتها لمن عرفها **(فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ)** وهو كما قال $، فهذه بعض فوائد معرفة الصفات المتقدمة، والتي سبق أن ذكرناها؛ لأنه بمعرفة الصفات يعرف القوي من الضعيف من الحروف، وبمعرفتهما يعلم ما يجوز إدغامه وما لا يجوز.

تنبيه: من الصفات الغير المشهورة التي لم يتعرض لها الناظم "الْهَتُّ" بفتح الهاء، وهو سرد الكلام على سرعة. والحرف المهتوت أي الموصوف بالهت هو التاء وحدها، وسميت بذلك لأنها حرف خفيف لا يصعب التكلم به على سرعة، وقيل المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفِها وسرعتِها على اللسان. ومنها الْهُوي وهو بضم الهاء، الصعود، وبفتحه النزول، والحرف الهاوي هو الألف، وسمي بذلك لأنه عند النطق به يهوى في مخرجه من غير عمل عضو فيه لاتساع مخرجه جدا، بخلاف الواو والياء المديتين فإن مخرجهما وإن اتسع لكنه دون مخرج الألف في الاتساع ولذا يُحْتَاجُ فيهما إلى عمل عضو وهو ضم الشفتين في الواو ورفعُ اللسان إلى الحنك الأعلى في الياء. ومنها الخفاء والظهور. فالخفاء لغة: الاستتار، واصطلاحا: خفاء صوت الحرف المتصف به، وحروفه أربعة، هي حروفُ المدِّ الثلاثةُ والهاءُ، أما خفاء حروف المد فلاتساع مخرجها. قال سيبويه: وهذه الثلاثة أخفى الحروف، قال: وأخفاهن وأوسعهن مخرجا الألف، ثم الياء، ثم الواو. وأما خفاء الهاء فلاجتماع صفات الضعف فيها كما علم مما تقدم في الصفات، ولخفاء هذه الحروف وجب بيانها، وما عداها موصوف بضد الخفاء وهو الظهور.

وهذا البيت هو خاتمة ذيل النظم المعروف بنظم المخارج والصفات، وعدد أبيات النظم وذيله على ما في أكثر النسخ مائتان وثلاثة وسبعون بيتا. ويوجد في بعض النسخ زيادة ثلاثة أبيات بعد قوله:

خاتمة الناظم

274. ثـم صـــلاة الله كـل حـيـن على النبي المصـطفى المكين

ونصها كما يلي:

275. (تَـمَّ كِـتَـابُ الـدُّرَرِ الـلَّـوَامِـعْ فِـي أَصْـلِ مَـقْـرَإِ الْإِمَـامِ نَـافِـعْ)

276. (نَـظَـمَـهُ مُـبْـتَـغِـيـاً لِّـلْأَجْـرِ عَـلِـيٌّ الْـمَـعْـرُوفُ بِـابْـنِ بَـرِّ)

277. (سَـنَـةَ سَـبْعٍ بَعْدَ تِسْـعِينَ مَضَـتْ مِن بَعْدِ سِـتِّمِـائَـةٍ قَـدِ انقَضَـتْ)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، ووافق الفراغ منه يوم الخميس الثامن عشر من ذي القعدة سنة ألف وأربعمائة وثمان وعشرين للهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، واللهَ أرجو أن يتلقاه بالقبول، وأن يجعله من ذخر العمل المقبول، وأن يكتبه لي في ميزان الحسنات، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأرجو ممن اطلع عليه أن يصلح ما كان فيه من الخطإ إن تيقنه عن علم ودراية لا عن جهل وهواية، وأن ينصفني في كل خطإ تحققه؛ لأني كغيري محل الخطإ والنسيان إلا من رحم الله، وألتمس من الواقف عليه أن ينظره بعين الرضى والصواب، لا بعين السخط والازدراء، إذ الإنسان محل الخطإ والنسيان، ولله در القائل:

فالناس لم يصنفوا في العلم لكي يصيروا هدفا للذم
ما صنفوا إلا رجاء الأجر والدعوات وجميل الذكر
والله عند قول كل قائل وذو الحجا من نفسه في شاغل
وأسأل الله صلاح الحال لي ولكم والفوز بالمآل.

وأرجو من الله العلي القدير أن يجعله خدمة لكتابه الكريم، وأن ينفع به كما

نفع بأصـــله، إنه جواد كريم، وأســـأله جلت قدرته أن يختم لي بخير، وأن يميتني على الإيمان الصـادق، وأن يجعل آخر كلامي لا إله إلا الله محمد رسـول الله ﷺ، وأن يكتبني عنده أنا ووالديَّ وجميعَ المســلمين من الســعداء، وأن يعصــمنا من الزلل والخطإ والزيغ والانحراف، وأن يمسكنا بسنة سيدنا محمد ﷺ، وأن يعلمنا مـا لم نعلم، وأن ينفعنـا بمـا علمنـا، وأن يمنَّ عليَّ وعلى والـديَّ وكـافـةِ إخوتي بخيري الدنيا والآخرة إنه ولي ذلك والقادر عليه، ثم إنني أنشـــد متمثلا بقول من قال:

يـا نـاظرا فيـه إن ألفيـت فـائـدة فاشـــكر عليها ولا تجنح إلى الحســـد

وإن عثـرت لـي فيـه علـى خطـإ فاعذر فلســـتُ مَجْبُولا على الرشـــد.

وقول الآخر:

إن تـر عـيـبـا بـه كـن ســـاتـرا إن خير النـاس من ســـد الخللا.

والله أســـأل أن ينفع به كل من تلقاه بالقبول، وأن يرزقني وإياه خيرَيِ الدنيا والآخرة، وأن يرد عنا جميعا كل بلاء، وأن يسبغ علينا سحائب نعمه وآلائه، وأن يرد عنا كيد الكائدين، وحسد الحاسدين، وعين العائنين، وأن يسكننا فسيح جناته، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون.

اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي نورا وهُدىً ورحمة، اللهم ذكرني منه ما نســـيت، وعلمني منه ما جهلت، وارزقني تلاوته آناء الليل وأطراف النهار، واجعله لي حجة ولا تجعل حجة عليَّ يارب، واجعله فِيَّ شـافعا مشـفعا، لا ماحلا بي مصـــدقا، إنك أجود من ســئل، وأكرم من طلب، اللهم إني أســـألك عافية غير خافية، وأســـألك دوام العافية، وأســـألك الشـــكر على العافية، وأســـألك الغنى عن الناس، وأســـتغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، مســـتعينا

به، متوسلا إليه في كل ما طلبته منه بنبينا ورسولنا وحبيبنا محمد ﷺ، وأسأله أن يعفو عني وعن والدي وإخوتي ومشـــايخي وجميعِ المؤمنين، وأن يســـبل علنا جميعا ستره الجميل، وأعوذ به تعالى من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشـع، ومن دعاء لا يسـمع، ومن نفس لا تشـبع، وأعوذ به من هؤلاء الأربع، فيا خير غفار، ويا خير راحم، ويا خير مأمول، أقل عثرتي، وآمن روعتي، واستر زلتي، وأنفع به اللهم وبقصده، حنانيك يا الله يا رافع العلا. اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه أسير ذنبه عبيد ربه يحفظ بن الشريف أحمد بن سيد محمد بن مولاي عبد الله المشيشي الإدريسي الحسني لطف الله بنا ومَنَّ علينا بفضله وكرمه.

اللهم اجعله لي وســيلة إلى الفوز برضـــاك، وتقبله بأحســـن قبول، يا خير مسؤول، ويا خير مَرْجُوٍّ ومأمول، وسميته: **"إطراب السامع وتشنيف المسامع بلآلئ الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع"**.

تنسيق وفهرسة وتصوير: طالب العلم/

جمعه بن عبد الله الكعبي

بتاريخ: 17 / ربيع الثاني / 1443هـ

KKK

وهذه ملحقات من النصـــوص والتآلف الموريتانية التي تقرأ وتدرس في المحاظر الموريتانية والتي لا غِنىً لصـــاحب قرآن عنها، لأنها توضـــح مســـائل أحكام التجويد توضيحا سهلا، وتجعل الطالب على بصيرة من أمره في الأحكام التي تتعلق بقراءة القرآن، خاصة إن كان يقرأ بقراءة الإمام نافع بروايتيها: رواية ورش ورواية قالون عنه كما هو المألوف والمعروف عندنا نحن الشـناقطة. والله الموفق للصواب.

الملحـــــــــق الأول/

نظم مضيء الاختلاف
علـــى رواية قالون

حَمْـداً لَّـهُ صَلَّـى وَسَلَّـمَ عَلَـى هَـادٍ عَلَيْـهِ ذَا الْكِتَـابُ أُنـزِلَا
هَـذَا وَإِنِّـي قَـدْ أَرَدتُّ نَظْـمَ مَـا يَـخْتَـصُّ قَـالُـونُ بِـهِ لِيُعْلَمَـا
لِكَـوْنِ أَبْنَـاءِ الزَّمَـانِ يَقْـرَءُونْ قَـبْـلَ التَّعَلُّـمِ لَـهُ فَيَجْهَلُـونْ
سَمَّيْتُـهُ مُضِـيءَ الِاخْتِـلَافِ لِـتَرْكِـهِ لِشِـقِّ الِائْتِـلَافِ
لِمَـا عَـدَا بَـرَاءَةٌ مِّـنَ السُّـوَرْ بَسْـمِـلْ وَقِفْ لِمُنتَهَى الْأُولَى فَقَـرْ
وَمِيـمَ جَمْـعٍ قَبْـلَ هَمْـزٍ مُّنقَطِـعْ سَـكِّـنْ وَبَـا الْـبُيُـوتِ فَاكْسِرْ تَتَّبِـعْ
اقْـصُـرْ لَـهُ يُـؤَدِّهِ يَـتَّـقِـهِ وَنُـوتِـهِ وَأَرْجِـهِ فَـأَلْـقِـهِ
نُـوَلِّـهِ وَنُـصْـلِـهِ وَسَـكِّـنَـا وَلْيُـومِنُوا بِـي تُـومِنُوا لِـيَ افْطُنَـا
وَأَوْزِعْنِـي لِـي فِيهَـا كَـذَا لِإِخْوَتِـي وَمِثْـلُ ذَا وَمَـن مَّـعِي فِـي الظُّلَّـةِ
وَاحْـذِفْ لِيـاً يَـزِيـدُهُ وَرْشٌ وَزِدْ اتَّبِعُـونِ اهْـدِكُـمُ تَـرَنِ جِـدْ
وَمُـدَّ أَرْبَـعـاً لِّـوَاجِـبٍ قُـصِـرْ مُـنـفَـصِـلًا وَأَطْـلِـقَـنَّ تَنتَصِـرْ
وَاقْصُرْ لِهَمْزٍ مُّدَّ وَاقْصُرْ يَوْ سَكَـنْ قُبَيْـلَ هَمْـزٍ وَلِـوَقْفٍ وَسِّطَـنْ
إِذَا عَلَيْـهَا الْـوَقْـفُ وَاطْبَعْ بِالْأَلِـفْ لِمَـا كَـآرْبَـابٌ مَّـعْ آتَّخِـذْ عُـرِفْ
أَلِـفُ ذَا يُجْعَـلُ هَمْـزاً بَيْنَ بَيْـنْ كَـذَاكَ آمِـنـتُـمْ وَآلِـد دُّونَ مَيْـنْ
هَـأَنتُـمُ كَـذَا أَرَايْـتْ سَـهِّـلِ أَلِـفَـهَـا بِـبَيْـنَ بَيْـنَ فَـاعْـقِـلِ
سِـوَي ءَآمَـنـتُـمْ ءَآلِـهَـتُـنَـا أَئِـمَّـةً كَـذَا كَـأَنِّـنِ امْـعِـنَـا
أَسْـقِـطْ لِأُولَـى هَمْزَتَـيْ كَلِمَتَيْـنْ فَـتْـحـاً لَّهَـا كَسْراً وَضَمّـاً بَيْنَ بَيْـنْ
رِيّـاً وَبِالسُّـوِّ مَـعَ الـنَّبِـيِّ فِـي الاَحْـزَابِ حَـرْفَيْـنِ فَشَـدِّد تَّقْتَـفِ
لِفَتْـحِ بِيـسَ تَـاسَ بِيـرٍ اهْـمِـزَنْ إِيـذَن لِّـي وَصْـلِ إِيـتِ أُوتُمِنَ عَـنْ
وَالَامْـرِ وَالَاكْـلِ وَالَاخْـذِ الِاتْيَـانْ وَالِاسْتِـذَانِ الِافْـكِ مَـعْ أَلَـمْ يَـانْ
الِايمَـانِ الِايثَـارِ وَالِاذْنِ الِائْتِـمَـارْ وَفَـاتِ لَابِفَتْـحِ التَّـا وَالذِّيـبُ نَـارْ

وَالاَمْــنِ الإِيــلَاءِ وَيَــالَمُــونَ تَــا لَمُــونَ تَــاثِـيمــاً وَيَـالُــونَ أَتَــى
الإِيـذَاءِ الإِسْـتِجَـارِ تَـاسَـوْا تَاسِرُونْ تَسْتَانِسُــوا تَابَـي قُلُـوبُ اسْتَـاخِـرُونْ
وَيَـابَـي مُطْلَقــاً وَتَــاوِيــلُ كَــذَا وَتَــارِكُ التَّعْلِيــمِ حَــقّــاً نُبِــذَا
مُـوتَـفِـكَــهْ وَمَــدُّهَــا مُسْتَانِسِيــنْ وَغَيْــرَ الإِسْــمِ مَــا أَلَا لَــهُ تَبِيــنْ
كَـالَانَ لِـلَارْضِ وَلِـلَانـقَــالِ مَــعْ وَاوِ لِأُولَــى مَــعَ عَــادٍ قَــدْ وَقَــعْ
يُـوَلِّـفُ النَّسِــي لِنَــلَّا لِأَهَــبْ مُــوَجَّــلًا أَيِّــدْ وَأَدِّ اللَّائِــي هَــبْ
لَفْـظُ يُـوَاخِــذْ وَيُؤَخِّــرْ مُطْلَـقَــا مُــوَذِّنٌ مُّـوَلَّفَــهْ فَـحَـقِّـقَــا
وَافْـتَـحْ لِمَـا يُمَـالُ لاَ التَّوْريـةَ مَــعْ هَـايَـا وَهَـارِ مَّحْضَــةٍ كَمَــا وَقَــعْ
وَالـرَّاءَ فَخِّـمْ غَيْـرَ مَـا قَـدْ كُسِرَا أَوْ سَاكِــنٍ عَـن لَّازِمِ الْكَسْــرِ يُــرَى
إِلَّا إِذَا حَــرْفُ اسْتِـعْـلَا بُـعَيْدَهَـا قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ لَّفْظُ ذَا يَجْمَعُـهَـا
واسْتَثْنِ فِرْقٍ لَّهُمَـا فِـي الْـوَصْـلِ إِذْ رَقَّقَــاهَــا جَــاءَ ذَا فِـي الـنَّـقْــلِ
وَاتَّفَقَـا فِـي الْـوَقْـفِ إِلَّا كَـالْبَــوَارْ بِشَــرَرٍ فَخِّــمْ لَــهُ ذَيْــنِ اسْتَنَــارْ
وَالـلَّامَ رَقِّــقْ مَــا عَــدَا اللَّهُـمَّ مَـعْ اللهَ عَــن فَتْــحٍ اَوْ ضَــمٍّ مُّتَّبَــعْ
عَـيْـنَ نِـعِمَّــا لَا تَـعَـدُّوا اخْتَلَسَــا يَـهَـدِّي هــاً يَخَصِّمُــونَ خَــا رَسَــا
وَبَـا يُـعَذِّبْ مَـنْ وَبَا ارْكَـبِ ادْغِمَنْ وَثَــاءَ يَلْـهَــثْ ذَا وَأَيْـضــاً اظْـهِــرَنْ
يَـسِ تَــا قُبَيْـلَ ظَــاءٍ قَـدْ ظَـلَــمْ كَـالضَّــادِ سَـكِّــن قُــرْبَــةً لَّــهُ أَلَــمْ
ثُــمَّ لِيَقْـطَـعْ وَلِيَقْـضُـوا مَـعَ أَوْ آبَــاؤُنَــا وَلْيَتَمَـتَّـعُــوا رَوَوْا
وَهُــو وَهِــي إِن ثُــمَّ فَــا وَاوٌ وَلَامْ إِحْـدَاهُـمَــا تَقَـدَّمَــت تَّــمَّ الْكَــلَامْ
أَبْيَـاتُــهُ مِـيـمٌ بِـذَا ثُــمَّ السَّــلَامْ مَـعَ الصَّــلَاةِ لِلنَّبِــي خَيْــرِ الْأَنَــامْ.

انتهى الملحق الأول

الملحق الثاني/ نص التقدير على ما لورش وقالون من الأمداد

حَمْداً لِّمَن لِّكُلِّ شَيْءٍ قَدْ جَعَلْ ... قَدْراً وَمَقْدُوراً وَحَدّاً وَأَجَلْ
صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى مَنِ اتَّصَلْ ... ذِكْراً بِذِكْرِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلْ
وَبَعْدُ فَالْقَصْدُ انْحِصَارُ حَدِّ ... مَا لِابْنِ مِينَا وَوَرْشٍ مِّن مَّدِّ
أَلْمَدُّ عِندَ وَرْشٍ قُلْ أَقْسَامُهُ ... أَرْبَعَةٌ وَاثْنَا عَشَرْ أَسْبَابُهُ
أَوَّلُهَا الطَّبِيعِي بِاثْنَتَانِ ... أَقْسَامُهُ قُلْ خَمْسَةٌ يَفَانِ
أَصْلٌ وَمَحْمُولٌ لَّاهَمْزٌ وُقِفَا ... وَنُونُ تَنْوِينٍ لِّفَتْحٍ أُلِفَا
كَوَقْفِ مَرْفُوعٍ أَتَاكَ بَعْدَهُ ... وَاوٌ مُّخَفَّفٌ وَفَتْحٌ شَكْلُهُ
وَغَيْرُ هَمْزٍ إن كُسِرْ وَوُقِفَا ... مِن قَبْلِ يَاءٍ ذَاتِ فَتْحٍ خُفِّفَا
وَوَسَطٌ فَبِثَلَاثٍ قُدِّرَا ... أَسْبَابُهُ ثَلَاثَةٌ بِلَا امْتِرَا
أَلْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا سَكَنَا ... مَا بَيْنَ فَتْحَةٍ وَحَرْفٍ سَاكِنَا
أَوْ هَمْزَةٍ أَوْ لَامِ لِيفٍ مُّدَّ كَانْ ... ذَا الْمَدُّ بَعْدَ وَصْلٍ أَوْ لَامٍ وَالَانْ
وَالْهَمْزُ إن مُّدَّ وَلَوْ مَوْقُوفَا ... مَا لَمْ يَكُن مُّنَوَّناً لِّذَا اعْرِفَا
أَوْ كَانَ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحِ ... أَوِ اِسْرَائِيلَ ذَا عَلَى الصَّحِيحِ
فَذِي الثَّلَاثُ بِالطَّبِيعِي يَافَتَى ... وَغَيْرَهَا فَوَسِّطَن كَمَا أَتَى
مَا لَمْ يَكُن مِّن بَعْدِهَا سُكُونُ ... أَوْ هَمْزَةٌ أَوْ شَدَّةٌ يَكُونُ
سِتّاً كَآمِينَ وَآشْفَقْتُمُ ... وَأَنبِئَاءَ وَرِئَاءَ كَهُمُ
وَاقْصُرْ لِمَوْئِلًا مَّعَ الْمَوْءُودَهْ ... لِكَوْنِهَا فِي حَالَةٍ مَّفْقُودَهْ
كَذَاكَ إِيتِ وَيُؤَاخِذُ اسْمَعَا ... وَعَاداً الأُولَى وَآلَانَ مَعَا
وَثَالِثُ الْأَقْسَامِ وَقْفُ الْعَارِضِ ... بِأَرْبَعٍ حُدَّ بِلَا مُعَارِضِ
مَا لَمْ يَكُنْ هَمْزاً أَوِ الذِي وُقِفْ ... عَلَيْهِ غَيْرَ مَا بِوَصْلٍ قَدْ أُلِفْ
أَوْ كَانَ ذَا شَدٍّ فَذَاكَ وَقْفُهُ ... عَلَى السُّكُونِ مَعَ تَشْدِيدٍ لَّهُ

وَإِلَّا فَلْيُمَدَّ مَدّاً مُّشْبَعَا وَذَاكَ سِتَّةٌ فَاعْلَمْهُ الرَّابِعَا
أَسْبَابُهُ ثَلَاثَةٌ تَكُونُ أَلْهَمْزُ وَالشَّدَّةُ وَالسُّكُونُ
وَلَوْ سُكُونَ نُونِ عَيْنٍ يَا فَتَى عَلَى الذِي عَنِ ابْنِ بَرِّ ثَبَتَا
كَذَا إِذَا السُّكُونُ قَد تَّغَيَّرَا مِثْلَ الْبِغَاءِ إن كَمَا قَدْ شُهِّرَا
وَامْدُدْ لِعِيسَى أَرْبَعاً لِّلْهَمْزَةِ وَسَاكِنٍ لَّدَى الْوُقُوفِ يَثْبُتِ
وَأَلِفُ الْإِدْخَالِ أَيْضاً يَا فَتِي وَسَاكِنُ الصِّلَةِ قُلْ بِالسِّتَّةِ
وَوَسِّطَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِنْ أَتَى قَبْلَ السُّكُونِ سَاكِنَيْن يَا فَتَي
وَغَيْرَ ذَا فَامْدُدْهُ بِالطَّبِيعِي وَصْلًا وَوَقْفاً لَّهُ يَا سَمِيعِ
قَد تَّمَّ مَا رُمْتُ مِنِ انْحِصَارِ الَامْدَادِ لِلشَّيْخَيْنِ بِاخْتِصَارِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الَاكْمَلُ بِهَا اخْتِتَامِي كَابْتِدَائِي الْأَوَّلُ
عَلَى شَفِيعِ الْمُذْنِبِينَ وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَكُلِّ مَن لَّهُ تَلَا.

انتهي الملحق الثاني
ويليه الملحق الثالث

الملحق الثالث/ كشف الغطا
عما جرى بأرضنا من الخطا

الْحَمْـــدُ لِلهِ الـــــذِي تَكَـفَّـــــلَا بِحِـفْـظِـهِ كِتَـابَـــهُ الْـمُـنَـــزَّلَا
عَـلَـى رَسُـولِ اللهِ خَيْـرِ الْخَلْـقِ أَحْمَـدَ مَـن قَـدْ جَـاءَنَـا بِالصِّـــدْقِ
صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا الْمَوْلَى الْعَلِى مَـا دُمِـغَ الْبَـاطِـلُ بِالْحَـقِّ الْجَلِـي
وَبَعْـدُ فَالْقَصْـدُ بِذَا كَشْـفُ الْغِطَا عَمَّـا جَـرَى بِأَرْضِنَـا مِنَ الْخَطَـا
عَنَيْتُ مِـن مَّسَـائِـلِ التَّجْـوِيـدِ لَا زِلْـتَ آمِـنـاً مِّـنَ التَّقْلِيـــدِ
سَمَّيْتُـــهُ إِرْشَـــادَ كُـــلِّ تَـــالِ لَيْـسَ بِـذِي مِـــرَاءٍ أَوْ جِـــدَالِ
وَلْنَذْكُـرَن قَـاعِـدَةً مُّسَلَّمَـــهْ تَكُـــونُ لِلْمَقْصُـــودِ كَالْمُقَـدِّمَـــهْ
ذَكَـرَهَـا إِمَـامُنَـا ابْـنُ عَـرَفَـــهْ وَهْـوَ شَـهِـيـرٌ مِّن شُيُـوخِ الْمَعْرِفَهْ
وَهْـيَ عَـــادَةُ الْمُحَـقِّـقِـيـنَـــا رَفْضُ نُقُـولِ الْمُتَـأَخِّـرِيـنَـا
مَـا لَـمْ تَكُن تِلْكَ لِأَصْـلٍ عُـرِفَـــا نَسَبَهَـا الْأَخِيـرُ فَـافْهَـمْ وَاعْـرِفَا
وَأَسْـأَلُ اللهَ بُـلُـوغَ الْأَمَـــلِ وَحِـفْـظَـهُ مِـــنْ خَطَـإٍ وَزَلَـــلِ
وَاحْذَرْهُـدِيتَ أَن تَقُـولَ فِي أَتَـى وَجِـيءَ وَالسَّـوءِ وَشِبْـهٍ يَـا فَتَى
أَلْمَـدُّ لِلتَّـاءِ وَحَـرْفِ الْجِـيـمِ وَنَحْـوِ ذَا فَـخُـذْهُ عَـنْ عَلِيـمِ
وَإِنَّمَـا الْمَمْـدُودُ ذَاكَ الْأَلِـــفُ وَالْـوَاوُ وَالْيَـاءُ عَلَى مَـا وَصَفُـوا
لِأَجْـلِ ذَا الْمَـطَّ عَلَيْهَـا جَعَلَـهْ أَرْبَـابُ ذَا الْفَـنِّ الثِّقَـاةُ النَّقَلَـهْ
وَسَيِّـدِي مَيْمُـونُ مِمَّـنْ أَرْشَـدَا لِـذَا بِنَـصِّ دُرَّةٍ إِذْ أَنْـشَـدَا
أَلْقَـوْلُ فِي الْمَطَّةِ كَيْفَ تُجْعَلُ عَلَـى حُـرُوفِـهَا وَأَيْـنَ الْمَنْـزِلُ
أَلِفُهَـا وَالْيَـاءُ فِـي الْأَمَـاكِـنِ وَالْـوَاوِ قَبْلَ هَمْزَةٍ أَوْ سَاكِـنِ
مُـدْغَمـاً يَـاتِـي وَيَاتِـي مُظْهَـرَا وَالْهَمْـزُ مَوْصُـولاً وَمَفْصُولاً يُرَى

ضَـعْ مَـطَّـــةً وَلْتُحْسِــنِ التَّنـزِيـلَا وَاخْـــرُجُ بِــهَا لِسَبَــبٍ قَلِيـــــلَا
عَــرِّجْ إِلَـى الدَّانِــي بِهَـــذَا الْحَـــدِّ وَلَا تَضَــعْ قَبْــلَ حُــرُوفِ الْـمَـــــدِّ
عَلَـى الْمُحَـــــرَّكَـــاتِ إِذْ لَا مَـــدَّا لِلَاغْبِيَــا يُنسَـــبُ حَـــقّـــاً رُّدَّا
أَللَّفْــظُ لَايَمْتَـــدُّ بِالْمُحَـــرَّكَـــاتْ وَإِنَّـمَـا بِــذِي الثَّـــلَاثِ الْأَصْـــوَاتْ
مَـعْ كَـوْنِـهَـا سَاكِنَـــةً نَّـــدِيَـــهْ ضَعِيفَـــةً قَـدْ بَـانَـتِ الْقَضِيَـهْ
أَلصَّـــوْتُ يَمْتَـــدُّ بِـهَـا وَيَنقَطِـــعْ لِهَـــمْـــزَةٍ أَوْ سَـــاكِـنٍ كُـــن مُّتَّبِـعْ
وَقَـدْ حَكَـى إِمَـامُنَـا ابْنُ الْقَاضِـي أَكْـــرِمْ بِـهِ مِـنْ عَـالِـــمٍ وَقَـــاضِ
بِـأَنَّـــهُ سَمِـــعَ مِـــنْ أَبِـيـــــهِ أَلْـعَـالِـــمِ الْمُـــحَـقِّـقِ النَّبِيـــهِ
أَنَّ مُـدَوَنَّـــــةَ هَـــذَا الْـــفَـــــنِّ دُرَّةُ مَـيْـمُـــونٍ فَـخُـــــذْهُ عَنِّـــي
قُلْتُ فَمِن ذَا بَـانَ أَنَّ مَن قَدَ اَعْلَنَا بِقَـــوْلِـــهِ وَسَّـــطَ لَـدَى مَـنَ آمَـنَـا
أَلنُّـــونَ إِذْ وَرِثَ شَـكْـلَ الْهَمْـــزَةِ وَقَـــــوْلُ غَيْـــرٍ وَسِّطـــن لِّلْهَمْـــزَةِ
لَيْـسَ لَـهُ أَصْـلٌ لَّـدَى التِّـــلَاوَهْ وَإِنَّـمَـــا هُـــوَ مِـــــنَ الْغَبَـــاوَهْ
قَـدْ نَشَـأَتْ مِـن جَهْلِهِـم بِالْحَـدِّ لِجَهْلِـهِـم بِكُنْـــهِ حَـدِّ الْمَـــــدِّ
قُلْـــتُ لِـذَاكَ قَـالَ فِـي الْمِيـزَانِ قَـــوْلًا صَحِيحـــاً وَاضِـحَ الْبَيَـــانِ
إِدْرَاكُ مُفْـــرَدٍ تَصَـــوُّراً عُلِـــمْ وَدَرْكُ نِسْبَـــةٍ بِتَصْـــدِيـقٍ وُسِـمْ
وَقَـــدِّمِ الْأَوَّلَ عِنـــدَ الْوَضْـــعِ لِأَنَّـــــهُ مُقَـــدَّمٌ بِـالطَّـــبْـــــعِ
وَاعْلَـمْ هُدِيتَ أَنَّ صَـوْتَ الْغُنَّـهْ تَطْنِينُـــهُ لَحْـنٌ فَكُـــــن ذَا فِطْنَـــهْ
لَـذَاكَ قَـالَ حَـمْـزَةٌ لِّمَـــن قَـــرَا بِذَلِكَ التَّطْنِيـــــنِ فِيمَـــاغَبَـــرَا
يَا صَاحِ مَا فَوْقَ الْجُعُـودَةِ قَـطَطْ خَبَّـــرَهُ بِـــذَاكَ أَنَّ ذَا شَـــــطَطْ
وَقَـــالَ مَـا فَـوْقَ الْبَيَـاضِ بَـرَصُ أَيْضـــاً فَقِـسْ لَـهُ عَلَـى مَا لَخَّصُوا
يُشِيـــرُ أَنَّ نَحْـوَ ذَاكَ لَـيْـــسَـــا قِـرَاءَةً فَـــــرَاعِ فِيـــهِ الْقَيْسَـــا
ذَكَـرَهُ السُّيُـوطِـي فِي الْإِتْقَـانِ نَـقْـــلًا عَـــنِ الثِّقَـــاةِ وَالْأَعْيَـانِ
وَإِنَّـمَـــا هِـــيَ كَـمَـــا قَـــدْ قَـــالَا بَعْضُـهُـمُ وَنِعْـمَ مَـا قَـدْ قَـــالَا

وَالنُّـونُ فِيهَـا غُنَّـةٌ وَالْـمِـيـمُ صُـوَيْتُهَـا مَمَـرُّهُ الْخَيْشُـومُ
تَـصْدِيقُـهُ أَنَّـكَ إِنْ أَمْسَـكْـتَـا أَنفَـكَ ذَاكَ الصَّـوْتَ قَـدْغَيَّـرْتَـا
نَقَـلَ ذَا فِـي شَرْحِـهِ الشَّـوْشَـاوِي وَهْـوَ الذِي جَـرَتْ بِـهِ الْفَتَـاوِي
وَحَـاذِرَن تَحْـرِيكَ حَرْفِ الْقَلْقَلَـهْ لَـدَى وُقُـوفِـهِ كَمِثْـلِ الْجَهَلَـهْ
وَإِنَّـمَـا هُـوَ بِصَـوْتٍ يَقْـرُبُ مِن شَبَـهِ التَّحْـرِيكِ فِيمَاهَذَّبُـوا
وَلَيْـسَ مَـا قَـارَبَ شِـبْـهَ الشَّـيِّ يَكُـونُ نَـفْسَـهُ فَـعِـهْ أُخَـيِّ
فَـانظُـرْهُ فِـي شَـافِيَـةِ ابْـنِ الْحَـاجِبِ وَفِـيهَـا أُسْـوَةٌ لِّكُـلِّ طَـالِبِ
حَـقِيقَـةُ الْمَحْضَـةِ وَهْـيَ الْكُبْـرَى فَـاسْمَـعْهُ مِن نَّظْمِي وُقِيتَ الضُّـرَا
وَهْـيَ أَن تَـنْحُـوَ بِالْفَتْـحِ إِلَـي مَـرْتَبَـةٍ لَّـوْ حُـطَّ عَنْـهَا أَسْفَـلَا
لَصَـارَ ذَاكَ الْهَـاوِي نَفْـسَ الْيَـاءِ فَـاحْفَـظْ أَخِـي وُقِيتَ مِن بَـلَاءِ
أَمَّـا التِـي مِنْـهَا تُسَـمَّـى صُغْـرَى فَهْـيَ بَيْـنَ الْفَتْحِ قُـلْ وَالْكُبْـرَى
وَأَكْثَـرُ الْجُهَـالِ يَلْـفِـظُـونَـا بِـهَـا كَـمَـا الْكُبْـرَى وَيَجْعَلُـونَـا
أَلْفَـرْقَ بَيْـنَ مَحْضَـةٍ وَالصُّغْـرَى بِخَفْـضِ صَـوْتِ هَـذِهِ وَالْكُبْـرَى
لَـدَى الْأَدَاءِ الصَّـوْتَ يَرْفَعُـونَـا بِـهَـا كَـمَـا هُمْ يَتَـهَـوَّعُـونَـا
وَهْـوَ خَـطَـأً وَقُـل لِّمَـن بِـهِ قَـرَا فَـمَـنْـعُـهُ أَظْهَـرُ مِـنْ أَنْ يُّذْكَـرَا
ذَكَـرَ ذَا الْحِبْـرُ الْمُحَـقِّـقُ أَبُـو شَـامَـةَ وَالْجَعْبَـرِيُّ فِيمَـاهَذَّبُـوا
وَامْنَـعْ تَنَفُّسـاً بِحَـالِ الْـوَصْـلِ مِـن بَيْـنِ كِلْمَتَيْـنِ فُـزْبِالنَّقْـلِ
كَـذَا التَّنَفُّـسُ لَـدَى أَثْـنَـاءِ كَـلِمَـةٍ وُقِيـتَ مِـن بَـلَاءِ
لِأَجْـلِ ذَا وَجَـبَ أَن تُـحَـرَّرَا مَـوَاضِـعُ الْوَقْفِ كَـمَـا سُطِـرَا
قَصْـدَ اسْتِـرَاحَـةٍ وَلِلتَّنَفُّـسِ فَـاحْـفَـظْ وَقَـاكَ اللهُ كُـلَّ تَعَسِ
نَـسَبَـهُ السُّيُـوطِـي لِابْنِ الْجَـزَرِي شَيْـخِ الشُّيُـوخِ الْأَفْضَـلِ الْمُحَـرِّرِ
وَلَا تُـمِـل رِّبـاً لَّـدَى الْـوُقُـوفِ إِلَّا لِحَمْـزَةٍ عَـلَى الْمَعْـرُوفِ

وَصِنْـوِهِ عَلِـيِّ الْكِسَـائِـي إِمَـامِ أَهْـلِ النَّحْـوِ وَالْـقُـرَّاءِ
وَنَصُّ ذَا فِي حِرْزِنَا وَفِي الـدُّرَرْ وَفِـي سِـرَاجِ الْقَـارِئِينَ مُسْتَطَـرْ
وَانظُـرْهُ فِي الْإِرْدَافِ وَالْإِنشَـادِ تَجِـدْهُ وَاضِحـاً بِنَقْـلٍ بَـادِ
وَدَاخِـلٌ بِالْقَصْـرِ فِـي الْمُنفَصِـلِ فِي آخِـرِ السُّـورَةِ لِلْمُبَسْمِـلِ
لِأَجْـلِ قَصْـرِ آخِـرِ الْمَخْتُـومَـهْ كَقَبْـلِ سُـورَةِ النِّسَـا الْمَعْلُومَـهْ
خَـالَـفَ إِجْـمَـاعَ ذَوِي الْإِرْدَافِ كَـمَـا عَـلَـيْـهِ النَّـاسُ بِائْـتِـلَافِ
كَـذَاكَ مَـنْ يَّـدْخِـلُ بِـالْإِشْبَـاعِ لِصَـاحِـبِ السَّـكْـتِ فَعِـهْ يَا وَاعِ
فَعِـلَّـةُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْبَسْـمَـلَـهْ فَـاصِـلَـةٌ كَـمَـا رَوَاهُ النَّقَـلَـهْ
وَحُـجَّـةُ الْأَخِـيـرِ أَنَّ سَكْـتَـهُـمْ بِـنِـيَـةِ الْعَـوْدِ فَحَـقِّـقْ نَصَّـهُـمْ
حَـرَّرَ ذِي الْقَـاعِـدَةَ ابْـنُ الْقَاضِي إِمَـامُ وَقْتِـهِ لِكُـلِّ رَاضِ
وَقُـل لِّمَـنْ يُّنكِـرُ مَـا قَـدْ سُطِـرَا لِأَنَّـهُ خَـالَـفَ مَـا كَـانَ يَـرَى
قَـاعِـدَةً لِّـي وَعَلَيْـهِـمْ حُجَّـهْ فَلْنَجْعَلَنَّـهَا هِـيَ الْمَحَجَّـهْ
وَلِلَّـذِي يَقُـولُ لَـوْ قَـدْ كَـانَـا هَـذَا الَّـذِي نَحْـنُ عَلَيْـهِ الْآنَا
لَـيْـسَ هُـدىً لَّنَبَّـهَ الْأَسْـلَافُ عَلَيْـهِ إِذْ مَـا كُـلُّـهُـمُ أَجْـلَافٌ
قَدْ قَالَ فِي شَرْحِ الشَّرِيشِي الْمُطْرِفِ قَـوْلًا بَدِيعـاً نُّـورُهُ غَيْـرُ خَـفِي
وَهَـا أَنَـا نَظَـمْـتُـهُ مِـن نَّثْـرِهِ لَعَلَّنِـي أَحْـظَـى بِضَـوْءِ فَجْـرِهِ
وَرُبَّـمَـا سُـدَّ عَـنِ الْأَوَائِـلِ مَـا هُـوَ مَفْتُـوحٌ مِّـنَ الْمَسَائِـلِ
عَـلَـى الْأَوَاخِـرِ لِأَنَّ اللَّـهَ لَا يُسْـأَلُ عَـنْ أَفْعَالِـهِ جَلَّ عَـلَا
فَانظُـرْهُ فِـي شَـافِيَـةِ الْأَعْـلَامِ تَجِـدْهُ وَاضِـحاً بِنَقْـلٍ سَـامِ
وَمِـثْـلُ ذَا وَرَدَ يَـاخَـلِـيـلِـي مُبَيَّـنـاً فِـي خُطْبَـةِ التَّسْهِيـلِ
وَمَـنْ يَّـقُـلْ كُـنـتَ بِـذَا تَـقُـولُ وَمَـعَـنَـا فِـي وَادِهِ تَجُـولُ
قُلْـتُ نَعَـمْ وَأُنـشِـدَنَّ مُنشِـدَا قَـوْلَ الْإِمَـامِ الْمَقَّـرِيِّ شَـاهِـدَا
وَمَـن لَّـهُ عَقْـلٌ أَبَـى عَـن شُـرْبِ مَا لَـمْ يَصْـفُ مُـذْ أَلْفَـى زُلَالًا شَبِمَا

وَيَرْتَجِي الْعَوْنَ مِنَ الْعَلِيِّ نَاظِمُهُ ابْنُ عُمَرَ الْعِيشِيِّ

فَقُلْتُ مِن بَعْدِ تَمَامِ الْمَقْصِدِ مُصَلِّياً عَلَى الرَّسُولِ أَحْمَدِ

مُسْتَشْهِداً لِلّهِ دَرُّ الْقَائِلِ أَلْحَقُّ مَقْبُولٌ وَلَوْ مِن جَاهِلِ

وَلَا يُطَاعُ عَالِمٌ فِي بَاطِلِ فَانظُرْ لِذَاتِ الْقَوْلِ لَا لِلْقَائِلِ

أَيُتْرَكُ الْيَاقُوتُ فِي الْمَزَابِلِ وَتُشْتَرَى الْأَحْجَارُ فِي الْمَحَافِلِ

كَلَّا وَرَبِّ الْبَيْتِ ذِي الْفَضَائِلِ لَا يَرْتَضِي بِذَاكَ أَدْنَى عَاقِلِ

ثُمَّ صَلَاةُ رَبِّنَا الْمَجِيدِ عَلَى النَّبِيِّ صَاحِبِ التَّجْوِيدِ.

انتهى الملحق الثالث والأخير

بحمد الله وحسن عونه ومَنِّهِ

K KK

تقريظ العلامة/ امْحمد بن احمال بن انباله

وهذه تزكية لهذا الكتاب زكاه بها العالم العلامة الفاضل التقي الورع الخائف من الله شيخنا امحمد بن احمال في حياته $، وهذا نصها:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، إمام النبيئين والمرسلين، أشرف الخلق أجمعين، أما بعد فقد أملى علي يحفظ بن الشريف أحمد شرحه للدرر اللوامع فإذا هو يطرب السامع ويشنف المسامع كاسمه، فهو شرح فائق، عجيب رائق، آت بالأدلة والروايات، مع إيضاح المعاني وسلاسة العبارات، فهو جدير بأن يُكب عليه من أراد المهارة في إتقان مقرإ نافع.

كتبه عبيد ربه امحمد بن شيخنا محمد المختار بن أحمدو بن انبال عفا الله عنهم أجمعين **(نسخة طبق الأصل)**

وكان قد كتب هذه التزكية بعد أن أمليته عليه من ألفه إلى يائه وهو يستمع لما أمليه عليه/ رحمه الله تعالى ورحمنا ووالدِينا رحمة واسعة.

فأعتز وأفخر بهذه التزكية كل الفخر والاعتزاز وإن كنتُ غيرَ أهلٍ لها.

والله الولي وعليه المتكل

KKK

الفهرست

تقديم 5
الصفحة الأولى من النسخة الخطية..... 7
الصفحة الأخيرة من النسخة الخطية..... 8
مقدمة الشارح 9
مقدمة الناظم..... 15
مقدمة 59
باب الاستعاذة 60
باب البسملة..... 68
باب ميم الجمع 86
باب هاء الضمير 93
باب المد والقصر 104
باب الهمزات..... 137
باب الهمزتين من كلمة 140
باب الهمزتين من كلمتين..... 160
باب الهمز المفرد 179
باب نقل حركة الهمز 189
باب الإظهار والإدغام..... 198
باب أحكام النون الساكنة والتنوين 213
باب الفتح والإمالة وبين اللفظين 224
باب أحكام الراءات..... 254
باب تغليظ اللام 273

باب الوقف بالإشمام والروم 279
باب الوقف على مرسوم الخط..... 290
باب ياءات الإضافة 300
باب ياءات الزوائد..... 309
باب الفرش 321
باب المخارج والصفات 349
خاتمة الناظم..... 390
تقريظا العلامة/ امحمد بن احمال بن انباله..... 393
الفهرست..... 395

KKK